منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

امحمد الملاخ

الزمن في اللغة العربية

بنياته التركيبية والدلالية

مَكْتَبة لِسَانِ الْعَرَب
www.lisanarb.com

الزمن في اللغة العربية

بنياته التركيبية والدلالية

امحمد الملاخ

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-694-8

جميع الحقوق محفوظة

دار الأمان
الرباط

4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 76 .32 .72 .37 (212) - فاكس: 55 .00 .20 .37 (212)
البريد الإلكتروني: darelamane@menatra. ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions. elikhtilef@gmail. com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp. com. lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www. asp. com. lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

إهداء 5

مدخل 11

الباب الأول

مقاربات الإحالة الزمنية

تمهيد 23

الفصل الأول: المقاربات التقليدية 29

المبحث الأول: مقاربة النحاة القدامى 31

المبحث الثاني: مقاربة اللسانيين العرب المحدثين: الاتجاه اللغوي الوصفي نموذجا 43

المبحث الثالث: مقاربة الاتجاه الاستشراقي 60

خلاصات الفصل الأول 80

الفصل الثاني: المقاربات اللسانية الحديثة 85

المبحث الأول: المنظور المنطقي 87

المبحث الثاني: المنظور الدلالي 104

المبحث الثالث: المنظور التركيبي 144

المبحث الرابع: المنظور التداولي 180

خلاصات 182

الباب الثاني

البنية الزمنية والجهية والموجهية

في اللغة العربية

تمهيد 187

الفصل الأول: سمات الفعل: مقاربة صرف – تركيبية لنظام الصرفة في الفعل العربي 189

توطئة: إشكالات وقضايا عامة حول أدوار السمات ووظائفها في مستويات النحو ووجائهه 191

المبحث الأول: مسائل في التخصيص 200
1.1. النظرية الصرفية وتكوين الكلمة 200
2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية 210
المبحث الثاني: إشكال التمييط وتوزيع السمات النحوية/الوظيفية............................. 215
1.2. وضع اللغة العربية داخل الأنساق الصرافية للغات الطبيعية.................................. 215
2.2. دور اللواصق التصريفية والاشتقاقية في نظرية النحو.. 216
3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي 229
المبحث الثالث: إشكالات التمثيل والاشتقاق: نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل واشتقاق السمات الزمنية...... 239
1.3. نماذج صرف – صواتية.. 242
1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر 242
2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعالا في صرافة الأفعال العربية:
الشكيري نموذجا 251
3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعلية: التاقي نموذجا 255
2.3. نماذج صرف – تركيبية 259
1.2.3. مقاربات تركيبية لسمات الفعل العربي.. 262
1.1.2.3. مقاربة ناجي: نحو تأويل تركيبـــي للاصقة الشخص في صورة غير التام 262
2.1.2.3. مقاربة بنمامون (1998): توسيط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي 269
3.1.2.3. مقاربة ماجدولين النهيبي: المعالجة الزمنية والجهية للتناوب الحركي
في الفعل العربي.. 275
4.1.2.3. مقاربة الفاسي الفهري.. 286
1.4.1.2.3. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه 286
2.4.1.2.3. سمة الوجه 292
3.4.1.2.3. سمة العدد باعتبارها سمة دلالية سَوْرية في الفعل العربي............. 300
المبحث الرابع: السمات الزمنية ومسارات وسمها 308
المبحث الخامس: حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني.................................. 318
خلاصات 330
الفصل الثاني: المقولات الزمنية والجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية... 333
تمهيد 335
المبحث الأول: المقولات الجهية والزمنية والوجهية في اللغة العربية............................ 337

1.1. المقولات الجهية المعجمية 337
2.1. المقولات الجهية النحوية 350
3.1. المقولات الزمنية في اللغة العربية 362
4.1. الوجه والموجهات في اللغة العربية 378
المبحث الثاني: النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية 392
1.2. السلاسل الزمنية البسيطة 393
1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية 393
2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية 395
2.2. السلاسل الزمنية المركبة 402
1.2.2. متوالية الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف القضوية 402
2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة 425
3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني 438
1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي 439
2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني 444
1.2.3.2.2. الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدلالية في الزمن 446
خلاصات 451

الفصل الثالث: العلاقات الزمنية في الخطاب وآليات تخصيص الزمن 453
تمهيد 455
المبحث الأول: العلاقات الزمنية في الخطاب 458
المبحث الثاني: نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن وإشكال التباس الزمن 480
خلاصات 491

خاتمة 493
لائحة المصادر والمراجع 497

مكتبة لسان العرب
أ علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

مدخل

تكتنف معالجة ظاهرة الزمن في اللغة صعوبات عدة، نظرا إلى تعدد العناصر المساهمة في تشكيل الإحالة الزمنية في جمل اللغات الطبيعية، علاوة عن انتماء هذه العناصر إلى مستويات متباينة، وتعدد المستويات التي يمكن أن تشكل مجالات ملائمة لتخصيص الدلالة الزمنية، ويرتبط هذا التعدد بتباين مظاهر الزمن، فالزمن ذو مظهر صرفي وتركيبي ودلالي ومنطقي وتداولي. وكل مقاربة تروم تحقيق مطلب الشمولية في معالجة النظام الزمني ينبغي أن تراعي تفاعل هذه المظاهر. ويطرح رصد هذا التفاعل إشكالات متعددة، نوجزها فيما يلي:

أ. تداخل المظاهر المشكلة للنظام الزمني؛ فتركيب الزمن لا ينفصل عن البعد الدلالي، وإذا اعتبرنا أن البنية الداخلية للزمن متكونة من ثلاثة عناصر: زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث، فتفاعلها محكوم بعلاقات دلالية (السبق أو الولاء أو الاحتواء). ويجسد تفاعل الأزمنة في سياقات الإدماج، أو الاقتران بالروابط الزمنية بعدا آخر يؤكد تداخل القيود التركيبية في بناء الدلالة الزمنية. كما أن المظهر الصرفي لا يمكن فصله عن الجانب الدلالي، فالأنظمة الصرفية للغات الطبيعية تنتج صرفيات زمنية لبناء النسق الزمني النحوي الذي يقوم على تقابلات زمنية صرفية عامة، لكن نظام الصرف الزمني لا يتوافق بالضرورة مع تأويلات زمنية متجانسة، فقد يقرن الزمن الصرفي بتأويلات زمنية متعددة حسب السياق، وقد تُحيَّد سمة الزمن الصرفي في سياق آخر، وقد يلتبس الزمن الصرفي في سياق تركيبي معين، فيرد بدلالات زمنية متباينة، مما يستدعي صياغة مبادئ أو قيود تركيبية أو دلالية تضبط هذا اللاتوافق.

ومن المهام الكبرى التي ينبغي أن يضطلع بها البحث اللساني الإبانة عن الخصائص المميزة أو المشتركة بين السمات التصريفية للفعل، والزمن إحداها، فالفعل يحمل نسقا من السمات النحوية، مثل الجنس والعدد والشخص والجهة والوجه والزمن، ومن الخصائص العامة لسمة الزمن النحوية قابليتها للتحييد، أو اللاتوافق بين التخصيص الصرفي القبلي والدلالة، بالإضافة إلى خاصية الالتباس الدلالي في السياق، أو الورود باعتباره سمة فارغة مفتقرة إلى تخصيص محدد، فهذه الخصائص العامة تستوجب البحث عن نظيرها في نسق السمات النحوية بشكل عام، وفي نسق السمات التصريفية للفعل بشكل خاص.

أمـــا المظهر التداولي فيكشف قدرة النظام الزمني على التكيف مع متطلبات السياق، أو على حمل آثار دلالية وتأويلية مرتبطة بالمنظور الذاتي للمتكلم وبمقاصده، فالأزمنة لا تبني إحالـــتها بمعزل عن المتكلم. وتبين المقاربات التداولية عجز المنظور الإشاري أو القريني Indexical للزمن عن رصد الأبعاد التأويلية أو الذاتية للأزمنة في الخطاب، ما دام ينبني علـــى فرضـــية حمل الأزمنة لمحتوى إحالي إشاري موضوعي، ولقد برهنت النظريات التداولية على أن الإحالة ليست مستقلة بشكل تام عن المتكلم ومنظوره.

ومن المظاهر الدالة في نظام سمات الزمن في اللغات الطبيعية اختلاف التخصيص الدلالي لمحـــتوى هذه السمات، مما يستلزم التمييز بين مستويين زمنيين: مستوى الزمن المفهومي الذي يجسد الدلالة الزمنية الكلية، وتمثل المقولات الزمنية الكلية في جهاز النحو الكلي، مثل مفهوم الماضي أو الحاضر تحقيقا لهذه الدلالة الزمنية، ومستوى الزمن النحوي الذي يمـــثل مظهـــرا للتباين بين سمات الزمن في اللغات الطبيعية، فالسمات الدلالية للحاضر الـــصرفي في الإنكليـــزية مثلا تختلف عن سمات الزمن نفسه في الفرنسية، الشيء الذي يستوجب إجراء توسيط لسمات الأزمنة النحوية في اللغات الطبيعية.

ب. صـــعوبة احـــتواء هـــذا التفاعل داخل النماذج اللسانية، فاختلاف منطلقات وأهداف النظريات اللسانية قد يشكل عائقا أمام مقاربة شمولية للزمن في اللغات الطبيعية، تراعي تفاعل المظاهر الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية؛ ذلك لأن النظريات اللسانية غالبا مـــا تكـــون محكومة بنمط من المقاربة يغلب المعالجة الدلالية أو التركيبية، فتظل أبعاد أخـــرى للزمن خارج حدود الإطار الاستدلالي العام للنظرية، ثم لأن مقاربة شمولية من هـــذا النمط مشروطة إبستيمولوجيا ببناء أنساق نظرية قادرة على تبرير علاقة الصرف بالتركيب أو التركيب بالدلالة والتداول.

ج. صـــعوبة عـــزل الخصائص الزمنية التي يمكن أن تشكل خصائص تركيبية أو دلالية أو تداولية محضة، فالضوابط التركيبية التي تبني مميزات الإحالة الزمنية تعتبر، في جزء منها، ذات طبـــيعة دلالية مثل ظواهر التبعية الزمنية والربط الزمني في بنيات الإلحاق والإدماج الـــزمني، وتـــركيب الزمن في بنيات الروابط الزمنية التي يتفاعل في تخصيصها التركيب والدلالة.

تلكـــم أهم الإشكالات التي تعترض الدارس لبلوغ المسعى الشمولي في مقاربة النظام الـــزمني، يضاف إلى ما ذكر مشكل استيعاب الإرث النظري لتاريخ المقاربات الزمنية، ولا يـــشكل استحـــضار هذا التاريخ في نظرنا ترفا فكريا، ذلك لأن تقدم المعرفة اللسانية رهين بوعـــي إشكالاتها وقضاياها، ولا يعد الانفتاح على هذا الموروث النظري من باب التأريخ

للأفكــار، وإنمــا ينبغي أن يكون محكوما في نظرنا بصياغة المحاور البارزة في التحليل الزمني فــضلا عــن الكشف عن آليات المقاربة، وتقنيات تخصيص البنية الزمنية للغات الطبيعية، وتفكــيك مكوناتها، وإبراز أشكال تفاعل هذه المكونات. ووعيا منا أيضا بأن استعادة هذا التاريخ سيمثل مدخلا ملائما للمفاضلة بين التصورات وأنماط التحليل، ولاستنباط القضايا المعــرفية الجديدة التي أضحت تطرحها اللسانيات المعاصرة في دراسة الأنظمة الزمنية للغات الطبيعــية في أطــر نظــرية تمتلك شروط النجاعة والبساطة وقوة التعميم والقابلية للإبطال والدحض.

لقــد شكلت هذه القضايا مجتمعة حافزا إلى دراسة المظاهر التركيبية والدلالية للزمن والجهة والوجه، في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف تبني اللغة العربية نسقها الزمني؟
2. ما هي العناصر المكونة للنظام الزمني العربــي؟
3. كيف تتفاعل عناصر هذا النظام؟ وما هي المستويات التي يتم فيها هذا التفاعل، وما هي أهم الآليات التي يمكن اقتراحها لتخصيصه؟
4. كيف تشتق الإحالة الزمنية في تراكيب وبنى اللغة العربية؟
5. كــيف تحوسب سمات الزمن؟ وكيف يشتغل النظام الحسابــي لسمات الأزمان؟ وما هي الوجائه التي تشكل مجالات مناسبة لاشتغال هذا النظام الحسابــي؟
6. هل تخصص سمات الزمن بآليات متجانسة في تراكيب اللغة العربية؟
7. مــا الــذي يجعل تخصيص الزمن في بنى النفي مختلفا عن تخصيصه في بنى الشرط وبنى روابط الاقتران الزمني أو في بنى المشتقات؟ إذا افترضنا أن التركيب الشجري للزمن، أو هندسة سمات السلسلة الزمنية واحدة في جميع التراكيب – كما سنبين لا حقا – فكيف ينتج الاختلاف في الدلالة الزمنية في مثل هذه البنى أو التراكيب المشار إليها؟
8. هل هناك قيود ومبادئ مشتركة بين اللغات في تركيب الزمن؟
9. كــيف تتباين الأنساق الزمنية للغات؟ وهل يرتبط هذا التباين بأنحاء زمنية خاصة؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف ينتج الاختلاف في الدلالة الزمنية بين اللغات؟ هل يقترن ذلك بتوسيط في السمات الدلالية المؤولة للأزمنة النحوية؟
10. مــتى يلتــبس الزمن في تراكيب اللغة العربية؟ وما هي أهم الآليات التي يمكن اقتراحها لوصف وتفسير هذا الالتباس؟
11. هــل تــشتغل الإحالة الزمنية في الخطاب بشكل مماثل لاشتغالها في الجمل؟ ثم ما هي السمات والمفاهيم الضرورية التي نحتاجها لتخصيص ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب؟

تلكـــم أهـــم الأسئلة التي يروم البحث الإجابة عنها، اعتمادا على مبدأ تنويع الأطر النظـــرية المحتـــضنة لمعالجة مختلف المظاهر التركيبية والدلالية والتداولية للنظام الزمني في اللغة العـــربية، ولعل ما يوحد النماذج النظرية المستوحاة انتماؤها إلى حقول لسانية معاصرة في الـــصرف والتـــركيب والدلالـــة والتداول، ينضوي بعضها تحت لواء اللسانيات التوليدية، والتداوليات المعرفية، والنظريات الدلالية التي تمزج بين إرث الدلالة الصورية، ونتائج البحث التولـــيدي المعاصر. علاوة عن كونها تستند إلى مبدأ المقارنة بين الأنساق اللغوية لاستجلاء خـــصائص الـــبنى والمبادئ العامة التي تتحكم في بنائها وتوليدها. ولعل هذا المسعى المقارن الـــذي أضـــحت تنـــشده اللسانيات المعاصرة مع ثورة نموذج المبادئ والوسائط في النظرية التوليدية وتطوراته اللاحقة، هو الذي دفعنا إلى الوقوف على عوائق مقاربات النظام الزمني العربـــي التقليدية التي كانت تصدر عن مسلمة عجز اللغة العربية عن التعبير عن الزمن، وتخصيصها للنظام الفعلي العربـــي تخصيصا يُغَلِّب مفهوم الجهة، وفي أحسن الأحوال تصف المقاربات التقليدية النسق الزمني العربـــي وصفا لا يقوى على الكشف عن الخصائص العامة لهـــذا الـــنظام. ففكرة الأنساق أنظمة حسابية تعد من إفرازات الثورة النظرية في اللسانيات المقارنـــة المعاصرة، وهذا النظام الحسابـــي لا يوصف في لغة معينة بمعزل عن المقارنة بلغات أخـــرى، ذلـــك ما يفسر لجوءنا إلى مقارنة اللغة العربية بلغات أخرى أثناء وصف نظامها الزمني، لأن هذه المقارنة تفضي إلى استخلاص الآليات العامة لتوليد الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعـــية بشكل عام، ومن ثمة فالمبادئ أو القيود التي يمكن استخلاصها من هذا النمط من المقاربات تتخذ صبغة العمومية. ولعل ما يبرر اعتمادنا على أطر نظرية مختلفة طبيعة الأسئلة والقضايا التي انفتحنا عليها في البحث، والتي تستوجب توظيف نظريات متعددة.

وبالنظـــر إلى طبـــيعة الموضوع وأهدافه، اعتمدنا منهجا يقوم على الوصف والتحليل والتفـــسير والتقويم والمفاضلة بين الفرضيات والأدوات الصالحة لبناء النسق الزمني العام للغة العربية، و لم يخل هذا المسلك من عوائق نظرا إلى انتماء تلك الأدوات الواصفة والمفسرة إلى أنـــساق نظرية ذات منطلقات تصورية مختلفة، وإلى حداثة فرضياتها، وإلى قلة الأبحاث التي طبقتها على اللغة العربية.

وقد انتهينا إلى تنظيم المحتوى العام لهذا العمل في بابين موزعين على خمسة فصول:

الـــباب الأول: بنيناه من فصلين؛ تناولنا في أولهما المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية الـــتي صـــنفناها إلى ثلاث مقاربات شكلت مباحث ثلاثة: مقاربة النحاة العرب القدامى، ومقاربـــة الاتجـــاه الوصفي، ومقاربة المستشرقين. ولقد حرصنا على استخلاص الفرضيات الكـــبرى التي حكمت النظام الزمني العربـــي وإبراز المشاكل النظرية والتجريبية التي تعترض

هـذا الصنف من المقاربات، كما حللنا الآليات الوصفية والتفسيرية التي وظفتها في دراسة الإحالة الزمنية وكشفنا عن خلفياتها المعرفية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للمقاربات اللسانية الحديثة. وقد قسمناه إلى أربعة مباحث شكلت المنظورات المركزية في دراسة الزمن وهي على التوالي: المنظور المنطقي والمنظور الدلالي والمنظور التركيبي والمنظور التداولي. وتمثل هذه الخطاطة التصنيفية الرباعية أبرز مستويات تمثيل الزمن وتخصيص بنيته في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث احتضنت هذه الخطاطة القضايا الكبرى التي يعد بعضها امتدادا لتعميمات وأوصاف نظرية قديمة حول الزمن، وأعادت صياغتها داخل أطر نظرية جديدة، ويجسد بعضها الآخر آفاق نظرية جديدة في دراسة الأنظمة الزمنية. ومن أهم القضايا التي ناقشنا في هذه المباحث ما يلي:

1. إن المنظور المنطقي ينبني على تصور تسويري للزمن، وهو عبارة عن سور يماثل الأسوار التي تفرزها الأنساق اللغوية، ويندرج هذا الطرح التخصيصي للزمن في إطار تحديد طبيعته. لقد لاحظنا غياب الإجماع بين النظريات الحديثة حول الطبيعة الجوهرية لمقولة الزمن، فمن النظريات المنطقية ما اعتبر الزمن محمولا، ومنها ما اعتبره عنصرا محيلا يماثل الكيانات الإحالية مثل الأسماء والضمائر، ومنها ما عده سورا رابطا لمتغير حدثي... ونجد تصورات تذهب في اتجاه اعتبار الزمن صرفية تطابقية في اللغات الطبيعية لا تحمل أي محتوى دلالي. إن هذا الطرح ينأى عن كل الفرضيات التي صيغت في تاريخ الأبحاث المنجزة حول الزمن، والتي سارت في منحى منح الزمن خصيصة دلالية. وقد بينا أن كل هذه الفرضيات تملك نتائج تجريبية ونظرية تتفاوت في قيمتها، مثلما تعترضها مشاكل يصعب أحيانا تجاوزها. ولذلك فمن المهام الكبرى التي ينبغي أن يضطلع بها البحث اللساني المعاصر تقديم تصور متماسك حول طبيعة الزمن في اللغة.
2. إن المنظور الدلالي يتأسس على فرضية الدلالة الإحالية للزمن. فمعلوم أن الإحالة مفهوم مركزي في أزمنة اللغات الطبيعية، وهي خصيصة دلالية وتداولية أيضا. ويمتلك هذا المنظور مردودية وصفية في دراسة سلوك الأزمنة في الجمل البسيطة والمركبة على حد سواء، حيث يبرز البعد العائدي في الأزمنة، والتناوب بين الاستقلالية الإحالية والعائدية الزمنية. ويمثل هذا المنظور مدخلا مناسبا لملاحظة التماثل الدلالي بين الأسماء والأزمنة في اللغات الطبيعية، فمفاهيم مثل الإحالية الضعيفة والإحالية القوية والتنكير والتعريف والتخصيص والدلالة العهدية والاستغراقية... نجد ما يناظرها في الزمن اللغوي.
3. إن المنظور التركيبي يقوم على فكرة اشتقاق وتوليد الدلالة الزمنية بآليات حسابية تركيبية، تستعمل في حساب الخصائص التركيبية لبنى عناصر لغوية أخرى غير الزمن،

كما أن إمكانية توسيط دلالة السمات الزمنية في اللغات الطبيعية أضحت ممكنة داخل هذا المنظور الذي وفر الآليات اللازمة للمقارنة بين الأنظمة الزمنية، وهي آليات تتجاوز منطق التصنيف إلى سلالات لغوية في اتجاه صياغة ما أصبح يصطلح عليه في الدراسات اللسانية الحديثة بـ Cartographic studies ولقد استثمرنا مفهوما مركزيا في هذا المنظور لوصف النظام الزمني العربي، ويتعلق الأمر بمفهوم السلسلة الزمنية، فالدلالة الزمنية في اللغة العربية، وربما في كل اللغات تشتق من هندسة شجرية متشكلة من تفاعل عناصر وحلقات السلسلة الزمنية التي تنبني على ثلاثة مكونات ضرورية لاشتقاق الزمنية Temporality وهي: الزمن والجهة والوجه، وينتج الاختلاف بين اللغات، في تخصيص عناصر وحلقات السلسة الزمنية، تباينات في الدلالة الزمنية، وصولا إلى التباين في الأنساق الزمنية.

4. إن المنظور التداولي ينبني على فكرة ارتباط الدلالة الزمنية بالمنظور الذاتي وبالمقاصد، فالإحالة الزمنية في هذا التصور غير منفصلة عن السياق ومقاصد المتكلم، كما أن الأزمنة لا تملك تخصيصا دلاليا ثابتا في جميع اللغات الطبيعية مما يفسر التباس الزمن في الأنظمة اللغوية، وارتباط الزمن الواحد بدلالات متعددة.

لقد حرصنا في عرضنا لهذه المنظورات على تطبيقها على النظام الزمني العربي، لفحص مردودية أدواتها الواصفة والمفسرة، ولتفسير خصائص الزمن في اللغة العربية متجنبين – ما أمكن – السقوط في التجريدات النظرية العامة، فزاوجنا بين العرض النظري والتطبيقي.

الباب الثاني: وزعنا محتوياته على ثلاثة فصول، وقد توخينا من خلاله الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي رسمناها أهدافا لعملنا. وكان مسعانا من خلال هذا الباب دراسة البنية الزمنية والجهية والموجهية في اللغة العربية دراسة شمولية. ولتخصيص هذه البنية سلكنا منهجا تنظيميا تحكمه الفرضية التالية التي تعتبر مركزية في عملنا:

- يتم اشتقاق وحساب الدلالة الزمنية في اللغة العربية في إطار تفاعلي بين وجائه Interfaces ومكونات النحو العامة، ونقصد بالوجائه الوجائه الداخلية، تمييزا لها عن الوجائه في تصور تشومسكي التي تبقى واردة أيضا في دراسة خصائص الزمن، ففي تصوره تتماس الوجائه الخارجية مع أنساق الذهن مثل النسق التصوري القصدي، أما الوجائه الداخلية فهي، وجيهة الصرف/التركيب، والمعجم/التركيب، والتركيب/الدلالة أو التداول، فهذه الوجائه الداخلية هي بمثابة مجالات لتحديد أبعاد الزمن وخصائصه، لأن للزمن بعدا صرفيا وتركيبيا ودلاليا وتداوليا كما أسلفنا.

لذلك خصصنا الفصل الأول لدراسة البنية السماتية للفعل، وقد قسمناه إلى خمسة مباحث، نوجز أهم إشكالاتها فيما يلي:

1. إنجاز مقاربة تقويمية للنماذج الصرف صواتية أو الصرف تركيبية التي حاولت تمثيل وتخصيص السمات الزمنية في الفعل العربي.
2. تقديم تصور جديد حول التناوب الحركي في الفعل العربي الذي اعتبرناه تناوبا جهيا وزمنيا، خلافا لعدد من المقاربات التي قدمت في هذا الإطار. ولهذه الفرضية انعكاسات على دراسة خصائص الأبنية الفعلية بشكل عام.
3. دراسة صرفيات الوجه في الفعل العربي وتخصيصاتها الدلالية.
4. الدفاع عن وجود سمة العدد في الزمن كسمة دلالية سورية، وهي الفرضية التي ستمكننا من فهم دلالات الأزمنة في اللغة العربية، وقد استثمرنا هذه الفرضية في الفصل الثاني عند دراستنا لروابط التسوير الزمني في تراكيب اللغة العربية.
5. دراسة مسارات وسم الأزمنة في النظام الزمني العام في اللغة العربية. وقد بينا أهمية هذه المقاربة في وصف وتفسير سلوك صورة الماضي والمضارع.
6. عرض مختلف مظاهر اللاتوافق بين الزمن الصرفي وتأويلاته في التركيب، وقد اعتبرنا هذه الخاصية متحققة في جميع اللغات الطبيعية، ولا تنحصر في أزمنة اللغة العربية. وفسرنا هذا السلوك بكون الزمن سمة نحوية يخضع لما تخضع له السمات النحوية بشكل عام في اللغات الطبيعية من تخصيص أدنى ومن التباس ومن تحييد للتخصيص في بعض السياقات، فالزمن ليس صرفية حاملة لتخصيص ثابت وإنما يخصص داخل البنى، ويخضع لتأثير الأسوار والظروف والروابط والسياق. ولنقل إن الزمن لا يملك تخصيصا قبليا ثابتا وإنما تحوسب سماته داخل النظام التركيبي.

أما الفصل الثاني فقد مثل الوعاء التجريبي لمختلف القضايا التي آثرنا الإشارة إليها في الباب الأول والفصل الأول من الباب الثاني، حيث خصصناه لتصنيف المقولات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية. وهذه أهم قضاياه:

1. تحوسب سمات الزمن والجهة والوجه في رحيلتين: رحيلة سلسلة الجهة المعجمية، ورحيلة السلسلة الزمنية، فمفهوم الزمنية La temporalité عندنا ينبني على سلسلة زمنية متشكلة من ثلاث مقولات: الزمن والجهة والوجه، وتخصص الدلالة الزمنية العامة للجملة بتفاعل هذه العناصر الثلاثة، ويتلازم تخصيص الزمن في بعض البنى في اللغة العربية مع تخصيص الوجه أو تخصيص الجهة. وهناك بعض السمات الزمنية التي ترى سمة الجهة

المعجمية، مما يعني أن الرحيلة الثانية تنفذ إلى سمات الرحيلة الأولى، مثل أفعال الحالة في المضارع التي لا يمكن أن تدل على الحاضر والأفعال اللحظية كذلك.

2. تبين دراسة بنيات النفي وبنيات أخرى عالجناها في هذا الفصل أن الأفعال لا تملك سمات زمنية ذات قيمة مخصصة Valued في المعجم. ولقد سعينا في دراستنا لبنى النفي إلى دراسة لا تناظر صورة الماضي والمضارع في السمات الزمنية والوجهية، وإلى مقاربة أشكال التطابق بين سمات النفي الزمنية والوجهية ونظيرها في الأفعال.

3. حاولنا تقديم معالجة لإشكالية التطابق الزمني في متوالية الأزمان في اللغة العربية من خلال دراسة السلاسل الزمنية المركبة بإدماج أو بإلحاق، وقد وقفنا على مختلف مظاهر التباس الزمن في تراكيب أفعال القول والتراكيب الصلية والحالية وبنى الشرط وبنى الروابط الزمنية، محددين الآليات التركيبية والدلالية لسمات الزمن والتباساته، مقارنين اللغة العربية بلغات أخرى. وبينا على غرار الفصل الأول أن الزمن الماضي ملتبس بدوره ولا ينحصر الالتباس في زمن صورة المضارع.

وفي الفصل الثالث حاولنا دراسة مختلف العلاقات الزمنية في الخطاب معمقين الطرح الالتباسي لسمات الزمن، محاولين تقديم معالجة لتعدد تأويلات الزمن الصرفي في السياق، استنادا إلى نظرية التداوليات المعرفية.

الخاتمة: عرضنا فيها بشكل مركز أهم نتائج البحث وبعض القضايا التي ظلت عالقة، كما لم تفتنا الإشارة إلى آفاق أخرى ممكنة يفتحها هذا البحث لدارس الزمن في اللغة.

وإذا كان أي بحث لا يخلو من حوافز فإن ما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع يتداخل فيه بعدان: البعد الذاتي والموضوعي.

فالارتباط بموضوع الزمن تحركه هواجس فلسفية ووجودية دفعتنا باستمرار إلى التأمل في لغزه في مستويات متعددة، ومن اللافت للاهتمام أن خصائص الزمن اللغوي لا تعكس إلا بعدا من أبعاد التصورات التي صاغتها الإنسانية حول الزمن، وما كنا ندري أن شغبا فكريا حول الزمن في لحظات سابقة من تاريخنا الشخصي سيفضي بنا إلى موضوع بحث أكاديمي، وربما كان ذلك مكرا من الزمن. وقد زاد هذا الشغف رسوخا ما لاحظناه من دراسات حول النظام الزمني في اللغات، فمن الباحثين من خصص كل مساره العلمي لدراسة الزمن، مثل ستيشو.

ومن الحوافز أيضا الأدوار التي تلعبها دراسة الزمن في اللغة العربية في الانفتاح على قضايا متعددة في اللسانيات العربية، فهي باب للدخول في المتاهات الجميلة والباذخة لخريطة المعارف اللسانية والحاسوبية والمعرفية المعاصرة.

ولم يخل إنتاج هذا العمل من صعوبات جعلتني أتعثر في الكثير من الأحيان، لأستأنف الرحلة والمسير، ولولا سداد من الله وعمق التأثير الإنساني لزوجتي ووالدي وذوي الفضل علي من أصدقائي وأقربائي ما كنت لأخرج من دهاليز "الزمن" سالما.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى أساتذتي الأجلاء: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي ستظل تشجيعاته الإنسانية تطرق مسامعي ما حييت، الدكتور محمد أيت الفران الذي رسخ قدمي في طريق المعرفة الطويل، الدكتور عبد العزيز العماري الذي رافق إنجاز هذا العمل بالتحفيز والتوجيه والتواصل الإنساني العميق، الدكتور عبد القادر كنكاي الذي منحني فرصة اكتشاف تواضع البحَاثة وعمق العطاء الإنساني، الدكتور عبد المنعم حرفان الذي شرفني بمتعة وعمق التواصل المعرفي الرصين، الدكاترة: أمينة فنان، بنعيسى أزاييط، عز الدين البوشيخي الذين شرفوني في لحظة أكاديمية لها أثر في الذاكرة والدكاترة الأصدقاء حافظ إسماعيلي العلوي، مصطفى بوعناني، عبد المجيد شكير، عبد المجيد جحفة، محمد غاليم، محمد المدلاوي، حسن حمائز، محمد خطابي، وإلى الأصدقاء والأقارب بدون استثناء، ومسالك مدن الوجدان والذاكرة: مراكش، الجديدة، فاس، مكناس، تارودانت، ومسالك السماع: الموسيقى الكلاسيكية بأزمنتها الرهيبة والباذخة، وممالك الوجدان والهوية: الكتاب، المذياع، السينما، المشي، الصداقة، المحبة، العمل، المغامرة والسفر، وإلى النساء اللسانيات اللواتي عمقن حفريات الدراسات الزمنية بحس متفرد: كراتزر، زاكونا، كيرون، حيم، تيني، سميث، ريبول، بارتي، ياتريدو، إنش، بورر، أراد.

الباب الأول

مقاربات الإحالة الزمنية

الفصل الأول: المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية

الفصل الثاني: المقاربات اللسانية الحديثة

تمهيد

يعتبر الزمن من أكثر الظواهر اللغوية تعقيدا وأكثرها استعصاء وانفلاتا من الحصر والتحديد. فالتجربة الزمنية لا يعيشها الإنسان كنظام معرفي لغوي فقط، يبني عبره تمثيلات ذهنية للأحداث المسقطة في المقولات الزمنية لنظامه اللغوي وبنياتها وأشكالها التي تولدها القدرة اللغوية، بل يحياها أيضا كتجربة وجودية.

لم يكف العقل البشري عن التفكير في لغز الزمن، باعتباره مرتكز الوجود البشري، مما جعل التفكير فيه ينتمي إلى أنظمة معرفية متعددة ساهمت من خلال وسائل إنتاج المعرفة التي توفرها في فرز أفكار حول طبيعة الزمن وخصائصه، وهي أفكار ينبغي تسييجها في إطار المنظومة الاستدلالية لهذه الأنساق المعرفية بما تفتحه من إمكانات وصفية وتفسيرية، وبمقتضى طبيعة أسئلتها المعرفية التي تخترق من خلالها موضوعاتها، وأيضا بموجب طبيعة المحاور الضمنية التي تحكم نسقها المعرفي.

إن تاريخ التفكير في الزمن يجر وراءه أفكارا احتضنتها تقاليد فكرية متعددة المشارب: الفلسفة والمنطق، والتيولوجيا، والنحو وفلسفة اللغة، والعلوم الحقة وعلم النفس... ويجد الدارس نفسه أمام معضلة تنظيم شتات هذه الأفكار وتقويمها، وغربلة ما هو دال منها في سياق تطور اللسانيات المعاصرة والعلوم التي تتفاعل معها وتشترك وإياها في الموضوع مثل العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي وعلوم المعالجة الآلية للغة، وهي علوم أضحت بارزة في خريطة المعارف المعاصرة.

ولوعينا بانتماء موضوع دراستنا إلى أزمنة معرفية متعددة، وبحضور ضمني لأرضية تاريخية تتحرك في سياقاتها المعرفية مقاربات ظاهرة الزمن، حاولنا فتح أفق نطل من خلاله على أهم مقاربات الإحالة الزمنية، وهي مقاربات يوحدها هاجس الانشغال بضوابط وآليات الدلالة الزمنية في اللغة، مما يعني أننا سوف نقتطع من التصورات المعرفية حول ظاهرة الزمن، باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، ما ينتمي منها إلى الدلالة الزمنية اللغوية، ما دامت المقاربة اللسانية للزمن ترتهن بمسألة آليات تعبير الأنظمة اللغوية عن المفاهيم والتصورات الزمنية.

وما يصنع اختلاف التحليلات اللغوية للزمن تعدد منطلقاتها وأدوات الوصف والتفسير التي تنتجها لدراسة وسائل الترميز الزمني في الأنظمة اللغوية ومستويات تخصيص الظاهرة

الزمنية التي تعتبرها ذات دلالة في دراسة الأنظمة الزمنية: المستوى الصرفي أو التركيبي أو المنطقي أو الدلالي أو التداولي، علاوة على قدرتها على تمثل العلاقة بين هذه المستويات ودراسة بنية الزمن وتبويب عناصره ومكوناته بطريقة نسقية.

وكلما تعمقنا في دراسة البنية الزمنية للغات الطبيعية إلا واكتشفنا أن العناصر المشكلة لمحتواها التمثيلي غير متجانسة، تتداخل فيها مكونات ذات طبيعة زمنية مثل الجهة والوجه. وما من ظاهرة من ظواهر اللغة إلا وتحمل بعدا زمنيا، فالزمن يوجد في كل البنيات التركيبية التي تولدها الملكة اللغوية البشرية: الجمل الفعلية البسيطة والاسمية، والصلات، وأدوات الإدماج، والبنى الملحقة، وبنى النفي والشرط، والبنيات المتضمنة للروابط والصفات...ما يعني أن الدراسة المنظمة للبنية الزمنية ينبغي أن تتأسس على مسح لسلوك الزمن في البنى والتراكيب، ولا يجب أن تنحصر في تجريد الأنساق الزمنية وتقابلاتها داخل اللغة الواحدة أو عبر اللغات.

وإزاء تعدد النظريات والمقاربات التي تناولت ظواهر الإحالة الزمنية بالتحليل في تاريخ الدراسات اللغوية يصعب إيجاد مقياس ينظم تصوراتها؛ ذلك لأن مقاييس وروائز التصنيف يمكن أن تتعدد وتختلف بين مقياس تاريخي أو إبستيمولوجي، وقد تتداخل هذه المقاييس فيما بينها، ولا بد لواضعها من أن يتأثر بالمنظومة المعرفية لعصره، وبما آلت إليه دراسة الظاهرة الزمنية في اللسانيات والعلوم المعرفية المعاصرة، وأن يتسيج بأسئلتها وقضاياها وإمكاناتها التفسيرية، وبما تعتبره ذا دلالة في أسئلة علومها.

وأمام استحالة حصر مقاربات الإحالة الزمنية في تاريخ التفكير اللغوي حاولنا اقتراح خطاطة تنظيمية لرصد أهم المنظورات التي تناولت الزمن اللغوي، فاحصين كفاياتها في وصف البنى الزمنية وتفسيرها، وهي خطاطة تداخلت في صياغتها مقاييس التصنيف التاريخي ومقاييس معرفية مؤطرة باتجاهات البحث اللساني (الاتجاه النحوي القديم، والاتجاه الاستشراقي، والاتجاه الوصفي)، وبالمستويات التمثيلية التي شكلت بؤرة اهتمامها (المستوى التمثيلي التركيبي أو المنطقي أو التداولي). وتبرز هذه الخطاطة المحاور البارزة في دراسات الزمن، والمنظورات الأساسية التي احتكمت إليها في تناوله، مثلما تبين أن مقاربة الظاهرة الزمنية شكلت دائما مجالا لتدخل معارف وأنساق فكرية ذات خلفيات متمايزة. فمثلا، خضع التناول الاستشراقي لقوة تقليد الدراسات المقارنة التاريخية ولسلطة الفيلولوجيا. وارتبط المنظور المنطقي للزمن بتقاليد التفكير المنطقي وأنساقه (الماصدقية أو المفهومية)، واقترن المنظور التركيبي بتطور الدراسات التركيبية المعاصرة ونماذجها التمثيلية، وكان المنظور التداولي للزمن متأثرا بنمو التداوليات المعرفية ولسانيات الخطاب...

ويمكن اختصار أهم المقاييس التي احتكمنا إليها في تصنيف مقاربات الإحالة الزمنية إلى نمطين: المقاربات التقليدية، والمقاربات اللسانية والمنطقية المعاصرة فيما يلي:

1. إن التفكير في الزمن في المقاربات التقليدية مسيج بمحاور استدلالية، وبمنظومة معرفية أعادت اللسانيات المعاصرة النظر في كفايتها ونجاعتها، كما أن التفكير في قضايا الزمن مع ثورة النماذج اللسانية المعاصرة أصبح مقيدا بضوابط النمذجة الصورية وآليات الوصف اللغوي المنضبط لمبادئ تمثيلية مجردة.

ومما يخلق هذا الجدل الإبستيمولوجي بين المقاربة التقليدية والمعاصرة للزمن نشير إلى ما يلي:

أ. إن معالجة الزمن غير مشتتة من خلال أبواب مختلفة أو ظواهر متباينة كما هو شأن النحو العربي القديم الذي لم يخصص بابا مستقلا لدراسة الزمن، فالزمن ومباحثه أصبحا ينفردان بمعالجات مستقلة تخصص بنيته ومكوناته وعناصره وطبيعته وخصائصه، على غرار المكونات اللغوية التي أضحت تصوغ لها النظريات اللسانية المعاصرة أنحاء خاصة، مثل "نحو الفاعل" أو "نحو التطابق" أو "نحو الاستفهام"، حيث يحدد نحو هذه المكونات بدلالة تعيين خصائصها وصياغة جهاز القواعد الذي تشتق منه هذه الخصائص.

ب. إن التقليد الفيلولوجي والتاريخي المقارن الذي اعتمدت عليه معظم الأبحاث الاستشراقية حول النظام الزمني في الساميات وفي أنظمة زمنية للغات أخرى، خضع لنقد منظم لمفاهيمه وفرضياته ووسائل تحليله منذ الثورة البنيوية في علم اللغة. كما أن الكثير من الدراسات اللغوية التنميطية المعاصرة أعادت صياغة مفهوم الأنماط اللغوية والأصول الجينيالوجية، الذي كرسته الدراسات التاريخية المقارنة التقليدية. كما أن المقارنات اللغوية أصبحت مع النماذج التوليدية المعاصرة منذ بداية برنامج الربط العاملي تمنح لمفهوم المقارنة بين الأنساق اللغوية محتوى مفاهيميا جديدا يقوم على تصور التوسيط بين البنيات اللغوية عبر اللغات.

ج. إن الدراسة الوصفية القائمة على مسح لسلوك الزمن من خلال استعمالاته المتعددة في التراكيب، والتي مثلها الاتجاه الوصفي العربي المتأثر بتقليد البنيويين، تستند إلى خلفية معرفية تتداخل فيها تصورات الاتجاه البنيوي والاستشراقي. ويمكن للدارس أن يكشف مأزق مقاربة الوصفيين العرب للزمن انطلاقا من حدود الاتجاهين كما رسمتها التيارات اللسانية اللاحقة المشار إليها أعلاه.

2. إن نظريات الزمن المنضوية في سياق المنظورات اللسانية المعاصرة، جعلت دراسة البنية الزمنية في اللغات موصولة بمجموعة من المحاور المعرفية التي تنامت مع تطور اللسانيات

منذ الثورة التوليدية مثل: اكتساب البنية الزمنية، علاقة التوافق بين البنية التصورية الزمنية والبنية اللغوية، التوافق بين الدلالة والصرف، صياغة القيود التي تضبط تأويل البنيات الزمنية، اشتقاق التركيب الزمني والدلالة الزمنية بموجب قواعد وآليات حسابية منظمة وواضحة، صورنة البنية الزمنية... مما جعل المنظورات اللسانية المصنفة ضمن المقاربات اللسانية أو المنطقية المعاصرة تحتكم لأهم الخصائص والمعايير التي أصبحت متحكمة في وسائل إنتاج المعرفة اللسانية وتبليغها، ومنها:

أ. بناء نماذج تمثيلية لصورنة الظواهر الزمنية، فتخصيص بنية الزمن في اللغات الطبيعية، وإنتاج أفكار قابلة للروز، وفحص مدى كفايتها لا يمكن أن يتم إلا في سياق نماذج صورية تخضع لضوابط واضحة في تمثيل البنيات الزمنية واشتقاقها.

ب. محاولة صياغة مبادئ تضبط الإحالة الزمنية ووسائل تمثيلها وتوليدها. وتسعى المقاربات اللسانية المعاصرة للزمن باختلاف منطلقاتها إلى الإجابة عن أسئلة خرجت من صلب القضايا المعرفية الكبرى التي باتت تنتجها النماذج اللسانية باعتبارها محاور أساسية يستلزمها الاشتغال بالأنظمة الصورية لتمثيل اللغة الطبيعية، مثلما يقتضيها التفاعل مع العلوم المعرفية التي انشغلت بقضايا التمثيل الذهني للمعرفة اللغوية وسيرورة نموها، وتخزين المعلومات اللغوية وحوسبتها واجتلابها، من بينها: ما هي المبادئ الكلية التي يمكن للدارس استنباطها من دراسة الأنساق الزمنية للغات الطبيعية؟ ما هو مقدار التباين بين الزمن التصوري باعتباره مقولة تنتمي إلى جهاز المقولات المعرفية "للمعجم الذهني" والزمن كمقولة لغوية تنتمي إلى الأنظمة النحوية للغات الطبيعية؟ ما هي حدود التوافق بين الأزمنة المفهومية والأزمنة النحوية؟ هل بالإمكان بناء نظرية لتوسيط الاختلاف بين اللغات في ترميز سمات الزمن؟ ما هي الإمكانيات التي تمنحها نماذج الزمن لتقييد الأزمنة الممكنة في اللغات الطبيعية، بحيث يصبح التنبؤ بشكل نظري بالزمن ممكن التحقيق، والزمن غير ممكن التحقيق إمكانية واردة في نمذجة الزمن؟ ما مدى الكفاية الوصفية والتفسيرية التي تحققها نماذج الزمن ونظرياته؟ هل تسمح بصياغة أوصاف وتفسيرات واضحة ومضبوطة منهجيا لسلوك الأزمنة في اللغات الطبيعية؟

لم يكن مسعانا في هذا الباب المخصص لمقاربات الإحالة الزمنية التأريخ للأفكار، ولا صياغة خريطة تصورية مدققة لاتجاهات الدراسات الزمنية، وهو طموح تعوزنا وسائل تنفيذه، وتحول بيننا وبينه مسالك متشعبة لا تخترق إلا ببحوث جماعية، وإنما مبتغانا تحديد المحاور الأساسية التي حكمت دراسة البنية الزمنية في الأنحاء التقليدية والمعاصرة. ومن شأن

هذا التحديد أن يساهم في توفير لبنات لتأصيل أبحاث لغوية في اتجاه صياغة "نحو الزمن" في اللغة العربية، تؤطره نماذج نظرية توفر للباحث أدوات واصفة ومفسرة لبنية الزمن، وهي بنية لا يمكن تخصيصها تخصيصا نسقيا إلا في سياق معالجة متكاملة للقضايا التالية:

أ. حدود التفاعل بين مكونات البنية الزمنية الثلاثة: الزمن والجهة والوجه.

ب. فحص كفاية تخصيص الزمن كسور أو كعنصر إحالي أو كمحمول.

ج. حدود التوافق بين الصرف الزمني والدلالة الزمنية.

د. صياغة مبادئ واضحة لتوليد واشتقاق وتأويل البنيات الزمنية.

هـ. بناء تمثيلات زمنية تستند إلى مبادئ تأويلية دقيقة لسلوك الأزمنة في البنيات البسيطة والمعقدة مثل الصلات والملحقات، والجمل ذات الروابط الزمنية، والبنيات المنفية والشرطية...

و. صياغة قواعد محددة لتغير القيم الزمنية في الخطاب.

ومن شأن هذا البرنامج الشامل أن يشكل نواة لبناء "أنحاء زمنية" للغة العربية تصوغ العناصر والمكونات الضرورية لتخصيص البنية الزمنية لهذه اللغة. وعلى هدي هذا البرنامج سنعمل على تقويم فرضيات ووسائل الوصف والتفسير التي قدمتها مقاربات الإحالة الزمنية التقليدية منها والمعاصرة، جاعلين من المعطيات الزمنية العربية مرتكزنا في صياغة التقويمات الضرورية.

ويشكل هذا الباب مدخلا ضروريا لرسم أرضية في ضوئها نفحص التصورات والفرضيات والآليات الواصفة والمفسرة للبنى الزمنية وأنماطها التي ستصاحبنا على مدار هذا البحث.

الفصل الأول

المقاربات التقليدية

المبحث الأول: مقاربة النحاة القدامى

المبحث الثاني: مقاربة اللسانيين العرب المحدثين: اللسانيات الوصفية العربية نموذجا

المبحث الثالث: مقاربة الاتجاه الاستشراقي

خلاصات

المبحث الأول

مقاربة النحاة القدامى

معظم التعريفات النحوية القديمة تنطلق من تصور مزدوج للفعل، فهو عبارة عن حدث مقترن بزمن[1]، فـ «الحدث لا يكون إلا في زمان»[2]. يستند هذا الطرح إلى فرضية ضمنية تقضي بتزمين الفعل. وإذا سايرنا هذا التحديد سنقصي استعمال الصيغة في سياق دال على العموم أو العادة مثل:

1. تدور الأرض حول الشمس.
2. يسافر خالد كل سنة إلى الرباط.

فالأفعال هنا لا تدل على أزمنة تعيينية أو إشارية، لذلك نحتاج إلى تعريف جامع مانع لا يقصي هذه الاستعمالات بل يحتويها[3]. والفعل عند سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومعبرا: كقتل، ويذهب ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن»[4].

فسيبويه يجعل المصدر واسم الحدث أصلا لاشتقاق الفعل، فكما لو أن اسم الحدث ينتقل إلى فعل بتغيير بنيته، لأن الفارق بين المصدر والفعل المتصرف كامن في بنية كل منهما، فأكْل بناؤه فَعْل، وأكَل بناؤه "فعل"، فالتغيير في الصيغة عماده الزمن، ومن ثمة نفهم ضرورة الإحالة الزمنية في الأفعال عند القدماء. فهذا الافتراض ناتج عن تصور لأجزاء الكلم. المصدر [حدث – زمن]، والفعل [حدث + زمن]، والاسم [– حدث، – زمن]. فكأن هذا

---

* نشير إلى أن مباحث هذا الفصل قد سبق نشرها بصيغ أخرى بالمشاركة مع الزميل الدكتور حافظ إسماعيلي علوي، ونشرت في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، والمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها.

(1) الزمخشري، المفصل، ص 243.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 21/7.

(3) هذا القرن بين الفعل والزمن استمر في كثير من الدراسات اللغوية خارج دائرة المصنفات النحوية بحصر المعنى، ففي فقه اللغة للصاحبي إشارة دالة تؤكد هذا الاقتران، فالفعل عنده: «ما دل على زمان»، الصاحبي لابن فارس، ص 85. وفي كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي كلام ينحو المسلك التصوري نفسه، يقول عن الفعل: «إيراد المسند فعلا، يدل على التقيد بأحد الأزمنة، وعلى أن ثبوته للمسند ليس ثبوتا دائما». الكليات: 5/257–269.

(4) سيبويه، الكتاب، 12/1.

التعـــريف مـــدخل لصياغة ملامح مميزة لعناصر الكلم والمقولات اللغوية الأخرى. وفي تعريف ســيبويه نجــد إشراكا للأمر في الدلالة الزمنية مع بقية الصيغ. وصياغة للمقولات الزمنية الثلاثة (الماضــي والماضي والمستقبل) بجهاز اصطلاحي غير متجانس يضم مصطلحات من قبيل: المضي والكينونة والوقوع والانقطاع، وعدم التجانس نابع من انتماء هذه المصطلحات إلى محاور متباينة في توصيف الحدث: فالمضي موضعة زمنية للحدث، والوقوع أو الكينونة توصيف للحصول والانقطاع أو عدمه مقترن بامتداد الحدث واستمراره في الزمن، وهو توصيف للمدى الزمني للحدث وليس موضعة له بالنظر إلى لحظة التلفظ. وفي النص نجد التباس "يفعل" بين الدلالة علـــى الحاضـــر والمستقبل. ونلاحظ غياب مصطلح المضارع الذي لن يدخل إلا في سياق استدلالي آخر مرتبط بمسألة المشابهة الشكلية والعاملية بين المقولات اللغوية.

إذا كـــان التقـــسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة، وخاصـــة بالنـــسبة للذين سايروا سيبويه، فإننا نعثر على محاولات تقسيمية ثنائية، وبشكل أخـــص، لـــدى الزجاجـــي الذي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح[1]. وتبرير الزجاجي فلـــسفي، ففعـــل الحال دال في الحقيقة على المستقبل، وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي ويستحيل القبض على الحال. مفاد هذا الاستدلال أنك عندما تقول:

3. يكتب زيد الرسالة الآن.

فإمـــا أنك تصف ما سيقع بعد زمن إخبارك، بما أن الفعل الذي تصف جريانه ما زال مـــستمرا، أو أنـــك تصف ما انقضى لتوه. ولا يمكن أن يتقاطع زمن إخبارك مع ما تصفه تقاطعـــا تامـــا. والاستدلال هنا ينقلنا من خصائص الزمن في النظام النحوي، أي الأزمنة بدلالتها النحوية إلى نقاش فلسفي حول خصائص الزمن واتصاله وصيرورته[2].

وفي نـــص الزجاجي إشارة دالة إلى مفهومين زمنيين في نسق الأزمنة الإحالية، وهما زمن التلفظ، وهو ما يعبر عنه بزمن الإخبار وزمن الحدث أو ما سُمِّيَ في نصه بزمن وجود الحدث أو حصوله. يقول: «الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل. فالمستقبل ما لم يقع بعد،

---

(1) الزجاجـــي، الإيـــضاح فـــي علل النحو، ص 86. غير أن الزجاجي سيعود في كتاب الجمل في النحو إلى التقـــسيم الثلاثـــي وإن استعمل بدل مصطلح الحاضر أو الحال مصطلح الدائم، إلا أننا نفهم أن معناه مرتبط بالإحالة الزمنية الحالية.

(2) نجـــد نقاشـــا مستفيـــضا فـــي الأدبيات اللسانية حول خصائص الزمن ومكوناته الإحالية (الفواصل أو النقط الـــزمنية). ينظر بهذا الصدد الإحالة على بينيت، 1981، في جحفة، 2001، الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، رسالة جامعية، ص 346.
وينظر أيضا:
- De Zwart and Verkuyl, 1999, Tense and Aspect in Sentence and Discourse; OTS, Utrecht University; Draft, pp. 63-67.

ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمنان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع...»(1). فالقيمة الزمنية للصيغة تشتق دلاليا من حدين زمنيين: الحد الزمني الأول يرتبط بزمن الإخبار، أي زمن المتكلم، والإشارة إلى زمن التلفظ كمركز إشاري لبناء الإحالة الزمنية تصور ينحو نحو فهم خصوصية الزمان في اللغة واقترابه من العناصر الإشارية، وهو ما ستركز عليه بعض الأدبيات اللسانية الحديثة في تعريفها للزمن، أما الحد الزمني الثاني فيرتبط بزمن الحدث ومدى اتصاله أو انفصاله أو تزامنه مع زمن الإخبار.

يشكل هذا النص خطوة نحو تخصيص القيم الزمنية استنادا إلى مفاهيم زمنية أولية، فالصيغ ترميز للعلائق الزمنية، لكن نص الزجاجي لا يقوى على صياغة تصور يفك الارتباط بين المفاهيم الزمنية أو الزمن التصوري أو المفهومي والصيغ أو الأشكال الزمنية، فهو يقع في حد وسط بين التصورات النحوية التي تقرن الزمن بالصيغة والتصورات التي تنطلق من تحديد علائق زمنية أولية، ثم بعد ذلك قد تقرنها بالصيغ أو تصمت عن هذا الاقتران. ونص ابن يعيش الذي سنسوقه فيه امتداد لتصورات الزجاجي، لكن في اتجاه تخصيص العلائق الزمنية باعتبارها علائق إحالية مستقلة، يقول: «فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمن بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: «الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي قبل زمان إخبارك. وتريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولولا ذلك لكان الحد فاسدا. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»(2). يشتق الماضي والحاضر والمستقبل كأزمنة مفهومية من علاقتين:

- الحاضر يواقت/يزامن زمن الإخبار عنه زمن وجوده.
- الماضي زمن الإخبار بعد زمن الوجود.
- المستقبل زمن الإخبار قبل زمن الوجود.

إذا كان ربط الزمن بالصيغة يفترض وجود توافق بين هذه التخصيصات المنطقية والصيغ الحاملة لها، إلا أننا نجد في نص ابن يعيش استشكالا للمسألة في اتجاه البحث عن إمكانية حدوث التوافق بين الأزمنة المفهومية والصيغ، لأن بحثا من هذا القبيل سيجعل الدارس يلاحظ انحراف الصيغة أو الشكل الزمني عن المعنى المسند إليه وتعبيره عن علائق زمنية أخرى تكسر التناظر التوافقي الذي تفترضه التعريفات بين الشكل الزمني والعلائق الزمنية. وتبقى مشكلة

(1) الزجاجي، الإيضاح، ص 86-87.
(2) ابن يعيش، نفسه، 4/7.

هذا الجهاز الواصف المتشكل من مفهومين زمنيين، كما لاحظ جحفة[1]، متجليا في محدودية المعطيات الزمنية التي يغطيها، فهو يصف بسهولة الأزمنة البسيطة، أما الأزمنة المركبة من قبيل: كان فعل وكان يفعل وسيكون يفعل وسيكون فعل، فلا توصف إلا بتطبيق آلية تكرار الأزمنة أو دخـــول زمن على زمن، وبالتالي سنكون بصدد بنيتين زمنيتين مستقلتين لا أمام بنية زمنية واحدة. وتعميم تمثيل الأزمنة البسيطة على الأزمنة المركبة يجعل تمثيل "فعل" مستقلة هو:

ز حص ______ ز إخ

(ز حص = زمن الحصول، وزإخ = زمن الإخبار، والخط يرسم علاقة السبق).

وتمثيل "كان فعل" يقتضي تخصيص تمثيل مستقل لـــ "كان" ثم تمثيل زمني لـــ "فعل"، أي:

ز حص ______ ز إخ [ز حص ______ ز إخ]

فالماضي داخل على الماضي، أو ما يصطلح عليه بـــ "ماضي الماضي".

ومـــشكل هذا التمثيل أنه يخصص زمن الإخبار مرتين، في حين أننا بصدد زمن إخبار واحـــد في الجملـــة[2]، ويكون الزمن الثاني مقيدا إحاليا، أي عائديا[3]. وبدهي أن الأنساق الـــزمنية المقتـــرحة لوصف الأنظمة الزمنية تختلف من حيث قوتها الوصفية والتفسيرية للبنى الـــزمنية، ممـــا يستلزم فحص الفرضيات وروزها في ضوء المعطيات الزمنية للغة الموصوفة. ويقتـــرح العماري[4] أن تعالج هذه البنى انطلاقا من مفهوم المحمول المركب. ونعزو قصور الأوصاف النحوية التقليدية في معالجة مثل هذه البنى الزمنية المركبة إلى انشغالهم بأمور عاملية وانتقائـــية في باب النواسخ وغياب باب نحوي مخصص للزمن، حيث كان بإمكان النحاة لو أفـــردوا بابـــا للزمن أن يعيدوا استجماع معطيات وملاحظات متناثرة في مجموع الأبواب

---

(1) جحفة عبد المجيد، 2001، نفسه، ص 152-154.

(2) هـــذا ما يجعل نسق رايشنباخ أقوى وصفيا في تمثيل مثل هذه البنيات الزمنية، لأن بناء تصور زمني كاف للغـــات الطبيعـــية يقتضي تخصيص ثلاث ذوات أو حدود زمنية. انظر الفصل الثاني من هذا الباب وبشكل أخص المنظور الدلالي والتركيبي للأزمنة.

(3) يرى جحفة أن نسق ابن يعيش تعترضه ثلاثة مشاكل:

أ. عـــدم إمكـــان التنـــبؤ بالـــتقابل بـــين الزمن في استعماله الإشاري والزمن في الإحالة المقيدة (الإحالة العائدية)، ذلك أن نفس الصورة الفعلية قد تحمل إحالة إشارية مستقلة، وقد تكون إحالتها الزمنية عائدية ترثها من الفعل الدامج، وذلك حسب السياق.

ب. يعكس هذا الاختلاف فروقا جهية لا يمكن لهذا النسق أن يصفها.

ج. مكلف من الناحية النظرية لأنه لا يغطي الأزمنة المركبة إلا بتكلف.

جحفة، نفسه، ص 153-154.

(4) انظر: العماري، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 22-24.

تقوم فرضية المحمول المركب على فكرة وجود بنية موحدة يلعب فيها كل جزء من هذا المحمول دورا في الإحالـــة الـــزمنية، فالجزء الأول يخصص الجهة الزمنية للحدث والجزء الثاني يخصص المحمول الحدثي الذي يقع في حيز الأول، وتختلف دلالات الجهة الزمنية باختلاف أنواع المساعدات.

الــنحوية، وأن يعــيدوا تنظــيمها على أسس زمنية (مثل النفي والشرط والنواسخ والجمل الموصولة...)[1].

وبخصوص الملمح الآخر المميز للنحو العربــي القديم، يتمثل في ربط الزمن النحوي بالزمن الوجودي أو الفلكي، إن شئنا التعبير، فابن يعيش يعتبر أن أساس اختلاف صيغ الفعل يرجع إلى كــون «أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان»[2]، لأنه «لما كانــت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمـــه، انقــسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضي وحاضر ومستقبل، وذلك من قبــيل أن الأزمـــنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضي ومستقبل وحاضر»[3].

فتغيير صيغ الفعل تابع لانقسام الزمان، واللغة تعكس في طريقة تنظيمها لأشكالها العالم الخارجي، فتغيير الْمُثُل أو الأبنية جُعِل علامة على تغير الأزمنة، وهو ما عبر عنه ابن جني قائلا: «حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفــيد أزمنتها، خولف بين مثلها»[4]. ونفهم من نص ابن جني أن الحدث أو المادة اللغوية التي تعد من مقومات الفعل واحدة، بينما الأبنية متعددة، فدلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الــصيغ، لأنهـــا أصل الاشتقاق أو المادة التي تنتزع منها الأبنية[5]، وهو تعدد مساوق للزمن. وتــبين هـــذه النصوص أن جوهر الصيغة زمني، فشكل الصيغة لا يمكن أن يساوي إلا الزمان والقـــيم الزمنية كامنة بالضرورة في المثل، ويؤدي بنا هذا التصور إلى جعل الزمن مكونا صرفيا للأفعـــال، بغض النظر عن السياقات التركيبية التي يمكن للصيغة أن تأتي فيها. ويطرح انحراف

---

(1) نــشاطر الأستاذ العماري ملاحظته بشأن غياب المقاربة النسقية للنظام الزمني والجهي في اللغة العربية في كتب النحو والبلاغة العربيين.
ينظر: العماري، 2000، قضايا لسانية، ص 49.
لكن نعود لتبني تصوره عن النحو العربي كجهاز معرفي شامل لا يقتصر على كتب النحو العربي، وإنما على ما ورد متناثرا في كتب فقه اللغة والأصول ومعاني الحروف. ويمكن لهذا الجهاز أن يكون مدخلا لبناء صرح الــنظام المعرفي النحوي الكبير. سيسهل مثل هذا الاقتراح علينا إعادة صياغة التصور النحوي العربي للزمن، ومـــن شـــأن ذلـــك أن يضعف الحكم بقصور النحو عن بلورة تصور عن الزمن والجهة، ما دام تجميع ركام المــصطلحات والأوصـــاف والتفسيرات الواردة في مختلف هذه الأنظمة المعرفية بخصوص الزمن سيبين أن تحليلات اللغويين القدامى تزخر بمصطلحات زمنية وجهية صالحة لوصف المعطيات الزمنية العربية.

(2) ابن يعيش، نفسه، 116/7.

(3) نفسه، 4/7.

(4) ابن جني، الخصائص، 331/3.

(5) يقـــول أبـــو حيان التوحيدي: «إنه يدل [الفعل] على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخــصوص، لــذلك تخــتلف دلالـــة الــزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها». (السيوطي، الاقتراح، ص 10).

الصيغة في السياق عن الزمن المفترض إبداؤه إشكالا في الدرس النحوي القديم، لا يمكن تجاوزه إلا بافتــراض «عارض يعرض»[1]. وهذا العارض لا يمكن أن يكون سوى عارض نحوي ناتج عــن الــسياق، ومن ثمة لا يستمر الزمن الصرفي في السياق النحوي، بل «يبدأ بها وينتهي بها [الصيغة]، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»[2].

لقــد أتــت الإحالة على الزمن الصرفي في أبواب النحو القديم في بداية تقسيم أجزاء الكلم، وكان لا بد من إيجاد مقياس للتقسيم، لأن الفعل يختلف عن اسم الحدث، فهو «يدل علــى معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان»[3]. وأسماء الذوات وأسماء الأحداث تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها لزمان.

ومن بين مشاكل التحليل القديم عد صيغة الأمر صيغة زمنية، ويدرج الكوفيون الفعل الــدائم، أي اسم الفاعل، ضمن لوائح الصيغ الزمنية، فالأمر عند سيبويه دال على المستقبل، والــسيوطي يعتبر الصيغة لازمة للاستقبال[4]. ولا يوجد إجماع لدى النحاة بصدد "الأمر"، فالكوفيون اعتبروا الأمر مقتطعا من «المضارع»[5]. ولعل بعض النحاة المتأخرين انتبهوا إلى مشكلة "الأمر" متجنبين إسناد قيمة زمنية له، وهو ما يظهر من خلال تعريف الاستراباذي: «الأمــر صــيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»[6]. فالأمر يــدخل ضمن ما يصطلح عليه في الأدبيات التداولية بأفعال الكلام، ودلالته الزمنية مستلزمة بواســطة قــواعد الاســتلزام الحواري، ولا يمكن أن يكون لازما للاستقبال، فزمنه محدد بالسياق، مثلما تبين الأمثلة التالية التي تظهر أن الأمر قد يتناسب مع الدلالة الآنية أو البعدية:

4. ﴿... فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ...﴾ [سورة البقرة: 187].

5. سافِرْ غدا.

وإذا كان الاتفاق حاصلا بين النحاة في دلالة "فعل" على المضي، غير أن هذا الاتفاق يتلاشى حين الأنتقال إلى صيغة "يفعل"، فسيبويه يجعلها محتملة للحال والاستقبال على حد ســواء، وآخرون يرون أنها تدل على الاستقبال دون الحال[7]. فصيغة "يفعل" ملتبسة زمنيا، والسين أو سوف ترفع هذا الالتباس موجهة الصيغة نحو دلالة الاستقبال.

---

(1) الشلوبين، التوطئة، ص 114.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

(3) ابن عصفور، المقرب، 45/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 7/1-8.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف، 524/2-525.

(6) الاستراباذي، شرح الكافية، 267/2.

(7) انظر الهمع، 7/1، والكليات، 182/5، 255 بشأن هذا الاختلاف والتضارب.

ومـــن بين المشاكل التي تعترض الأوصاف النحوية القديمة تفسير ظاهرة اللاتناظر بين الـــزمن الـــصرفي والزمن في السياق النحوي، فالنحاة القدامى لم يغيبوا ظاهرة انحراف معنى الصيغة الزمنية من أوصافهم، وإنما اعتذروا لذلك دون بلورة تفسيرات نسقية لهذه الظاهرة، فسيبويه لاحظ ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها البعض، فـــ "يفعل" يمكن أن تقع عنده في موقـــع فعـــل، لكـــنه لا يفسر ظاهرة تنقل الصيغ هاته. يقول: «وقد تقع "يفعل" في موقع "فعلـــنا"»[1]. وتـــبادل المواقـــع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا، وقد لوحظت هذه الظاهرة في أبواب متعددة من أبواب النحو العربـــي القديم مثل الجزم بـــ "لم" الـــذي ينفي الماضي، وشأنه أن تصاحبه صيغة الماضي، لكن لما كانت "لم" مفرغة لإعراب الجـــزم، اقتضت حلول صيغة "يفعل" التي تبرز علامات الإعراب محل صيغة "فعل" المحايدة شـــكليا مـــن جهة الحركات الإعرابية. فـــ "يفعل" مضارعة صيغة، وماضية دلالة، وغلب تأويـــل "القلـــب" علـــى أوصـــاف النحاة، لكنه تأويل يخفي الاستدلال السابق في طياته. والملاحظ أن استبدال الصيغ وتبادل المواقع هنا مشروط باعتبارات عاملية، لكنه يختلف عن حالات الاستبدال المتعددة التي يبدو أنها مشروطة باعتبارات دلالية. يقول الصبان بهذا الشأن في حاشـــيته: «ويقـــدر الماضـــي واقعـــا في الحال، أي في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة»[2].

وصياغة مصطلح حكاية الحال سير في هذا المسلك. لا تقتصر ظاهرة تنقل الصيغ على صـــيغة "يفعل"، بل تمتد إلى صيغة "فعل" التي تستعمل في سياق المستقبل. لقد لاحظ النحاة اســـتعمال هـــذه الصيغة في القرآن في سياق الآيات الدالة على أجواء القيامة، حيث تفرغ صـــيغة "فعل" من معناها الزمني الصرفي وترد دالة على المستقبل. ويرى ابن جني أن جواز اســـتخدامها في أسلوب الشرط من أجل التثبيت[3]. وحين تتشرب الصيغ معان بلاغية أو أســـلوبية يجوز «أن يقع بعضها موقع بعض»[4]. وهذا ما دفع الشلوبين في إشارة ذكية إلى التفـــريق بين الصيغة والزمن عندما قال: «مع الماضي لفظا ومعنى»[5]، حيث نفهم أنه يفرق بـــين القيمة الزمنية للمضي التي قد تدل عليها الصيغة، أو لا تدل عليها حسب موقعها في الـــسياق، وبـــين الماضي كلفظ، أي كصيغة. وهي محاولة رائدة في اتجاه فك الارتباط بين الأشكال الزمنية ومحتوياتها الإحالية. ونعثر في المصنفات النحوية القديمة على تخريجات ذات

(1) سيبويه، نفسه، 24/3.
(2) الصبان، الحاشية، 299/3.
(3) ابن جني، نفسه، 331/3.
(4) نفسه، 331/3.
(5) الشلوبين، التوطئة، ص 148.

دلالة لاستعمالات الصيغ الفعلية ودلالاتها حسب السياق النحوي، وغرضنا من خلال تجميع ما تناثر من أوصاف في أعمالهم التنبيه إلى مسألتين:

- الأولى: أن هناك وعيا بدور السياق التركيبي والدلالي في منح الصيغة الفعلية قيمة زمنية معنية.

- الثانية: أن أوصافهم تضمنت جهازا اصطلاحيا تتداخل فيه المصطلحات ذات المحتوى المفاهيمي الزمني بمصطلحات لها دلالة جهية، وإن كان مفهوم الجهة كما استقر في أبحاث المستشرقين ومن تلاهم من دارسين لسانيين في نحو الزمن والجهة غير وارد لديهم بنفس الدقة.

ونشير إلى أن تجميع التصورات النحوية القديمة عن الزمن يقتضي الانفتاح على أبواب متعددة وإعادة تنظيم ما يرد في معاني الحروف والأدوات، وكتب تفسير القرآن وفقه اللغة. وما سنقترحه هو مجرد تجميع لبعض ما عنَّ لنا أثناء البحث، ولا نتوخى الإحاطة التفصيلية والتنظيمية، إذ يقتضي ذلك مجهودا جماعيا في البحث(1).

نبدأ بالجدول التالي الذي نقتبسه من دراسة مالك يوسف المطلبي، ثم نردفه بتعليقاتنا(2):

الصيغة	استعمالاتها	المرجع
يفعل	- يترجح الحال إذا كانت الصيغة مجردة. - يتعين الحال إذا اقترن بظرف "الآن". - يتعين فيه الاستقبال. - قد ينصرف المعنى للمضي.	همع الهوامع: ج 1، ص 7، 8
يفعل	- يفيد الاستمرار مثل: "فلان يقري الضيف ويصنع الجميل"	مغني اللبيب ج 1، ص 138
يفعل	- يدل على العادة مثل: "زيد يقوم في الحروب ويسخو بموجوده". - يدل على الاستمرار في الماضي: "كنت أراه"	شرح الكافية ج 2، ص 252
فعل	- المضي وهو الغالب. - الحال إذا قصد به الإنشاء. - الاستقبال إذا اقتضى طلبا أو وعدا.	همع الهوامع ج 1، ص 9
فعل	- وقوعه. - مشارفته. - إرادته. - مقاربته.	مغني اللبيب

(1) نشير إلى العمل الرائد الذي ينجزه الأستاذ العماري في التنقيب عن المصطلحات النحوية في الكتب التراثية وتدقيق قيمتها الوصفية والتفسيرية مقارنة بالأجهزة الاصطلاحية اللسانية الحديثة.
انظر: العماري، مساهمة النحو العربي القديم في وضع المصطلح اللساني، قضايا لسانية، ص 86-89.

(2) مالك يوسف المطلبي، 1986، الزمن واللغة، ص 97-98.

إن توظـيف مصطلح الترجيح والتعيين إقرار ضمني بالالتباس الزمني في صيغة "يفعل"، وللقرائن المقالية (الظروف) والمقامية دور في رفع اللبس[1]. وفي كتاب الهمع تفاصيل مهمة لـدور القرائن اللفظية والمعنوية في تعيين الحال أو المستقبل لصيغة "يفعل"، مثل دخول لام الابتداء على الصيغة، أو اقتضاء الطلب: (والوالدات يرضعن)، (لينفق ذو سعة)، أو الدعاء: (ربـنا لا تؤاخذنا)، أو الوعد: (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء)، أو دخول نون التوكيد الـتي تـرجح إحالـة المـستقبل. وعندما يقول القزويني في شرح التلخيص شارحا الآية: ﴿... يُخَادِعُـونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ...﴾ [سورة النساء: 142]: «إن خادعهم تفيد الثبوت مطلقا من غير ارتباط بزمن، أما (يخادعون) فتفيد التجدد مرة بعد أخرى مقيدا بالزمان»[2]، يقيم تقابلا بين الصفة والفعل، وهو تقابل يميز فيه بين الاعتبار الزمني (مقيدا بزمان)، وبين ما سنصطلح عليه نحن: الاعتبار الجهي (التجدد مرة بعد أخرى).

يتـضمن الجدول أعلاه جهازا اصطلاحيا متنوعا يراوح بين الدلالة الزمنية بحصر المعنى ودلالات أخرى، نستشف من خلالها حدس النحاة وجود سمات زمنية أو جهية في الحدث، مـثل مفهوم الاستمرار والعادة والاستمرار في الماضي. ونظير ذلك تحليل ابن هشام للآية: ﴿... فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾ [سورة البقرة: 259]، ففيها يقول: «الإماتة سلب للحياة، وهي لا تمـتد، والصواب أن يضمَّن أماته معنى ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتـة في عـدم الامتداد»[3]. ويذكرنا هذا التمييز بمفهوم الطبقات الجهية عند فاندلر: الـسيرورة والإنجاز والإتمام، فحدث الموت له هندسية زمنية داخلية تميزه، فهو غير ممتد في الزمن، ولذلك يدخل ضمن طبقة الإتمام، أو له امتداد قصير جدا[4].

ويميز ابن هشام بين تكرار الحدث وامتداده، ففي إشارة دالة يقول: «تقول ضربته إلى أن مات، ويمتنع: قتلته إلى أن مات، فما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها»[5].

فالتكرار غير الامتداد، إذ يقتضي التكرار إعادة الحدث نفسه مرات ومرات، والامتداد يحـافظ على وحدة الحدث الواحد integrity، وهي فروق جهية دقيقة في سمات الحدث، يرصدها تحليل ابن هشام.

---

(1) انظـر: العمـاري، 2004، أدوات الوصـف والتفسير اللسانية، ص 33-37. فيما يخص دور القرائن في استنباط الدلالة وتفسير الملفوظات.

(2) القزويني، 1982، شرح التلخيص، ط 2، ص 57.

(3) ابن هشام، المغني، ص 687.

(4) انظر فصل المقولات الزمنية والجهية لتحديد مفهوم الطبقات الجهية للأفعال.

(5) ابن هشام، نفسه، ص 691.

لقد لاحظ النحاة القدامى أن دلالة الصورة الفعلية منعزلة تختلف عن دلالتها مركبة مع الأدوات، موظفين مصطلحات تفسر دلالات الصورة الفعلية أثناء التركيب مثل مصطلح القلب مع "لم"، أو التقريب من الحال بدخول النفي بـ "ما" على "فعل"، أو التوقيع والتقريب والتحقيق مع "قد"، أو تكرار الحدث مع طالما وكثر ما، أو الاستمرار مع "ظل" و"بات"، والتجدد والتحول مع "صار"، أو الماضي المنقطع مع "كان" أثناء تأليفها مع الفعل الماضي(1).

ولم تخل الدراسات النحوية القديمة من ملاحظات مهمة تخص الإحالة الزمنية في المشتقات، من ذلك رصد السلوك العاملي لاسم الفاعل بين التنوين والإضافة، وربط الاختلاف العاملي بالدلالة الزمنية. فالمشابهة بين اسم الفاعل والمضارع عند سيبويه لا تنحصر في الشبه الشكلي(2) أو العاملي، بل هناك تقاطع في الإحالة الزمنية بحيث تعادل:

6 - زيد ضاربٌ عمرا غدا، أو الساعة

في المحتوى الزمني:

7 - زيد يضرب عمرا غدا، أو زيد يضرب عمرا الساعة

ويوسع سيبويه قاعدة المعطيات الزمنية إلى الأزمنة المركبة لِيُقِرَّ بوجود التوافق في المعنى. وعنده:

8 - كان زيد ضاربا أباه

تعادل في الدلالة الزمنية:

9 - كان زيد يضرب أباه

---

(1) انظر: محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص 49-82. والإحالات على الكتب النحوية الواردة هناك.

(2) لابن هشام رأي طريف نقله عن ابن الخشاب يقول فيه بأن المشابهة بين اسم الفاعل والمضارع ليست تصريفية وإنما عروضية. فإن اقتربت المشابهة في أعيان الحركات في يضرب وضارب وينطلق ومنطلِق إلا أنها تبعد في يقوم وقائم أو ذاهب ويذهب. لكن الوزن العروضي يبرز مشابهة تامة:

ذاهب/يذهب/قاتل/يقتل/يقوم/قائم

/0///0///0///0///0///0//

وبإمكاننا أن نترجم تخريجات ابن الخشاب إلى نظرية الصرافة التطريزية لمكارتي وبرينس التي تقوم على مفاهيم عروضية ومصطلحات تطريزية تراعي البنى العروضية للكلمة مثل القدم والوقع.

ينظر: بلبول، 2004، "عن الهيكلة واللاهيكلة في صرف اللغة العربية"، مقال منشور في سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 363.

من أجل دراسة مقارنة بين وزن اسم الفاعل والأبنية الأخرى بناء على تصور لا هيكلية وزن اسم الفاعل بالتوازي والتناظر مع أبنية الأفعال. باستثناء وزن "فعل" الذي يشكل الصورة الهيكلية الوحيدة في نظام الأفعال وكل الصور المتبقية مشتقة بواسطة الإلصاق الوقعي وإواليات الصرف العروضي اللاهيكلي، ويشكل هذا التصور قلبا للفرضيات الأولى لنظرية مكارتي الأولى التي اعتبرت كل أوزان الفعل العربي صيغا هيكلية.

مـــن جهتنا نرى أن تأويل هذا المثال فيه نوع من التكلف، لأن "ضارب" لا تدل على حـــصول متدرج للضرب في الماضي، وإنما تدل على معنى المكتمل perfect، كما سنبين في فـــصل المقـــولات الزمنية والجهية. ويمكن روز الاختلاف بسهولة من خلال التأويل الزمني للمعطيات التالية:

10 - عندما دخلت على زيد كان يجلس

11 - عندما دخلت على زيد كان جالسا

فـــ "الفعـــل" في المثال الأول يدل على وجود تزامن بين الحدثين (حدث الدخول وحدث الجلوس)، بينما يقتضي المثال الثاني سبق الجلوس على الدخول، أي أن الجلوس كان حاصلا لما دخلت. فلو كان "اسم الفاعل" دالا على التدرج لتساوت القراءتان[1].

وقد لوحظ أن اسم الفاعل حينما يضاف يدل على المضي، فتصير الدلالة الزمنية:

12 - زيد ضاربُ عمرو

مساوية لـــ:

13 - زيد ضرب عمرا

ولا نـــرى نوع العلاقة الجامعة بين التنوين والإضافة - وهي مفاهيم تنتمي إلى القرائن الإحالـــية للأسمـــاء - ونسق الدلالة الزمنية. ويرى جحفة[2] أن دلالة المضي آتية من جهة الوصـــف. فعـــندما نقول: زيد كاتبُ الرسالة، يكون "اسم الفاعل" فاقدا للدلالة الحدثية القوية، فهو عبارة عن صفة، والصفة تثبت في الموصوف قبل وصفه بها.

وعندما نقول: زيد كاتبٌ الرسالة، تصير الجملة دالة على النشاط، أي مكتسبة لسمة الحدثية، والنشاط يحتاج إلى زمن. فالدلالة الزمنية في حالة الإضافة مقترنة بالجهة، ولا يمكن أن تُخرَّج على الإحالة الإشارية أو التعيينية، وهو النسق الإحالي المخصص لأزمنة الأفعال.

ومنتهـــى القول أن النحاة القدامى حاولوا دراسة الظاهرة الزمنية من خلال معطيات مـــتعددة، ومستويات متداخلة منها الجانب الصرفي والأدوات التي تعمل في الأفعال، أو التي تخـــصص دلالـــته، كما تناثرت الملاحظات عن الزمن في أبواب مختلفة منها الحال والشرط والنواسخ... ولا مناص للباحث من تنظيم الأوصاف والملاحظات الواردة في هذه الأبواب

(1) يقـــول العماري، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 163: «... السياق هو وحده القادر على تحديد الدلالـــة الزمنية في كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة». ولفصل المقال في هذه المسألة نحتاج إلى تناول قاعدة معطيات واسعة تتضمن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر لمحاولة صياغة تصور واضح عن نوع السمات الجهية أو الزمنية التي ترمزها هذه الأشكال. وسنحاول في فصل المقولات الزمنية إبراز دور السياق في بناء إحالتها الزمنية مقارنة بالأشكال الفعلية الأخرى.

(2) جحفة، 2001، نفسه، ص 60.

إذا أراد تركيب وصياغة تصور القدامى عن الزمن في اللغة، ورغم ذلك هناك بعض الثغرات التي يمكن تبريرها داخل المنظومة الاستدلالية للنحو العربي القديم. أوجزها في شكل ملاحظات:

1. وقع النحاة القدامى أثناء تعريفهم للفعل في خلط بين الزمن النحوي والزمن الفلكي، فلم يميزوا بينهما، بل اعتبروا المخالفة في الأبنية ناتجة عن مخالفة في الأزمنة.
2. التجأ النحاة إلى مقياس الزمن للتمييز بين أجزاء الكلم، والملاحظ أن الصيغة الثابتة في تعريفاتهم التي أدت إلى تخصيص زمن الصيغ على المستوى الصرفي تتناقض مع استعمالاتها المرنة في السياق، ولقد حاولوا الاعتذار بمصطلحات تتفاوت في كفايتها الوصفية والتفسيرية، كما أنها تنتمي إلى روائز يختلط فيها المعيار التركيبي بالدلالي والبلاغي أحيانا أخرى.
3. غياب نظرية واضحة للزمن تجعلنا لا نعثر على إجابة جاهزة عما إذا كان النسق الفعلي العربي في أساسه زمنيا، أي ما إذا كان الزمن جزءا لا يتجزأ من مقومات الصيغة أم لاحقا بها في التركيب.

المبحث الثاني

مقاربة اللسانيين العرب المحدثين: الاتجاه اللغوي الوصفي نموذجا

سنخصص هذا المبحث لمتابعة تصورات بعض اللسانيين العرب المحدثين التي تندرج في سياق البرنامج الوصفي الذي تنامى في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات في العالم العربي.

لقد تأسس هذا الاتجاه على مجموعة من القناعات والمسلمات(1):

1. السير على نهج الوصفيين الغربيين في نقد النحو التقليدي وجرد جوانب نقصه، لذلك وجدوا ما صح من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي منسحبا على التراث النحوي العربي، ولذلك صار بدهيا عندهم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم.
2. رسا ضمن قناعاتهم تصور تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، ولذلك صار النحو بموجب هذا التأثر "صوريا" مفتقدا لخصائص "الواقعية"، معتمدا على مفاهيم تجريدية من قبيل التعليل والتقدير والتأويل...
3. إن النظام التقعيدي لأسس النحو لم يستند إلى معطيات اللغة المنطوقة المتداولة، وإنما بني على متون محصورة في اللغة الأدبية، وأحيانا بني على متون مصنوعة للتمثيل، وعندما واجهوا نصوصا تخالف ما قصدوه لجأوا إلى التأويل.

---

(1) ينظر كتاب مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. من أجل قراءة تصنيفية لأهم اتجاهات البحث اللساني في العالم العربي. وقد حظي البرنامج الوصفي بمعالجة مفصلة في الكتاب، حيث حدد الباحث أهم السمات المؤسسة لهذا الاتجاه في:
- التطبيق الجزئي/- بساطة التطبيق/- استمرار حضور التحليل اللغوي القديم/
- غياب الوصف بمعناه المنهجي الدقيق/- إسقاط عيوب النحو الغربي على النحو العربي.

وتعد هذه السمات خلاصة اشتغال على كتابات تمام حسان وإبراهيم أنيس وريمون طحان ومحمد عيد وأنيس فريحة وعبد الرحمن أيوب.

يستقرئ الباحث عبر هذه الكتابات دعوى تجديد منهج البحث في اللغة العربية وتخليصه من البحث التاريخي والمزاعم الفلسفية كالتعليل والتقدير والتأويل وفلسفة اللغة، وغربلة النحو العربي القديم وبناء قراءة جديدة في ضوء ما استجد من اتجاهات البحث اللساني في العالم الغربي. نفسه، ص 175-200.

4. حصر مجال تقعيد اللغة في بيئة ذات حدود مكانية وزمانية.
5. غـياب التمييز بين مستويات التحليل اللغوي واختلاف المستويات التحليلية أثناء إجراء وصف أو تحليل للظواهر.

إن كل ما وُصف به النحو العربـي من نقائص وعيوب دفع أصحاب الاتجاه الوصفي إلى وضـع شـعارات تجديدية تروم نقد النحو العربـي، وبناء نحو جديد للغة العربية يروم "العلمية"، وهي "علمية" يتم تصورها استنادا إلى أسس ومعايير علم اللغة الحديث، وبشكل أخص الاتجاه البنيوي.

إن اسـتنبات هـذا الاتجاه في التحليل اللغوي من شأنه أن يبث أنفاسا جديدة في لغة وصفت بجهاز نحوي قديم استمر أزيد من اثني عشر قرنا، ولم يكد يعرف تغييرا جوهريا[1].

وسنقتطع من هذا السياق النظري والتحليلي ثلاثة نماذج تمثل مقاربات لإشكال الزمن في اللغة العربية، مؤطرة بالمسلمات والقناعات السالفة مع تفاوت في صيغة تمثلها والعمق في أجـرأتها، وتلتقي كلها في رغبة مراجعة التصورات الاستشراقية والنحوية القديمة على حد سواء.

تـتحدد الـنماذج الـتي ركـزنا عليها في: تمام حسان، مهدي المخزومي، وإبراهيم الـسامرائي، وتـشترك الأسمـاء الثلاثة في رغبة موحدة في تجديد أو نقد أو تطوير النحو العربـي القـديم. وفي سياق هذا الإعلان تم تقديم تصورات تعيد رصد المعطيات اللغوية بـشكل "جديـد"، وليس غرضنا تقويم هذا الزعم، وإنما سنحاول التركيز على الانتقادات المقترحة والحلول المقدمة لمعالجة المعطيات الزمنية للنسق العربـي.

يـنطلق المخزومـي من آراء المستشرق وليام ورايت، ومن المستحسن صياغة موقف ورايـت ليتضح رد المخزومي، يقول ورايت: «علقوا [أي النحاة العرب القدامى] أهمية لا ضـرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضـي والحاضر والمستقبل. ثم خصوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي، والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل»[2].

يـبدو أن ورايـت يلمح إلى مشكل الربط بين الزمن الوجودي والزمن اللغوي، وما أفرزه هذا التصور الانعكاسي من تقسيمات، لكن المخزومي يرى أن ورايت لم ينتبه إلى أننا لا يجب أن نخلط بين الزمن الذي تفرزه المعطيات العربية والتخصيص النحوي أو الأوصاف الـنحوية غير المكتملة التي أقامها النحاة القدامى على هذا النسق. يقول: «لقد فاته ما فات

(1) عبد السلام المسدي والهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص7-8.
(2) المهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 146.

القــدماء أيضا من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم فيها»[1]. لكن الباحث يعود ليسجل ملاحظة هامة لورايت تتعلق باللغات السامية؛ يلاحظ ورايت أن «العلاقات الزمنية هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام أو غير التام في السامية»[2]، بمعنى أن الفعل في اللغــات الــسامية تحــيط به مجموعة من العلاقات الزمنية تحددها المساعدات والروابط وأدوات النفــي والــشرط والظروف، وهذه العلاقات هي التي تساهم في الإحالة الزمنية. وتتقاطع هذه الملاحظة مع تصور برجشتراسر، فهو يرى أن ما يجعل اللغة العربية متميزة عن باقي الساميات متمثل في: «تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين: إحداهما اقترانها بالأدوات نحو: قد فعل وقد يفعل وسيفعل، وفي السلب: لا أفعل بخلاف ما فعل ولن يفعل، بخلاف لا يفعل وما يفعل، والأخرى بتقديم فعل كان على اختلاف صيغه نحو: كان قــد فعــل وكان يفعل وسيكون قد فعل إلى آخر ذلك، فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعا أكثر مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية... فاللغة العربية من أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الزمنية وغيرها»[3].

ويــنطلق إبــراهيم السامرائي في نقده لدراسات المستشرقين من مسألة اقتران الفعل بالزمن من الناحية التاريخية منتقدا تصور المستشرقين دون تحديد أصحاب هذا الطرح، حيث يقــول: «ليس صحيحا أن نكرر ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شــيئا أصيلا، وأن اقتران الفعل العربــي به حديث النشأة، ونستدل من البحث في تاريخ الــنحو علــى أن الأقدمين فصلوا القول في هذا، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صــيغ عــدة»[4]. وفي الواقع أن نقد السامرائي لا ينبني على أساس تحليلي لأن ملاحظات المــشتغلين باللغات السامية تستند إلى دراسة لأنساق فعلية يتمظهر فيها الاستعمال الجهي، فأنساقها تبنى على أساس تقابل بسيط تام – غير تام.

ويلاحظ دافيد كوهن D. Cohen من خلال دراسته لعدد من اللغات السامية مثل العبرية والعــربية والآرامــية والآشورية والأكادية والأوغاريتية[5]، شفافية التعبير عن الجهة في هذه اللغات، في استقلال عن الزمن الذي لا يرتبط بشكل واضح بالصيغة، ولكنه يشكل معطى ســياقيا مــستقلا عن الفعل[6]، وإذا كان الأمر كذلك فهذه الأنساق لم تكن متضمنة في

(1) نفسه، ص 147.
(2) نفسه، ص 146.
(3) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص57-58.
(4) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 23.
(5) انظر: D. Cohen, 1989; Aspect verbal.
(6) نفسه، ص 171.

بدايـــتها إلا تمييـــزا جهيا ثنائيا بسيطا: المكتمل accompli/غير المكتمل inacompli. وأما الإحالة الزمنية فقد تطورت في مرحلة متأخرة وأُصهرت بعد ذلك في الفعل في بعض السياقات.

ويعـــود إبـــراهيم السامرائي إلى ما سبق أن اقترحه المستشرقون بالنسبة للنسق الفعلي العربـــي، حـــيث يقول: «إن الفعل العربـــي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الـــزمان مـــن بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضـــحة، على أننا يجب أن نشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة: ماضي وحال ومستقبل، وأننا نستطيع أن نقرر أن صيغة "فعل" وإن دلت دلالات عدة في الإعراب عن الزمان، فهي في أغلـــب الأحوال تدل على حدث أنجز وتم في زمن ماض، وأن صيغة "يفعل" تتردد بين الحـــال والاســـتقبال وإن ذهـــبت في الاســـتعمال مذاهب أخرى، وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها»[1].

نلاحظ أن إشارة السامرائي إلى نقص الصيغ على مستوى الإحالة الزمنية ومساهمة السياق النحوي أو المقامي في إنتاجها هو نفس ما ساقه المستشرقون من تصورات، زد على هذا أن دلالة "أغلـــب" الـــتي وظفها في سياق حديثه عن دلالة "فعل" لا تتوافق مع ما ذكره من استعمالات الصيغة، لأنه أشار إلى أربعة عشر استعمالا لم تشكل إحالة الماضي فيها إلا جزءٍ يسيرا. و لم تقف ملاحظـــة الباحثين المذكورين عند نقد تصورات النحاة القدامى، انطلاقا من التعريفات، وصولا إلى التقسيمات الزمنية، بل عملوا جاهدين على اقتراح جداول زمنية تبين غنى الإحالة الزمنية في اللغـــة العـــربية اســـتنادا إلى وسائل لغوية كالمساعدات وأدوات النفي والشرط والموجهات مثل الموجه (سوف أو قد...)، وذلك للرد على من وسم العربية بفقر نظامها الزمني.

فإبراهيم السامرائي بعد سرده تعريف ابن يعيش للزمن يسوق الملاحظة التالية: «وابن يعـــيش في هذا القول يذهب مذهبا بعيدا، وهو لا ينهج نهجا لغويا، فكأنه أراد أن يفلسف المسألة اللغوية، وهي لا علاقة لها بالنظر العلمي، وكأن النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان، بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان الفلكي. ويبدو أنهم لم يستقرئوا العربية استقراء وافيا ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، وأن كل ما فطنوا له هـــو اتفـــاقهم على أن الفعل من الأحداث المقترنة بزمان ما، غير أنهم لم يعطوا إيضاحات كافـــية عـــن حـــدود هذا الزمان، ولعل سبب هذا التقصير متأت من منهجهم في البحث الـــنحوي، فقـــد اهتموا بالعلة والعامل وما يترك العامل من أثر، وهو ما دعي بالإعراب، ولذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها»[2].

---

(1) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 23.

(2) نفسه، ص17-18.

ولـــنا بدورنا نقد على نقد السامرائي، فمن جهة يوظف مصطلحا أقرب إلى مفهوم time في الإنكليـــزية مـــنه إلى مفهوم الزمن، وهو مصطلح "الزمان"، والإنكليزية تميز بين الـــزمان بمفهومه الظرفي أو الوقتي، وتفرد له كلمة time، وتبقى كلمة "tense" مرتبطة بما نعنـــيه عادة بالزمن اللغوي. وبتوظيف مصطلح "الزمان" نقترب أكثر من التصور الوجودي أو الفلكـــي الـــذي يريد السامرائي تجنبه. ومن جهة ثانية يعيب على المنظور النحوي تغييبه لدراســـة مستوفية ونسقية للزمن، ولقد رأينا في المبحث السالف أن الاقتصار على مقدمات الأبـــواب النحوية، في إطار تصور أجزاء الكلم، يوحي بأن المعالجة التقليدية قاصرة، ولكن اســـتجماع الملاحظـــات المتناثرة في مصنفات النحو القديمة تدفعنا إلى إعادة النظر في هذا التـــصور، ويمكـــن أن نـــتفق جزئيا مع السامرائي حين يرى أن الإطار العاملي الذي وجه المـــنظومة الاستدلالية للنحو العربـــي القديم لعب دورا أساسيا في عدم ضبط طرق الإحالة الـــزمنية في النسق اللغوي العربـــي وفي توزيع الملاحظات الزمنية على أبواب ومسائل نحوية مؤطـــرة بسلطة الاعتبار العاملي. وهذه الملاحظة سبق أن أشار إليها المخزومي ولو بشكل جزئـــي، حـــيث رأى أن النحاة كانوا يولون الاسم أهمية بارزة في مجال تقسيم الكلم، أما الفعـــل «فلـــم يتناولوه إلا فيما يتعلق بكونه يؤثر في الاسم ويعمل فيه، لأنه أقوى العوامل، ولأنه الأصل في العمل»(1).

ولقـــد دفعـــت هذه المشاكل مجتمعة تمام حسان إلى التمييز بين الزمن النحوي وزمن الصيغ في مجال الصرف، لأنه ما دام النحو «هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الـــزمن الـــنحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والـــصيغ، يكـــون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»(2).

مـــن بـــين مـــشاكل التمييز الذي يفترضه تمام حسان بين الزمن الصرفي والزمن النحوي:

1. أن هذا التقسيم لا يستند إلى أسس نظرية واضحة، كما أن حدود التوافق أو اللاتوافق بين الزمنين ملتبسة في التصور الذي يقترحه. وسنبين في فصل "سمات الفعل العربـــي" أنـــه بالإمكـــان اشـــتقاق هذا التمييز داخل أجهزة نظرية تمثيلية في إطار نظريات تبني الـــتفاعل بين مستويات النحو ووجائهه بطريقة نسقية (المستوى الصرفي - تركيبـــي، والمستوى التركيبـــي أو الدلالي).

(1) المهدي المخزومي، نفسه، ص 141.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

2. أن مفهوم السياق النحوي الذي يتبناه تمام حسان عام وفضفاض وغير مقيد، وافتراض بـناء الإحالة الزمنية داخل "السياق النحوي" لا يمكن صياغته إلا داخل نظرية تركيبية تعطي محتوى مفاهيميا دالا لمفهوم السياق والعلاقات النحوية التي يفترض أنها فاعلة في تأويل الزمن. إن "السياق النحوي" مجال واسع يحتضن علاقات تركيبية متعددة: الوسم الإعـرابي/الانتقاء الموضوعي/الوسم المحوري/النقل/العلاقات النعتية...ولا ندري أيا من العلاقات التركيبية داخل هذا المجال يمكن أن يعتبر واردا بالنسبة لتأويل الزمن. وسنعمل في فـصل السلاسل الزمنية على اقتراح تصور مؤسس نظريا لما يمكن أن نعتبره "تصورا زمنـيا" مؤسسا على علاقات تركيبية واضحة. وسنبين كيف يمكن للبنية التركيبية أن تساهم في بناء الإحالة الزمنية.

هكذا دفعت اعتراضات أصحاب الاتجاه الوصفي الذين سقنا آراءهم أعلاه إلى استقراء الدلالة الزمنية للصيغ في "السياق التركيبـي"، لتدارك ما بدا لهم من نقائص في رصد النحاة القدامـى. وتـبعا لذلك يشير السامرائي إلى استعمالات صيغة "فعل" و"يفعل"، ويضع تمام حسان جداول يمزج فيها الزمن بالجهة، ولا يكتفي بالصيغتين البسيطتين، بل يسرد حالات متعددة لدخول الأدوات المساعدة وأدوات النفي والموجهات على هاتين الصيغتين مثل: كان ومـا زال وظـل وطفـق وكاد و لم وإن والاستفهام، واضعا قانونا يضبط استعمال الزمن الصرفي، فهو يرى أن زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في جملة خبرية مثبتة أو في جملة استفهامية مثبـتة، ويتعرض للتغيير في جملة خبرية منفية أو في جملة إنشائية. فالزمن حينئذ يصير محددا «بنوع الصيغة الزمنية في نوع الجملة التي تندرج فيها تلك الصيغة» وهو ما أشار إليه مالك يوسـف المطلبي[1]. وسنعرض فيما يلي تصور السامرائي كنموذج لاشتغال الاتجاه الوصفي في دراسـة النـسق الـزمني، وهو اتجاه كما أسلفنا يعلن عن رغبة في نقد تصورات النحو العربـي القـديم وإعـادة تنظيم حقل المعطيات اللغوية، وفق منهج يروم الوصف المنظم والموضـوعي للظاهرة باستقراء استعمالاتها، وذلك لتدارك ما وُسم نقصا في أوصاف النحاة والمستشرقين، مما جعل اللغة العربية تنعت إما بفقر نظامها الزمني من طرف المستشرقين، أو بقصور النحو العربـي القديم في وصف النسق الزمني.

وسـنلاحظ أن رواد الاتجاه الوصفي لم يتخلصوا من ثقل التراث النحوي القديم، فقد ظـل حاضـرا في المعطيات التمثيلية، وأيضا في التأويلات الزمنية لبعض النماذج التي تردد صدى تصورات النحاة أمثال ابن هشام والفراء والمبرد وغيرهم. كما أن التقليد الاستشراقي لـه حـضور قوي في منهجهم الاستقرائي. ويمكن بسهولة أن نقارن تخريجات السامرائي

(1) مالك يوسف المطلبي، نفسه، ص 102.

وطريقة سرده لاستعمالات "فعل" و"يفعل" بطريقة فليش وكانترينو، كما سنلاحظ ذلك في جــرد لوائح استعمال الصيغ ودلالتها، مما يبين بجلاء أن وصف النظام الزمني للغة العربية قد خــضع لسيطرة التقليد الاستشراقي. وسنرجئ الحديث عن التأثيرات السلبية لهذا التقليد في وصف نظام الإحالة الزمنية في اللغة العربية إلى المبحث اللاحق.

قــبل عـــرض نموذج السامرائي لصيغة "فعل" و"يفعل" واستعمالاتهما، نسجل الملاحظات التالية التي ستكون محورا أساسيا في صياغة الانتقادات المرافقة لاستعمالات الصيغ، وهي كالتالي:

1. الملاحظـــة الأولى تتعلق بغياب مفهوم الجهة كمفهوم واصف للنسق الفعلي العربـــي، باستثناء تمام حسان، فرواد هذا الاتجاه لم يستثمروا إجرائية مصطلح الجهة الذي صاغه عـــدد مـــن المستشرقين، كما أنهم في سياق ردهم على المستشرقين حاولوا إبراز غنى الإحالة الزمنية في اللغة العربية.
2. لم تستطع محاولاتهم أن ترقى إلى بناء النسق الزمني العربـــي، ما دامت الأدوات النظرية لبـــناء هذا النسق والمفاهيم المؤسسة على نظريات واضحة للزمن غائبة لديهم، لذلك اكتفوا بجـــرد لوائح الاستعمال بطريقة وصفية اعتباطية، والأنساق لا تبنى إلا باستنباط الاطرادات والتعميمات. ويذكرنا هذا الأمر ببرامج دراسة المعجم، بين الاتجاه التصريحي **declarative** الذي يقوم على تعداد الدخلات ومعانيها واستعمالاتها، والاتجاه التوليدي الذي يبحث عـــن الاطراد والإنتاجية والنسقية، باقتراح نظام حسابـــي يمكن من توليد هذا الاطراد والتنبؤ به[1]، فالإحالة الزمنية لا يمكن أن تبنى أو تشتغل إلا داخل نسق زمني، والأنساق أنظمـــة حسابية تخضع لنظام من السمات التي تتفاعل بموجب قيود، والأشكال الفعلية تبني الأنساق الزمنية التي عادة ما تكون مثنوية إما [± ماضي] أو [± مستقبل][2].
3. كـــان تخصيـــصهم للقـــيم الصُّرفية للفعل تخصيصا أحاديا متعارضا مع ما يبديه الفعل العربـــي من التباس ثلاثي البعد [زمني/جهي/وجهي].

لننطلق من استعمالات صيغة "فعل" كما هو وارد عند السامرائي[3]:

1. تشير إلى حدث تم في الماضي نحو:

   1 – ذهب زيد

2. تشير إلى حدث وقع في الماضي وتردد وقوعه مرات عديدة نحو:

   2 – أشرقت الشمس، وطلع القمر

---

(1) الفهري، 2002، المعجم العربي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 11-12.

(2) انظر فصل المقولات الزمنية والجهية، للتوسع في مسألة الأنساق الزمنية.

(3) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 28-31.

غير أن هذا التأويل مصطنع في نظرنا، لأن المتكلم يشير إلى حدث وقع في الماضي، أما تكراره في الماضي فهو مرتبط بالمعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب حول العالم الخارجي، ويحتاج هذا التأويل إلى قرائن سياقية، ولا تستطيع المقاربة الاستقرائية، التي تبناها السامرائي، القائمة على إوالية الجرد الاستعمالي للصيغ، أن ترصد ظاهرة حشوية الأزمنة، أي أن الماضي الصرفي لا يحمل الزمن المفهومي الماضي. فمن بين القضايا التي تستوجب البحث في "نحو الزمن": كيف تنتج الأزمنة سلوكا حشويا؟ هل تتولد القراءات الموسومة للشكل الزمني عن مبادئ حساب زمني داخل التركيب؟ كما أن دلالة التكرار ترد مع صيغة "يفعل" بطريقة نسقية، وهو مقيد بطبيعة الجهة المعجمية كما ينبغي الفصل بين التكرار في المحور الزمني الواحد والتكرار في محاور زمنية متعددة، فمما لا شك فيه أن هناك تباينا في قراءة التكرار بين الجملة (3) و(4):

3 – سعل زيد طيلة اليوم

4 – يذهب زيد إلى المقهى كل صباح

فالقراءة الأولى تنتج تكرارا محدودا في محور زمني واحد. والجملة الثانية لها دلالة الاعتياد habitual. وفي غياب نظرية للزمن والجهة يستعصي ضبط الفرق بين التأويلين.

3. ترد في سياق سرد أحداث ماضية في أسلوب سردي مثل:

5 – (فاستحسنها وبكى ثم قال بطلت والله يا بني وخاب أملي فيك)

يسجل هنري فليش H. Fleish هذا الاستعمال، وهو في ذلك يوازي بين هذه الصيغة وصيغة Aorist في الإغريقية أو الماضي البسيط في الفرنسية الذي يستعمل في أسلوب القص كما يلاحظ ذلك بنفنست، وتحمل هذه الصيغة معنى ثانويا في سياق السرد، وهو معنى الترتيب sequentiality، كما يشير كومري إلى ذلك، وهذا المعنى ينتج في كثير من اللغات عن «تفاعل بين معنى التام والسياق ومبادئ التحاور التي تؤدي في السياقات المحايدة إلى التأويل الترتيبي لمتتالية أفعال تامة»[1].

ونعتقد أن معالجة كافية لهذه الدلالة تستلزم رصد تأويلات الزمن داخل الخطاب؛ فالسامرائي لا يميز بين مستويات تناول الظاهرة الزمنية، وغياب هذا التمييز يجعل الباحث يقوم بعملية حشد لاستعمالات وقراءات للأزمنة بطريقة اعتباطية تغيب فيها النسقية المطلوبة في مقاربة الظواهر اللغوية.

4. تأتي في أسلوب الدعاء فتدل على المستقبل مثل:

6 – رضي الله عنه، ورحمه الله

---

(1) Bernard Comrie, 1985, Tense, p. 28.

لكـــن افتقار السامرائي إلى مصطلح الموجه جعله لا يدرك أن هذا التوظيف وارد في إطار الاستعمال الموجهي للزمن Modal use of Tense. وهو شائع في كثير من اللغات، ونورد المثالين التاليين للتمثيل:

7 - I wish I had a house

8 - Trois minutes, et l'homme gagnait

فالفعل "had" و"gagnait" لا يحيلان إحالة تعيينية على الماضي، مما يعني أن الصرفية الدالة على الماضي تفقد دلالتها الزمنية في السياقات الموجهية، لأن وجود سور [− متحقق irrealisis] في الجملة يؤثر على الإحالة الزمنية للصرفية، وهذا ما سنوضحه في فصل السلاسل الزمنية.

5. وتأتي للدلالة على أن الحدث وقع في زمن ماض نتيجة لأحداث أخرى، ويورد للتمثيل الآية:

9 - ﴿... الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: 7].

نلاحظ أن السامرائي يترجم بطريقة غير سليمة معنى جهة المكتمل النتيجي perfect resultative أي أن الحدث ينتهي في الماضي، ونتيجته مستمرة في الحاضر. مثل قولك:

10 - قد انكسر الكأس

إذا كـــان الانكـــسار واقعا لتوه في الماضي القريب من الحاضر، وتريد أن تلفت انتباه المخاطب أن الكأس لم يعد صالحا الآن للاستعمال.

6. وتـــأتي للدلالة على أن الحدث قد أنجز واستمر على هذه الحال حتى زمن التكلم. مثلما تدل على ذلك الآية الآتية:

11 - ﴿... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ...﴾ [سورة البقرة: 40]

وهذا مما يدخل في باب الجهة، فالحدث تحقق في الماضي، ونتائجه مستمرة في الحاضر، وغياب مفهوم الجهة عند السامرائي جعله يفرز لوائح وصفية لدلالة الصيغ الزمنية تفتقر إلى مبدأ تنظيمي.

7. تأتي "فعل" لتشير إلى كون الحدث وقع في اللحظة التي تم فيها الكلام، مثل:

12 - بعتك

و13 - زوجتك نفسي

وتندرج هذه الأمثلة في إطار الاستعمالات البلاغية أو الأسلوبية للصيغ. فصيغة "التام" علاوة على معناها الأساسي وهو «نظرة المتكلم للحدث باعتباره كلا غير متجزئ»، تحمل معـــنى ثانـــويا، ويتمثل في دلالة **التثبيت**، أي أن الصيغة تستلزم أن الحدث مؤكد وواقع لا محالة ويستثمر المتكلم هذا المعنى الثانوي أثناء استخدامه للصيغة.

8. تـــشير إلى وقوع أحداث في زمن يقترب من زمن التكلم، أي الحال، وهو ما يشير إلـــيه صاحب الجني الداني حينما يقول: «إذا دخل قد على الماضي أثر فيه معنيين تقـــريبه مـــن الحال وجعله خبرا منتظرا»[1]، لذلك يجوز اقتران ظرف "الآ " مثل قولك:

14 – قد قامت الصلاة الآن

9. تستعمل للدلالة على المستقبل، وذلك في سياق الشرط مثل:

15 – إذا جئتني أكرمتك

والشرط كما سنبين يدخل ضمن زمرة الأسوار **operators** ذات السمة [– متحقق] التي تؤثر على الدلالة الزمنية للفعل، وبتطبيق قواعد خاصة نحصل على التأويل المرغوب فيه في الصورة المنطقية كما سنبين أثناء عرضنا لنظرية تركيب الزمن.

10. تـــستعمل صـــيغة "فعل" مع الظرف "لما"، مع وجود علاقة ترتيب بين الحدثين، بحيث يـــتدئ الحـــدث الـــثاني حين حصول الأول، إذ هناك علاقة سبق **Anteriority** بين الأحداث، وعلائق السبق والتآني **simultaneity** والبعدية **Posteriority**، علائق زمنية بامتـــياز، وهي لا ترتبط بزمن الإحالة، في إطار قرن زمن التلفظ بزمن مرجعي معين، وإنما تعتبر علائق منظمة للأحداث في إطار محور يمثل للأحداث. ويمكن أن نصوغ هذا التصور من خلال الترسيمة التالية:

16 – لما جاء أكرمته

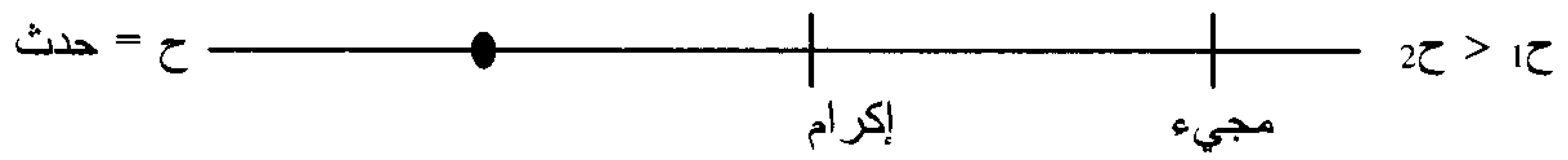

تمثل العلامة < العلاقة البعدية، حيث ح2 بعد ح1.

ويسترعي انتباهنا في هذا السياق إحدى نقائص المقاربة الوصفية لاستعمالات الصيغ، حـــيث نلاحظ بأن غياب المعالجة المنظمة لنظام الإحالة الزمنية لضبط طرق اشتغال النسق الزمني، جعل السامرائي لايأبه للمقارنة بين الدلالة النسبية للصيغ، فـــ "لما" رابط زمني يجلي خصائص زمنية ذات دلالة، لنلاحظ أن الباحث فاتته الإشارة إلى التباس صيغة "يفعل" مع لما وغياب هذا الالتباس مع "فعل"، فأنت تقول:

17 – لما يجئني أكرمه

فتكون القراءة ملتبسة بين المستقبل والاعتيادي.

---

(1) ابن الخباز، الجني الداني، ص 271.

لنلاحظ أن قراءة الاعتيادي متعذرة مع "فعل"، وهو التباس لا يمكن تفسيره إلا ضمن نظرية للزمن تقوم على جعل الحساب الزمني مشروطا بالبنى التركيبية.

11. وتأتي صيغة "فعل" مسبوقة بـ "كان" و"قد"، لتدل على الماضي البعيد، أو ما يسمى في الأدبيات الغربية بـ: plusperfect، وهذه المقولة لها سمات ثابتة عبر لغوية crosslinguistically وهي تنتمي إلى فصيلة المقولات الزمنية المركبة، ذات القيمة: [+ مطلق] [+ زمن: مطلق - نسبي] Absolute Relative Tense، ولشرح طبيعة هذه المقولة نفسر أولا ما يعنيه مصطلح الزمن المطلق والزمن النسبي، نظرا لتداولهما في الأدبيات الغربية المنصبة حول الزمن. الزمن المطلق هو الزمن ذو الإحالة الزمنية المطلقة، بمعنى أن الحدث يتموقع بالنظر إلى نقطة التلفظ، وهي النقطة الصفر، أي نقطة الحاضر، والحدث إما أن يكون قبل هذه النقطة، أو متآن معها، أو بعدها، بينما في الزمن النسبي يكون الحدث متموقعا قبل أو بعد نقطة مرجعية يفرزها السياق[1]، وعلى سبيل التمثيل لنأخذ الأمثلة التالية:

18 - ayant changé ses vêtements, il commença à jouer

19 - eating the reat; was a beautiful thing to do for Jean

20 - ضَرْبُ زيد عمرا أقلقني

21 - ضَرْبُ زيد عمرا الآن يقلقني

فالمشارك التام participle perfect [ayant changé] والمتدرج progressive والمصدر لا يحمل إحالة زمنية. ونلاحظ أن تأويل هذه الأشكال في الزمن الحاضر تابع لزمن الجملة الرئيسية Matrix phrase التي تحمل زمنا إحاليا. ولنعد إلى مقولة "plusperfect"، فهذه المقولة تدخل في زمرة المقولات التي تزاوج بين سمة المطلق والنسبي في إحالتها، بمعنى أنه بإمكاننا الحصول داخل هذه الفئة على فعل «يؤلف بين هذين النمطين من الإحالة الزمنية، وبتعبير آخر: يمتلك كجزء من معناه نقطة إحالية تقع قبل أو بعد النقطة الإحالية، ومعنى plusperfect يتحدد في وجود نقطة مرجعية/إحالية في الماضي والحدث يقع قبل هذه النقطة، فـ: plus perfect عبارة عن ماض في ماض past in the past»[2]. وتعيين هذه النقطة المرجعية يرتبط بقراءة السياق. فعندما أقول:

22 - Quand Jean avait arrivé, Marie a quitté la chambre

يشكل حدث خروج Marie النقطة المرجعية التي يتموقع بالنظر إليها وصول Jean، وتقع هذه النقطة قبل لحظة التلفظ (الآن).

---

(1) انظر: B. Comrie, 1985, pp. 56-64.

(2) نفسه، ص 65.

23 - عندما زارني خالد، كنت قد انتهيت من الكتابة

وفي الجملة (23) يكون حدث زيارة خالد لي نقطة مرجعية يقع حدث انتهائي من الكتابة قبلها، ففي هذه الجمل تظهر نقطة الإحالة، بينما في الجملة التالية يتكفل السياق بتعيينها:

24 - كان زيد قد خرج

وباستعمال نموذج رايشنباخ، الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني، نستطيع التمثيل لهذه المقولة المركبة كالتالي:

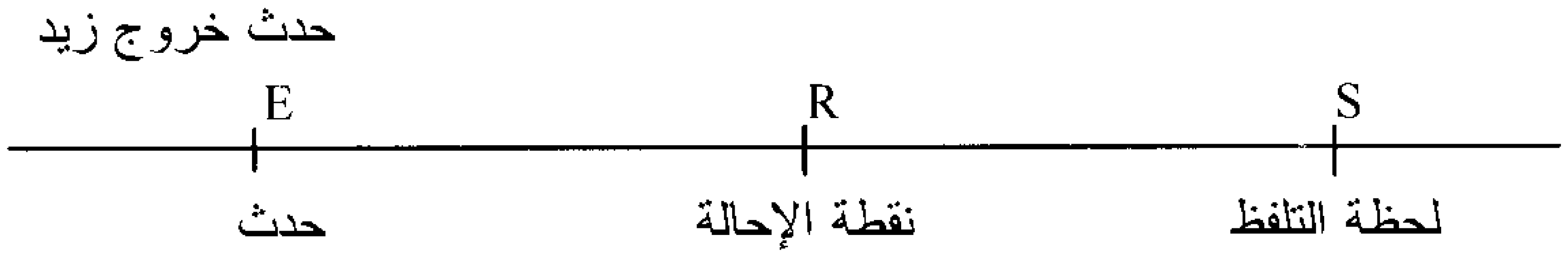

وعبارة الماضي البعيد التي يقترحها السامرائي ليست واضحة، والباحث لا ينطلق من نظرية للزمن، وهو ما سنحاول تفاديه أثناء معالجتنا للمقولات الزمنية، فوضوح النموذج النظري الذي ننطلق منه يساعدنا على وضع تعريفات دقيقة للمصطلحات الزمنية. وهذا من بين الأهداف التي انطلق منها كومري في دراسته للزمن في اللغات الطبيعية، وذلك بـ «اقتراح قيود constraints لتقويم نظرية زمنية معينة بمقتضى مدى كفايتها لمعالجة معطيات الزمن، فالأفكار والتصورات حول الزمن ينبغي إدماجها في إطار نظرية أكثر عمومية»[1].

أما معنى الماضي البعيد الذي يقترحه السامرائي فهو من المعاني الثانوية للتركيب الزمني [كان فعل] كما يعد معنى ثانويا لصيغة plusperfect، أي مجرد أثر دلالي للمعنى المركزي الذي تمت الإشارة إليه سابقا، وهذا المعنى يقتضي دلالة البعد Remoteness، ومن ثمة ينتج الأثر الدلالي للمركب الزمني. ولنا ملاحظة على التركيب الزمني [كان فعل] بالمقارنة مع [had-en] الإنكليزي أو التركيب [avait-é] الفرنسي، على الرغم من كون التركيب العربي يؤدي معنى الصيغتين الأجنبيتين، إلا أنهما متمايزان على المستوى الصرفي، وهذه المقارنة تعتبر دالة في نظرنا، فأبحاث اللسانيين المحدثين الذين عرضنا تصوراتهم أعلاه لا تندرج في إطار مقارني، لإبراز ما يمكن أن تشترك فيه اللغة العربية مع اللغات الأخرى، وما يمكن أن تختلف فيه عنها، مع محاولة صياغة هذا التمايز، فأول فرق نقف عنده هو كون الصيغة pluperfect تدخل ضمن جدول تصريفي قائم بذاته في هذه اللغات.

إن الأنموذج الصرفي في هذه اللغات مبني على أساس زمني. وثانيا يظهر المساعد have أو avoir كعماد للزمن support of tense بينما تحمل المشاركات participles جهة المنتهي

(1) نفسه، ص 8.

perfect، أي أنها تحدد متوالية مكونة من صورة منتهية finite وصورة غير منتهية non finite. أمـــا في حالـــة العربية فنجد فعلا مساعدا مرفوقا بصيغة فعلية، لأن العربية لا توفر صيغها الفعلـــية صورة غير منتهية، وهذه الصورة ملتبسة بين إحالة زمنية قوية إشارية وإحالة زمنية تابعة أو عائدية، وحينئذ تصير الدلالة الجهية بارزة في الصيغة والزمن عائدي.

والجهـــة تختلف عن الزمن، فنحن نفرق بين التام والماضي، إذ يمكن للصيغة أن تكون تامة، ولكن زمنها غير ماض، مثل:

25 - سيكون زيد خرج عندما آتي

جهة التام [زمن مستقبل نسبـــي]

والـــسامرائي لا يـــنطلق من نظرية واضحة للزمن، ولتفاعل مقولة الزمن والجهة. وفي الواقـــع لا تدل"فعل" على الماضي البعيد، بل ينتج هذا المعنى نتيجة مزاوجة بين زمن "كان" وجهة التام في الصيغة الفعلية.

12. تسبق "قد" صيغة "فعل" لتفيد أن الحدث ماض بالنسبة لحدث ماض آخر، مثل:

26 - ثم قمت إلى الوطب وقد ظهر به برد الشجر

حيث إن حدث ضرب برد الشجر للوطب وقع قبل قيامي إليه. وحينما نحذف "قد" تفقـــد الجملـــة هـــذا المعنى، وهي تفيد ما يمكن أن نعبر عنه بتركيب [كان فعل]. غير أن السامرائي لا يوضح ما إن كانت دلالة السبق الزمني بين الحدثين ناتجة عن "قد" أو مجرد أثر دلالي لـــنظام تـــوالي الأحـــداث، وبالتالي تحال دراسة هذه المعطيات إلى نظريات الزمن في الخطـــاب، زد علـــى ذلك أن السامرائي لا يفسر كيف يمكن لأداة واحدة "قد" أن تحمل تخصيصات زمنية متعددة: التقريب من الحال، التوقع، السبق الزمني...؟

13. ترد الصيغة مسبوقة بـــ "يكون" فتدل حسب السامرائي على المستقبل في الماضي، ولقد أخطأ التسمية هنا، إذ إن مصطلح Future Antérieur الذي يضعه مقابلا لما اصطلح علـــيه المستقبل في الماضي، يدخل ضمن المقولات الزمنية المركبة التي أشرنا إليها أعلاه أثناء حديثنا عن plusperfect وفيه علاقة سبقية، وهو ما يعبر عنه الاصطلاح الفرنسي بامتياز بـــ: antérieur، لنأخذ المثال التالي للتمثيل:

27 - J'aurai fini mon travail; quand il entrera

28 - سأكون انتهيت من العمل، عندما سيدخل

تظهـــر العلاقـــة الـــسبقية في كون حدث انتهائي من العمل سيقع في المستقبل قبل الدخول، بمعنى أن حدث الدخول يشكل نقطة مرجعية يتموقع الحدث قبلها.

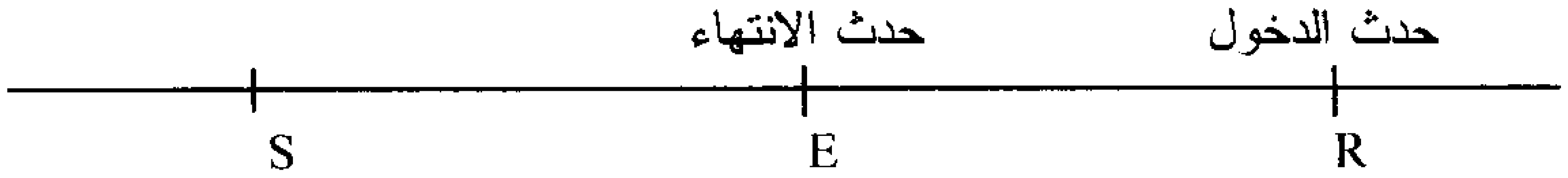

بمعـــنى أنه ليس هناك ماض في المستقبل، لأن الماضي مقولة زمنية تدخل ضمن لائحة الأزمـــنة المطلقة في اللغات الطبيعية، والتي تتضمن المستقبل والحاضر، وباعتبارها كذلك لا يمكـــن أن تجـــتمع مع المستقبل. ووجود نقص في جهازه الاصطلاحي أوقعه في خلط بين المقـــولات، بالإضـــافة إلى غـــياب نظـــرية للزمن لديه كما أسلفنا. هناك إذن علاقة سبق anteriority بين الأحداث في المستقبل في إطار مقولة زمنية مركبة.

14. حيـــنما ترد هذه الصيغة على وزن فعُل وفعِل في الأفعال الدالة على الصفات الثابتة أو الألوان أو العيوب فهي لا تدل على الزمن في زعم السامرائي، وفي الواقع هذه الأبنية لا تأتلف مع الحاضر، فلا نقول:

29 - يحسن زيد

30 - يَظْرُف عمرو

إذ تدل على صيرورة صفة أو حالة إلى شخص معين بعد عدمها واستمرارها، فعندما أقول: حَسُن زيد، أعني أن الحسن صار إليه كصفة بعد انعدامها، وهذه الصفة الآن مستمرة و لم تـــنقطع. «فالـــنحاة والمعجمـــيون العرب لاحظوا أن القيمة الأساسية لأفعال الحالة في الساميات تتجلى في قيمة الصيرورة»[1].

وبعد عرضنا لاستعمالات "فعل" وتقويمنا للتصورات التي اقترحها السامرائي، ننتقل إلى صيغة "يفعل". تظهر هذه الصيغة تسع استعمالات، وهي كالتالي:

1. تدل صيغة "يفعل" على حدث متآن مع زمن التكلم، مثل:

31 - أراه مضطربا الآن

في الغالـــب ما نجد الحدث إما يساوي لحظة التلفظ في حالة الأفعال الإنجازية، أو أن لحظـــة التلفظ الحاضر متضمنة في الحدث، أي أن الحدث أكثر اتساعا أو امتدادا من لحظة التلفظ، بمعنى أن الحدث يمكن أن يكون ابتدأ في الماضي وهو الآن يقع في الحاضر وسيستمر في المستقبل، لنأخذ المثال التالي للتمثيل:

32 - زيد يكتب فصلا من رسالته الآن

33 - John is working

---

(1) انظر: David Cohen, 1989, p. 59.

فحدث الكتابة أو العمل وقع جزء منه قبل الآن، وهو يقع الآن، وقد يستمرّ بعد الآن. من الصعب أن نمسك تصوريا بلحظة التلفظ أثناء انسيابها، وهذا من بين مشاكل "الحاضر" الزمني[1].

والإطار الذي انطلق منه الباحث لا يمكن أن يُصَوْرِنَ هذه العلائق. ويوفر نسق لاينـــز Lyons مـــتغيرات زمنية لوصف هذه العلائق مثل المتغير "ز$_o$ وز$_i$ والرموز: >< التي تفسر العلائق، بالإضافة إلى الرمز "$\subset$" الذي يشرح اندماج/احتواء الحدث لنقطة التلفظ/الحاضر.

2. تأتي صيغة "يفعل" للإشارة إلى حدث غير مزمَّن يدخل ضمن العادات، مثل:

34 - أنت تجني من الشوك العنب.

35 - زيد يقرأ الجريدة كل صباح.

فالإحالة الزمنية في حالة وجود سور **operator** يدل على العادة **habitual** تكون غير ممكـــنة، ذلك أن جهة الاعتيادي التي تحملها الصيغة تعني أن الحدث متكرر باستمرار، وهذا التكـــرار يتـــنافى وتأويل الحاضر، فالفعل يوجد في شكل **present** لكنه لا يدل على الزمن الحاضر.

3. وتستعمل الصيغة للدلالة على الاستقبال، مثلما نجد في الآية التالية:

36 - ﴿... فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾ [سورة البقرة: 113].

تلتـــبس الصيغة بين الحاضر والمستقبل حسب ورود قرائن سياقية ترشحها لحمل قيمة زمنـــية محـــددة، وهذا يبين أن أساس الفعل العربـــي قد يكون جهة غير التام، بينما الزمن متعلق بالسياق، أي بعبارة فليش **Fleish**: يوجد الزمن في العبارة وليس في الفعل. وسنقوم بتقويم هذا الطرح حينما سنتطرق لحدود المعالجة الاستشراقية.

4. عـــندما تلـــتحق بـــصيغة "يفعل" زيادات مثل السين أو سوف، يتعين تأويل المستقبل ضـــرورة، ولقـــد تـــبين لنا أن هذه الأدوات هي عبارة عن أدوات موجهية **modals** وليست زمنية، وإن كان التأويل الزمني أثرا دلاليا للمعنى الموجهي كما سنبين.

5. وتدل الصيغة أيضا على الحقائق الثابتة، أو ما يسمى **Generic Tense** الزمن الجنسي أو العام، ومن سمات القضايا العامة **Generic propositions** ثبات قيمة الحقيقة بالنسبة «لجميع قيم ز$_i$ داخل مجموعة متناهية أو غير متناهية من النقط الزمنية أو المحاور الزمنية {ل$_1$، ل$_2$، ل$_3$، ل$_ن$}»[2]. وكمثال على ذلك نأخذ الجملة التالية:

37 - تدور الأرض حول الشمس.

---

(1) B. Comrie, 1985, pp. 36-38.

(2) J. Lyons, 1980, Semantique Linguistique, p. 301.

فالـــصيغة هنا لا تحمل زمنا محددا، وإذا افترضنا أن حدث الدوران موزع على المحور الزمني، فلحظة التلفظ أو "S" Speech Time تغيب في هذا المحور، ويتوزع الحدث في خط متواصل لا بداية له ولا نهاية.

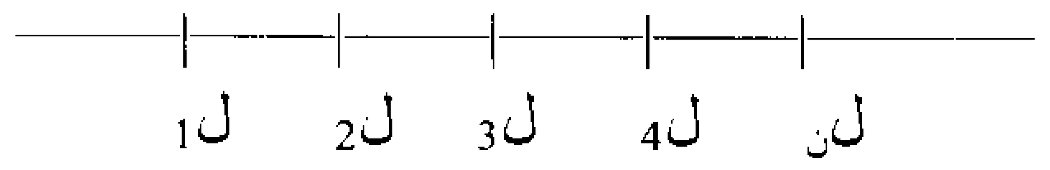

6. إذا كانت الصيغة مسبوقة بـــ "لم" أشارت إلى الماضي، والسامرائي لا يبين ما إن كانت "لم" تحمل الزمن، وكيف تصبح الصيغة دالة على زمن لا تترشح له، وفي الواقع إن هذا المشكل لا يمكن حله إلا بافتراض وجود تفاعل بين مقولة النفي والزمن والوجه في اللغة العربية.
7. قـــد تأتي "يفعل" دالة على الماضي حين وجود قرينة سياقية ترشحها لذلك، والواقع أن الـــصيغة هنا تدل على جهة غير التام، أما الماضي فهو زمن السياق النحوي. مثل الآية الكريمة:

   38 - ﴿... فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ...﴾ [سورة البقرة: 91].
8. تدل على حدث مستقبل بالنسبة لحدث وقع في الماضي قبله. مثل:

   39 - ﴿... وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنفال: 36].
9. إذا كانت مسبوقة بكان دلت على استمرار الحدث في الماضي.

وينتهي السامرائي بعد عرضه لصيغتي "فعل" و"يفعل" إلى صيغة "فاعل" ودلالتها على الحال في حالة عملها، أو الماضي في حالة غياب العمل. ويدمج تمام حسان بدوره الصفات والمـــشتقات في جدوله الزمني. ولا يجوز في نظرنا الجمع بين الزمن وهو سمة فعلية بامتياز لا يمكن أن تقترن بالأشكال اللغوية التي لها سمة اسمية، فاسم الفاعل له مدخل معجمي يخصص بـــسمتين [+ ف، + س]، أي أنـــه ذو طبـــيعة مزدوجة، فهو باعتبار السمة الفعلية ينتقي موضـــوعات كالفاعـــل والمفعول ويسند إعراب النصب أو لا يسنده إلى المفعول. وباعتبار الـــسمة الاسمـــية يتلقى إعرابا من العامل الذي يعمل فيه ويحمل علامة تطابق اسمية وليست فعلية، فعندما نقول:

40 - هؤلاء ضاربون عمرا

فالعلامة التي تظهر على اسم الفاعل تحمل سمة العدد والجنس، أما الشخص فلا يظهر في المـــشتقات، بل الشخص سمة تطابقية مميزة للأفعال فقط، ولذلك لا يمكن للزمن بمفهومه الصرفي Morphological Tense أن يظهر في المشتقات، ونفس السلوك تبديه المشاركات في الإنكليـــزية أو الفرنسية، فالمشاركات تحمل الجهة، ولواصقها Affixes محدودة، إذ لا

يمكن أن تحمل علامات تصريفية، فمثلا لدينا لاحقة [en] has written أو العلامة [é] ayant chanté، فباستثناء الفرنسية حيث يمكن أن تضاف علامة "s" الدالة على الجمع، لا يمكـــن أن تظهر علامة الشخص على هذه المشاركات. ويشكل هذا التحليل حجة لصالح فرضـــية الربط بين علامة الشخص والزمن، فهما علامتان متعالقتان، وإذا جاز أن يدل اسم الفاعل على مقولة من المقولات الصُّرفية فهو دال على الجهة.

لقد حاولنا من خلال عرض نموذج السامرائي التمثيل لطبيعة مقاربة اللسانيين المحدثين المنـــضوين تحت لواء اللسانيات الوصفية التي تقف عند مستوى وصف الظواهر ولا تجاوز الوصف إلى التفسير، ونلخص مشاكل هذه المقاربة في النقط التالية:

1. غـــياب الانطـــلاق من نظرية واضحة للزمن تضبط تعريفا نظريا صالحا للانطباق على اللغات الطبيعية.
2. غياب المقارنة بين الأنساق الفعلية للغات لاستجلاء ما يميز نسقا عن آخر، وما تشترطه الأنساق من سمات وخصائص، فلم يعد البحث اللساني المعاصر محصورا في دراسة لغة معينة دون دراسة مقارنة للغات لاستخراج خصائصها الكلية أو الاختلافات البرامترية، فاللغـــة العـــربية تنتمي إلى فصيلة الساميات، وباعتبار هذا الانتماء تتقاسم مجموعة من الخصائص مع هذه الفصيلة، وتتميز عنها بخصائص أخرى. وتبدي اللغة العربية سلوكا متميـــزا في نسق الإحالة الزمنية سواء على المستوى الصرفي أو الدلالي مقارنة باللغات الهندوأوروبية.
3. ضـــعف الجهـــاز المفاهيمي الواصف، وخصوصا ما يتعلق بإدراك الظاهرة الزمنية كبنى مركبة تتداخل في تحديدها أبعاد زمنية جهية ووجهية أو موجهية. كل ذلك جعل تحليل الوصـــفيين للزمن تحليلا يتسم بالتضارب والخلط في المصطلحات الواصفة وعدم كفاية المعالجـــة علـــى المستوى الوصفي أو التفسيري، وبذلك ظلت كثير من الظواهر الزمنية منفلتة من التحديد.

المبحث الثالث

مقاربة الاتجاه الاستشراقي

تبين من عرض تصورات النحاة القدامى واللسانيين العرب المحدثين التخصيص الأحادي البعد للفعل، فالقيمة الصُّرفية inflectional value للفعل زمنية بالدرجة الأولى. فبالرغم من كون الصيغة لا تدل على الزمن المقرر لها في الصرف بشكل ثابت، إلا أن حالات انحراف الصيغة تعزى إلى السياق النحوي، فتفرغ الصيغة من الزمن وتلتحق الإحالة الزمنية بالسياق النحوي، ويبدو كما لو أن الزمن في الصيغة ليس ثابتا.

لقد لاحظنا أن من بين مشاكل التخصيص أعلاه مشكلة غياب مقولة الجهة، وسنرى كيف حاول بعض المستشرقين المنشغلين بالساميات معالجة هذا الإشكال من منطلق مغاير، غير أن المقاربات التي سنقدمها ليست متجانسة في تصوراتها، وإن كان من الممكن استخراج الأساس المشترك الذي تلتقي عنده، ولا يمكن تبين هذا الأساس إلا باستحضار الأصول النظرية الموجهة لأبحاث المستشرقين اللغوية. وغني عن البيان أن التقليد الاستشراقي يقوم على مسلمات البحث التاريخي المقارن، الذي طبع الأبحاث اللغوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إيقاع اكتشاف اللغة السانسكريتية، والذي منح حجية لإجراء مقارنات بين اللاتينية واليونانية وأنظمة لغوية أخرى. ومَهَّد السبل لدراسة نشأة وتكون السلالات اللغوية، كما مكَّن من بناء أنماط جينيالوجية للغات ومتابعة تحولات النظام الصوتي والصرفي عبر السلالات اللغوية المبنية، وإعادة تشكل ما يصطلح عليه باللغة الأم/الطراز proto-language، ففي كثير من الدراسات التاريخية المقارنة نجد عبارات من قبيل اللغة الهندو - أوربية الأم/الطراز أو اللغة السامية الأم/الطراز، ويتأسس الأنموذج المقارن paradigm على ثلاثة محاور أساسية: مفهوم الأصل، ومفهوم التحول والتطور، ومفهوم السمات اللغوية المشتركة للنمط أو السلالة.

وفيما يلي سنبرهن على حضور هذه المفاهيم في ثنايا المنظور الاستشراقي للنظام الفعلي في اللغات السامية، فهناك انشغال بمسألة الأصل في الصيغ الفعلية في الساميات، يوازيه انشغال بمسألة تكون نظام الإحالة الزمنية عبر تاريخ تطور اللغات السامية، لكن هذه المقاربات لا تخلو من مزالق، وأهمها في نظرنا أن المعالجة لم تكن محايدة، بل قامت على إسقاط خصائص اللغات اللاتينية أو الإغريقية القديمة وبعض اللغات السلافية التي درست في الأنحاء السلافية على اللغة العربية وأخواتها السامية، ومن تمظهرات هذا الإسقاط تعميم

المقـــولات الجهـــية المخصصة للأنظمة الفعلية لهذه اللغات على اللغة العربية. وبطبيعة الحال هـــناك تفـــاوت في قـــوة التبريـــرات النظرية أو التجريبية والنظام الاستدلالي الموظف بين المستـــشرقين، وهذا التباين ندركه من خلال شساعة المعطيات الزمنية الموظفة أو محدوديتها الـــتي تـــشكل المـــتون الأساسية لبناء تصوراقم، ومن خلال توسيع دائرة المقارنة وتدقيق المصطلحات الواصفة وتنويعها بإضافة مقولات زمنية أو وجهية لتخصيص النظام الفعلي للغة العـــربية الذي اعْتُبِرَ نظاما مؤسسا بالدرجة الأولى على مركزية مقولة الجهة، فالنظام أساسه جهي، والمعاني الزمنية أو الوجهية تخصصه بشكل ثانوي.

نقترح التنظيم التالي لمناقشة الطرح الاستشراقي:

- **أولا**: سنقوم بتقديم عدد من التصورات للتمثيل لهذه المقاربة، مع توضيح مفترضاتها الأساس.

- **ثانـــيا**: ســـنقوم أثناء العرض بتقويم هذه التصورات، وذلك بعرضها على المعطيات الزمنية/الجهية للغة العربية.

نـــتجت عدد من الملاحظات في إطار المقاربة الاستشراقية عن دراسة دياكرونية للفعل في اللغـــات السامية، لقد كانت مشكلة الأصل في الأفعال: "المضارع" أم "الماضي" مشكلا أساســـيا طرحته أبحاث المنشغلين بنحو اللغات السامية. فلا بد أن تكون هناك صيغة أساس كانـــت تـــستعمل في جميع الأسيقة، ثم بعد ذلك تطورت صيغة أخرى انتزعت من الصيغة الأولى بعـــض ســـياقات استعمالها، لتُستعمل في سياقات معينة حتى تخصص الأولى لبعض السياقات فقط، فبول كراوس يذهب إلى أن "يفعل" كانت الصيغة الوحيدة التي وجدت في كـــل اللغـــات الـــسامية، وهـــي غير مقيدة بزمن معين، ثم بعد ذلك نشأت صيغة "فعل" وأصـــبحت تـــستعمل في "الـــتام" أو "الماضي"، وهكذا طردت صيغة "يفعل" من الماضي وأصـــبحت "يفعل" تستعمل في الحاضر والمستقبل، وللاستدلال على هذا التصور ينطلق من اســـتعمال ما يسمى بواو القلب في العبرية التي تدخل على "يفعل" لتقلبها إلى الماضي، وهذا يدل على أن "يفعل" كانت مستخدمة في الماضي، ثم انقرض هذا الاستعمال و لم يبق منه في العبرية إلا "يفعل" مسبوقة بواو، أما اللغة البابلية القديمة فلا نجد فيها إلا "يفعل"، ولا وجود لصيغة "فعل""(1).

وهكذا فصيغة المضارع عندهم كانت لا تدل على زمن بعينه، بل تغطي كل الخانات الـــزمنية. وللمـــنظور الدياكروني انعكاسات هامة على الإحالة الزمنية في الساميات، فهذه الأخيرة حسب كراوس لم تعن بتكوين صيغ زمنية، والتي لم تأت إلا في فترة متأخرة، وينتهي

(1) مالك يوسف المطلبي، نفسه، ص 34.

فندريس إلى الملاحظة التالية: «فكرة الزمن -في اللغات السامية - قد أدخلت في صورة عرجاء، وبعد أن لم تكن موجودة على تصريف فعلي، لم يكن قد هيئ لاستقبالها»[1].

تستند المقاربة الدياكرونية إلى التخمين والافتراض في غياب ما يؤيدها من وثائق[2]، بينما الوثائق التاريخية المتوفرة تثبت وجود تقابل بين نمطين من الصيغ: صيغ سابقية prefixal form وصيغ لاحقية suffixal form[3]، ذلك أن هذه الأنساق تتميز بسمة أساسية: «أشكال الفعل الرئيسية فيها [الشكلين: فعل - يفعل] تستقل كجهات محضة ولا تعبر بذاتها عن زمن مموضع بالنظر إلى نقطة إحالية»[4].

ولنا على نص فندريس Vendris بعض الملاحظات، فمن جهة يرى أن التصريف الفعلي للغات السامية ضعيف، ونعتقد أن وصفا من هذا القبيل لا يستقيم إلا في ضوء نظرية صرفية تمنح مضمونا دالا لمفهوم "القوة" أو "الضعف"، وفي غياب نظرية صرفية ترصد سمات الفعل وطرق تصريفها سيجازف الدارس بأحكام وتعميمات زائفة[5].

هكذا أفضت تقنية المقارنة بين السلالات اللغوية بالمستشرقين إلى صياغة تمييز بين ترميز اللغات الهندوأوروبية للزمن في شكل علامات صرفية تلحق بالجذوع، وتنظيم ثنائي للصيغ الفعلية (الشكل السابق ممثلا بالمضارع، أو غير التام في اصطلاحهم، والشكل اللاحقي ممثلا بالماضي أو التام) في الساميات، وهو تنظيم يعكس في عمقه فقر الجرد التصريفي للأفعال في اللغات السامية[6].

ومن جهة ثانية ينفي فاندريس[7] وجود وسيلة للتمييز بين الأزمنة في اللغة السامية الأم/الطراز proto-Semitic، وأنه لا وجود إلا لتقابل بين التام وغير التام، غير أنه حصل اندماج في بعض اللغات السامية للضمائر الشخصية في اسم الفاعل في شكل لواحق suffixes لتشكل مفهوم الحاضر الزمني.

إن الباحثين وهم ينطلقون من نظام الأفعال في الساميات غالبا ما يميزون بين طبيعة النظام الجهي لهذه الفصيلة اللغوية ونظام اللغة الروسية والسلافية، ومعلوم لدى المنشغلين بأدبيات الجهة أن انطلاق هذا المفهوم ابتدأ مع الأعمال التي أنجزت حول اللغات السلافية والروسية، وقد اعتُبرت طريقة تنظيم هذه اللغات نموذجا يمكن أن تقاس عليه باقي الأنظمة،

---

(1) نفسه، ص 35.
(2) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 50.
(3) D. Cohen, 1989, pp. 171-176.
(4) نفسه، ص 173.
(5) انظر الفصل الأول من الباب الثاني المخصص لسمات الفعل العربية.
(6) انظر: D. Cohen, 1979, Statif, accompli, inaccompli en sémitique, p. 64.
(7) فاندريس، اللغة، ص 136.

غـــير أن الدارســـين أصـــبحوا مقتنعين باستثناء وفرادة النموذج الجهي الروسي على باقي الأنساق اللغوية، إذ لاحظ دافيد كوهن أن نظام اللغة السلافية والروسية جد متميز في بناء التقابلات الجهية، فمن ناحية تلجأ هذه اللغات إلى أفعال كاملة، وليس إلى تصريفات مختلفة لنفس الفعل للتعبير عن الجهة، وغالبا ما تتعلق الجهة بالمعنى المعجمي للجذع، وبالنسبة لغير التام والتام يكون لدينا فعلان مختلفان ينتميان لجذوع مختلفة، وهناك بعض الأفعال التامة التي لا نجد لها مقابلا غير تام، أو أفعال غير تامة لا نجد لها مقابلا تاما. وتستعمل الروسية لواحق مختلفة لاشتقاق الجهة، وقد نجد هذه اللواحق مشتركة بين الجهتين، وهذا النظام الفريد دفع عـــددا من الدارسين إلى افتراض الطبيعة المعجمية للجهة، فهي تكون حساسة لدلالة الجذع المعجمي، وتقترن بالنظام الاشتقاقي والمعجمي[1].

ولذلك ينبغي أن تراعي كل دراسة مقارنة للأنظمة الجهية في اللغات الطبيعية وسائط بـــناء مقولات النسق الجهي ومراوحتها بين الوسائط المعجمية أو الصرف - تركيبية، وقد يتأسس النسق الجهي على مزج هذه الوسائط كما هو شأن اللغات السلافية والروسية.

إن الأنظمـــة الفعلية للغات الهندوأوروبية والسامية تقوم على تقابلات جهية «متعالية علـــى النسق الفعلي، والجهة عامة ومتعالية وآلية automatique»[2] فهي عامة، لأن جميع الجذور الفعلية قابلة لأن تنتظم في صيغتين مجردتين "فعل" و"يفعل"، فهي تقابل كيفما كان المعنى المعجمي أو دلالة الأوضاع aktionsast بين تام وغير تام، ولذلك فنسقها الجهي أكثر تجـــريدا، والفرق الآخر بين العربية من جهة والروسية والسلافية من جهة ثانية، هو أن كل فعـــل تـــام أو غير تام في هذه الأخيرة يستقل بنظام زمني، وينتظم في أنموذج صرفي يتضمن الحاضر والمستقبل والماضي، كما أن صرفيات الزمن morpheme of tense تظهر مستقلة عـــن لواصـــق الجهة. إن انشغال المستشرقين بمسألة تكون ونشوء نظام الأفعال في اللغات الـــسامية ومقارنة أنساقها الفعلية بأنساق فصائل لغوية أخرى لم يكن سوى مدخل تمهيدي لطرح السؤال المركزي الذي شغل حيزا كبيرا في أعمالهم. وهو: هل يتأسس تقابل الصيغتين "فعل" و"يفعل" على أساس زمني أم على أساس جهي؟

يرى دافيد كوهن[3] أن بعض الدارسين اعتبروا أساس التقابل جهيا، بينما اعتبر البعض الآخـــر أن الزمن هو أساس التمييز بين الصيغتين، وهناك اتجاه توفيقي يعتبر أن النسق يؤلِّف بـــين الزمن والجهة، ولا يسمي الباحث هذا الاتجاه التوفيقي، ولكن سنخصص لرائده برنار

---

(1) D. Cohen, 1979, p. 47; D. Cohen, 1989, pp. 242-263.

(2) D. Cohen, 1989, p. 40.

(3) D. Cohen, 1979, p. 47.

كومـــري جزءً من هذا المحور، وتتلازم مع هذه المسألة قضية أخرى تتحدد في مدى ترميز الأفعال للإحالة الزمنية، أو ما إذا كانت الإحالة على الزمن نتاجا للسياق التركيـــي، بعبارة أخرى: هل الفعل هو الذي ينتج الإحالة الزمنية بمعزل عن السياق، أم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحصل على الإحالة الزمنية إلا بتضافر المؤشرات السياقية؟

يدافـــع المستشرق كورلويتش J. Kurylowichz عن التصور الاستقلالي عن السياق autonomous، فانطلاقـــا مـــن الأمثلة التالية يصل إلى تصور زمني للفعل في استقلال عن السياق:

1 - أسمع منك حديثا كثيرا

2 - ماذا تفعل؟

وهكـــذا يصوغ دلالة الفعل في إطار هرمية من الوظائف: فهناك الوظيفة الأولية ذات الطبـــيعة الزمنية تقابل "non-preterit" و"preterit" ووظيفة ثانوية، حيث إن غير التام أو صـــيغة "يفعـــل" تعـــبر عـــن التآني simultaneity، والتام "فعل" يعبر عن مفهوم السبق anteriority. تـــربط الوظـــيفة الأولية الفعل بلحظة التلفظ (الحاضر) لنحصل على تأويل الحاضـــر أو الماضـــي، فالباحث من خلال الأمثلة المتجزئة rudimentaire التي يقترحها لا يـــدرس استعمالات الصيغ المتعددة ليخلص بعد ذلك إلى أنه بإمكاننا الاستغناء عن السياق للحصول على إحالة زمنية مطلقة. لكن المشكل هو أن الصيغة نفسها أي "يفعل" التي أوِّلت سابقا في الأمثلة على الحاضر يمكن أن تؤول على المستقبل مثل:

3 - وَرِثْنَاهُنَّ ونُوَرِّثُها.

فالفعل "نورث" لا يؤول إلا في المستقبل، والسياق هو الذي ينتج هذه الإحالة الزمنية. والسؤال: هل يمكن أن نحصل على إحالة زمنية في اللغة العربية في استقلال عن السياق؟

إذا كان الأمر ليس كذلك، فأساس التقابل في الفعل العربـــي ليس زمنيا، وإنما جهيا. ولإبـــراز دور الـــسياق في تكيـــيف معـــنى الصيغتين "فعل" و"يفعل" نميز تبعا لبينفنست Benveniste بـــين السرد والخطاب. فالسرد Récit يشكل سياقا للماضي، بينما يتموضع الخطـــاب في لحظة التلفظ، فحينما توزع الصيغتان في السرد والخطاب تنضاف إليهما قيم جديدة، وهذه القيم ليست جزءا من دلالة الصيغتين. ولنتناول الجدول التالي للتمثيل:

	يفعل	**فعل**
السرد:	imparfait	Aoriot
الخطاب:	الحاضر/المستقبل	المنتهي perfect

فقـــيمة الماضي المستمر l'imparfait ليست محايثة imanente للصيغة، وإنما تبرز في سياق السرد مثل:

4 – أنشده القصيدة التي يهجو فيها المنصور.

وقـــيمة الحاضر تظهر في الخطاب، لأن لحظة التلفظ تقوم بجذب الحدث غير التام إلى الحاضر، وحتى في الخطاب يمكن لصيغة "يفعل" أن تحمل قيمة [imparfait]، وذلك حينما يظهر مؤشر سياقي يرشح الصيغة لهذه الدلالة مثل الآية الكريمة:

5 – ﴿... فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ...﴾ [سورة البقرة: 91].

فظهـــور الظرف "من قبل" حوَّل معنى الصيغة من [+ غير التام: الحاضر] إلى الماضي المستمر، أو ما يصطلح عليه بـــ: l'imparfait.

وبالنـــسبة لـــصيغة "فعـــل" فهي تدل في السرد على معنى التتالي الذي يؤديه بامتياز l'aorist في الإغـــريقية، بينما استعمال هذه الصيغة في الخطاب يجعلها تحمل دلالة مرتبطة بالحاضـــر، أي أن الحـــدث تام، ولكن نتائجه ماثلة في الزمن الحاضر، وهو ما يضطلع به le parfait في الفرنسية وperfect في الإنكليزية، وما أوقع كوريلويش في هذا الخلط هو أن صـــيغة "يفعل" عندما تستعمل في الخطاب تظهر القيمة الزمنية بفعل تدخل زمن التلفظ في موضعة الحدث، وتبدو القيمة الزمنية بارزة أكثر من القيمة الجهية. وكذلك الحال مع صيغة "فعل"، إذ بحكم ارتباط المنتهي le parfait أو the perfect بالحاضر يتم إبراز قيمة الماضي الـــزمنية، ومقولة perfect ذات طبيعة زمنية/جهية، فباعتبار الإحالة الزمنية المطلقة يتموضع الحـــدث قبل زمن التلفظ الحاضر، وباعتبار الجهة يتم التركيز على نتائج الحدث المنتهي في الحاضر، فتمتزج الجهة بالزمن في المقولة. وباستعمالنا لنموذج رايشنباخ الزمني يمكن اقتراح التمثيل التالي للمنتهي perfect:

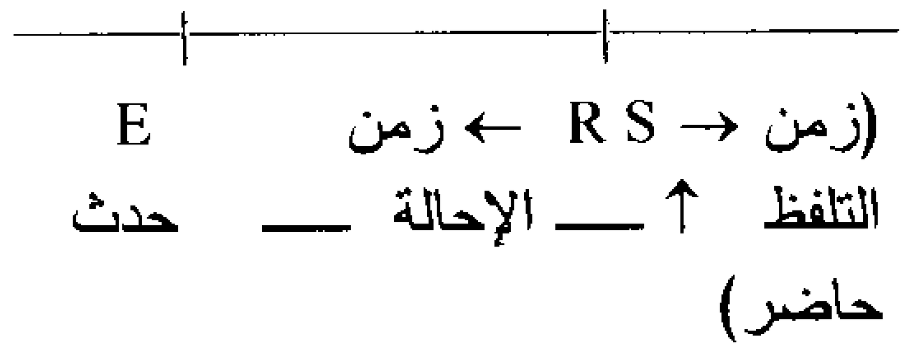

ففـــي اللغات الهندوأوروبية وهي لغات زمنية تنـــزع المعاني التي أوردناها في الجدول أعلاه إلى التمظهر في أشكال فعلية مستقلة، وفي اللغات الجهية ينـــزع السياق إلى إنتاج هذه المعاني.

بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية يسجل كوريلويش وظيفة السبق الثانوية، وهذه الوظيفة تظهر في حالة استعمال صيغة "فعل" مع المساعد "كان" في الزمن المستقبل:

6 – سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة

فخـــروج زيـــد سابق antérieur على حدث دخول الغرفة في الزمن المستقبل، لكن كوريلويش لم ينتبه إلى أن السبق لا يحدد استعمال صيغة "فعل"، فيمكن للصيغة أن تستعمل في سياق الشرط أو سياق التنبؤ contexte prophétique حيث تغيب دلالة السبق. وللتمثيل نأخذ الجملة التالية:

7 – أيما عبد كانت له عليَّ حاجة أعطيته فوق أمنيته

فأعطى تحمل جهة التام، وليس هناك علاقة سبق بين حدثين، فسواء استعملت الصيغة في ســياق المــستقبل أو الماضي، فأهم ثابت من ثوابت الدلالة الفعلية هو ثابت جهة التام، والقيمة الجهية الثابتة للأفعال في اللغة العربية هي التي تجعلها مرنة في استعمالاتها في سياقات متعددة، مثل سياق التمني أو التحضيض أو الدعاء. مثل قولك:

8 – هلا جئت

9 – رحمك الله

فهذه الاستعمالات الأسلوبية أو البلاغية تصبح ممكنة بفعل الطبيعة الجهية للفعل[1]، وهذه المــرونة لا تسمح بها اللغات ذات الطبيعة الزمنية إلا بقيود، ومن جديد نلاحظ كيف أن تغليب مفهــوم الجهة كمقولة مؤسسة لنظام الإحالة الزمنية وموجهة لاشتغال النسق الفعلي، يدفع إلى التــشكيك في أيــة محاولــة لمنح الزمن سلطة تنظيم النسق وجعله مركز النظام الإحالي في اللغة العــربية، ويظهــر ذلك من خلال المقارنة بين طرح كوريلويتش الذي يشكل خطوة رائدة في أبحــاث المستشرقين لإعادة الاعتبار لمقولة الزمن في نظام الأفعال العربية وطرح دافيد كوهن الــذي يمنح الأسبقية لمفهوم الجهة، فالمعطيات الزمنية نفسها تخضع لتأويلات مختلفة حسب المسلمات والافتراضات الأولية التي يؤسس انطلاقا منها كل باحث منظوره للنسق الفعلي.

لقد وسَّع كوهن تحليلاته للمعطيات العربية لكي لا تقف عند مستوى التقابل البسيط فعل/يفعل، بل جاوزه ليتناول العناصر المكيِّفة modificateurs للفعل ذات الطبيعة الزمنية، وهــو لا ينفــي الــزمن عــن النسق العربــي، بل ينطلق كما رأينا من الصيغتين ليدرس اســتعمالاتهما مراجعا التصورات التي أسندت تخصيصا أحاديا زمنيا للتقابل، وهو يعتبر أن أساس التقابل بين الصيغتين جهي، وهذا التفسير أمده بوسائل منهجية لشرح المعطيات. فما هي المكيفات التي يقف عندها؟[2]

أ. الفعل "كان"/"يكون": لم يظهر بالنسبة لكوهن دور هذا المساعد إلا في مرحلة متأخرة في العربية الكلاسيكية التي وصلتنا من خلال القرآن والنصوص الشعرية، وعندما أصبح

---

(1) نفسه، ص 62.

(2) D. Cohen. 1989, pp. 183-184.

فعـــلا حـــاملا للزمن اضطلع بوظيفة التأشير لنقطة الإحالة التي تلعب دورا أساسيا في موضعة الفعل زمنيا، لنأخذ المثال التالي:

10 - كان زيد يكتب.

11 - يكون كتب.

فـــ "كان" توفر نقطة الإحالة الزمنية التي يؤول في سياقها الفعل "يكتب" أو "كتب"، بمعنى أنه ليس السياق هو الذي يوفر هذه النقطة المرجعية، بل الفعل الزمني temporal verb "كان"/"يكون" هو الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

ب. الأداة "سوف": وتتصل بالفعل غير التام لتدل على المستقبل.

ج. الأداة "قد" ذات قيمة جهية أو وجهية modal، فمع المضارع تدل على الاحتمال، ومع الـــصيغة التامة تدل على وقوع الحدث في الماضي القريب وتأثيره على الحاضر؛ وبالتالي فالمركب يدل على المنتهي النتيجي parfait resultatif.

د. بتضافر الوسائل السياقية بالإضافة إلى العناصر المكيِّفة المذكورة أعلاه نحصل على نسق مزدوج mixed system، ذي وظيفة جهية/زمنية. ويمكن التمثيل له كالتالي:

غير التام	التام
الماضي: (كان) + صيغة يفعل imparfait	فعل: Aorist (سياق السرد)
	كان (قد) + فعل = plus-que-parfait
الحاضر: الصيغة بذاتها	قد + (فعل)
المستقبل = [س (وف)] + يفعل	يكون + قد + [فعل]

يشكل هذا الجدول مرحلة متأخرة في تاريخ النظام الزمني/الجهي للغة العربية، وقد مثل "القرآن" والمتون الشعرية العربية القديمة بامتياز هذه المرحلة.

إن صـــياغة منحى تاريخي لتطور الأنساق الفعلية قد أفضت بكثير من المستشرقين إلى تصنيف الإغريقية واللاتينية ضمن المرحلة الجهية والإنكليزية والفرنسية ضمن المرحلة الزمنية.

يتحصل لنا من خلال تحليل دافيد كوهن النتائج التالية:

1. الـــتقابل الأســـاس في الفعل العربـــي ذو طبيعة جهية، والزمن ينتج عن السياق الذي يـــضطلع بوظـــيفة تـــزمين الأفعال، وهناك مكيفات modificateurs تلحق بالفعل ووظيفتها تحديد وتدقيق زمن الصيغ الفعلية.

2. الملاحظـــة الثانـــية لم ندرجها في سياق العرض، ولكن نعدها أساسية، فبالرغم من أن التقابل مجرد إلا أن النسق يبدو ناقصا deficient لأن التعارض تام/غير التام لا يتمظهر في حالـــة الـــوجه mood بخلاف لغات أخرى حيث يمتد التقابل إلى الوجوه المختلفة، وكمـــثال علـــى ذلـــك اللغـــة الإغريقية، فالتقابل في العربية ينحصر في الوجه البياني

واسم الفاعل أو اسم المفعول ولا يمتد إلى الوجوه الأخرى كالوجه indicative mood الافتراضي subjunctive mood أو الوجه الجزمي/الشرطي optatif-jussif mood، ونمـــثل لـــذلك بواسطة الجدول التالي حيث تبدو: "يكتبَ" و"يكتبْ" محايدة بالنسبة للتعارض تام/غير تام[1]:

	التام		غير التام
– الوجيه التعييني	كتبَ		يكتبُ
– اسم الفاعل			كاتب
– اسم المفعول	مكتوب		
– الوجه الافتراضي		يكتبَ	
– الجزمي/الشرطي		(يكتبْ)	

ففـــي حالـــة الوجه الافتراضي تصبح قيمتا الزمن والجهة محايدتين، وكذلك في الأمر، ولم يلاحـــظ ذلـــك دافـــيد كوهن. وقد سجلنا العلامات الإعرابية، وهي ذات علاقة بنظام الوجه mood. ومعلـــوم أن الـــوجه الافتراضي ضعيف في إحالته الزمنية، فالصرفية morpheme التي تلتـــصق بالفعل تدل فقط على الوجه والتطابق. أما سمة الزمن فهي عائدية anaphoric، ونقصد بالـــزمن العائـــدي anaphoric tense أن القيمة الإحالية التعيينية deictic سلبية ترثها الصورة الفعلية المصرفة في الوجه الافتراضي من الفعل الرئيسي. وللتمثيل نتناول النماذج التالية:

12 - Il faut que tu fasses les exercices

13 - Je veux que tu t'en ailles

14 - J'ai voulu que tu t'en ailles

15 – يجب أن تنجح في الامتحان

16 – أريد أن تتجولَ في الساحة

17 – أردت أن تأتيَ بالمجلة معك

فمـــن خلال المعطيات نلاحظ أن القيمة الزمنية للفعل الرئيسي تتغير، أما الصورة التي يظهـــر عليها الفعل المدمج فهي واحدة. تبرز هذه المعطيات مدى اختلاف الوجه عن الزمن والجهة، فصورة الفعل المدمج لا يمكن أن تكون تامة لأن هذه الجهة الموسومة لا تتوافق مع الوجه الافتراضي، والصيغة "يفعل" هي الصيغة غير الموسومة التي يمكن أن تكون محايدة زمنيا وجهيا في اللغة العربية، وذلك ما يشترطه الفعل الدامج الذي ينتقي الوجه الافتراضي فضلة له، كما يتبين من الأمثلة اللاحنة التالية:

(1) نفسه، ص 41.

18 - * يجب أن خرجَ زيد

19 - * أريد أن خرجَ عمرو

والأمـــر بـــدوره خـــال من الزمن والجهة، وفي ذلك نخالف بعض التحاليل القديمة، فالـــسيوطي يرى أن الأمر «لازم للاستقبال»(1)، والاستراباذي لا يوظف في تحديده للأمر مفهوم الزمن، مما يشعرنا بكون الصيغة عنده فارغة من الزمن، ونسوق النص التالي للتبيين: «الأمر صيغة يطلبها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف أحرف المضارعة»(2). فالأمر بصيغته يـــدل على قوة إنجازية illocutionary force، والزمن يُستلزم من المقام التداولي، إذ يطلب المـــتكلم مـــن المخاطب إنجاز المحتوى القضوي للفعل، والإنجاز لاحق للحظة التلفظ، فيفهم الزمن استلزاما، وهو يتعلق بالقرائن السياقية مثل قولك:

20 - اذهب الآن

21 - اذهب غدا

والجهـــة غائبة بدورها لأن المتكلم لا يسجل نظرته للحدث من حيث إنه تام أو غير تام، بل يطلب من المخاطب إنجاز الحدث.

وهكـــذا يتضح أن الجهة والزمن متعالقان في اللغة العربية، وأن الوجه مقولة منفصلة تنضاف إلى جهاز المقولات الصُّرفية التي يفرضها النسق العربـــي، وصيغة "يفعل" تتصرف جهـــيا وزمنـــيا ووجهيا، بينما تتصرف صيغة "فعل" جهيا وزمنيا(3). ولا يمكن أن نكتفي بالتخـــصيص أحادي البعد للنسق الفعلي العربـــي. فبينما أسند النحاة القدامى قيمة زمنية للفعـــل بلـــور بعض المستشرقين تصورا جهيا، في حين تبنى البعض الآخر تصورا مزدوجا mixed جهـــيا/زمنـــيا. وبإمكاننا الدفاع عن تصور ثلاثي الأبعاد للفعل العربـــي مكوناته الزمن/الجهة/الوجه، وهذه المكونات أو السمات يمكن أن تتوارد في الفعل، ويمكن أن تنفصل أو تنشطر split، ففي بعض الحالات قد يدل الفعل على الجهة فقط، بينما في حالات أخرى يدل على الزمن والجهة، وتنفصل الإحالة الزمنية عن الإحالة الجهية مع المساعد "كان" الذي يـــدل علـــى الـــزمن دون الجهة، وينفصل الوجه بدوره عن الزمن والجهة مع مقولة الوجه الافتراضي، وهذا التوارد أو الانفصال تؤديه صيغة واحدة في اللغة العربية، وليس هناك صيغة أو شكل صرفي لكل مقولة.

---

(1) همع الهوامع، 1/7-8.

(2) الاستراباذي، شرح الكافية: 267/2.

(3) فـــي الفصل الأول من الباب الثاني سندافع عن فكرة ترميز صيغة "فعل" للوجه أيضا، ووجه الاختلاف بينها وبين صيغة "يفعل" صرفي، حيث تدل "فعل" على وجه مجرد صرفيا في حين تمتلك "يفعل" لواصق صرفية تمكنها من تمثيل سمات الوجوه.

ولنمثل لهذه الظواهر بما يلي:

22 - كان زيد يكتب الرسالة.

23 - يكتب زيد الرسالة الآن.

24 - أخذ زيد يكتب الرسالة.

25 - * أخذ زيد كتب الرسالة.

26 - يجب أن تكتب رسالة.

27 - * يجب أن كتبت الرسالة.

28 - أريد أن تكتب الرسالة.

29 - * أريد أن كتبت الرسالة.

فالفعل في "كان" يحمل الزمن، وهو يشير إلى كون حدث الكتابة وقع في الماضي، بينما "يكتب" لا يحمل الزمن، بل يحمل جهة غير التام، أي أن المتكلم ينظر إلى الحدث أثناء إجرائه، وهو حدث مستمر، والجهة تركز على البنية الداخلية للحدث، وهذه الجهة يمكن أن تتألف مع كافة الأزمنة. أما المثال الثاني فهو نموذج للحالة التي تنصهر فيها الجهة في الزمن، أي أن الإحالة الزمنية والدلالة الجهية تنصهران في الفعل، فالفعل يدل على غير التام، والزمن الحاضر، باعتباره زمنا مطلقا absolute tense.

في المثال (24) لدينا مقولة جهية تنضم إلى لائحة المقولات الجهية المعجمة lexicalized categories، وهي مقولة الشروع أو الابتداء ingressive، والفعل "أخذ" يدل على ابتداء حدث الكتابة، وهو يَسِمُ جهيا الفعل "يكتب"، وهذا الأخير يدل على غير التام الابتدائي imperfective ingressive، و"أخذ" يدل على الماضي أيضا، وبالتالي يموقع الحدث زمنيا. والمثال رقم (25) حالة واضحة لانفصال الزمن عن الجهة في السياق المدمج. فأخذ يدل على الماضي، ولذلك يجب أن يكون الفعل المدمج "كتب" خاليا من الإحالة الزمنية، وهناك تأويل آخر للحن الجملة يتمثل في عدم التوافق الجهي باعتبار أن الشروع أو الابتداء يقتضي أن يكون للحدث بنية مفتوحة، والتام له بنية مغلقة[1]. ولذلك لا يمكن أن يجتمع "كتب" مع "أخذ" في نفس الجملة.

أما الأمثلة (27) و(28) و(29) فهي حالات لانفصال الوجه عن الزمن والجهة وإمكان أن يكون الفعل حاملا لصُرْفة الوجه دون الزمن والجهة اللتان خصصتا سلبا في حالة الوجه الافتراضي كما أوضحنا ذلك في الملاحظة السابقة. لذلك نعتبر أن التخصيص الثلاثي للفعل هو التخصيص الأكثر طبيعية من خلال الدراسة الدقيقة للمعطيات. وعلى الرغم من

---

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني: المقولات الزمنية والجهية.

قيمة تحليل دافيد كوهن، فنحن نختلف معه في تخصيصه أحادي البعد للفعل، ونختلف أيضا مع برنارد كومري B. Comrie الذي يضيف القيمة الزمنية للفعل التي غيّبها دافيد كوهن عن التقابل "فعل"/"يفعل". وسنعرض تصورات كومري متتبعين في عرضنا نفس المنهج الذي انطلقنا منه، أي عرض المفترضات الأساسية، ثم تقويمها على ضوء المعطيات.

وقد يكون من باب المجازفة حشر كومري ضمن طبقة الباحثين المستشرقين، ذلك أن الإطار النظري الذي تصدر عنه أعماله يختلف في كثير من تفاصيله عن البرنامج النظري للمستشرقين، وإن كان من الصعب تصنيف أبحاثه ضمن اتجاه لساني محدد أو مدرسة لسانية في سياق اتجاهات البحث اللساني المتداولة في الأدبيات التصنيفية (الوظيفية أو البنيوية أو التوليدية أو التداولية أو تفريعاتها). غير أنه بالإمكان وصف برنامجه بالاتجاه الوصفي التنميطي، وهو برنامج يقوم على دراسة الظواهر اللغوية بتبني منحى استقراء الكليات اللغوية بواسطة بناء الأنماط اللغوية وخصائصها الاطرادية وفق المنهج الموروث عن الأبحاث التنميطية للسانيات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. غير أن وسائل البحث والأدوات الإجرائية والمفاهيم تختلف بين برنامج كومري وبرامج البحث التاريخي المقارن السالفة، حيث يعتمد على تقنيات التحليل اللساني التي طورت في الأعمال الصرفية والتركيبية الحديثة. وما يدفعنا إلى وضع منظوره إلى جانب الطروحات الاستشراقية المنحى المقارني الذي يطبع أعماله والإحالة على السلالات والفصائل اللغوية ورصد منحنيات تطور وتحول الظواهر المدروسة. ورغم نقط الالتقاء تلك نقرّ بتباين الإطارين الاستدلاليين ومقوماتهما النظرية والتحليلية.

يضع كومري اللغة العربية ضمن الأنساق التي تؤلف بين الزمن والجهة مع وجود ثابت جهي ينظم التقابل بين الأفعال، بينما الإحالة الزمنية بمثابة متغير[1] يضاف إلى التعارض الأساسي بين الصيغتين. وبناء على ذلك يحمل غير التام بالإضافة إلى القيمة الجهية قيمة زمنية، والتام قيمته [+ الماضي النسبي]. وحضور القيمة الزمنية المطلقة لا يمكن أن يعتد به ما دام السياق محددا أساسيا للإحالة المطلقة، حيث تكون نقطة الإحالة ممثلة في الحاضر، بينما ظهور مؤشرات سياقية أو نقط إحالة أخرى تجعل الإحالة الزمنية نسبية. وللتوضيح نتناول الأمثلة التالية:

30 - ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ...﴾ [سورة البقرة: 102]

31 - أجيئك إذا احمر البسر

فإحالة الماضي في الجملة الأولى تتعلق بعبارة "ملك سليمان" التي تجعل الجملة برمتها في سياق الأحداث المروية، وفي حالة الجملة الثانية يؤول الفعل "احمر" في إطار علاقة سبق،

---

(1) Comrie: 1976 Aspect, pp. 78-82; Tense, 1985, pp. 63-64.

فماضي "احمر" ليس ماضيا مطلقا، لأن الشرط يستلزم المستقبل، وإنما ماضٍ نسبي في إطار علاقة ترتيب بين الأحداث. فحدث الجملة "احمر البسر" سابق antérieur أو ماض بالنسبة لحدث المجيء، والحدثان يموضعان في المستقبل. وينتهي كومري إلى الملاحظة التالية: «المعنى الأساسي للشكل [الفعلي]، وربما المعنى الوحيد للشكل يكمن في الإحالة الزمنية النسبية، مع إحالة زمنية مطلقة مظهرية فقط تعتمد على السياق، ويمكن أن نفحص هذا التحليل... بقولنا إن الزمن النسبي يتوافق مع الظروف التي تصبح غير مناسبة في حالة الإحالة الزمنية المطلقة... فغير التام قابل للتأليف مع ظروف دالة على لحظات في الماضي»(1). ويعتبر رائز الظرف من بين الروائز المهمة لقياس الإحالة الزمنية، ففي حالة الزمن المطلق يجب أن يتوافق الظرف مع زمن الفعل وإلا كانت الجملة لاحنة. فلا يمكن أن نقول:

32 - * كتب زيد رسالة غدا.

33 - * يكتب زيد الرسالة أمس.

بينما في حالة الإحالة الزمنية النسبية يمكن أن تتوارد الصيغ غير التامة مع ظرف دال على المضي أو صيغة تامة مع ظرف دال على المستقبل أو الحاضر، وهذا التوارد لا تقصيه قواعد التأليف في النسق الزمني العربي، لأن نسقها يدمج التقابل تام/غير تام مع الزمن النسبي، ويعد ذلك مؤشرا قويا على كون الزمن في العربية نسبيا. ويلاحظ كومري أن الزمن يستقل عن الجهة، حيث توظف العربية وسائل لتحقيق الإحالة الزمنية مثل المساعد "كان" أو الموجه "سوف" أو "قد".

ونختلف مع كومري في جعل الإحالة الزمنية المطلقة حالة فرعية للإحالة الزمنية النسبية في اللغة العربية، حيث إن القاعدة عنده أن تكون الإحالة نسبية، وفي حالة غياب المؤشرات السياقية المموضعة للحدث زمنيا يتم تنشيط activate الزمن المطلق، فمعظم السياقات التي أورد فيها الأفعال الدالة على زمن نسبي تحمل فقط سمة جهية، بينما الزمن يخصصه السياق. فالإحالة الزمنية توجد في السياق التركيبي. زد على ذلك أن مراوحة الزمن بين الإحالة المطلقة والنسبية ظاهرة شائعة في اللغات الزمنية، فلو أنه قارن المعطيات الزمنية الموصوفة عنده بمعطيات زمنية مماثلة في اللغات الزمنية لانتبه إلى أن التخصيص المطلق أو النسبي للإحالة ناتج عن السياق التركيبي، وهو ما يبين بجلاء أن الحساب التأويلي للأزمنة في اللغات الطبيعية ينبغي أن يخضع للبنى التركيبية، فالأزمنة تغير قيمتها بموجب الدخول في علاقات تركيبية مثل الشرط والإدماج والتبعية، مما يضعف قيمة الرائز الذي وظفه كأساس لتمييز الأنظمة الزمنية في اللغات الطبيعية بين أنظمة ذات أزمنة نسبية وتعبر

B. Comrie, 1985, pp. 63-64. (1)

جهي قار، وأنظمة ذات أزمنة إحالية مطلقة. فلو دقق كومري المقاربة بين الأنساق للاحظ بـــأن الماضي أو التام في "اللغات الزمنية" يستعمل في سياق الشرط لبناء إحالة زمنية مشابهة للعربية كما يتضح من المثالين:

34 - If I went tomorrow; I should talk to him

35 - Et si tu arrivais demain avant lui

والقياس التناظري يقتضي التسليم بوجود ماضي نسبـــي في الإنكليزية والفرنسية، غير أن التدقيق يقتضي تفسير الإحالة الزمنية في هذا المثال بالنظر إلى القيود الدلالية التي يفرضها الـــشرط والـــضغوط الدلالية للعوالم الممكنة وتصنيفاتها على الإحالة الزمنية، كما أن المثال الذي يقتبسه من القرآن يبين بأن الزمن مشروط ببنية الخطاب السردي داخل النص القرآني وبقوانين الإحالة الزمنية داخل الخطاب. واستعمال الحاضر والمستقبل في الخطاب السردي في اللغات الزمنية يبين بأن تفسير هذه المعطيات لشيوعها يحتاج إلى تصور نظري حول اشتغال الزمن في الخطاب. فعدم الانتباه إلى مستويات الإحالة الزمنية وتحولات القيم الزمنية حسب الخطابـــات يجعـــل الدارس يسقط في انتقاء للمعطيات واقتراح حلول موضعية لا تمكن من معالجة النظام الزمني في شموليته.

سنقدم فيما يلي نموذجين تمثيليين قدما في إطار دراسة النظام الزمني في شموليته دراسةً وصـــفية، تقـــوم على تعداد السياقات التي ترد فيها صيغة "فعل" و"يفعل". وسنلاحظ بأن الانـــشغال هـــنا بالأســـئلة النظرية من قبيل أصل النظام الزمني في اللغات السامية ومنحاه الـــتطوري وأســـاس التقابل الزمني أو الجهي بين الصيغتين، يرد في إطار محاولة بناء قاعدة معطـــيات واســـعة، تشكل منبعا لصياغة حلول وإجابات عن الأسئلة النظرية الكبرى التي أطـــرت البرنامج الاستشراقي حول النظام الزمني للغات السامية. ويتعلق الأمر هنا بنموذج وليام ورايت (1895) وكانتارينو (1974).

يقترح ورايت[1] السياقات التالية لاستعمال التام:

- الدلالة على حدث اكتمل في الماضي.
- الدلالة على اكتمال الحدث في لحظة التلفظ واستمراره، وفي الغالب يكون مسبوقا بـــ "قد". ويورد الآية التالية للتمثيل:

36 - ﴿... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ...﴾ [سورة البقرة: 40].

- الدلالة على أن الحدث تم قبلا يستمر في حالة تمام نحو:

(1) نعتمد في جرد استعمالات الصيغتين على جحفة 2001، نفسه، ص 7-81.
ومحمد عبد الرحمن الريحاني، "اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية"، ص 276-285.

37 – اتفق الرواة.

- الدلالة على أن الحدث قد تم حالا في لحظة التلفظ مثل:

38 – بعتك.

أو 39 – أنشدتك.

- الدلالة على الحدث المحدد كما هو الحال في الوعود والمساومات والقسم، وتصحبه في الغالب الأداة "لا" مثل:

40 – والله لا أقمت بمكة.

- في التمني والدعاء نحو:

41 – جازاك الله.

42 – رحمك الله.

- بعد اسم الله في الإخبار مثل:

43 – قال الله تعالى.

- غالبا ما يدل على معنى التوكيد أو الوقع أو الماضي القريب من الحال، وذلك حين يكون مسبوقا بـ "قد".

والملاحظ أن هذه الدلالات مشروطة بسياقات خطابية موسومة، وهذا ما يجعل الدلالة الجهية تمتزج بمقولات وجهية أو زمنية أخرى. ولا ينتبه ورايت إلى أن معنى التمام ينتفي مع الاستعمال الموجهي مثل الدعاء، وفي السياقات الإنجازية: (بعتك، زوجتك...)، كما أن الإحالة الزمنية تقترن تارة بالتام وتارة بمقولة الوجه. ففي حالة "رحمه الله" تكون الإحالة الزمنية موجهة نحو المستقبل، وهذه السمة الزمنية يستلزمها الوجه، وحينما تكون الوجوه غير موسومة مثل:

44 – (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم)

تكون الإحالة الزمنية غير مشروطة بدلالة الوجه، فتحافظ الصيغة على دلالتها الزمنية والجهية المحايدة (الماضي والتام). وبدهي أن أي زعم باشتراك المعطيات السالفة في التعبير عن مقولة "التمام" الجهية ناتج عن سوء تحليل. فصيغة "فعل" تشترك في الدلالة على الزمن الماضي والتام حينما ترد منعزلة في السياقات غير المدمجة:

45 – كتب زيد الدرس أمس.

وفي السياقات المدمجة تنفصل الدلالة الجهية (التمام) عن الدلالة الزمنية، وبالتالي تصير قابلة للاندماج في سياقات زمنية متعددة، معبرة عن أزمنة مركبة:

46 – كان زيد قد كتب الرسالة لما دخلت عليه.

47 - سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة.

أما في السياق الموجهي الدال على الدعاء أو الإنجاز:

48 - رحمه الله.

49 - بعتك الكتاب.

فإننا نكون بصدد بنية موجهية عارية من السمة الجهية. ذلك أن حدث البيع أو الرحمة لم يقع فيستحيل تعميم مقولة "التمام" على الحدث. ومثل هذه المعطيات لا يمكن تمثلها في غياب منظور تفاعلي بين الزمن والجهة والوجه في اللغة العربية، أو من خلال رصد مدقق للسياقات التي تخصص فيها هذه السمات إما مجتمعة أو منفصلة، والسياقات التي تُحيَّد فيها سمة معينة، مما يبين قصور المنظور الاستشراقي الذي يصدر عن تصور أحادي إقصائي إما الزمن أو الجهة، أو تغليبي «إذا لم يكن التخصيص زمنيا فهو جهي بالضرورة».

- يرد في جملة الصلة أو في الجملة المعطوفة. نحو:

50 - جلس حيث جلس أبوه

فتصير مرادفة لـ:

51 - جلس حيث كان قد جلس أبوه

- إذا دلت طبيعة الأحداث على التقادم أو ظروف السياق. مثل:

52 - لما سار موسى من مصر ببني إسرائيل إلى التيه نبش يوسف

- تدل على الحال، إذ تسبقه "قد" أو "قد والواو. مثل:

53 - أخرجه وقد عمى

- تكون مسبوقا بـ "كان". مثل:

54 - مات الرشيد وقد خرج

لا يقترن التام بقيمة زمنية واحدة عند ورايت حيث يشير إلى الحال أو المستقبل أو الماضي بعد أدوات الشرط، فدلالة التام الجهية لا تستلزم معنى زمنيا قارا، وبالتالي يفصل الإحالة الجهية عن الإحالة الزمنية.

وقد يفقد الفعل التام دلالته الجهية إذا اقترن بأدوات الشرط، لأن المحور الزمني الذي تسقط فيه الأحداث وهو المستقبل يفترض عدم تمام الحدث، وهنا نلاحظ بأن ورايت يخلط بين الزمن والجهة.

لا تنحصر مقاربة ورايت عند حصر الدلالات الجهية والزمنية للصيغ، بل يقدم محاولة تصنيفية للوجوه معتبرا وجه الإخبار indicative وجها تتقاسمه الصيغتان (فعل ويفعل)، ويفرد صيغة "يفعل" للتعبير عن الوجه التذييتي مع روابط التعليل والاستقبال والجزم والشرط والتوكيد.

بعد ذلك ينتقل ورايت إلى تعداد استعمالات غير التام الذي يعرفه بكونه الحدث الذي لم يكـــتمل إنجازه بعد. وكلا الصيغتين غير مفيدتين للزمن، فالتام يدل على الانتهاء في حين يقترن اللاتام بداية بالدلالة على الحدث أو الوجود المستمر الدائم. ويرد اللاتام في السياقات التالية:

- دلالات الحدث على الاستمرار.
- الإشارة إلى كون الحدث بدأ في لحظة التلفظ و لم يصل إلى اكتماله.
- الإحالة على الأحداث الماضية باعتبارها دالة على حاضر تاريخي.
- الدلالة على المستقبل مع "السين" أو "سوف"...
- الإشارة إلى الطلب المهذب في المستقبل.
- الإحالة على حدث مستقبل مقترن بالماضي، ويكون مسبوقا بالتام. مثل:

55 - جاء يعوده

- الدلالة على حدث مستمر خلال الماضي. نحو:

56 - جاء زيد يضحك

- التعبير عن الحاضر إذا كان مسبوقا بالأداة "ما". مثل:

57 - ما يزكى الإنسان بشهادة أهل بيته

- الدلالة عما يقابل الماضي المستمر في اللغات اللاتينية **imparfait**، ويكون مسبوقا حينئذ بــ "كان". مثل:

58 - كان يكتب الشعر

وقد لا يرد الفعل المساعد إذا دلت عليه القرائن السياقية:

59 - (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان)

- التعبير عن المستقبل التام. نحو:

60 - سيكون كتب الدرس

هكذا نخلص من خلال عرض تصورات ورايت إلى مجموعة من الملاحظات:

1. يعتمد ورايت طريقة تعداد استعمالات الصيغتين لحصر دلالاتهما الجهية والزمنية. وهي نفـــس الاســـتراتيجية التي اعتمدها السامرائي، مما يبين سلطة التقليد الاستشراقي وقوة تأثيره على أبحاث بعض الوصفيين العرب.
2. يخلـــط ورايت بين الجهة والزمن في تناوله للمعطيات. وينتج عن خلطه للمقولتين سوء تحلـــيل للظواهر التي تجلي تفاعلا بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب المنظور التفاعلي لهذه المقولات يتعذر بناء تحليل كاف للمعطيات.

وفـــيما يلـــي سننتقل إلى تحديد أهم معالم مقاربة كانتارينو (1974) للزمن في اللغة العربية. وسنختزل ملامحها في النقاط التالية:

1. تـــنويع قاعدة المعطيات والانفتاح على النثر المعاصر وعدم الانحصار في دائرة معطيات النحو العربـــي القديم.
2. ربـــط مـــسألة الزمن بالجمل الاسمية، فمعلوم أن الجملة الاسمية لا تحيل على زمن إلا بموجب القرائن اللغوية والسياقية المصاحبة. ولذلك يصل كانتارينو إلى نتيجة مفادها أن غياب الإحالة الزمنية بمعناها الإشاري والتعييني – كما توظفها الأفعال – والإحالة على الحاضر معنيان مركزيان في الجملة الاسمية. إذ يرى أن الجمل الاسمية إما دالة على حاضر غير زمني أو زمن مطلق. مثل:

   61 – إن جو الشتاء صحو

   أو 62 – ذلك شأن الشعراء دائما

   أو دالة على حاضر حقيقي بموجب قرائن سياقية. نحو:

   63 – أنت اليوم حبيبي

   ووجود القرائن يجعلها مرشحة لأزمنة أخرى. مثل "الماضي":

   64 – مات والدها وهي في المهد

   أو المستقبل:

   65 – إنه مسافر بعد أيام

والملاحظ أن موجبات الإحالة الزمنية في هذه الجمل غير متجانسة، فدلالة الماضي في المثال الـــذي قدمه ناتجة عن تبعية زمنية، فالجملة الاسمية مدمجة في جملة رئيسية فعلها ماضي ترث منه إحالتها الزمنية. ويمكن أن نفترض أن الجمل الاسمية تمتلك رأسا زمنيا فارغا تخصص سماته الزمنية بـــ [+ حاضر] بشكل مجرد by default في حالة غياب مؤشرات أو قرائن زمنية في السياق الجملي. وقد يخصص هذا الرأس بسمات موسومة في حالة التبعية الزمنية، أما الدلالة على المستقبل في المـــثال الذي قدمه فهي ناتجة عن الجهة المعجمية الملازمة لفعل دال على النشاط، تتفاعل مع الدلالة الجهية لاسم الفاعل لتفرز قراءة المستقبل، وهي قراءة ناتجة عن حساب السمات الجهية.

3. يعتبر كانتارينو أن التقابل بين الصيغتين يتأسس على ثنائية جهية: التام كمقابل للاتام، وأن كلتا المقولتين يتم إسقاطهما على المحور الزمني الماضي والحاضر والمستقبل. ويلاحظ أن العربية المعاصرة اتجهت نحو تخصيص كل صيغة بمحور زمني، فالتام يعبر عن الماضي، واللاتـــام عـــن الحاضر. لكن هذا التخصيص لا يعني بأن العربية تمكنت من بناء إحالة زمنية مستقلة عن الصيغة، إذ ما زالت تحتفظ برواسب الاستعمال الجهي.

4. يقـــدم كانتارينو لائحة استعمالات الصيغتين على غرار ورايت، ويختلف عنه في طبيعة التخصيـــصات الـــزمنية أو الجهية التي يمنحها لفعل ويفعل، وفيما يخص دلالات "فعل" يحضرها فيما يلي:

أ. الإحالـــة علـــى أحداث اكتملت في الماضي دون أن يعني ذلك أنها حدثت دفعة واحدة.

ب. الإشـــارة إلى أحداث تمت لكن نتائجها مستمرة في الحاضر، وهو ما يسمى بالتام النتيجي. والمثال الذي يقدمه:

66 – اختلف المؤرخون كذلك في الشهر

ج. التعبير عن الحاضر، وبشكل أخص مع الأفعال الذهنية. نحو:

67 – الآن فهمت

ومع أحكام عامة. نحو:

68 – لذلك هدأ المؤمن واضطرب الملحد

أو 69 – من صوَّر صورة جميلة عظيم

أو في الأحكام التوكيدية. مثل:

70 – كذبت!

أو 71 – أصَبْتَ

أو في الدعاء أو التمني:

72 – بارك الله فيك

73 – أكرمك الله

د. الدلالة على حدث حاضر أو مستقبل في الجمل الشرطية.

هـــ – التعبير عن الحاضر أو المستقبل بعد "ما" الموصولية. مثل:

74 – أقم عليها ما استطعت

و. الدلالة على الماضي البعيد فيما تتقابل مع أحداث أخرى تامة. مثل:

75 – علم الحارث حين بلغ المدينة أن عبد الله مات ودُفن بها بعد شهر من مسيرة القافلة إلى مكة

نخلـــص إلى أن المقاربة التي تعتمد جرد الاستعمالات وتعداد الدلالات والمعاني تشوبها مجمـــوعة مـــن النقائص. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخلاص النسق الزمني بالمفهوم الذي أشرنا إليه سابقا باعتماد جرد لوائح وصفية لاستعمالات الصيغ. فالمعطيات الزمنية التي قدمها كانتارينو تفسيرها مشروط بالبنية التركيبية وبالسياقات الخطابية والإنجازية، وبتداخل

بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب نظرية كافية للزمن في اللغات الطبيعية تبين دور البنية التـــركيبية في بناء الإحالة الزمنية، وتحدد حدود التفاعل بين المقولات الثلاث (زمن وجهة ووجـــه) في بـــناء النسق الزمني، الذي لا يمكن اختزاله في مقولة واحدة، وفي غياب نظرية لآليات اشتغال الأزمنة في الخطاب يصعب صياغة تمثل كاف للظواهر الزمنية.

خلاصات الفصل الأول

لقد كان مسعانا على امتداد هذا الفصل حصر التصورات الأساسية التي استندت إليها المقاربـــات التقلـــيدية للإحالة الزمنية في اللغة العربية، متبعين مسلكا تقويميا محكوما بمعايير تقويمـــية ضـــمنية نفحص من خلالها الإمكانيات الوصفية والتفسيرية التي توفرها "المنظومة الاستدلالية لهذه المقاربات". وأهم هذه المعايير:

- **معـــيار الـــتحديد**: يتمثل في تحديد محتوى التقابل بين الأفعال في اللغة العربية: هل هو تقابل زمني أم جهي؟ أم تقابل مركب من السمتين الزمنية والجهية؟
- **معيار التخصيص**: ويتجلى في تخصيص مجالات الإحالة الزمنية، ومستويات بناء النظام الزمني للغة العربية. وبعبارة أخرى: هل يتأسس النظام الزمني على المحتوى الزمني لتقابل الصيغتين الفعليتين "فعل" و"يفعل"؟ هل يتحدد التخصيص في مجال الصرف أم في مجال التـــركيب؟ على اعتبار أن نظام الدلالة الزمنية وقيم الزمن المتنوعة التي يكشفها النسق اللغـــوي العربـــي تتفاعل في تحديدها وتخصيصها عدة عناصر ومكونات مثل: الأفعال المـــساعدة والمـــوجهات الـــزمنية وأدوات النفي والشرط والظروف والروابط الزمنية؟ وبالـــتالي فبـــناء أوصـــاف منظمة للنظام الزمني في اللغة العربية يستلزم جرد عناصره ومكـــوناته، ودراسة أشكال التفاعل بينها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتوسيع مجال التخـــصيص وأحـــيازه من الصرف إلى التركيب، فمجال الدلالة الزمنية لا ينحصر في المحتوى الزمني للصور الفعلية.
- **معيار الكفاية الوصفية**: إن تعقد النظام الزمني في اللغة العربية وتعدد مكوناته وعناصره يجعـــل المقاربـــات التقليدية متفاوتة في عمق تحليلها للمعطيات الزمنية، كما أن أدوات وصف هذا النظام غير متجانسة، ولا تستند إلى خلفيات معرفية وأطر منهجية متماثلة. وبإمكاننا أن نستشف من خلال استقراء الأوصاف التقليدية المتمثلة في النحو العربـــي القديم واللسانيات الوصفية العربية والتقليد الاستشراقي ما يلي:

1. لقد أسند النحاة العرب القدامى محتوى زمنيا لتقابل الأفعال، منطلقين من تقسيم الزمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، وهو تقسيم تشخصه الصورتان الفعليتان "فعل" و"يفعل" اللتان تعكسان في المستوى الصرفي قيم الزمن الإحالية، غير أن النحاة لم يحققوا إجماعا بصدد النظام الثلاثي للزمن، مثلما لم يحققوا إجماعا حول قضايا أخرى في أبواب النحو

العربـــي، فمنهم من أنكر وجود الزمن الحاضر مستندا إلى تصورات زمنية ذات خلفية فلـــسفية، وقد وزعت التحليلات الزمنية على أبواب متعددة و لم يفرد لها باب نحوي، وانتبه كثير من النحاة إلى عدول الصيغة الزمنية عن دلالتها الزمنية – الصرفية في السياق التركيبـــــي، وحاولـــوا صياغة أوصاف وتفسيرات لهذا العدول تتأسس على مقاييس دلالية أو بلاغية، مستحضرين قرائن السياق والمقام ودور الأدوات والروابط الزمنية في تغيير القيم الزمنية للفعل.

وما خلصنا إليه أن النحاة لم يكن قصدهم من خلال تقسيم الأفعال في مداخل النحو تقسيما زمنيا إقامة محتوى زمني ثابت للصيغ. وإنما كان التقسيم مراعيا لمقتضيات التخصيص الـــصرفي والفصل بين أجزاء الكلم والمقولات، مما يستلزم من الباحث ضرورة الاحتراز من صياغة أحكام تعميمية لا تراعي نظام الاستدلال ومستويات اشتغال جهاز النحو العربـــي أثـــناء بـــناء الوصف. وحجتنا في ذلك أن المتفحص لأوصاف النحاة لنظام الزمن في اللغة العـــربية يدرك عمق تمثلهم لدور السياق النحوي في التأويل الزمني ومرونة الصيغ الزمنية في التـــراكيب، وتبـــصرهم لتبادل الصيغ للمواقع، واستكشافهم لمعطيات زمنية خارج حقل الأفعـــال مثل المشتقات وتراكيب الأفعال المساعدة... وقد آن الأوان لجمع شتات ما تناثر من أوصاف وتفسيرات للنظام الزمني في التحليلات اللغوية العربية القديمة، دون الانحصار في دائرة النحو بحصر المعنى، مع ضرورة الانفتاح على المتون التفسيرية للقرآن وكتب فقه اللغة ومعاني الحروف والأصول والبلاغة، وتشكل هذه المتون استدراكا لما فات النحاة القدامى، وســـدا لثغـــرات تفسير بعض المعطيات الزمنية التي لم تحظ باهتمامهم لتغليبهم الاعتبارات العاملـــية. ولانفتاح الدارس على هذه المتون مزية توظيف أدوات واصفة مختلطة تنبني على اعتـــبارات صرفية وتركيبية ودلالية وبلاغية، وعيا منا بدور هذه الأدوات في وصف الأبعاد المتعددة للزمن في اللغة العربية.

2. لقـــد شـــكل البرنامج الوصفي في الكتابة اللسانية العربية خطوة في اتجاه إعادة صياغة الـــنظام الزمني العربـــي، بالاستناد إلى خلفية معرفية ترتكز على أهداف متنوعة، تتمثل فيما يلي:

أ. تقويم النحو العربـــي القديم وإعادة تنظيم الحقل الزمني العربـــي من خلال وصف اســـتعمالات الـــصيغ الـــزمنية العربية، ورسم جداول زمنية استنادا إلى استقراء المعطـــيات الـــزمنية الـــتي لا تنحصر في دائرة التقابل بين الصيغ، وإنما تنفتح على المـــوجهات والروابط الزمنية والأفعال المساعدة. ويشكل تمام حسان نموذجا تمثيليا لهـــذا المنـــــزع التنظيمي الذي يميل إلى التمييز بين الزمن الصرفي والزمن النحوي

كوظيفة نحوية في السياق التركيبـــي، خالقا موضعا لمفهوم الجهة في نظام الإحالة الزمنية في اللغة العربية، وهي من المفاهيم الواصفة التي ورثها اللسانيون المحدثون عن أبحاث المستشرقين.

ب. الرد على المستشرقين الذين وصفوا العربية بفقر نظامها الزمني في سياق المقارنة بين نظـــام الإحالـــة الزمنية في الساميات واللغات الزمنية الأوربية. وبالرغم من جهود الوصفيين العرب في دراسة الزمن ظلت أعمالهم منطبعة بسمات الانتقائية والجزئية في اســـتقراء المعطيات، وتحكم الاستقرائية القائمة على تعداد استعمالات الصيغ، وعدم الاستناد إلى أطر نظرية واضحة حول الزمن، وغياب تخصيص متعدد الأبعاد للـــصرفة الـــزمنية في اللغـــة العربية "**زمن، وجهة، وجه**"، وعدم صياغة أوصاف وتفـــسيرات مـــنظمة لعدد من الظواهر الزمنية التي ظلت منفلتة ومستعصية على التفـــسير في غياب نظرية حول الزمن مؤسسة على مبادئ وآليات واصفة ومفسرة واضحة، علاوة على خضوع الوصفيين لمعطيات النحاة القدامى التمثيلية، وتمثلهم لأوصاف المستشرقين.

3. أقـــام المستشرقون دراستهم للزمن في اللغة العربية انطلاقا من مسلمات النحو التاريخي المقارن.

لقـــد بينا في ثنايا هذا الفصل كيف استطاع المستشرقون تناول النظام الزمني في اللغة العـــربية بـــناء على المحاور المركزية للمنظومة الاستدلالية التي حكمت التقليد الفيلولوجي والمقـــارن في نمـــوذج اللسانيات التاريخية المقارنة، وأهم هذه المحاور: **محور الأصل، ومحور الـــتطور، ومحـــور الخصائص المشتركة للسلالات** اللغوية. ولم تشكل أبحاث المستشرقين منظومة متجانسة، فمنهم من اعتمد آراء النحاة العرب ومعطياتهم التمثيلية، مترجما أوصافهم إلى نظـــام تقابلـــي جهي "**تام، وغير تام**" منظم لإحالة الأفعال، معتبرا الجهة أساس النظام الفعلـــي العربـــــي، ومنهم من ركز على المنحى المقارن في سياق بلورة الخصائص الزمنية للفـــصائل اللغـــوية، ومنهم من وسع دائرة الوصف منفتحا على معطيات زمنية في العربية المعاصـــرة، منوعا متونه التمثيلية، منفتحا على معطيات تركيبية تتداخل فيها الجمل الاسمية باســـتعمالات الصيغ في التركيب، فاحصا الدلالات الجهية والزمنية المتعددة التي تعبر عنها الأفعال في السياقات التركيبية. غير أن أبحاثهم اتسمت أحيانا بإسقاط مقولات وخصائص الأنظمـــة اللغوية الهندوأوربية أو السلافية على اللغة العربية، وبإقامة تمييز تقابلي بين لغات زمنية وأخرى جهية، وزرع مفاهيم واصفة خرجت من رحم الأبحاث اللغوية المنجزة حول ســـلالات لغوية ذات خصائص زمنية وجهية متباينة في الجهاز الواصف للمعطيات الزمنية

العربية مثل مفهوم الجهة أو الوجه؛ بحيث كان المنظور التحليلي للغات السامية يتم في ضوء خصائص الأنظمة الزمنية للغات الأوربية.

ولا تقدح هذه الانتقادات في قيمة دراسات المستشرقين، بقدر ما نتوخى من عرضها التنبيه إلى أن دراسة الأنظمة الزمنية للغات لا يمكن أن تتم خارج أطر نظرية ومنهجية واضحة، تصوغ تعريفات دقيقة لمفهوم الزمن والجهة وخصائصهما، ومبادئ توليد البنى الزمنية وقيود تأويلها، وهو ما ستعمل المقاربات الحديثة للإحالة الزمنية على بلورته. وتشكل هذه المقاربات أنموذجا جديدا Paradigm في تاريخ مقاربات الإحالة الزمنية، وهو أنموذج تتحدد خصائصه في سياق النماذج اللسانية المعاصرة كما أسلفنا الحديث في التقديم العام لهذا الباب.

الفصل الثاني

المقاربات اللسانية الحديثة

المبحث الأول: المنظور المنطقي

المبحث الثاني: المنظور الدلالي

1. النظرية الإحالية
2. المقاربة الريشنباخية الحديثة

المبحث الثالث: المنظور التركيبي

1. فرضية السلاسل الزمنية: كيرون نموذجا
2. فرضية محمولية الزمن
3. توسيط السمات الزمنية ونموذج الاشتقاق المرحلي

المبحث الرابع: المنظور التداولي

خلاصات

المبحث الأول

المنظور المنطقي

تعـــود فكـــرة إغـــناء الأنساق المنطقية بعوامل دالة على الزمن إلى النماذج المفهومية intentional Models، في سياق الصراع بين النماذج المنطقية الماصدقية والنماذج المنطقية المفهومـــية. وقد تنامى هذا الصراع في إطار مناقشة شروط الصدق في اللغات الطبيعية. تقر النظـــرية الماصدقية بكون القيمة الصدقية للجمل في اللغات الطبيعية تتحدد بمقدار مطابقتها للواقع، ومنطقها ثنائي القيمة بمقتضاه تكون الجمل إما صادقة وإما كاذبة بموجب تحققها في الواقع.

فلكـــي تـــتمكن الأنـــساق الماصدقية من نقل الجمل إلى نسق التمثيل المنطقي تقوم بتجريدها من الزمن والعناصر الإشارية، وبعد تجريدها من الزمن لا تحتفظ الجملة إلا بمكونها القضوي الذي تقوم شروط الصدق بتقييمه. ومعنى ذلك أن جملا من قبيل:

1 - مات زيد

2 - سيموت زيد

3 - يموت زيد

تصير متكافئة دلاليا بعد تجريدها من الزمن، وتتكافأ بالتالي شروط صدقها.

ومما يساهم في إضعاف التصور الماصدقي بالنسبة لأنصار التوجه "المفهومي"، نذكر ما يلي:

أ. إمكانـــية حـــصول تكافـــؤ جملـــتين من جهة الدلالة "الماصدقية" دون حصول تكافؤ معنوي[1]. فقولنا:

4 - مؤلف كتاب المدينة الفاضلة

و5 - "وزير سيف الدولة"

جملتان محيلتان على نفس الشخص (الفارابـــي)، لهما نفس الماصدق، لكنهما مختلفتان في المعنى.

---

(1) لمناقشة الصراع بين التوجهين الماصدقي والمفهومي في المنطق نعتمد على كتاب:
- حسان الباهي، 2000، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، ص 109-124.
- محمد غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 78-109.

ب. الصدق غير مستقل عن الذات. إن صورنة التصورات الدلالية في اللغات الطبيعية لا يمكن أن تستغني عن الاقتضاءات المفهومية. وهي اقتضاءات مرتبطة بعوامل الذات والمكان والزمان والعوالم الممكنة.

ج. تعتمد الدلالة الماصدقية على مفهوم محدود للصدق مشروط بالوجود الخارجي. في حين أن نظرية العوالم الممكنة التي انبثقت من رحم الأنساق المفهومية تجعل من العالم الواقعي مجرد عالم ممكن داخل مجموعة من العوالم الممكنة التي تقوَّم الجمل في إطارها. بموجب ذلك لا تصبح الجملة:

6 - "يسقط المطر"

صادقة إذا طابقت واقعا مجردا كما تزعم الأنساق الماصدقية، التي تجرد القضايا من خصيصتها الزمنية والمكانية، بل هي صادقة في زمن معين ومكان معين، وتصير كاذبة في زمن ومكان آخر، وبالتالي فإن إدراج الزمن كعامل مفهومي يمكن من تدقيق مفهوم الصدق. ومثال تارسكي:

7 - "القطة فوق الحصير"

يتطلب تعديلا أساسيا قائما على إدراج العوامل التي تمكن من تدقيق قيمته الصدقية. وتلعب «التعابير الإشارية دورا في تأمين التقعيد المنطقي لتعابير اللغة الطبيعية»[1]. فتصبح العبارة بعد إدراج القرائن الإشارية:

8 - هذا القط الموجود أمامكم هو الآن فوق الحصير

وبإدراج عامل الزمن تصبح الجمل السالفة:

- مات زيد.
- سيموت زيد.
- يموت زيد.

غير متكافئة في قيمتها الصدقية. ويمكن أن يحدث ائتلاف بين العوالم الممكنة والمحاور الزمانية - المكانية في زوج من القرائن <ك1، ز2، <ك2، ز3>... ليصير مفهوم الجملة دالة Function من العوالم الممكنة والأزمنة، تخصص صدق القضايا في سياق القرائن ذات الطابع المفهومي. فقد تكون:

9 - يجري زيد

غير صادقة في عالمي الآن أثناء التلفظ بها، لكنها صادقة في عوالم أخرى ولحظات زمنية أخرى، وبافتراض أنني أنطق بهذه الجملة أثناء مشاهدة شريط يقوم البطل "زيد" فيه

(1) حسان الباهي، نفسه، ص 123.

بالجـــري، أو بقراءة قصة يكون بطلها "زيد" يصير حتميا فصل العوالم والأزمنة الممكنة حتى نبني إطارا مفهوميا دالا للجملة. وسنبين في فصل السلاسل الزمنية كيف تأسست نمـــاذج زمنـــية مـــتطورة لرصد سلوك الأزمنة مع الأفعال القضوية أو أفعال المواقف attitudes، أو في الـــصلات، على الأدوات التصورية لدلالة العوالم الممكنة. فما تكتبه abush و stalnaker عـــن الزمن متأثر بتقليد الدلالة الصورية المفهومية. وفكرة العوالم الممكـــنة في الأنـــساق المفهومية ذات قيمة نظرية لفهم سلوك الأزمنة الافتراضية مثل الشرط. لاحظ الاختلاف بين:

10 - كتب زيد الدرس

11 - لو كتب زيد الدرس

ففـــي الجملـــة الثانية أخلق "عالما ممكنا" مخالفا لعالمي الحالي، أفترض فيه وقوع حدث الكتابة، مثلما أفترض إمكانية صدق القضية فيه.

وإذا كـــان كثير من اللسانيين يفترض بأن الوجوه وليس الأزمنة ذات علاقة بتصنيف العوالم الممكنة، فإن اقتران الوجوه بالأزمنة في اللغات الطبيعية يجعلنا نربط مباشرة بين تنوع العوالم الممكنة والإحالة الزمنية في اللغات الطبيعية.

إن أهم خاصية ركزت عليها النماذج المنطقية المفهومية ارتباط الجمل بالسياق، ذلك أن شـــروط الـــصدق في اللغات الطبيعية لا تقوم إلا باستحضار نقط إحالة تقترن بالمتكلم والمـــستمع وأزمنة التلفظ وأمكنته. وهكذا اتجهت النماذج المنطقية إلى تطوير أنساق خاصة بالإشاريات indexicals في اللغات الطبيعية. وبالتالي تمكن المناطقة من بناء نماذج تشبه اللغة الطبيعـــية. فالعـــبارات اللغوية مربوطة سياقيا وخاصية التبعية للسياق ظلت غائبة في منطق المحمولات التقليدي.

وعلى العموم، فقد تبنى المناطقة، لإدماج الزمن في التمثيل المنطقي، للجمل صيغتين[1]:

أ. إسناد متغيرات دالة على أزمنة ولحظات مسوَّرة ليرتفع بذلك عدد موضوعات المحمول.

ب. إضافة الأسوار الزمنية المفهومية. وتحدد القواعد الدلالية بعد ذلك الصيغة التأويلية لهذه الأسوار.

فمثلا جملة:

12 - جلس عمرو

يمثل لها تبعا للصيغة الأولى على الشكل التالي:

E (ز < ز$_0$ ∧ ج (ع، ز)) حيث ز$_0$ = لحظة التلفظ.

---

(1) انظر جحفة، 2001، نفسه، ص 40.

يفترض هذا التمثيل وجود تماثل بين منطق تسوير الأفراد (الأسماء) والأزمنة. فالأسماء تُسَوَّر وجوديا أو كليا. وكذلك الأزمنة، تنتمي هذه الصيغة إلى المنطق الماصدقي. والملاحظ أن هـــذه التقنية التمثيلية تنقل المحمول "جلس" من محمول مالك لموضوع واحد إلى محمول ذي موضوعين: موضوعه الأول فرد (عمرو)، وموضوعه الثاني لحظة زمنية (ز).

وبتبني الصيغة الثانية (صيغة الأسوار المفهومية) تأخذ الجملة التمثيل التالي:

مضى ج (ع)، حيث مضى = سور مفهومي قيمته الماضي.

ومجـــال هـــذه العوامل أو الأسوار الزمنية قضايا. وتحدد القواعد التأويلية دلالة سور المضي على الشكل الآتي:

"مضى أ" صادقة بالنظر إلى لحظة "ز" إذا كانت (أ) صادقة بالنظر إلى لحظة تسبق "ز".

ويحـــدد صدق القضايا بالنظر إلى مجالات زمنية محددة بدورها في إطار ترتيبـــي بين الأزمـــنة يقوم على علاقة السبق أو الولاء كما تُقوَّم القضية بالنظر إلى عالم ممكن. وبالتالي فالتمثيل المنطقي النهائي للقضية يقتضي افتراض صدقها في زمن وفي عالم ممكن.

وبإضافة المستقبل نحصل على القاعدة التالية:

مس (أ): تكون القضية صادقة في زمن (ز) إذا وفقط إذا وُجِدَ مستقبل "زَ" لاحق ل "ز" بحيث تكون (أ) صادقة في (زَ).

ولقـــد ســـاهم بريور Prior (1967) في تطوير التصور التسويري للأزمنة إلى جانب مانتكَيو montague (1974). فبالنسبة لبريور، يموضع الماضي والمستقبل في علاقتهما بنقطة زمنية محددة، وليس من المفروض أن تكون بالضرورة الزمن الحاضر أو زمن التلفظ. كما أن الحاضـــر في نسق بريور الزمني غير ممثل له بسور، إذ يؤول بالتجرد أو بالحياد by default، أي أنـــه في حالة غياب سور الماضي أو المستقبل تأخذ القضية تأويلا زمنيا حاضرا. وهذا لا يعني غياب الحاضر، وإنما يصير زمنا للقضية عندما تغيب الأسوار الزمنية التي تعتبرها نظرية بريور أسوارا زمنية في اللغات الطبيعية. ويسمي بريور الحاضر زمن القضايا الذرية atomic propositions. ولا تعمل الأسوار في هذا النسق إلا على قضايا مالكة لأزمنة نحوية.

لقـــد تناول بريور مسألة تنوع طرق إدراج الزمن في البنية المنطقية[1]. تقوم الإمكانية الأولى علـــى فكـــرة تحويل المحمولات إلى محمولات ثنائية الموضوع، تشتمل على متغيرات الأفراد والأزمنة. مثل:

بكى (س، ز) ← أي أن "س" بكى في زمن (ز) ز

---

(1) Henriette de Zwart and Henk Verkuyl, 1999, pp. 53-57.

وتنبني الإمكانية الثانية على اعتبار الزمن عاملا/سورا يأخذ القضية كمجال تسويري. وبالتالي تأخذ الجملة السالفة التمثيل:

ماضي (بكى (س)).

وتتأسس الإمكانية الثالثة على إسناد القرائن الإشارية. فالقضية ليست صادقة بإطلاق أو كاذبة بإطلاق، إنما صادقة في إحدى العوالم وكاذبة في أخرى. وصادقة في زمان معين، وكاذبة في آخر. وسيكون للعنصر الإشاري (الآن) بين القرائن الزمنية نفس دور "العالم الحالي" بين القرائن الدالة على العوالم الممكنة. وفي غياب حجة مضادة تُقوِّم القضية بالنظر إلى القرائن الحالية، بمعنى أنها محيلة على الزمن الحاضر والعالم الحالي وعلى المكان الذي تلفظ فيه المتكلم وهكذا.

ومن هنا يتضح أن نموذج منطق الزمن الذي طوره بريور ومن حذا حذوه ليس إلا تنويعا على منطق الموجهات[1]. ويتبنى بريور آلية تكرار الأسوار الزمنية للتمثيل للأزمنة المركبة. فالماضي الفائق plus perfect، والمستقبل السابق عبارة عن سورين زمنيين يدخلان على القضية. ولنأخذ الجمل الموالية على سبيل التمثيل:

13 - كان لعب

14 - سيكون لعب

تأخذ وفق هذا التصور التمثيلين التاليين:

م (م (لعب)).

مس (م (لعب)).

فالأزمنة المركبة نتاج التأليف بين الأسوار.

لقد تبنت عدد من النماذج اللسانية هذا الطرح. ففي نموذج الدلالة التوليدية تظهر الأزمنة كأفعال تحتية تأخذ الجمل كأحياز تعمل على تسويرها، ويمثل للعلائق الحيزية بين الأزمنة شجريا بحيث يتحكم الزمن الأول في الزمن الثاني ويعلوه في الشجرة التركيبية. وفي أسفل الشجرة يظهر المحمول الفعلي كعنصر غير مصرف، ويتم اشتقاق الجملة بموجب عمليات تحويلية مثل تصعيد المحمول Predicate - raising والإدماج المعجمي الكامل كما توضح التمثيلات التالية[2]:

---

(1) Ibid., p. 56.

(2) Mohamed Dawed Mohamed, 1987, The Semantics of Tense and Aspect in-English and Modern Standard Arabic: A Contrastive Analysis. PHD. pp. 32, 154-155.

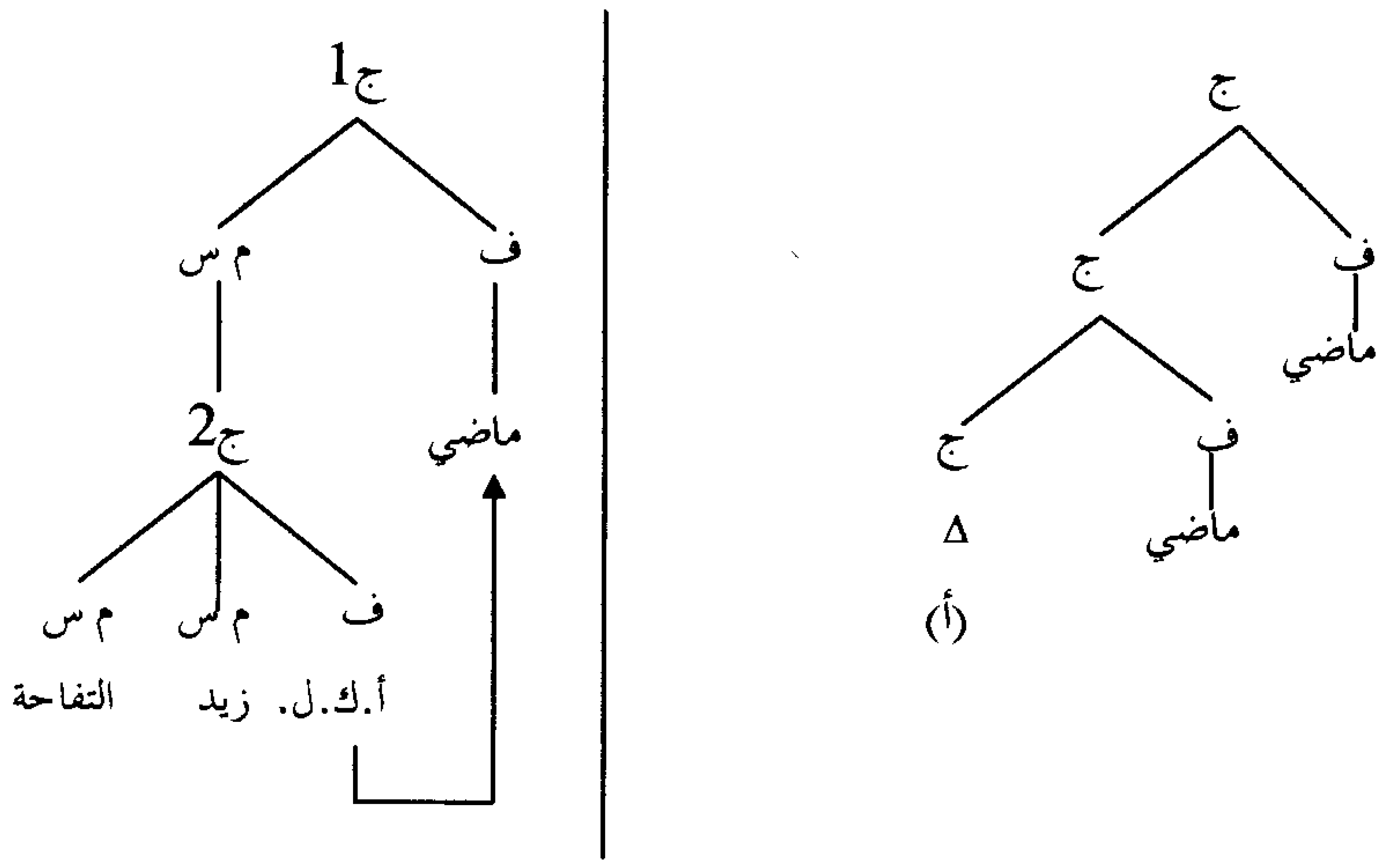

ويحـــضر المنظور التسويري للزمن بقوة في بعض النماذج التوليدية التركيبية، فمنذ أن اقترح هيغنباوتم (1985) الآليات الثلاثة للإشباع المحوري (الإفراغ المحوري والتوحيد المحوري والـــربط المحوري)[1]، أصبح الزمن في تصور عدد من التركيبيين عبارة عن سور جملي يقوم بربط متغير الحدث لإشباع إحالته. ويتبنى هيغنباوتم تصور دافدسن للأفعال التي تمتلك عنده بالإضافة إلى الموضوعات الاسمية المفرع إليها موضوعا داخليا دالا على الحدث. وتقوم قيود التـــركيب المنطقي بتدقيق وظيفة الزمن كسور. فالقيود المنطقية على المتغيرات variables تمنع أن تظهر في التركيب بدون رابط binder يقوم بربطها. كما أن العوامل أو الأسوار لا تكـــون مـــؤولة في الـــصورة المنطقية إلا إذا تمكنت من ربط المتغيرات[2]. وقد تبنى بولوك (1987)[3] هـــذا المبدأ معتبرا الأزمنة أسوارا تشبع الحدث في الفعل، وتمنحه قيمة الإحالة/ التحقق/الحصول. مثلما تصنع الحدود مع المركبات الاسمية. فالأسماء تتضمن متغيرات إحالية في بنيتها الدلالية، والحدود (أدوات التعريف/التنكير) تجعلها مركبات إما دالة على التعريف أو التخـــصيص... ونجد في الأدبيات التوليدية عدة صياغات لنفس المبدأ. مثلا في روفري

---

(1) الفاسي الفهري، 1990، البناء الموازي، ص 169-170.
من أجل تفاصيل معالجة هيغنباوتم لآليات الإشباع.

(2) يقـــصي مـــبدأ التأويل التام الذي صاغه تشومسكي، 1986، وجود عناصر في الاشتقاق أو في التمثيل غير مـــسوغة بـــتأويل ملائم. ويقصي هذا المبدأ الموضوعات التركيبية غير المشروعة. وتعميم هذا المبدأ على الموضـــوعات التركيبية المشروعة والتي تقرأ في الصورة المنطقية مثل العلاقات الحيزية بين الأسوار من جهـــة، وبيـــنها وبين المتغيرات من جهة ثانية يقتضي وجود مبادئ صارمة تقصي السلاسل السورية غير المـــسوغة مـــثل مبدأ التناظر الذي يستلزم أن الأسوار تربط متغيرات في مجال محلي والمتغيرات بدورها مربوطة إلى أسوار. واختلال هذا الشرط ينتج حالات تسويرية غير مرغوب فيها vacuous quantification.

(3) J.Y Pollok, 1987.

(1990) وروفـــري (1994) حـــضور للتصور التسويري للأزمنة، وهو ما يعبر عنه قائلا: «يـــوجد في كـــل مجال قضوي زمن يتصرف تركيبيا كسور متحكم في كل العبارات السورية داخـــل الجملـــة ومربوط على وجه الضرورة بالفعل»[1]. من بين القضايا التي تستوجب معالجة خاصـــة: متى يتم إشباع متغير الحدث؟ هل يقع الإشباع وإغلاق موقع المتغير الحدثي حين اقترانه بـــزمن إشـــاري حامل لقيمة تعيينية deictic؟ وإذا لم يكن الزمن إشاريا، كيف يربط الحدث؟ فالـــزمن يظهر في مجموعة من السياقات التركيبية التي يكون فيها مفتقرا للخاصية الإشارية، ويتعلق الأمر بالسياقات الزمنية العائدية. وفيما يلي سنقدم أمثلة لبعض هذه السياقات:

سياق الحال:

15 - جاء زيد يضحك

سياق تتابع الأفعال serial verbs:

16 - خرج يهتف - وقف يتأمل

الفضلة الحملية لكان:

17 - كان زيد يلعب أمام الحديقة

على افتراض أن الأفعال في عدد من هذه السياقات ليست عارية من الزمن، فبالإمكان افتـــراض أن إشباع أحداثها يتم عبر زمن عائدي، وبما أن الزمن العائدي ليس إشاريا، يمكن أن نحـــل المـــسألة بتوسيع نظرية القرائن الإحالية التي تطبقها نظرية الربط العائدي لتحديد الخـــصائص الإحالية للمركبات الاسمية بافتراض أن الأزمنة تملك مؤشرا قرينيا مرجعيا. فإذا كان الزمن تعيينيا فمؤشره كاف لربط المتغير، وإذا كان عائديا يرث هذا المؤشر المرجعي من الزمن المتحكم فيه حتى يتمكن من ربط المتغير. وتطبيق هذا الافتراض على بنية "كان يفعل" الزمنية يقتضي وجود زمنين في البنية:

[ز(أ) كان... ز2 يلعب...]

1 (أ)

فالبنـــية تحتوي سلسلة زمنية (ز1 وز2)، ذات قرائن متجانسة مما يجعل التأويل الزمني عائديا. لاحظ أن شرط الإشباع يتم استيفاؤه. ومن البيِّن أن الأخذ بهذا التحليل يجعلنا نمزج بين تصورين: التصور التسويري والتصور الإحالي للأزمنة.

---

(1) انظر صياغة المبدأ وتفصيلات تطبيقه على تركيب الفعل العربي في مقال:

- عـــبد القـــادر كـــنكاي، 1994 الفعل بين التطابق والزمن في بنى الجملة العربية، ص 248. في مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

غير أن تبني هذا النمط من التحليل لا يجيب عن إشكالات ذات أهمية في دراسة التبعية الـــزمنية في التـــراكيب اللغوية، حيث لا نعرف لماذا تستوجب بعض السياقات إسناد قرائن متجانسة (الإحالة العائدية)، وسياقات أخرى القراءة الزمنية المنفصلة، أو تجمع بين إمكانية القراءة العائدية والتعيينية.

لقـــد عملت مجموعة من المقاربات التركيبية على احتضان افتراضات تبلورت في إطـــار المقاربات المنطقية داخل نماذجها، محاولة تكييف طروحاتها مع خصوصيات هذه الـــنماذج وآلياتها الوصفية التركيبية. وسنبين في المبحث المخصص للنظريات التركيبية للزمن كيف استطاعت عدد من النماذج التركيبية ترجمة الطروحات والتصورات الزمنية الـــتي صـــيغت في أنساق غير تركيبية(1). فسواء افترضنا أن وظيفة الإغلاق الوجودي existential closure للحدث والأزمنة في الحالات غير الموسومة توجد في الرأس الزمني للجملـــة أو في المـــصدري وهو أعلى مركب يتحكم في الزمن(2)، فإن افتراضا من هذا

(1) لا بـــد من الإشارة إلى ملمح يميز المقاربات التركيبية التي قامت على افتراض سورية الزمن، فالسور هنا وإن كـــان يمنح للجملة قيمتها التحقيقية، غير أنه يوجد في علاقة إشباع مباشرة مع الحدث في الفعل. لا نجد في كتابات تشومسكي إشارة واضحة للطبيعة الدلالية للزمن هل هو سور أم عبارة محيلة أم شيء آخر؟ إلا أنه يفترض أن الزمن مخصص بسمة فعلية تدفعه إلى اجتذاب الفعل إلى مجاله حتى يتمكن من محوها.

(2) تعود فكرة وجود الزمن في المصدري إلى رابوزو، 1986، وكَيرون وهوكسترا، 1988. فالمصدري امتداد للجملـــة، ويـــتحكم في الرأس الزمني. ووجوده في رأس المصدري يجعل الجملة مالكة للخصيصة التحقيقية والإحالية. انظر مقال كنكاي السابق، ص 246 للمزيد من التفاصيل.

إن فكـــرة امـــتلاك المصدري لخصائص انتقائية زمنية تتردد بقوة في أعمال كثيرة، فنظرية إنش، 1987، تـــزعم أن المـــصدري ينتقي الزمن دلاليا ما دام يملك بشكل اختياري قرينة زمنية دالة على الزمن الإحالي للجملـــة. كمـــا أن الأبحـــاث التـــركيبية التـــي أنجزت حول اللغات الجرمانية دافعت عن وجود الزمن في المـــصدري عـــندما يكون فارغا وتجذب سمة الزمن في المصدري الفعل إليها حتى يتم معجمتها. نجد هذا التصور عند Den Besten 1989، وبلاطزاك Platzack 1986. وتؤكد الوقائع التجريبية امتلاك المصدري لخصائص زمنية.

لاحظ الأمثلة التالية التي نقتبسها بعد تعديل محتواها من الرحالي 2003، تركيب اللغة العربية، ص 68-70:

1 - أن [يسافر إلى الرباط] مهم بالنسبة إليه

2 - أن *[سافر إلى الرباط] مهم بالنسبة إليه

فالمصدري لا يقبل السمة [+ ماضي] فضلة له

وهـــناك حـــالات تبين أن المصدري لا يتأثر بزمن سابق مثل "كان" في المثال التالي المصرفة في الماضي والمـــستقبل، وبالرغم من تغير قيمتها الزمنية ففضلة المصدري تأخذ صورة زمنية واحدة، وتحليل مثل هذه المعطيات يجعلنا نزعم بأن "أن" مخصصة معجميا بالزمن.

3 - كان من المفيد لك أن تسافر باكرا

4 - سيكون من المفيد أن تسافر باكرا

لكـــن الأمـــر ليس بهذه السهولة، فهناك حالات يرث فيها المصدري سمة التوجيه الزمني من الفعل الدامج. فالسمة الزمنية يسربها الفعل الرئيس إلى المصدري الذي يشترطها بدوره في فضلته الزمنية. لاحظ ذلك في الأمثلة التالية:

القبيل يؤكد الطبيعة التسويرية للأزمنة. فعندما نقول:

18 - خرج زيد

فـــإن الزعم الأبسط وغير المكلف أن نتصور وجود زمن في الماضي، وأن الحدث تحقـــق في هـــذا الزمن. فيصير الزمن محققا وجوديا والحدث محتوى في مجاله[1]. ويمكننا

---

5 - سبق أن [سافر زيد]

6 - سبق أن *[يسافر زيد]

7 - يريد أن [يكتب الرسالة]

8 - يريد أن [*كتب الرسالة]

وهناك حالات تصير فيها القيمة الزمنية المدمجة محايدة بالنظر لتأثير الفعل الدامج. مثل:

9 - سرني أن [تكتب المقال]

10 - سرني أن [كتب المقال]

ويعـــود الفـــرق في الخصـائص إلى طبيعة الفعل الدامج في المثال (9 و10)، فحينما يملك هذا الفعل خاصية التوجـــيه الزمنـــي تكون سمة المصدري الزمنية محددة في سياقه. وحينما يفتقد الفعل الدامج هذه الخاصية يكـــون المصدري محايدا. وقد تدفعنا هذه الأمثلة إلى افتراض كون السمات الزمنية للمصدري موروثة من السياق التركيبي وليست معجمية ملازمة، لكن الأمر ليس كذلك كما تبين الأمثلة (1 و2 و3 و4). وفي اللغة الإنكليـــزية مـــا يؤكد هذا الزعم. فالمصدري that يقتضي أن يكون الرأس الزمني الذي يعمل فيه متصرفا، أمـــا المـــصدري "for" فيـــشترط القـــيمة الـــسالبة لسمة التصرف الزمني. ونظير ما سبق ضرورة وجود المصدري في الوجه التذييتي subjunctive في الإنكليزية وعدم اشتراطه في الإحالة التعيينية. لاحظ الفرق بين:

11 - I require that he leave

12 - * I require he leave

13 - I hope that he leaves

14 - I hope he leaves

15 - أريد أن يخرج

16 - * أريد يخرجَ

ففي المثال 12 يتضح أن وجود المصدري ضروري لانتفاء سمة الوجه التذييتي في الصرفة. فإذا كان الفعل حـــاملا ســـمة التوجـــيه الزمنية لا بد من ظهور المصدري لتسويغ هذه السمة في الفعل المدمج، ولا يمكن تسويغها مباشرة.

(1) يقترح: Ogihara, 1995, The semantic of tense in clauses, pp. 663-664. نـــسقا تمثيلـــيا يقوم على أساس مفهوم التسوير الوجودي للأزمنة Existential quantification over times بحـــيث تكون جملة: "سعل زيد" صادقة إذا وجد زمن في الماضي نرمز إليه بـــ "ز" حيث إن زيدا سعل في "ز". وفـــي حالـــة مـــا إذا ورد ظرف يقيد الإحالة الزمنية للحدث مثل: سعل زيد أمس نحصل على التأويل الوجودي التالي:

يوجد زمن ماضي "ز" حيث إن "ز" جزء من أمس وسعل زيد حصل في "ز"

E ز [ز وقع قبل الآن ∧ ز جزء من أمس ∧ زيد سعل في ز]

وتتـــضح إجـــرائية هذا التحليل في تمثيل الأفعال اللحظية في سياق الظروف الترددية مثل "مرتان". فعندما نقول: سعل زيد مرتان. نكون بصدد لحظتين زمنيتين تقع إحداهما قبل الأخرى، والحدث يتوزع على هاتين اللحظتين. ويمكن التمثيل لذلك كالتالي:

E ز 1 وز2 [ز1 وز 2 وقعا قبل الآن زيد سعل في ز 1 وز2]

السور الوجودي من الانتقال من زمن مطلق إلى زمن محقق:

E ز (ز > ز$_0$ ∧ (ح، ز)).

وبدهـــي أن هذا التحليل يوحد بين تسوير الأزمنة وتسوير الأسماء، فمثلما أن الأسماء تحصل على تأويل وجودي وتأويل عام أو جنسي، فكذلك الأزمنة تخضع لنفس التخصيص التسويري. ونمثل للتقابل التناظري بين تسوير الأسماء والأزمنة بالأمثلة التالية:

19 - رجل في الدار (تسوير وجودي).

20 - كل الأطفال يحبون الحلوى (تسوير كلي).

21 - دخل زيد الدار

22 - تشرق الشمس كل صباح

ففـــي التمثـــيل يـــتم الفـــصل بين زمن التلفظ وزمن الحدث والحدث، وزمن الحدث يكون في حيز السور الوجـــودي. والزمن باعتباره متوالية اللحظات يقع إما قبل الآن أو في سياقه أو بعده. وبإمكاننا الإحالة عليه كمـــا نحـــيل علـــى الذوات الموجودة في العالم. لذلك قلنا سابقا إن النسق التمثيلي الذي يعمل على التسوير الوجـــودي للأزمـــنة يأخذ بعض افتراضات الدلالة الماصدقية. ولقد أسفر البحث في نماذج تمثيل الأحداث والأزمـــنة منطقـــيا عـــن عدة صيغ تمثيلية. هناك صيغ تسور كلا من الحدث والزمن وجوديا، بحيث يأخذ التمثيل التسويري المزدوج للأحداث والأزمنة الشكل التالي بالنسبة للجملة "جرى زيد".

E ح E ز [ز ح (جرى) ∧ ز< الآن ∧ منفذ ح زيد)]

والمـــسلمة الضمنية في هذا التمثيل أن الأحداث والأزمنة مسوران وجوديا، وهذا شيء بديهي. فإذا كان الزمن يمنح قـــيمة وجـــودية للأحداث وهذا ما يتبين من خلال الفرق بين: "الخروج" كحدث مفتوح/عام وتم خروج زيد، على أســـاس أنـــنا بـــصدد خـــروج معين. وبالتالي فالخروج هنا مسور وجوديا، والزمن يقوم بدور الإغلاق الوجودي للحـــدث. والأزمـــنة نفسها مسورة تسويرا وجوديا. وفي حالة الإدماج فالحدث إما مربوط بسور وجودي أو كلي. وبديهي أن القيمة التسويرية في اسم الحدث (المصدر) في هذه الحالة يكتسبها من الزمن الدامج. لاحظ الفرق بين:

أ - خروج زيد أقلقني.

ب - خروج زيد يقلقني دائما.

في كلتا الحالتين هناك تسوير للحدث، ويقوم زمن أقلق بلعب هذه الوظيفة. وهو إما مسور وجوديا في "أ" أو كليا في "ب".

وفـــي مقاربة بارسنز Parsons المندمجة (1990-1995) (انظر تفاصيل هذه المقاربة في الرواعي 2003: بنية المصدر التركيبية والدلالية، أطروحة دكتوراه، ص 395-439).

تـــتم الإحالـــة على الفواصل الزمنية وتسور وجوديا مثلها مثل الأزمنة، ويؤول الزمن على أساس أنه منتم للفاصل ويؤول الفاصل على أساس أنه متضمن في الظرف الزمني. والحدث بدوره متضمن في الفاصل.

والأساس في هذا التمثيل أن الزمن منظور إليه على أساس أنه فاصل وليس نقطة زمنية، بخلاف ما يزعمه أو جهـــارا. وفـــي الأدبـــيات اللسانية نقاش حول أشكال تمثل الزمن وتمثيله: هل ننظر إليه كمجموعة من اللحظات أو النقط الزمنية أو على أساس أنه فواصل زمنية. والفاصل يتضمن لحظات زمنية.

في نسق بارسنز تأخذ الجملة:

1 - جرى زيد أمس. التمثيل التالي:

E ح [جرى (ح) ∧ ز ∍ ف ∧ أ وج (ح، ز) ∧ ح ⊃ ف]]

أو ج ← تعني أن الحدث يصل إلى أ وج في الزمن.

الرواعي، نفسه، ص 443.

وفيما يلي سنركز على أهم الانتقادات التي وجهت لمنطق الزمن، وبشكل أخص لنسق بريور. وسننظم هذه الانتقادات في شكل نقاط مركزة:

1. لقــد لاحظت إنش (1986)[1] أن المقاربة المنبنية على تمثل الأزمنة كأسوار تتمكن من رصد حالات الالتباس الآتية:

23 - The president was a fool.

كان الرئيسي غبيا.

حــيث يأخذ السور الزمني (الماضي) إما القضية برمتها حيزا له أو جزءها المحمولي (was a fool) وبالتالي نصير أمام قراءتين: أ - الرئيس في الماضي، أو ب - الرئيس الحالي. ففــي القــراءة الأولى يكون الرئيس في الماضي غبيا. وفي القراءة الثانية نحصل على الدلالة التالية: الرئيس الحالي كان غبيا في الماضي. ومن البيِّن أن التباس القراءة ناتج عن المجال الذي يحيزه السور الزمني. لكن تلاحظ إنش أنه إن صحت المقاربة التسويرية ينبغي أن نحصل على التباس مماثل في الجملة التالية:

24 - All rich men were obnoxious children.

كل الرجال الأغنياء كانوا أطفالا مكروهين.

ففــي هــذه الجملة يرتفع الالتباس، بمعنى أن عبارة "كل الرجال" لا يمكن أن تكون ملتبــسة بــين القراءة الزمنية الماضية والحاضرة، بالرغم من أن القضية مسورة بسور زمني مــاض، فالجملــة لا تحمل إلا دلالة واحدة، وهي: "الرجال الأغنياء في الحاضر". فالتفسير بدلالــة الأسوار الزمنية ينبغي أن ينتج التباسا زمنيا مماثلا للجملة السالفة. معنى ذلك أنه إذا كانــت الأزمــنة أسوارا، فالتماثل البنيوي بين الجملتين ينبغي أن يسفر عن تناظر دلالي في القراءات، وبالتالي يعمم الالتباس الزمني على الجملة الثانية.

غير أننا نلاحظ تعذر بناء تأويلات متجانسة، فعبارة "كل الرجال الأغنياء" ينبغي أن تؤول خارج حيز السور الزمني، وهو ما لا تتنبأ به النظرية التسويرية. وإذا افترضنا أن هناك ســورا زمنــيا واحدا يحيز الموضوع والمحمول على حد سواء حصلنا على قراءة غير ممكنة. ويلاحظ جيورجي وبيانيسي (1998)[2] أن مثال إنش يظهر بجلاء كيف أن الزمن الماضي لا يتفاعل مع السور الكلي (كل)، وأن هذا الأخير له حيز أوسع بالضرورة من السور الزمني. ويفترضان الصورتين المنطقيتين التاليتين:

∀ س [رجال أغنياء (س)] ← ماضي [أطفال مكروهين س].

---

(1) Norah Boneh (2003), La Représentation syntaxique du temps, PHD, p. 14.

(2) Giorgi and Pianesi, 1997, Tense and Aspect; from Semantics to Morphosyntax, p. 24.

(السور ∀ س يعني بالنسبة لكل س).

بدل:

ماضي [∀ س [رجال أغنياء (س)] ← [أطفال مكروهين (س)].

2. تـضيف إنـش لتفنيد فرضية الأزمنة باعتبارها بنيات مسورة أن النظرية التسويرية تعد الأفعال وحدها عناصر مسورة من طرف الأزمنة، مقصية بذلك المركبات الاسمية التي تقبل التقييم الزمني. وفضلا عن ذلك لا يصح افتراض تسوير محصور في مجال القضايا. فعلى فرض وجود بنيات مسورة لا يمكن أن تكون القضية كلها مجالا للتسوير ولا كل مكـون من مكوناتها، وإنما ينبغي حصر مجال انطباق الأسوار على العبارات الفعلية أو الاسمية.

3. القـضية الثالثة المفندة للتصور التسويري تقول إن نسق منطق الزمن يفترض أن الأسوار الـزمنية في التمثيلات الدلالية توافقها أزمنة تركيبية، بمعنى أن هناك توافقا بين الصرف والتأويل. وهو ما يتضح بطلانه باستقراء المعطيات الزمنية للغات الطبيعية. ففي ظواهر المتوالـية الزمنية لا تؤول دلالة الأزمنة المدمجة انطلاقا من صرفياتها الزمنية الظاهرة، فقد يكون الزمن الصرفي ماضيا، ولكنه لا يستلزم تأويلا دلاليا ماضيا ينطبق عليه ما ينطبق على ماضي الجمل الرئيسية. وينضاف إلى ما سلف مشكل الإحالة الزمنية في الصلات ذات الإحالة المستقلة. ففي المثال(1):

25 - We spoke to the man that was crying.

تحدثنا إلى الرجل الذي كان يبكي.

زمـن الفعـل (spoke) ماض، بينما زمن الفعل (كان يبكي) ليس ماضيا متقاطعا في الإحالـة الزمنية مع زمن الفعل الرئيسي، أي مواقت للزمن الأول. فنحن بصدد متوالية أزمان ماضية. الزمن الماضي الثاني مؤول فيها إما على التواقت مع الأول أو لاحق له أو سـابق. وتلاحـظ إنـش استنادا إلى هذا المعطى أن الفرضية التسويرية تفشل في فهم السلوك الاستقلالي الذي تبديه الأزمنة في الصلات.

4. لا يـستطيع نـسق بريور أن يقيم فرقا واضحا بين الماضي البسيط والحاضر المكتمل، فكلاهـما يحظيان بتمثيل موحد. كما أنه لا يتمكن من إقامة تمييز بين الحاضر والمتدرج لأن النسق غير مبني على تخصيص الجهة. ومعلوم أن أزمنة الأفعال في اللغات الطبيعية لها محتوى تمثيلي مركب من سمات زمنية وجهية ووجهية. وهو ما يجعل النموذج البريوري ضعيفا من الناحية الوصفية.

---

(1) Enç, 1987, Ancoring conditions for tense, p. 16.

5. يلاحظ كامب Kamp أن الأزمنة في اللغات الطبيعية تمتلك طبيعة إشارية[1]، مما يستلزم إدمـــاج القـــرائن الإشارية مثل (الآن) في التمثيل الزمني/المنطقي للجمل، لأنه يمكن من رصـــد الطابـــع الإشاري للزمن الحاضر في اللغة حيث يسمح بإمكانية العودة إلى زمن التلفظ في السياقات المدمجة. ولنأخذ المثال التالي للتوضيح:

26 - Some day you will be grateful for what I am doing now.

(يوما ما ستكون ممتنا لما أقوم به الآن).

فـــإذا تبنينا فكرة وقوع القضية في حيز السور سنحصل على تأويل خاص، لأن القضية بمجملها تصير في حيز سور المستقبل:

مس (قض س ∧ الآن قض ق).

ويسمح العنصر الإشاري (الآن) من رصد اختلاف (ب) عن (ج) فيما يلي:

27 - A child is born who will rule the world. (أ)

A child was born which would rule the world. (ب)

A child was born which will rule the world. (ج)

(أ) قد ولد طفل سيحكم العالم.

(ب) ولد طفل كان سيحكم العالم.

(ج) ولد طفل سيحكم العالم.

تأخذ (ب) و(ج) الصورتين المنطقيتين التاليتين:

(أ) ماضي [E (طفل (س) ∧ ولد (س) ∧ مس يحكم العالم (س))]

(ب) ماضي [E (طفل (س) ∧ ولد (س) ∧ الآن مس يحكم العالم (س))]

فالمستقبل في البنية المنطقية (أ) خاضع للسور الماضي الذي يتحكم في الجملة الرئيسية. وإذا افترضـــنا أن هذا الطفل غير موجود في زمن الخطاب نكون بصدد مستقبل افتراضي في الماضـــي. وتأويـــل (ب) مختلف تماما لأنها تضع حكم العالم في مستقبل زمن التلفظ وليس مـــستقبل زمن الولادة، وتلعب القرينة الإشارية (الآن) دور استعادة زمن التلفظ في السياق المدمج.

يوسع كامب الخصائص الصورية للقرائن الإشارية مقترحا نسقا يعتمد الإقران المزدوج double indexing. والفكرة أن الجملة يمكن تأويلها في زمنين، ولنقل ز$_0$ وز1، الأول زمن الـــتلفظ، والثاني زمن التقويم. تستلزم القراءة الزمنية بحثا مستمرا عن الزمن الإحالي الراهن current reference time الـــذي يمكن أن يكون زمن التلفظ أو زمنا آخر يحدده السياق.

H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 57-59. (1)

فلكـــي نقـــوِّم قضية في زمن ما علينا أن نبحث عن زمن آخر يتم انطلاقا منه التقويم، وفي الحـــالات البـــسيطة يكون هذا الزمن هو زمن التلفظ، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فقد تكون النقطة الإحالية شيئا آخر غير زمن التلفظ. ويمكن أن نرصد هذه الظاهرة في النصوص الحكائية بسهولة.

إن تحديـــد النقطة الإحالية عملية أساسها بناء التأويل الزمني. ولنأخذ الجملتين التاليتين كنموذج(1):

28 - في حلم البارحة ألتقي بمدير الشركة وأنهي الصفقة معه

29 - في ســـنة 2250 كانـــت الـــشهب الساقطة من السماء قد أتت على الأخضر واليابس

في الجملـــة الأولى يصور الماضي بالحاضر، ويحدد الظرف الزمني نقطة ارتكاز الإحالة الزمنية. وفي الجملة الثانية يتموقع المتكلم في زمن بعد سنة 2250، مصورا الأحداث في محور الـــسبق. والملاحظ أن النسق الزمني ممركز حول منظور المتكلم ولا علاقة له بزمن التلفظ. فالـــبحث عن نقط الارتكاز المحورية ميكانيزم ذهني استدلالي نقوم به باستمرار أثناء التقويم الزمني للجمل في اللغات الطبيعية. وبما أن الحساب والتأويل الزمنيين يتمركزان حول المتكلم وذوا خصيصة إشارية، لذلك يصعب احتواؤهما في منطق زمني من نمط نموذج بريور حيث يغيب مفهوم الإحالة وتتحول الأزمنة إلى مجرد أسوار.

ويـــضيف كامـــب(2) خاصية أخرى للأزمنة لا تقوى نماذج منطق الزمن من النمط الـــبريوري علـــى تمثيلها، وهي صفة امتداد الفواصل الزمنية واحتوائها لبعضها البعض. ففي مثال:

30 - Bill has been watching the movie ever since Mary left.

(كان بيل بصدد مشاهدة الشريط حين غادرت ماري).

ز(أ) يـــسبق ز(ب)، لكن القضية المعبرة على مشاهدة بيل صادقة في فاصل زمني يبدأ من (زأ) محتويا ز(ب). معنى ذلك أن المشاهدة بدأت قبل مغادرة ماري وحينها، واستمرت بعـــد ذلك. وفي نموذج بريور يستحيل تصور علاقة الاحتواء هاته، فالأزمنة عبارة عن نقط وليـــست فواصـــل، وهي كذلك كالأعداد الطبيعية ذات بنى خطية، لكنها عناصر منفصلة ومنقسمة تسبق بعضها البعض.

---

(1) نقتـــبس المثالـــين مـــن جحفة، 2001، نفسه، ص97. لندرجهما في سياق استدلالي مغاير، للتمثيل لتصور كامب.

(2) H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 59-60.

يتمثل القاسم المشترك بين هذه الانتقادات في الانتباه إلى خاصية أساسية في الأزمنة اللغوية، وهي الخاصية الإحالية. ويعد هذا المفهوم أساس انطلاق النظرية الإحالية للزمن التي اعتبرت الأزمنة كالأسماء ذات سمات إحالية قد تكون تعيينية أو عائدية. إن معظم تصورات المنظور الدلالي للزمن تقوم على مركزية هذا الطرح.

يفشل بريور ومعه النموذج المنطقي في رصد هذه الخصيصة الجوهرية. فعندما نقول:

31 - جرى زيد يوم السبت

أو 32 - سيجري يوم السبت

تكون الإحالة في الحالات غير الموسومة مقترنة بأقرب سبت في الماضي أو المستقبل.

وعندما نقول: "جرى زيد"، لا تعني أن الجري حصل في ماض غير معين، ولكنه جرى في زمن ماض محدد سياقيا. وفي غياب مؤشرات سياقية لتعيين هذا الماضي وتحديده يطرح الذهن بشكل آلي سؤالا: "ومتى حصل ذلك؟". وقد حاول بلاكبورن Blakburn (1993 - 1994)[1] جعل نسق بريور إحاليا بإضافة رموز قضوية يسميها "أسماء" nominals، تكتب في شكل رموز صغيرة "س، ج، ك..." وظيفتها الإحالة على الأزمنة. وبالتالي بدل الصيغة التمثيلية:

ماضي (جرى زيد)

نصبح بصدد صيغة أخرى:

ماضي (س1 جرى زيد).

ولكي يكون هذا التمثيل صادقا ينبغي أن يكون جري زيد قد حصل في الزمن الماضي الذي يعينه الرمز (س)، وتحاكي الأسماء هنا مفهوم النقطة الإحالية عند رايشنباخ. ويتمكن بلاكبورن من رصد الفرق بين الماضي البسيط والحاضر المكتمل في الإنكليزية. فمعلوم أن الحاضر المكتمل لا يقبل التأليف مع ظرفيات دالة على الماضي. الفكرة أن الحاضر المكتمل ماض غير معرف، ولذلك يمثل له بلاكبورن بسور زمني دون إدراج القرينة الإحالية، بخلاف الماضي البسيط باعتباره ماضيا معرفا definite past الذي يقبل مثل هذه القرائن. وتظهر ظروف الإطار والإشارات في نسقه التمثيلي. ففي المثال:

- تسلق زيد الجبل أمس.

يظهر الظرف في بنية التمثيل المنطقية:

ماضي (أمس $\wedge$ تسلق زيد الجبل).

---

(1) Ibid., p. 62.

6. يلاحـــظ هورنستاين (1990)[1] أن الأخذ بفرضية الأسوار الزمنية وفقا لتصور بريور مكلـــف من الناحية الوصفية، لأنه يؤدي إلى توليد فائق over generation للأزمنة. وينتج بـــنى زمنية لا وجود لها في اللغات الطبيعية. فلا شيء يمنع تصوريا تكرار هذه العوامل الزمنية لنحصل على:

ماضي ماضي ماضي مستقبل ماضي (أ).

تحتوي هذه البنية على خمسة أزمنة مسورة لقضية واحدة. ولا توجد أية لغة طبيعية تمـــثل هذه البنية. وبما أن نظرية هورنستاين مؤطرة بقضايا اكتساب البنيات الزمنية من طرف الطفل، فاتباع الاستراتيجية التسويرية في الاستدلال لا يسمح بالتنبؤ بعدد الأزمنة في اللغـــات الطبيعـــية، ويعـــسِّر مهام الاكتساب اللغوي لدى الطفل. وحتى لو تمكن أصـــحاب النظـــرية التـــسويرية من وضع قيد على عدد الأسوار الزمنية التي يمكن أن تتـــضمنها بنية زمنية ما في اللغات الطبيعية، فإن مثل هذا القيد سيكون مصطنعا ومبررا داخل النظرية ولا علاقة له بخصائص أزمنة اللغات الطبيعية. ولا تنحصر لا جدوى مثل هذه المقاربات فيما ذكر، بل تنكشف محدوديتها التجريبية في رصد بنية الأزمنة المركبة، فالمعالجة وفق آلية تراكب الأسوار إن أمكنت مع المكتمل الفائق pluperfect أو المستقبل السابق futur antérieur على أساس أن الأول ماضي الماضي، والثاني ماضي المستقبل، فهـــي غـــير ممكنة، ومتعذرة مع الماضي المركب في الفرنسية، فهل الماضي المركب بنية مزدوجة الأسوار على غرار الأزمنة المركبة الأخرى؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما الذي يميزه عن الماضي البسيط؟

أضـــف إلى مـــا سلف أن النظرية المدمجة التسويرية لا تستطيع رصد ظاهرة تكرارية الأزمنة المدمجة في علاقتهابزمن التلفظ. خذ مثلا الجملة التالية:

33 - Jean a entendu dire que Pierre a dit que Paul a vu que Henri est à Paris.

(سمعت هند أن زيدا قال إن عمرا قال إن خالدا رأى محمدا الموجود في الرباط).

إن تكـــرار الأسوار الماضية وتحييزها المتكرر للبنيات الزمنية المدمجة قد يجعلنا نعتقد بأن الجملة الأخيرة مموضعة في الزمن الماضي، بينما نلاحظ أن زمن الجملة الأخيرة يتوافق إحاليا مع زمن التلفظ.

7. إن المتأمل للقواعد الدلالية المؤولة لشروط صدق سور الماضي أو المستقبل في نسق بريور ســـيلاحظ لا محالة أن النسق يقيم علاقة ترتيبية بين زمنين: زمن التلفظ وزمن الحدث. وكما سيلاحظ رايشنباخ لا يمكن إقامة وصف للأزمنة انطلاقا من نقطتين زمنيتين ولا

(1) Hornstein (1990), As Time goes by, p. 89.

بـــد من افتراض عنصر زمني ثالث، وهو زمن الإحالة لتكتمل البنية التمثيلية للزمن في اللغات الطبيعية.

8. هناك مشكل آخر يقترن بتأويل الحاضر، فالنظرية التسويرية لا تعتبر الحاضر كما أسلفنا عـــاملا زمنيا. إنه زمن القضايا "العارية"، ويؤدي هذا الافتراض إلى تقليص المسافة بين القضايا الزمنية واللازمنية. فهل نعتبر القضايا غير المحيزة بسور زمني قضايا لا زمنية؟

وإذا كـــان الأمر كذلك، هل يبقى فرق واضح بين القضايا المؤولة في الزمن الحاضر والقضايا غير الممتلكة للتصريف المنتهي no-finite؟ وفضلا عن ذلك لا تستطيع مقاربة من هـــذا القبـــيل أن تقيم فرقا بين الأزمنة النحوية المؤولة بدلالة الحاضر وتلك المؤولة بالإحالة العامة. مثل:

34 – يكتب زيد الآن

35 – يكتب زيد الرسائل دائما

المبحث الثاني

المنظور الدلالي

سنخصص هذا المبحث لتقديم مقاربات دلالية للزمن، تخصص الزمن بتصورات لا تعتمد الطرح التسويري، وإنما تسعى إلى التركيز على الطبيعة الإحالية للأزمنة في اللغات الطبيعية. وسنعرض لنظريتين كان لهما تأثير قوي على النظريات التركيبية والدلالية للزمن، ويتعلق الأمر بالنظرية الإحالية لبارتي Partee (1973-1984) وإنش (1987-1998)، وكراتزر (1998)، ونظرية رايشنباخ التي امتد تأثيرها إلى معظم النظريات الدلالية المنطقية والتركيبية على حد سواء.

1. النظرية الإحالية

تقيم بارتي في مقالها التأسيسي "بعض التماثلات البنيوية بين الأزمنة والضمائر"[(1)] تناظرا بين الأزمنة النحوية والضمائر في الإنكليزية مماثلة الماضي والحاضر بالضمائر الشخصية، على اعتبار أن كليهما يقبل أن يكون إشاريا أو عائديا.

يلتقي الزمن الحاضر وضمير الشخص الأول (المتكلم) في الإحالة على المركز الإشاري الذي يعتبر النقطة الصفر التعيينية في الخطاب، انطلاقا منها تتحدد الإحالة على ذوات أخرى في عالم الخطاب. يحدث توافق بين الحاضر وزمن التلفظ الذي يمكن الإحالة عليه إشاريا (الآن). وتنسحب الخاصية التعيينية على الماضي، فالماضي له استعمال إشاري. فعندما يقول المتكلم:

1 - أطفأت نار الوقود

يمكن أن نفترض وجود زمن معين يحتوي حدث إطفاء نار الوقود، وأن هذا الحدث تم قبل زمن التلفظ. ويقوم الزمن النحوي بوظيفة الإحالة على هذا الزمن. وتلاحظ بارتي أن الماضي يحيل على مرجع أكثر اتساعا وعمومية من الحاضر. وتقارنه بالضمير "they" الذي يمكن أن يكون لا شخصيا في إحدى استعمالاته، ومقابله في الفرنسية "on". وبما أن الضمائر تحمل تخصيصا عائديا حسب السياق، فالأزمنة تشاطرها هذا التخصيص حيث

B. Parrtee, 1973, Some structural analogies between tenses and pronons in english. (1)

تــصير بدورها عائدية. لنتأمل المثالين التاليين: أولهما يحيل على الاستعمال العائدي للضمير، وثانيهما يمثل لظاهرة الزمن العائدي(1):

2 - If one of the arrows hits the target; its mine.

(إذا أصابت إحدى السهام الهدف، فهي/سهامي).

3 - If Susan comes in; John will leave immediately.

(إذا دخلت سوزان، سيخرج جون في اللحظة والتوّ).

لاحــظ أن المــستقبل في الجملة الثانية يقاس بالنظر لمجيء سوزان، وليس بالنظر لزمن الــتلفظ. كمـــا أن الــضمير "it" يأخذ كسابق له المركب الاسمي الفاعل ولا يحيل بشكل إشاري على كيان في عالم التلفظ. ويظهر السلوك العائدي أو تقاسم الأزمنة لنفس الإحالة أو الفواصل الزمنية في الأمثلة الإضافية التالية:

4 - Sheila had a party last night and Sam got drink.

(كانت لدى شيلا ليلة أمس حفلة وسام "سكر").

5 - When John saw Mary she crossed the streen.

(عندما رأى جون ماري كانت تمر بالشارع).

6 – عندما التقى زيد بهند، أعجب بها كثيرا.

فــزمن سكر Sam في الماضي يتحاول correfere ويتقاسم نفس الفاصل الزمني مع زمن الحفلة. كما أن رؤية ماري ومرورها في الشارع حدثا في نفس الفاصل. تشبه الإحالة العائديــة للأزمنة سلوك العوائد الاسمية. فالمركبات الاسمية العائدية تفتقر للإحالة ولا تسوغ دلاليا إلا حينما تقترن بمركب اسمي مالك لمؤشر مرجعي. لاحظ ذلك في المثالين التاليين:

7 - $John_i$ criticise $himself_i$

8 – انتقد زيد$_i$ نفسه$_i$.

تمـــثل هـــذه الحالات للسابق المحدد، وهناك حالات ترصدها بارتي تماثل فيها الأزمنة الإحالة الاسمية غير المحددة. وذلك عندما يكون سابق الضمير نكرة غير معرفة. مثل:

9 - Pedro owns a donkey. He beats it.

(يمتلك بيدرو حمارا، يضربه).

10 - Whenever Mary telephoned, Sam was asleep.

(كلما هاتفت ماري سام، يكون نائما).

---

(1) Ibid., pp. 14-19.

11 - كلما زارني عمرو، شكا لي حاله.

فـــ "was" لا تشير إلى ماضي محدد definite past لأن ظرف الاقتران "whenever" (كلمـــا) لا يحيل على فترات زمنية محددة. فهو عبارة سورية تقوم بمضاعفة pluralizing الفواصل الزمنية. والملاحظ أن جملة "شكا لي حاله" و"Sam was asleep" لا تؤول انطلاقا مـــن زمن التلفظ، بل تربط عائديا بزمن الجملة الرئيسية غير المحدد الذي يقع في حيز السور "كلما".

وتـــشاطر إنـــش (1987)[1] تصور بارتي معتبرة الأزمنة في اللغات الطبيعية محيلة على كيانات مرجعية مثلها مثل العبارات الاسمية. وتقترح معالجة الأزمنة على أساس أنها عبارات مرجعية محيلة على فواصل زمنية؛ وكل زمن محيل ينبغي أن يحمل مؤشرا يسمح بالتمييز بين الأزمنة ومحالاتها الإحالية في نفس الجملة.

وتـــنهج إنـــش مسلك نظرية الربط العاملي، وبشكل أخص قالب الربط حيث تُمنح للعـــبارات الاسمـــية في الجملة بحسب خصائصها الإحالية مؤشرات تسمح إما بفرز القراءة المنفـــصلة أو القـــراءة المماثلة/العائدية. فإذا اختلفت القرائن التأشيرية لعبارتين اسميتين أحالتا على كيانات مرجعية متباينة، وإذا تماثلت القرائن توحدتا في المرجع المحال عليه. وتنطلق من تصور يقضي بضرورة إرساء الأزمنة ancrage/anchoring ونقطة الرسو تكون إما مباشرة في حالـــة الجمـــل الرئيـــسية أو غير مباشرة مع الجمل المدمجة. تتموضع نقطة الإرساء في المصدري[2] الذي يمثل لزمن التلفظ تركيبيا. فإذا كان الزمن النحوي ماضيا في جملة رئيسية اعتـــبر فاصـــلا تـــسبق كل نقطه الزمنية زمن التلفظ، وحتى يتم اشتقاق هذه القراءة يسند للماضي مؤشر أو قرينة مختلفة عن قرينة زمن التلفظ في المصدري، وبالتالي فالقرائن المسندة تـــشير إلى فواصـــل زمنـــية محيلة على كيانات مرجعية متباينة: فاصل الماضي وفاصل زمن الـــتلفظ. وتتـــبين قيمة هذا التحليل حينما ننتقل إلى بناء تمثيلات تركيبية للأزمنة في الجمل الموضـــوعة وفي الـــصلات. ولنأخذ كنموذج الجملة التالية التي تشتمل على موضوع جملي يفرع إليه الفعل:

12 - John heard that Mary was pregnant.

13 - سمع جون أن ماري كانت حاملا.

تلاحظ إنش أن الجملة السالفة تلتبس بين قراءتين زمنيتين (أ) و(ب):

---

(1) Ibid., Enç, 1987.

(2) يـــوازي المصدري بذلك الحد. فالحد مجال حساب الخصائص الإحالية للمركب الاسمي. والمصدري أعلى مركب وظيفي في الجملة يشكل مجالا ملائما لحساب الخصائص الإحالية للزمن.

(أ) [مص$_0$ [م س [ماضي i [ف [م س [مص i [... ماضي j

(ب) [مص$_0$ [م س [ماضي i [ف [م س [مص [... ماضي i

في (أ) يكــون زمن الفعل المدمج سابقا على زمن الفعل الدامج، مما يعني أن "جون" عــندما سمــع الخبر لم تعد ماري حاملا. بمعنى أنها كانت حاملا في فاصل زمني سابق على ماضي الفعل سمع. بينما في (ب) يواقت زمن المدمج زمن الدامج، مما يعني أنه لما سمع جون الخبر كانت ماري ما زالت حاملا.

لاحظ أن القرائن لها دور فعال في التمييز بين القراءتين، ففي القراءة الأولى نسند للزمن المـــدمج قرينة مباينة لقرينة الزمن الدامج. ومماثلة قرينة المصدري المدمج بزمن الدامج ذات أهمـــية، إذ تمكننا من إقامة علاقة سبقية بين الماضي المدمج والدامج، فنحن إزاء ماض واحد سابق على زمن التلفظ، والفرق بين الماضيين ترتيبـــي. وفي (ب) يقع إشراك الماضي الدامج مـــع المدمج في نفس القرينة، لنحصل على قراءة التآني في الماضي. غير أن المقابل العربـــي للجملـــة الإنكليزية لا ينتج عنه نفس الالتباس، ويعود ذلك إلى وجود فرق بين الماضي في الإنكليزية ونظيره في العربية، وهو فرق صرف - تركيبـــي في السمات التي يرمزها الماضي في اللغتين. فالماضي في العربية يحمل سمة التمام perfectivity، وهذه السمة لا تمنح إمكانية لاشتقاق تأويل زمني دال على التواقت. فعندما تقول:

14 - سمعت أن هندا كانت حاملا.

لا يمكن إلا أن يكون زمن الحمل "سابقا"[(1)].

وتكـــشف الـــصلات عـــن سلوك مختلف مقارنة مع الجمل الموضوعات، فهي أكثر استقلالية في إحالتها الزمنية. فالمصدري المدمج في الصلات لا تنقل إليه قرينة الفعل الرئيسي كما هو شأن الجمل الموضوعات، أو قد تنقل إليه اختياريا.

لنلاحظ ذلك من خلال المثالين التاليين والتمثيلات التركيبية الموافقة لهما:

15 - John saw the man who was crying.

(رأى جون الرجل الذي كان يبكي)

16 - التقيت بالمرأة التي كانت تجري.

---

(1) شـــكلت الاخـــتلافات مـــن هـــذا النوع، بين اللغات فيما يخص دلالة الأزمنة النحوية وسماتها ميدانا خصبا لانـــشغالات النظريات التركيبية التي سعت إلى بناء نماذج لـــ "نحو الزمن" عبر اللغات، يراعي الاختلافات ويقـــدم هـــذه التبايـــنات على أساس أنها اختلافات موسطة parametrezied. ولهذا التصور نتائج مهمة في تـــصورنا للزمن، فإذا كانت الأزمنة تشتق من مخزون زمني مشترك بين اللغات بشكل ما يمكن أن يصطلح عليه "بنحو زمني كلي"، فهذا النحو لا يمكن أن يمثل إلا "الأزمنة المفهومية" ويبقى الاختلاف بين اللغات في شكل ترميز هذه الأزمنة صرفيا وفي السمات التي تخصصها.

(أ) [مص$_0$ [م س [ماضي$_i$ [ف [م س [مص [... ماضي$_i$.

(ب) [مص$_0$ [م س [ماضي i [ف [م س [مص0 [... ماضي j.

يماثـــل في (أ) زمن "البكاء" زمن الرؤية، أي أن الرجل كان يبكي في اللحظة التي شاهده فيها جون. والمرأة كانت تجري في زمن اللقاء بها. فزمن الدامج يربط زمن الفعل في الصلة. لكن حيـــنما ننـــتقل إلى (ب) يتعقد التأويل وتصير القراءة ملتبسة. فإما أن الرجل بكى قبل أن يراه "جـــون" أو أنـــه "بكـــى" قبل زمن التلفظ. وأمام هذا الالتباس لا يمكن إلا إسناد قرائن مختلفة للأزمـــنة، وتمكـــين مـــصدري الجملة الرئيسية والمدمجة من الحصول على قرينة. فبتمكين المصدري المدمج من قرينة نجعل المنظور الزمني مرتبطا بشكل مباشر بزمن تلفظ المتكلم.

لقد استطاعت إنش أن تعيد النظر كذلك في الزمن الحاضر(1)، حيث اعتبرت الحاضر فاصلا زمنيا ممتدا وليس نقطة في الزمن، وبالتالي يصير زمن التلفظ فاصلا ممتدا يحدده السياق الخطابـــي. تنطلق إنش للبرهنة على هذا التصور من المثالين التاليين:

17 - We are reading chaucer.

(إننا نقرأ شوصير).

18 - John heard that Mary is pregnant.

(سمع جون أن ماري حامل).

بالنسبة للمثال الأول تقترح إنش اعتبار زمن التلفظ فاصلا وليس لحظة زمنية، الشيء الذي يفسر الاقتران المشترك بينه وبين فاصل الحاضر. وتنكشف قيمة هذا التحليل في المثال الثاني، فالزمن الحاضر مدمج في زمن ماض، ويمتد باعتباره فاصلا ليحتوي لحظة سماع جون الخـــبر، أي الزمن السابق على التلفظ وزمن التلفظ نفسه، بمعنى أن ماري كانت حاملا في زمـــن سماع جون الخبر، وما زالت كذلك في زمن التلفظ. ولا يمكن احتواء هذه القراءة في إطار التمثيل المقترح للجمل الموضوعات، أي أن التمثيل التالي لاحن:

[مص$_0$ [ماض i [ف [م س [مص [... حاضر$_0$.

والملاحظ أن الربط المباشر للحاضر بزمن التلفظ في المصدري الرئيس، كما يظهر تماثل القـــرائن لا ينـــتج القـــراءة المقـــصودة. ولحل هذا الإشكال تدمج إنش مفهوم الاحتواء inclusion أي أن الزمن الحاضر المدمج ليس مماثلا لزمن الجملة الرئيسة، بل يقوم باحتوائه. وتقـــر إنش بعد ذلك بأن المعالجة السليمة للزمن الحاضر في اللغات الطبيعية تقتضي التسليم بوجـــود اخـــتلاف موســـط، فهناك لغات حاضرها محيل على زمن التلفظ ولغات أخرى حاضرها لا يحيل بالضرورة على هذا الزمن. وتنتمي الإنكليزية إلى النمط الأول من اللغات،

---

(1) Enç, 1987, pp. 11-41.

والروسية والعبرية إلى النمط الثاني. ولحل إشكال الحاضر في المثال أعلاه تقترح إنش مواضعة التأشـــير المزدوج double indexing واضعة زوجا من القرائن paire of indices على الأزمنة والمـــصدريات بـــدل قرينة واحدة. فالتحاول correference الموجود يفترض اشتراكها في نفـــس الزوج القرائني. وعندما نكون بصدد علاقة احتواء زمني كما هو شأن المثال السابق يتقاســـم زمـــنان مقترنان فيما بينهما بعلاقة زمنية القرينة الثانية، بمعنى أنه لا يحدث اقتسام كامـــل للقـــرائن. غير أن تبني تصور الاقتران المزودج يضعف فرضية التماثل بين العبارات الاسمية والأزمنة. فالعبارات الاسمية لا تحيل إلا على مرجع واحد(1).

ولمفهـــوم الاحتواء فضائل أخرى تجلي تباينا في العلاقة بين المركبات الاسمية والضمائر التي تحيل عليها من جهة وعلاقة الأزمنة بالظروف. فالعلاقة الأولى تماثلية، والثانية احتوائية. فالأزمـــنة النحوية محتواة في الفواصل الزمنية للظروف. وتلاحظ إنش أن علاقة الاحتواء أو التضمن خصيصة بارزة في القراءات التبعيضية partitive reading:

19 - لمست يد الرجل

20 - كسرت رجل الطاولة

21 - أكلت بعض تفاح الشجرة

هناك تبعيضية في بنيات الإضافة على أساس أن المضاف يشكل "بعضا" أو "جزءً" من المـــضاف إليه، وعلاقة الاحتواء بارزة في هذه البنيات. وثمة قاسم مشترك بين فواصل الزمن والعبارات التبعيضية. فما يجمعها هو سمة الجمع الدلالية، فالفواصل جموع مكونة من مجموعة مـــن اللحظـــات أو الفواصل الفرعية subintervals، أي كيانات مفردة مجزأة إلى عناصر، ويـــسمح هـــذا التجزيء برؤية التعدد الداخلي. فالفواصل ليست كيانات ذرية atomic باعتـــبار ما تحتويه من عناصر زمنية داخلية. ويسمح التفسير بدلالة الفواصل بفهم السلوك الاحتوائـــي للأزمـــنة لبعضها البعض. فالأزمنة إما ذات بنية مفتوحة تسمح باحتواء أزمنة

(1) في دراسة للسعيدي حول الخصائص الإحالية للضمائر، يذكر حالات تعدد سوابق الضمير مستشهدا بالمثال:
- أخبر الزوج زوجته أنهما مدعوان إلى حفل زفاف
(k, j, i) (j) (i)
ففـــي حالة إحالة الضمير على الزوج والزوجة - ونضع جانبا إمكانية الإحالة على كيان آخر (تمثله القرينة (k) - نكـــون بصدد إقران مزدوج وعلاقة احتواء. ويدخل ذلك في إطار قاعدة شطر السابق إلى مرجعين. لكـــن بالـــرغم من تشابه مثال الضمائر بعلاقة الاحتواء في تأويل الحاضر لدى إنش إلا أننا لا نرى وجها لمماثلـــة تامة وكاملة. ففي حالة الحاضر نكون بصدد كيان إحالي واحد له امتداد لا يمكن تفسيره إلا بدلالة الاحتواء والتضمن. أما مثال الضمير (هما) فهو يشير بسماته الصرفية والدلالية إلى كيانين.
انظـــر الـــسعيدي الحـــسن 2000: "تأويـــل وتـــصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية"، مجلة اللغات واللسانيات، ع 6، سنة، ص 15-17.

أخرى داخلها، أو ذات بنية مغلقة تكون بمثابة حصن مغلق لا يسمح باختراقه. لقد مكنت فرضية تناظر الأزمنة والعبارات الاسمية من فهم جيد للمسلك التفاعلي الذي تبديه الأزمنة في الجمــل، ومن الناحية التصورية هناك إعادة اعتبار للمركز الإشاري ولدوره في تمثيل وتأويل الجمــل زمنــيا. فمحور المتكلم وزمن التلفظ محوران مركزيان ينبني عليهما النظام الإحالي الــذي يشترط بشكل طبيعي مركزا إشاريا أو تعيينيا يحدد اتجاهاته الإحالية. وإذا كان ثمة اعتراضـــات علـــى نظرية إنش في تمثيل الأزمنة، فهي تتعلق بعدم توسيع فرضية التناظر بين الزمن والعبارات الاسمية المحيلة إلى مفهوم الجهة والوجه(1).

لقـــد تبـــنت عدة توجهات تحليلية للزمن في التسعينيات النظرية الإحالية للزمن وإن اختلفت استراتيجيات تمثيلها للزمن، إلا أنها تشترك في الحفاظ على الجوهر التصوري الذي أرســـته هذه النظرية المتمثل في كون الأزمنة ذواتا محيلة. فكراتزر في 1998(2) تمنح امتدادا

---

(1) انظــر شــوطا، 1999، "تناظــر الأوضاع وطبقات الأسماء"، في "المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة"، ماي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 191.
التناظــر الــذي يدرســه صــاحب المقال تناظر الجهة المعجمية أو ما يصطلح عليه في الأدبيات بالطبقات الجهــية. وهو تناظر مبني على نسق مختلف من السمات غير السمات الإحالية التي خصصت بها المركبات الاســمية [± إحالــي] [± عائــدي]. ويعود هذا الفرق إلى مستويات التخصيص السماتي للمركبات الاسمية. فالمــركب الاســمي له خصائص إحالية باعتباره مركبا حديا وله خصائص دلالية أخرى كأن يدل على اسم معــدود أو كتلة أو اسم أو جماعات (لجنة) أو تجمعات (طاولات، تمر). فيختلف التناظر باختلاف مستويات التخـصيص وقــد يعــود هــذا الاختلاف إلى التعريف الكلاسي للزمن باعتباره ذاتا إشارية تموضع زمن الأوضـــاع بالنظــر إلـــى زمن التلفظ. والجهة باعتبارها كيانا غير إشاري يقوم على نظرة المتكلم للحدث باعتــباره تاما أو غير تام... لكن بالرغم من هذا التمييز لا شيء يمنع من أن توصف الجهة النحوية بنفس الأدوات التصورية والتحليلية التي يوصف بها الزمن، وذلك ما سيبرهن عليه كلاين Klein 1994.
هــناك تــوجه فــي الأدبيات اللسانية الحديثة نحو تخصيص الكيانات الإحالية والأوضاع بسمات جهية متناظرة. انظر محمد غاليم، 2001، "سمات جهية في الأشياء والأوضاع"، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 6، عدد 2 دجنبر، ص 15-29.
قد يدفعنا تباين مستويات التخصيص المشار إليها أعلاه نحو افتراض مجالين إحاليين في الأسماء: فالأسماء لهــا مستوى إحالي خارجي ومستوى إحالي داخلي. ويقترن المستوى الثاني بالطبقات الأنطولوجية للأسماء كما يصفها الفهري في:
- Fehri, 2003, nominal classes and parameters, in linguistic research, vol. 8, no. 2.
يحــدد المكــون الإحالي الأول في وجيهة التركيب – الدلالة، فسمات المركبات الاسمية الدلالية الدالة على التعريف أو التخصيص أو العهد أو التفريد... مقيدة بالسياق التركيبي والدلالي. بينما يحدد المستوى الإحالي الثانــي فــي وجــيهة المعجم – تركيب. يقوم هذا التصنيف على مماثلة لإدراج كارول تيني Tenny 1994 للجهة المعجمية ضمن وجيهة المعجم – التركيب. ومن شأن هذا التنظيم أن يعمق تصورنا لمستويات الدلالة الــزمنية بمعناها الواسع. وتبرير السمات الواردة حسب مجالات التخصيص: سمات إحالية [± إشاري أو ± عائدي] أو سمات ذات طبيعة دلالية مختلفة.
(2) يتعلق الأمر بمقال:
- Kratzer, Angelika, 1998, "More structural Analogies between Tenses and Pronoms", proceedings of Salt 8. MIT.
ومعظم الأفكار التي ستأتي في ثنايا العرض مقتبسة من المقال المشار إليه.

لنظرية بارتي وإنش، وكذلك حيم Heim (1994)(1).

وتعتـــبر كراتـــزر أن صرفيات الزمن في الرأس الزمني تحتوي متغيرا دالا على الفواصل الـــزمنية، ويوافق هذا المتغير الزمن الإحالي. ويتلقى هذا المتغير قيمته التحديدية من السياق. وتـــضع المـــداخل المعجمـــية للصرفيات الزمنية قيودا على الإحالة الزمنية. وتقترح بالنسبة للماضـــي المـــدخل المعجمي التالي: [[الماضي$_i$]] ج س. يكون معرفا إذا وفقط إذا منح "س" فاصـــلا "ز" سابقا على "ز$_0$" (زمن التلفظ). إذا عُرِّف يكون [ماضي]ج س = ز (ج: دالة إسناد، وس: مؤشر سياقي).

ويشبه سلوك الزمن هنا سلوك الضمائر، فمعلوم أن الضمائر والأسوار حتى تحصل على تأويـــل دلالي مناسب ينبغي أن تسند إليها قرائن تأخذ قيمتها إما من السياق التركيبـــي أو الخطابـــي. هب أنك تلفظت بالجملة:

22 – هي تلعب أمام الحديقة.

بعـــد مجموعة من الجمل تكون فيها "هند" الذات المحورية في الخطاب، معنى ذلك أن دالـــة الإسناد (ج) إذا أسندت للمتغير (i) في الضمير قيمة (هند) تكون جملة: "هند تلعب أمام الحديقة" صادقة.

[[هي$_i$ تلعب...]] ج = 1. فقط إذا ج(i) تلعب.

تحلـــل كراتزر الزمن بنفس المنطق. فكما أن الضمائر متغيرات لا تحدد قيمتها إلا بموجب الـــسياق الذي يقيد إحالتها، فكذلك الأزمنة. يوجد متغير في الزمن مقترن بالزمن الإحالي، وينبغـــي أن يأخذ قيمته من السياق بموجب دالة الإسناد. وتلاحظ حيم (1994)(2) أنه في الورودات الحرة free occurences للماضي والحاضر يحيل الماضي والحاضر على أزمنة سابقة أو متقاطعة تباعا مع زمن التلفظ، وتضيف إلى ذلك الحالات التي يكون فيها الزمن متغيرا حرا bound variable مثلما يكون الضمير متغيرا في حيز سور إذا كان سابقه عبارة سورية. مثل:

23 – بعض الأطفال الذين قابلتهم دخلوا الغرفة

24 – كل طفل يحب أمه

25 – هذا الطفل يحب أمه

فإحالـــة الضمير في الجملة (25) فردية تحيل على شخص واحد، ولا تطرح إشكالا، فالسابق هنا محدد ومعرف ومُفَرَّد، بخلاف الجملة (24)، فالضمير متغير مربوط يقيد السور الكلي دلالته. والأزمنة كذلك تكون متغيرات مربوطة. لاحظ المثال التالي:

(1) Heim, 1994, "Comments on Abush's Theory of Tense". MS. MIT.

(2) Heim, 1994, pp. 144-145.

26 - كلما دخل الرجل المكتب وإلا وجد هذا الشخص نائما

إذا اتبعنا المنطق الاستدلالي لكراتزر، فالماضي في المثال (26) لا يملك زمنا إحاليا محددا بمـــوجب دالـــة إسناد تدمج سياق التلفظ لتسمح بتعيين فاصل زمني واحد محدد سياقيا قبل زمن التلفظ. إن الزمن في هذه الجملة بمثابة متغير مربوط بسور زمني، وتصير دلالته مشروطة بشروط الصدق الدلالي الموضوعة على السور كلما.

وبتطبـــيق نمـــوذج كراتزر وحيم نتمكن من توليد الأزمنة المفهومية البسيطة، معتبرين الأزمنة النحوية مقيدات restrictors للمتغيرات الزمنية:

||الآن||$^{ج، س}$ = زمن التلفظ

||الماضيi ||$^{ج، س}$ = يعرف فقط إذا كان ج(i) سابقا لزمن التلفظ

زس إذا كان معرفا سيكون ||الماضيi ||$^{ج، س}$ = ج(أ).

(زس = محدد سياقي).

||المستقبلi ||$^{ج، س}$ معرف فقط إذا كان ج(i) لاحقا لزمن التلفظ زس.

إذا كان معرفا سيكون ||المستقبلi ||$^{ج، س}$ = ج(i).

ويقترح أوجيهارا صيغة منطقية لإدماج النظرية الإحالية لبارتي في نسق منطقي يعتمد على التسوير الوجودي للأزمنة بإضافة مقيد سياقي contextual restriction لتحديد القوة التسويرية للسور الوجودي[1]. كما تظهر الصيغة التمثيلية التالية للجملة(27):

27 - رأى عمرو هندا.

E ز [ز< ت ∧ ← ∧ ز ⊃ زم مق 1 ∧ رؤية (ز، عمرو، هند)]

زمق = زمن مقيد سياقي.

ز < ت = زمن الحدث قبل زمن التلفظ.

ز ⊃ مق = زمن الحدث متضمن في الزمن المقيد سياقيا.

فقـــيمة المتغير الحر "مق1" يحددها السياق التخاطبـــي. وهكذا نحصل على القراءة النهائية: توجد فترة ماضية تقع في زمن محدد سياقيا بحيث حدثت رؤية عمرو لهند في هذا الزمن.

وتتـــبنى كراتزر (1998) افتراضات بارتي لتضيف تناظرا آخر بين الأزمنة والضمائر، يتمثل في اشـــتراكهما في إمكانـــية الظهور في سياقات تكون سماتهما فيها غير مؤولة. وبشكل أخص سياقات توالي الأزمان حيث تطبق قواعد التوافق الزمني. تسوق كراتزر للتمثيل المثال التالي:

28 - Mary predicted that she would know that she <u>was</u> pregnant the minute she got pregnant.

---

(1) ينظر: Ogihara, 1995, pp. 665-667.

(تنبأت ماري بأنها ستكون عرفت بأنها كانت حاملا في الوقت نفسه الذي ستصير فيه حاملا).

تركز كراتزر على الزمن الماضي في الفعل المساعد (was)، حيث تلاحظ بأن الماضي هنا لا يحيل على ماضي مؤول بالنظر لماضي (predicted)، لأن الفعل المساعد في المستقبل بالنظـــر للفعل الرئيسي، ومن المحتمل أن يكون كذلك بالنسبة لزمن التلفظ إذا افترضنا أن الحمل لم يقع بعد في زمن التلفظ. فنحن بصدد ماضي زائف يشبه استعمال متوالية الضمائر في المثال التالي:

29 - only I got a question that I understood.

(لقد كنت الوحيد الذي أجاب عن سؤال فهمه)

بإمكـــان الـــضمير أن يحيل على المتكلم أو على سؤال فهمه (شخص س). ففي هذه الحالـــة يكون ورود ضمير المتكلم ورود متغير حر غير مالك لسمات مؤولة، أي أننا بصدد ضمير متكلم مفرد زائف غير حقيقي وغير ممتلك لسمات في الصورة المنطقية ولا يهجى إلا في الصورة الصوتية. وهكذا حال الأزمنة في ظواهر التوافق الزمني. فالزمن الفارغ وإن تحقق في شكل صرفية زمنية لا يأخذ مؤشرا يحصل عليه بربطه بزمن إحالة محدد، وصورته الصوتية المنظورة لا تعكس تأويله[1].

---

(1) ينظر: Norah Boneh, (2003), pp. 20-21.

تبين لنا أثناء قراءة مقال:

- Anders Holmberg, 2004, "The empty generic subject pronom", in linguistic research, vol. 9, no. 2.

أن اللغـــات يمكن أن تستعمل ضمائر لا شخصية لها نفس صورة الضمائر الشخصية المعهودة، لكنها ترمز تألـــيفا أدنـــى لـــسمات الإحالية للتطابق. للتوضيح نأخذ الأمثلة التالية من لغات مختلفة مع ما يصاحبها من تأويلات دلالية ممكنة:

1 – On doit travailler jusqu'à l'âge de 65 ans (generic التأويل العام).

2 – نعمل حتى نبلغ ستين سنة

3 – On a travaillé pendant deux mois pour résoudre le problème (arbitrary تأويل اعتباطي).

4 – Hier soir on a été congédié (specific تأويل خاص).

5 – خاصك تخدم حتى توصل ستين عام.

6 – لواحد خاصو يخدم حتى يوصل ستين عام.

بالنـــسبة للأمـــثلة 3 و4 يلاحـــظ هولمبرك أن الإنكليزية تستخدم ثلاث ضمائر متباينة وهي تباعا "one" أو "you" بالنـــسبة للقـــراءة العامـــة و"they" (القراءة الاعتباطية) و"we" (القراءة الخاصة). وإن لبست الضمائر هنا صورة ضمائر الشخص المؤولة تأويلا تاما بالتأليف بين الشخص والعدد والجنس، إلا أن تأويلها اللاشخصي يدفعنا إلى أن نعتبر أن نسقها السماتي مخصص تخصيصا أدنى ومحدود في سمة واحدة أو سمتين.

لاحـــظ أن الكاف في المثال الخامس ذات تأليف سماتي محدود [لا شخص، لم جنس، لم عدد]. سمة الجنس محايدة وغير مخصصة وكذلك العدد. إننا نحيل على الناس بشكل عام.

مــــن بين الباحثين اللسانيين الذين طبقوا النظرية الإحالية على المعطيات الزمنية العربية الفهري[1]. ينطلق الفهري من فكرة أن الأزمنة إذا كانت موضوعات وليست أسوارا ينبغي أن تخــصص بالنـــسق السماتي الذي تخصص به المركبات الاسمية الموضوعة [±عائدي، ± ضميري][2]، وأن تخضع للضوابط التركيبية والدلالية التي تتحكم في توزيع المركبات الاسمية طبقا لمبادئ الربط في نظرية الربط العاملي:

مبدأ الربط (أ): كل عائد مربوط في مقولته العاملية.

مبدأ الربط (ب): كل ضمير حر في مقولته العاملية.

فمــــرجع الضمير حسب المبدإ (ب) مخالف لمرجع "زيد" في المثال (30) حيث تكون الإحالة منفصلة:

30 – التقاه زيد.

وينبغي أن ينطبق نفس القيد في المجال الزمني لإقصاء:

31 - * he was plays.

فالأزمنة المتصرفة في الإنكليزية ضميرية في البنى الزمنية البسيطة غير المركبة بإدماج أو بغـــيره، ولا يمكـــن أن تـــتوارد مع زمن تعييني في نفس الجملة، أي أن الماضي والحاضر لا يجتمعان بموجب القانون التالي:

يمكـــن أن نفتـــرض بـــأن التأليف السماتي الذي ترمزه هو [لا شخص + إنسان] على غرار الترميز الذي يقتـــرحه Egerland إجـــرلاند 2004. وإن كان هذا الأخير يحدد التخصيص في سمة غير موسومة وغير مخصصة، وبالتالي لا داعي لأن تظهر في التخصيص انظر المقال أعلاه، ص 26: Holmberg.

بـــشكل كامـــل ومطابـــق. وقـــد لا توافق الأمثلة أعلاه والاستدلال المصاحب لها لما نريد أن تبرهن عليه كراتـــزر، لكن إذا كان ثمة تقابل يمكن الإشارة إليه بين استعمالات الضمائر أعلاه والزمن، فهو متجسد في الحاضـــر الـــصرفي الدال على العموم generic. فإذا كانت الأزمنة النحوية الماضي والحاضر والمستقبل تمـــنح تخصيـــصا تأويلـــيا للعناصر الزمنية الثلاثة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة) وتعتبر هذه العناصـــر مـــؤولة وفقا لاستراتيجيتين: استراتيجية الإرساء Anchoring واستراتيجية الترتيب (زمن الحدث قـــبل زمن التلفظ أو بعد...). ونقطة التلفظ ترسى إذا أقرنت بسياق التلفظ speech situation وتوافق هاتين الاستراتيجيتين التأويليتين استراتيجية السمات الإحالية للضمائر (شخص، عدد، الجنس). إذا كان الأمر كذلك فـــوجه الـــتوازي بيـــنهما يتمـــثل في كون الأزمنة العامة مثل الضمائر اللاشخصية لا تخصص عناصرها التأليفية الثلاثة أو تخصصها بشكل أدنى.

لاحـــظ أنه في الأزمنة العامة لا يخصص زمن التلفظ لأنه بتخصيصه باعتباره نقطة إرساء وتنشيط للعلاقة التـــرتيبية يخـــصص معـــه زمن الحدث. كما أن زمن الحدث غير مخصص، وكذلك زمن الإحالة. فالزمن يتحول إلى مجرد متغير في حيز السور الكلي.

(1) يتعلق الأمر بمقال:

- Fehri, (1989c), Temporal referece, finiteness, and the inflectional. Structure of S in Arabic.

(2) يعتبر السعيدي أن المركبات الاسمية تحددها ثلاث سمات [+/- عائدي، +/- ضميري، +/- إحالة] وتأويلها مضبوط بقيود تركيبية ودلالية. انظر مقاله: تأويل وتصنيف المركبات الاسمية، ص 17.

- المجال الزمني للجملة لا يمكنه أن يحتوي أكثر من زمن منته finite واحد.

بدل الجملة اللاحنة أعلاه تستعمل الإنكليزية المشارك participle الدال على التدرج، وهذه الأشكال الصرفية سمتها الزمنية عائدية.

لنحصل على البنى الزمنية السليمة:

32 - he was playing.

ففي الجملة (32) يكون اللعب متدرجا في الماضي، وبما أن السمة الزمنية عائدية فهي تقبل الائتلاف مع الحاضر وأزمنة أخرى لنحصل على التدرج في الحاضر أو المستقبل:

33 - he is playing.

34 - he will be playing.

فجملـــة: "he was plays" لاحـــنة، لأن زمن (plays) ضميري. وهو ليس حرا في مقولـــته العاملية، إذا اعتبرنا أن الصرفة الزمنية للمساعد "was"تتضمن زمنا يتحكم مكونيا في الـــزمن الأسفل. بينما لا تخرق المشاركات والأفعال غير المتصرفة هذا القيد، لأن زمنها عائدي، يجب تعيينه identified. وهو ما نلاحظه في:

35 - I made John sing.

(جعلت جون يغني)

تحتوي هذه الجملة مركبا صرفيا تنتقيه (made) كفضلة، ورأسه عبارة عن زمن فارغ بدون محتوى صواتي، ويصير هذا الزمن عائديا حيث يعين زمن الفعل (made) سماته.

وبمـــا أن العربية لا تمتلك صرفية دالة على المتدرج، فهي تستعمل نفس الفعل بشكل ملتـــبس. ويعتقد الفهري أن هذا الالتباس مرده إلى السمات الإحالية للزمن في الأفعال، فـــ "يكتب" يمكن أن يكون زمنه [+ ضميري] (إحالي). في:

36 - يكتب زيد فصلا من رسالته الآن

ويمكن أن يكون زمنه [+ عائدي]. في:

37 - كان زيد يكتب فصلا من رسالته أمس

والسياق هو الذي يحدد ما إذا كانت سمات الزمن ضميرية أو عائدية.

إذا كانـــت الصرفة في العربية مخصصة بثلاث سمات [زمن/جهة/وجه] يسهل إذن فهم التباسها. فعندما نقول:

38 - يجري زيد في الساحة الآن

يكـــون تخـــصيص زمـــن الصرفة [+ ضميري = إحالي، + جهة: غير التام، + وجه] وعندما نقول:

39 - كان يجري أمس

يصبح التخصيص [+ عائدي، + جهة: غير التام، + وجه].

فحتى يؤول الجري في الماضي ينبغي أن يكون الزمن عائديا. وهذا لا يمنع من أن يحمل الفعل تخصيصا جهيا مناسبا (+ غير التام)، ينشطه السياق التركيبي. وما يمكن أن يماثل المستدرج في الإنكليزية، وهو اسم الفاعل، لا يمكن استعماله في العربية للحصول على نفس التأويل، بمعنى أننا لا يمكن أن نترجم:

40 - John was playing.

بـ: 41 - كان جون لاعبا

فنحصل على نفس القراءة الزمنية، مما يدفعنا إلى إعادة النظر في طبيعة السمات الزمنية أو الجهية في اسم الفاعل. وسندقق في هذا الأمر في فصل المقولات الزمنية.

هكذا نصل إلى نتيجة ذات دلالة في توسيط أزمنة الأفعال في اللغات، فقيمة الفعل الزمنية في العربية [+ أو - عائدي]، بينما قيمة الفعل الإنكليزي أو الفرنسي [- عائدي]، أي أن plays تحمل بشكل ملازم سمة [- عائدي]. بينما "يكتب" ملتبسة بين الإحالة التعيينية والإحالة العائدية. ولتعميق التماثل بين اشتغال النظام الإحالي في الأسماء واشتغاله في الأزمنة يفترض الفهري ضرورة إسناد قرينة مرجعية للأزمنة الضميرية لإشباع الإحالة الزمنية للحدث[1].

ويسحب الفهري تحليله للسمات الإحالية للزمن على "النفي" في العربية. فمعلوم أن النفي يمتلك خصائص انتقائية زمنية، يسهل تفسيرها إذا افترضنا أن النفي موسوم بنفس التخصيص الذي تحمله الأزمنة في العربية. فالنفي إما [+عائدي] أو [+ضميري]. وينبغي أن يحدث تطابق وتوافق بينهما[2].

لنتأمل المعطيات التالية:

42 - كنت لم أدخل

نفي [+ عائدي   ز [+ عائدي]

43 - كان لن يأكل

44 - لم أكن أدخل

45 - * كان لن يأكل

[- عائدي] [+ عائدي]

---

(1) Fehri (89c), p. 15.

(2) Ibid., pp. 39-41.

46 - * كنت ما أدخل القاعة

47 - ما كنت أدخل القاعة

إذا وسعنا التخصيص بالسمات الإحالية إلى أدوات النفي يمكن تفسير الأحكام النحوية التي تخضع لها هذه البنى. فمثلا الجملة (42) و(44) تعود سلامتهما النحوية إلى كون النفي بـــ "لم" حـــاملا سمة محايدة بالنسبة للعائدية، فهو إما [+ عائدي] أو [- عائدي] حسب الأحـــياز التي يسورها، ففي حالة دخوله على الفعل المعجمي يحدث تطابق في سمة العائدية بيـــنهما. وفي المـــثال الثاني يتطابق في سمة [+ ضميري] مع الفعل المساعد "كان". ويلاحظ الفهـــري أنـــه لو كان النفي رابطا للزمن العائدي مانحا إياه سمة المضي لبقي الفعل المساعد حـــشويا في البنية، كما أنه لن يجد حدثا يربطه. أما "لن" فتحمل سمة [- عائدي]، وهي لا تتطابق مع الفعل المعجمي ولا بد أن تنتقي زمنا حاملا لسمة [- عائدي] حتى يحدث توافق في الـــسمات الإحالية، وبما أن "كان هي المؤهلة لحمل هذه السمة، لذلك لا تظهر "لن" إلا في رأس الجملة:

48 - لن يكون زيد دخل

وما ينسحب على "لن" ينسحب على "ما"، بخلاف "لا" التي تشبه "لم" في التخصيص المحايد.

49 - كنت لا أكتب المقالة

والملاحظ أن البنية اللاحنة:

50 - * كان لن يأكل

تصير سليمة إذا عوضت "لن" ب"سوف لا".

51 - كان سوف لا يأكل[1]

"فلـــن" بحكـــم دلالتها الموجهية - لأنها لا تحمل سمة النفي فقط - فهي أداة مخصصة بثلاث سمات [النفي + الزمن + الوجه] يمكن تفكيكها دلاليا إلى "سوف لا"، "فلن" تعادل دلاليا "سوف لا". وإذا صح هذا التساوي الدلالي يكون الفرق بين الجملتين في وجود توافق في السمة العائدية أو غيابه، وغيابه ينتج بنية لاحنة.

ويفسر الفهري معطيات النفي المستقل بميكانيزمات مشابهة، ملاحظا أن في البنى التالية:

52 - لن يأكل

---

(1) قـد تـبدو هـذه الجملة غريبة على التركيب العربي. لكن لاحظ أن جملة: "كان سيأكل" مقبولة. والدارجة المغربية تجيز مقابل الجملة التي استشهدنا بها أعلاه:

- كان ماغاديش ياكل.

53 - لم يأكل

يـــربط النفـــي الموسوم بسمات زمنية [- أو + سابق] زمن الفعل غير المخصص بهذه السمة.

كمـــا يمتد تفسيره إلى الموجهات التي تكيف أزمنة الأفعال. فبما أن الموجهات تحمل خصائص زمنية ناتجة عن الدلالة الموجهية بشكل ملازم، لذلك تصير أزمنة الأفعال في هذه الحالة عائدية، يربطها الموجه باعتباره رابطا ضميريا. ففي المثال التالي:

54 - هلا قمت.

لا يمكـــن أن يكـــون الـــزمن الإحالي للفعل ضميريا، دالا على المضي. فالموجه يحدد السمات الزمنية الضرورية لتأويل البنية(1).

وفي الختام نشير إلى أن الفكرة القائمة على وجود تناظر دلالي بين الحدود والأزمنة في اللغات الطبيعية لها ما يدعمها. فالتنوع الدلالي المشهود في المعاني الإحالية للمركبات الحدية لـــه مـــا يوازيه في الأزمنة. سنؤسس استدلالنا على النصوص التالية للسيوطي حول معاني التعـــريف، ولابـــن عقيل وابن يعيش تباعا. يقول(2): «أحدهما لتعريف الجنس، نحو قولهم: الـــرجل خير من المرأة، والثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب، كقولك: قدم الـــرجل و(كمـــا أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)، والثالث لتعريف عهد ذهـــني كقولك: أكلت الخبز، وشربت الماء، ودخلت السوق... والرابع لتعريف الحضور كقولك: هذا الرجل».

وفي شرح ابن عقيل ورد ما يلي: «الألف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك: لقيت رجـــلا فأكـــرمت الرجل... ولاستغراق الجنس نحو: (إن الإنسان لفي خسر)، ولتعريف الحقـــيقة نحـــو: الرجل خير من المرأة، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك: مـــررت بهذا الرجل... من أقسام الألف واللام تكون للغلبة، نحو: المدينة والكتاب، فلأن حقها الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت المدينة على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، والكتاب على كتاب سيبويه، حتى أنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الذهن غيرهما».

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل: «... وأما الداخل عليه الألف واللام فنحو الرجل والغـــلام إذا أردت واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: لقيت رجلا،

---

(1) نفسه، ص 45-46.

(2) النـــصوص المعـــتمدة واردة في"الأشباه والنظائر في النحو"، ج 2، ص 57-58، م وابن عقيل، ج 1، ص 178-180 و186، وابـــن يعيش، ج 5، ص 86. من دراسة لتوفيق اليزيدي، "التعريف في الإضافة"، واردة في أبحاث لـــسانية، المجلـــد 9، العدد 2، دجنبر 2004، ص 88. وأحيل أيضا على دراسة العماري عبد العزيز، عن التعريف والتنكير في: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 171-180.

فـيقول المخاطـب: وما فعل الرجل، أي المعهود بيني وبينك في الذكر، أو تكون معه في حـديث فـيأتي ذلـك الرجل فتقول: وافى الرجل... فلا بد من تعريف العهد من ثلاثة: المذكور والمتكلم والمخاطب. وتكون الألف واللام لتعريف الجنس، كقولك: الدينار خير من الـدرهم، والرجل خير من المرأة، ولا تعني بقولك الدينار والرجل شخصا مخصوصا تفصله، وإنمـا تـريد الجنس أجمع... ومن الفرق بين تعريف الجنس أن العهد لا بد فيه من تقديم مذكور».

يمكن أن نستخلص من النصوص أعلاه ثلاثة معاني أساسية تتقاسمها استعمالات الألف والـلام، وهـي الدلالـة على العهد والجنس والحضور. والمعهود إما أن يكون مذكورا في الخطـاب أو أن يكـون مألوفا لدى المتكلم والخطاب. فيما يلي نسرد بعض الأمثلة الممثلة للمعاني المذكورة:

55 – طرح برلماني سؤالا على الوزير وبعد رد الوزير عقب البرلماني على الإجابة

56 – تطاردك الفتاة في كل مكان

57 – الإجابة يملكها الأستاذ

في الـورود الـثاني "للبرلماني" نحصل على التعريف بموجب العهدية الذكرية، فالمعهود مذكور في الخطاب. وفي المثال الثاني يشير المتكلم إلى فتاة يشترك مع المخاطب في معرفتها. فالمـرجع المحال عليه معهود مألوف، وبالتالي يستوفي المعهود قيد العهدية لدى حيم Heim بـشرط أن يكـون للمركبات الاسمية المعرفة سابق في عالم الخطاب(1). وإن كانت القوة الإحالية تتفاوت بين العهدية الذكرية وعهدية الألفة. فالفتاة في المثال (56) كيان مرجعي، والأستاذ (57) قابل للتحديد بحكم المعرفة المتقاسمة بين المتكلم والمخاطب عنه. والأمر ليس كذلك بالنسبة للبرلماني. فإحاليته محددة في عالم الخطاب بمعناه الواسع، بخلاف إحالية الأول المحددة بذكره في السياق الجملي.

وتضيف الأدبيات اللسانيات خاصية دلالية أخرى وهي التفريد. ففي المثال الثاني نحيل علـى فتاة واحدة وهي ذات معهودة ومفردة لا تقبل التبعيض. إننا بصدد مجموعة مفردة في ذات واحدة معزولة عن جنسها (الفتيات). أما دلالة الجنس فهي قائمة على الاستغراق الذي يدخل في إحالته كل أفراد جنسه.

ولتفـسير التناظر بين الخصائص الإحالية للأزمنة والأسماء، نقترح الأمثلة التالية، حيث يتبدى دور الروابط والظروف الزمنية في تحديد القوة الإحالية للأزمنة. فالأزمنة ليست محيلة

(1) انظـر الرحالـي، 2003، نفسه، ص 140-141. للمزيد من التفاصيل حول قيود التعريف عند حيم Heim وإنش Enç.

في ذاتها بمعزل عن القرائن المقالية والمقامية، كما أن الأسماء ككيانات عارية من أدوات التعريف أو أسماء الإشارة، أو القرائن المقالية الأخرى والقرائن السياقية لا تستطيع حمل سمات إحالية بذاتها:

- في السبت الماضي، قدم الأستاذ محاضرة مهمة حول الزمن، وأقام نقاشا على هامش الندوة مع مجموعة من الطلبة
- قدم الأستاذ محاضرة مهمة
- التقى الأستاذ من جديد بطلبته في نفس القاعة
- سافر خالد إلى الرباط، وعاد إلى مسقط رأسه في نهاية الشهر الماضي
- يقرأ زيد مجلة كل أسبوع
- أعاد زيد ترتيب منزله، ولما أنهى تنظيمه بدأ قيلولته
- ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا * إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [سورة مريم: 2-3].

تتفاوت الأزمنة في الأمثلة المقدمة أعلاه في قوتها الإحالية، وهو تفاوت يعكس ما تمثله الأسماء من سمات إحالية. ففي المثال الأول يحمل زمن القدوم وزمن إقامة النقاش دلالة إحالية معرفة (definite)، وللظرف دور أساسي في بناء هذه الدلالة الإحالية، لأنه يساهم في تفريد الزمن وتحديده. وفي المثال الثاني تكون دلالة التجرد (by default) في غياب محور زمني معهود ومألوف يتقاسمه المتكلم والمخاطب ممثلة في دلالة التنكير. وفي المثال الثالث يصير الزمن حاملا لسمة العهدية والألفة، إذا كان المخاطب يعرف مسبقا زمن اللقاء المعتاد بين الأستاذ وطلبته. ويمثل المثال الرابع لمتوالية أزمنة يدل فيها الزمن الأول على التنكير، بينما يحمل الزمن الثاني إحالة ضعيفة ذكرية، ومن ثمة يناظر إحالة "البرلماني" في المثال السابق. وفي المثال الخامس يحمل الزمن دلالة الشمولية والاستغراق. وفي المثال السادس يساهم الرابط الزمني "لما" في إبراز الدلالة العائدية للزمن الذي يُقرن به، فزمن الإنهاء مربوط عائديا بزمن الإعادة. أما "إذ" فتساهم في بناء دلالة المعرفة الذكرية، فهي: «تبئر إحالة زمنية معرفة يتم اقتضاؤها في ذاكرة المستمع»[1].

2. المقاربة الرايشنباخية الحديثة

بخلاف المقاربات السابقة التي اعتبرت الأزمنة البسيطة مفاهيم أولية غير مشتقة، ينطلق رايشنباخ من تصور مغاير معتبرا الزمن النحوي وحدة مركبة مكونة من ثلاثة مفاهيم زمنية

---

(1) انظر لمزيد من التفاصيل حول الخصائص الإحالية للروابط الزمنية في اللغة العربية:
- نعيمة التوكاني، 2002، الخصائص الزمنية والجهية في اللغة العربية، رسالة جامعية، ص 286.

ومـــن علاقـــتين، فالزمن النحوي نتاج علاقة التآني والخطية بين زمن الحدث وزمن التلفظ وزمن الإحالة.

يمـــتلك نـــسق رايشنباخ الزمني قوة تقييدية[1] تميز الأنساق ذات الطابع البوليني boelean systems؛ حيث يعتبر أن الأزمنة في جميع اللغات توصف بدلالة علائق محدودة بين مجموعة من النقط الزمنية المتناهية. وهكذا يختزل تخصيص الزمن إلى مجموعة من القضايا (بالمفهوم المنطقي للقضية) تنتقى انطلاقا من مجموعة متناهية. وتعتبر المفاهيم التحليلية الأولى الـــتي يـــستند إليها نموذج رايشنباخ في تمثيله لأزمنة اللغات الطبيعية مركزية لإنتاج العلائق الزمنية الممكنة. وتنقسم هذه المفاهيم إلى ثلاث نقط زمنية ضرورية لقيام الإحالة الزمنية في اللغة. وتتجلى هذه النقط في:

- زمن التلفظ speech time ← "S" (زت)
- نقطة الإحالة reference point ← "R" (زإ)
- زمن الحدث Event time ← "E" (زح).

تتـــرتب هـــذه الأزمنة الثلاثة وفق العلاقة الخطية أو التواقتية[2]. ويبرز هذا النظام التمثيلي البعد الخطي للزمن في اللغات الطبيعية. كما يمكن من فرز الأزمنة القاعدية للغة معينة والأزمنة القاعدية الممكنة في اللغات الطبيعية بشكل عام. والخصيصة المميزة لنظرية رايـــشنباخ إضـــافة النقطة الزمنية (زمن الإحالة) التي غيبتها المقاربات التقليدية للزمن. ولهذه النقطة وظيفة أساسية في النسق الزمني، فهي تتموضع بالنسبة لزمن الحدث (ز. ح) وتتموضـــع بالنـــسبة لـــزمن التلفظ (ز. ت) وتسمح بوصف الأزمنة المركبة، ووصف الالتـــباس في قراءة الظروف الزمنية التي تقع في سياقها. إنها النقطة التي ننظر من خلالها إلى الحدث.

إذا اعتبرنا زمن التلفظ نقطة الارتكاز التي ننطلق منها لتحديد العلائق الزمنية وهو زمـــن يثبت ويرسى في سياق التلفظ الخطابـــي، وهو أيضا عنصر إشاري يشبه القرائن الإشـــارية، المحيلة على الأشخاص المشاركين في وضعية تلفظية معينة (أنا)، أو الإشارة إلى الأمكـــنة (هـــنا). إذا اعتبرناه كذلك ورتبنا نقطة الإحالة بالنظر إليه حصلنا على ثلاثة إمكانات: إ سابقة (إ – ت) أو مواقتة (إ، ت) أو موالية أو (لاحقة) لزمن التلفظ (ت – إ). وإذا رتبنا زمن الحدث بالنسبة لزمن الإحالة حصلنا على ثلاثة إمكانات أيضا ح ســـابق ل إ (ح ← إ) أو مـــواقت لها (ح، إ) أو موالي لها (إ – ح). والتأليف بين

(1) O. Dahl 1985, The tense and aspect systems, pp. 29-30.

(2) N. Hornstein., 1990, pp. 10-15.

الإمكانيـــتين يعطـــي تسع إمكانات (3 × 3). وبارتباط الأشكال المتبقية بنقطة التلفظ (ت) نـــصير أمام ثلاثة عشر شكلا، غير أن أربعة منها حشوية لا تنتج تمايزات دلالية، فتقـــصى من التمثيل ولا تبقى إلا الأشكال التسعة. ونقترح الخطاطة التالية لعرض هذا النظام الزمني الذي يفرزه النسق[1]:

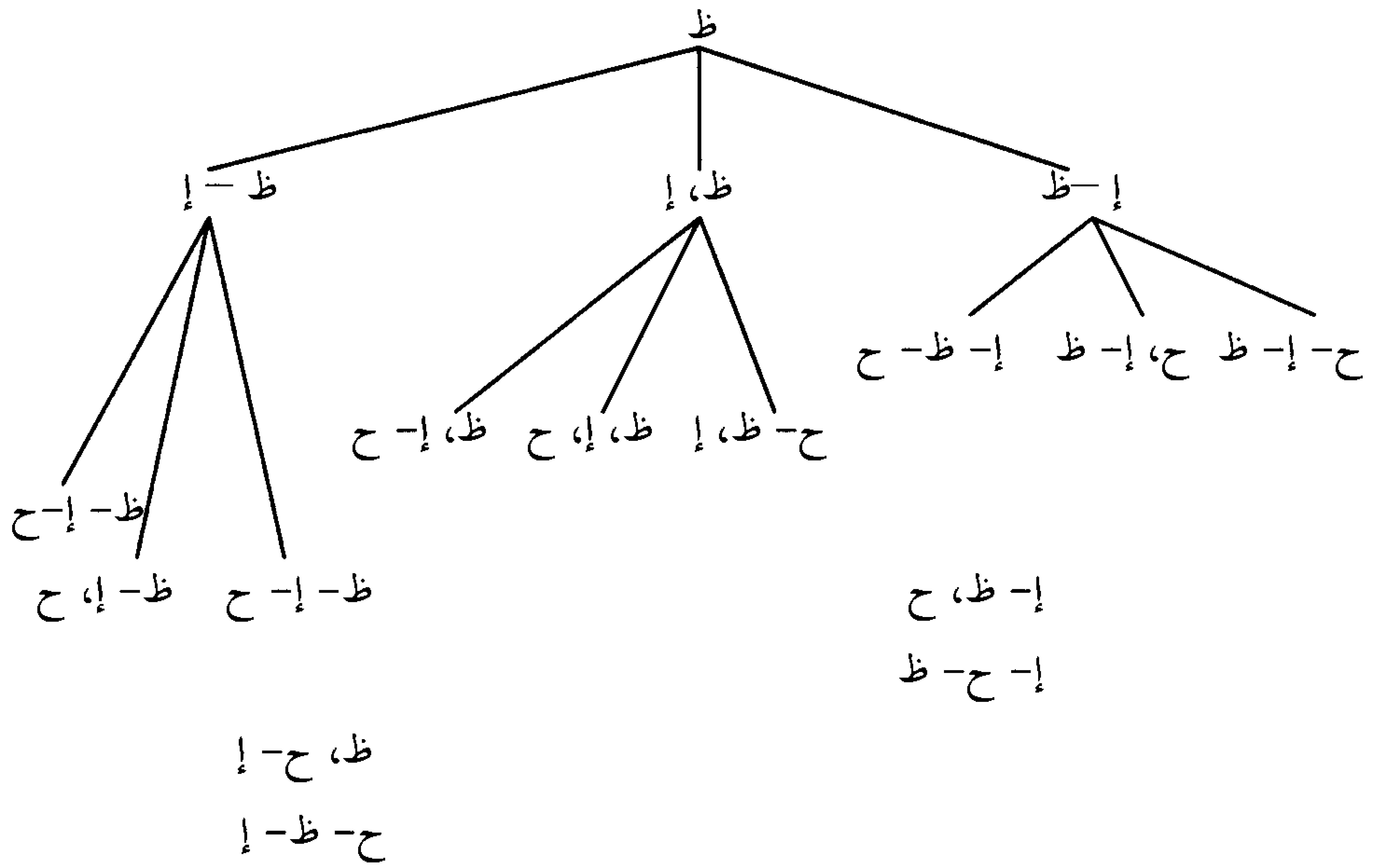

مـــن خلال شطر العلاقة بين الأزمنة الثلاثة –سنبرر لاحقا هذا الشطر – إلى علاقتين: العلاقـــة الأولى بين زمن الإحالة وزمن التلفظ، تصف الزمن الإشاري وتحدد القيمة الزمنية الـــنووية في الجملـــة (ماضي، مستقبل، حاضر)، والعلاقة الثانية بين زمن الإحالة والحدث، يقتضيها وصف الأزمنة المكتملة perfect tenses التي تميل إلى أن تتحقق في اللغات الطبيعية في شـــكل كيانات صرفية معقدة، وهي غير مخصصة للإشارة الزمنية أي العلاقة الزمنية الأولى، وتكون بمثابة أزمنة عائدية تحدد علاقات السبق أو الولاء (posteriority or anteriority) مـــربوطة إلى الـــزمن الإشاري، وبالتالي لا تغير القيمة الزمنية الإشارية، وإنما تدققها كما سيتـــضح. أقول من خلال هذا الشطر نحصل على الأزمنة القاعدية التي يحققها النظام الزمني العربـــي التالي[2]:

(1) نقتبس الخطاطة من جحفة 2001، نفسه، ص 45.

(2) للتدقيق انظر مقال مشار إليه: Fehri, 1989، ص 9–10.

العلاقة إ/ت	العلاقة إ/ح	الأمثلة
الماضي ماضي تام إ – ت	ح – إ	كنت دخلت ح – إ – ت
ماضي بسيط إ – ت	ح، إ	دخلت (ح، إ – ت)
إ – ت	إ – ح	كنت سأدخل (إ – ح – ت)
الحاضر إ، ت	ح – إ	أكون دخلت ح – إ، ت
إ، ت	ح، إ	أدخل ح، إ، ت.
إ، ت	إ – ح	أكون سأدخل ت، إ – ح
المستقبل ت – إ	ح – إ	سأكون دخلت ت – ح – إ
ت، إ	ح، إ	سأدخل ت – ح، إ.
ت – إ	إ – ح	سأكون أدخل ت – إ – ح.

تبين هذه الخطاطة الدور الذي يلعبه المساعد "كان" في بناء الأزمنة المركبة. فالعلاقة بين "ت" و"إ"، أي الزمن الإشاري تضطلع بها "كان" ويصف الفعل المدمج علاقة زمنية قائمة على السبق أو عدمه بين "إ" و"ح"، ومعنى ذلك أن الزمن الداخلي للعلاقة الثانية يصير مربوطا محليا بالزمن الإشاري لـ "كان" المحدد للقيمة الزمنية الأساسية للبنى. ولنوضح الأمر أكثر نأخذ البنيات التالية:

1 - كان دخل

2 - كان سيدخل

3 - سيكون كتب

4 - سيكون يكتب

إن الدلالة الزمنية الأساس في المثالين المصدرين بـ "كان" تقترن بالمضي. والملاحظ أن تغيير هيئة الفعل المدمج بين المضي أو المستقبل لا يغير من قيمة الإحالة الزمنية، مما يعني أن الفعل المدمج يدقق العلاقة بين "إ" و"ح" داخل بنية زمنية نواهّا الماضي. ويسري الحكم ذاته على المثالين المواليين. إننا إزاء ماض داخلي مربوط بالماضي الإشاري. وما وصف بالماضي في الماضي هو فرق في طبيعة النقطة الزمنية التي يرتب على أساس السبق. فإذا كان هناك سبق بين زمن التلفظ وزمن الإحالة انطلاقا من سبق الثاني للأول نكون بصدد إحالة زمنية إشارية، وهو الماضي المفهومي الذي تحققه البنيات الزمنية البسيطة. وإذا كانت علاقة السبق

محـــورها زمــــن الإحالـــة وزمن الحدث حصلنا على زمن عائدي مربوط إلى الزمن الأول. وتـــشكل نقطـــة الإحالـــة في إطار هذه العلاقة ما تشكله نقطة التلفظ بالنسبة للحدث في الأوصـــاف الـــزمنية التقليدية القائمة على نظام مثنوي (زمن الحدث + زمن التلفظ)، فهي الـــنقطة الـــتي ننظر من خلالها للحدث. ومصطلح ماضي الماضي ليس دقيقا بما يكفي، بل يـــشوبه التباس، ذلك أن زمن التلفظ لا يحدد إلا مرة واحدة بالنسبة للبنية. وفي البنى الزمنية المركبة لا يمكن إلا لشكل صرفي زمني واحد أن يربط إليه. ما معنى أن العلاقة الزمنية الثانية ينظر إليها من خلال العلاقة الأولى؟ إن الماضي أو المستقبل اللذين ترمزهما (دخل وسيدخل) علـــى التوالي في المثالين الأول والثاني ليس إلا ماضيا أو مستقبلا داخل محور زمني ترتيبـــي قائم على المضي. ومعنى ذلك أن علاقة السبق موجودة في المحور الأول (زمن التلفظ وزمن الإحالة)، وموجودة في الثاني (زمن الإحالة وزمن الحدث)، ولا ننظر هنا إلا إلى نقطة إرساء العلاقـــة السبقية. فإذا كانت هذه النقطة (زمن التلفظ) كان الزمن إشاريا أو ضميريا، وإذا كانت زمن الإحالة كان الزمن نسبيا أو عائديا[1].

ولا يطرح المشكل حينما نكون بصدد الأشكال الزمنية البسيطة. مثل:

5 - كتب زيد فصلا من رسالته

إن "كتب" هنا تحمل تخصيصا زمنيا إشاريا، فزمنها يتم إرساؤه بالنظر إلى زمن التلفظ، فنحصل على الإحالة الزمنية المطلقة بخلاف الأمثلة التي يتركب فيها الفعل مع "كان" حيث يـــصير زمـــنها نسبيا، والنسبية الزمنية هنا تفسر بدلالة الثنائية [±عائدي]. ويكون الإرساء الـــزمني المطلق في الحالات غير الموسومة، وإلا فإن نفس الفعل يمكن أن يتوزع في سياقات أخـــرى تصير فيها الإحالة الزمنية تابعة كما هو الحال في السياقات المدمجة أو الملحقة. وهذا التعدد في تخصيص زمن الصيغة بين الإحالة المطلقة أو النسبية حسب السياق هو الذي جعل بعـــض الباحثين يعتبرون أن أساس النظام الزمني العربـــي جهي وليس زمنيا. وإذا دققنا في المسألة سنجد أن النظام العربـــي نظام زمني في العمق، وتبين الخطاطة أن اللغة العربية تفرز أزمـــنة قاعديـــة تشبه الأشكال الزمنية الموجودة في لغات أخرى. وأن "كان"[2] والأفعال المعجمـــية الـــتي تـــصاحبها تشكل محمولات زمنية مركبة أو "أشكالا زمنية معقدة" تناظر

---

(1) جحفة، 2001، نفسه، ص 158.

(2) تحتاج المعالجة إلى مزيد من التفصيل وبشكل أخص فيما يتعلق بالبنى الزمنية والجهية للأفعال المساعدة في ا لعربية. وتتمثل قيمة هذه الدراسة في كشف خصوصية النظام الزمني العربي في شموليته، حيث لا يمكننا وصـــفه بدراسة التقابل الزمني أو الجهي للصيغ الفعلية البسيطة (فعل ≠ يفعل). صحيح أن الأفعال المعجمية قـــد تكون حاملة لتخصيص زمني أو جهي. لكن من الأجدى تصور هذا التخصيص على أساس أنه موزع في إطار بنية أوسع تتفاعل فيها الأفعال المعجمية مع المساعدات والنفي والشرط وعناصر أخرى.

الأشكال الزمنية المركبة في لغات أخرى وصفت بكونها لغات زمنية، والتي تستعملها لترميز العلائق الزمنية بين زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث، والفرق بينها وبين العربية فرق صرفي. وإذا نحينا الصرف جانبا ونظرنا إلى الزمن من منظور التأويل والدلالة الزمنية القائمة على مفاهيم محددة – مثل مفاهيم رايشنباخ – سيظهر حتما التماثل. وقد يبدو هذا الزعم تبسيطيا للوهلة الأولى. ولا شك أن هناك كثيرا من المشاكل يطرحها هذا التصور،ذلك أنه لا يحل كل مشاكل الإحالة الزمنية في اللغة العربية.

ونقر بأن ثمة التباس في الشكل الواحد بين الدلالة على الزمن والجهة ويقبل الشكل الواحد أن يحمل تأويلات زمنية متعددة قد لا يحملها نظيره في لغات أخرى، إذا أسسنا المقاربة على مقارنة الأنظمة الزمنية.

وهناك مسألة الدلالات الجهية التي سيتعصي احتواؤها داخل نموذج رايشنباخ، فضلا عن تداخل السمات الزمنية والوجهية والجهية وتفاعلها في الأفعال العربية، وتفاعل الزمن مع النفي، ومسألة الوسم وعدمه في نظام السمات الزمنية، وقابلية السمة الزمنية للتحييد في سياق دون آخر. ونظرا لتعقيد الإحالة الزمنية في العربية سنرجئ مناقشة مثل هذه المسائل إلى الباب الثاني.

لقد أبانت عدد من الدراسات اللسانية عن قيمة نسق رايشنباخ في وصف الأزمنة النحوية. وأقامت نماذج تركيبية للزمن مقاربتها على المفاهيم الرايشنباخية التي حازت فضائل متعددة من بينها: تمثيل البعد الخطي للزمن وتفسير علاقة الأزمنة بالظروف في البنى الزمنية البسيطة والمركبة علاوة على القدرة على ربط التأويل الزمني بالصرف الزمني. كما يمكن أن نقيم على أساس المفاهيم الرايشنباخية وسائط صرف تركيبية لتفسير البنى الزمنية وسماتها عبر اللغات ورصد مسارات التطور التاريخي للأنظمة الزمنية. وللنظرية فضيلة أخرى تتجلى في قدرتها على فرز الأزمنة الممكنة والتنبؤ بالأشكال الزمنية غير الممكنة عبر اللغات... وقد تمكن هورنستاين[1]من تطوير هذه المقاربة من خلال ربطها بمسائل اكتساب اللغة عند الطفل وتقييدها بمبادئ زمنية تخول للنظرية تفسير حالات الإلحاق والإدماج الزمنين...

ويفترض هورنستاين بأن جزءا من النسق الزمني فطري. وينبغي أن يتجه البحث نحو التمثيل التركيبي المحايث للعلاقة التوافقية صوت/معنى وصياغة المبادئ المجردة التي يمكن للدارس استنباطها من دراسة الأنساق الزمنية للغات الطبيعية وتقييد الأزمنة الممكنة في

(1) يتعلق الأمر بمرجعين يشكلان عماد الإشارات الواردة في المتن:
- Hornstein, 1981, Three approaches to tense.
- Hornstein. 1990, As Time goes by.

اللغات[1]. وفي إطار تصور قائم على استقلالية التركيب كوسيط في قرن التوافق صوت/معنى في مجال الزمن[2]. يقدم هورنستاين إطارا تمثيليا للزمن يقوم بتجريد المبادئ التركيبية لبناء تمثيلات سليمة للزمن، وهي مبادئ مستقلة عن المفاهيم الدلالية، بحيث يقوم اشتقاق البنيات الزمنية بالاستجابة لمبادئ سلامة التكوين التركيبي للزمن وتتلقى بعد ذلك هذه البنيات التأويل الدلالي الموافق لها، حيث تحدد قواعد التأويل الدلالي للزمن استنادا لهذه التمثيلات التركيبية. إن الطابع التركيبي لهذه التمثيلات يجعل الانتقال من الصرفيات الزمنية إلى التأويل الزمني عملية تتم بشكل غير مباشر، لأن المحتوى الصوتي/الصرفي للزمن لا يحدد تأويله نظرا لوجود حالات لا توافق كثيرة بين الصرف الزمني والتأويل الزمني عبر اللغات، الشيء الذي يمنح للتمثيل التركيبي للزمن الذي يراعي تعقد السياقات التركيبية التي تحتوي البنيات الزمنية سلطة في صياغة الدلالة الزمنية التي تتكفل بها قواعد التأويل الدلالي الزمني[3].

إن أول خطوة ينبغي أن يقوم عليها تمثيل الزمن تتمثل في صياغة نموذج زمني يصف الأنساق الزمنية للغات الطبيعية بموجب علائق بسيطة بين مفاهيم زمنية محدودة، وبمقتضى مبادئ سلامة تكوين موضوعة على البنيات الزمنية، حيث يولد هذا النموذج خطاطة الأزمنة النحوية الممكنة ويظل الاختلاف بين اللغات واردا في عدد الأزمنة المنتقاة داخل الخطاطة وطريقة ترميزها الصرفي. ويبين هورنستاين كيف أن نموذج تمثيل الزمن لو أنه كان قائما على نقطتين زمنيتين وهي زمن التلفظ وزمن الحدث لانحصرت الأزمنة الممكنة في أربعة، يكون واحد منها حشويا:

---

(1) يقود هورنستاين مقاربته للنظريات الزمنية بجهاز تقويمي واستدلالي شبيه بطرائق تقويم النظريات الصواتية أو التركيبية. نفس الأسئلة والانشغالات التي تقود البحث اللساني المعاصر ينبغي أن تتحكم في الأنحاء الزمنية التي يبنيها اللساني: مشكلة الاكتساب بالنظر لفقر المنبه ونقص المعطيات الزمنية التي تقدم للطفل أثناء مراحل الاكتساب، ونضج الملكة اللغوية، ورغم ذلك يتمكن من بناء "أنساق زمنية". فالاستنتاج الطبيعي الذي دأبت الأدبيات التوليدية على الأخذ به لتفسير مشكل الاكتساب أن الطفل مزود بمبادئ مجردة وقيود معينة تساعده على إنماء قدرته اللغوية. وهناك مطلب ثاني إبستيمولوجي تتفاضل فيه الأنحاء والنظريات، يتمثل في قدرتها على تغطية المعطيات بأقل كلفة مفاهيمية.
إن استجابة نظرية في تركيب الزمن لهذه المطالب يمنحها قدرة على تصفية filter التشجيرات أو التمثيلات الزمنية اللاحنة وبناء بنيات زمنية سليمة التكوين يشتغل خرجها كدخل لقواعد التأويل الدلالي. وتشتغل النظرية الزمنية وفقا لاستجابتها لهذه المتطلبات بمبادئ شبيهة بتلك التي تتحكم في بناء التمثيلات في مستويات أخرى من النحو، ويتعلق الأمر بمبدإ التأويل التام الذي يلعب دورا في نحو النسق الزمني.
انظر: Hornstein, 1990, pp. 4-5.

(2) Ibid., p. 6.

(3) Ibid., p. 5.

- الحاضر ← حدث، حد.
- الحاضر ← حد، ث.
- الماضي ← ت - حد.
- المستقبل ← حد - ت.

نقرأ هذه الأزمنة كالتالي: زمن الحدث مواقت لزمن التلفظ في الحاضر وسابق عليه في الماضي ولاحق له في المستقبل.

غير أن إدراج نقطة ثالثة يؤدي إلى تنويع الإمكانات وإغناء نسق التمثيل الذي يمكن تصوره نظريا. كما أن افتراض وجود نقطتين لتمثيل الزمن افتراض غير كاف وصفيا وتجريبيا، لأنه لا يمكن إلا من وصف الأزمنة البسيطة ولا يقوى النموذج على وصف الأزمنة المركبة. يفرز النسق الثلاثي (ت، حد، إ) أربعة وعشرين زمنا ممكنا. ويلاحظ هورنستاين أن النحو يتمكن بموجب قاعدة محددة من حذف التمثيلات المكررة الحشوية لزمن واحد، وبالتالي يتمكن من اختزال العدد إلى ثلاثة عشر زمنا.

وفيما يخص علاقة التوافق صوت/معنى، يقر هورنستاين بوجود العلاقة التوافقية بين الأزمنة النحوية وصرفيات الزمن في الإنكليزية[1]، حيث ترمز صرفيات الحاضر والماضي والمستقبل العلاقة بين "ت" و"إحا"، وتصف العلاقة "حد" و"إ" المكتمل perfect [+have+] = إ - حد و[have -] = إ، ح، أو ح، إ. وتبين الاستراتيجية التوافقية بين الأزمنة والصرفيات الزمنية الآليات المستخدمة من طرف متعلم اللغة لتجزيء البنية الزمنية. ويوسع هذه المقاربة لرصد gerondif الذي يقوم زمنيا بموجب علاقتين "ح واحا"، فغياب الصرفية الزمنية يكشف طبيعة gerondif كشكل للتصريف غير المنتهي زمنيا non-finite، وبالتالي لا يظهر إلا في الجمل المدمجة ولا يمكنه الظهور في الجمل الرئيسية. وتعتبر الجهات بالنسبة لهورنستاين وبشكل أخص الأزمنة المكتملة perfect tenses عبارة عن أزمنة، وليست جهات بالرغم من أن تحليل المكتمل الحاضر يظهر بأن هذا الشكل الصرفي مالك لخصائص جهية بقدر امتلاكه لخصائص زمنية. وهناك ثغرة في تصور هورنستاين ناتجة عن تحليله ل gerondif: فهل نعتبر العلاقة" إ، حد" ترميزا للشكل غير المنتهي وللصورة الجهية غير المكتملة في الآن نفسه؟

فاللااكتمال واللاانتهاء كلاهما ينتميان إلى مجالين متباينين، ولا نرى كيف يمكن للبنية التمثيلية (حد، إ) أن تصير مرمزة لكليهما، وبذلك لا يسمح النموذج باستخلاص أي قاسم مشترك بين الخاصيتين: اللاانتهاء واللااكتمال.

---

(1) Ibid., p. 111.

لقـــد قـــدم الفهـــري تحليلا للبنى الزمنية للفعل العربـــي من منظور مقارني استنادا لتـــصورات هورنستاين معتبرا الفرق بين العربية والإنكليزية أو الفرنسية حاصل في التحقيق الصرفي للعلاقة (ت، ح، إ)، فالإنكليزية تمتلك صرافتين تنظمان العلاقة بين "ت" و"إ"، وهي صـــرافة منتهية finite لأن وظيفة الصرفيات الزمنية ربط "ت" بـــ "إ". أما الصرافة المنظمة للعلاقة "إ" و"ح" فهي غير منتهية.

وللتمثيل نأخذ الحاضر المكتمل والماضي المكتمل:

6 - He has writen.

(قد كتب)

7 - He had writen.

(كان قد كتب)

has	had	writen
|	|	|
إ، ت	ت - إ	إ - حد

يضطلع المساعد بترميز الإحالة الزمنية الإشارية حيث يقيم علاقة رسو لـــ "ت" بـــ "إ"، بينما يضطلع المشارك writen بتنظيم العلاقة بين الحدث والإحالة. يحمل المشارك سمة جهية [+ مكتمل]، فهو غير منتهي، والحدث إما مكتمل بالنسبة للحاضر، أي أن وقوعه قريب من الحاضـــر، ونتائجه مستمرة في اللحظة الحاضرة، وذلك ما يمثله الحاضر المكتمل أو مكتمل بالنـــسبة للماضي، أي أن نقطة الإحالة تتموقع في الماضي قبل زمن التلفظ، وبالتالي نحصل على تأويل الماضي البعيد. وتختلف العربية عن الإنكليزية لأن الصورة النحوية المحققة للعلاقة بـــين "إ" و"حـــد" هـــي نفسها المحققة للعلاقة بين "إ" و"ت"، أي أننا لا نملك في المستوى الصرفي للفعل العربـــي تمييزا بين الصورة المنتهية وغير المنتهية. نمثل ذلك بالأمثلة التالية:

8 - لعب زيد أمس.

9 - كان زيد قد لعب.

10 - كان زيد يلعب.

المثال 8:

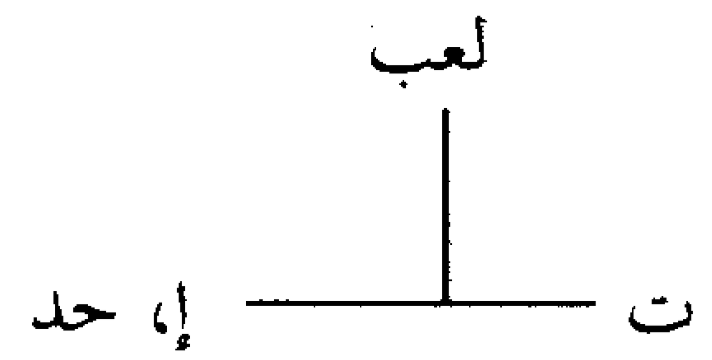

المثال 9:

فالفعـــل "لعـــب" في المـــثال (8) يدل على إحالة إشارية ووجودها دليل على وجود صـــرفيات الـــزمن في اللغة العربية، لاحظ أن نفس الفعل يظهر في المثال (9) بتمثيل زمني مغاير: "إ" – حد، وذلك لغياب المشاركات في الأزمنة المركبة العربية، بخلاف الإنكليزية أو الفرنـــسية. ويفسر هذا السلوك افتراض وجود التباس في صرفة الفعل العربـــي بين التأويل الـــزمني الإشـــاري والتأويل السبقي ذي الوظيفة الزمنية والجهية. ويستدل هورنستاين على ضرورة ورود نقطة الإحالة في تمثيل الأزمنة من خلال مجموعة من المعطيات الزمنية، منها ما يتعلق بالالتباس في التأويل الزمني للظروف، ومنها ما يرتبط بالجمل الملحقة. ففي جملة:

11 – كان زيد قد دخل في الساعة الثالثة

يـــتحدد الالتباس بما ينعته الظرف، فالظرف إما ناعت لزمن الحدث أو لنقطة الإحالة. فإما أن الدخول حاصل قبل الساعة الثالثة أو أنه تم في الساعة الثالثة. ويظهر هذا الالتباس في التمثيل الزمني للجملة:

ومعـــنى ذلـــك أن الظرف إما ناعت للعلاقة التي تخلقها "كان" (ت – إ)، أو للعلاقة الزمنية التي يخلقها الفعل المدمج (إ – ح). ولا يلتبس التأويل إلا حينما يحل الظرف في الموقع الأخير من الجملة، ويزول الالتباس حينما يتصدر الجملة. فجملة:

12 – في الساعة الثالثة كان زيد دخل

لا تنتج إلا تأويلا زمنيا واحدا، وهو أن الدخول حصل قبل الساعة الثالثة، لأن الظرف مـــربوط بالعلاقـــة الأولى، بما أنه يوجد في مجالها. معنى ذلك أن الربط يكون محليا ويراعي الأحـــياز والمواقـــع. وإذا سايرنا طرح شنكوي (1999)[1] أن الظروف تولد في مخصصات الـــرؤوس الوظيفـــية، وأن المحتوى الدلالي للظرف (زمني/جهي/وجهي) يحدد طبيعة الرأس

---

(1) Issues, 1993, pp. 147-148.

الوظيفـــي الذي سيقرن به. يمكن أن نـــزعم أن "في الساعة الثالثة" ظرف مولد في مخصص الـــرأس الـــزمني الأعلى ذي المحتوى التأويلي (ت – إ). وعندما يرد الظرف في أسفل البنية يصير في حيز العلاقتين الزمنيتين: (إ – ح) و(ت – إ) ومن ثمة التباس التأويل.

ومـــن بـــين مـــا يبرهن على وجود نقطة الإحالة في تمثيل الأزمنة بالنسبة لهورنستاين انحـــصار عدد الظروف في الجملة الواحدة في ظرفين، لأن البنية الزمنية لا تقدم للظروف إلا نقطتين "إ" و"حد" كي تقوم بنعتهما[1]. ويقدم الأمثلة التالية للتمثيل:

13 - * Tomorrow, John, in a week, will leave for Paris in a

(غدا، جون في أسبوع، سيرحل إلى باريس لمدة شهر).

14 - A week, tomorrow, John will leave for Paris in a month.

(خلال أسبوع ابتداء من الغد، سيرحل جون إلى باريز لمدة شهر)

15 - Tomorrow, John, luckily, will leave for Paris in a month

(غدا، جون، بفرح، سيرحل إلى باريز لمدة شهر)

ينعت الظرف لمدة شهر في المثال الأول زمن الحدث، بينما ينعت الظرف "غدا" زمن الإحالـــة ويعـــود لحـــن المثال إلى كون الظرف "في أسبوع" لا يتمكن من نعت أية نقطة زمنية[2]. وفي المثال الثاني تأتلف الظروف في بنية زمنية منسجمة لتشكل وحدة ظرفية مركبة ناعـــتة لنقطة زمنية في البنية التمثيلية للزمن[3]. ويلاحظ هورنشاين بأن زمن الجمل السابقة بـــسيط ويشكل ذلك دعامة إضافية لصالح ورود النقطة الزمنية الإحالية في تمثيل الأزمنة في اللغـــات الطبيعية حتى في غياب الأثر الصرف – تركيبـــي لهذا العنصر في تركيب الأفعال، فهـــو نشيط تأويليا. ويفضي ذلك إلى نتيجة هامة وهي أن العلاقة بين الأزمنة التصورية أو المفهومية والبنية الصرفية للزمن ليست بالضرورة توافقية.

وتصير قيمة زمن الإحالة بارزة أكثر حينما يتعلق الأمر بتمثيل البنى الزمنية الملحقة من نمط الجملة التالية:

16 – كان زيد قد خرج من مكتبه لما دخلت هند في الساعة الثالثة

والتي تأخذ التمثيل الزمني التالي:

---

(1) الأمر شبيه إلى حد ما بالقيود أو المبادئ التي تضعها النظرية التوليدية على العناصر غير المؤولة في البنية مـــثل مـــبدأ التأويل التام، الذي يلزم العناصر التي تظهر في البنية التمثيلية للجملة أن تكون مسوغة بآليات تركيبية مثل التفريع أو الإسناد أو الاقتران بأثر مسوغ... ويمتد هذا المبدأ إلى الأسوار.

(2) انظر هورنستاين لمزيد من التفاصيل:

- Horstein, 1990, p. 30.

(3) Hornstein, 1981, pp. 134-137.

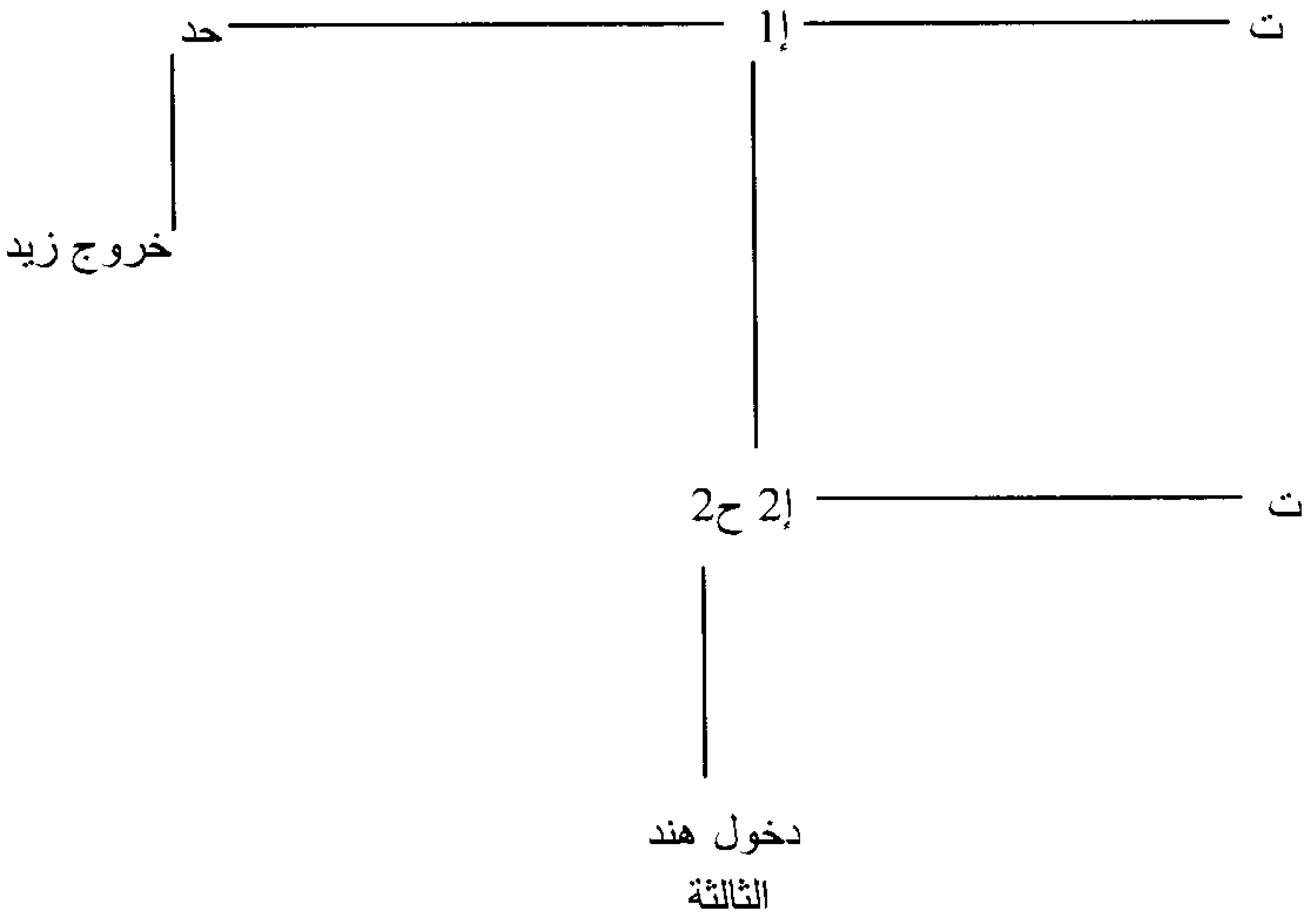

فالجملة المدمجة مربوطة بالجملة الرئيسية بواسطة زمن الإحالة. وتعجز النماذج التي لا تـــسلم بوجود نقطة ثالثة على تفسير الروابط الزمنية في الجملة السابقة. فالجملتان تتقاسمان نفس زمن التلفظ، لكن لا يوجد تزامن بين زمن حدثيهما. وفي غياب نقطة إحالية ثالثة لا يـــوجد مـــا يمنع قرن الظرف في الساعة الثالثة بحدث الجملة الرئيسية، وقرن من هذا القبيل سينتج تأويلا زمنيا غير مرغوب فيه.

يقـــر هورنستاين بضرورة إغناء نظرية الزمن بقيود لإقصاء البنيات الزمنية اللاحنة في اللغـــات الطبيعـــية[1]. ومعلـــوم أننا لا نملك في نماذج الزمن التقليدية مبادئ كافية لتفسير العبارات اللاحنة زمنيا، لأن هذه النماذج غير مزودة بما يكفي من القيود لتصفية **filter out** هذه البنى. وكمثال على ذلك الجملتان التاليتان:

17 - * خرج زيد غدا

18 - * سيخرج زيد أمس

يـــسفر تمثيل الظرف في المحور الزمني عن تغيير للنقطة الزمنية التي يرتبط بها من يسار زمن التلفظ إلى يمينه. كما يظهر في التمثيل الآتي:

ت ———— إ، حد غـــدا ← حد، إ ———— ت

---

(1) رغم ذلك يحاجج هورنستاين لصالح أفضلية نموذج رايشنباخ معتبرا النظرية الرايشنباخية نموذجا زمنيا صالحا لصياغة نظرية مقيدة للكليات الجوهرية محددة إجابة واضحة الملامح حول الزمن الممكن، ومعينة بنية الأزمنة الرئيـــسية للغـــات الطبيعـــية انطلاقـــا من ثلاثة مفاهيم زمنية كلية (ت وإ وحد). فضلا عن ذلك يتسم النموذج باحـــتواء كلـــيات بنيوية خاصة مثل القيد الموضوع على البنيات الزمنية المشتقة الذي يقيد التفاعل بين المفاهيم الزمنية الأولية مجيبا عن سؤال: ما هو التشجير الزمني المعقد الممكن للزمن في اللغات الطبيعية؟ ينظر: Hornstein, 1990, p. 87.

فالبنـــية المشتقة ذات ترتيب خطي مختلف عن الترتيب الأصلي، ولذلك اقترح هورنستاين قـــيدا على توظيف الظروف في علاقتها بالأزمنة، يمنع هذا القيد إعادة ترتيب البنية، يسميه "قـــيد الخطـــية" وهو كالآتي: «الترتيب الخطي للبنية الزمنية المشتقة يجب أن يماثل الترتيب الخطي للبنية الأصلية».

يمـــتد هـــذا القـــيد لرصـــد الجمـــل الزمنية الملحقة ذات روابط الاقتران الزمني connecteur temporel:

19 - * خرج زيد عندما تأكل الهند

20 - خرج زيد عندما أكلت هند

21 - * يخرج زيد عندما أكلت هند

22 - * كان زيد خرج عندما تأكل هند

يفـــسر لحن البنى الزمنية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه نقطة الإحالة في التمثيل. فالجمل الملحقة تربط نقط إحالتها. ويعمل قيد الخطية على تقييد خرج out - put البنيات المشتقة. للتوضيح نقترح البنية المشتقة التالية للجملة(20):

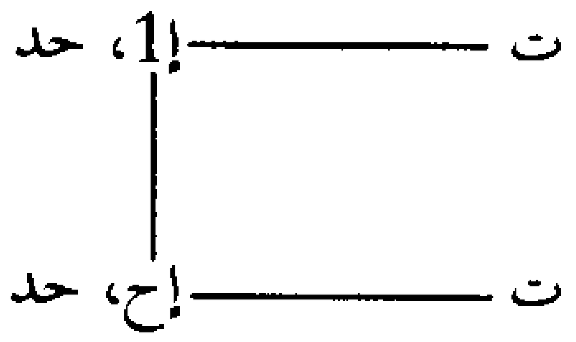

تمـــثل هـــذه البنية القراءة المرغوب فيها، أي أن حدث خروج زيد وحدث أكل هند متواقتين، بينما تخرق الجملة (19) "قيد الخطية":

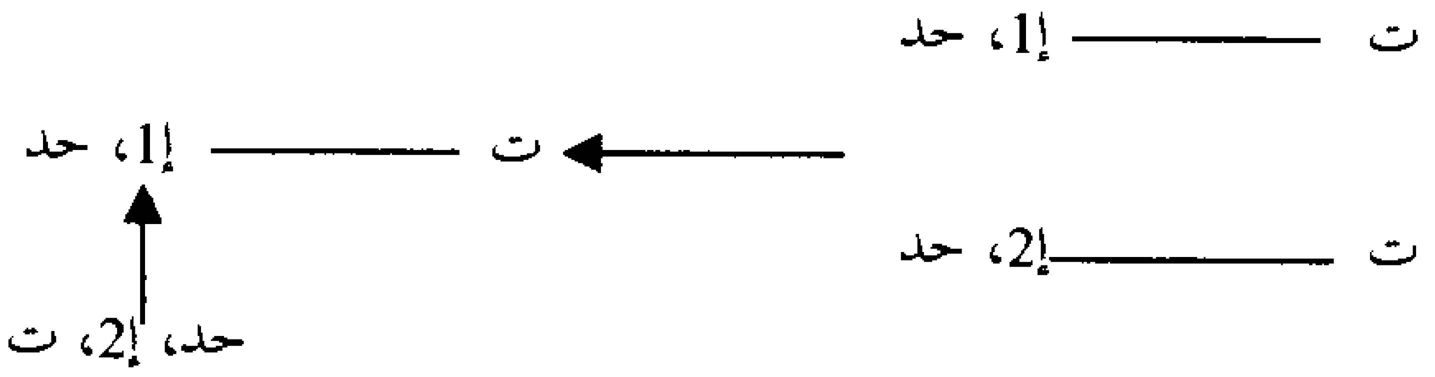

بالإضـــافة إلى ذلـــك ترصد هذه المقاربة ظاهرة غياب التباس قراءة الظرف في الجملة التالية:

23 - كان زيد خرج عندما أكلت هند التفاحة في الساعة الثالثة.

لا يمكن هنا تأويل خروج زيد على أنه حاصل في الساعة الثالثة كما هو حال التباس أحياز نعت الظرف في جملة:

24 - كان زيد خرج في الساعة الثالثة.

لأن البنية التمثيلية الزمنية للجملة الأولى لا ترخص لمثل هذا الالتباس:

ت ——— إ1 ——— حد1

ت ——— إ2، حد2

الساعة الثالثة

بما أن الظرف مرتبط بزمن أكل هند، وبما أن نقطة إحالة الجملة التابعة مرتبطة بنقطة إحالة الجملة العليا (الرئيسية)، فيجب أن يكون خروج زيد سابقا زمنيا على الإحالة الزمنية للظـــرف "في الساعة الثالثة". لا بد من الإشارة في نهاية هذا المبحث إلى أن القيمة الممنوحة لنموذج رايشنباخ والمراجعة التي خضع لها مع مقاربة هورنستاين لم تعفه من الانتقادات التي لم تـــستطع في العمـــق أن تلغي النسق التمثيلي الذي قدمه رايشنباخ، لكنها أبرزت بعض الثغرات التي يشكو منها وقدمت بدائل لتجاوزها(1). وفيما يلي سنقدم ملخصا لأهمها:

1. لقـــد لاحـــظ بريور أن خطاطة رايشنباخ الزمنية بسيطة طالما أنها تتضمن نقطة إحالة واحدة، بينما نحتاج إلى نقطتين إحاليتين(2) على الأقل لرصد الأزمنة المعقدة من قبيل:

25 - I would have left by then

كنت سأكون قد خرجت في ذلك الوقت

26 - I shall have been going to see John

واستتباعا لهذه الخاصية يرى بريور أنه لا داعي لإقامة تمييز دقيق بين زمن التلفظ وزمن الإحالة، فالإدراج المتعدد لنقط الإحالة في التمثيل الزمني يجعل هذا التمييز غير ضروري، ولن يكون زمن التلفظ في واقع الحال سوى نقطة الإحالة الأولى.

2. قـــدّم فيكنـــر Vikner (1985)(3) عـــدة مؤاخذات على نموذج رايشنباخ نلخصها كالآتي:

أ. يقتـــرح رايشنباخ لزمن واحد (المستقبل) تمثيلين متمايزين: واحد بالنسبة للحاضر اللاحق posterior present والثاني بالنسبة للمستقبل البسيط، وكلاهما يتحققان في شكل صرافي موحد في الإنكليزية (will work سيعمل)، فالتمثيل الزمني للشكل الأول هـــو: حد – إ، ت، والتمثيل الزمني للشكل الثاني هو: حد، إ – ت. وهما تمثـــيلان لا يعكسان التعبير الزمني للمستقبل في اللغات طالما أن التمييز بين الحاضر المكتمل والماضي البسيط لا نجد نظيرا له في المستقبل.

---

(1) H. Verkuyl and H. De Zwart, 1999, p. 53.

(2) نستقي الانتقادات من شنكوي:

- Cinque, 1997, Adverbs and functional Heads, pp. 142-143.

(3) Ibid., p. 143.

ب. يحـــتوي النسق الرايشنباخي على بنية تمثيلية للمستقبل اللاحق posterior future (will be going to work: حد – إ – ت)، وهو زمن لا تسنده حجة لغوية في المعطيات الزمنية.

ج. يتضمن النسق موقعا للمستقبل المكتمل للماضي (he would have workedكان ســيكون قـــد عمل)، ويقترح فيكنر نسقا تمثيليا بديلا يستدمج نقطة إحالية ثابتة نحتاج إليها لتمثيل المستقبل المكتمل للماضي. مقيدا النسق التمثيلي بثلاث علاقات مثنوية بدل علاقتين مثنويتين مثلما هو وارد في نموذج هورنستاين.

فالزمنان المحتويان في الأزواج الزمنية يمكن أن يتواقتا، وتشكل هذه الحالة الاختيار غير الموسوم، أو ينتظما في علاقة سبق أو ولاء وفق النظام التالي:

+ "حد" يواقت أو يسبق إح، ويسمى بالزمن السابق (T anterior).

+ إ2 تواقت أو تكون لاحقة ل إ1 (الزمن المستقبل).

+ إ1 تواقت أو تسبق "ت"، تسمى بالزمن الماضي.

يولد النسق بموجب هذه العلاقات البسيطة ثمانية أزمنة:

أ – الحاضر: إ1، ت، إ، إم، حد إ2 ← يعمل works

ب – المستقبل: إ1، ت، إ2 – إ1، إ2، حد ← سيعمل will work

ج – الماضي: ت – إ1، إ2، إ1، إ2، حد ← عمل worked

د – السابق: ت، إ1، إ1، إم، إ2 – حد ← قد عمل has worked

هـــ – السبق في الماضي: ت – إ1، إ2، إ1، إ2 – حد ← كان عمل had worked

و – مستقبل الماضي: ت – إ1، إ2 – إ1، إ2، حد ← كان سيعمل would work

ز – السبق في المستقبل: ت، إ1، إ2 – إ1، إم – حد ← يكون قد عمل will have worked

ح – السبق في مستقبل الماضي: ت – إ1، إ2 – إ1، إم – حد ← كان سيكون قد عمل would have worked

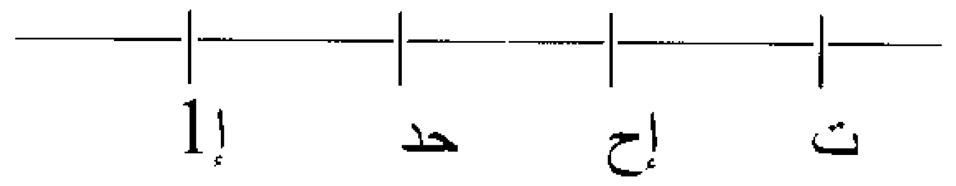

وتظهـــر قـــيمة التمثيل بموجب نقطتين إحاليتين وثلاث علاقات مثنوية في تمثيل البنية الـــزمنية الأخيرة (ح)، حيث يعجز نظام رايشنباخ الذي لا يوفر سوى نقطة إحالية واحدة علـــى تمثيلها. ورغم ذلك يقر فيكنر بضرورة سحب هذا النظام على كل الأزمنة الأخرى. حـــيث يمكن من فرز علائق السبق وتحديد النقط الزمنية المسؤولة عن توليدها عن العلائق

الزمنية الأخرى (المستقبل، أو الإحالة الماضية المطلقة). ومما يرفع النموذج المقدم إلى مستويات النجاعة التجريبية قدرته على وصف الأنظمة الزمنية المعقدة في لغات الكريول creole التي تحقق كل علاقة مثنوية من العلاقات الثلاثة بصرفيات زمنية متمايزة، مؤلفة في شكل صرافي زمني واحد بين ثلاث علائق زمنية: الزمن السبقي والمستقبل والماضي. وسعيا نحو إدماج النظريات الزمنية في نموذج تمثيلي تركيبي للزمن، يقترح شنكوي بناء تشجيرة زمنية كلية استننادا لنظام العلائق الزمنية المصاغ في نسق فيكنر مبينا أن العلائق المثنوية الثلاثة تنتظم وفق نظام الأحياز. حيث تظهر في الشجرة التركيبية ثلاثة رؤوس زمنية بمثابة إسقاطات موسعة للفعل، يعلو فيها الرأس الزمني الممثل لعلاقة زمن الإحالة الأول بزمن التلفظ الرأس الزمني الثاني الممثل لدلالة المستقبل الذي يعلو بدوره الرأس الزمني الدال على السبق[1].

---

(1) معنى ذلك أنه في سياق النظام التمثيلي التركيبي للزمن يمكن أن نتنبأ بوجود تشجيرات زمنية ممكنة وأخرى لاحنة، لنضع الأشكال الصرفية جانبا والرؤوس الزمنية الموافقة لها، ولنقترح التمثيلات الشجرية المجردة الآتية:

(ب)	(أ)
*	
إ	ت
ت	إ
حد	حد

فالتمثيل (ب) لاحن لأن زمن التلفظ يظهر أسفل من زمن الإحالة. وبما أن زمن التلفظ يرسى في الوضعية التخاطبية وله علاقة بوجه من الوجوه بزمن المتكلم، ومنظوره، فسماته تحوسب أو تؤول في أرباض الجملة، وبالضبط في سياق المصدري وفقا لإنش، وإذا سايرنا ريدزي 1997 في تفتيت المصدري إلى مقولات وظيفية متعددة تمثل لخصائصخطابية سهل علينا أن نفهم لماذا يظهر زمن التلفظ في الأطراف القصوى للجملة Maximal Edges. فعلاقة الأحياز في هذا السياق مبررة تصوريا. أما التمثيل (أ) فيجسد نظام الأحياز الأكثر طبيعية في اللغات الطبيعية، فالمحمول الذي يظهر في أسفل الشجرة يحمل موضوعا حدثيا له قيمة زمنية، يتم إرساؤها بعد ذلك بالنظر لسمات الزمن الإحالي الموسومة أو المجردة، وهي نقطة تجسد المنظور الذي نرى من خلاله زمن الحدث ويتم إرساء الكل بموجب العلاقة الزمنية مع زمن التلفظ.
تتردد فكرة ظهور ثلاثة رؤوس زمنية بتخصيصات مختلفة ومتفاعلة في كثير من الأعمال الحديثة حول الزمن، ويمكن العودة بهذا الخصوص إلى:

- Giorgi and Pianesi, 1997.
- Ahmed Akkal, 2004, A Minimalist Approach to the Aspectual and Temporal Structures in standard Arabic, pp. 137-155.

مقال منشور في: سمات الفعل وطرق بناتها، مرجع مذكور. ويتبنى صاحب المقال فكرة بلاتزاك (2001) Platzack حول وجود ثلاثة مركبات زمنية وفعلية. يمثل الرأس الزمني الأسفل للخصائص الجهية والرأس الزمني الحدثي للقيمة الزمنية للحدث في المحور الزمني. أما الرأس الأعلى فيجسد الانتهاء، وهو يقوم بوظيفة إرساء الزمن الذي يسفله رابطا إياه بزمن المتكلم.

- Fassi Fehri, 2001, Synthetic/analytic Assymmetries, in linguistic research, vol. 6, no. 2, p. 49.

وتقـــدم اللغـــة العربية معطيات زمنية قلما خضعت لأوصاف منظمة مؤطرة بنماذج نظـــرية كافية. ويشخص المثال التالي حالة النظام الزمني المبني على ثلاث علائق زمنية مثلما يبين بجلاء تداخل المقولات الزمنية (زمن، جهة ووجه) في الأشكال الزمنية المركبة[1]:

27 - كان سيكون رسم/يرسم.

في حالـــة استعمال فعل معجمي ماضي (رسم) نحصل على ما يوازي الشكل (ح) في خطاطـــة فيكنر (السبق في مستقبل الماضي). ومعلوم أن هذا الشكل يجسد نظاما ثلاثيا مبنيا على أزواج زمنية مثنوية عماده نقطتين إحالية بين زمنين.

وللجملـــة أعلاه تأويل وجهي دال على عدم التحقق، أي تأويل غير حقيقي متضمن لقيمة وجهية شرطية. فدلالة "كان سيكون" تفيد ضمنيا "ليس كائنا الآن". ففي هذه البنية الزمنية نجد مقولات الزمن والوجه والجهة متفاعلة.

ويمكـــن إدماج الجملة أعلاه في بنية شرطية محتفظة بدلالتها الزمنية الداخلية، حيث لا يؤثر الشرط على إحالتها الزمنية:

28 - كان سيكون رسم جيدا لو أنه دخل معهد الفنون الجميلة

وإذا تناولنا نفس البنية وحولنا الفعل المعجمي من الدلالة على التمام إلى اللاتمام:

29 - كان سيكون يرسم

فـــسنلاحظ أن الفعـــل المعجمي "يرسم" يحتمل قراءتين جهيتين: الاعتيادي والتدرج. وهو ما يجسده المثالان التاليان:

30 - كان سيكون يرسم لوحات جميلة لو أنه دخل معهد الفنون الجميلة

31 - كان سيكون يرسم لو أنني أعطيته لوازم الرسم في الأسبوع الماضي

يـــبدو أن تخصيص المحور الزمني في المثال (31) (الأسبوع الماضي)، وتفريده يمنح قراءة يكـــون فـــيها الحدث متدرجا. ويرتفع هذا الالتباس في الدارجة المغربية التي نحت في اتجاه تخصيص الجهات حيث نقول:

32 - كان غدي يكون ساير يرسم

"ساير" دالة هنا على التدرج. فالنظام الثلاثي الذي أشار إليه شنكوي متحقق في مثل هذه الـــبنى، حـــيث تحمل "كان" التخصيص الزمني الإحالي (السبق)، وتتضمن (سيكون) المستقبل باعتـــباره وجهـــا، فالزمن هنا "لا حقيقي"، ويخصص الفعل المعجمي الدلالة الجهية. هناك زمن ووجـــه وجهـــة. ويلاحظ أن الموجه يحيزه الزمن، لأن «الموجه يحدد قيمة الحدث الصدقية بالنظر إلى عدد من المعاني، ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا تحيز الحدث في زمن محدد»[2].

---

(1) انظر جحفة، 2001، نفسه، ص 161-163. من أجل تحليل مدقق لمثل هذه المعطيات.

(2) محمـــد الرحالي، 2000، المقولات الوظيفية وقيود التصميم الأمثل، في "البنى الزمنية وأشكالها"، منشورات معهد التعريب، ص 67.

يكـــشف التـــرتيب الخطـــي للأفعال عن وجود هرمية للرؤوس الزمنية في التركيب الشجري للبنية الزمنية، ووجود هذه الهرمية يفسر لحن التنظيم التالي:

33 - * سيكون كان رسم/يرسم

3. مـــن بـــين المشاكل التي تواجه المقاربة الرايشنباخية انحصار النموذج الزمني المقترح في تخصيص الأزمنة بخلاف الجهات النحوية التي لم يتمكن النسق من احتوائها إلا باقتراح حلـــول موضعية تعتمد إما نسق السمات [±ممتد] أو نسق ترميزي آخر. وهكذا يقترح رايـــشنباخ التمييز بين الحاضر المتدرج والحاضر البسيط أو الماضي البسيط والمستمر (imparfait) في الفرنـــسية بواسطة سهم يوضع فوق الحدث للإشارة إلى أن الحدث له امـــتداد زمـــني. والفكرة الضمنية التي تقود هذا التحليل تتمثل في كون الأزمنة علاقية relational تتأســـس على نظام ترتيبي/علاقي بين ثلاثة مفاهيم زمنية بخلاف الجهة التي تفتقر للخاصية العلاقية. وسيقدم كلاين Klein[1] تصورا علاقيا للجهة ينبني على فكرة أن الأزمـــنة والجهـــات النحوية تخصص بنفس المفاهيم الزمنية وبنفس نظام العلاقات التأليفـــية بـــين هذه المفاهيم، وبالتالي بالإمكان بناء نحو موحد للأزمنة والجهات يشتق الدلالات الزمنية والجهية بنفس الآليات التأليفية[2]. وتأسيسا على ذلك إذا كان الزمن النحوي يربط زمنين، فالجهة بدورها رابطة لزمنين، ويكون الفرق بينهما محددا في طبيعة الـــزمنين الخاضعين للربط في كلتا المقولتين. وبيان ذلك أن الأزمنة المشكلة لهذا النظام العلاقي ثلاثة: زمن الحدث، وزمن التلفظ، والزمن المحوري (Topic time) الذي سنسميه تـــبعا لجحفـــة[3] بزمن التصريح استنادا لتعريف كلاين نفسه الذي يعرفه بكونه الزمن الـــذي تصرح به الجملة والذي نقيم بصدده حكما أو تقريرا. وتركز الجهة على فاصل

---

(1) يحمل المضارع التباسا زمنيا في العربية في السياقات الزمنية البسيطة غير المركبة. فجملة:

1 - يرسم زيد

ملتبسة بين الدلالة على الحاضر المتدرج والاعتيادي. بما أن العربية لا توفر صرافة خاصة بجهة المتدرج متميزة عن صرافة الحاضر البسيط.

(2) W. Klein, 1995, A Time relational analysis of Russian Aspect. Language, vol. 71, no. 4, pp. 669-695.

(3) يعـــتقد فـــون ستيـــشوف Von Stechow مـــؤولا كلاين أن هذا الأخير وجد التعريفات التقليدية للجهة غير واضـــحة فافتـــرض إمكانـــية اشـــتقاقها مـــن علائـــق زمنية محضة. فالتعريف المتوارث لجهة غير التام imperfective يحددها كالآتي: "يقدم غير التام الحدث انطلاقا من كونه غير مكتمل وغير محدود ومنظورا إليه من الداخل. فجهة غير التام تركز على السيرورة الزمنية الداخلية للحدث". بينما تتمثل جهة التام اكتمال الحدث منظورا إليه ككل، ولا تركز على بنيته الداخلية.

- Von Stechow, 1999, Semantics and syntax of perfect and future: First lecture: Tense. M.S. p. 40. The Lot. 99-lectures at potsdam.

وانظر أيضا: جحفة، 2000، الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن، في: البنى الزمنية وأشكالها، ص 211.

زمني تنتقيه في المحيط الزمني للحدث ويصير هذا الفاصل المركز عليه منظورا بالنسبة إلى التأويل الدلالي الذي لا يرى سواه، وهذا الفاصل الزمني الذي يتم التصريح به هو زمن التصريح.

ويـــتمكن كلاين من خلال هذا التعريف للجهة من إدماج ضمني للتصورات المتداولة للجهـــة النحوية باعتبارها تقوم على نظرة المتكلم للحدث باعتباره كلا أو غير مكتمل... ولا يقوم تخصيصه للأزمنة والجهات على علاقة السبق ونقيضها فحسب، بل يضيف علاقة الاحتواء باعتبارها علاقة مخصصة للأزمنة الثلاثة. وبالتالي يصبح الزمن النحوي تحقيقا للعلاقة الـــزمنية بـــين زمـــن التلفظ وزمن التصريح، وتبعا لهذا المنظور لن يرتبط زمن التلفظ بزمن الحدث بشكل مباشر كما تتنبأ بذلك نظرية رايشنباخ. أما الجهة النحوية فهي تحقيق للعلاقة الـــزمنية بين زمن التصريح وزمن الحدث. وبموجب هذا النظام العلاقي يكون الزمن حاضرا إذا وضع زمن التلفظ في زمن التصريح، أو إذا تضمنه. وفي حالة الماضي يكون زمن التلفظ بعـــد زمن التصريح. ويسحب هذا النموذج التخصيصي للأزمنة على الجهات النحوية. فإذا كانت الجهة غير تامة وضع زمن التصريح في زمن الحدث، على اعتبار أن الأحداث لها محيط زمني يخصص في شكل فواصل زمنية[1]. وتبعا لذلك تأخذ الجملة التالية البنية التمثيلية أسفله:

33 – كانت هند تغني (لما دخلنا الغرفة)

E ز [ز > ت ∧ E ز [ز ⊇ ز ∧ هند تغني في زَ]].

زَ = زمن التصريح.

ز = زمن الحدث.

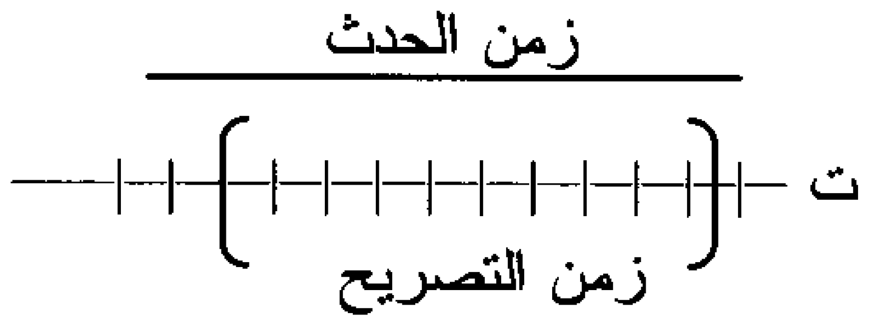

إن خاصـــية الفاصل الفرعي sub - interval propertie التي ركزت عليها الأدبيات الجهية في تخصيصها لغير التام تصير بارزة في هذا النسق التمثيلي. فجهة غير التام تركز على

---

(1) تخـــتلف الأفعـــال من جهة بنيتها الزمنية الداخلية، ويشكل تخصيص الزمن الداخلي للحدث مجالا خاصا في النظريات الجهية يعرف بجهة الأوضاع أو Aktionsart أو الجهة المعجمية lexical aspect.
فالأفعـــال قد تكون دالة على النشاط لها امتداد في الزمن، لها بداية في الزمن، ونهايتها غير محددة (جرى، ســـار...). وقـــد تكون دالة على الإنجاز، لها محيط زمني أو فاصل زمني محدود له بداية ونهاية (أكل زيد تفاحة)، أو تكون دالة على الحالة لها امتداد زمني لكنه امتداد متجانس، كما أنها غير مالكة لبداية معلومة أو نهايـــة محـــددة (أحـــب، كـــره، ظرف...). وقد تدل الأفعال على فاصل زمني قصير جدا، وهذا النمط من الأفعـــال لـــه امـــتداد في الزمن لكنه امتداد قصير جدا لا يكاد يرى مثل (سعل، طرق، وصل، انفجر...)، وتمديـــدها فـــي الـــزمن يخلـــق بنية تكرارية من الأحداث وتسمى بالأفعال اللحظية أو أفعال الإتمامات في تصنيف فاندلر.
لمزيد من التفاصيل ينظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

فاصل فرعي داخل المحيط الزمني للحدث. ويشكل هذا الفاصل زمن التصريح. وتشتق دلالة التدرج هنا من كون طرفي الحدث (البداية والنهاية) غير منظورين في التأويل الدلالي الجهي، وبالـــتالي فالجملة لا تصرح بكون حدث الغناء وصل إلى نهايته. وينعكس التمثيل الزمني في حالة الجهة التام حيث تأخذ الجملة التالية التمثيل الموافق لها:

34 - غنت هند

E ز [ز > ت ∧ E زَ [ز ⊇ زَ ∧ غنت هند في زَ]].

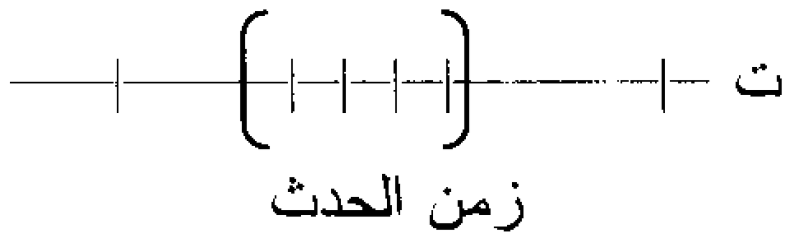

يوضع زمن الحدث باعتباره فاصلا زمنيا ذا بداية ونهاية داخل زمن التصريح.

أما الأزمنة المكتملة perfect tenses الماضية فهي نتاج لعلاقة السبق وليس لعلاقة الاحتواء أو التضمن. فجملة:

35 - كانت هند قد غنت

تفـــيد بأن زمن التصريح قبل زمن التلفظ، وزمن الحدث قبل زمن التصريح، الشيء الذي يـــبين بجلاء أن المنظور الزمني أو الجهي في الاكتمال منظور سبقي. أما دلالة تمام الحدث أو عدم تمامه فهي دلالة مستلزمة أو مقتضاة. وقد لا تكون كذلك، وهو ما يظهر في الحاضر المكتمل:

36 - he has broken the cup (*and still he breaks it)

لقد كسر الكأس (وما زال يكسره)

37 - he.has lived in Boston (and still he lives)

لقد عاش في بوسطن (وما زال يعيش في بوسطن)

يتبين أن دلالة التمام perfectivity ليست ضرورية في الزمن المكتمل perfect tense ، فاحتمال استمرار وجود "زيد" في مدينة بوسطن وارد في الجملة (37). أما الجملة (36) فاحـــتمال اســـتمرار تكـــسير الكأس فيها غير ممكن، وهي دلالة تقتضيها طبيعة الموضوع الداخلي للفعل الذي يستحيل أن يخضع من جديد لحدث الكسر. إنها دلالة تقتضيها الطبيعة الجهـــية الداخلـــية للموضـــوع الداخلي والدلالة الجهية للفعل، ولا علاقة لها بطبيعة الزمن الـــنحوي. إن علاقـــة التضمن والاحتواء بين زمن التصريح وزمن الحدث وحدها يمكن أن تحدد جهة التمام أو عدمه. وبالتالي فالنظام العلاقي الذي يضعه كلاين يحدد مساحة المجالات الزمنية أو الجهية التي يمكن أن يخصصها.

ولنـــسق كلايـــن ميزة أخرى تتمثل في التمييز بين التدرج والحاضر. فالأول خاصية جهـــية، والثاني خاصية زمنية. ويحدث أحيانا في مجال الصرف الزمني صهر الجهة والزمن في

شـــكل صــــرافي واحد. ويتأسس المفهومان على نفس العلاقة الزمنية، فالحاضر يضع زمن التلفظ في زمن التصريح، والتدرج يضع زمن التصريح في زمن الحدث، وبالتالي ينبغي التمييز بين مستويات الدلالة الزمنية. فجملة:

38 - Jean marche vers le café

يسير زيد نحو المقهى

تعـــبر عـــن سيرورة مموضعة زمنيا في الحاضر ومتدرجة في الزمن، والأساسي في هذا الاســـتدلال هو أنه يجب إقامة فرق بين العلاقة الزمنية المولدة لدلالة التدرج والعلاقة الزمنية المولدة لتأويل الحاضر.

ومثلما هو الشأن بالنسبة لنظرية هورنستاين التي حاولت أن تصوغ تصورا للعلاقة التوافقـــية بـــين الـــصرف الزمني والتأويل الزمني، حاول كلاين ذلك من خلال بعض الإشارات الموضحة لطبيعة العلاقتين. لقد تنبه إلى أن اللغة لا تحقق في جميع الحالات كل العلاقـــات الممكـــنة بـــين الفواصل الزمنية (زمن التصريح وزمن الحدث أو زمن التلفظ وزمن التـــصريح)، ويمـــثل لذلك بصرافة الحاضر في الألمانية التي تعبر بشكل صرافي واحد ملتبس عن علاقـــتين: زمـــن التـــصريح بعد زمن التلفظ(المستقبل) وزمن التصريح متضمن في زمن التلفظ (الحاضر)(1).

وفي ســـياق التمييـــز بـــين مـــستويات الدلالة الزمنية ميز كلاين (1994) بين ثلاثة مستويات معتبرا أن هذه الأخيرة تجسد فكرة الزمن أو الزمنية temporality بثلاث وسائل في اللغة:

1. العلاقة بين زمن الحدث وفاصل زمني آخر.
2. السيرورة الزمنية للحدث التي يمكن أن ننظر إليها ونتمثلها بوسائل مختلفة.
3. الخصائص الزمنية المحايثة للأفعال.

وهكـــذا فالأفعال نفسها تنقسم إلى طبقات جهية بحسب خصائصها الزمنية الداخلية. يحـــيل الـــنمط الأول على الزمن النحوي، ويحيل الثاني والثالث على التوالي على مستويات الجهـــة: جهة نحوية ومعجمية. ولا يوجد استقلال تام في تصوره للجهة المعجمية عن الجهة النحوية. فالإتمامات إذا استعملت في غير التام تغيرت دلالتها(2). لاحظ الفرق بين:

39 - il mourut → مات

40 - il meurt → يموت

---

(1) Klein, 1994, Time in language, pp. 70-71, Routledge.

(2) انظر: Norah Boneh: La représentation syntaxique du temps, 2003, p. 53.

فجهـــة التدرج النحوية تمنح للحالات بعدا حدثيا. فالحالة لها صفة السكون، وعندما يـــتم التركيز على سيرورتها الداخلية يقع تحول دلالي في اتجاه الدلالة الحدثية. وهو ما يظهر من خلال المثالين التاليين:

41 - John is being crazy

يتصرف جون كأحمق(1)

42 - I am liking this place

إني أُعْجَب بهذا المكان

اللـــذان يظهران مشاركة دينامية للفاعل الذي يتحول من معان للحالة إلى منفذ. وفي المثال نلاحظ قسرا coercion للنمط الجهي المعجمي(2).

---

(1) التـــرجمة العـــربية لا تفـــي بالدلالة الزمنية، وهي ترجمة تقريبية. ويعود ذلك إلى طبيعة أفعال الحالة في العربية وإلى غياب التحقيق الصرافي للتدرج في العربية. فعندما نقول:
1 - أفهم الدرس
2 - أحب آسيا
لا يفتـــرض ذلـــك وجـــود فهم أو حب متدرج في الحاضر، وإنما المعنى يتجه نحو الإحالة على وجود فهم وحـــب متحققـــين. ومرد هذا التخصيص الدلالي إلى كون "التأويل في صورة المضارع يخضع للجهة، لأنه زمن غير موسوم، وجهة الوضع هي التي تحدد التأويل الزمني". الفهري: عن الماضي والاكتمال والتدرج. فـــي البنـــى الزمنية وأشكالها، مرجع مذكور، ص 21. بخلاف الماضي الذي لا يخضع تأويله الزمني لجهة الوضع، لأنه زمن موسوم، فالأزمنة غير الموسومة توجهها الجهة المعجمية للفعل. انظر الفصل الأول من الـــباب الثانـــي لتدقيق التصور حول موسومية السمات الزمنية والجهية والفصل الثاني منه حول المقولات الزمنية والجهية ودلالتها.

(2) يعـــرف القسر Coercion بناء على التغيير الدلالي لسمة دلالية أو نحوية لمقولة معينة، وهو تغيير مشروط بالسياق التركيبي والدلالي. انظر:
- Postejovsky: Generative lexicon, 1995.
وعن التسوير في الأزمنة والجهات ينظر:
- H. De Zwart, 2000, Tense; Aspect and Coercion in Cross-linguistic perspective, pp. 7-19, OTS, utrecht university, MS.
والفصل الثاني من هذا البحث.
يجسد المثالان لما يمكن أن نصطلح عليه بالمنفذية الضعيفة تمييزا لها عن المنفذية القوية في أمثلة من قبيل:
1 - خرج زيد. أو
2 - كتب زيد الدرس.
ويـــشكل المثالان حجة لصالح تحليل دلالة "المنفذ" كدور محوري محدد بالسمات الطرازية Prototype مثلما نجـــد فـــي نمـــوذج داوتي 1991. فأفعال الحالة هنا حينما تحول بموجب جهة التدرج إلى أفعال دينامية لا يـــصير فاعلهـــا حاملا لكل سمات المنفذ الطراز وإنما بعض سماته. مما يعني أن هناك سلمية للمنفذية في طبقات الأفعال. ينظر:
أحمد بريسول، 2002، "جهة المحدودية في حدث الحركة"، في أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر، ص 83.
يحـــدد داوتـــي مجموعة من السمات الطراز لدور المنفذ تتمثل في الحركة والإرادة والإحساس والإدراك. تحقق طبقة الأفعال الدالة على الاستهلاك أو الإنجاز للسمات أعلاه بشكل شبه كامل.

لقـــد استطاع كلاين أن يطرح إشكال زمن التلفظ بصيغة واضحة، ففي سياق إسناد بنية زمنـــية لزمن التلفظ تضاربت التصورات النظرية، فالتقليد الرايشنباخي يعتبر زمن التلفظ نقطة أو لحظة زمنية، ومن النظريات ما منح تخصيصا يعتمد دلالة الفواصل intervals. ومما يدل على أن زمـــن الـــتلفظ لا يمكن أن يعتبر نقطة زمنية وإنما فاصلا زمنيا ممتدا، الأفعال اللحظية التي لها بنية زمنـــية داخلية قصيرة جدا، فحينما تصرف في الحاضر تصير حاملة لدلالة التكرار، ولا يمكن أن تشير إلى حدث واحد مربوط بزمن التلفظ، وهو ما يجسده المثال التالي:

43 - يسعل زيد

يـــسهل فهـــم دلالة التكرار في نظرية الزمن القائمة على مفهوم الفواصل الزمنية بدل الـــنقطة الـــزمنية. فإذا كان الحدث لحظيا فهو موزع على فاصل زمني له امتداد، مما يسمح بتوليد دلالة التكرار.

يطـــرح كلاين صعوبة تحديد خصوصية زمن التلفظ في صيغة أسئلة: هل يوافق زمن إنجـــاز الجملة أم زمن قراءة نص ما أم زمن المتكلم أم المخاطب؟ مقترحا بديلا اصطلاحيا، وهو مصطلح origo، إنه زمن التجربة الراهنة، ولهذا الزمن ديمومة عامة وفضفاضة[1].

---

(1) قـــد لا تكون أفعال الإتمام أو الأفعال اللحظية دالة على التكرار بالضرورة حينما ترد في صورة الحاضر. لنتأمل المثالين التاليين:

1 - يصل زيد إلى قمة الجبل

2 - يموت زيد في المستشفى

فالمـــثال 1 يـــدل علـــى اللحظة السابقة على الوصول، وهي مرحلة إعداد تسبق مباشرة الزمن غير الممتد واللحظـــي الـــدال على الوصول. ينسحب نفس الوصف الدلالي على المثال الثاني حيث نجد إحالة واضحة علـــى السيرورة التي تقود نحو الموت. تعد هذه الأمثلة حجة لصالح التحليل الذي ينبني على مفهوم "الفاصل الزمني" فالحاضر "فاصل زمني" له بنية زمنية داخلية غير مخصصة unspecified.

ويـــشخص فعل "سعل" نموذج الأفعال اللحظية التي يستحيل احتواؤها في "فاصل زمني" دال على الحاضر، وحينما تحتوى تصير دالة على الماضي أو المستقبل. فجملة:

3 - يسعل زيد سعلة.

ممكنة إذا ما وصفت حدثا وقع لتوه أو في المستقبل المتصل بالحاضر.

انظـــر جحفـــة: "تأويـــل التكـــرار في الأحداث في اللغة العربية"، في "مجالات لغوية: الكليات والوسائط"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1994، ص 145.

وللتدقـــيق نشير إلى أن مفهوم "الفاصل الزمني" يقبل إدماج التصور الزمني القائم على فكرة النقط الزمنية، علـــى اعتـــبار أن الفاصل مجموعة من النقط الزمنية المرتبة بشكل كثيف dense في الزمن، بمعنى أنه إذا وجـــدت مـــدتان زمنيتان وجدت معهما مدة زمنية تتوسطهما. ويسمح لنا هذا التمثل للزمن باعتباره فاصلا متشكلا من نقط زمنية من استيعاب البنية الزمنية للأفعال اللحظية في الماضي. فجملة:

4 - سعل زيد سعلة واحدة أمس في الساعة الرابعة وخمس دقائق

تبئر نقطة زمنية واحدة داخل الفاصل الزمني الماضي.

وانظر أيضا: H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 63-67.

من أجل مزيد من التفاصيل حول أهمية المفاضلة بين مفهوم الفاصل الزمني والنقط الزمنية في تمثيل الزمن.

ونخلص في نهاية هذا المبحث إلى أن المنظور الدلالي للزمن ممثلا بالنظرية الإحالية والتصورات الرايشنباخية الجديدة وما لحقها من تعديلات يشكل خطوة نحو تعميق فهمنا للطابع الإشاري للأزمنة في اللغة، وعلاقة الزمن بالمقولات الإشارية. وللنظريتين مزايا أخرى تقترن باستيعاب ظواهر الإدماج الزمني وتوالي الأزمان وتنوع استعمالات الزمن في السياقات التركيبية بين الاستعمال الإحالي والعائدي، وتجسد إطارا استدلاليا صالحا لتمثيل سلوك الأزمنة في الخطاب.

كما أن النماذج النظرية للزمن المؤطرة بمسلمات التصور الإحالي والرايشنباخي الجديد تمنح إمكانية استيعاب قضايا نظرية ذات دلالة في "نحو الزمن والجهة" مثل العلاقة التوافقية أو اللاتوافقية بين الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغات الطبيعية، وتقييد التأويل الزمني بمبادئ تركيبية أو دلالية في سياق بلورة "نحو زمني كلي" ووسائط تركيبية أو دلالية تجسد الاختلافات بين اللغات في بناء الأنحاء الزمنية الخاصة. وفي المبحث الموالي المخصص للنظريات التركيبية للزمن سنلاحظ كيف استطاعت عدد من النظريات إدماج التصورات الإحالية أو الرايشنباخية الجديدة في أجهزة تمثيلية تركيبية تنحو نحو منح مضمون ملموس للوسائط التركيبية، وللعلاقة بين الصرف والدلالة الزمنية في أفق تقييد التأويل الزمني بمبادئ تركيبية.

المبحث الثالث

المنظور التركيبي

لقـــد ظـــل التأويل الزمني إلى عهد قريب يدرس بمعزل عن بنيته، وافترضت في السنوات الأخـــيرة محاولـــة لربط التأويل الزمني للجملة بالبنية التركيبية. وتعد دراسة إنش 1987[1] محاولة رائدة في اتجاه صياغة حساب تأويلي للزمن داخل النظام الشجري التركيـــي للجملة.

لقـــد اســـتثمرت إنش مكتسبات نظرية بارتي معتبرة الأزمنة ذواتا اسمية تخضع لقيود توزيع العبارات الاسمية في الجملة وفي الخطاب. وهكذا لم يعد الزمن مقولة نحوية معزولة عن التركيب، بل أصبحت كل عناصر التركيب تساهم في الإحالة الزمنية للجملة.

تشكل أعمال كَيرون وبيانيسي وجيورجي وستويل وزاكَونا[2] أساس انطلاق مجموعة من الفرضيات الكبرى التي أصبحت متداولة في نظريات الزمن أهمها:

- فرضية السلاسل الزمنية.
- فرضية محمولية الزمن.
- فرضية اشتقاق الاختلافات الصرفية والتأويلية للأزمنة في اللغات من وسائط صرف - تركيبية أو مبادئ تركيبية محددة.

وبمقتـــضى هـــذه الأعمال أصبح تمثيل الزمن يستند إلى مبادئ ويتقيد بمبادئ التمثيل

---

(1) يتعلق الأمر بمقال مشار إليه:

- The Anchoring conditions for tense.

(2) لقـــد تـــوالت بعـــد عمل إنش المقاربات التركيبية للزمن وتنامت في سياق تطور النماذج التوليدية التي قدمت إطارا تمثيليا لاحتضان التمثيل التركيبي للزمن في اللغات الطبيعية. وأحيل بشكل أخص على الأعمال التالية:

- Gueron J, and Hoekstra T, 1988, Les chaînes temporelles et les verbes auxiliaires. Lexique 7, 61-85.
- Gueron J, 1993, "Sur la syntaxe du temps". Langues française, no. 100, Décembre, pp. 102-122.
- Gueron J, 1996, "Chaînes temporelles simples et structures auxiliaires".

في: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- Giorgi, A, and Pianesi F, 1991, "Toward a syntax of temporal representations". Probus, 2, 187-213.
- Giorgi, A, and Pianesi F, 1997, "Tense and Aspect". Oxford university press.
- Stowell T, 1993, The syntax of tense. M.S.
- Zagona Karen, 1990, "Times as temporal Argument Structures". M.S. University of Washington.

والاشـــتقاق العامة التي تضعها النظرية التوليدية؛ ويتم داخل مستويات تمثيلية لسانية مبررة داخـــل النموذج اللساني. فيتم توليد التأويل الزمني بموجب ميكانيزمات حسابية تتحكم في اشـــتقاق البنيات التركيبية بشكل عام، ليصير النظام الحسابـــي لنحو الزمن جزءا من النظام الحسابـــي العام لنحو البنيات التركيبية التي يقوم النموذج بتوليدها.

ومـــن أجل تطويق هذه الفرضيات وروز مدى كفايتها وصفيا وتفسيريا، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور فرعية منظمة على المنوال التالي:

1. نعـــرض في المحور الأول لفرضية السلاسل الزمنية عند كَيرون. ووسائل اشتقاق دلالة الأزمـــنة البـــسيطة والمـــركبة والعلاقة بين الزمن والجهة وطرق التوسيط الصرف – تركيبـــي بين أزمنة اللغات لتفسير الاختلافات في تأويل الأزمنة في اللغات الطبيعية.
2. نقـــدم أهـــم الافتراضات التي يتأسس عليها تصور الزمن كمحمول ينتقي موضوعات زمنـــية يقـــوم بترتيبها. وسنعرض لنموذجين تمثيليين في هذا السياق وهما على التوالي: زاكَونا وستويل.
3. سنخصص المحور الفرعي الثالث لمناقشة التصورات التي حاولت إقامة مقارنة بين أنساق زمنـــية متبايـــنة في طرق إحالتها الزمنية استنادا إلى الوسائل التمثيلية التي يوفرها نموذج الاشتقاق المرحلي derivation by phase لتشومسكي (1998 و2001)[1]. تنحو هذه التصورات نحو اشتقاق الاختلافات الإحالية للرؤوس الزمنية بناء على تخصيص قيمها. وتـــتمكن مـــن توســـيط الاختلافات بين الأنساق الزمنية استنادا إلى مفاهيم بسيطة يستعملها النموذج لاشتقاق البنيات التركيبية غير الزمنية.

1) المحور الأول: فرضية السلاسل الزمنية: كَيرون نموذجا

إحدى مزايا النظرية التي سنقدم أهم الفرضيات والتقنيات التمثيلية التركيبية للزمن التي تتأسس عليها، كونها تقوم على مسلمتين مركزيتين ابنت على أساسهما النظريات التركيبية للزمن. وهما:

أ. الدلالـــة الزمنية تأليفية تخضع لمبادئ حسابية[2]؛ حيث تركز نظرية تركيب الزمن على البنـــية الداخلية للأزمنة في اللغات الطبيعية. وبتعبير آخر لم يعد الزمن مقولة غير قابلة

---

(1) Norah, Boneh, 2003, p. 43.

(2) نجـــد إشـــارات واضـــحة، فـــي أعمال كل من كَيرون وزاكَونا، إلى كون التأويل الزمني تأليفيا في اللغات الطبيعية. انظر بهذا الشأن:

- Gueron J, 1996, “Chaînes temporelles simples et structures auxiliaires”, p. 41.
- Zagona K, 1990, “Times as temporal Argument structure”, p. 17.

للتحلـــيل، بل يمكن تحليله إلى مكونات بحيث لا نحصل على الإحالة الزمنية الكاملة للجملة إلا بواسطة تضافر هذه المكونات، وكل مكون له مساهمة في بناء التأويل الزمني.

ب. تمثيل الزمن وحساب تأويله غير مستقل عن التمثيل التركيبـــي العام للجمل في اللغات الطبيعية.

فمـــا هـــي أهم المكونات التي تقترحها كَيرون لبناء التركيب الزمني ولتشكيل النظام التأليفي للدلالة الزمنية؟

تفتـــرض كَـــيرون تبعا لتمثيل الجمل في النظرية التوليدية ربط الجملة بثلاثة مستويات بنيوية مختلفة[1]:

- مستوى المركب الفعلي: يضم الفعل وموضوعاته.
- مستوى الصرفة: يحتوي عنصرا زمنيا.
- مستوى المصدري.

وكل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يساهم في الإحالة الزمنية. فالمصدري يحتوي علـــى صرفية زمنية مجردة تسمى الإحالة "R" ترمز للإحالة الزمنية للجملة. وعندما تساوي هذه الإحالة زمن التلفظ، فإن لحظة التلفظ = إحالة. ويتم حساب الزمن في الصرفة انطلاقا من الزمن في الإحالة. ففي الجملة التالية:

- خرج زيد

تـــساوي الإحالة لحظة التلفظ، أي "الآن" أو "الحاضر". و"ز" أو الزمن في الصرفة = الماضـــي بالنظر للحظة التلفظ. أما المركب الفعلي فيضم الحدث ونرمز له بـــ "ح" والحدث يجب ربطه بالزمن لكي يغدو محيلا. ونمثل لهذه المستويات بالشجرة التركيبية التالية:

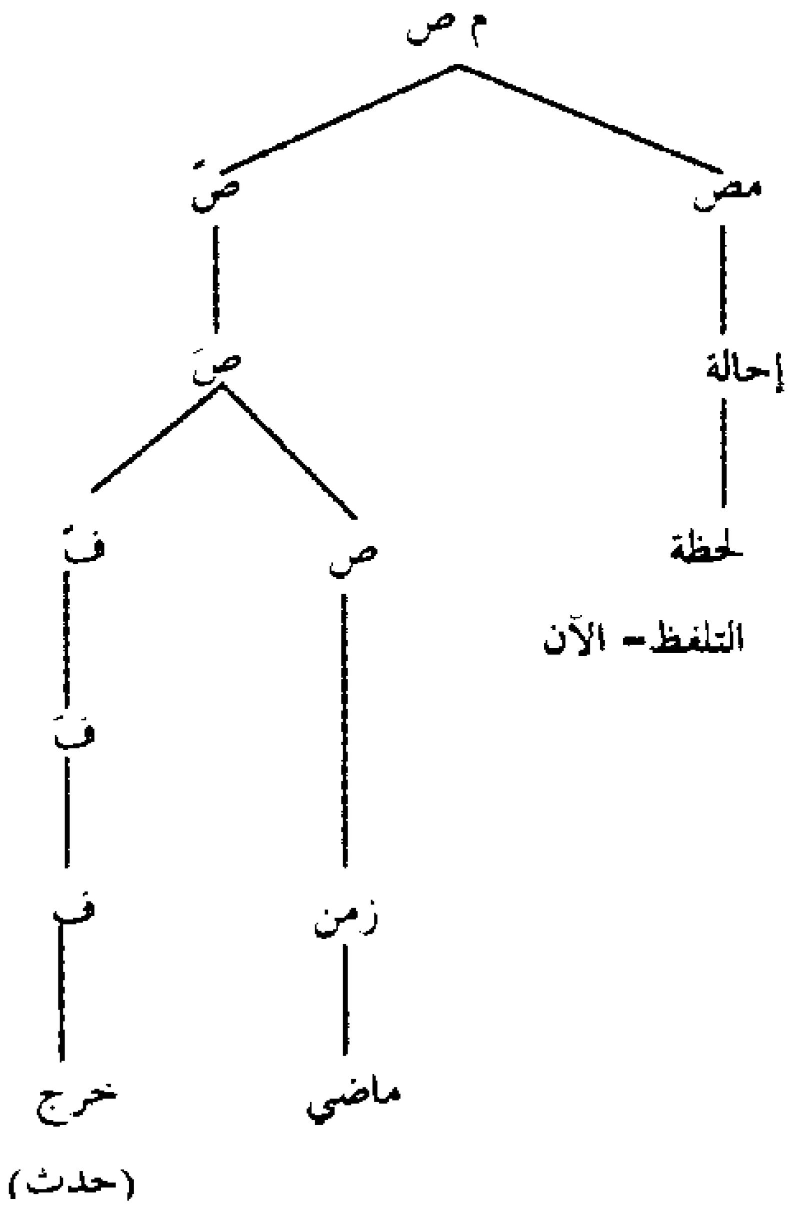

(1) انظر: Gueron, 1993, p. 102; Gueron, 1996, p. 52.

بافتراض كَيرون لهذه المستويات، فهي تتبع في ذلك نظرية رايشنباخ التي اعتبرت الزمن مركبا من ثلاثة نقط ضرورية لبناء التأويل الزمني. وهي: زمن الحدث والإحالة ولحظة التلفظ. فمثلا لحظة التلفظ هي دائما عبارة عن عنصر إشاري/تعييني تثبت قيمته في السياق التخاطبي، وتساوي لحظة التلفظ "الآن"، باعتباره عنصرا إشاريا مماثلا للضمائر المشيرة مثل "أنا" و"هنا". ويلعب هذا العنصر دورا أساسيا في تخصيص زمن الحدث، حيث يموضع الزمن بالنظر إلى لحظة التلفظ. فالزمن إما أن يكون ماضيا بالنظر للآن أو حاضرا وإما مستقبلا.

وتفترض كَيرون أن "مص" و"ز" و"ف" تشكل سلسلة زمنية ينبغي أن تكون حلقاتها أقصر ما يمكن(1). إذ لا يمكن للحدث أن يربط إلا داخل مجال سلسلته، ولا يمكن أن يربط خارج هذه السلسلة بزمن الجملة الرئيسية إلا إذا كان عائديا. وللتمثيل نأخذ الجملة التالية:

1 - قال زيد إن عمرا سيأتي

لدينا هنا سلسلة زمنية مكونة من "مص" الذي يضم عنصر الإحالة، و"ز" الذي يشير إلى المستقبل ثم الحدث. ولا يمكن للحدث أن يربط بزمن "قال" بل ينبغي أن يربط بالضرورة بالزمن "المستقبل" أي في مجال سلسلته الزمنية الدنيا.

افترضت كَيرون أن الأزمنة البسيطة حاضر/ماضي/مستقبل كلية، لأنها تتشكل من عناصر تتأسس عليها الإحالة الزمنية في اللغات الطبيعية، وهي زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة. بمعنى أن تمثيل الزمن الحاضر في جميع اللغات هو زمن التلفظ مساو لزمن الحدث. والتمثيل للماضي هو زمن الحدث قبل زمن التلفظ زت>زح. والمستقبل يكون زمن الحدث فيه لاحقا لزمن التلفظ.

(1) تستعمل كَيرون المبادئ والمفاهيم التي توفرها نظرية تشومسكي 1992/1989 بخصوص مفهوم السلاسل التركيبية. ومعلوم أن مبدأ قيد السلسلة الدنيا minimal chain condition الذي اقترحه تشومسكي يقيد العلاقة بين المكونات المتنقلة من مواقعها وآثارها، بحيث ينبغي أن يكون النقل مستجيبا لمبادئ اقتصادية في الاشتقاق (أقصر نقل). فالعلاقة بين المكون المنقول وأثره تكون مشروعة إذا كان يتحكم فيه مكونيا، ولم يكن هناك مكون أدنى قادر على التحكم محليا في الأثر مشتغلا كحاجز يمنع السابق من التحكم في أثره. وينتمي قيد السلسلة الدنيا إلى طبقة القيود المحلية. وتسحب كَيرون هذا القيد على البنى الزمنية على أساس أن السلسلة الزمنية ينبغي أن تكون حلقاتها أقصر ما يمكن. وتقدم كَيرون دليل النفي والمصدري المدمج لصالح فرضية وجود سلاسل زمنية تخضع لقيد المحلية.

انظر: Gueron, 1996, p. 27.

إن الإشكال الذي يطرح بصدد المماثلة التي تقيمها كَيرون بين مفهوم السلاسل في نموذج تشومسكي وتصورها عنها، يقترن بكون السلاسل التي تحدث عنها تشومسكي اشتقاقية، ووجه اشتقاقيتها أنها نتاج عمليات النقل. أما سلاسل كَيرون فلا تُكَوَّن بموجب سيرورات النقل، وإنما تشكل ضربا من السلاسل التمثيلية representational chains الشيء الذي يدفعنا إلى طرح مدى إمكانية سحب القيود الموضوعة على السلاسل الاشتقاقية على أنماط أخرى للسلاسل مصنوعة لتمثيل علائق تأويلية مختلفة عن نمط العلاقات التركيبية التي تتأسس عليها السلاسل الاشتقاقية.

فهـــذه الدلالة جزء من البنية المعرفية الإنسانية. لذلك فالتقابل بين اللغات لا يمكن أن يكـــون مصدره الدلالة لأنها عنصر كلي مشترك. وإنما مصدره صرف - تركيب هذه الأزمنة، قد نجد بعضا منها غير قابل للتحقيق الصرفي في لغة من اللغات[1].

وفي ســياق استدلالي مشابه تفترض دوشين Dechaine (1993)[2] بأن النحو الكلي يوفــر موقعا تركيبيا للزمن في جمل اللغات الطبيعية. وغياب الصرافة الزمنية ليس دليلا على غــياب الــزمن في التركيب. ولا يمكن اعتبار الحجة الصرفية دليلا لتمثيل الزمن في اللغات الطبيعــية. وتــستقي دوشــين أدلتها من لغات ذات صرافة زمنية فارغة مثل لغة الهايتي أو الصينية، ومن اللغات ذات الرابط الفارغ. وتبين أن بناء التأويلات الزمنية لا يتم انطلاقا من الــصرف الــزمني. فالبنى الزمنية الصرفية عارية في هذه اللغات. ففي لغة الهايتي مثلا تأخذ الأفعــال الساكنة العارية من الصرف الزمني تأويلا غير موسوم دال على اللاماضي، وأفعال الحدث في هذه اللغة تحيل على الماضي باعتباره سمة غير موسومة. وتكشف الأنظمة الفعلية لهــذه اللغات كيف أن محمولاتها الفعلية العارية تأخذ تأويلات زمنية غير ملتبسة. وتشكل هــذه اللغات دليلا لصالح حساب التأويل الزمني للجملة بناء على حلقات السلسلة الزمنية. وإذا كــان ثمة اختلاف يكشف عنه هذا النمط من اللغات فهو يعود إلى وجود سمات زمنية مــشروطة بالجهــة المعجمــية للمحمولات الفعلية التي ينبغي مراعاتها أثناء حساب الدلالة الزمنية.

وفي ســياق تقيــيد التأويل الزمني بدلالة الحلقات الزمنية، تلاحظ كَيرون فيما يخص الحلقة السفلى في تمثيل الأزمنة (المركب الفعلي) أن هناك نمطا من أنماط الأحداث التي تنتمي إلـــيها الأفعال لا يقبل التحقيق في الزمن الحاضر. ويتعلق الأمر بالأفعال اللحظية مثل وجد ووصل... فحيث تصح الجملتان التاليتان:

2 - Jean dessine ce paysage

3 - Jean marche

لا تصح الجملة:

4 - * Jean trouve une pièce

5 - * يجد خالد قطعة نقطية

وعـــدم إمكانـــية التعـــبير عن الأعمال اللحظية في الزمن الحاضر مسألة مبررة داخل

---

(1) Gueron J, 1993, p. 103.

(2) Dechaine, 1993, Predicate across categories, PHD.
الإحالة واردة في: Norah Boneh, 2003, p. 48.

الـــنحو الكلـــي[1]. ولتفسير هذه الظاهرة تفترض كَيرون أن التمثيل الدلالي للأحداث يختلف

---

(1) لا يمكـــن الحـــسم فـــي مثل هذه البنيات الزمنية ببساطة دون استحضار التعقيدات التأويلية التي تأخذها في سياقات معينة. فمثلا جملة:

- يبلغ زيد قمة الجبل الآن.

لا يمكـــن تأويلها على الحاضر بدلالة البلوغ الممتد. لكنها يمكن أن تصف المرحلة النهائية التي تفضي إلى بلـــوغ القمـــة. كما أن نفس الفعل يصير مقبولا في الصورة الزمنية الدالة على الحاضر إذا أسند إلى فاعل جمع، لأن سمة الجمع غير المحدود تغير الدلالة الجهية للفعل من الإتمام إلى النشاط:

1 - يبلغ/يصل المتسابقون إلى القمة.

كمـــا لـــو أن الفاعـــل المتعدد يجعل الحدث مُوازِعا، فيتعدد الحدث، وبتعدده يصير عبارة عن مجموعة من الأفـــراد الحدثية set of singletons تشبع فاصلَ الحاضر الذي يحتوي نقطا زمنية متعددة. لكن لا تقبل كل الأفعال اللحظية هذه الإمكانية. ولنأخذ كنموذج "يجد" حيث لا تصح الجملة:

2 - * يجد المدعوون القطع/القطعة النقدية.

مـــا يجعـــل جملـــة "يـــبلغ/يصل" تقبل الصورة الزمنية والجهية المشار إليها وعدم قبول "يجد" لها بالرغم من الاشـــتراك فـــي الـــنمط الجهي اللحظي، هو أن الوصولات تتوحد في محور مكاني (إلى القمة) وزماني واحد بخلاف حدث الإيجاد حيث يصير كل حدث إيجاد فردي من طرف مدعو واحد منفصل عن الآخر. فما يمنع:

3 - * يجد زيد قطعة نقدية و *يجد عمر قطعة نقدية و *يجد خالد قطعة نقدية.

يمنع كذلك: *يجد الرجال قطعا نقدية.

تشخص هذه الأمثلة سمة الامتداد في الحاضر. وبالنسبة إلى فرضية السلاسل الزمنية التي تتبناها كَيرون لا يعـــود هذا الامتداد إلى الزمن الحاضر في حد ذاته. وإنما يرتبط بزمن الإحالة الموجود في رأس المصدري والـــذي يعيـــنه ســـور حامل لسمة [+ متحقق]. وعندما يكون معينا بهذا السور يشكل فاصلا زمنيا مفتوحا مـــشتملا علـــى نقط زمنية غير محدودة. وبما أن الزمن الحاضر عائدي فهو ينسخ هذا التعدد الموجود في زمن الإحالة المقترن بزمن التلفظ ويتمكن الزمن من ربط البنية الداخلية للحدث المتشكلة من أحداث فرعية حـــيث يتوزع كل حدث على كل نقطة زمنية. ومن بين مقتضيات هذا الاستدلال أنه عندما يكون مخصص الـــسور [- متحقق] يصير الفاصل الزمني المقترن بزمن الإحالة نقطة زمنية واحدة، وعندئذ يمكن للأفعال اللحظية أن تظهر في صورة الحاضر الزمني. ويكون ذلك ممكنا مع أزمنة السرد وفي أفعال الكلام:

4 - أعده بذلك

5 - I now pronounce you man and wife.

أعلن الآن أنكما أزواج

انظر التفاصيل:

- Gueron J, 1996, pp. 34-35.

ونختلف مع كَيرون فيما يخص التخريجات التأويلية للأفعال اللحظية. فهي تشير إلى أن هذه الأفعال لا تقبل الظهور مع ظروف لها سمة الامتداد ما دامت لا تتوافق مع السمة الجهية المعجمية المخصصة للفعل.

فالجملة (6):

6 - * Jean a trouvé la pièce en une minute.

7 - وجد خالد القطعة النقدية في دقيقة.

لاحـــنة بالنـــسبة إلـــيها. ونعتبرها سليمة في تأويل آخر على أساس أن الظرف لا يقيس مدة الإيجاد في حد ذاتهـــا، وإنمـــا المـــدة الزمنية السابقة على لحظة الإيجاد. ولا بد من الإشارة إلى مسألة، وهي أن الأحداث اللحظية والإتمامات لا توجد فيها فجوة زمنية منظورة بين بداية الحدث ونهايته يمكن أن يستهدفها الظرف.

كمـــا لا بـــد من الإشارة إلى أمر آخر، وهو أن الأحداث اللحظية والإتمامات بشكل عام ذرية a tomic، بمعنى أنهـــا لا تـــشتمل على أجزاء داخلية فرعية. مما يبين أن هذه الأحداث عندما تسورها الأفعال الجهية الدالة على مـــرحلة من مراحل الحدث تقبل تأويلا دلاليا مقترنا بالإحالة على المراحل السابقة على الإتمام، بما أن الحدث لا يشتمل على بنية زمنية داخلية منظورة يمكن أن يسورها الفعل الجهي، وهذا ما يظهر في الأمثلة التالية:

عن تمثيل الحالات[1].

فالحدث يفترض وجود تغيير أو حركة. بينما الحالات مثل: يحب ويعرف ويفهم... عبارة عن أفعال نفسية ثابتة، وعندما يتصل الحدث بالزمن فهو يشير إلى أن الأحداث المحال عليها تتوزع في "ز" مخالف للحظة التي تسبق "ز"، أي أن الحدث له بنية مفرعة structure bifurquante تتمثل في ح أو الوضع البؤرة وح أ - 1، وهو اقتضاء ل ح أ، فهو نفي للوضع ح أ، ويشير الوضع البؤرة إلى وجود تحول حاصل بين الوضع المنفي والوضع ح أ.

فعندما أقول: "يقرأ زيد المجلة" فإني أفترض حدثا جديدا مستلزما حدثا منفيا، أي أنه قبل الآن لم يقرأ زيد المجلة. والحالة لا تقتضي هذا التحليل. فعندما أقول "يعرف زيد القراءة" لا أشير إلى وجود التحول، وإنما أثبت خاصية لزيد.

وهكذا يسند للجملة "يقرأ زيد المجلة" التمثيل المتضمن للحدث المفرع، بينما تفتقر الحالة في التمثيل المقابل إلى مثل هذا التحليل:

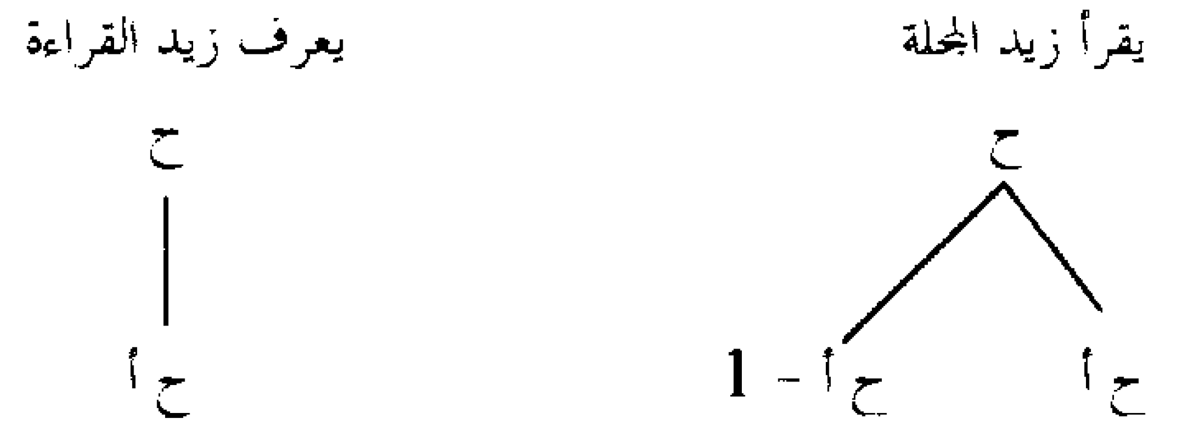

كيف تشتغل الإحالة الزمنية في هذا النموذج؟

تنطلق كَيرون من تصور مفاده أن "إحالة" في المصدري و"ز" في الصرفة لهما طبيعة اسمية، ويجعل السور الإشاري الدال على التعيين Deictic أو التحقق [+ Realisis] الحال في مخصص المصدري الرأس المصدري ضميرا مشيرا، أي محيلا على "الآن" أو لحظة التلفظ. وهذا ما يتضح من خلال التشجيرة التالية:

---

8 - بدأ يصل زيد إلى القمة
9 - بدأ يجد زيد الحل للمسألة
10 - بدأ يلاحظ زيد الوردة
وتعكس هذه الأمثلة بعدا آخر في الدلالة الجهية وهي المرونة الجهية للأفعال. وظاهرة التحول الدلالي الجهي، فمن الممكن أن يكون فعل الملاحظة في المثال (10) أعلاه دالا على نشاط ممتد في الزمن يقوده المنفذ ويتحكم فيه إراديا. وهذا الامتداد الزمني يسوغ تسوير "بدأ" للبنية الزمنية/الجهية للفعل.
حول الامتداد في بنية الأفعال النفسية الدالة على الإدراك البصري، انظر: شوطا عبد اللطيف، 1995، "نظر ورأى"، في أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء، ص 11-23.

(1) يتبنى هذا التصور بوستويفسكي في سياق تحديده لبنية الأحداث، فالسيرورات مثل "مشى" و"جرى" تهيمن على أحداث فرعية متجانسة والحالات لها بنية غير مفرعة عبارة عن حدث مفرد. انظر بريسول: "دلالة أفعال الحركة"، ص 185. في سمات الفعل وطرق بنائها، مرجع مشار إليه.

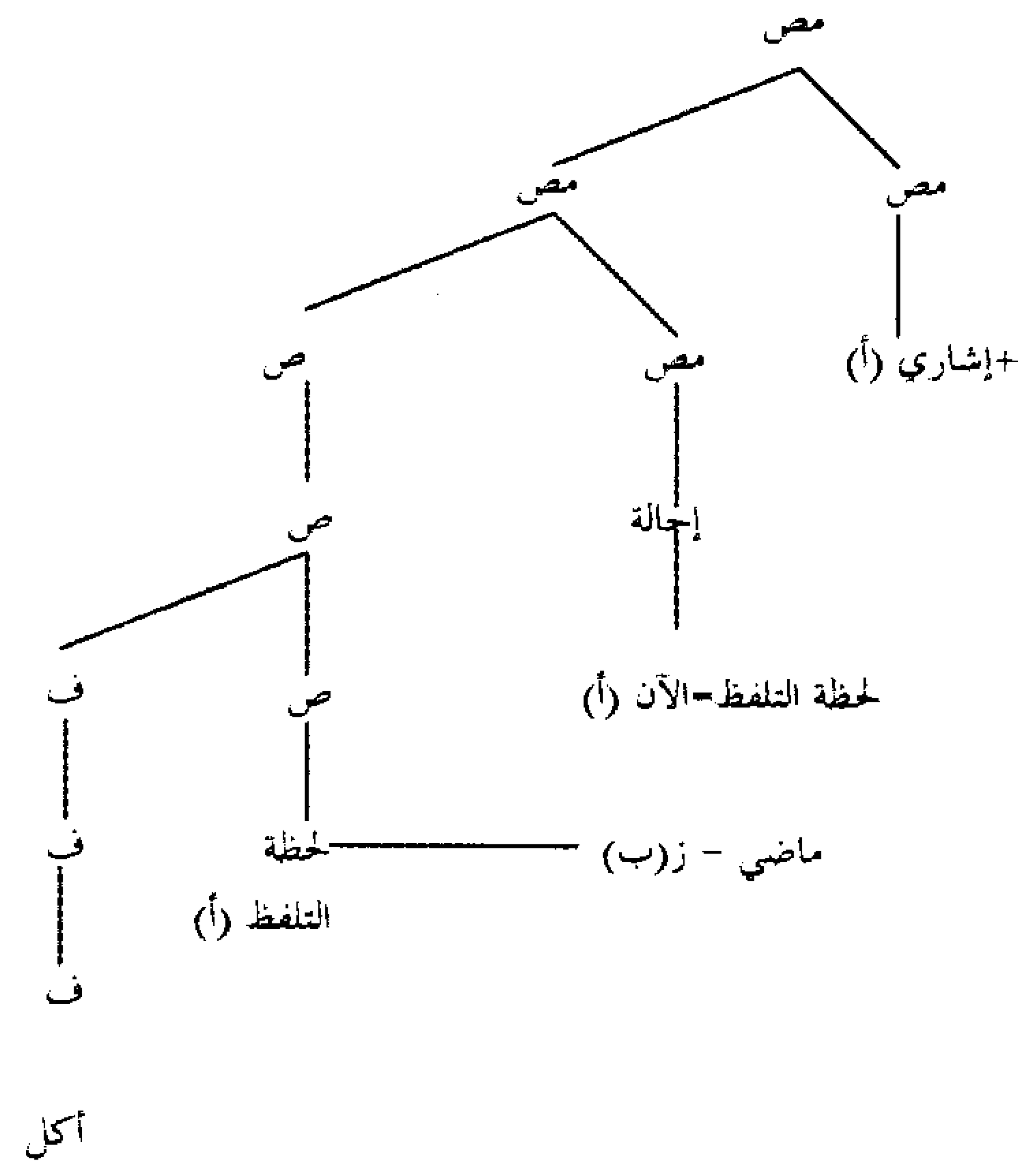

يؤول الزمن في الصرفة إما باعتباره ضميرا أو اسما أو عائدا(1). ويشبه الزمن الماضي الضمير. فالضمير لا يقترن في المجال المحلي إحاليا بالاسم، وينطبق نفس الأمر على الماضي، فالماضي متميز عن لحظة التلفظ، إحالته متضمنة في الخطاب كما أن القرائن المتمايزة (أ و ب) تشير إلى القراءة المنفصلة. فعندما أقول: "قرأ زيد الكتاب" قد تكون النقطة الزمنية التي أحيل عليها معلومة لدى السامع من خلال القرائن السياقية، باعتبارها متضمنة في الخطاب.

وتعني الرسامة التالية: "لحظة التلفظ – ز ب" أن الماضي مقطوع أنطولوجيا عن الحاضر. وموضعة "ز" على اليسار تعني أن زمن الحدث يسبق "الآن". وما تعنيه القطيعة الأنطولوجية هو أن مكان وشخصيات "ز ب" قد يختلف عن مكان وشخصيات لحظة التلفظ. أما الزمن المستقبل فهو يماثل الأسماء في إحالته. فـ "هند" لا تربط باسم يحدد دلالتها، إذ هي محيلة بطبيعتها، بخلاف الضمائر، ولذلك يحيل المستقبل على نقطة زمنية تقع بعد "الآن"، ولكنها غير معلومة أو محددة. وفيما يخص الزمن الحاضر فهو يشبه العوائد التي تتحدد إحالتها من خلال سوابقها، كذلك الحاضر فهو غير مفصول عن لحظة التلفظ بخط كما هو الحال مع الماضي أو المستقبل، بل إن "ز" ينسخ مضمون "الإحالة". وبما أن "زمن الإحالة" يساوي

(1) تلتقي كَيرون مع بارتي في تخصيص الأزمنة بالسمات الإحالية، ويوجد فرق بينهما يتجلى في كون بارتي تمنح هذا التخصيص للأزمنة في علاقتها بأزمنة أخرى في الجملة أو بالروابط الزمنية. في حين أن هذه السمات الإحالية (ضميري أو عائدي) عند كَيرون تنسحب على الأزمنة المفهومية البسيطة. فالحاضر عائدي، والماضي ضميري. ورغم ذلك نلاحظ بأن النسق التمثيلي الذي تعتمده كَيرون يبين قوة تأثير النظرية الإحالية للزمن في نظريات الزمن التركيبية. كما يجسد قدرة النماذج التركيبية الحديثة على إدماج نظريات الزمن التي تبلورت خارج الأطر التمثيلية التركيبية.

زمن التلفظ، فالحاضر ينسخ زمن التلفظ مثلما ينسخ العائد سمات سابقه. أي:

زأ = لحظة التلفظ (أ) + تعييني.

لاحـــظ أن القـــرينة (أ) التي يحملها زمن التلفظ هي نفس قرينة "ز"، بخلاف تمثيلات الماضـــي الـــزمنية، حيث يحمل "ز" قرينة مخالفة لقرينة لحظة التلفظ. كما أن "ز" يتميز عن الإحالـــة بكونه نقطة زمنية بخلاف الإحالة المشتركة مع السور الإشاري، فهي متتالية نقط. بمعنى أن الزمن الذي يعيشه المتكلم منشطر إلى لحظات مسترسلة. لذلك فزمن لحظة التلفظ لـــيس نقطة زمنية بل متتالية نقط، والزمن الحاضر باعتباره زمنا عائديا ينسخ هذه الفترات المسترسلة، حيث يكون الحاضر ممتدا. فعندما أقول:

6 - يقرأ زيد الجريدة.

تـــتم الإحالـــة على فترات زمنية متعددة يتحقق حدث القراءة في كل فتراتها. وتأخذ الجملة التمثيل التالي:

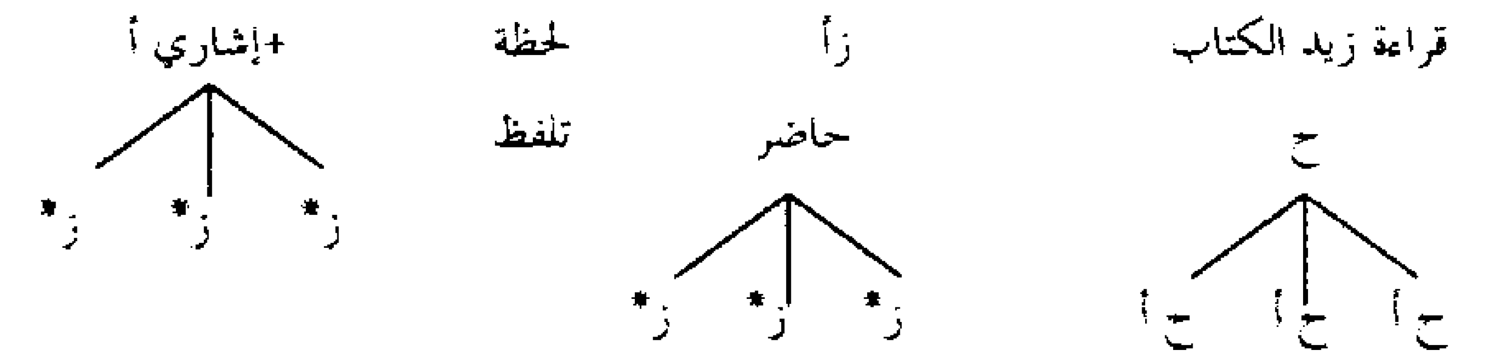

إن عملـــية القـــراءة حدث واحد متصل، باعتبار عامل الامتداد في الحاضر يشير إلى أحـــداث فرعية، وكل حدث فرعي يوافق فترة زمنية فرعية، لأن الحاضر ينشطر إلى فترات زمنية فرعية. وهناك نمط آخر من الأحداث يقرأ قراءة تكرارية في الحاضر. فعندما نقول:

7 - يضرب زيد عمرا.

نفهـــم أن حدث الضرب لا يقع في لحظة واحدة في الزمن، بل يتكرر، وهذا التكرار يسمح به زمن التلفظ الذي هو عبارة عن متتالية زمنية في الحاضر:

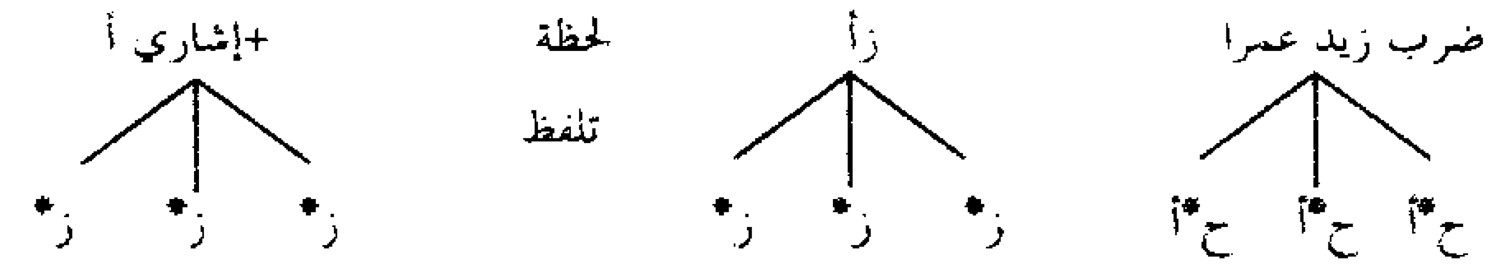

وهذا ما يجعل تأويل الأحداث اللحظية في الحاضر غير ممكن. فجملة:

8 - * يجد زيد القطعة النقدية.

تصبح لاحنة بموجب هذا التفسير، لأن حدث الإيجاد لحظي لا يقبل التكرار ولا يمكن أن يكون مسترسلا أو ممتدا، وبما أن الزمن الحاضر يقتضي متتالية نقط يتوزع فيها الحدث، وبمـــا أن الأحداث اللحظية تقع في نقطة زمنية واحدة ما دامت مفتقرة لبنية زمنية داخلية، يتعذر إنتا التأويل المرغوب فيه. وعندما تقع يحال عليها بواسطة الماضي:

9 - وجد زيد القطعة النقدية

ولا تـــستعمل الأحداث اللحظية في صورة الحاضر إلا في سياقات السرد[1]، وفي هذا السياق لـــيس زمن المتكلم هو زمن التلفظ، كما أن السور ليس إشاريا يحيل إلى "الآن"، أي الزمن المعيش للمتكلم، بل نكون بصدد زمن سردي مختلف عن زمن المتكلم. وللتوضيح نوظف المثالين التاليين:

10 - dans cette scène Jean entre dans la chambre, il ouvre la fenêtre, il trouve une pièce par terre.

11 - والآن يستمر عمرو في البحث عن المجلة، يفتح النافذة، يجد مفتاح خزانته، ويذهب في اتجاه الشرفة.

ففـــي عالم السرد، وهو عالم يخصصه السور [- إشاري] [- متحقق]، لا يكون زمن الإحالة متتالية نقط أو فاصلا مفتوحا، وإنما مجرد نقطة. وهذا ما يسمح بتوظيف الأحداث اللحظـــية في عالم السرد ولا يسمح بذلك في عالم الخطاب. وتصل كَيرون إلى نتيجة مماثلة بالنسبة إلى الماضي المستمر imparfait والبسيط (passé simple) في الفرنسية. فعندما يستعمل الماضي المستمر في سياق السرد تختفي دلالة الامتداد[2]، فيصبح مماثلا لماضٍ بسيط:

---

(1) انظر: Gueron, 1993, pp. 112-113 Gueron, 1996, p. 36.

(2) لـــيس كلمـــا اســـتعملت الـــصورة الزمنية الماضي المستمر في سياق سردي كانت دالة على أحداث غير مستمرة. فتحليل سلوك الأزمنة في الخطاب السردي يبين بأن الماضي المستمر يحتمل تأويلين معا: الامتداد والـــتمام. وتضعف هذه الملاحظة قيمة تحليل كَيرون ما دامت الأزمنة الواردة في سياق السرد كلها خاضعة لسلطة السور [- متحقق]، ولا نرى مصدرا للامتداد في غياب القيمة الموجبة لسمة التحقق أو الإشارة. ولا نعدم جملا من هذا القبيل في سياق السرد:

- Jean écoutait la musique; quand Marie soudain entra.

ولإنقـــاذ فرضية كَيرون يمكن أن نفترض بأن الصرفية [ait] تحمل اختياريا في أزمنة السرد السمة [± محدد]. ففـــي عـــالم الخطـــاب تكـــون حاملـــة تخصيصا ملازما لسمة [- محدد]. وفي سياق السرد تصير مخصصة تخصيـــصا أدنـــى بهـــذه الـــسمة: [± محـــدد]. ويكون السياق عاملا حاسما في منح السمة القيمة التخصيصية المناســـبة. ومعنـــى ذلـــك أنها عندما تحمل سمة [- محدد] تحيل على الأحداث الفرعية للحدث وصعودها إلى المـــصدري غيـــر ضـــروري. مـــثلما هو الشأن بالنسبة إلى صرفية التدرج (ing) في الإنكليزية التي تفترض كَيرون أن لها حيزا ضيقا، وتتمكن من تقسيم الحدث تقسيما فرعيا دون الصعود إلى المصدري.

وفـــي حالـــة حمل الصرفية [ait] للسمة [+ محدد]، تصعد إلى المصدري حتى يحدث توافق بين هذه السمة وقـــيمة السور الإشاري الذي يدل على نقطة زمنية واحدة في الماضي. ومثلما تقيم كَيرون مماثلة بين إحالة الحدود وإحالة الصرفيات الجهية انطلاقا من كون الصرفية [ait] في الحالات غير الموسومة مخصصة بـــ [- محدد] منتقية حدثا فرعيا داخل سلسلة أحداث فرعية كما هو شأن "un livre" حيث ينتقي الحد "un" كيانا غيـــر محدد داخل لائحة كيانات مفتوحة. تكون السمة [+ محدد] مماثلة للحد "le" أو "ce" التي تحمل اقتضاء دلالـــيا بموجبه تتم الإحالة على ذات معرفة ومحددة داخل السياق دون اقتضاء عملية انتقاء داخل مجموعة ذوات غيـــر معرفة، فعندما أقول "الكتاب" فإنني لا أحيل على كتاب داخل مجموعة كتب غير معرفة، فدلالة التضمن والاحتواء توجد في النكرات المخصوصة ولا توجد في حساب التأويل الدلالي للمعارف. ومن أجل مـــزيد مـــن التفاصـــيل حول الخصائص الإحالية للنكرات المخصوصة والمعارف، انظر الإحالة على إنش 1991، الواردة في الرحالي، 2003، نفسه، ص 141.

وفيما يخص تحليل كَيرون للسمات الزمنية والإحالية لصرفية [ait] انظر:

- Gueron, 1993, pp. 119-120.

12 - en 1885 Victor Hugo mourait.

فدلالـــة الامتداد لا تجد مصدرها في صرفية الزمن (ait)، ولكن تعتبر ناتجة عن تفاعل بين عنصر "الإحالة" المخصص بسمة [+ متحقق] وزمن عائدي على اعتبار أن [ait] صرفية زمنية عائدية تحمل سماتها الزمنية العائدية المخصصة نحويا على زمن إحالة ماضي[1]. فحساب الدلالة الزمنية في نموذج كَيرون سيرورة حسابية تأليفية تأخذ بعين الاعتبار السمات الدلالية لحلقات السلسلة الزمنية. ويلعب السور الإشاري المتموضع في مخصص المصدري دورا هاما في تحديـــد الإحالـــة الزمنية. ومن خلاله يتم رصد التقابلات الزمنية مثل التقابل بين الماضي المـــركب و"الماضي البسيط" الذي اعتبر تقابلا جهيا في أزمنة الماضي، في حين أن قيمة هذا التقابل كامنة في تخصيص السور: [+ إشاري] [+ متحقق] بالنسبة إلى الماضي المركب، و[- إشـــاري] بالنـــسبة إلى الماضي البسيط. ويتوزع بذلك التقابل على محورين متباينين: عالم الخطاب وعالم السرد. فالماضي البسيط لا يوظف في عالم الخطاب. لاحظ التقابل الآتي:

13 - * Hier, je lis le livre.

14 - Hier, j'ai lu le livre.

ويـــتمكن هـــذا التحلـــيل من تفسير سمة التمام perfectivity المقرونة بهذه الصورة الـــزمنية. فالسمة [- متحقق] irrealisis تختزل زمن الإحالة في نقطة زمنية، فتصير بذلك البنـــية الـــزمنية الداخلية للأحداث مغلقة. بدهي أن يكون توالي الأفعال في صورة الماضي البسيط عاملا في تقدم السرد إلى الأمام، كما لوحظ في المقاربات الزمنية للخطاب.

---

(1) ثمـــة اخـــتلاف طفيف بين الصيغة التحليلية التي تقدمها كَيرون للماضي المستمر في مقال "تركيب الزمن" 1993، ومقال "السلاسل الزمنية البسيطة وبنيات الأفعال المساعدة" 1996. ففي العمل الأول تعتبر الصرفية الزمنية [ait] صرفية جهة تولد في الرأس الزمني الأسفل حاملة لتخصيص زمني معجمي ملازم [+ ماضي] وتخصيص دلالي إحالي [- محدد] على اعتبار أن التخصيص الثاني مقترن بطبيعة الدلالة الجهية لأن دلالة الاستمرار ناتجة عن انتقاء الصرفية لحدث فرعي داخلي داخل متوالية الأحداث الفرعية.
كما أن الحدود النكرة مثل un livre (un) تنتقي عنصرا غير محدد داخل مجموع الكيانات التي يحيل عليها "كـــتاب". ويـــصعد الـــزمن الأسفل إلى الزمن الأعلى لفحص سمة [المضي] لأن الموقع الأعلى هو الموقع الوحـــيد لتوليد الدلالة الزمنية الإشارية، وبعد ذلك تصعد الصرفية الزمنية إلى المصدري لأن سمتها الجهية [- محدد] تقترن بعناصر متعددة وذلك ما توفره الإحالة باعتبارها فاصلا مفتوحا فتتمكن الصرفية من ربط الحدث الفرعي.
وفـــي مقالهـــا "الـــسلاسل الزمنية البسيطة" تلغي كَيرون التمييز بين الأزمنة والجهات. فالجهة زمن يؤول بالنظـــر إلى الزمن الأعلى الذي يتحكم فيه، فهو إما مساو له في الإحالة (عائدي) أو غير مساو (ضميري). وفـــي البنيات الزمنية المشتملة على ماضي مستمر نكون بصدد زمن واحد وليس بنية مزدوجة زمن وجهة، وتـــصير دلالة الاستمرار ناتجة عن كون الصرفية [ait] في الرأس الزمني عائدية بالنظر لزمن إحالة حامل لتخـــصيص المضي وتخصيصه [+ إشاري] أو [+ متحقق]. وباعتباره كذلك فهو يوفر فاصلا مفتوحا يوزع الحدث على كل الفواصل الفرعية في "إحالة"، وبالتالي نحصل على دلالة الاستمرار.
- Gueron, 1996, pp. 38-39.

ويكتسي تحليل كَيرون للبنية السماتية لحلقات السلسلة الزمنية وبشكل أخص سمات السور الإشارية أهمية خاصة في فهم ظاهرة تحول القيم الزمنية للصور الفعلية من الدلالة على أزمنة إشارية إلى نقيضها. ونأخذ كمثال الجمل الآتية:

15 - تباع المجلات في الأكشاك.

16 - تضحي الأم من أجل أبنائها.

17 - تحتسي هند دائما قهوة بدون سكر.

تفتقر هذه الجمل إلى إحالة تعيينية، بمعنى أن الأحداث غير مربوطة بنقطة زمنية يعينها زمن التلفظ، فوجود هذا الأخير مشروط بوجود سور إشاري يدل على "الآن"، وغياب هذا السور يمنع إحالة الزمن أو الحلقة الوسطى في السلسلة الزمنية "ز" على الحاضر، لأن "ز" عائد ناسخ للحظة التلفظ. ومعنى ذلك أن تأويل الأمثلة أعلاه يقتضي أن يحمل السور قيمة أخرى. وفي المثال (17) يحمل سمة [+ تعدد].

وهذه السمات قيم دلالية غير مالكة لمنظورية صرف - تركيبية، فاللغات لا تستعمل صرفيات خاصة للتعبير عن هذه الدلالات السورية، بل توظف الصور الزمنية ذات الإحالة التعيينية في السياقات غير الموسومة للدلالة على قيم زمنية مسورة موسومة. ويسهل فهم هذا السلوك بإقامة تناظر بين الحدود الاسمية التي تحمل إحالة التعريف أو التخصيص أو التنكير في سياقات تركيبية معينة، أوتخصص بقيم سورية في سياقات أخرى بالرغم من أن الحدود ليست أسوارا(1).

فمصدر التباس الزمن بين القيمة الإحالية والقيمة السورية يكمن في تخصيصات مخصص المصدري. وللتمثيل نقترح التشجيرتين التاليتين:

---

(1) ثمة تواز ملحوظ بين القيم الإحالية والسورية للحدود الاسمية وأزمنة الأفعال. لنتأمل الأمثلة الآتية:

1 - الكتُب قرأتها بتمعن شديد.

2 - تباع المجلات في الأكشاك.

3 - قرأت كل كتاب صادر حول العولمة.

4 - قرأت كل الكتاب.

5 - فيلة بيضاء غالبا ما تسترعي انتباه الناس.

6 - فيلة بيضاء استرعت انتباهي.

في المثال الأول استعملت "الكتب" استعمالا إحاليا، حيث تمت الإحالة على ذوات مخصصة في عالم الخطاب. ويقوم الحد بوظيفة الإغلاق الوجودي. بينما يحيل الحد في المثال الثاني إحالة عامة، فتكون دلالة الاستغراق على عموم الكيانات هي الواردة. لاحظ أيضا أن الحد الفارغ في المثال الثالث يربطه السور "كل" ويصير بذلك متغيرا يحدد قيمته السور الكلي. ويبين المثالان (5) و(6) كيف أن الحدود الفارغة لا تؤول دائما بدلالة التخصيص، ولا تخضع لإغلاق وجودي. فالحد الفارغ يتم تسويره في المثال (5) بواسطة سور عام منظور يقوم بوظيفة الربط غير الانتقائي لمتغير الحدث والاسم. وفي المثال (6) يخضع نفس الحد لتسوير وجودي وبالتالي تتم الإحالة على كيانات محددة.

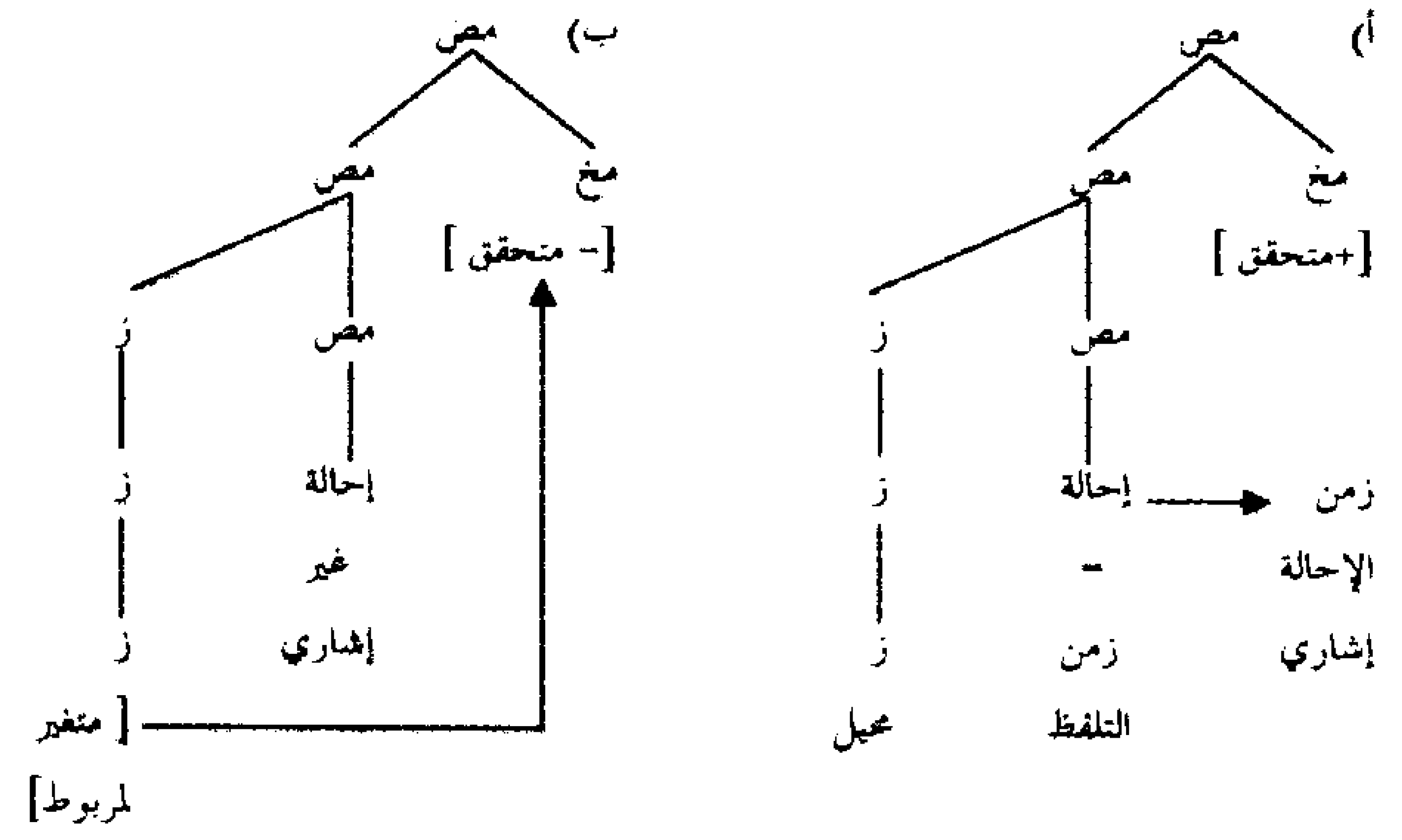

[القيم الإحالية: ماضي/ حاضر]

عـندما يحمـل مخصص المصدري سمة موجبة يعين القيمة الإشارية لزمن الإحالة، فيصبح مـساويا للحظـة التلفظ، وبذلك يخصص الزمن بقيم إحالية اسمية (ضمير/عائد/اسم)، تمكنه من الحـصول على قيم إحالية داخلية. وفي التشجيرة (ب) يفقد الزمن قيمته الإحالية المستقلة، إذ هو عبارة عن متغير مربوط بسور يحدد دلالته. ففي الدلالة الزمنية العامة يربط الزمن بسور عام.

∀ أ (إحا أ) زأ ح أ

ويصير تأويل البنية الزمنية في الصورة المنطقية:

في كل س، س لحظة، يكون حدث بيع المجلات في الأكشاك خاصية ل س.

وبالنـسبة إلى الجملـة (17) يسور الزمن بسور دال على التعدد، ويحمل الزمن ومعه الحدث على اللحظات المتعددة. وبذلك تأخذ الجملة التمثيل التالي:

تعدد أ (إحا أ) ز أ ح أ

E تعددية لحظات س، بحيث حدث شرب هند للقهوة بدون سكر خاصية ل س.

وتمـتد هـذه المعالجة إلى الوجه التذييتي subjunctive mood والشرط. فمعلوم أن الـشرط يحـيل على المستقبل، وإن كانت الأفعال المقترنة به تامة. لقد لاحظ القدماء هذه الظاهرة و لم يستطيعوا تفسيرها، فأسندوا هذه الخاصية إلى الدور الذي تلعبه أداة الشرط، إذ تقلب عندهم الماضي إلى المستقبل. والتحليل الذي سنقترحه يبين أنه ليس هناك قلب للزمن وإنمـا تنـبع الإحالـة الزمنية من طبيعة تخصيص سمات مخصص المصدري بقيمة سالبة [- إشـاري]/[- مـتحقق]. ونلاحظ انتشار هذه الظاهرة في كثير من اللغات كما يتضح من الأمثلة التي سنسوقها:

18 - et si j'allais rendre visite à Marie?

19 - إذا جئتني بالكتاب، أعرتك المجلة.

لا يثبت المتكلم حدثا انطلاقا من زمن التلفظ، وإنما يصور أحداثا مرتبة في عالم ممكن، وفي العوالم الممكنة لا تتحكم الإشاريات "هنا" و"الآن". بعبارة أخرى يصبح زمن الصرفية [ait] متغيرا في حيز السور [- متحقق] [- إشاري]، ويكتسب دلالته الزمنية بالاقتران بدلالة السور [- متحقق]. فالموجهات الموسومة تشتغل كأسوار تحدد القيمة التخصيصية للزمن، وهو ما يحتاج إلى دراسة مستقلة تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الوجه والموجهات والزمن(1).

ويعمم التحليل السابق على الوجه التذييتي مثل:

20 - Je veux que tu t'en ailles.

21 - يجب أن تخرج.

نعتبر أن الوجه التذييتي فارغ من الزمن، ودليلنا الترادف الزمني بين البنى غير المنتهية infinitive وبنى الوجه التذييتي:

22 - Je veux sortir

حيث تشترك البنيتان في تمثيل زمني موحد ووجه تباينهما يكمن في الملء المعجمي لحلقات السلسلة الزمنية. فرأس المصدري والرأس الزمني لهما عماد معجمي في الوجه التذييتي بخلاف التركيب غير المنتهي:

23 - je veux partir.

يرأس غير المنتهي infinitive سلسلة زمنية مكونة من مصدري وزمن

je veux-	[إحالة i] سور	ز	partir
	- متحقق موجهي	[متغير]	حدث i

قيمة المتغير الزمني = المستقبل، وهي قيمة زمنية تحددها الدلالة الموجهية للسور الذي تخضع سمته لانتقاء من طرف الفعل "vouloir" أو "أراد". وفي اللغة العربية يلعب المصدر دور المنتهي في اللغة الفرنسية، مما يدل على أن البنى المصدرية تمتلك سلاسل زمنية، وهو ما تجسده الأمثلة التالية:

24 - أريد ترك هذا العمل.

---

(1) سنقدم في الفصل الثاني من الباب الثاني مقاربة لتقييم هذا التفاعل.
نستبق بعض المسائل التي سيتم تناولها في الفصل الثاني من الباب الثاني لنؤكد بأن تخصيص الشرط بدلالة المستقبل الإشارية في المثالين المقدمين في المتن لا يستقيم في اللغتين. لنتأمل الأمثلة التالية:
1 - إن كنت خرجت أمس، فلا داعي لأخرج معك اليوم.
2 - إن كنت دخلت المسرح أمس، صاحبتك بدون تردد.
3 - Si tu étais passé hier; j'aurais compris ta proposition.

25 - أريد التخلي عن المشروع.

26 - ترك هذه الوظيفة سيزعجني.

27 - أخذ زيد للكتاب أقلقني.

إن دلالة الحدث في المصدر موجهة زمنيا نحو المستقبل في المثال (24) و(25)، ونحصل على هذه الدلالة الزمنية بموجب سيرورة حسابية موضوعها حلقات السلسلة الزمنية، فالمصدري مخصص بسمة [- متحقق] وبسمة موجهية يتحكم فيها محليا الفعل "أراد" وتقوم هذه السمة بربط الرأس الزمني وتقييد إحالته ويحصل الحدث على تخصيصه الزمني بموجب اقترانه بعناصر السلسلة الزمنية. ويكشف المثال (26) و(27) عن ظاهرة اقتران سلسلة زمنية بأخرى داخل الجملة. وتتحدد قيمة عناصر السلسلة المربوطة بالتخصيص السماتي لعناصر السلسلة الرابطة، مما يبين تنوع الدلالة الزمنية للمصدر بين الإحالة على الماضي أو المستقبل. ولا يعود هذا التنوع إلى كون المصدر مالكا لبنية زمنية إحالية داخلية وإنما إلى اقترانه الزمني بالبنى الزمنية التي تكون البنى المصدرية مكونات موضوعة منتقاة في مجالها بحيث تشتغل كفواعل أو مفعولات. ويظهر هذا الاقتران مع الروابط الزمنية مثل:

28 - زارني عمرو قبل دخول هند الجامعة.

29 - ستزورني هند بعد دخول عمرو الجامعة.

30 - زارني عمرو أثناء خروج هند من القاعة.

ولا تستسيغ جميع الروابط الزمنية بنى مصدرية، حيث تبين الأمثلة الموالية صعوبة الاقتران الزمني في غياب بنيات زمنية محتوية على أفعال متصرفة:

31 - * زارني خالد حينما دخول هند.

32 - * كتب زيد المقالة بعدما خروج عمر.

ورغم وجود تماثلات بين البنى غير المنتهية في اللغات الرومانية وبنية المصدر في العربية، ثمة اختلافات تضعف تعميم التحليل بواسطة فرضية السلاسل الزمنية على المصادر العربية. من بينها:

أ. الاختلاف المقولي بينهما، فالأشكال غير المنتهية أفعال، والمصدر له خصائص اسمية حيث تدخل عليه الحدود والإشارات ويخضع لسيرورات صرفية متنوعة مثل الجمع، وهو ما لا تستسيغه الصور غير المنتهية في هذه اللغات.

ب. تمتلك الصور غير المنتهية بنية جملية وظيفية، ويشكل قبولها لعنصر النفي حجة لصالح وجود هذه البنية بخلاف العربية:

33 - Jean doit ne plus voir Marie.

34 – * أريد لن تَرْك المشروع.

وفي التحليلات التي قدمت للأشكال غير المنتهية اعتُبرت اللاحقة (er أو ir) واسما زمنيا غير متصرف ملتصق بالجذع الفعلي، خاضع لربط زمني خارجي(1).

ج. معظم التحليلات اللسانية التي أنجزت حول المصدر اعتبرت أن هذا الأخير مفتقر لرأس وظيفي زمني في مجال إسقاطاته الوظيفية واشتماله على رأس حدي يسوغ إعراب الجر، فلو وجد الزمن لسوغ إعراب الرفع. ويمكن أن يشتمل المصدر على إسقاطات وظيفية أخرى يشترك فيها مع الأفعال مثل البناء والجهة(2).

ويمكـــن أن نتـــبنى حلا لمواجهة هذا المشكل يقوم على فكرة أن الربط الزمني في البنيات المـــصدرية العربية لا يتم من خلال وساطة السلسلة الزمنية، وإنما من خلال ربط الموضوع الزمني الداخلي للمصدر – على أساس أن المصدر له موضوع حدثي وزمني – بالزمن الأعلى.

وثمة دليل آخر يبين أن المصدر لا يشتمل على المصدري باعتباره حلقة زمنية فرعية في حلقات السلسلة الزمنية. فجمل من قبيل:

35 – دخل زيد بعد أن خرجت هند.

مقارنة بـــ: 36 – دخل زيد بعد خروج هند.

تبين أن الزمن يظهر بظهور المصدري "أن" وامتناع:

37 – * دخل زيد بعد أن خروج هند.

يكـــشف غـــياب الـــزمن الوظيفي أو النحوي الذي يسوغه المصدري، وتدفعنا هذه المعطيات إلى توسيط التأويل الزمني للبنى عبر وساطة السلاسل الزمنية. وهو توسيط يمكن أن يكـــون داخل اللغة الواحدة أو عبر اللغات. فيمكن للغة الواحدة أن تخضع بعض تراكيبها لحـــساب زمـــني لا يمر بالضرورة من خلال نظام السلسلة الزمنية. وتبقى تراكيب أخرى خاضعة لحساب سماتها الزمنية في حلقات السلسلة الزمنية.

وفي ضـــوء التحلـــيل المقدم يمكن اقتراح تحليل للمعطيات المتضمنة لظروف الاقتران الـــزمنية مثل: "بعدما" و"حينما" و"وقتما". فالملاحظ أن هذه الظروف لا تسوغ إلا في بنية جملية محتوية على أزمنة نحوية ترمزها أفعال حاملة لسمات زمنية.

---

(1) انظـــر الرواعـــي لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الصور غير المنتهية في اللغات الرومانية والمصدر في اللغة العربية:

الرواعي عبد الصمد، 2003، بنية المصدر التركيبية والدلالية، ص 236.

والملاحظ أن هذا الواسم الزمني غير المتصرف يتم الاحتفاظ به أثناء تصريف الفعل في المستقبل. ويسقط في تصريف السمات الزمنية الأخرى:

Je chant(er) ai-tu part(ir) as

(2) نفسه، ص 338–340.

وإذا افترضنا أن هذه العناصر الظرفية تظهر في مخصص المصدري وأن فضلتها مركب زمـــني جملـــي، اتضح التباين بين البنيات المصدرية التي لا يمكن أن تشكل فضلة لمثل هذه المـــركبات الظـــرفية على أساس أنه لا يوجد موضع للمصدري في هذه المركبات يمكن أن تظهـــر فيه، ولا وجود لزمن نحوي وظيفي يمكنها الاقتران به. ويقترح كنكاي اعتبار هذه الظروف موصولات ملحقة معقدة مشكلة من طرفين: طرف ظرفي "بعد"، "حين"، "وقت"، وطرف موصولي "ما". فيحل الأول في رأس المصدري، والثاني في مخصصه، وهناك عمليات نقلية تقرن "ما" بهذه الظروف[1].

---

(1) انظر كَنكَاي عبد القادر، 1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ص 58.

انظـــر: العمـــاري، 2004 الجملة العربية، ص 214. من أجل تحليل للعلاقة بين "ما" المصدرية و"أن". وفي واقع الحال لا تنتمي هذه الظروف إلى طبقة متجانسة، حيث تمتلك بعضها سمات تسويرية تلعب دورا مهما في الإحالة الزمنية مثل "كلما" و"عندما". ولمزيد من التفاصيل حول سلوك هذه الروابط الزمنية انظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

قـــدّم العمـــاري في كتاب "الجملة العربية: دراسة لسانية"، ص 180. مجموعة من البنيات المصدرية تدفعنا إلـــى إعادة النظر في التحليل المقدَّم، على أساس أنه لا بد من توفر رأس زمني مجرد يسوغ اقتران الظرف الزمنـــي بـــه حتى يتم تقاسم السمات الزمنية. وتبين هذه المعطيات أن الإحالة الزمنية مستقلة ومغلقة داخل البنية المصدرية وأنه لا يقع حساب التأويل الزمني بالارتباط بالصرفة الزمنية للفعل الدامج:

1 – يسعدني قدومك (أمس، أو غدا)

وتفسر هذه الجملة كالآتي:

2 – يسعدني (أن قدمت البارحة، أن تقدم غدا)

3 – تسرني زيارتك أمس للأستاذ.

لاحـــظ أن الظرف الحامل لإحالة الماضي لا يمكن ربطه بزمن "يسعد" أو "تسرني" لوجود تنافر في السمات الـــزمنية. الظرف هنا ينعت زمن الزيارة، فهو مربوط في المجال المحلي للمصدر ويقبل المصدر أن يظهر مع جميع أنواع الظرفيات مثل ظرفيات الإطار التي تؤطر الزمن الذي يتحقق فيه الحدث:

4 – أعجبني قراءتك المجلة خلال المظاهرة يوم الثلاثاء

أو الظرفيات المحيلة على الفواصل الزمنية:

5 – سرني سفرك إلى لندن من الثلاثاء إلى الخميس

أو ظرفيات المدة الزمنية المحددة:

6 – سرني جريك لأربع ساعات

أو ظرفيات التردد.

7 – لا يعجبني جلوسك في المقهى كل يوم/دائما/مرتين

أو ظروف الاقتران الزمني:

8 – دق جرس الباب عند دخولك المطبخ

لكـــن بمـــا أن الزمن في المصدر مطلق وغير حامل لصرفة زمنية مخصصة بخلاف الأفعال التي يفرض الـــزمن الـــنحوي قيودا على نوع الظروف التي يمكن أن تنعته، بما أن الأمر كذلك، يمكن في الحالات غير الموسومة أن يسوغ المصدر نعته بظروف زمنية مختلفة:

9 – دخول العدو المدينة أمس/الآن/غدا

وهناك حالات يخضع فيها التأويل الزمني للمصدر لزمن الفعل الدامج. فالإحالة هنا تابعة وليست مستقلة:

10 – أتعبني سفرك إلى الرباط (أمس/*غدا)

وبخلاف المصادر يخضع التأويل الزمني في بنى اسم الفاعل والمفعول لنظام تأليفي يراعي حساب سمات حلقات السلسلة الزمنية. ونستبق بعض المسائل التي سترد مفصلة في فصل السلاسل الزمنية، لنقدم المعطيات التالية والتي تظهر احتواء بنيات اسم الفاعل على مركب مصدري وبنية زمنية مستقلة أو تابعة:

38 - هل أنت ذاهب إليه؟

---

11 - سأتابع رحيلك إلى البيضاء (غدا/الآن/*البارحة)
تكشف هذه المعطيات مجتمعة وجود قراءتين زمنيتين إحداهما مستقلة ومغلقة وثانيهما تابعة. وتقترح بارسنز Parsons توحيد القراءتين في قراءة واحدة، وهي القراءة التابعة. وحجتها تأويلية تعتمد منطق إعادة الصياغة (paraphrasing). فجمل مثل:
12 - سفرك أمس منحني فسحة للتأمل
13 - سفرك غدا سيمنحني فرصة للتأمل
14 - تسرني زيارتك أمس للأستاذ
تؤول كالآتي:
15 - سفرك الذي تم أمس...
16 - سفرك، الذي سيتم غدا...
17 - تسرني زيارتك التي تمت أمس، للأستاذ
فالإحالة الزمنية للمصدر تابعة لزمن الجمل التي تظهر في إعادة الصياغة. غير أن حجة بارسنز تأويلية. ولا يمكن قبولها في إطار نظري تركيبي من نمط نظرية كيرون. إلا أن وجود اختلاف بين طبيعة الزمن النحوي في الأفعال والزمن التأويلي في المصادر يدفعنا إلى افتراض أن الموضوع الزمني الداخلي للمصدر لا يملك سمة زمنية مخصصة. ويمكن أن نفترض أن الظرف هو الذي يقوم بتخصيص هذه السمة، وأن هذا التخصيص يتم في مجال إسقاط وظيفي يصعد إليه، ويكون مخصصه مملوءا بالظرف الزمني، ويقع حينئذ تخصيص السمات الزمنية المجردة. لنلاحظ المعطيات التالية حيث تسوغ البنى الزمنية الفعلية ظهور الظروف الموجهية بينما لا تسوغها البنى المصدرية:
18 - طبعا ضَرَبَ زيد عمرا أمس.
قارن بـ: 22 - طبعا ضرب زيد عمرا.
19 - صراحة ضَرَبَ زيد عمرا أمس.
20 - * طبعا ضَرْبُ زيدٍ عمرا. يقلقني
21 - * صراحة ضَرْبُ زيدٍ عمرا.
فهذا النوع من الظروف العليا يمتلك خصائص موجهية - الظروف التقييمية أو الموجهة نحو المتكلم - لا يمكن تسويغها إلا في بنية متضمنة لإسقاطات عليا: المركب المصدري والزمني. وامتناع تواردها مع المصدر دليل واضح لافتقاده للمركب المصدري أو الزمني. لكن إمكان توارده (المصدر) مع الظروف الدنيا الدالة على الكيف والجهة حجة لصالح احتواء المصدر على رؤوس وظيفية داخلية تسوغ تأويل هذه الظروف. وسنقترح أن إسقاط الجهة أو البناء باعتبارها إسقاطات فعلية داخل بنية المصدر التركيبية تعد مركبات وظيفية مدمجة تحت الحد وليس تحت الزمن. فالجهة في المصدر تتفاعل مع الحد وفضلة المصدر وليس مع الزمن لغيابه، وهي جهة معجمية تحدد تأوج الحدث أو عدم تأوجه أو تكراره. وليست جهة نحوية على اعتبار أن الجهة النحوية وحدها ترتبط بالزمن وتتفاعل مع سماته كما سنبين في فصل السلاسل الزمنية.
نقاشنا في هذه الإحالة مبني على أفكار واردة في:
- الرواعي، 2003، نفسه، ص 266-278، وص 436-441.

39 - إنك لذاهب إلى الدار.

40 - جاء الذي هو باعث الرسالة.

41 - (والذين هم عن صلاتهم ساهون).

42 - (وأن لن ندخلها حتى يخرج منها، فإن يخرج منها فإنا داخلون).

43 - (ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون).

تطـــرح هـــذه المعطيات تعقيدات في سياق المقارنة بين الإحالة الزمنية في الأفعال وما يقابلـــها في أسماء الفواعل، حيث يخضع التخصيص الزمني في هذه الأخيرة لاعتبارات متعلقة بالجهة المعجمية وبالسياق التركيبـــي العام للجملة وبالبنية الموضوعاتية لاسم الفاعل.

ولنظـــرية كَـــيرون مزايا تحليلية أخرى تتمثل في تفسير الفرق بين اللغات في تسويغ تـــأويلات زمنية معينة، وبشكل أخص في الأزمنة المركبة. وتتمكن كَيرون من رصد الفرق بـــين تأويل الماضي المركب في الفرنسية والإنكليزية انطلاقا من توسيط صرف - تركيبـــي بـــسيط يتعلق بوجود سمة الشخص في الأفعال التي لها دور في تعيين الزمن. واستنادا إلى هذا الوسيط تصعد الأفعال المعجمية أو لا تصعد. ففي الإنكليزية يكون الزمن الحاضر فارغا وهو غـــير مـــؤول مـــع أفعـــال العمـــل، ولذلك لا يجوز تصريف الأفعال في الحاضر. بخلاف الفرنسية[1]:

44 - Jean parle à Marie.

45 - * Jean speaks with Mary (now)

الآن يتحدث جون مع ماري

فـــبما أن الفعـــل في الإنكليزية لا يصعد إلى الزمن لغياب سمة الشخص المعينة للزمن، لـــذلك لا يتمكن من الدلالة على الحاضر، على أساس أن وجود الفعل في الزمن وتسويغه بواسطة الشخص ضروري لتنشيط إحالة الحاضر الزمنية.

وفـــيما يخـــص التـــباس الماضي المركب في الفرنسية بين الدلالة على الماضي المقطوع أنطولوجيا عن الحاضر، والماضي الموصول بالحاضر:

---

(1) نستثني من هذه القاعدة أفعال الحالة في الإنكليزية التي تصرف في الحاضر:

1 - Jean knows the truth.

يعرف جون الحقيقة

وفـــي هـــذه الحالة تفترض كَيرون أن الزمن مع أفعال الحالة ساكن (inerte) ولا يصير فعّالا إلا إذا أمكن تقـــسيم الحـــدث إلى أحداث فرعية. وبما أن أفعال الحالة لا تقبل تجزيء أحداثها، يصعد الزمن الساكن إلى لحظـــة التلفظ في المصدري، وتصبح قيمة الزمن هي قيمة إحالة/لحظة التلفظ، ويحذف بعد ذلك أثر "ز" في الصورة المنطقية، فتحمل الحالة على لحظات التلفظ بشكل مباشر. انظر:

- Gueron, 1993, p. 114.

46 - Jean a discuté avec Marie hier.

47 - Jean a discuté avec Marie récemment.

تقترح كَيرون قاعدة صعود الزمن الأعلى الدال على الحاضر في التأويل الأول إلى المصدري، ويحذف الفعل المساعد (avoir) في الصورة المنطقية لأنه غير مالك لمحتوى معجمي، ويشتغل كعماد للزمن. وبعد صعود الزمن الأعلى إلى المصدري يخلق مجالا لصعود الرأس الأسفل الدال على التمام والمضي (discuté/parlé) إلى الرأس الأعلى لتسويغ سمته الزمنية، وبالتالي يحصل على إحالة الماضي المنفصل عن الحاضر. وتلاحظ كَيرون أن قاعدة الصعود لا تنطبق في الحالة الثانية (الماضي المتصل بالحاضر) ولا يؤول الزمن الأسفل كزمن، وإلا خرق قاعدة السلسلة الزمنية التي لا تستسيغ وجود زمنين في سلسلة واحدة، وإنما يصير مركبا صفيا حاملا لسمة جهية (جهة النتيجي résultative)، ذلك أن الجهة تبئر نتيجة الحدث وتجعلها منظورة. ولا يصعد الرأس الزمني الأعلى إلى المصدري، وإنما يحتل موقعه حاملا سمة زمنية (الحاضر) ناسخة لزمن الإحالة. وبالتالي تربط نتيجة الحدث بلحظة زمنية حاضرة. وبما أن الإنكليزية لا تبيح قاعدة صعود الفعل، لذلك لا يستطيع ماضيها المركب أن يدل على الماضي المنقطع[1].

إن البرنامج المقارني في نظرية تركيب الزمن تقوده مجموعة من المسلمات والتصورات التي تحكمت في المشروع التنظيري للاختلافات بين اللغات القائم على فكرة التوسيط الذي دشنته نظرية الربط العاملي، وبمقتضاه يكون الفرق بين الخصائص التركيبية للبنى في اللغات الطبيعية مرتبطا بقيمة وسائط صرف - تركيبية. وبما أن اشتقاق التأويل الزمني نتاج سيرورات حسابية تنطبق على موضوعات تركيبية تخضع لسيرورة اشتقاقية (النقل) تتحكم فيها السمات الصرف - تركيبية للرؤوس الوظيفية فإن الدلالة الزمنية تصير جزءاً من النظام الحسابي العام لاشتقاق تركيب الجملة، وهي نتيجة ذات دلالة في "نحو الزمن" لأنها تجعل الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعية تأليفية وتابعة للبنية التركيبية للجملة. إن اللغات تحوسب سمات الزمن في التركيب كما تحوسب سمات العناصر اللغوية الأخرى.

وتسحب كَيرون نظام التوسيط المشار إليه على الصور الزمنية للغات، مقيمة مقارنة بين "الحاضر غير التام" في العربية أو صورة "يفعل" وصورة الحاضر في اللغات الرومانية، حيث تلاحظ أن "يفعل" في العربية صورة عائدية محضة لا ترمز نحويا سمات سابقها، وبالتالي لا يمكن أن تأخذ صرافة الماضي، حيث تكون دالة على الماضي في المثال:

---

(1) Ibidem.

48 – جلس يكتب الدرس.

49 – * جلس كتب الدرس.

عندما يتحكم فيها الرأس الزمني الأعلى الدال على المضي، أو تكون دالة على الحاضر حينما يتحكم فيها عنصر الإحالة الحامل لقيمة الحاضر:

50 – يكتب الدرس الآن.

ووجه الاختلاف بين هذه الصورة والحاضر في الفرنسية يكمن في كون الزمن الحاضر يرمز نحويا سمات عائده في تأويل الحاضر، فكلا الزمنين يشتغل كعائد، والفرق حاصل بينهما في طبيعة سمات العائد. فالصورة العائدية المخصصة تخصيصا أدنى تصير مفتوحة على استعمالات متنوعة، بينما الصورة المرمزة نحويا لسمات سابقها لا يمكن تأويلها إلا في سياقه. وتجعل كيرون هذا التقابل مماثلا لسلوك العوائد الاسمية، فالعائد "نفسه" lui- même لا يربط إلا بسابق مخصص بسمة [+ مذكر، + مفرد]، لأنه يرمز صرفيا طبقة من السمات تحصر دائرة الاقتران، بينما يحمل العائد ضم "pro" الكبير على سوابق ذات تخصيصات متنوعة تمنحه سماته الدلالية. وينسجم هذا التحليل مع تنظيم الصور الزمنية في إطار التخصيص المثنوي [±موسوم] "فيفعل" صورة غير موسومة زمنيا، الشيء الذي يمنحها مرونة في الاستعمال(1).

نعرج في نهاية هذا القسم على التصورات التي قدمتها كَيرون في مقالاتها الحديثة(2). وتشكل امتدادا لفرضية السلاسل الزمنية، وتطويرا لها في اتجاه تفسير علاقة الزمن بالجهة وعلاقتهما معا بالموضوعات التركيبية التي ينتقيها الفعل والتي تلعب أدوارا هامة في بناء الإحالة الزمنية. تنطلق كَيرون من الفرضية الأساس في مقالاتها السابقة التي تشكل عماد نظرية تركيب الزمن، وهي أن البناء الزمني تأليفي، وأنه في الصورة المنطقية تتوحد كل عناصر السلسلة الزمنية في إطار علاقات تركيبية تحددها عمليات حسابية سابقة على تشكيل التأويل الكامل للسلسلة الزمنية.

وتلعب كل طبقة دورا في اشتقاق جزء من الدلالة الزمنية. نجد في الطبقة الأولى التي ترد أعلى المركب الفعلي مباشرة إسقاطا وظيفيا للمركب الفعلي الخفيف/الصغير وتسميه

---

(1) انظر الفصل الأول من الباب الثاني، فيما يخص التقابل بين الوسم وعدمه في نسق السمات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية.
وفيما يخص تحليل كَيرون لصورة "يفعل" انظر:
- Gueron, 1996, p. 36.

(2) يتعلق الأمر بالمقالات المنشورة في كتاب بإشراف كل من جاكلين كَيرون وجاكلين لوكارم:
Gueron and Lecarme, 2004, Syntax of Tense.

بمركب القياس، يقيس هذا الأخير سمة [+/- ممتد]، وهي سمة فضائية مؤولة تضمر سمة عددية مجردة ترمزها الوحدات المعجمية في المركب الفعلي بشكل ظاهر صرافيا أو بشكل مجرد[1].

والمظنونة الأساسية هنا أن الأفعال والأسماء تشتركان في بنية سمات فضائية/جهية تتمثل في [±ممتد] و[±جمع]، فالقيمة الموجبة للسمتين تعني أن الوحدة المعجمية تحيل على أكثر من نقطة في الفضاء. تخصص السمة [+ممتد] أفعال النشاط والإنجاز (جرى، رسم) وبعض الحروف مثل (إلى) وكل الأسماء[2]، بينما تفحص القيمة السالبة للسمتين أعلاه [- ممتد] و[- جمع] كل الوحدات الدالة على نقطة واحدة في الفضاء، مثل الأفعال الخفيفة والحروف (في) وأفعال الإتمام والأفعال اللحظية.

وتسحب كَيرون في إطار تخصيص الرؤوس الزمنية الوظيفية بسمات مجانسة للسمتين أعلاه هذا النمط التخصيصي على سمة غير التام الزمنية. وتلاحظ أن الفرق بينهما متجسد في محاور التخصيص، فالمركب الفعلي الخفيف يخصص السمتين أعلاه انطلاقا من كونهما سمتين فضائيتين، فجملة أكل زيد تفاحة تشخص حالة امتداد فضائي أو امتداد زمني مسقط على امتداد فضائي. إن فعل الإنجاز يمتلك امتدادا زمنيا لأن الموضوع "التفاحة" الذي يقيس الحدث له امتداد فضائي يقبل التقسيم إلى أجزاء ومكونات، وبالتالي تكون بصدد "لا تمام فضائي" Spatial imperfectivity، ويحافظ هذا التحديد على جوهر تعريف اللاتمام في الأعمال الكلاسية المنجزة حول مفهوم "الجهة"، فاللاتمام بنية زمنية مفتوحة تتكون من مجموعة من الفواصل المنظورة في التأويل الزمني. والتام يخلق بنية يعمل على توحيدها، محيلا عليها ككيان واحد. وبهذا المعنى يمكن أن نفهم كيف أن اللاتمام الفضائي يجعل حدث أكل التفاحة باعتباره إنجازا مجزءا إلى كيانات حدثية منفصلة تقع على أجزاء الكيان الفضائي التفاحة بحيث يمكن أن نتصور بأن هناك أكلا لربع التفاحة، يليه أكل لنصفها ولثلثيها... وبالتالي نحصل على دلالة الجمع والامتداد، ويسمح هذا الافتراض بتفسير لحن البنية التالية:

51 - * رَمَقَ زيد هندا في ساعة.

---

(1) سبق أن طرحت كَيرون العناصر الاستدلالية الأساسية لصياغة هذا التصور في مقالها:
- Gueron, 2000, On the syntactic domains of temporal interpretation, draft.
وما تقدمه في مستهل الكتاب الجماعي "Syntax of Tense" المشار إليه أعلاه هو إعادة استثمار للأفكار البارزة في هذا المقال ومقالات أخرى للكاتبة. انظر المرجع أعلاه، ص 14.

(2) تقترح كيرون تعميم التخصيص بالسمات الجهية المعجمية على الأسماء مبينة أن الأسماء ذات تكوين زمني/جهي داخلي، وتقترح للتوضيح التقابل بين فتاة وماء، ففتاة كيان محدود والماء كتلة لها سمة [- محدود]. Gueron, 2004, p. 21.

فالفعل رمق يفتقر لسمة الامتداد. وعلى افتراض أن السمة الجهية المعجمية للفعل تخصص في رأس مركب قياس أو مركب فعلي خفيف حامل لسمة الامتداد، يمكن أن نفترض بأن الظرف الذي يظهر في مخصص هذا المركب ينقل إلى رأسه سمته [+ ممتد]، ويحصل تنافر في السمات حينما يصعد الفعل إلى هذا الرأس(1).

وفي النظام المعجمي للغات الطبيعية هناك مجموعة من الأفعال تمعجم أو تنحون سمة الجمع وبعض هذه الأفعال يشترط توافقا في السمة مع الموضوعات التي يأتلف معها، مما يبين حدوث نوع من الفحص لسمات متجانسة في التركيب، وفاقا لآليات الفحص التي تفترضها كَيرون في تمثيلها للبنية الجهية تركيبيا. وهذه بعض المعطيات(2) التي تمثل لسمة الجمع في الأفعال:

52 - هطلت الأمطار (*هطلت قطرة)

53 - شتت الفلاح (الحبوب/حبة*)

54 - ضاعف الضرب

55 - قطّع الجزار اللحم إلى (قطع/قطعة*)

56 - ضاعف اللبن

57 - ضاعف الطاولات

58 - طحن، مضغ، لاك، فرك، مضغ

لا تأتلف الأفعال في الأمثلة (52-57) إلا مع موضوعات إسمية تحمل سمة من سمات الجموع [- محدد] مثل الكتلة (اللبن) أو التجمعات (الطاولات) أو الجمع غير المحدود (الأمطار، الحبوب) وتدل الأفعال على سيرورات تكرارية ينتج عنها تعدد حدثي. والملاحظ أن هذا الصنف من الأفعال لا يقبل التوارد مع أسماء مفردة، لأن سمة الجمع المعجمة في الفعل لا تُسوّغ إلا إذا ائتلفت مع أسماء ذات سمة مجانسة لسمة الفعل. وتمثل فئة الأفعال في (58) للأفعال التي تمعجم أوضاعا فرعية من نفس النمط، ف"الطحن" و"الدلك" و"الفرك"، لا يحدث إلا إذا تكرر الفعل مرات متعددة.

---

(1) انظر أطروحة:

- Soyong Roger-Yun, 2002, Les expressions nominales. “Classificateurs et les propositions. Cas multiples du coréen”, pp. 328-329.

من أجل تطبيق مفصل لفرضية كَيرون على معطيات في اللغة الكورية.

(2) ينظر لمزيد من التفاصيل:

- غاليم محمد، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص 127-129.

- صغير سعاد، 2005، التضعيف المعجمي، ص 15-16، ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 10، عدد 1.

وفيما يتعلق بمحور تخصيص "اللاتمام الزمني"، تعتبر كَيرون أن تخصيصه يتم في المركب الـــزمني. فجهة اللاتمام لا تبنى إلا حينما تضم إلى سمة جهية معجمية مخصصة بـــ [+ ممتد]، وهـــي سمة ترمزها صرفية نحوية مفتقرة لمحتوى معجمي بخلاف نظيرها في الأفعال وهي سمة مـــصهرة في الزمن. ولا تسقط الأحداث على المحور الزمني أو تُحَوِّل إلى أحداث مزمنة إلا حيـــنما تضم إلى الزمن، حيث تحوسب السمات الدلالية المولدة لدلالة التزمين. فالزمن في تـــصور كَيرون يخصص بسمات مثل سمة الامتداد والجمع، وتخصص هذه السمات بشكل متناظـــر في المـــستوى الجهـــي المعجمي وفي المستوى الجهي/الزمني، ويعبر هذا التخصيص المـــتوازي عن التصميم المشترك لهندسة بعض المقولات النحوية عبر اللغات الطبيعية. فالزمن يمكـــن أن يكـــون سيرورة اتجاهية غير محدودة، ويمكن أن يكون نقطة غير قابلة للتمديد لا تملـــك بنـــية داخلية. ويكون جمعا دالا على سيرورات متجانسة، وقد يملك بنية داخلية أو يكـــون مفتقـــرا إلـــيها، وقد يكون محدودا أو غير محدود، ومعدودا أو غير معدود. وهذه الـــسمات ليـــست تخصيصات ملازمة للبنية الجهية فقط، كما شاع في الأبحاث الجهية، بل تنـــسحب علـــى البنية الزمنية للغات الطبيعية. وينتج هذا التخصيص عن تفاعل بين الجهة والـــزمن. عندما تُصهر صرفية الجهة في الزمن يمكن للزمن أن يدل على فواصل زمنية تقبل التخصيص بسمات الامتداد والجمع. وفي غياب صرفية للجهة مصهرة في الزمن يصير الزمن عبارة عن نقطة(1).

يتأسس هذا التصور على مظنونة فلسفية جوهرية، فالحدث متعدد الأبعاد، يتكون من بعـــد زمـــني ومكـــاني، ولكن ليس باعتبار أن الحدث يقع في مكان، بل استنادا إلى كون الأحـــداث ذات تكـــوين فضائي/زمني داخلي، يضم مشاركين، بينما الزمن أحادي البعد وخطـــي، ويتحدد الإشكال في قدرة النموذج على تمثيل كيفية نقل الحدث بأبعاده الثلاثية، وإسقاطه في محور زمني أحادي البعد(2).

---

(1) ينظر:

- Gueron, J, 2004, Tense construal and auxiliaries, pp. 99-307, in syntax of time.
- Gueron, J, 2008, on the temporal function of modal verbs, p. 144, in Time and Modality, ed. by Gueron, J, lecarme, J, studies in natural language and linguistic theory, no. 75, springer.
- Kareen zagona, 2005, The spatial-temporal path and aspectual composition, p. 179, in aspectual inquiries, ed. springer, printed in Netherlands

(2) انظر:

- "Syntax of Tense", pp. 1-3.

تقـــول كيـــرون: "تـــنقل في المستوى الزمني البنية الممتدة فضائيا مثل "يقرأ الكتاب" إلى بنية حدثية ممتدة زمنـــيا، بمـــا أن الحركات[الفضائية] التي تقتضيها عملية القراءة يتم توزيعها على محور خطي [زمني] في السلسلة الزمنية"، ص 17.

وبالرغم من وجود تجانس في التخصيص السماتي إلا أن كَيرون تقر بتباين محاوره، وهو تباين مرتبط بطبيعة مستويات التخصيص والطبقات الوظيفية التي تنتجه. فالامتداد في الفضاء يحوسب في المركب الفعلي، ويحوسب الامتداد في الزمن في المركب الزمني.

وإذا كانت المقالات الأولى لكَيرون قد ركزت على دور الحلقات الزمنية الثلاثة في بناء الإحالة الزمنية، ففي أعمالها الأخيرة بينت مساهمة موضوعات الفعل في توليد الدلالة الزمنية. فالفاعل قد يحمل دورين دلاليين إذا كانت البنية لازمة. يحصل على دور فضائي مقترن بالدلالة الجهية المعجمية **aktionsart** في مخصص المركب الفعلي الخفيف، ويتمكن من الحصول على دور زمني جهي في مخصص المركب الزمني، حيث يصير الفاعل مكونا فرديا ممتلكا لزمنية داخلية بالإضافة إلى خاصية القصدية والإرادة. وتمكن هذه الخصائص مجتمعة الفاعل من الاشتغال كمراقب زمني مستقل متحكم في سيرورة الحدث في الزمن.

لقد استطاعت كَيرون من خلال إسناد دور زمني دلالي للفاعل من رصد خاصية أساسية في أزمنة اللغات الطبيعية وهي خاصية "المنظور الزمني". إن إحالة الأزمنة تابعة لمنظور المتكلم أو الفاعل. وتتغير قيم الزمن حسب المنظور الزمني الذاتي. فبإمكان الفاعل أن يحمل "مقاصد موجهية"[(1)] تجعل الزمن متعلقا بمقاصده، وتمثل لذلك بتأويل الماضي المستمر في اللغات الرومانية:

52 - Je te demandais si tu peux emporter ma cartable

53 - et si je partais demain

إن تصور توجيه الزمن انطلاقا من فرضية "المقاصد الموجهية" للمتكلم[(2)] أو الفاعل،

---

(1) Gueron, 2004, pp. 21-22.

(2) إن المنظور الزمني في نظام الدلالة الزمنية محكوم بوجهة نظر المتكلم. ويتعارض هذا الموقف مع ما استقر في التعريفات المعيارية للزمن والجهة النحويتين، حيث تقترن هذه الأخيرة بنظرة المتكلم للحدث من حيث هو تام أو غير تام. ويعرف الزمن كما لو كانت إحالته موضوعية تقوم على موضعة زمن الحدث بالنظر لزمن التلفظ. لكن بما أن الزمن إشاري، والإشارة Deixis متمركزة حول المتكلم أو الذات المتلفظة، فمن الطبيعي أن يكون نظام الإحالة الزمنية مبنيا على إحالة ممركزة حول المتكلم ومنظوره. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن قيم الأزمنة تختار دائما زمن التلفظ كنقطة إحالية. ونروم في هذا السياق التأكيد على أن التأويل الزمني في مستوى من مستويات التحليل المنطقي عبارة عن زوج متشكل من زمن وعالم ممكن، متبنين الطروحات المنطقية المشار إليها في محور المقاربة المنطقية ممثلة في مقاربات أوجيهار وستالنكر للزمن. ومن فضائل هذا التمثيل المزدوج للزمن (زمن وعالم ممكن)، أنه يسمح ضمنيا بإدراج فكرة المحور الزمني الذاتي subjective axe time في نسق التمثيل. ولنأخذ كنموذج لتداخل منظورين زمنيين في جملة واحدة المثال التالي، وهو مقتبس من النص القرآني مستبقين الاستدلال المفصل للإحالة الزمنية في الخطاب القرآني الذي سيرد مفصلا في الفصل الثالث من الباب الثاني من عملنا:

1 - ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّه فَلاَ تَسْتَعْجِلوهُ...﴾ [سورة النحل: 1].

يشكل الفعل الأول مثالا للإحالة الزمنية الموجهة ذاتيا. إن المقاصد الموجهية حاضرة في تأويل الدلالة الزمنية هنا. فالمعنى يتجه نحو تأكيد الحدث وتثبيت وقوعه. وفكرة العوالم الممكنة تقتضي بأن الحدث تم في عالم المتكلم الممكن. وهناك تقابل بين عالمين زمنين: عالم المتكلم الزمني الذي ينظر للحدث على أنه

متموقع في الماضي، ويصوغ المتكلم في عالمه الممكن محورا زمنيا مموضعا الأحداث فيه حسب نظام زمني يخضع لتخصيص زمني سبقي. وهناك عالم ممكن ثان يمثله الفعل "فلا تستعجلوه". ويشخص هذا الفعل انتقالا في المنظور الزمني الذاتي للمتكلم من عالمه إلى عالم يكون زمن التلفظ فيه - الآن - محور إرساء الإحالة الزمنية. ويسمح مفهوم العوالم الممكنة بفرز محاور زمنية متعددة للإحالة الزمنية.

والمثال المقدم من النص القرآني لا يعني أن الإحالة الزمنية الموجهة ذاتيا بدلالة العوالم الممكنة، محصورة في طبقة محددة من الخطابات التي تتوسل بوسائل تعبيرية بلاغية أو أسلوبية، وإنما يمتد إلى الخطابات اللغوية المتداولة في التواصل اللغوي العادي. وتمثل كيرون لذلك بأمثلة من الإيطالية والإنكليزية مقتبسة من دراسة لهيغنباوتم ودلفيتو وإيوليتو تجسد تحكم المقاصد الموجهية الذاتية للمتكلم في ترتيب نظام الإحالة الزمنية:

2 - I am singing in New York tomorrow.

أنا أغني في نيويورك غدا

3 - Pavarotti cantav demani.

(الماضي المستمر)

بافاروتي كان غنّى غدا.

- Gueron, 2004, p. 21.

وفي السياق نفسه يقول البارودي:

نشأت بطبعي للقريض بدائع ليست بنحلة شاعر متقدم

يصبو بها "الحكمي" صبوة عاشق وتخف من طرب عريكة "مسلم"

(ديوان البارودي، تحقيق: علي الجارم ومحمد شفيق معروف: 3/493).

يضع البارودي زمن الشعراء القدامى في زمنه، خالقا بذلك منظورا زمنيا ذاتيا أو عالما ممكنا يكون فيه "الحكمي" أي أبو نواس متموضعا في زمنه، يصبو بأشعاره (أشعار البارودي) صبوة العاشق.

ونظير ذلك الآية الواردة في القرآن:

5 - ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر: 1]

والتي فسر الماضي فيها باعتباره دالا في إطار المقاصد الموجهية على الوعد المحقق، والوعد سمة دلالية موجهية، فالوعد يقترن في الحالات غير الموسومة بصيغة "يفعل"، وبالتالي يمكن أن نفترض بأن نظام الوسم ينسحب على العوالم الممكنة. ففي الحالات غير الموسومة يكون العالم الممكن المقترن بزمن التلفظ والمقترن بصيغة زمنية غير موسومة هو الحالة الطبيعية للإحالة الزمنية. أما إذا ارتبط العالم الممكن بمنظور زمني موجهي للمتكلم، فإننا نكون إزاء عوالم ممكنة موسومة تلعب دورا في تغيير القيمة الزمنية، وبالتالي فالوعد هنا يصير محققا وليس منتظرا بما أنه خاضع لسلطة العالم الممكن للمتكلم الذي يضع الأحداث في محور زمني قائم على السبق.

وينسجم تصورنا مع ما أشارت إليه سميث Smith من كون ما يمكن استخلاصه من خصائص الأزمنة في الخطاب السردي أو غيره من الخطابات ذات الخصوصية الأسلوبية لا يشكل طبقة طبيعية تفرز خصائص زمنية منفصلة عما تفرزه الخطابات الأخرى، فنظام الإحالة الزمنية الذي يمكن أن نجده في هذه الخطابات قد نعثر على نظيره في الحوارات العادية وفي النقاشات حول المستقبل أو في التحاليل الافتراضية.

ولمزيد من التفاصيل، انظر:

- جحفة، 2001، نفسه، ص 53.

وتقدم بيانشي Bianchi 2001 إطارا تمثيليا تركيبيا يسمح بإدراج حدث التلفظ (speech event) باعتباره مركزا إشاريا متعدد الأبعاد يتضمن المشاركين في حدث التلفظ (المتكلم، المخاطب والآخر) والمحاور الفضائية والزمانية الضرورية التي تشكل إطارا منظوريا لاشتغال الإحالة الزمنية. وتعتبر بيانشي المصدري موضعا مناسبا تحل فيه هذه السمات، مفترضة أن تأويل البنية الزمنية لا يمكن أن يتم وفق تخصيص بسيط لزمن التلفظ كما دأبت على ذلك الأبحاث المعيارية في نظريات الزمن. فغنى حدث التلفظ

سيمكن حتما من فهم سلوك الزمن في نصوص ظلت مسألة الإحالة الزمنية فيها تطرح قضايا مستغلقة على الباحثين، وأخص بالذكر الخطاب القرآني. لقد أحيلت هذه الظواهر على المكون الأسلوبي أو البلاغي ووضعت على هامش قاعدة المعطيات الزمنية التي ترصدها النظريات الزمنية المقعدة لمبادئ وقوانين الإحالة الزمنية، لأن اشتغال نظام الإحالة الزمنية فيها يخضع لمبادئ استدلالية تداولية من قبيل "المقاصد" و"الاقتضاءات" و"الاستلزام" و"نوايا المتكلم"، وبالتالي تنفلت من سلطة نظام القواعد والتقييس والاطراد. ومع تنامي نظريات الزمن المنفتحة على التداوليات المعرفية والمتفاعلة مع حقول معرفية أخرى أصبح بالإمكان إدماج هذه الظواهر وإخراجها من الأحياز الهامشية. ويزداد الباحث اقتناعا كلما توغل في دراسة الزمن بشساعة الحقل الزمني، وبضرورة صياغة "أدوات واصفة ومفسرة" تنتمي إلى قوالب تمثيلية متعددة صرفية وتركيبية ودلالية/منطقية وتداولية. وسنقدم في المبحث الثالث تصورات للإحالة الزمنية مؤسسة على اعتبارات تداولية.

وصفوة القول أن نظرية كَيرون تمنح الباحث في الدلالة الزمنية إمكانية صياغة تمثيلية دقيقة لفرضية تأليفية المعنى الزمني ومشروطيته التركيبية. وتمكنه من بناء نموذج تمثيلي يستجيب لمقتضيات النمذجة التركيبية انطلاقا من أدوات التمثيل والاشتقاق والصورنة التي توفرها النماذج التركيبية المعاصرة في النظريات التوليدية جاعلة التأويل الزمني خاضعا لشروط النظام الحسابي العام للبنيات التركيبية ولميكانيزمات توليد البنى التركيبية واشتقاقها وحساب سماتها.

وتوجيهه للإحالة الزمنية يستلزم استحضار مجموعة من العناصر المحورية مثل: الشخص الذي ينجز نشاط الفعل في الجملة، الشخص الذي يفكر في الجملة، الشخص الذي يحكي الأحداث ويقدمها، أي المنظور الذي نرى من خلاله الحدث المركزي والمحاور الزمنية – الفضائية للأشخاص المشار إليهم أعلاه. وبذلك تصير الدلالة الزمنية مسألة تخصيص لأبعاد يشكل المنظور الزمني إحدى محاور ارتكازها. ولمزيد من التفصيل انظر العرض المفصل الذي قدّمته نورابونيه لتصور بيانشي:

- Norah Boneh, (2003), p. 74.

وفيما يخص التصور الذي دافعت عنه كَيرون بخصوص الأدوار الزمنية التي تحملها موضوعات الفعل، نجد أشباه ونظائر له في كثير من الأبحاث المعاصرة حول الزمن والجهة. فمثلا تعتبر كراتزر Kratzer 2000 أن إعراب النصب الذي يحمله المفعول انعكاس صرافي لعلاقة جهية بين الجهة المعجمية للفعل (النشاط، الإنجاز) والخصائص الدلالية للموضوعات الاسمية، بحيث تكون جهة المحدودية نتاج آليات حسابية بين سمات المفعول وسمات الفعل الجهية. والإعراب تمظهر لهذه العلاقة.

وفي السياق نفسه يقترح سفينونيوس Svenonius 2002 ربط الإعرابات غير المرفوعة non-nominatifs بعلاقة الفحص بين سمة جهية معجمية فعلية مؤولة وسمة جهية غير مؤولة في الأسماء. وهو نفس التصور الذي دافع عنه بيزتسكي وتوريكو رابطا إعراب المفعول بالرأس الزمني الأسفل في البنى الشجرية على اعتبار أن التمثيل الشجري للجملة المتضمنة لأفعال منتهية ومتعدية تتضمن رأسين زمنيين، تلعب دورا هاما في فحص إعراب الفاعل والمفعول.

- Norah Boneh, 2003, p. 65.

2. المحور الثاني: فرضية محمولية الزمن

تعــود فكـــرة محمولية الزمن إلى الدراسة التي قدمتها زاكَونا (1990) Zagona عن الزمن[1] معتبرة الأزمنة محمولات Predicates متعدية دلاليا، حيث تلعب الأزمنة دور انتقاء الموضــوعات الــزمنية كعناصـــر تمثل لأزمنة رايشنباخ (زمن الحدث وزمن التلفظ وزمن الإحالة).

لا يمتلك الزمن عند زاكَونا محتوى دلاليا محايثا، ما عدا الأدوار أو السمات الدلالية التي يـــسندها لموضوعاته[2]. ويتجلى الفرق بين الماضي والحاضر عندها في الترميز السماتي الذي يأخـــذه الموضوع الزمني الداخلي[3] للرأس الزمني، فإذا أسندت للمركب الفعلي سمة [+ ماضي] يـــؤول موضــــوعه الزمني (زمن الحدث) باعتباره ماضيا بالنظر لزمن التلفظ، وينتج ترتيب الـــزمنين (زمن الحدث وزمن التلفظ) بموجب مبادئ دلالية، لأن الدور الذي يلعبه التركيب

---

(1) سنعتمد في صياغة أفكار هذا القسم على الأعمال التالية لكل من زاكَونا وستويل:

- Zagona K, 1990, "Times as temporales arguments". M.S. University of Washington.
- Zagona M, 1997, "Tense construal and the functional status of TP". M.S. University of Washington.
- Zagona M, 1999, "Structural Case and Tense Construal". En Authier, J.M. Bullok B. Reed, L. (EDS). Formal perspectives on Romance linguistics. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins. In The Series. Current issues in linguistics theory.
- Zagona M, 2002, "Measuring out complement clause Tense". M.S.
- Stowell T, 1993, "The Syntax of Tense". M.S. Ucla.
- Stowell T, 1995, "The phrase structure of Tense". En Zaring. L. and Roceryk. J. (EDS). "Phrase structure and the lexicon". Dor drecht. Kluwer Academic publishers Dordrecht.
- Stowell T, 1995, "What is the meaning of the present and past tenses?". M.S.
- Stowell T, 2001, "Tense ans Modals". M.S. UCLA.

(2) تخـــتلف محمولـــية الزمن عن محمولية الأفعال، لكون هذه الأخيرة مالكة لمحتوى معجمي دلالي، بالإضافة إلى الأدوار الدلالية التي تسندها لموضوعاتها. يكتفي الزمن في هذا التصور بإسناد أدوار دلالية ذات طبيعة زمنـــية لموضـــوعيه. وثمـــة اختلاف آخر ينبغي التشديد عليه، وهو أن البنية الموضوعاتية للأفعال تعرف تنوعا وغنى يفتقر إليه المحمول الزمني، فالزمن يتعدى إلى موضوعين، ولا يمكن أن يكون لازما.

(3) Zagona, 1990, M.S., p. 1.

تقترح زاكونا شَطْرَ الزمن إلى مكوناته الدلالية الأساسية: زمن التلفظ، وزمن الحدث، وزمن الإحالة، مانحة لهـــذه المكونات الزمنية منظورين تركيبيين، حيث يمثل لزمن الحدث في تشجيرة تركيبية باعتباره موضوعا زمنـــيا داخلـــيا للـــرأس الزمني، يسند إليه هذا الأخير سمة [+ أو – ماضي]. بينما يُسقَط "زمن التلفظ" في مخـــصص الـــزمن كموضوع خارجي. وتخصص العلائق بين هذين الموضوعين بمبادئ ليست بالضرورة ذات طبـــيعة زمنـــية، فالمـــبادئ المسوغة للعلائق الربطية يمكن اشتقاقها من قالب الربط في نظرية الربط العاملي، أو من قوالب أو قيود تركيبية أخرى مثل تصعيد السور أو الإسناد الحملي.

الأساســـي في هذا التصور أن مفاهيم من قبيل [+ أو – ماضي] لا تشتق آليا بموجب علائق زمنية مؤسسة قبليا، وإنما هي نتاج مبادئ تركيبية مستقلة. للتفاصيل انظر:

- Ibid., p. 30.

في تأويـــل الزمن عندها محصور في المبادئ التي توفرها نظرية الربط العاملي في إطار علائق التحاول coreference بين الموضوعات الزمنية التي تبيحها أو تمنعها هذه النظرية.

فسمة [+ ماضي] في المركب الفعلي تناظر عند زاكَونا العبارات المحيلة في نظرية الربط، حيث ينبغي أن يكون الموضوع الزمني الحامل لهذه السمة منفصلا إحاليا عن الموضوع الزمني الخارجـــي (زمـــن الـــتلفظ)، بينما تؤوَّل سمة [- ماضي] (فضلة الزمن الحاضر) باعتبارها موضوعا عائديا مربوطا بالموضوع الخارجي، حيث ينطبق عليه مبدأ ربط العوائد.

تعتـــرض هذا التخصيص الإحالي للسمات الزمنية بعض المشاكل، فسمة [+ ماضي] موســـومة ولا تنـــتج التباسات زمنية كثيرة بالمقارنة مع سمة [- ماضي] في الإنكليزية وفي اللغـــات الـــرومانية، حيث يلتبس صرف الحاضر بين الإحالة على التواقت أو الزمن العام Generic أو المـــستقبل القريب. ولحل هذا الإشكال تتبنى زاكَونا مقترح التخصيص الأدنى للمدخل المعجمي لهذه السمة الزمنية. فـــ [- ماضي] عندها مخصص تخصيصا أدنى، ويمكّن هذا المقترح من بناء التأويلات الزمنية المتعددة لهذه السمة بناء تركيبيا، اعتمادا على إواليات تركيبية مستقلة[(1)].

يتبنى ستويل Stowell[(2)] الفرضية النواة لنظرية زاكَونا، ويخالفها بافتراض أن التركيب الـــزمني ناتج عن سمات دلالية حملية predicative محايثة للرأس الزمني، على غرار السمات الدلالـــية للحروف (بعد، وقبل، وفي)، فالزمن عنده حرف مالك لسمة دلالية مسؤولة عن تـــرتيب موضوعين (زمن الحدث وزمن الإحالة). لا يسند الزمن سمة [+ ماضي] لموضوعه الداخلـــي، وإنمـــا توجد هذه السمة في دلالة المحمول الزمني نفسه، باعتباره حرفا دالا على البعدية التي يشترطها تأويل الماضي (زمن التلفظ بعد زمن الحدث)[(3)].

وتظهـــر الموضـــوعات الزمنية في نموذج ستويل في رؤوس زمنية مستقلة يسميها Zeit phrases، وفي سياق تعميق النظريات الإحالية للزمن[(4)] يقترح إقامة تناظر بين الخصائص

---

(1) Ibid., p. 3.

(2) انظر:

- Stowell T, 1993, "The Syntax of Tense", MS., Ucla.
- Stowell T, 1995, "The Phrase Structure of Tense".

(3) Stowell, T, 1995, p. 3.

(4) تعنـــي Zeit فـــي الألمانـــية الـــوقت أو الزمن، وفي التقليد الألماني اصطلح على الأفعال بالكلمات الزمنية لمـــساهمتها في تحديد الإحالة الزمنية للجملة. يحترز ستويل في مسألة ربط التأويل الزمني للجمل بالسمات الـــزمنية للرؤوس الزمنية الحملية، معتبرا أن التأويل الزمني يحيل على مجال واسع تتداخل في تحديده عدة عـــوامل من قبيل: العلاقات الحيزية بين الأزمان في الجمل، وطبقات الأفعال الجهية، ونمط الجمل (فضلات للفعل، أو جمل موصولة...). انظر: Stowell T, 1995, p. 1.

الإحالــية للمــركبات الاسمية والخصائص الإحالية للموضوعات الزمنية، بحيث تُناظِر دلالة الموضــوعات الــزمنية الداخلية التنوعَ الدلالي الموجود في المركبات الاسمية في دلالتها على التعريف أو التنكير، فزمن الحدث إما أن يكون محدد الإحالة فيحيل على فاصل زمني مذكور في الخطاب، وإما أن يكون غير محدد فيحيل على زمن جديد.

وفيما يخص الموضوع الزمني الخارجي الفارغ، فهو عبارة عن ضمير فارغ يعادل ضم الكــبير (pro) في نظــرية الربط. فإذا كانت الجملة الدالة على الماضي رئيسة غير مدمجة، كانــت إحالــة الموضوع الزمني الخارجي قرينية **indexical**، حيث تُقرَن بزمن التلفظ ذي الطبيعة الإشارية. وعندما يرد الماضي مدمجا في جملة دالة على الماضي يكون الموضوع الزمني الخارجي عبارة عن ضمير مراقب من قِبل الموضوع الزمني الداخلي للجملة الرئيسة.

ويعتــبر ستويل أن صرفية الماضي وحدة قطبية لا تُسوّغ إلا عندما تُربط بزمن دلالي. فالــوحدات القطبية تحتاج إلى عنصر يسوغها تُقرن به في التركيب. فالماضي يسلك سلوكا مــزدوجا فهــو إما مقرون بزمن دلالي يدل على زمن السبق بحكم اقترانه بالموضوع الزمني الدال على زمن التلفظ، إذا كانت الجملة رئيسة غير مدمجة. أو تسوغه صرفية ماض بدورها مسوغة بزمن دلالي، وذلك إذا كان الزمن الماضي مدمجا في بنية تشتمل على متوالية الأزمان.

والفكــرة المحــورية في نموذج ستويل أن الخصائص الإحالية للزمن لا توجد في الرأس الزمني، وإنما تُرَمِّزها الموضوعات الزمنية. ويلعب الزمن دور الوسيط في ترتيب الموضوعات الــزمنية التي تُحَدَّد خصائصها الإحالية بموجب ميكانيزمات مستقلة. فالماضي حرف بمعنى "بعــد"، أي أن زمــن التلفظ بعد زمن الحدث، والمستقبل حرف بمعنى "قبل"، أي أن زمن التلفظ قبل زمن الحدث، والحاضر بمعنى "في"، أي أن زمن التلفظ "في" زمن الحدث.

وبذلك تنجح نظرية ستويل في توحيد المحتوى التصوري الأساسي للأزمنة والحروف، فهــذه الأخيرة تقيم علاقات طوبولوجية بين الكيانات الأحداث والكيانات الأشياء، مقيمة موضــعة زمانية – فضائية بين موضوعين، وكذلك تَفْعَل الأزمنة. كما يتمكن النموذج من تفسير ظاهرة شائعة في اللغات الطبيعية تتمثل في استخدام أفعال دالة على التموضع المكاني كأفعال مساعدة لتوليد الأزمنة، أو تستخدم حروفا ذات دلالة مكانية للدلالة على الزمن(1).

وتكمن نقطة الضعف في التحليل الذي يقدمه ستويل في تغييب الجهة النحوية وحصر المحمولــية الحــرفية في الــزمن، وهي استراتيجية في التحليل اقترح كلاين **Klein** (1994)

---

(1) ينظر مقال:
- Hamida Demirdache et Myriam Uribe Extebarria (2002), "Aspect and Temporal Modification", University of the Basque Country, p. 1.

تجاوزهـــا بافتـــراض أن الـــزمن والجهة كلاهما محمول حرفي يقيم علاقة ترتيبية ذات طبيعة طوبولوجية دالة على الاحتواء أو السبق أو البعدية. فالماضي التام في جملة:

- كان كتب الدرس (عندما دخلتُ)

يُمَثَّل له برأسين ذوا طبيعة زمنية، تُرتَّب بموجبهما الموضوعات المنتقاة من قبل كل رأس على حدة. فالزمن يرتب زمن التلفظ وزمن التصريح(1)، والجهة ترتب زمن التصريح بالنظر إلى زمن الحدث.

وبمـــوجب هـــذا التحليل تصبح دلالة الجملة: زمن التلفظ بعد زمن التصريح، وزمن التـــصريح بعد زمن الحدث الذي يمثله الفعل "كتب"، ويرتبط زمن التصريح بزمن مخصَّص تـــركيبيا في الجملـــة، وهو: "عندما دخلت". ويُسْحَب هذا التحليل على الأزمنة البسيطة والمـــركبة (المكـــتملة). فالحاضـــر الدال على التواقت يتضمن بعدين زمنيين: أولهما زمني، وثانيهما جهي. ومن مقتضيات هذا النموذج أن جملة مثل:

- يقرأ زيد الكتاب الآن.

يموضَع فيها زمن التلفظ في زمن التصريح، وزمن التصريح في زمن الحدث، حيث يبرز المحمول الفضائي الحرفي "في" دلالة الاحتواء، وتكون العلاقة الطوبولوجية متجانسة في الزمن والجهة بموجب اشتراكهما في علاقة فضائية - زمانية يعبِّر عنها حرف "في". وفي هذا الإطار النظري يكون الخلط بين الزمن والجهة غير وارد مادمت مستويات تخصيصهما غير متماثلة، والحـــدود الـــزمنية التي تدخل في تحديدهما غير متجانسة، فالزمن يرتب زمن التلفظ وزمن التـــصريح، والجهة ترتب زمن التصريح وزمن الحدث. ومن مظاهر انعدام الخلط المشار إليه أن الـــتدرج مفهـــوم جهي، وليس مفهوما زمنيا ما دام تخصيصه يتم في الرأس الجهي. وإذا تدرج الحدث في الماضي مثل:

---

(1) زمـــن التـــصريح هـــو الزمن الذي نقيم بصدده حكما. إنه الفاصل الزمني الذي تركز عليه الجهة، ويكون منظورا دلاليا في التأويل الدلالي للجملة. ففي جملة:

- كان زيد يكتب المقالة.

لا يـــرى التأويل الدلالي الجهي للجملة إلا فاصلا فرعيا داخل زمن الحدث، ولا تصرح الجهة بحَدَّي الحدث (الـــبداية والنهاية)، حيث يتم انتقاء فاصل زمني فرعي داخل المحتوى الزمني لحدث الكتابة. ويمكن التمثيل لذلك بالخطاطة الزمنية التالية:

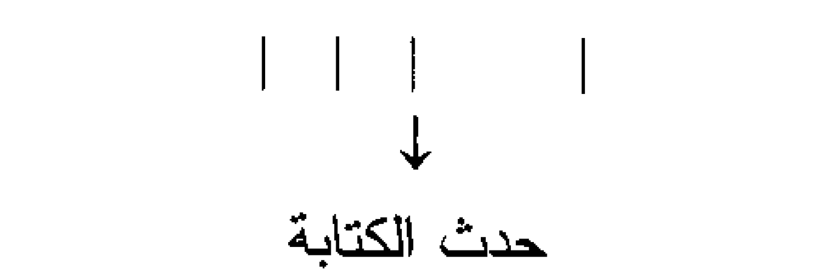

فالجملة تفيد عدم اكتمال الحدث ووصوله إلى نهايته.

وتلعب جهة التدرج هنا دورا في التركيز على هذا الفاصل الزمني الجزئي، وتصرح به.

- كان يرسم زيد لوحة.

تخصَّص دلالة المضي في الرأس الزمني، ويُخصص التدرج في الرأس الجهي، أي أن زمن التلفظ بعد زمن التصريح وزمن التصريح في زمن الحدث[1].

يقبل نموذج كلاين Klein الاندماج في النظريات التركيبية للزمن، فكما استوحت نماذج الزمن التركيبية عددا من التحاليل الدلالية للزمن التي تشكلت في أطر نظرية دلالية، مثلما بيّنا بالنسبة إلى نموذج كَيرون، قامت دمرداش وإكستباريا[2] بصياغة تمثيل شجري للزمن يتضمن مركبين دالين على الزمن: أحدهما زمني صرف، وثانيهما جهي، ويحتوي كل رأس على محمول حرفي ("بعد" أو "في").

وتعتبر الباحثتان أن هذين المركبين مسقطين بصفة دائمة، وعندما يكون الرأس الجهي مفتقرا لمحتوى صرافي يحققه الحرف يُربَط موضوعه الداخلي بالموضوع الزمني الخارجي، ويعني هذا الربط أن العلاقة الترتيبية بين الرأسين غير قائمة، ونموذج ذلك "الماضي البسيط"، حيث يكون الرأس الزمني نشيطا دلاليا، أما التأويل الجهي فلا يتم تفعيله، فلا يمكن في جملة من قبيل:

- كتب زيد الدرس.

أن نقول إن زمن التصريح في زمن الحدث، لأن الحدث مغلق، و لم تُفتَح بنيته الزمنية الداخلية.

وتقترح دمرداش وإكستباريا التشجيرة التالية للماضي البسيط:

---

(1) يعتقد كلاين (1994) أن زمن التصريح لا محيد عنه في تمثيل الأزمنة وتخصيصها في اللغات الطبيعية، كما زعم رايشنباخ بالنسبة إلى زمن الإحالة، مقدّما عدة حجج نذكر إحداها: أفعال الحالة، في اللغة الإنكليزية، تحتمل الامتداد الزمني في اتجاه الحاضر، ونموذج ذلك جملة:

- Eva was cheerful.

(كانت إيفا مبتهجة).

يحتمل أن تكون إيفا مبتهجة حتى في زمن التلفظ، مما يعني أن المعلومة الزمنية للماضي البسيط لا تُختزل في خطاطة: زمن الحدث قبل زمن التلفظ، لأن فاصلا فرعيا في زمن الحدث متضمَّن في زمن التلفظ. ومعنى ذلك أن الماضي يصرِّح بوجود فاصل فرعي في زمن الحدث سابق على زمن التلفظ دون أن يلغي إمكانية وجود اقتضاء دلالي مستلزم في السياق التواصلي، وهو أن زمن الحدث ممتد في اتجاه الحاضر، ومدمج في زمن التلفظ. فبافتراض وجود ثلاثية زمنية مشكلة من ثلاثة حدود زمنية بإمكاننا تفسير مثل هذه الحالات. ينظر:

- Gerhard Schaden (2002): L'Aspect Neutre en français et en Allemand: Temporalité et Aspectualité dans les temps de passé, Master Thesis, Université Paris VIII, sous la direction de Brenda Laca, pp. 16-17.

وينظر أيضا العرض المميز الذي قدمته:

- Norah, Boneh, (2003), pp. 35-43.

(2) Ibid., p. 55.

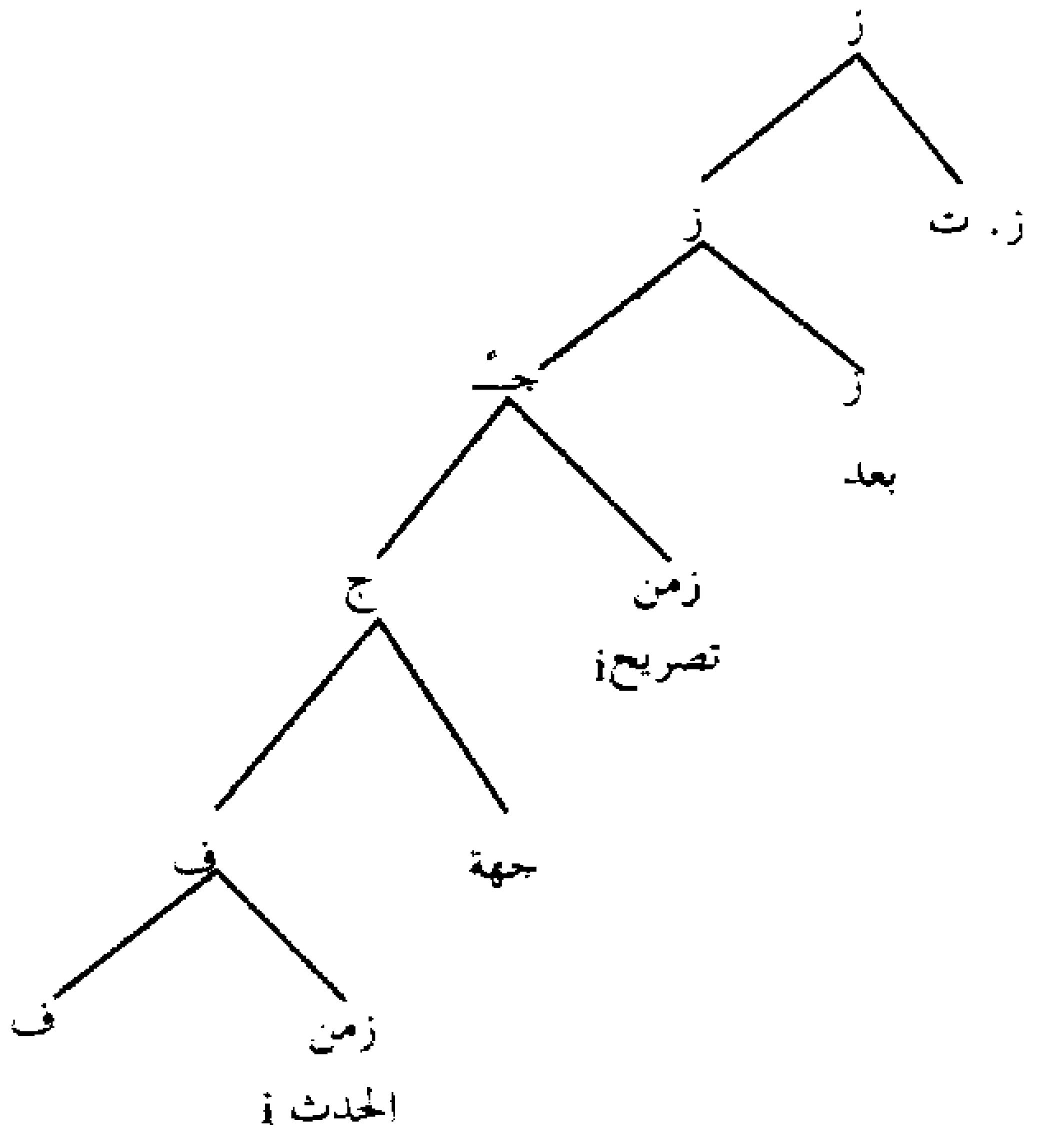

فالفاصل المكون من زمن التصريح وزمن الحدث غير ممثل صرافيا، والجهة غير محققة، ويعتبر تأويل التمام perfectivité التأويلَ غير الموسوم، إنه تأويل بالتجرد by default.

في ختام هذا القسم المخصص لفرضية محمولية الزمن، أشير إلى أن هذه الفرضية تمتلك مزايا نظرية وتجريبية متعددة، على رأسها توحيد تمثيل الزمن والجهة في اللغات الطبيعية استنادا إلى أنطولوجيا موحدة للعلائق الزمنية. كما تعمق فهمنا للطبيعة الإحالية للأزمنة، حيث تجعل الإحالية مقرونة بموضوعات المحمول الزمني. وفي هذا السياق تُفهَم العائدية والإحالة الإشارية القوية للزمن (التعريف)، أو الإحالية الضعيفة (التنكير)، باعتبارها نتاجا للعلائق التركيبية التي تنسجها الذرات الزمنية temporal atoms (زمن الحدث، وزمن التصريح، وزمن التلفظ) في التركيب بناء على مبادئ وقيود دلالية أو تركيبية.

وينسجم الطرح الذي تنطلق منه فرضية الزمن – حرف مع كثير من الدراسات المعرفية المعاصرة التي أكدت مركزية العلاقات الفضائية في بنينة اللغات الطبيعية، وامتلاك الحروف الفضائية لمحتوى زمني في كثير من اللغات[1]. ولكي تمتلك هذه الفرضية كفاية

---

(1) ينظر: محمد غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 264.
وينظر أيضا:
- Tijana Asic (2004): La Représentation Cognitive du Temps et de l'espace, Thèse du Doctorat, Université de Genève.

تنطلق الباحثة من تصور أن تمثيل الزمن في اللغات الطبيعية مؤسس على استعارات فضائية. يمكن هذا التصور من فهم التداخل الموجود في كثير من اللغات في استعمالات الحروف، بحيث تستعمل الحروف الدالة على الأمكنة للدلالة على الزمن، ويسهل بالنسبة إليها فهم هذا التداخل إذا ما انطلقنا من تصور معرفي بموجبه يؤسس الذهن تمثله الأول أثناء نمو الملكات المعرفية على بنينة فضائية توسع إلى بنيات معرفية أخرى كالبنية المعرفية للزمن مثلا. ينظر:
- Tijana Asic, Ibid., p. 13.

وصفية، ينبغي أن تشرح كيف تتنوع الأنساق الزمنية للغات الطبيعية بالرغم من اشتراكها في بنية تصورية فضائية - زمانية تشكل نواة الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعية، وهو ما سنسعى إلى توضيحه في المحور الموالي.

3. توسيط السمات الزمنية ونموذج الاشتقاق المرحلي

من الإشكاليات التي تعترض التصورات التركيبية للزمن، إشكالية صياغة تفسير واضح للاختلافات الموجودة بين الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعية، وطرق بناء إحالتها الزمنية؛ ذلك أن الصرف الزمني أو الأشكال الزمنية وتأويلاتها غير موحدة عبر اللغات. فمن اللغات من لا يمتلك صرفا زمنيا، ومن بينها لغات لا تمتلك إلا الجهة. لذلك فمن بين المهام التي ينبغي أن تضطلع بها النظرية التوليدية منذ انطلاق نموذج الوسائط في الثمانينيات شرح هذا التنوع والاختلاف.

وفي سياق التطورات الأخيرة للنماذج التوليدية اقترحت نورا بونيه نموذجا توسيطيا يمكّن من اشتقاق الاختلاف بين اللغات في بناء الدلالة الزمنية استنادا إلى نموذج الاشتقاق المرحلي[1] الذي صاغ معالمه تشومسكي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي (تشومسكي 1998 - 2001). تُقدِّم بونيه اشتقاقا تمثيليا للزمن في اللغات الطبيعية يمكّن من اشتقاق الزمنية temporalité بموجب إواليات تركيبية، تسمح بإقامة توسيط لاشتقاق التنوعات الموجودة في الأنساق الزمنية في اللغات السامية، معتبرة أن الزمنية ناتجة عن تفاعل أربع مقولات ذوات محتوى زمني في جميع اللغات الطبيعية. وتكمن الاختلافات المنظورة في طبيعة السمات المخصِّصة للمقولات الزمنية ذات الطبيعة النحوية. وهذه المقولات الأربعة هي: الجهة المعجمية، والجهة النحوية، والزمن، والوجه.

---

(1) ينطلق النموذج الأدنوي المصاغ في (1992-1994) من تصور مفاده أن النقل مشروط بوجود سمات قوية في الرؤوس الوظيفية تجتذب الرؤوس المعجمية في التركيب الظاهر لفحصها، وأن السمات الضعيفة يُرجأ فحصها إلى ما بعد التهجية في إطار النقل الخفي. وفي نموذج الاشتقاق المرحلي، يكون كل نقل ظاهرا، وتكون عمليات التهجية سلكية. أما الوحدات غير المنقولة فتفحص سماتها من خلال إجراء المطابقة، أو ما يعرف بعملية "طابق" Agree operation. كما أن التهجية في هذا النموذج سلكية، فكل رحيلة phase أنهت سيرورات الفحص والمطابقة تُرسَل إلى المكونات الوجائهية interface components، أي نحو وجيهة الصوت للتمثيل الفونولوجي، أو نحو وجيهة المعنى للتمثيل المنطقي. والرحائل phases في هذا النموذج ذات مضمون قضوي propositional، وهي: المركب الفعلي الخفيف، وإسقاطاته، والمركب المصدري. وفي هذا النموذج الجديد توجب السمات القوية المؤولة النقل، حيث يحدث نقل ومطابقة Movement and Agree بين رأس فاحص يسمى بالمسار probe ومركب مفحوص وهو الهدف target. وكل نقل يترك نسخة مماثلة للعنصر المنقول.

تفتـــرض بونيه[1] أن التأويل الزمني للجملة ينتج عن اشتقاق تركيبـــي، يولّد الدلالة الـــزمنية انطلاقا من إسقاطين زمنيين موجودين بصفة دائمة في تمثيل الزمن في جمل اللغات الطبيعـــية: الأول ذو طبـــيعة زمنـــية، والثاني ذو طبيعة جهية، إلا أن المنظورية البنيوية لهذه الإسقاطات تكون مقرونة بسمات زمنية مؤولة تشترط صعود الفعل إلى الزمن، ومنظوريتها تجعلها وظيفية في التأويل الزمني، حيث إن كل رأس منظور بنيويا إلا ويقيم علاقة طبولوجية بـــين زمـــنين، وفقا لاقتراح كلاين (بين زمن الحدث وزمن التصريح، أوبين زمن التصريح وزمن التلفظ).

تنتج المنظورية البنيوية عن وجود سمات مؤولة في الرأس الزمني، حيث إن التأويلية تعني أن الفواصـــل الزمنية (زمن الحدث/زمن التصريح، أو زمن التصريح/زمن التلفظ) مرتَّبة وفق علاقـــة البعدية أو الاحتواء. واستنادا إلى هذا الإجراء التحليلي تقيم بونيه توسيطا بين لغتين تنتمـــيان إلى فصيلة اللغات السامية. وهما: العبرية والعربية، حيث تلاحظ انطلاقا من سلوك الأفعال "التامة" و"غير التامة" في كلتا اللغتين أن القراءة الزمنية للصورتين الفعليتين واردة في العـــبرية. بيـــنما الـــتقابل الجهي لا يرد إلا بشروط تركيبية محددة مثل النعت بالظروف في سياقات مناسبة، فصورة "التام" مثلا في العبرية مثل:

- Tal Katav mixtav

(كتب تال رسالة)

ملتبسة زمنيا وليس جهيا، حيث تسمح بأربع قراءات زمنية:

- كتب تال رسالة، وقد كتب تال رسالة.
- كان كتب تال رسالة، وكان يكتب تال رسالة.

وتـــرى بونـــيه أن التقابل "كتب"/"يكتب" في العربية تقابل جهي، لأن السمة الزمنية المؤولة المسؤولة عن تفعيل هذا التقابل توجد في الرأس الزمني الأسفل، وبتفعيلها يصير "فعل" دالا علـــى زمـــن الحدث قبل زمن التصريح. أما صورة "يفعل" فتأخذ القيمة السالبة لهذه العلاقة. وتضيف بونيه أن السمة الزمنية المموضعة في الرأس الزمني الأعلى غير مؤولة، ومن ثم لا يـــرتب زمـــن التلفظ مقارنة بزمن التصريح. غير أن العربية تمنح محتوى زمنيا لأفعالها، وهـــو مـــا يجعـــل هذه اللغة في مرتبة وسيطة بين تأويل زمني ضعيف ومحتوى جهي قوي لأفعالهـــا، ممـــا يعني أنه في غياب المساعِدات والأفعال أو الأدوات الدالة على الوجه، تأخذ الأفعال سمات زمنية بالتجرد by default. فـــ "فعل" يدل على التام والماضي، و"يفعل" يدل على غير التام والحاضر.

---

(1) Norah, Boneh (2003), pp. 67-71.

وتــرى بونيه أن المحتويات الزمنية للأفعال في اللغة العربية لا توجد في الأفعال في حد ذاتها، وإنما في سمة الوجه الموجودة في الرأس الزمني الأعلى التي تُفعَّل بصيغة محققة مع أدوات النفــي الزمني "لم" و"لن"، والموجهات مثل "سوف" و"ســ". فسمات الوجه في العربية لا تحقّــق الوجه بمعزل عن الزمن. وسنبين في الفصل الثاني من الباب الثاني مساهمة الوجوه في التأويل الزمني للأفعال في اللغة العربية. ومن بين مقتضيات التحليل الذي تقدِّمه الباحثة، أن هــرمية المقولات الزمنية في الجملة تفضي إلى صياغة سلَّمية استلزامية، تسمح بموجبها اللغة المالكــة لسمات جهية مؤولة في الرأس الزمني الأسفل بإمكانية التأويل الزمني للأفعال ذات المحتوى الجهي، إذا ما تم نقلها إلى الرأس الزمني الأعلى المالك لسمة الوجه. بينما إذا كانت السمة المؤوَّلة في لغة أخرى موجودة في الرأس الزمني الأعلى لا يعني بالضرورة أن اللغة تقيم تقــابلا جهيا. وتنسحب هذه السلمية على العبرية التي لا تبيح إقامة تقابل جهي في الرأس الزمني الأسفل، لأن السمة الزمنية السفلى غير مؤولة دلاليا[1].

علــى امتداد العرض الذي قدمناه لفرضيات بونيه، حاولنا أن نبين أن إمكانية توسيط الــسمات الزمنية أصبحت واردة مع تطور النماذج التوليدية. ومن بين نتائج التحليل المقدم أن اخــتلاف الأنــساق الزمنية للغات الطبيعية ناتج عن القيم التي تأخذها سمات الزمن في الــرؤوس الوظيفــية ذات المحــتوى الزمني في الهندسة العامة للجمل التي تقترحها النظريات التركيبية المعاصرة. فالزمنية **la temporalité** سيرورة حسابية موسطة **parametrized** يتم توليدها بموجب إجراءات تركيبية مضبوطة نظريا.

---

(1) Norah, Boneh (2003), pp. 69-89.
تعتبــر الباحــثة أن المركبات المسؤولة عن التأويل الزمني في جمل اللغات الطبيعية ثلاثة: المركب الزمني الأســفل ذو المحــتوى الجهــي، والمركب الزمني الأعلى، والمركب المصدري. ويلعب هذا الأخير دورا أساسيا في إرساء الزمن، حيث يحتوي على سمة زمنية غير مؤوّلة تقترَن بسمة الرأس الزمني الأعلى الذي يــصبح حينئذ دالا على زمن التلفظ وعلى التصريح déclarative والتصرف finiteness، وعلى أن الجملة رئيسية وليست مدمجة، وعندما يكون ممتلئا بالمصدري، يعدل المحتوى السماتي لهذا المركب بحسب ما إذا كان المصدري دالا على إدماج متضمن لربط زمني للفعل الأسفل بالفعل الأعلى في إطار متوالية الأزمان، أو حاملا لسمة زمنية يسربها إلى الرأس الزمني الأسفل. وسنعود في الفصل الثاني من الباب الثاني للتوسع فــي أشــكال الارتــباط الزمنــي بين الجمل في اللغة العربية، ودور المصدري والروابط الزمنية في توليد القــراءات الــزمنية. وفــي سياق تأكيد بونيه على دور الوجه في التأويل الزمني للأفعال في اللغة العربية، تلاحظ أن الوجه لا يحقق معجميا بمورفيمات مربوطة (ســ)، أو مستقلة (سوف، قد، النفي الزمني) فحسب، بــل تَعتبــر أن اللواحق الحركية في الفعل المضارع وتنوعها (الجزم/الفتحة/الضمة) حجة واضحة على أن الفعل يحمل سمات وجهية مؤولة زمنيا.

المبحث الرابع

المنظور التداولي

لا يشكل المنظور التداولي أنموذجا متجانسا في الأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية، ويمكن التشديد على أن التجانس ناتج عن الاشتراك في مجموعة من مسلمات وفرضيات البحث المؤسِّسة لتداوليات اللغات الطبيعية. وعلى رأسها تأكيد دور السياق والاستعمال والمقاصد التكلمية في تأويل العبارات اللغوية. علاوة على تأكيد كون موضوع التحليل لا ينحصر في الجمل كوحدات لغوية مجردة مفصولة عن سياقات استعمالها، وإنما يمتد إلى الملفوظات، لأن الملفوظ وحدة لسانية تكلمية مرساة في وضع تخاطبي محدد. فالملفوظ نواة التحليل التداولي الذي يمكن أن يكون عبارة عن وحدة لغوية بسيطة أو متوالية مترابطة (نص أو خطاب).

وبما أننا سنخصص الباب الثالث من أطروحتنا لتناول مجموعة من قضايا الإحالة الزمنية في الخطاب، مع تحديد المرجعيات النظرية المؤطرة لهذه القضايا، سيتم الاقتصار في هذا المبحث على أهم المحاور التي انشغلت بها المقاربات التداولية للزمن:

- تستند تداوليات الزمن إلى إرث نظري تشكّل في كنف نظريات تنتمي إلى الدلالة الصورية أو نظرية تمثيل الخطاب لدى كامب وروهرر (Kamp and Rohrer, 1983)، والنظريات الإحالية للزمن مثل نظرية بارتي التي قدمت تصورات تأسيسية حول الوظيفة الإحالية للأزمنة في متواليات الجمل، والتي شكلت بدورها مدخلا لدراسة السلوك العائدي للأزمنة في النصوص. وتمثل نظرية تمثيل الخطاب وجها آخر لمقاربة سلوك الأزمنة في النصوص، وأدوارها في التنظيم الزمني لمتوالية الأحداث من جهة التقدم أو الاحتواء (احتواء الأزمنة لبعضها البعض)، ولهذه النظرية دور أساسي في نحت مصطلحات لتمثل الإحالة الزمنية وإسقاط الأحداث في المحور الزمني، وعلى رأسها مفهوم المنظور الزمني الذي يشكل مفهوما تأسيسيا في هذه النظرية.
- انبرت المقاربات التداولية لمعالجة ظاهرة حشوية الأزمنة في اللغات الطبيعية، فالمعالجات التقليدية لا تقدم حلا كافيا لهذه الظاهرة، بل اكتفت بإسناد محتوى دلالي أساسي للأزمنة، معتبرة كل الاستعمالات "الشاذة" للزمن انحرافات عن "الدلالة الأصلية"، مكتفية بإحصائها وتحديد سياقات استعمالها. وغير خاف أن هذه الاستراتيجية المتبناة في

التحليل تُخفي اطراد هذه الظاهرة وشيوعها في اللغات الطبيعية، فالأزمنة لا تمتلك محتوى دلاليا ثابتا غير قابل للتغيير في السياقات. واطراد هذه الظاهرة يستلزم صياغة تفاسير كافية. وتعتبر مدرسة جنيف التي تضم ثلة من الباحثين المشتغلين في مختبر "الإحالة الزمنية" التابع للجامعة نفسها، والتي تضم مجموعة من الباحثين من بينهم من يشتغل في مجال الحجاج في اللغة الطبيعية، وعلى رأسهم: جاك موشلير وستويل ولويس دوسوسير، رائدة في قيادة أبحاث أسفرت عن نظريات ونماذج تفسيرية أضحت واسعة الانتشار في أوساط الدارسين في مجال تداوليات الزمن، وتكمن أهمية هذه المدرسة في احتضانها لمقاربات معرفية cognitive، وأهمها نظرية الملاءمة لدى Sperber وWilson ومقاربات أخرى مثل النظرية الأمثلية optimality، وقد نجحت مع انطلاق الأبحاث التي يقودها مختبر الإحالة الزمنية في ترويج مجموعة من الفرضيات. مثل:

- نفي المحتوى التصوري عن الأزمنة وسلب المورفيمات الزمنية السمات الدلالية التحتية، نظرا لكون الزمن مقولة إجرائية يستند تأويلها إلى إجراءات التأويل السياقي، وتمنح هذه الفرضية تفسيرا لظاهرة حشوية الأزمنة، فالحشوية ناتجة عن مبادئ التأويل السياقي. فالالتباس الزمني للحاضر مثلا في الفرنسية، أو المضارع في العربية. ناتج بموجب هذه الفرضية عن توليد الزمن لتمثيلات دلالية متعددة، تتدخل فرضية الملاءمة والسياق المعرفي في ترجيح التمثيل المناسب للزمن في سياق محدد. ومن نتائج هذه الفرضية أن الزمن مخصَّص تخصيصا أدنى، ولا يحتوي سمات دلالية ثابتة تتكرر في كل استعمالاته.
- تعميق مفهوم المنظور الزمني الذي أضحى مقرونا بوعي الفاعل والمتلفِّظ، وقد اصْطُلح على هذا التصور بـ "تذويت المنظور الزمني". ولهذا التصور نتائج مهمة في تفسير استعمال الأزمنة والتباسها الدلالي في سياق السرد.

خلاصات

لقد حاولنا على امتداد هذا الفصل تقديم بعض النماذج التمثيلية المعاصرة للزمن في سياقات نظرية متباينة، تتوزع بين المقاربات المنطقية، والدلالية، والتركيبية، والتداولية. احتكمنا في تصنيفها إلى معيار المنظور وطبيعة الآليات الوصفية والتفسيرية التي توظفها في دراسة وتبويب بنية الزمن وعناصره في اللغات الطبيعية.

بإمكاننا بعد عرض مختلف اتجاهات دراسة الزمن استنباط بعض القضايا الكبرى، التي أفضى إليها البحث في النسق الزمني للغات الطبيعية، وهي قضايا تبين التقدم الحاصل على مستوى فرز محاور جديدة، وتجديد محاور قديمة في تاريخ الأبحاث اللغوية المنجزة حول الزمن. ونعتبر من جهتنا أن هذا التقدم موصول بثورة النماذج المنطقية واللسانية والمعرفية cognitive المعاصرة، ويحتاج تقويم هذا الصرح النظري الكبير إلى أبحاث إبستيمولوجية منظمة، علاوة على التقويم الذي يقع داخل النظريات نفسها، أو التقويم الْعَبْري transversal الذي يتم عبر النظريات وفيما بينها.

ويمكن لبحث من هذا القبيل أن يبين كيف أن النظريات المعاصرة لا تطرح الإشكاليات القديمة بنفس الصيغة، بل تخضعها لسلطة النماذج التمثيلية وآليات الصورنة والتجريد، مع الحرص على إدماجها في سياق فرضي قابل للإبطال والدحض، علاوة على تدقيق خصائص الأبعاد المتعددة للزمن (البعد الصرفي أو المنطقي أو التركيبي).

وقد سعينا قدر الإمكان أثناء تقديم المنظورات البارزة في خريطة الأبحاث المعاصرة حول الزمن، المزاوجة بين عرض التصورات وتمثيلها بمعطيات زمنية مقترنة بالنسق الزمني العربي. وسنقدم فيما يلي أهم المحاور البارزة في المقاربات المعاصرة للزمن، والتي تشكل خلاصة ما انتهت إليه دراستنا للمنظورات السالفة الذكر:

1. يشكل تفكيك عناصر الزمن المفهومي (زمن التلفظ، زمن الحدث، زمن الإحالة)، مدخلا أساسيا لفهم الطبيعة الإشارية والخطية للأزمنة في اللغات الطبيعية، ومفتاحا لبناء الأنساق الزمنية، وصياغة خطاطات زمنية لتصنيف أزمنة اللغات الطبيعية.
2. يعد بناء نماذج منطقية للزمن مقدمة ضرورية لتخصيص المحتوى التصوري والمفهومي للأزمنة، وهو مستوى تمثيلي (المستوى المنطقي) يعكس ما تلتقي وتتوحد فيه اللغات الطبيعية، على أساس أن المحتوى التعبيري للأزمنة يختلف من لغة إلى أخرى، وهو

اخــتلاف يمكن وصفه داخل نماذج صرفية أو تركيبية. وأقصى ما يمكن أن تسعى إليه هــذه الــنماذج المنطقية، هو أن تصل إلى شرح آليات تمثيل الزمن في الذهن البشري، وكيفية استعماله لمعلومات وتمثيلات زمنية تركيبية لبناء تمثيلات ذهنية مجردة.

3. طــرحت الــنماذج اللسانية المعاصرة المتأثرة باللسانيات التوليدية وتطوراتها عددا من القــضايا ذات الدلالة في بناء الأنحاء الزمنية للغات الطبيعية، وهي نماذج غلّبت المنحى التركيبــي والدلالي كما بينا. وأهمها:

أ. آليات اكتساب البنيات الزمنية.

ب. علاقة التوافق بين البنيات الزمنية التصورية، والبنيات الزمنية الصرف - تركيبية.

ج. اشتقاق التركيب الزمني والدلالة الزمنية بموجب قواعد حسابية منظمة لبناء الأنحاء الزمنية الخاصة.

د. صورنة البنية الزمنية لفهم نظام عناصر الزمن.

هـــ. توسيط الاختلاف بين اللغات في ترميز سمات الزمن، وما ينتجه هذا الاختلاف من تباين في الأنساق الزمنية وتأويلاتها عبر اللغات الطبيعية.

و. فحص كفاية تخصيص الزمن كسور، أو كعنصر إحالي، أو كمحمول.

ز. دراســة ســلوك الأزمــنة في ســياق البنيات اللغوية: البنيات البسيطة أو المعقدة (الصلات والملحقات...)، لأنه من شأن هذه الدراسة أن تكشف طبيعة السمات الدلالية للأزمنة ومدى ثباتها أو تحولها عبر البنيات والتراكيب، وتفاعلها مع عناصر لغوية أخرى، مع تبيان الآليات المتحكمة في هذا الثبات أو التحول.

ح. بناء قواعد محددة لتفسير تغير القيم الزمنية في الخطاب.

ونخلــص إلى أن مجمل محتويات هذا الفصل ستسهم في تخصيص البنية الزمنية في اللغة العــربية، وفي بــناء "نحو زمني" للعربية ذي دلالة، ما دام مؤطرا بنماذج وبأدوات واصفة ومفسِّرة، وبفرضيات قابلة للدحض والإبطال.

الباب الثاني

البنية الزمنية والجهية والموجهية في اللغة العربية

الفصل الأول: سمات الفعل العربي: مقاربة صرف – تركيبية لنظام الصرفة في الفعل العربي

الفصل الثاني: المقولات الزمنية والجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

الفصل الثالث: العلاقات الزمنية في الخطاب وآليات تخصيص الزمن

تمهيد

مما لا شك فيه أن دراسة البنية الزمنية والجهية والموجهية للغة من اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتم إلا في إطار الإجابة عن مجموعة من القضايا والأسئلة، التي تعد مدخلا ضروريا لتخصيص هذه البنية:

1. تحديد آليات بناء لغة معينة لنظامها الزمني.
2. تعيين العناصر الفاعلة في تشكيل هذا النظام.
3. تبيان طبيعة الوجائه التي تمثل مجالات واردة في اشتغال النظام الحسابي العام لسمات الزمن، فالزمن له وجه صرفي ووجه تركيبي ووجه دلالي ووجه تداولي. كيف تبنى إذن، هذه السمات؟ وكيف تتفاعل أثناء تخصيص الإحالة الزمنية؟

سنحاول في الفصل الأول من هذا الباب تفكيك البنية السماتية للفعل العربي متسائلين عن مواقع تحقيق السمات الزمنية والجهية والوجهية، وآليات تخصيص هذه السمات ومسارات وسمها وانعكاس هذا الوسم على سلوك الصور الزمنية في التركيب، علاوة على تفسير مظاهر لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغة العربية ومختلف أشكال التباس الصور الزمنية.

1. الكشف عن آليات تأويل الزمن في السلاسل الزمنية البسيطة والمركبة، ويستوجب إنجاز هذا المطلب الانفتاح على تراكيب زمنية متنوعة واستجلاء كيفية تفاعل عناصر السلسة الزمنية المتشكلة من الزمن والجهة والوجه.
2. رصد مظاهر التأويل الزمني في الخطاب، وصياغة الفرضيات الملائمة لتفسير تعدد دلالات الزمن في السياق.

ويشكل هذا الباب بفصوله الثلاثة تعميقا لمجموعة من الأسئلة والقضايا التي طرحناها في الفصل الثاني من الباب الأول، لذلك خصصنا الفصل الأول من هذا الباب للمظاهر الصرفية للزمن، وتفاعل الصرف والتركيب في تخصيص السمات الزمنية في الفعل العربي. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه إشكالية تحديد المقولات الزمنية والجهية والموجهية، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة استراتيجية بناء السلاسل الزمنية في النظام الزمني العربي، وآليات تخصيص سمات لزمن في السلاسل البسيطة والمركبة. وخصصنا الفصل الثالث لدراسة سلوك الزمن في الخطاب.

الفصل الأول

سمات الفعل: مقاربة صرف - تركيبية لنظام الصرفة في الفعل العربي

توطئة: إشكالات وقضايا عامة حول أدوار السمات ووظائفها في مستويات النحو ووجائهه

المبحث الأول: مسائل في التخصيص

1.1. النظرية الصرفية وتكوين الكلمة

2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية

المبحث الثاني: إشكال تنميط وتوزيع السمات الزمنية والجهية والوجهية

1.2. وضع اللغة العربية داخل الأنساق الصرافية للغات الطبيعية

2.2. دور اللواصق التصريفية والاشتقاقية في نظرية النحو

3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي

4.2. أوليات تنميطية مرتبطة بالتحقيق الصرفي للصرفات

المبحث الثالث: إشكالات التمثيل والاشتقاق: نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل واشتقاق السمات الزمنية

1.3. نماذج صرف – صواتية

1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر

2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعالا في صرافة الأفعال العربية: الشكيري نموذجا

3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعلية: التاقي نموذجا

2.3. نماذج صرف – تركيبية

1.2.3. مقاربات تركيبية لسمات الفعل العربي

3.2.1.1. مقاربة ناجي: نحو تأويل تركيبي للاصقة الشخص في صورة غير التام

3.2.1.2. مقاربة بنمامون (1998): توسيط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي

3.2.1.3. مقاربة ماجدولين النهيبي: المعالجة الزمنية والجهية للتناوب الحركي في الفعل العربي

3.2.1.4. مقاربة الفاسي الفهري

3.2.1.4.1. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه

3.2.1.4.2. سمة الوجه

3.2.1.4.3. سمة العدد باعتباره سمة دلالية سَوْرية في الفعل العربي

المبحث الرابع: السمات الزمنية ومسارات وسمها

المبحث الخامس: لا تناظر الصرف والدلالة في الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغات الطبيعية

خلاصات

توطئة

توفـــر اللغـــات الطبيعـــية لائحـــة محدودة من المقولات أو أجزاء الكلم للتعبير عن التصورات، وتنشئ جهاز قواعد لتوليد عباراتها اللغوية وللربط بين هذه الأجزاء وفق ضوابط كلية يخصصها النحو الكلي أو ضوابط خاصة تميز اللغات عن بعضها البعض، وتُفَرِّد أنساقا لغوية عن أخرى. وتختلف المقولات عن بعضها البعض من جهة السمات التي تُرَمِّزها، وقد تشترك في نسق منها.

ضمن هذه اللائحة المحصورة نجد الفعل والاسم والصرفة والحرف(1)، ويعد الفعل من أكثـــر المقولات ضمن أجزاء الكلم التي تلجأ إلى ترميز أكبر كمية من المعلومات أو القيم (valeurs) الوظيفية والدلالية(2).

لقـــد ارتـــبط البحث في السمات بمحاولة الكشف عن الأدوار التي تضطلع بإنجازها، وعلـــى الدراسة النسقية لنظام السمات أن تهتم بإبراز الخصائص التالية، والتي نخالها ضرورية لفهم سلوكها في بنية العبارات اللغوية (صوتا ودلالة):

1. بناء نسق تصنيفي للسمات.
2. كشف الأدوار والوظائف التي تتكفل بإنجازها.
3. ربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل.

---

(1) لا تحقـــق اللغـــات الطبيعـــية هذه اللائحة بشكل كلي ونسقي، فمنها من لا يمتلك الصفة، بمعنى أن الأنساق اللغوية قد تقتطع مقولات بعينها دون أخرى:
- الفاسي الفهري، 1990، ص 265.

(2) Katamba (1993): Morphology, p. 220.
يميـــز كاتامـــبا Katamba بـــين السمات المحايثة والسمات الشجرية للفعل، استنادا إلى ما تتداوله الأبحاث المهـــتمة بالخصائص العامة للصرفة في اللغات الطبيعية. ولا يفسر القيمة الاعتبارية الترميزية للفعل، لكون البـــرنامج الاســـتدلالي الصرفي غير كاف لإنتاج تفسير لهذه الظاهرة، ما دام الاستدلال يحتاج إلى الانفتاح علـــى مكـــونات الـــنحو الأخـــرى (الدلالة والتركيب). وللتوسع انظر مقالة متميزة لسبنسر Spencer حول المقولات المعجمية في اللغات الطبيعية:
Spencer 1997, The redundancy of lexical categories, Draft, p. 15.
وقـــيمة المقـــال المذكـــور تكمن في تجاوز صاحبه للنظرية السماتية المعيار التي تقيم التمييز بين المقولات اســـتنادا للـــتقابل السماتي [± ف] و[± س]، ليصير التمييز عنده مبنيا على احتواء المقولات المعجمية لدور إحالـــي يـــربط بـــسمات وظيفـــية خاصة تحدد الهوية المقولية والإطار التركيبي لكل مقولة على حدة. مثلا تحـــتوي الأســـماء علـــى دور إحالي داخلي وهو <إ>= إحالة، والأفعال تمتلك دورا حدثيا <حد> = حدث، والصفات دور إحالي صفي <ص>.

4. فهم علاقة السمات اللغوية بأنساق أخرى غير لغوية تستعملها وتنفذ إليها لبناء تمثيلاتها.
5. فهم العلاقة بين السمات التصورية والسمات النحوية. وبعبارة أخرى هل السمات النحوية فـــرع من السمات التصورية؟ وما هي أشكال التوافق Maping/correspondance بيـــنهما؟ هل تعبر السمات النحوية عن خصائص ترتبط بالنسق اللغوي يمكن اشتقاقها من قيود أو مبادئ تركيبية أو دلالية أو صوتية كلية أو خاصة؟

بالرغم من شساعة أفق البرنامج الذي تفتحه هذه الأسئلة، إلا أننا نعدها مشروعة في سياق البحث اللساني.

تروم المقاربة التي نسعى إلى تقديمها في هذا الفصل إسناد محتوى تجريبـــي لهذه الأسئلة، حـــيث ســـتقدم الفصول اللاحقة محاولة صياغة حلول لها، من خلال دراسة سلوك ثلاث مقولات مركزية في الصرفة الفعلية (الزمن، الجهة والبناء والوجه).

بخصوص المسألة الأولى (إشكال التصنيف). نرى أن محاولة التصنيف ينبغي أن تتجه إلى:

أ. وضع معايير للتصنيف تأسيسا على تأثير السمات في سلوك المقولة في التركيب والدلالة.

ب. تمكـــين التصنيف من شرح العلاقة بين المقولات، لتحديد السمات المشتركة والسمات الفارقة أو المميزة.

فـــيما يـــتعلق بالإشكال الأول، ومن خلال تخصيص التمثيل في الفعل دون غيره من أجـــزاء الكلم، يمكن أن نقسم السمات الفعلية إلى سمات انتقائية تقترن بعلاقته بالموضوعات التـــركيبية الـــتي ينتقيها وبالأدوار الدلالية التي يسندها إليها، وسمات محايثة تخصص جهته المعجمية أو التركيبية أو زمنه أو بنائه أو وجهه.

وسمات شجرية/تطابقية تعكس علاقته بالمركبات التي تصاحبه في التركيب والتي ينسخ سماتهـــا. ومن المؤكد أننا بصدد لائحة من السمات تتمايز على مستوى الخصائص والعلائق التي تجمعها بالمكونات الأخرى، كما تتمايز على مستوى الأدوار التي تؤديها في بناء الفعل، فضلا عن تمايزها في المستوى الذي يمثل فيه لخصائصها.

أمـــا عـــن الأدوار والوظائـــف وهو ما يطرحه المطلب الثاني ضمن لائحة المهام التي أســـندناها إلى البحث في نظام السمات، فمن المفروض أن تكون السمات غير متناظرة في ســـلوكها وعلاقتها بالفعل. فالسمات الانتقائية تحدد الشبكة الموضوعاتية للمحمول، وقد تقرن مكونات هذه الشبكة بأدوار دلالية(1). والسمات التطابقية لا تتمظهر إلا ضمن نظام

---

(1) نتـــرك إشـــكال اشتقاق الأدوار الدلالية جانبا: هل يتم في المعجم استنادا إلى الخصائص التفريعية والانتقائية التـــي تمـــتلكها المحمـــولات الفعلـــية؟ أم فـــي التركيب كما تذهب إلى ذلك الدراسات الحديثة؟ ينظر بهذا الخصوص:

علائقي شجري ولا يرثها المحمول أو يسوغها إلا في التركيب[1]. أما عن سمة الجهة والزمن فهما متعلقـــتان بحدث الفعل، تقومان إما بتسويره أو نعته Modification[2]. وفيما يخص البناء Voice فهـــو سمة تعكس العلاقة الهرمية التي تقرن الفعل بموضوعه أو موضوعاته التركيبية. والـــوجه وإن كان مقولة قد تتمظهر صرفيا على الفعل أو تستقل عنه، إلا أن اقترانها بالفعل ليس مباشرا، فالوجه يخصص موقف المتكلم من القضية تأكيدا أو تسويفا أو احتمالا...

مـــن وظائـــف السمات الجهية تمكيننا من تصنيف الأفعال إلى طبقات (طبقة الأفعال اللحظية، الاستمرارية، أفعال النشاط والإتمامات والإنجازات). ومن المعلوم أن الصواتيين قد بادروا بدراسة نسق السمات الصوتية، ودشنوا هذا المبحث بوسائل تقنية تجريبية ونظرية في إطـــار مـــشروع تصنيف الأصوات ودراسة التقابلات الصوتية لاستنباط صوتيات اللغات الطبيعـــية phonèmes أو لبناء طبقات الصوتيات التي تكون حساسة بحكم سماتها التصنيفية إلى تطبيق قواعد محددة، وصولا إلى بناء طبقات صوتية طبيعية. وبمعية هذا المشروع كانت تنصب الأبحاث على التأليفات الممكنة والتأليفات غير الممكنة بين الأصوات راسمة مسارات للوســـم تقطعها كلية أو خاصة[3]. كما أن البحث في السمات الدلالية احتل موقعا نظريا دالا في تـــاريخ الأبحـــاث الدلالية التوليدية. وبالرغم من النقاش الحاد الذي طبع البحث في أدوار المكـــون الـــدلالي في علاقـــته بالمكون التركيـــي بين الدلاليين التوليديين والدلاليين التأويلـــيين، بين من يعتبر الدلالة مكونا توليديا، وبين من يحصر وظيفتها في تأويل البنيات المـــولدة تـــركيبيا، فإن تخصيص السمات الدلالية للمفردات جزء محوري في اشتغال الآلة النحوية. فبناء التمثيلات الدلالية لا يمكن أن يتم إلا عبر وساطة نسق سمات دلالية مبنية وفق قواعد تأليفية أو ميكانيزمات اشتقاقية خاصة.

– التنوع اللغوي من الوقائع إلى النظريات: سلسلة ندوات، كلية الآداب، فاس.

- Borer, 2002, Syntactic projections and the lexicon.
- Borer, 1994, The projection of arguments in Ekso-skeletal vs Endo-Skeletal Explanations.
- Kratzer, 1994, "The Event Argument". M.S.
- Marantz, 1997, "No Espace from Syntax".

ذلـــك أن المقاربـــات الحديـــثة تميل إلى تقليص نوع المعلومات التي يرمزها المحمول، وتربط الخصائص التفريعية أو الدلالية ببنية تركيبية شجرية وبمقولات وظيفية جهية تلعب دور التسويغ Licensing.

(1) الـــنقاش محايـــد بخـــصوص مـــسألة حمل الفعل للواصق في التركيب أم في المعجم، أي ما إذا كان يسقط المحمـــول دون صرفيات في أسفل الشجرة، ويرثها عبر الإلحاق، أم ينزل من المعجم حاملا لصرفياته، ثم يصعد لكي يفحصها أو يسوغها. كيفما كان الحال، فالتطابق يسوغ عبر نظام علاقي.

(2) بخصوص تسوير الزمن أو الجهة للحدث انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من بحثنا.

(3) انظر:

– تورابـــي عـــبد الـــرزاق، 2000، التضعيف وقيود التأليف في العربية، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، ص 1-42.

وبخصوص المطلب الثالث المتعلق بربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل، فالبحث في المسألة لا يأخذ دلالة إلا داخل أطر نظرية تعتبر أن بناء العبارات اللغوية يتم عبر مـــستويات تكون فيها أجزاء من النسق السماتي العام نشيطة Active، وواردة بالنظر إلى اشـــتغال هذا المستوى أو ذاك. ومن مقتضيات هذا التصور أن الكلمة كتركيب سماتي يمثل لخصائـــصها في قوالب متباينة، فالكلمة الصوتية ليست هي الكلمة الصرافية أو التركيبية أو الدلالية[1]. فخصائصها تبنى ضمن مستويات متباينة وتسوغ سماتها داخل هذه المستويات في إطـــار مخـــصص بقيود أو مبادئ يستقل بها كل قالب، فالخروج outputs غير ممكنة تفسر بدلالة مبادئ أو قيود عامة أو خاصة يشغلها القالب الذي يمثل أجزاء من خصائص الكلمة. ونمـــوذج ذلك أن الخصائص الصواتية للكلمة تحددها مبادئ المكون الصوتي، وخصائصها الدلالية يحددها جزئيا المعجم أو الدلالة، وخصائصها التركيبية تمثل في مستوى وسيط وهو المـــستوى التركيبـــي (أو الحاسوبـــي). وتظل بعض السمات غير منظورة بالنسبة لمستوى تمثيلـــي (مثلا من المفروض أن المستوى الذي يبني دلالتها لا يحتاج إلى النفاذ إلى خصائصها الـــصوتية). ويـــبين تاريخ النظريات اللسانية الحديثة مدى وجاهة هذه القضايا التي شكلت جزءا دالا من صرح اللسانيات الحديثة بتعدد نماذجها حيث انشغلت صراحة أو ضمنا بمسألة المـــستويات التمثيلـــية والعلاقـــة بين الصرف والتركيب أو التركيب والمعجم أو التركيب والدلالة. وأسفر هذا النقاش عن تشذيب لأجهزتها التمثيلية وعن إعادة التفكير في المبادئ أو القواعد التي تحتاج إليها اللغات الطبيعية لبناء العلاقة بين الزوج (صوت/معنى).

وفي تلازم مع الطرح السالف تبرز مقتضيات أخرى للمسألة، فالسمات الفعلية (زمن، جهـــة، بناء، وجه، تطابق)، تقرأ في وجائه Interfaces متباينة، فالجهة المعجمية واردة في وجـــيهة المعجم - تركيب Lexic-syntax، والجهة النحوية واردة في التركيب. والزمن له ورود في وجائه متعددة، فالزمن له وجه صرف تركيبـــي، وبالتالي تشتق خصائصه الصرف تركيبية في إطار العلاقة صرف/تركيب، وله وجه دلالي/تأويلي Semantic Tense، يبنى جزئيا في التركيب الظاهر، وتشتق الخصائص التأويلية للزمن في وجيهة الدلالة Semantic interface (صـــورة منطقية)، وله وجه تداولي/خطابـــي تتحدد مظاهره بواسطة مبادئ وميكانيزمات تأويلية تتفاعل فيها مبادئ دلالية وتداولية[2].

---

(1) دافع الفاسي الفهري عن هذا التصور في كثير من كتاباته، أخص بالذكر:
- البناء الموازي، ص 92.
- المعجم العربي المولد، ص 46-48.

(2) انظر:
- Carlota Smith, 2000, Aspectual entities and tense in discourse draft.

وربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل فضائل متعددة إبستيمولوجية وتجـــريبية. إحدى فضائله الإبستيمولوجية إحلال نوع من البساطة على الشتات الذي تظهره المعطيات. فمعلوم أن الزمن والجهة مقولتان تنتميان إلى حقل شاسع من الظواهر يـــضم معطيات متنوعة (طبقات الأفعال الجهية وقيودها الانتقائية، سلسلة المتواليات الزمنية Sot sequence of tense، مظاهر تفاعلية تساهم في تعقيد الظواهر الزمنية منها تفاعل الـــزمن والجهة، تفاعل النفي والزمن، تفاعل الوجه والزمن...) وتمكن البساطة من توحيد بعـــض الظواهر التي تبدو بالملاحظة السطحية مفتقرة إلى جامع أو رابط، وأيضا من التمثيل للمعطـــيات داخـــل مستويات واضحة تشتغل بمبادئ وقيود اشتقاقية أو تمثيلية واضحة. أما الفضيلة التجريبية فتكمن في اكتشاف معطيات زمنية جديدة غير المعطيات التي تقدمها كتب النحو، الشيء الذي سيسمح للنظرية بتغطية مجالات واسعة وبإضافة مخزون من المعطيات إلى رصيد المحيط التجريبـــي الذي ترصده أو تستكشفه.

فـــيما يخص المطلب الرابع، ففي اعتقادنا أن المسألة لا تأخذ دلالة إلا ضمن النظريات اللـــسانية الـــتي تقر بوجود علاقة بين الملكة اللغوية وبقية الملكات المعرفية الذهنية في إطار التصور القالبـــي للذهن Modularity of Mind الذي دشنه فودور (1983)، وتشومسكي وعمقـــته النقاشـــات المعرفية[1]. وسيتخذ نقاشنا للمسألة بعدا أعمق حينما سنطرح بعض المبادئ الكلية في تخصيص الزمن وحساب تأويلاته داخل الجملة البسيطة أو المركبة أو داخل الخطـــاب، مثلما سنستأنف النظر في المسألة أثناء دراسة التأليف بين السمات الزمنية[2] في

- Verkuyl De Zwart, 1999, "Tense ans Aspect in Sentence and Discourse Draft".
- Mosheler 2000: Inferences directionnelles et autre objects temporels recueil d'articles. Univ. Geneve.

وانظـــر الفصل الثاني والثالث من الباب الثاني من أجل تدقيق الخصائص المتعددة للزمن ومجالات ووجاته تمثيلها وتأويلها.

(1) انظر:
- مصطفى حداد: "اللغة والفكر وفلسفة الذهن"، منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية لكلية الآداب بتطوان.
- محمد غاليم، 1999، نفسه، ص 387-425.
- تشومسكي: 1992/1994/1998.

(2) نقصد بالسمات الزمنية مقولة مركبة من ثلاث مقولات زمنية كبرى (الزمن والجهة والوجه). نتبنى التجميع الثلاثي لهذه المقولات الذي اقترحته دراسات كثيرة:
- Dahl, 1985, Tense and aspect systems.
- Kinberg, 1991, Figurative uses, polysemy and Homonymy.
، نفسه، ص 14 و2001.168- جحفة،
- Chung S, Timberlant A, 1985, Tense Aspect and Mood.
فالجهة لها بنية زمنية داخلية، والوجه يحتاج إلى زمن.

اللغـــات الطبيعية، وما يفرزه هذا التأليف من اطرادات. فما يبدو كليا أو نتيجة مبادئ أو قيود كلية قد يكون نتاج قيود موضوعة على اللغة من الأنساق التصورية الخارجية التي تنفذ إلى التمثـــيلات الدلالـــية التي ينجزها جهاز اللغة لبناء تمثيلاتها التصورية. كل ذلك في إطار مفهوم شروط المقروئية Legibility conditions التي يتحدث عنها تشومسكي 1998 أو شروط الخرج العارية مرادفها الاصطلاحي في كتاباته السابقة 1994 - 1995. أما المطلب الخـــامس والأخير فيحمل في طياته إرثا نظريا كبيرا يبدأ مع نظرية النسبية اللغوية (وورف ســـابير) والدراسات المعجمية/الدلالية. ويمكن اختزاله في سؤال: كيف ترمز اللغات الطبيعية عبر مؤشراتها النحوية وأنظمتها النحوية المقولات التصورية؟ هل هناك علاقة أحادية الاتجاه بـــين العنـــصر التصوري Conceptual والعنصرالنحوي Grammatical. خذ مثلا مقولة الجنس Gender، فالجنس تصوريا يختلف عن أشكال بنائه وترميزه في اللغات الطبيعية، هناك لغات تستعمل نظاما مثنويا لترميز هذه المقولة.

وهناك لغات لا ترمزها نحويا، أو ترمز قيمة واحدة (Female أو Male): أنثى، وذكر.

وثمة لغات تستعمل نظاما ثلاثيا (المذكر، المؤنث، والمحايد).

ينبغي إذن الفصل بين الجانب التصوري للمقولة وجانبها التعبيري Expressive الذي تبنيه الأنظمة النحوية من خلال أنساقها. وتنسحب المسألة على مقولة الزمن، فمما لا شك فـــيه أن هناك فرقا بين الزمن التصوري والزمن النحوي. فاللغات الطبيعية لا تنحون الزمن بشكل كلي ولا تبنين أنساقها الزمنية بنفس الكيفية. وداخل العائلة اللغوية الواحدة قد يفرز البحث في أنساقها أشكالا تنظيمية مختلفة. ومن القضايا الدالة أن نفس البنية الصرفية الزمنية قـــد تكون ملتبسة في لغة وغير ملتبسة في لغة أخرى[1]. كما يكشف تطور الأنظمة الزمنية والجهـــية أن نمو الأنساق يخضع لضوابط داخلية[2]. وقد تتحقق المقولة الزمنية بطريقة تأليفية Synthetic في نظام لغوي وبطريقة غير تأليفية (تحليلية) Analytic في نظام لغوي آخر أو بطـــريقة عاريـــة Bare في أنظمة أخرى[3]. كما أن توزيع قيم الوسم Markdness على

(1) انظر الفصل الثاني للاستدلال على إجرائية هذا التصور.

(2) انظر الدراسة الرائدة لـــ:

- Fuye Osawa: "The Relation between Tense and Aspect: The Emergence of System", 1996, Draft.

يبرز أوساوا التعالق بين اكتساب النسق الزمني لدى الطفل وتطور الأنساق الزمنية والجهية دياكرونيا، مبينا أســـبقية الأنساق الجهية على الأنساق الزمنية من جهة الاكتساب اللغوي والتطور التاريخي، كما برهن على أن الـــتأويل الزمنـــي يـــستخلص من السمات الجهية أو الظروف أو الحروف الزمنية في غياب الصرفيات الزمنية في عدد من اللغات القديمة المصنفة ضمن اللغات الجهية.

(3) المقصود بالبنية العارية أن اللغة لا تستعمل مؤشرات صرفية ظاهرة للتعبير عن القيم الزمنية أو الجهية.

السمات الزمنية ليس متماثلا عبر اللغات[1]. وينعكس ذلك على السلوك التركيبـــي للمقولة الزمنية. ويزيد الأمر تعقيدا ولبسا أن الزمن في اللغات الطبيعية ليس مقولة صافية وإنما تتفاعل مع مقولات أخرى كالجهة أو الوجه، وهذا التفاعل محكوم بقيود، ليست دائما ذات طبيعة تـــصورية، وإنما تستخلص من الأنظمة النحوية (الصرفية والتركيبية) للغات الطبيعية. وينتج عن هذا الاختلاف أن الأزمنة في اللغات الطبيعية يختلف عددها مثلما تختلف وظائفها[2].

جمـــاع القـــول في المسألة أن البحث يمكن أن يتخذ اتجاهات متعددة حيث يمكن أن نـــنطلق مـــن التصورات الزمنية إلى الأشكال الزمنية النحوية، أو نتجه من الأشكال الزمنية صوب التصورات الزمنية التي تقابلها.

تأسيسا على ما سلف نؤكد على كون القضايا المبسوطة أعلاه ليست إلا فرشا ينبغي أن يحمـــل محمل استشكال الموضوع، وإعداد الفرش التجريبـــي والنظري الذي يتحرك في إطـــاره بحثنا. وسعيا منا إلى التخصيص المتدرج للمسائل سنخصص الفصل الأول للمعالجة الصرف تركيبية لسمات الفعل. وهو موزع إلى خمسة مباحث كبرى.

---

(1) ســنبين أن "المضارع" غير موسوم، والسمة الموسومة تحملها صورة الماضي، وسنقدم أدلة متعددة للبرهنة على هذا التصور (دليل النفي الزمني وجمل الحال والجمل المتصدرة بالمصدري "أن"...).

(2) انظر: جحفة 2001، نفسه، ص 12.

مُقدِّمـــة

يتحرك بحثنا في موضوع السمات الفعلية داخل أرضية أسئلة وإشكالات كبرى توجه دراستنا للموضوع، نرى من الضروري طرحها بصفة واضحة:

1. ما هي أهم السمات المشكلة للبنية الصرفية للفعل العربـــي؟
2. كيف تنتظم وتتوزع داخل الفعل؟
3. ما هي أهم المبادئ المحددة لهذا التوزيع؟
4. هل تخضع سيرورة اشتقاق السمات وتحققاها الصرف صواتية لمبادئ صرفية عامة؟
5. هل ثمة كليات نمطية تستطيع وضع نمط التوزيع المخصص ضمن إطار مقارن، ساعية إلى تفسير طرق التنظيم السماتي؟
6. مـــا طبيعة الجرد التصريفي Inflectional paradigm في اللغة العربية؟ وما الذي يجعله مخـــتلفا عن جرود تصريفية أخرى؟ وما هي وسائط parameters هذا الاختلاف إن وجدت؟
7. هل بإمكان النظريات الصرفية الحديثة (نظرية الصرف الموزع ونظريات أدنوية صرفية) أن تقدم تفسيرا لشكل تنظيم السمات في الفعل العربـــي؟
8. ألا يمكن اشتقاق هندسة السمات بموجب مبادئ تركيبية، وبالتالي تفسير طبيعة انتظامها في اطار تركيبـــي؟
9. مـــا هـــي السمات التي يفرزها الفعل العربـــي والتي تعد نشيطة في التركيب؟ وما هي السمات التي لا تلعب أدوارا تحتسب في الاشتقاق والحوسبة داخل التركيب؟
10. ما هو الدور الذي تلعبه اللواصق باعتبارها حوامل Exponences للسمات التركيبية في تركيب الكلمة وتركيب الجملة؟
11. هل بإمكان الصرف أن يفيدنا في تحديد زمنية أو جهية نسق لغوي معين أو عدم زمنيته أو جهيته؟

المبحث الأول

مسائل في التخصيص

1.1. النظرية الصرفية وتصور تكوين الكلمة

للدراسة الصرفية أهمية بالغة، فهي تفيد في معرفة تنظيم السمات النحوية Grammatical features. بحكم اهتمام النظرية الصرفية بدراسة بنية الكلمة في اللغات الطبيعية، فهي تعالج سيرورة ائتلاف وحدات دنيا لتشكيل الكلمة، وتقارب التركيب الصوري للكلمات. كما تحاول أن تدرس البنيات الصرفية Morphological structures التي توفرها الأنساق الصرفية للغات الطبيعية، وهدفها الأقصى إيضاح شكل تفاعل الصرف مع التركيب والصواتة والمعجم[(1)]، ما دامت النظريات الصرفية تعد نفسها جزءا من نظرية النحو بغض النظر عن تفاعلها مع المكونات الأخرى كالتركيب والصواتة. وهكذا فالسؤال عما إذا كان الصرف جزءا من التركيب[(2)] أو مستقلا عنه كما هو الشأن بالنسبة لنظرية ويليامز وديشليو (1988) التي تقترح قالبا صرافيا متفاعلا مع باقي قوالب النحو[(3)]، لا يغير من أهمية دور المكون الصرافي في نحو اللغات الطبيعية. ومعلوم أن كل نظرية صرفية تقوم على أساس مجموعة من الأوليات أو الأبجديات النظرية المنظمة للوصف. وهي:

أ. الكيانات الصرفية: وتشكل حدود المقاربة، وهي الجذور والجذوع واللواصق، أي الصرفيات المربوطة التي لا يمكن أن تظهر منعزلة[(4)]، غير أن هذا الربط يخضع لضوابط، ولا يمكن أن يتم بشكل اعتباطي. ومن ثمة ضرورة قواعد التأليف.

ب. قواعد التأليف: تفسر قواعد التأليف سيرورة قرن الوحدات الصرفية وما يطرأ على هذا الربط من عمليات كالتعديل[(5)] Readjustment أو الحذف، فإذا كانت اللغات الطبيعية تنتج جملها بإجراء ائتلافات بين الكلمات محكومة بقواعد، فالكلمة بدورها نتاج ائتلاف قطعات صغيرة. ولقد دفع هذا التصور عددا من الباحثين المعاصرين

---

(1) A. Spencer, 1991, Morphological theory, p. 31.

(2) Sproat, 1985a.

(3) انظر عرض: Spencer, 1991, pp. 447-452 حول فرضية الصرافة الموازية لدى بورر Borer.

(4) يرصد بيكر Baker هذه الظاهرة داخل إطار تركيبي بواسطة مبدإ يصطلح عليه بمبدإ اللواصق Affix principle.

(5) حول قواعد التعديل انظر: S. Scalise, 1986, Generative morphology, pp. 7-66.

إلى إدمـــاج الصرف في التركيب، أي أن الكلمة تكون في التركيب. فكلمة Chanterons تـــتكون بصعود الجذع Chant ليلتصق بالعناصر التصريفية ومنها اللاصقة (er)، ولاصـــقة الـــتطابق (ons). فالكلمـــة لا تأتي من المعجم مصرفة، وإنما تصرف في التركيب عندما تلتصق باللواصق التصريفية التي تكون مسقطة في الشجرة التي تمثل لبنية الجملة[1].

ويمكن أن ندعو هذا التصور بالمنظور التركيبـــي القوي، وهو يتعارض مع المنظور المعجمي القوي strong lexicalism الذي يتصور تكوين الكلمة في المعجم، لأن التركيب عـــند أصحاب هذا التصور لا يمكن أن يعزل عناصر الكلمة أو يضيف إليها، كما أن القواعد التركيبية لا يسمح لها أن تفكك عناصر الكلمة[2]. ومن ثوابت نظرية ديشليو ويليامز في الصرف[3] اعتبار الصرف والتركيب نسقين فرعيين للنحو، واعتبار القالب الـــصرافي مـــستقلا بمبادئه وقواعده عن قوالب النحو الأخرى، فالموضوعات التي يمكن للتركيب أن يولدها مختلفة عن الموضوعات التي يولدها الصرف.. ويوضح هذا التصور الجدول التالي[4]:

	التركيب	الصرف
القاموس	– نظرية المركبات والجمل وتأويلاتها – اسم، فعل، صفة، صرف – الإسناد المحوري – الإسناد الإعرابي	– نظرية الرؤوس وبنياتها – السوابق، اللواصق، الجذور، الجذوع – الإطار التفريعي للصرفيات
المبادئ	– مبدأ الإسقاط – المقياس المحوري – مبدأ المقولات الفارغة	– مبدأ ربط اللواصق – قاعدة الرأس إلى اليمين أو إلى اليسار حسب طبيعة اللغات
	– القواعد التركيبية	القواعد المعجمية
	– القواعد التركيبية لا تغير أجزاء الكلم	– تربط القواعد المعجمية وحدات تنتمي إلى أصناف مختلفة من الكلم (تشتق ظروف من الصفات...).

(1) تبنى هذا التصور عدد من الدارسين التوليديين مثل تشومسكي 1981-1986 و1988 Ouhala و1987 Pollock من بين آخرين.

(2) من أجل مزيد من المعلومات انظر: Scalise, 1986, pp. 101-102.
ومن أجل اقتراح آخر للتخفيف من قوة هذا الطرح انظر: S. Anderson 1992, A Morphous morphology, pp. 83-84.

(3) Spencer, 1991, p. 425.

(4) الجدول صيغة تأليفية لاقتراحين:
اقتـــراح: Akkal, A. 1992, Syntactic Derivation of The Inflections of The Verb in Morrocan Arabic. PHD, p. 17.
واقتراح: Katamba, 1993, Morphology, pp. 217-219.

- تنفذ القواعد التركيبية إلى خرج القواعد المعجمية والقواعد التركيبية	- القواعد المعجمية تنطبق على خرج قواعد معجمية من صنفها ولا تنطبق على خرج القواعد التركيبية.
- يستعمل التركيب إوالية التكرار Recurring بوفرة	- لا تستعمل القواعد المعجمية التكرار إلا في حدود معقولة.
- لايملك التركيب جرودا Paradigms	- تمتلك الصرافة نسقا جرديا.

وفي إطـــار المقارنـــة التي أجراها Carstairs (1987) بين خصائص كل من الصرافة الصرفية Inflectional Morphology والتركيب، يرى أن الفارق بينهما يكمن في ما اصطلح عليه بمبدأ الاقتصاد أو التقتير الصرفي Parsimony. وهو بمثابة مبدأ منظم لاشتغال الصرافة الصرفية، ولا يوجد نظيره في التركيب. ومفاد هذا المبدأ أن صرفتين Two inflections لا يمكن أن تكونا متماثلتين وظيفيا، وأنه ينبغي أن تدخلا في توزيع تكاملي فيما بينهما، حيث إذا اختار شكل صرفي وحدات صرفية لتحقيق سمات صرف - تركيبية (الجنس أو العدد أو الزمن أو الجهة...)، تعذر انتقاء وحدة أخرى لتحقيق السمات ذاتها. وللتمثيل نأخذ نماذج من تصريف سمات الفعل في اللغة الفرنسية. فالشخص الثالث المفرد في الزمن الحاضر يتحقق في شـــكل قطعة ((e)) أو قطعة Segment ((It)) في elle donne وelle finit، فالأفعال المنتهـــية التي تنتهي جذوعها باللاصقة (er) تنتمي إلى الجرد (Donner)، والأفعال المنتهية جذوعها بـــ ((ir)) تلحق بأنموذج Finir. والأنموذجان يقصيان بعضهما البعض، بحيث لا تأتلف Donner مع elle donnit، ولا تأتلف Finir مع elle fine. يخلص Caistairs إلى أن الجـــرود تقلـــص عدد الأشكال التي تحملها الكلمات. ويعبر عن المبدأ نفسه في نظريات صـــرفية أخرى بمبدإ المنع Blocking. فوجود كلمة بدلالة محددة يمنع اشتقاق كلمة أخرى بـــنفس المعنى. وهكذا تصير الجرود صيغة أخرى لتصريف مبدإ المنع، فوجود finit في نظام التـــصريف يمـــنع إنـــتاج كلمة finie. وفيما يخص التركيب لا شيء يمنع أن تتوارد داخله الكلمات بمرادفاها في نفس السياق التوزيعي[1].

غير أن هذا الفصل لا يمنع إمكانية تقاطع وصف الظواهر التركيبية مع إجراءات وصف الظواهر الصرفية. ومن ملامح هذا التقاطع مفهوم الرأس Head. ففي نظرية التركيب تكون للمـــركبات (المركب الفعلي أو الاسمي) رؤوس. والكلمات تمتلك بدورها رؤوسا. ويستند هذا التوسيع الإجرائي إلى مبدأ تعميم الإجراءات الصورية لنظرية التركيب لتشمل الصرف، وفي سياق هذا التناظر تتبنى سلكرك Selkirk المسلمات التالية:

- تتميز بنية الكلمة بنفس الخصائص الصورية العامة التي تميز البنيات التركيبية.

(1) Katamba, 1993, p. 219.

- يناسب النحو الحر سياقيا تخصيص مفهوم بنية الكلمة الممكنة، مثلما يتناسب مع توليد البنيات التركيبية.
- يمكن توسيع هندسة نظرية س لتشمل بنية الكلمة، أي أن الشجرية ليست خاصية تنفرد بها البنيات التركيبية، فالشجرية توجد في الصرف وفي التركيب على حد سواء[1].
- لا تلعب التحويلات دورا في نحو الكلمة.
- تمتلك الصرافة نسقا توليديا يولد مجموعة من الموضوعات الصرفية تختلف عن الموضوعات التي يولدها التركيب.
- تخصص سلكرك Selkirk للواصق مداخل معجمية، فاللاصقة تخصص من خلال إجراءين:

أ - حزمة السمات والنمط المقولي لأخت اللاصقة.

ب - عنوان المقولة التي تشرف على اللاصقة وأختها.

تندرج الكلمة التركيبية عند سلكرك في مستوى (صفري) أي ((س))، وهي إما ((س)) أو ((ف)) أو ((و)).

وتتحدد المستويات الصرافية عندها في ثلاثة:

أ - مستوى 1: الكلمات المركبة (النحت).

ب - مستوى 0: الكلمات البسيطة (الجذوع غير المركبة).

ج - مستوى 1 -: الصرفيات والصور المربوطة (اللواصق، حروف الزيادة).

يشكل المستوى ((0)) الصفري، الذي يحيل على الكلمات البسيطة، نقطة التماس بين الصرافة والتركيب. بينما يؤشر المستوى ((1 -)) للصور الصرفية التي تحتاج إلى عماد تلتصق به، ولا يمكن أن تظهر مستقلة. ونحدد من خلال الرسامتين التاليتين السوابق واللواحق:

س ← س 1 - ص (السوابق).

س ← ص س 1 - (اللواحق).

وتظل سلكرك وفية للطرح المعجمي القوي، فالكلمة عندها لا تفكك بالقواعد التركيبية التي تعمل على مستوى فوق ((0)) أي مستوى > أو = 1.

---

(1) عن الشجرية في الصرف والدلالة والمعجم، انظر:
- الفهري، 2002، المعجم العربي المولد، ص 199.
- الفهري،1997، المعجمية والتوسيط، ص 26.
- الفهري، 1998، المقارنة والتخطيط، ص 47-48.

وتمـــتلك الكلمـــة المركبة رأسا، والرأس في الكلمة الإنكليزية هو العنصر الأقصى في اليمين، لأن الرأس يحدد خصائص الكلمة كالمقولة أو الجمع. مثل:

[bartend] → v

N V

[par suppliers] → P L

S G P L

فكلمة "Bartend" مكونة من عنصرين، والعنصر الثاني فيها "فعل" حدد مقولة الكلمة ككل، وكذلك الأمر مع كلمة "par suppliers"، العنصر الأول فيها مفرد، والثاني جمع، وسمة الجمع أصبحت سمة للكلمة بغض النظر عن عنصرها الأول.

وهكذا فاللواحق الإنكليزية تشكل دائما رؤوسا، إذ بإمكانها تغيير المقولة كلاصقة "ion" التي تشتق بواسطتها الأسماء، أو لاصقة "ify" التي تنتج أفعالا عندما تلتصق بالأسماء أو الصفات.

لقــد طــرحت العلاقة بين التركيب والصرف مجموعة من المحاور التي شغلت البحث اللساني خلال السبعينيات والثمانينيات. من بينها:

1. برنامج البحث في التوازيات الصورية بين البنيات الصرفية والبنيات التركيبية.
2. تأثير البنية الصرفية في البنية الموضوعاتية.
3. دراسة التوافق أو عدمه بين البنية الصرف – تركيبية والبنية الصرف – صواتية.
4. برنامج بيكر (1985) حول الإدماج.

وفي خريطة التصورات التي أفرزها البحث في علاقة الصرف بالتركيب كانت الأسبقية للتصور المعجمي القوي الذي عرف صياغات متعددة لا تخرج عن المسلمة الكبرى التي ترى أن الكلمـــات "عناصر ذرية" في التركيب المركبـــي أو التركيب الدلالي، وحتى إن كانت مالكـــة لسمات وخصائص إلا أن هذه السمات تفتقر إلى بنية فضلا عن كون علاقة هذه السمات بالتكوين الداخلي للكلمة ليست واردة بالنسبة للتركيب. فخرج الصرف (قواعد تكـــوين الكلمـــة) يشكل دخلا بالنسبة للتركيب، ويعد هذا الطرح مجرد استعادة للعلاقة التـــرتيبية الـــتي ربطت الصواتة بالتركيب في النماذج التوليدية، فالصواتة لا تشتغل إلا على خرج التركيب.

إن الحجج التي يسوقها أصحاب الطرح المعجمي القوي، لصالح تركيب داخلي للكلمة لا يحلله التركيب، متعددة من بينها:

1. يتـــضمن قالب تكوين الكلمات خصائص وسيرورات تفرده: الاطرادات الفرعية، الثغرات العارضة، التعاوض Supplication، التحول الدلالي Semantic drift، المنع Blocking.

- صعوبة اشتقاق خصائص الكلمة وخصائص الجملة من نفس المبادئ الأساسية للنحو (تصور تبنته لير 1992).
- أية إضافة لنظرية التركيب لتعزيز تصور تكوين الكلمة داخل التركيب ستكون غير مبررة نظريا، وستعقد النحو أكثر مما ستبسطه. لأن الميكانيزمات المضافة لتوليد الكلمات أو تحليل خصائصها لن تكون واردة تركيبيا بالنسبة للمركبات، وإنما ذات انطباق محدود في مستوى س أو أقل من س.
- تراوح الدراسات التي تنجز في إطار الاشتقاق التركيبي لبنية الكلمة في مجال ضيق من المعطيات، كما أن توسيع نتائجها لصياغة نموذج تفسيري عام للتكوين التركيبي للكلمة يبدو صعب التحقيق.

وبالرغم من وجاهة هذه الافتراضات[1]، إلا أن للتركيب أدوارا ما فتئ يقوم بها ليؤكد من جديد على مركزيته. وتعد فترة الثمانينيات الفترة التي تعززت فيها النماذج التركيبية بآليات نظرية وإجرائية جديدة جعلتها قادرة على احتواء جزء من الصرف داخل التركيب والإبانة على أن المهام ينبغي أن يتقاسمها التركيب مع المكونات الأخرى للنحو (المعجم والصرف والصواتة). ونخص بالذكر أعمال Travis وsprout وpollock وbaker. لقد أكدت هذه الأعمال على الدور الذي تلعبه ميكانيزمات تصعيد الفعل وإلحاقه بالرؤوس الصرفية في اشتقاق البنية المركبة للكلمات. فالتقويس في الكلمة واللواصق المتعددة التي تنتظم وفق رتبة محددة في اللغات السلسلية هي نتاج اشتقاق للكلمة في التركيب بوساطة آليات ومبادئ تركيبية. ويبث المكون الصرف - صواتي بعد الاشتقاق التركيبي في المظاهر التي لا تخضع للتقويس أو بعض مظاهر التعديل. هذا وإن كان جزء كبير من الصرف الصرفي Inflectional يشتق في التركيب، سيظل الجزء المتعلق بالصرف الاشتقاقي Derivational Morphology يتكفل به المكون المعجمي. وقد تبنى هذا الطرح ودافع عنه الفاسي الفهري (1990 - 1993) وأوحلا (1988) وبنمامون (1992) بالنسبة للعربية من بين آخرين. فبعد أن استعرض الفاسي[2] الفرضية المعجمية الضعيفة، حيث يسمح لبعض المظاهر اللاسلسلية للكلمة أن تبنى في المعجم ومظاهرها السلسلية تناط مهام تكوينها بالتركيب - نظرا لكون الكلمة العربية تفرز خصائص تقويسية - برهن أن فرضية اشتقاق السمات التي تبدو لا سلسلية في المعجم، وتكوين ما بدا ذا مظهر تقويسي في التركيب لا تستقيم. لأن ما بدا غير سلسلي يجلي مظاهر سلسلية عميقة.

---

(1) انظر التفاصيل في مقال: Borer, 1996, Syntax and Morphology, Draft.

(2) الفهري، 1990، ص 49-50.

وانسجاما مع الطرح الذي يرمي إلى بناء تركيب للكلمة Syntax of word مواز لتـــركيب الجملـــة، وفي إطار صياغة هذه الموازيات نجد دراسات جادة عممت التخصيص السماتي لأجزاء الكلم أو المقولات [+ ف] أو [+ س] على اللواصق، فهناك لواصق لها سمة [+ ف] ولواصق لها سمة [+ س] ولواصق بمثابة نعوت Modifiers.

ويقودنا النقاش حول هذه المسألة إلى الأبجدية النظرية الثالثة المنظمة للوصف الصرفي:

ج. وســـم العناصر الصرفية مقوليا: من المعلوم أن السمات المقولية لا تنطبق في النظريات اللـــسانية إلا علـــى المقولات المعجمية الكبرى Major lexical categories الاسم والفعل والحرف والصفة. فالفعل يوسم بـــ [+ ف] والاسم [+ س] والحرف [− س]. غير أن هذا الوسم امتد في الأوصاف الصرفية المعاصرة إلى الكيانات الصرفية التي تعتبر وحـــدات أقل من الكلمة. فلاصقة الزمن في اللغات الطبيعية [+ ف][1] والتطابق [+ س]، ولاصـــقة الـــسببية [+ ف] ولاصقة الانعكاس [+ س]. وبالرغم من الاشتراك في هذا التنظيم السماتي التحتي إلا أن هذه اللواصق لا تنتمي إلى طبقة متجانسة، فالأولى ذات طبـــيعة وظيفـــية وتنتمـــي إلى طبقة اللواصق الصرفية، أما الثانية فذات طبيعة محورية Inflectional Thematic وتنتمـــي إلى الصرافة الاشتقاقية. الجديد في هذا الطرح أن دائـــرة الموضوعات الصرفية لا تعد كيانات مجردة من السمات، ومن مستلزمات هذا التـــصور أن الكلمـــة في جميع اللغات نتاج تنظيم للسمات بطرق مضبوطة[2]. فالجذر يمكـــن أن يحلـــل إلى سمات تحتية Inherent features يتم تهجيتها حسب طرق معينة تـــرجع إلى كيفية تنظيم اللغات لبنياتها الصرفية، وهناك ضوابط لهذه التهجية، من بينها أن الصرفيات التصريفية لا تأتي عادة في الرتبة بعد الصرفيات الاشتقاقية:

v ← [Modernizes] ← ADJ [Modern]

فاللاصـــقة ize لاصقة اشتقاقية غيرت المقولة التركيبية للكلمة، واللاصقة "s" لاصقة صرفية واردة بعد اللاصقة الاشتقاقية رتبة، وهذا الترتيب مطرد في كثير من اللغات. والأمر نفسه ينسحب على اللغة العربية، فاللواصق الاشتقاقية مثل (است، "أ"، "ن") تلتصق بالجذر قـــبل تصرفه. فكلمة "يستكتب" تلتصق فيها اللاصقة والحركات الداخلية بالجذر لنحصل

---

(1) يقتـــرن هـــذا التنظـــيم السماتي بنظرية الربط العاملي، وإن كان تشومسكي قد أعاد النظر فيها في البرنامج الأدنوي. فالزمن ذو تخصيص سماتي متشكل من سمتين [+ ف + حد]. تفحص السمة الأولى بصعود الفعل إليه، وتفحص الثانية [+ حد] بواسطة المركبات الاسمية التي تملك سمات اسمية Nominal features.

(2) نتبنـــى التـــصور التركيبي في صيغه الحديثة جدا، وبشكل أخص الفكرة التي يتبناها رواد الصرف الموزع مفادهـــا أن السمات تملك بنية داخلية، بعكس التصور الذي تبناه رواد المنظور المعجمي القوي، والذي تبناه جزئيا أندرسون في 1982، وأعاد النظر فيه في كتاب: A. Morphous Morphology, 1992.

على "يستكتب"، وإذا عكسنا ترتيب الإلصاق كان الخرج سيئ التكوين "ستيكتب". ويبدو أن العربية تشاطر في هذا التنظيم لغات كثيرة باستثناء خصوصية نسقها اللاسلسلي.

تلعب هذه السمات دورا أساسيا في تركيب الجملة، فسمة البناء Voice تسجل مثلا علاقـــة الفعـــل بموضوعاته والتطابق ينقل سمات الموضوعات إلى المحمول وسمة الزمن تقوم بفحـــص إعراب الفاعل وبمحو سمته الإعرابية التي تعد غير مؤولة. ففي إطار النحو التقليدي يسند دور الإعراب إلى الفعل، حيث يتلقى فاعل الجملة أو مفعولها إعرابه من الفعل بشكل مباشـــر. ولا يفصل في هذا التصور بين العناصر التي تدخل في تشكيل "الفعل" والتي تلعب دورا أساسيا في وسم موضوعاته وبين الفعل.

لقـــد دفع هذا التصور بعدد من الباحثين(1) إلى توسيع الموقف السماتي إلى القطعات الـــصرفية التي تعد أقل من الكلمة، مع إسناد مداخل معجمية خاصة بها قياسا على المداخل الـــتي تسند إلى المقولات المعجمية الكبرى مثل الفعل. فالمدخل المعجمي هو تنظيم صوري لعدد الموضوعات التي ينتقيها الفعل والأدوار الدلالية التي يسندها إلى هذه الموضوعات. مثلا "أكـــل" ينتقي موضوعين. وقد دافع ويليامز عن هذا التصور في عمله حول البنية الموضوعية والـــصرافة سنة 1981(2). فهناك تغيير يلحق المفردة حين تخضع للتكوين حيث نحصل على مفـــردة ذات بنـــية موضـــوعية/محورية مغايرة، وهذا التغيير تلعب فيه اللواصق دورا مهما. فحـــسب ويليامز تربط الدالة Function البنية السابقة للمفردة قبل الإلصاق بالبنية اللاحقة بعد الإلصاق، وتجسد هذه الدالة القاعدتان التاليتان:

* استخرج موضوعا داخليا.
* استدخل موضوعا خارجيا.

تمكننا القاعدة الثانية من وصف الدور الذي تلعبه لاصقة السببية الهمزة أو التضعيف في اللغـــة العربية حيث تقوم باستدخال الموضوع "المنفذ"، فالعلاقة بين خرج زيد وأخرج زيد عمرا ناتجة عن استدخال المسبب causer الذي لعبت الهمزة دورا أساسيا فيه.

يسمح لنا هذا التصور ببناء دخلات معجمية للواصق، فاللاصقة الهمزة يمكن أن نسند لها المدخل الآتي:

لاصقة: "أ".

تمثيلها الصواتي: ...

---

(1) انظر:

- Lieber: The organization of the lexicon.
- Selkirk, 1982, The syntax of word.

(2) انظر: M. Speas, 1990, Phrase Structure in Natural language, pp. 102-105.

مقولتها: محمول predicate

تمثيلها الدلالي: سببـــي causative

إطار إدماجها: س 1 ________________ س 2

أي تدمج في إطار يتضمن موضوعين.

يمكن أن يوسع هذا النمط من المداخل إلى عدد من اللواصق في اللغة العربية التي تدخل في اشـــتقاق المفـــردات كلاصقة المطاوعة والانعكاس حيث تقوم هذه الطبقة من اللواصق بتقلـــيص أو زيادة تكافؤ الفعل، وتسمى هذه الطبقة باللواصق المحورية، وهي لواصق تضبط علاقـــة المحمـــول بموضـــوعاته، فلاصقة السببية تضيف معلومة جديدة للفعل تتعلق بمسبب الحـــدث، ولاصـــقة المطاوعـــة تحذف المحمول السببـــي وموضوعه المسبب، لتحتفظ فقط بالموضـــوع المتأثـــر بالحـــدث، أما لاصقة الانعكاس فتمتص دور الشخص الذي يقع عليه الحـــدث. لـــن تكـــون هذه الطبقة من اللواصق محط اهتمام من لدننا لأنها تنتمي إلى زمرة اللواصق الاشتقاقية، لكن حسبنا أن نسجل أن النظرية الصرفية تمكننا من ضبط سلوك هذه اللواصق بواسطة المداخل المعجمية التي تبنيها.

نتساءل عما إذا كان بالإمكان بناء مداخل معجمية مماثلة للواصق التصريفية. وبعبارة أخـــرى هل يمتلك الزمن أو الجهة أو الوجه مداخل معجمية ثابتة في اللغات الطبيعية، تمكننا من ضبط سلوك هذه المقولات؟ هذا ما أدى ببعض الباحثين إلى التمييز بين اللواصق المحورية Theamatic واللواصق النحوية Grammatical Affixes، إذ يدخل الزمن والبناء والوجه والجهـــة ضـــمن الطبقة النحوية التي لا تؤثر في البنية التصورية المحورية[1]. وبتعبير هيغنباوتم Higginbotham[2] لا تتضمن شبكة محورية Theta-grid[3].

---

(1) حول مفهوم البنى التصورية انظر: M. Speas, 1990, pp. 9-14.
تتضمن البنية التصورية الموضوعات التي تنتقيها الدخلة المعجمية، فضلا عن الأدوار الدلالية المسندة لهذه الموضوعات. تعمد سبيز إلى تفكيك الوحدة المعجمية إلى وحدات تصورية باعتبارها ثوابت لدراسة المعنى. كما نجد في نظرية جاكندوف 1983-1990.

(2) J. Higginbotham, 1985, On semantics.
انظر تفاصيل تصور هيغنباوتم في:
- الفهري، 1990، ص 169-170.

(3) يحمـــل هـــذا التصور في طياته رواسب الطروحات التي تميز المقولات المعجمية عن المقولات الوظيفية، وتخـــصص كـــل طـــبقة بلائحـــة مـــن الخصائص الفارقة. وقد تبنت هذا الطرح النماذج التوليدية في فترة الثمانينـــيات حـــيث اعتـــنت بدور البنية الوظيفية في بناء رتبة مكونات الجملة عبر اللغات الطبيعية، وفي اشتقاق بنية الجمل وتنظيم مكوناتها. غير أن كثيرا من الأبحاث الحديثة جدا في النظريات اللسانية قد أعادت النظـــر فـــي هذا التصور، وتبنت طرحا مغايرا. فمثلا زاكونا Zagona 1990/1999 تعتبر الزمن محمولا يملك شبكة موضوعاتية على غرار المحمولات المعجمية، وبالتالي أعطت لتصور تشومسكي 1998-1999 الذي يدرج الزمن ضمن لائحة المقولات الجوهرية Substantive categories محتوى تجريبيا ملموسا.

والشبكة المحورية عند هيغنباوتم هي لائحة الأدوار الدلالية التي يحملها الفعل أو الصفة، وتشبع هذه اللائحة في التركيب. ففعل مثل "كتب" له شبكة محورية ذات موضوعين (كتب، 2، 1)، وهذان الموضوعان ينبغي إسقاطهما في تركيب الجملة، ولا يمتلك الزمن والجهة شبهة محورية بهذا المعنى، ولكن يمكن أن تكون لهما شبكة إعرابية Kase – grid. فالزمن يحمل سمة الرفع والجهة في اللغات الجهية قد تحمل هذه السمة التي تفرغ أو تفحص مع فاعل محقق في التركيب. أما البناء Voice فهو مقولة تصريفية لا تحمل شبكة محورية، ولكنها تلعب دورا أساسيا في تركيب الجملة، فالبناء للمجهول يخضع لقاعدة تطرد في كثير من اللغات الطبيعية، مما يسمح بصياغتها كالتالي:

لاصقة البناء للمجهول: *تمنع الدور الدلالي للفاعل من التحقق

* تمتص إعراب المفعول[1].

لقد أسندت هذه الخصائص في النحو التقليدي للفعل المبني للمجهول، في حين أنها خصائص كامنة فيما ترمزه اللاصقة من سمات.

هكذا فإقامة وصف شامل لنظام اللواصق في اللغة العربية يجب أن يستند إلى نظرية واضحة حول دورها في اللغات الطبيعية حتى نتمكن من التمييز بين الخصائص التي تشاطر فيها العربية لغات أخرى وتلك التي تميزها عن بقية اللغات. وضمن الخصائص التي نخالها مميزة للعربية أو للساميات عموما خصائص تنظيم اللواصق في الكلمة. فهذا التنظيم يسمح لنا بإقامة تمييز بين لغات تعتمد التأليف الخطي بين صرفياتها أثناء بناء الكلمة، ولغات تستثمر جهاز الصيغ أو ما يعرف باللغات اللاسلسلية non- concatenative، والصيغة وسيلة "ميتالغوية" تمكننا من تحديد شكل تقاطع الجذر باعتباره سلسلة صامتية متقطعة بالنماذج الحركية التي يفرزها النسق الصرفي. وتكون القوالب الحركية مزودة بعدد من المعاني النحوية والدلالية كالزمن والجهة والبناء والتصغير والتكسير. فالنموذج الحركي:

ويبين الرحالي 2003، نفسه، ص 68، بعد بيزتسكي كيف أن المقولات الوظيفية تتقاسم والمحمولات خاصية الانتقاء الدلالي والوسم المحوري. ويحمل تصور الفهري 1988-1990 (البناء الموازي) عن البناء للمجهول باعتباره محمولا جهيا فكرة مشابهة لما ذهبنا إليه، فلاصقة البناء للمجهول عنده بمثابة محمول جهي تكرر خصائص الفعل المبني للمجهول، ولها شبكة محورية، وبالتالي فاللاصقة ذات مضمون معجمي ووظيفي. ولهارلي Harley 1995 ومارنتز 1997 وnash 2002 تصور مماثل بصدد الفعل الصغير little verb حيث يمتلك هذا الأخير خصائص معجمية متعددة، بالرغم من انتمائه إلى لائحة المقولات الوظيفية، فهو مسؤول عن التعدية وعن إسناد الأدوار الدلالية، وله مضمون جهي وبنائي وزمني. ومن أجل تدقيق هذا التصور ينظر فصل المقولات الزمنية والجهية وفصل السلاسل الزمنية.

(1) A. Spencer, 1991, p. 303.

ـــــــُـــــ ـــــَــــ يشير إلى البناء للمجهول في الصور الفعلية التامة.

1 2

والقالب: ـــــــُــــ ـــــَـــــ يقترن باسم المفعول في الصيغ المزيدة.

1 3

والقالب ـــــُـــــ ي، يرتبط بصيغة التصغير.

1

إضافة إلى أن قالب الفعل المتصرف البسيط مثل "فعل" يمكن التمثيل له على المنوال التالي:

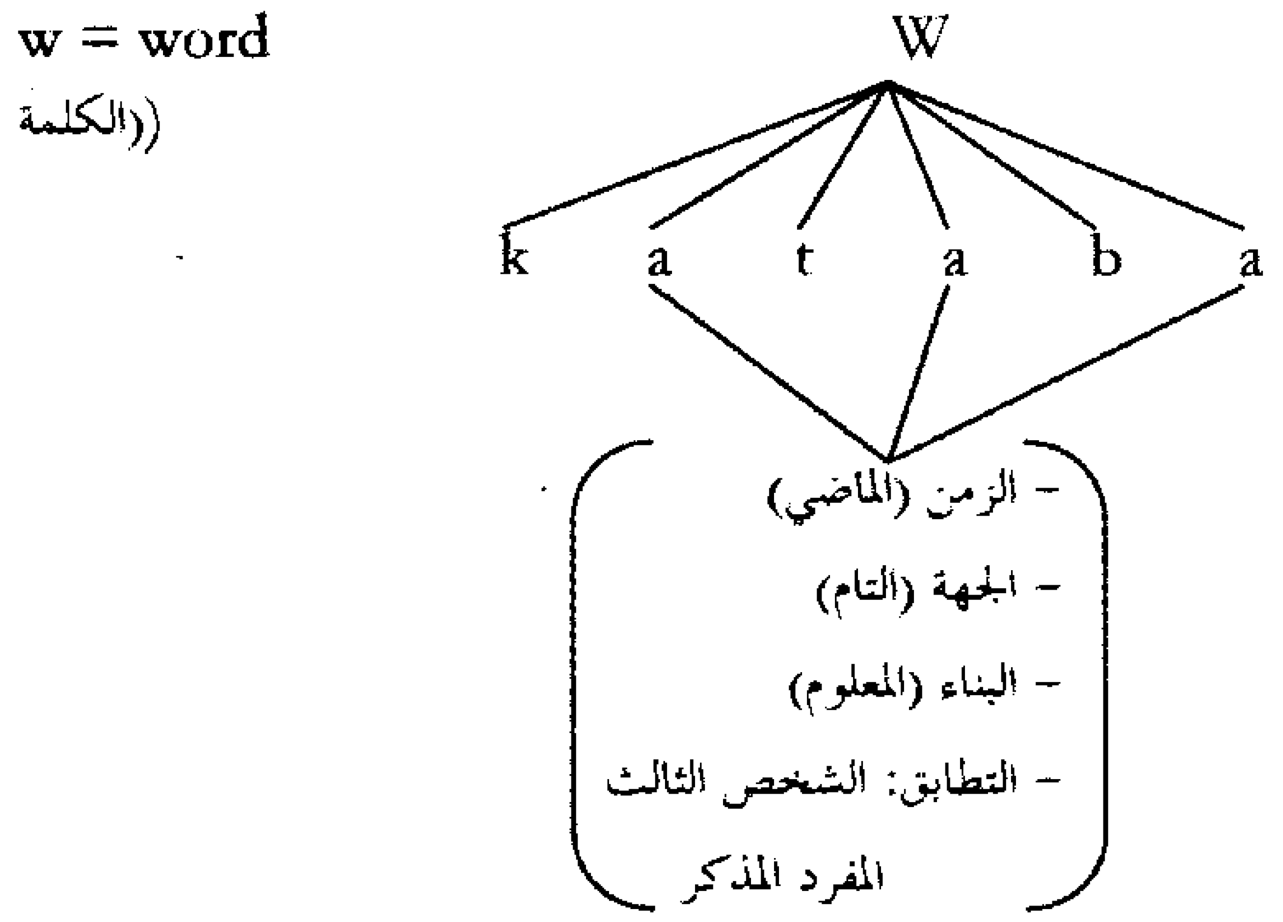

تتكـــتل المعلومات الصائتية المحققة للمقولات الصرفية في قالب صائتي، ولا تتحقق في شـــكل قطعات صامتية كما هو الحال في لغات أخرى كالفرنسية أو الإنكليزية، وهي ذات دور فعـــال في بناء النسق البنائي والزمني والجهي. فضلا عن كونها تقوم بأداء أدوار تركيبية هامة كإسناد الإعراب أو امتصاصه[1].

2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية

لقـــد انشغل البحث الصرافي في السبعينيات[2] بمحاور هامة انصبت على قضايا البنية الداخلية للكلمات. ويمكن تحديد هذه المحاور في النقاط التالية:

1. محاولة بناء الخصائص الصورية للمكونات الدنيا التي يحتاج إليها المحلل في المجال الصرفي.
2. تحديد الخصائص الصورية للقواعد الصرفية.
3. بناء نظرية للمعجم، لدراسة الإبداعية المعجمية وقضايا التعالق الاشتقاقي بين الكلمات.

---

(1) يحـــدد سبانـــسر هـــذه الأنساق قائلا: "لدينا نسق صرافي تمثل متوالية الأصوات داخله مقولة [أو مقولات] صرفية معينة" Spencer, 1991, p. 18.

(2) نحـــيل على دراستين أساسيتين: Hall 1973: Prolegomena to a theory of word formation و M. Arronoff 1976: word formation in generative theory.

طرحت هذه القضايا في إطار أعمال اهتمت أساسا باللغات التي تخضع للنمط التأليفي في بنياتها الصرفية، كاللغة الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والإسبانية، حيث تشكل الجذوع وحدة أساسية تضاف إليها اللواصق بشكل لا يكسر بنية الكلمة.

هكذا فالصرف الاشتقاقي أو الصرفي للغة معينة ينتج بموجب نسق من القواعد، مهمتها رصد الائتلافات الممكنة بين مختلف الصرفيات Morphemes لتكوين وحدات معجمية معقدة complex words.

نسوق النص التالي قصد التمثيل لهذا التصور:

«تحدد المهمة الأولى بالنسبة لوصف النسق الاشتقاقي للغة ما في بناء نسق من القواعد التي ترصد بأكبر قدر من التعميم مختلف الإمكانات الائتلافية داخل الوحدات المعجمية. وتعتبر البنية الصرفية المسندة من قبل النحو لكل وحدة معجمية معتبرة في ذاتها بنية مستنبطة كحالة خاصة من مجموع الخصائص العامة لنسق القواعد المفترضة»[1].

يفضي بنا التحليل الصرفي إلى بنية صرفية للكلمة تتكون من متوالية من الصرفيات تتجاور بشكل سلسلي يحيل عليها التقطيع الصرفي ويعينها كوحدات متمايزة. وإذا أسندنا للكلمة بنية داخلية فإننا نصف متتالية اشتقاقية رتبة وحداتها هي رتبة انطباق عملية اشتقاق معجمي. وللتمثيل نأخذ الكلمات التالية:

Coller → Décoller → Décollable → indécollable.

فكلمة Coller متضمنة في Décoller، وهذه بدورها متضمنة في Décollable، واشتقاق هذه الكلمات يتم بزيادة لواصق إلى يسار أو يمين المفردة، وتبقى بنية الأصل متضمنة في بنية الفرع، وتضاف اللواصق دون تكسير بنية الوحدة المعجمية، وكذلك شأن اللواصق الزمنية والجهية والتطابقية التي تخضع لإلصاق خطي إلى وحدة جاهزة في المعجم.

إن الكلمة في اللغات السلسلية نتاج لرتبة السيرورات الصرفية، فاللواصق تتصل بالدخلة المعجمية Lexical Entry في ترتيب محدد لينتج ما يسميه بيكر (Baker (1985 بالخاصية السلكية للسيرورات الصرفية، أو ما اصطلح عليه بالتقويس Bracketing. وهناك ميزة أخرى للغات التي أقيم عليها التحليل أعلاه تتمثل في كون الزوائد المتكفلة بالاشتقاق تقبل التكرار، ولذلك فالمعجم المحتمل قد يكون غير محدود النطاق، مما يفسر ظاهرة الإبداعية في المعجم. أما النسق العربي فهو يتمنع على تحليل من هذا القبيل، فإذا أخذنا مجموعة الوحدات التالية:

شغل، شغل، شاغل، اشتغل، منشغل...

(1) نص لـ: Dell مقتبس من رسالة محمد بلبول، 1988، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، ص 81.

درس، درس، درس، مدرس، مدرسة...
الله أكبر ← كبـــــــــر...

ســـنجد أن هذه الوحدات تشترك فقط في مادة صامتية نسميها الجذر Root، يتضمن دلالة عامة تخصص أو توسع بواسطة الصيغة، ومن الصعب صياغة متتاليات اشتقاقية من النمط التأليفي، لأن صرف العربية صرف لا سلسلي. والوحدات المستجيبة للتحليل السالف قليلة من نمط:

كتب ← [ن [كتب]
[است [كتب]
كاتب ← [ت [كاتب]

تندرج المعطيات الصرفية العربية في زمرة الأنساق الصرفية الصهرية Fusional، وهي تخــتلف عن الأنساق التحليلية Analytic حيث نجد الأواسط Infixes تلعب دورا في بناء الكلمـــة. فكلمة "اكتتب" لاصقتها واسطة لا يمكن فرزها في التحليل التأليفي، والتضعيف لاصـــقة مجردة ترد وسط الكلمة، والمد لاصقة مجردة ترد في الوسط كذلك، ولواصق الزمن والجهة والبناء لواصق مجردة تدمج وتصهر في وسط الكلمة ولا تحقق في نهايتها. وفي جموع التكـــسير لا تضاف لاصقة الجمع إلى نهاية الكلمة كما هو الحال في اللغات الهندوأوروبية، وإنما تبنى بائتلاف الجذر بصيغ مخصصة بشكل مجرد بسمة الجمع.

يفضي بنا هذا التحليل إلى ملاحظة هامة لهاريس (Haris) في دراسته للغات السامية، فقد بين أن الأنساق الصرفية في الساميات تتشكل من وحدتين متقاطعتين:

أ. وحدة صامتة: الجذر، وهو وحدة صوتية أصلية في الكلمة، وبالإمكان إضافة زوائد إليه.
ب. الـــنموذج الحركي: وهو ما أسماه القدماء بالصيغة أو الوزن، غير أن النموذج الحركي عـــنده يخـــتلف عـــن الصيغة في تحديدها التقليدي، لأن الصيغة عندهم تتضمن حروفا صامتة، وهي عنده نظام صائتي. وتوفر العربية عددا من النماذج الحركية لبناء الكلمات، نماذج حركية خاصة بالأفعال ونماذج حركية خاصة بالمشتقات...

ويلخص مكارتي هذه التصورات بقوله: «ليس هناك علاقة بين صورة الأصل وصورة الخـــرج، باســـتثناء صوامت الجذر، فكل خاصية للأصل باستثناء الجذر تتجاهل في صورة الصيغة المشتقة، فهذه الواقعة المثيرة للانتباه هي أهم خاصية للصرف التسلسلي المتميز بالجذر والـــوزن، وهـــذا يعـــني صوريا أن أية قاعدة تربط فعلا مشتقا بأصل له يجب أن تتجاهل الخـــصائص الصورية باستثناء الجذر، وعليه يعسر أن نرى كيف يمكن لمقاربة قطعية تحويلية [يقصد المقاربات التأليفية السالفة الذكر] في أساسها أن ترصد هذه العلائق»[1].

---

(1) انظر مكارثي: M. Mccarthy, 1979, Formal problems in Semitic phonology and morphology, p. 280.

فالأنمـوذج الحركي ضروري لبناء ما اصطلح عليه القدماء بالدلالة الصناعية كالجهة والبناء والزمن...

هكذا فالنسق العربـي ينبني على الأبجديات الصرفية الآتية:

أ. لائحة جذور غير محددة يمكن إجراء التقاليب عليها.

ب. لائحة جذوع عامة لا نحتاج في رصدها إلى فرضية الجذر، كالكلمات التالية: جرس، باب...

ج. لائحة اللواصق أو الزوائد بلغة القدماء، وتمثلها حروف "سألتمونيها".

فالكلمة العربية في أساسها كلمة متعددة الصرفيات Polymorphic، تنتج عن تقاطع الجـذر بالـصيغة، وهمـا صرفيتان متمايزتان، لا بد من تقاطعهما لتكوين وحدة معجمية مجدولة، لأن «الأصوات الممثلة للكلمة ليست متآخية، فصرفية جذر "كـ، ت، ب" تكسر خطيتها الصوائت الممثلة لصرفية مختلفة»(1).

لقـد لاحظنا بعض مشاكل التحليل التأليفي الذي ينطلق من تصور الإلصاق الخطي للصرفيات، وتواجه هذا التصور عدة مشاكل من بينها أن «المقولات الصرفية ترمز بالحذف (في بعض اللغات) وبواسطة إعادة الترتيب وليس بإضافة قطع صوتية، ولذلك يتعذر اختزال الصرافة كلها في الإلصاق دون تبسيط للمسألة»(2).

تنطلق النظريات التأليفية من أساسيات نجملها في الآتي:

1. الصرفيات وحدات متجانسة وذرات غير منقسمة للشكل اللغوي.
2. تمـثل كـل صرفية مجردة في كلمة معينة صوتيا بوحدة صرفية Morph، وكل وحدة صرفية تمثل صرفية مجردة واحدة.
3. ترد الصرفيات مرتبة في البنية في شكل تسلسلي.
4. تتكون الكلمات أساسا من صرفيات.

وتمثل الرسامة التالية لهذا التصور:

التطابق	الزمن	البناء	الجهة
↓	↓	↓	↓
{صرفية}	{صرفية}	{صرفية}	{صرفية}
↓	↓	↓	↓
Morph	Morph	Morph	Morph

لكن يمكن لنفس الصرفية المجردة أن تحقق بواسطة وحدتين صرفيتين في حالة اللواصق المتقطعة مثل التطابق في العربية الذي يتحقق على يسار ويمين الفعل المضارع:

(1) Katamba, 1993, p. 173.

(2) S. Anderson, 1992, p. 67.

تخرجون

v

تطابق

ويمكن لوحدة صرفية تمثيل معان مختلفة كمعنى الجهة والزمن والبناء، وهو ما يسمى في الأدبيات الصرفية بالصرفية الجامعة Portmanteau. وكل هذه الحالات تستعصي على التحليل المورفيمي، ولذلك نحتاج إلى مفاهيم جديدة لوصف هذه الأنظمة[1].

---

(1) إن فشل النظرية الصرفية التي تأسست لوصف الأنظمة الصرفية السلسلية - والتي تقوم على الإلصاق الخطي للصرفيات النحوية - في وصف أنظمة صرفية تخضع لنظام لا سلسلي، دفع عددا من المنظرين في مجال الصرف إلى اقتراح بدائل نظرية. وأهم هذه النماذج الصرفية: الصرافة المؤسسة على اللكسيم Lexeme based Morphology لدى بيرد Beard، أو ما يعرف بالصرافة الفاصلة Separationist Morphology أو الصرافة التحقيقية، ومن روادها ستامب Stump وسبنسر Spencer من بين آخرين. لقد قامت هذه النماذج، وبشكل أخص نموذج الصرافة الفاصلة، لمعالجة حالات اللاتوافق بين "الشكل" و"الوظيفة" أو "الصوت" و"المعنى". نذكر بعضا منها:

أ - الوسم المراكم Cumulative Exponence: الشكل الواحد يحقق أكثر من سمة نحوية (الصرفيات النحوية في اللاتينية مثل اللاحقة - o التي تحقق سمة الشخص والعدد والزمن والوجه. ونموذج الوسم المراكم في العربية سمة العدد والإعراب في جمع المذكر السالم والمثنى.

ب - الوسم الممتد: Extended Exponence: عندما تتحقق الوظيفة أو السمة النحوية الواحدة بأكثر من صرفية نحوية ونموذجها وسم المتدرج في الإنكليزية بواسطة المساعد واللاحقة الصرفية (ing).

ج - القيم الوظيفية المتعددة للشكل الواحد: ونموذجه اللاحقة "ing" التي تشتغل كلاحقة فعلية أو لاحقة لاشتقاق الاسم أو الصفة.

د - التحقيق المتعدد لنفس الوظيفية النحوية: وذلك عندما تحقق نفس الوظيفة بواسطة لواصق متباينة. ومثال ذلك اللاحقتان "ity" و"ness" اللتان تدخلان على الصفات لتسلبها سمتها المقولية: [+ ص] كي تمنحها سمة مقولية اسمية.

هـ - ظاهرة التجانس الصوتي Syncretism: وهي ظاهرة شائعة في جرود التصريف في كثير من اللغات الطبيعية، ومثالها الجمع السالم المنصوب والمجرور، الذي يعبر عنه بلاحقة واحدة: [ين]. وتعمل هذه الظاهرة على إخفاء التمايزات السماتية، مع التأشير الصرفي للسمات بلواصق متشابهة صوتيا.

و - ظاهرة الاشتراك اللفظي في اللواصق: فقد تحمل اللواصق صورا صوتية متشابهة، مع اختلاف بنياتها السماتية: ياء النسبة "قرشيٌّ" تشبه في اللفظ ياء المتكلم "كتابي". وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين الاشتراك اللفظي للاصقة والتباسها السماتي، فياء النسبة والمتكلم تندرج ضمن المشترك اللفظي. وهو ما نجده مثلا في صيغة "انفعل" بين الدلالة على المطاوعة والانعكاس: (انعزل وانكسر). ويمكن التخصيص المعجمي للواصق من التمييز بينها عن طريق وضع مداخل معجمية متمايزة لكل واحدة منها. بينما التباس تاء "تكتب" بين المخاطب المذكر والغائب المؤنث التباس صرف - تركيبي لنفس اللاصقة. أي أننا إزاء لاصقة واحدة تحمل تخصيصين متمايزين حسب السياق الصرف - تركيبي. وتمكن الصرافة الفاصلة من التمييز بين النوعين، ويضاف إلى ذلك مشكل الالتباس الدلالي للواصق. وفي السنوات الأخيرة أصبحت معظم الظواهر المشكلة التي انبرت لدراستها الصرافة الفاصلة محتواة داخل نظريات تركيبية مثل الصرف - الموزع أو الصرف الأدنوي. ونحيل على دراسة إمبيك (2000) Embic لالتباس لواصق البناء للمفعول في الإنكليزية واللاتينية.

ز - الصرفيات الفارغة: فقد تتضمن البنية الداخلية للكلمة مواقع فارغة لتمثيل السمات النحوية؛ بحيث لا تتوافق السمة النحوية المجردة مع صورة صرف - صواتية.

تعكس هذه الحالات مجتمعة ظواهر اللاتوافق بين البنية الصرف - تركيبية المجردة والبنية الصرف - صواتية المنظورة، وهي حالات ناتجة عن تعدد السمات ومحدودية العلامات في النظام التصريفي الذي توفره اللغة. فاللاصقة قد تحقق أكثر من سمة نحوية، ويمكن أن نفترض وجود سمات بدون لواصق، أو سمات تنتمي إلى نفس المقولة الصرفية مشطرة بين أكثر من حامل صوتي. وتعتمد الصرافة الفاصلة لمعالجة هذه الظواهر على إجراء الفصل بين السمات الصرف - تركيبية وتحققاتها الصرف - صواتية، وبالتالي تفصل بين مستويين للاشتغال الصرفي: المستوى الصرف - تركيبي والمستوى الصرف - صواتي.

المبحث الثاني

إشكال التنميط وتوزيع السمات النحوية/الوظيفية

1.2. وضع اللغة العربية داخل الأنساق الصرافية للغات الطبيعية

إن بناء تصور نسقي لبنية الكلمة العربية يقتضي إجراء مقارنة بينها كلغة سامية وبين لغات تخضع بنياتها الصرفية لقوانين تأليفية خاصة. فاللغة العربية تعتمد إجراء خاصا في تصرف أفعالها Finitness. يتحقق هذا الأخير صرفيا بوسائل خاصة، ينبغي وصفها انطلاقا من طريقة تكوين الصور "الفعلية" في اللغة العربية. تلزمنا هذه الطريقة البحث عن موضع اللغة العربية ضمن التنميط المعتمد في الأدبيات الصرفية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنتمي اللغة العربية إلى اللغات العازلة Isolating languages، أم اللغات المراكمة، أم اللغات الصرفية inflectional، أم اللغات التأليفية polysynthetic؟ وقبل ذلك، لنعرف بهذه الأنساق الصرفية وخصائص بنياتها.

- **اللغة العازلة:** لا يعتمد هذا النمط على الصرف في بناء كلماته، لأنه لا يملك الصرف كجهاز تكويني، فالمقولات النحوية تظهر في سطح الجملة في شكل كمات أو وحدات معجمية منعزلة، ولا تتكون عبر سيرورات صرفية كالإلصاق. وتمثل اللغة الصينية والفيتنامية طراز Prototype هذا النمط من البنيات.
- **اللغة المراكمة:** تكون صرفيات هذا النمط متعددة، وتمثل كل واحدة منها معنى معجميا أو نحويا محددا، وتعد التركية نموذجا لهذا النمط.
- **اللغة الصرفية:** تشبه اللغة المراكمة، وتختلف عن اللغة العازلة من جهة أن الصرفيات متوافرة فيها، لكنها تتعرض لعملية صهر أو دمج fusion في الجرد التصريفي inflectional paradigm الذي يتضمن الزمن والجهة والوجه والتطابق والبناء. وتمثل كل من اللاتينية والروسية نموذجا لهذا النمط. فاللاصقة "oma" في اللاتينية تتضمن الجنس والإعراب والعدد. ولا تقبل هذه المعاني العزل في التحليل القطعي segment analysis. فليس هناك لاصقة للجنس متميزة عن لاصقة الإعراب، فاللاصقتان منصهرتان في وحدة تامة. واللغة العربية تنتمي إلى هذا النمط من اللغات حيث تنصهر المعلومات

الصرفية في الكلمة، فالزمن والجهة والبناء يصهر في الجذع والإعراب والعدد يصهر في الأسمــاء، حــيث لا يمكن التمييز بين قطعة صامتية تمثل العدد عن قطعة تمثل الإعراب. فكلمة "رجلين" و"كتابين" في المثالين التاليين:

1. شاهدت رجلين
2. قرأت كتابين

نجد فيها اللاصقة "ين" تصهر العدد والإعراب.

- **اللغــة التأليفــية**: تعبر فيها الكلمة الواحدة عن معان كثيرة يعبر عنها في لغات أخرى بجملــة أو جمل[1]. لا يمتلك هذا التنميط خاصية العمومية، إذ هناك حالات يمكن للغة فيها أن تمثل أنماطا يكون فيها نمط معين مهيمنا. فإدراج لغة ضمن نمط معين يقوم على مــبدأ التغليب، وتسمح اللغات بوجود عناصر تكون فيها حالات صهر، ومثال ذلك اللغــة الإنكليزية، التي يمكن أن نقول عنها إنها لغة مراكمة من جهة مقولاتها الصرفية. والعربية بدورها مراكمة من جهة مقولاتها الاشتقاقية، حيث تتوفر على زوائد اشتقاقية كــثيرة تعبر عن معان محددة، لكنها صهرية من جهة مقولاتها الصرفية، فالزمن والجهة والبــناء والــوجه لا يــتحقق في قطعات منفصلة يمكن للتقطيع الصرفي فرزها، فهذه المقولات تذوب في الجذع.

واتجــاه اللواصق الاشتقاقية إلى العزل، بخلاف المقولات الصرفية أو الجرود التصريفية التي تميل إلى الصهر، وارد في عدد من اللغات.

ويقتــرح أندرســون (Anderson)[2] ربط هذه التقسيمات بالقواعد الصرفية بدل ربطها باللغات.

هكذا نسمي قاعدة اشتقاقية قاعدة مراكمة، بينما نسمي قاعدة صرفية ما قاعدة صهرية.

يــولد جهاز القواعد الصرفية في اللغة العربية وحدات معجمية مشتقة بواسطة الزيادة واتصال اللواصق بشكل تراكمي إلى حد ما، بينما تولد القواعد الصرفية التي تتكفل بتحقيق مقولات الجهة والزمن والبناء والوجه صرفيا في الفعل بواسطة قواعد صهرية. لكن هناك ميل كما يقول باور (Bauer)[3] داخل اللغات التي تعتمد الصهر إلى أن تتضمن عددا مرتفعا من الــصرفيات داخــل الكلمــة الواحدة، كما هو الشأن في الكلمة الآتية في اللغة اللاتينية: Regentur التي تحقق المورفيمات التالية: [شخص ثالث، جمع، زمن مستقبل، المبني للمجهول].

---

(1) Spencer, 19?!, p. 28.
(2) Anderson, 19?_, p. 329.
(3) Bauer, 1988, Introducing linguistic morphology, p. 169.

كمـــا أن اللغات الصهرية تميل رتبة مكوناتها إلى أن تكون حرة كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية.

يـــساهم البحث في مسألة التنميط الصرافي في فهم وضع أنساق اللغات السامية للكشف عن الاطرادات في مجال الصرف على مستوى البنيات المجردة، وهذه الاطرادات تجعل اللغة العربية تقاســـم لغات أخرى سمات معينة، باعتبارها لغة طبيعية تشاطر اللغات الأخرى، خصائص عامة، وانتماؤها إلى فصيلة اللغات السامية يجعلها تتميز بخصائص محددة في طريقة تكوين كلماتها.

2.2. دور اللواصق التصريفية (الزمن والجهة والبناء والوجه والتطابق) واللواصق الاشتقاقية في نظرية النحو

يعتـــبر القدماء الزيادة: «إلحاق الكلمة ما ليس فيها، وذلك لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة»[1].

والحروف الزوائد عندهم هي التي تجمع في كلمة "سألتمونيها". وترد الزيادة في ثلاثة أشكال:

1. زيادة معنى: حروف المضارعة وألف "فاعل" مثل: قاتل، قارئ.
2. زيادة إلحاق بناء ببناء مثل: الواو في "كوثر" و"جوهر".
3. زيادة بناء: ليس لها دور في المعنى، مثل: ألف "كتاب" وواو "ثمود".

فالـــزيادة عـــندهم قد تأتي لمعنى أو تكون بدون معنى. لكن مشكلة المقاربة الصرفية التقلـــيدية تتمثل في توحيدها بين الزيادات التي تكون في الاشتقاق والزيادات التي تكون في التصريف[2]. وهكذا فالعلائق من صنف: أضرب وضارب وتضارب، ترد في محل واحد مع العلائق من صنف: "يضرب، تضرب..."، حيث نجد الزيادات تدل على معنى نحوي (الزمن والجهـــة والشخص) ولا تدل على معنى معجمي. يقول أبو البقاء: «الاشتقاق هو أن تأتي بألفـــاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركا، كما أن حروفه الأصول مشتركة فيزيد على معنى الأصل تغاير اللفظتين بوجه كـــ: ضرب، يضرب، ضارب، مضروب وضراب.. فـــإن ذلـــك كلـــه مشتق من الضرب»[3]. غير أن هذا الاضطراب يخلق مشكلا في تنظيم اللواصـــق، فمـــن جهـــة هناك لواصق تطرد في الدلالة على المطاوعة والانعكاس مثل التاء والـــنون. الهمزة تطرد في الدلالة على السببية، لكن يبدو أن زيادة الواو أو الهاء أو اللام لا

(1) ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي في التصريف، ص 101.
(2) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1، ص 21 و32.
(3) أبو البقاء، الكليات، ص 23.

تلعـــب دورا في الاشـــتقاق. هكـــذا فالنمط الأول من الزيادات هو الذي يمكن أن نسميه بمـــصطلح "اللاصقة" AFFIX بالمعنى الحديث، واللاصقة هي وحدة معجمية مربوطة تقوم بـــأدوار في النحو. ولكي نرصد هذه الأدوار بشكل متسق نقترح التمييز الذي دأبت عليه الأدبيات الصرفية بين اللواصق الاشتقاقية واللواصق التصريفية. تفيدنا عدة مقاييس تمييزية في فهـــم سلوك هذه الذوات الصرفية، كما تفيدنا في فهم تنظيمها داخل الكلمة العربية، حتى يتسنى لنا إيضاح وضع اللواصق التي تشكل ميدان بحثنا، وهي لواصق الزمن والجهة والوجه في اللغة العربية. فما هي إذن المقاييس التي يستند إليها الصرفيون؟

يسوق سكاليز (Scalise) عددا منها للدفاع عن فرضية فصل الصرافة الاشتقاقية عن الصرافة التصريفية. وهي كالآتي[1]:

1. تغير القواعد الاشتقاقية المقولة التركيبية، في حين أن القواعد الصرفية لا تغيرها.
2. تنطبق القواعد الاشتقاقية قبل القواعد الصرفية.
3. تعد اللواصق الاشتقاقية رؤوسا بخلاف اللواصق الصرفية.
4. القواعد الاشتقاقية أقوى من القواعد الصرفية، حيث يمكن لها تغيير أي جزء فردي من المعلومة الملصقة بالدخلة، في حين أن القواعد الصرفية لا تؤثر إلا على جانب المعلومات النحوية كالجنس والعدد.
5. القواعد الاشتقاقية تفرز حالات اطرادية أو تكرارية، بخلاف القواعد الصرفية[2].

---

(1) Scalise 1986, pp. 62-63.

تلتـــبس الحدود أحيانا بين ما ينتمي للمقولات التصريفية والمقولات الاشتقاقية، كما أن مقاييس التمييز ليست فارقـــة بينهما، فقد تتداخل. وهذا ما دفع البعض إلى افتراض أن الأمر لا يتعلق بتمييز بين صرافتين، وإنما بين استعمالين مختلفين للصرافة.

انظر بصدد التداخل المشار إليه: Booj, 2003, Inflection and derivation, Draft. Amsterdam, p. 13.

وحرفان: "مفهوم الفئة التصريفية"، محاضرات السلك الثالث، السنة الجامعية 2003–2004، ص 58.

(2) Bauer, 1988, p. 78.

إن عـــدم قابلـــية اللواصق الصرفية للانطباق المتكرر داخل نفس الكلمة قد يعود إلى قيود تصورية دلالية، فمثلا لا يمكن للزمن الصرفي أن يتكرر مرتين في نفس الكلمة. فالكلمة الافتراضية التالية غير ممكنة:

- *je chantererai.

وإذا افترضـــنا أن السلـــسلة الـــزمنية داخل الجملة لا يمكن إلا أن تتوفر على زمن إشاري واحد، فاللاصقة توفـــر حـــاملا صـــوتيا لهذه السمة، وبالتالي إما أن يكون تكرارها في الكلمة حشويا أو أن تكون مخصصة بزمنين إحاليين متماثلين في الآن نفسه، وهو ما لا يمكن قبوله تصوريا. أما الأمثلة المضادة التي تقترح في الأدبـــيات مـــثل جمـــع الجمع أو جمع الكثرة فيمكن أن نفترض أن الأمر لا يتعلق بتخصيص متكرر لنفس الـــسمة، وإنما بتأويلين مختلفين لها، على أساس أن هناك صرفية دالة على الجمع الدلالي (التعدد) وصرفية تقوم بوظيفة نعتية تضيف معنى المبالغة أو الإكثار...

انظـــر: Alain Kihm, 2000, Agreement in Noun Phrases in Semitic: its nature and some consequences for morphosyntactic representations. Draft, p. 23.

6. القواعد الصرفية منتجة على عكس القواعد الاشتقاقية.
7. تغير القواعد الاشتقاقية المعنى التصوري للأصل، في حين لا تغير القواعد الصرفية إلا المعاني النحوية.
8. تعد القواعد الصرفية ضرورية، في حين أن القواعد الاشتقاقية اختيارية، فالفعل مثلا لكي يظهر في التركيب يجب أن يحمل عناصر الزمن والجهة والبناء، وينبغي أن يتطابق مع الفاعل. في حين أن القواعد الاشتقاقية لا تتأثر بهذه المسائل التركيبية، كما أن زمن الفعل يتأثر بالسياق وبنوعية الظروف الزمنية التي يتوارد معها في الجملة، والشيء نفسه ينسحب على مقولة الجهة التي تبدو حساسة للظروف التي تصاحبها في الجملة.
9. تتأثر القواعد الصرفية بالتركيب، أما القواعد الاشتقاقية فلا تتأثر به.

يضيف باور عدة تمييزات تجعل من الصرافة نمطا مميزا، فمن جهة، يلاحظ أن اللواصق الصرفية تتميز بمعنى مطرد، في حين أن اللاصقة الاشتقاقية يمكن أن يكون لها معاني متعددة. مثلا لاصقة التصغير في العربية لا تفيد دائما التصغير، إذ تفيد معاني كثيرة كالتحقير والتودد... وكذلك لاحقة: – ment في الإنكليزية. بينما لاصقة الزمن والبناء والجهة لها معنى مطرد، فلاصقة البناء للمجهول، ولاصقة جهة التام تدل دائما على هذه الجهة، ولا يمكن أن تتعدد معانيها(1). وهناك ميزة أخرى للصرافة الصرفية تتجلى في استعمالها لائحة

---

(1) ترد بكثرة ظاهرة الاشتراك اللفظي والتحول الدلالي Semantic Drift في اللواصق الاشتقاقية. وهناك مشكل آخر يتعلق بالتمييز بين ما يدخل ضمن خانة الاشتقاق أو التصريف، فأحيانا لا نجد إجماعا بين الدارسين بخصوص بعض المقولات، فمثلا مقولة الجنس تعتبر تصريفية عند البعض، واشتقاقية عند البعض الآخر، لما تفرزه من خصائص اعتباطية يصعب التنبؤ بها بآليات قياسية مطردة. ومراوحتها بين الاشتقاق والتصريف يعود إلى اقترانها بمقولات تصريفية لها دور في التركيب مثل العدد والتطابق، وبشكل أخص تركيب الصفات والأفعال التي تعد مقولة الجنس بالإضافة إلى العدد ضمن المقولات الأساسية في بنائها التركيبي. ويمكن إضعاف الطرح المتعلق بالثبات الدلالي لسمات المقولات التصريفية. فالمحتوى الدلالي لهذه السمات متأثر بالسياق التركيبي، فمثلا قد يستعمل الزمن استعمالا وجهيا، وقد يتم تحييد neutralizing سمة دلالية للاصقة الزمن في سياق نحوي معين. إلا أن ما يميز اللواصق التصريفية أن تحولها الدلالي يخضع لضوابط تركيبية يمكن فرزها. زد على ذلك أننا إذا أخذنا الزمن كنموذج سنلاحظ أن سمة اللاصقة فيه لا تتغير دلالتها إلا في سياق تفاعلها مع مقولات أخرى لها محتوى زمني مثل الجهة أو الوجه، أي في إطار تفاعلها مع مقولات من نفس صنفها (المقولات التصريفية). مما يؤكد أن تغيير المحتوى السماتي مقيد، ويدعم في الآن نفسه فكرة ترابط المقولات الزمنية (الزمن والجهة والوجه)، وذلك ما سنبرهن عليه في إطار فرضية السلاسل الزمنية.
ويقترن المشكل أعلاه بمسائل أخرى في المعالجات الصرفية لروائز التمييز بين خصائص العلامات التصريفية والاشتقاقية، ذلك أن هذه الأخيرة تمظهر خصائص فرادية ideosincraties لا تطرد في الصرافة التصريفية.
ويلاحظ بوج: Booj 2003، نفسه، ص 6. أن الصرافة التصريفية ذات طبيعة جردية paradigmatic بخلاف الصرافة الاشتقاقية. ولعل طابعها ذاك هو الذي انبرت لدراسته نظرية الصرف المؤسس على الجرود والصرافة الفاصلة.
انظر: حرفان، محاضرات السلك الثالث: مفهوم الفئة التصريفية، ص 1–4.
– السعيدي، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، ص 42–46، في اللغات واللسانيات، عدد 11.

مغلقــة مــن اللواصق[1]، ومن الصعب أن نبدع لاصقة زمنية صرفية جديدة. وهكذا نجد أن اللغة الإنكليزية أضافت لواصق اشتقاقية في السنوات الأخيرة إلى معجمها مثل لاصقة Nomics – التي نجـــدها في الكلمـــات التالية: Reaganomics, Nixonomics[2]. لذلك فعدد اللواصق الصرفية يكون عادة أقل من اللواصق الاشتقاقية، فإذا فصلنا الجذوع عن اللواصق التصريفية، وقمنا بحساب لعـــدد لواصق الزمن والجهة والبناء والتطابق سنجدها أقل من عدد لواصق الاشتقاق[3]، لأن اللغة تميل إلى أن تفقد في سياق تطورها الدياكروني اللواصق الصرفية[4]، فاللغة الإنكليزية المعاصرة حينما نقارنها بالإنكليزية القديمة نجد أنها فقدت سمات الوجه[5] وبعض سمات الشخص، وكذلك الدوارج العربية التي تميل إلى حذف علامات إعراب الأفعال التي تدل في العربية الفصحى على سمة الوجه.

---

(1) قــد يعــود هــذا الانغــلاق فــي جــزء مــنه إلى كون اللواصق التصريفية تستعمل في جرود التصريف inflectional paradigms بحكــم ارتــباطها بسمات تصريفية توزع بطريقة نسقية لبناء الجرود. فمثلا لبناء الجــرد التــصريفي للأفعال في اللغة العربية نحتاج إلى لائحة سمات تطابقية مغلقة (جنس، عدد، شخص) ولائحــة ســمات زمنية/جهية مغلقة [± تام] أو [± ماضي] ولائحة سمات بنائية مغلقة [± معلوم]. فالتأليفات المخــتلفة بــين هــذه الــسمات وتوزيعها هو الذي يفرز تحققات الجرد التصريفي للأفعال. وسنعود لمسألة تصريف سمات الفعل العربي لاحقا.

(2) لا بــد من التطرق إلى مسألة الإنتاجية وعدمها، وهي مسألة تقترن بالاطراد وعدمه. فما يميز اللواصق التصريفية هــو قوتها الإنتاجية في النسق اللغوي. خذ مثلا تحقيق سمات الزمن والتطابق في الأفعال، نلاحظ أن معظم الأفعال العــربية تصرف هذه السمات في الصيغتين (فعل، ويفعل). ويمكن أن نستثني بعض الحالات القليلة القابلة للتفسير، مــثل بعــض الأفعــال الموجهية (يجب، ينبغي)، أو بعض الأفعال الجهية (ما انفك، *ما ينفك، *ما سينفك...)، أو بعــض الأفعال التي لا تقبل البناء للمجهول لأسباب دلالية مثل: *حُزِنَ، *ذُهِل، *ظُرِف، *حُسِن... وفي مقابل ذلك نجــد لواصق الاشتقاق مقيدة بقيود معجمية ودلالية، فمثلا لا تدخل لاصقة المطاوعة على كل الأفعال، فهي منتجة مع طبقة من الأفعال وغير منتجة مع طبقة أخرى، ولا تخضع للاطراد.

(3) Bauer, 1988, p. 83.

(4) نلاحــظ ذلك في الدوارج العربية، ومنها الدارجة المغربية التي فقدت الإعراب والحركات الداخلية للجذوع، التي تؤدي أدوارا نحوية في نسق العربية الكلاسيكية. كما سنرى لاحقا:

– كتب محمد لبرا
– تيكتب محمد لبرا

إذا تــركنا جانبا مسألة السكون الثاني في الصامت الثاني للجذر، ما إن كان سكونا أو حركة مختلسة shwa، فــالملاحظ أن الماضــي لا يتميز عن اللاماضي إلا بموقع لاحقة التطابق، وهو ما احتفظت به الدارجة من العــربية المعــيار كعلامــة فارقــة بين الصيغتين. لكن في المقابل نلاحظ أن الدارجة تتجه نحو تخصيص الجهات بلواصق أو صرفيات مستقلة:

– تيكتب لبــرا/تيكتب لبراوات
– ساير كيلعب برّا/ساير يلعب برّا

(5) لــضياع صــرفيات الــوجه في الإنكليزية الحديثة انعكاس على تركيب الجملة ورتبة مكوناتها كما بين ذلك Pollock 1997، ممــا يبــين أن ما يقع في الصرف قد يكون له انعكاس على مكونات النحو الأخرى. وقد تطــور النقاش في الأدبيات التوليدية نحو تعميق البحث في مسألة علاقة الصرف بالتركيب، أي ما إذا كان الصرف يحرك الاشتقاق والحوسبة التركيبية أو لا يحركه.

انظــر: Bobaljick, 2002, "Realizing German inflection: Why morphology does not drive syntax", Draft.

تحيل القواعد الاشتقاقية على المقولة المعجمية والإطار التفريعي للمدخل المعجمي، بالإضافة إلى البنية الدلالية والتركيبية[1]، فهذه الأشياء تعتبر مدخلا أساسيا لإجراء الاشتقاق[2]. أما القواعد التصريفية فغير حساسة لطبيعة البنية الموضوعية **Argument structure** للمفردة، أو لمحتواها الدلالي التصوري، باستثناء طبيعة المقولة[3]، لأن الزمن والوجه لا يمكن أن يلتصقا بالأسماء، والجهة حساسة بدورها لطبيعة المقولة التي تتصل بها، وإن كان من الضروري الفصل بين جهتين: جهة الصيغ التي سيأتي الحديث عنها لاحقا، وهذه الجهة تنشطر إلى مقولتين: التام وغير التام، لا يمكنهما الورود إلا في الأفعال، بينما يمكن للمشتقات الحدثية التي تحتوي الحدث في بنيتها الدلالية التحتية أن تتضمن أقساما جهية أخرى. هكذا يتبين أن «الأنساق الصرفية الأكثر غنى وتعقيدا نجدها في حالة الأسماء، وبشكل خاص مع الفعل... إلا أن المقولات الصرفية للأفعال [الزمن، الجهة، البناء، الوجه، الموجه] والأسماء [التطابق] والصفات هي مقولات طراز، لذلك يمكن للأسماء أن تتبنى صرفات الفعل... غير أن هذه الحالات ليست ذات أهمية نظرية»[4].

---

(1) لاحظ مثلا أن اشتقاق اسم الفاعل لا يتم من البنيات الساكنة: *حاسن، *ظارف، *كابر... كما أن إلحاق نون المطاوعة يحتاج إلى تخصيص الأفعال بالقابلية للتأثر affectedness فلا تقول: *انفهم الدرس. وفيما يخص الأمثلة الدالة على ورود المعلومات المتعلقة بالبنية الموضوعاتية ما نلاحظه في إلصاق همزة السببية، فالأفعال المتعدية بالتناوب لا تقبل أن تتعدى مرة ثانية بإلصاق صرفي: حزِن زيد ← حزن عمر زيدا ← *أحزن زيد عمرا خالدا.

(2) Anderson 1992, p. 184.

(3) – مثلا لا تقبل كل الأفعال تصريف سمة غير التام. لا تقول:
– * يجد زيد النقود الآن.
كما أن هناك استثناءات وردت في أعمال:
- J. Lecarme, 2001, "Tense in Nominals", p. 3. Draft To Apear in "The syntax of Time". MIT. Press.
حول اللغة الصومالية التي ترمز الزمن نحويا في الأسماء. ولا تعتبر الباحثة هذا التحقيق استثناء بل تدافع عن كلية السلسلة الزمنية في الأسماء والأفعال على حد سواء، بحيث يكون الاختلاف بين اللغات مُوسّطا في المستوى الصرف – تركيبي، لكن الملاحظ أن اللغة التي تخضعها لوكارم Lecarme للوصف لا ترمز الزمن في الأفعال. مما يدفعنا إلى افتراض سلمية مقولية عبر اللغات تصف المجال المقولي الذي يلتصق به الزمن الصرفي:

الفعل<الصفة<الاسم

تقول هذه السلمية إن الفعل إذا وجد يمكنه أن يحمل الزمن الصرفي، وإلا حملته الصفة أو الاسم. وتتنبأ السلمية بظاهرة مطردة في اللغات الطبيعية وهو أنه لا يمكن للزمن الصرفي أن يتحقق في الفعل أو الاسم في الآن نفسه. فإما أن يتحقق في أحدهما أو ألا يتحقق في البنى العارية من الزمن، ولا يمكنه التحقق في كليهما. ويعبر في البرنامج الأدنوي عن ارتباط الزمن بالفعل باجتذاب الزمن لمقولة فعلية لأنه يمتلك سمة فعلية في تخصيصه السماتي.

(4) Spencer 1991, p. 47.

يتــضح مــن خلال النص أن هناك حالات استثنائية يمكن من خلالها أن يحمل الاسم الــزمن في بعض اللغات، وهي حالات غير مطردة وتشكل استثناءات لا يقاس عليها، لأن كــل مقولات الصرفة تتعلق بالحدث، فالزمن يربط الحدث بلحظة التلفظ، والجهة تسجل نظرة المتكلم للحدث، والأسماء غير المشتقة لا يعد الحدث جزءا من تكوينها، لذلك لا يمكن أن تحمــل هذه الصرفات[1]، وكذلك الأمر بالنسبة للتطابق في العربية، فهناك تطابق خاص بالأفعــال وتطابق خاص بالصفات[2]، فتطابق الأفعال يتضمن سمة الشخص، وهذه السمة تفتقــر إلــيها الصفات. وسنبين أن حضور سمة الشخص مرتبط بالزمن، فالزمن هو الذي يــسوغ الــشخص في العــربية، وهــذه الملاحظة أشارت إليها الأعمال الوصفية في مجال اللــسانيات إلا أنها لم تتمكن من اقتراح تفسير ملائم لها. نعتقد أن التفسير الذي يستند إلى دور الزمن في العربية في تسويغ سمة الشخص في الفعل يمكننا من رصد الظاهرة بشكل أنيق.

مــن بــين الأدلــة المهمة حسب أندرسون (Anderson) لصالح فصل الصرفة عن الاشــتقاق، كــون الأنــساق الصرفية للغات الطبيعية تفرز طبقة من الصرفيات تعرف في الأدبــيات بالــصرفية الجامعة Portmanteau Morphs، فلاصقة واحدة تصهر عددا من الــسمات كالتطابق والوجه[3]، وهذه اللاصقة غير قابلة للتحليل إلى عناصر دنيا، كما هو الــشأن بالنسبة للعربية حيث لا يمكننا أن نفصل الزمن عن البناء أو الجهة بواسطة إجراءات التحليل المورفيمي، أو لاصقة الجهة عن اللاصقة المسؤولة عن تحول الفعل إلى مشتق في حالة اســم الفاعل أو اسم المفعول، فكلمة: ضارب – آكل نجد فيها الفتحة الطويلة مسؤولة عن تحــول الجذر الفعلي إلى وصف، وكذلك عن وسم الجذر جهيا للدلالة على جهة المتدرج

---

(1) تعــرف دراســة البنية الزمنية للمشتقات عدة مشاكل من بينها طبيعة الزمن في هذا النوع من البنيات التي يرأســها المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول: هل نعده زمنا ناتجا عن السياق التركيبي؟ أم زمنا ترمزه نحــويا هــذه البنــيات ويتم حسابه باقترانه بعناصر البنية التركيبية من ظروف وأدوات مساعدة؟ سنرجئ الإجابــة عن هذه الإشكالات إلى فصول لاحقة، وإن كنا نقر بضرورة التمييز بين الزمن المفهومي والزمن الــنحوي، مقتــرحين ربــط البنيات المشتقة بالزمن الأول والبنيات الفعلية بالزمن الثاني، وهو ما عبر عنه الرواعي بالزمن التصريحي والتضميني. انظر:
– الرواعي عبد الصمد، 2003، نفسه، ص 450.
غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعمق والفحص.

(2) نعتبر أن هذه القضايا لا تأخذ دلالة إلا ضمن برنامج بحث في طبيعة المقولات المعجمية الطراز في اللغات الطبيعــية، أي الفعــل والاسم والصفة لفرز السمات التحتية الأساسية التي ترمزها كل مقولة، والتي تجعلها تخــتلف عن مقولة أخرى. وقد شهدت الأبحاث المنضوية في إطار اللسانيات التوليدية في الثمانينيات أعمالا تــتجه نحــو تخــصيص البنــية الــصرفية لكل مقولة، أي تدقيق ما عرف بالإسقاطات الموسعة للمقولات المعجمــية، فالأسماء تندرج ضمن بنية أوسع وهي المركب الحدي الذي يتضمن سمات صرفية اسمية مثل المركب التطابقي أو مركب العدد أو المركب الإعرابي...

(3) Anderson, 1992, p. 75.

Progressive، وهذه اللاصقة تذوب فيها الجهة في العنصر المسؤول عن التحول المقولي(1)، وظاهرة الصرفية الجامعة Portmanteau نادرة في حالة الاشتقاق.

فلا يمكن أن نجد في اللغات الطبيعية لاصقة تصهر السببية والانعكاس في الوقت نفسه، أو تصهر معنى السببية والزمن، فليس هناك فيما نعلم صرفية جامعة Morphs Portmanteau تدمج Combine مقولة صرفية واشتقاقية، وهذه الظاهرة ملاحظة أيضا في النسق الفصيح، حيث تشكل لواصق الاشتقاق لائحة معزولة ومتميزة عن لائحة اللواصق الصرفية كلواصق التطابق مثلا.

وإحدى الاطرادات الهامة في مجال تنظيم اللواصق شكل توزيعها. فعادة ترد لواصق الاشتقاق أقرب إلى الجذع من لواصق التصريف. وتستخلص Baybee هذا السلوك من مبدأ عام تسميه مبدأ الورود Relevance principale. فاللواصق التي تؤثر في معنى الكلمة تكون أقرب إلى الجذع كالسببية أو المطاوعة(2)، أما لواصق الصرفة فتحل في موقع بعيد عن الجذع، أي في أرباض الكلمة. لكن في حالة اللغات غير السلسلية، كما هو الشأن بالنسبة للعربية، يصعب تطبيق هذا المبدأ وإن كانت آثاره تتضح في حالة التطابق، حيث تتصل الزوائد الاشتقاقية بالجذر، ثم يدخل الجذر في قالب صيغي، بعد ذلك تتصل لواصق التطابق وترد قبل لواصق الاشتقاق، حيث ترد هذه الأخيرة أقرب إلى الجذر من التطابق، ونوضح هذا السلوك من خلال المثال التالي:

يستخرج ↔ خ ر ج ← [س ت] خ ر ج] ← س ت [+ خ ر ج]← [يـ] س ت [+ خ ر ج]نستطيع أن نلخص خصائص الصرفة حسب أندرسون في أربعة خصائص:

---

(1) في تحليل آخر يمكن أن نعتبر أن هذه المقولات تتحقق في مواقع مختلفة، وبالتالي نكون بصدد صرفية جامعة، على أساس أن حركة الساكن الثاني في الجذر (الكسرة) تمثل للبناء للفاعل وتتحول إلى ضمة في البناء للمفعول: كاتب ← مكتوب، وتخضع هذه الحركة للتمديد في الصفة المشبهة (فهيم، عليم، حكيم...)، وهي الحركة نفسها التي تظهر في بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي (مستخرِج، مستعمِل...). وبذلك يصير مسار البناء والتحول المقولي واحدا.

وينسجم هذا التحليل مع نتائج الأبحاث الصرافية الحديثة في الساميات عموما والعربية خصوصا في إطار الصرافة التطريزية التي تعتبر أن مجال التغيير في الأسماء يكون في يسار الهيكل. وهكذا تكون الصفات والمصادر أسماء بحكم الهياكل التطريزية التي تشكل مركز اشتقاقها، فلا مجال في هذا السياق للنقاشات القديمة من قبيل: هل المصدر أو الصفات مشتقة من الفعل أو الفعل مشتق من المصدر.

انظر التفاصيل في بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ص 266. في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

نحتاج إلى تفسير الألف الممدودة في بناء اسم الفاعل من الثلاثي، ونترك المسألة لأبحاث لاحقة.

(2) Baybee 1985. عن Booj 2003.

مقال مذكور، ص 7-9.

1. **الخصائص الشجرية** Configurational properties: وتسند في سياق البنية التركيبية الموســعة التي ترد فيها الكلمة التي تظهر عليها علامات صرفية، وكمثال على ذلك سمة التطابق والإعراب، فهذه السمات لا يمكن إسنادها إلا من خلال البنية التركيبية[1].
2. **الخصائص التطابقية** Agreement properties: وتسند إلى كلمة معينة بالنظر إلى قيمة كلمة أخرى داخل نفس البنية التركيبية. مثلا: علامة التطابق في الفعل تفحص في إطار علاقتها بقيمة الاسم الذي تتطابق معه[2].
3. **الخــصائص الجملية** Phrasal properties: تسند إلى مكونات أكثر اتساعا في البنية ولكن يمكن أن تتحقق في كلمة معينة. مثلا: يسند الإعراب إلى المركب الاسمي بمجمله ولكـــنه يتحقق في الاسم، وكذلك الأمر بالنسبة للزمن والوجه، فالزمن خاصية للجملة ككل، وكذلك الوجه لكنه يتحقق في الفعل.

---

(1) يلاحــظ ذلــك حرفان، حيث يقول: "إن الذي يدفع البعض في اتجاه اعتبار النوع والعدد مقولتين تصريفيتين هو حقيقة أنهما يظهران في التطابق في الأفعال وعند الوصف".
ورفعــا للالتــباس يضيف: «لكن الأمر مختلف... لأننا إذاك نكون بإزاء مقولة أخرى مختلفة كل الاختلاف عن النوع والعدد في الأسماء، ويتعلق الأمر بمقولة التطابق».
محاضرات السلك الثالث: مفهوم الفئة التصريفية، ص 4.
يــرد هــذا التعلــيق في سياق استدلالي يدافع فيه حرفان عن تصور استقلالي للقوالب، فالصرافة باعتبارها مكــونا مــستقلا فــي معمــار الــنحو قد تفرز مقولات ليست لها دلالة إلا داخل نظامها مثل مفهوم الفئة التــصريفية. لكــن مــا يكتــسي دلالة في منظورنا هو التصور الذي يعتبر أن تجسير العلاقة بين المكون الــصرفي والتركيبــي قــد يتم عبر مقولات معينة، فالتطابق مقولة تجسر العلاقة بين السمات النحوية في الأســماء والأفعــال، وتسمح بإقامة علاقة الإسناد. ونقترب هنا من طرح العماري، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 87-117. وHoekstra وgueron 1988 عن دور التطابق في النحو. ويكتسي الأمر مغــزى أكبر عندما ندرك أن الأنساق النحوية لا تمثل نحويا لجميع السمات التصورية أو الدلالية التي يمكن فــرزها فــي مستوى من مستويات التحليل، حيث تقتطع نسقا سماتيا تبني من خلاله نظامها النحوي، وهو النسق الذي تراه مكونات النحو (الصرف أو التركيب)، وتتمكن من استعماله وقراءته (أو حوسبته).
انظر: حرفان، 2003، نفسه، ص 8-9.

(2) يمكــن أن نلاحــظ اجــتماع الخاصــيتين المــشار إليهما سابقا في صيغة تحقيق السمات التصريفية (العدد والإعراب والشخص والجنس) في المثال التالي:
- جاءت الطالبتان المجدتان اللتان حدثتك عنهما.
حــيث تــتوزع العلاقة التطابقية على أكثر من مكون (الموصوف والصفة والموصول والفعل). وأشير إلى أن النقاش محايد بصدد ما إذا كانت سمة الجنس والعدد تصريفية أم اشتقاقية. ما دمنا نتناول التطابق كعنصر وسيط يجسر العلاقة بين الصرف والتركيب، فالفرق بين الجنس والعدد والتطابق هو فرق بين مقولة معجمية/اشتقاقية وأخــرى تــركيبية - تــصريفية. وبالإمكان تعميق التمييز في ثلاث مستويات: الجنس الطبيعي وهو ما يقابل المستوى التصوري المفهومي، والجنس النحوي وهو يندرج ضمنا ما ترمزه الأسماء كسمات داخلية، والتطابق كمقولة تركيبية. وقد سبق أن أثرنا نقاشا مشابها بخصوص التمييز بين ما هو تصوري مفهومي في الأزمنة وما هــو نحوي في الفصل الثاني من الباب الأول، وهو نقاش سنعمقه أكثر في الفصل الثاني من هذا الباب. ويومئ العماري لهذا الطرح حينما يقول: «تعتبر مقولة الزمن مقولة معقدة ولا أدل على ذلك من توفرها على تسميات مختلفة: الزمن الصرفي، الزمن النحوي، الزمن المنطقي...». قضايا لسانية، ص 50.

إذن، فالـــصرفة جـــزء من الصرافة وتعد واردة بالنسبة لقواعد التركيب[1]، فالتطابق، وهـــو جزء من الصرفة، خاصية علائقية لا يتحقق إلا في إطار علاقة الفعل بالفاعل، حيث يكـــون مؤشـــر التطابق علامة على طبيعة سمات الفاعل التي تنقل إلى الفعل، وتحدث هذه العملية وفق ضوابط حسب تحقق الفاعل قبل أو بعد الفعل، كما أن البناء علامة صرفية تغير صورة الفعل، وهذا التغيير يكون مؤشرا على إعادة تنظيم مكونات الجملة من حذف للفاعل أو تـــصعيد للمفعول إلى موقع الفاعل. والزمن خاصية للجملة[2]، ويعتبر عنصرا أساسيا في تركيبها، إذ يعد مسؤولا على إسناد إعراب الفاعل.

إن إحـــدى الخصائص الهامة في مجال الصرفة خاصية تنظيم لائحة لواصقها، ويتحقق هـــذا التنظـــيم في إطار نسق الجرود؛ ذلك أن «الصرافة التصريفية تنظم غالبا نفسها داخل جـــرود (Paradigms)»[3]، ونمـــوذج هذا التنظيم نتناوله من اللغة الفرنسية، حيث يقسم الـــنحو التقليدي الأفعال حسب طبيعة العلامات التي تحل في نهايتها، وكل فعل يحمل علامة معينة يندرج من خلالها في جرد تصريفي خاص. فالأفعال التي تنتهي بعلامة (er) تدمج في جـــرد خاص، والأفعال المنتهية بـــ (ir) تلحق بها علامات خاصة يوفرها الجرد التصريفي، وتسمى العلامات الممثلة للزمن والجهة والوجه والتطابق بـــ Desinences، واللغة الفرنسية غنـــية بهذا النمط من العلامات وتشكل طرازا للتنظيم داخل الجرود (Paradigms)[4]. ولا تسمح اللغة العربية بهذا التنظيم المعقد، فهي لا توفر لائحة من العلامات Desinences التي تلـــتحق بالجذوع[5]، ويمكن توسيع هذه الملحوظة على باقي اللغات السامية التي يبنى نسقها

---

(1) دافع أندرسون عن هذا التصور منذ 1982. انظر أندرسون 1992، ص 83.

(2) تنطلق نظرية الربط العاملي من افتراض الزمن رأسا للجملة التي تتضمن الزمن كمكون من مكوناتها، وهو مسؤول عن إسناد الإعراب إلى الفاعل.

(3) Spencer, 1991, p. 193.

(4) يـــتحدد الجـــرد باعتباره الأشكال المحققة للسمات الصرف – تركيبية بالنسبة للكسيم، فإذا أخذنا التقابل بين جـــذع الماضـــي والمـــضارع سنجد أن إضافة التخصيصات الممكنة لسمات الجنس والعدد والشخص تفرز الأشـــكال الممكـــنة للجذعين داخل النسق التصريفي. ومن بين مميزات الجرد التماسك والاقتصاد، حيث إن عناصر فئة محددة للكلمات ينبغي تصريف سماتها الصرف – تركيبية بنفس الطريقة، وهو ما يمنع أن تأخذ أشـــكال فـــئة معينة الصورة الصوتية لفئة أخرى أو تصرف بلائحة سمات مختلفة، فالكلمات المنتمية لنفس الفـــئة يجب أن تتقاسم نفس الجرد. ويسمح تنظيم الكلمات داخل فئات وجرود من ملاحظة عدد من الظواهر الصرفية مثل ظاهرة التجانس الصوتي للصرفيات syncretism.

(5) يرتبط هذا الفرق بطبيعة الكيانات الصرفية التي يعتمد عليها لتشكيل الكلمة، فاللغات الموصوفة أعلاه تعتمد الجـــذع كأساس لتكوين كلماتها، بينما يتم التكوين في العربية والساميات عموما بالاستناد إلى نظام الجذور. غيـــر أن هذا الطرح لا يمكن تعميمه. فقد لا يكون أساس التمييز الشطر بين لغات جذعية وأخرى جذرية، وإنمـــا يعود الفرق إلى نظام العلامات وتعقدها والفئات التصريفية التي تتدرج فيها. ويمكن أن نلاحظ الفرق بـــين اللغـــة الفرنـــسية والإيطالـــية والإسبانية باعتبارها لغات منتمية إلى عائلة اللغات الرومانية من جهة

على تقاطع الجذور بجهاز صيغ توفره اللغة، والعلامات التي تلحق بهذا الجهاز لا تسجل قيما Values زمنية أو جهية أو وجهية كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية، وإنما قيما تطابقية. هكذا، فالنماذج في اللغة العربية تتأسس على توزيع علامات التطابق، وهذا الأمر سنوضحه بشيء من التفصيل في الفقرة الموالية المتعلقة بتنظيم اللواصق في الكلمة العربية، حيث سنتطرق إلى مسألة الجرد بشيء من التفصيل.

نستخلص إذن أن المقاربات الصرافية الحديثة تقوم على تمييز مجالين لمعالجة البنية الداخلية للكلمة في اللغات الطبيعية، هما مجال الصرافة الاشتقاقية والصرافة الصرفية، ولكل ميدان خصائص تسمح لنا بإقامة هذا التمييز. لقد راكم البحث الصرافي عددا من الاطرادات في ميدان الصرفة يمكن توظيفها في دراسة نظام الصرفة في الفعل العربي. ولا يمكن للبحث اللساني العربي أن يبقى في معزل عن النتائج التي تصل إليها المقاربات الحديثة، ومبتغانا أن نستثمرها لتقديم تصورات جديدة لطرق بناء الكلمة العربية.

لقد لاحظنا أن الاشتقاق عند علماء الصرف يخالف ما يسمى بـ Derivation في المقاربات الحديثة، إذ يضم علائق تخرج عن صرافة الاشتقاق وتدخل في إطار الصرفة، ليضم علائق من نوع: ضرب، يضرب، تضرب... وهي تحمل مؤشرات نحوية تدخل في إطار صرف تركيب الكلمة Morpho - syntax of the word، إلا أننا نستشف من نص لابن عصفور ما يفيد إخراج هذه المعاني النحوية من الاشتقاق، يقول ابن عصفور: «وأصل الاشتقاق وجله إنما يكون في المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة، وفي الصفات كلها لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية، وفي أسماء الأعلام لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل»[1].

غير أن الدرس التقليدي لم يدقق في طبيعة الزوائد ووظائفها، وهو ما تسعى الأدبيات الصرفية الحديثة إلى ضبطه. لقد لاحظنا أن اللواصق ذوات تختزل عددا من السمات، مما

والإنكليزية، حيث تشهد هذه الأخيرة تقلصا ملحوظا في عدد الصرفيات النحوية المحققة للسمات الصرف – تركيبية في نظام أفعالها بحيث تظل عدد من السمات بدون علامات صوتية منظورة. أما العربية فتصريف سماتها الصرف – تركيبية يتم بطريقة معقدة من خلال توزيع لواصق التطابق ونظامها وتحولات الحركات الداخلية للجذع. وأخيرا يمكن الإقرار بأن اللغات التي يصح أن نقول عنها بأنها لغات بدون جرود هي اللغات التي لا يوجد فيها تصريف، أي لغات بجذوع أو لكسيمات عارية bare stems/lexemes وتحتاج هذه المسألة إلى مزيد من البحث.

(1) الممتع في التصريف.

يمكنـــنا مـــن إفراز مداخل معجمية لها كالمفردات الكاملة التكوين[1]. ولا تختلف في ذلك لواصـــق الاشـــتقاق عن اللواصق النحوية (الزمن والجهة والتطابق...). وفيما يلي نقترح

---

(1) يؤكد ذلك ويليامز وسلكرك من خلال المسلمات التالية:
- اللواصق مقولات معجمية مثل الكلمات "ذات محتوى".
- اللواصق لها بنية موضوعية/محورية.
- اللواصق لها عنوان مقولي فهي س (اسم) أو ف (فعل) أو و(وصف).
- انظر: الفهري، 1990، ص 33-34.
إذا أخذنا كنموذج اللاصقة الجعلية "أ":
أكتب زيد عمرا الرسالة
يمكن أن نقول إن لاصقة الجعل عبارة عن محمول فعلي يعادل دلاليا الفعل "جعل":
جعل زيد عمرا يكتب الرسالة
ويمكـــن إســـقاط اللاصقة الجعلية في التركيب تحت إسقاط فعلي. ونسحب التحليل نفسه على قطعات صـــرفية أخرى مثل المطاوعة والانعكاس، وهي لواصق اسمية تعوض مركبات اسمية ذات وظائف نحـــوية فـــي التركيب. ولاصقة النسبة: قرشي/أموي... يمكن عدها لاصقة صفية، تضفي قيمة دلالية وصفية على الكيانات الاسمية التي تلتصق بها... ومن الباحثين من يسحب صفة اللزوم والتعدي على اللواصق.
انظر: بوشعيب راغين 1998، تركيب ودلالة لواصق المطاوعة في بعض اللغات العربية، في أعمال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الحامية السامية، ص 79.
حيث يرى أن لواصق السببية والجعل لواصق متعدية، بينما لواصق الانعكاس والمطاوعة تلزيمية.
يقـــول الفهـــري: «نعرف أن هناك نوعين من اللواصق (أو العلامات) ... في نحو العربية: نوع أول يمكن تـــسميته باللواصـــق المحورية، وهو لا يختلف كثيرا عن الكلمات المعجمية ذات المحتوى الدلالي، وهو ذو بنـــية محـــورية، ويمكـــن أن يغير في عدد محلات الحمل الذي يلتصق به... وهناك نوع ثان من اللواصق صُـــرفية أو نحوية مثل الزمن والتطابق المحض والوجه، فهذا النوع يمتاز عن سابقه بكونه لا يؤدي دورا في البنية المحورية، وليس له شبكة محورية معجمية ضرورية». الفهري، نفسه، ص 189.
وإذا كانـــت فكـــرة حمل النوع الأول من اللواصق لسمات محورية واضحا، إلا أن تحديد الدور الذي يلعبه الـــنوع الثاني من العلامات في النحو، ونوع السمات التي يرمزها وعلاقتها بالوحدات المعجمية التي تلتصق بها غير واضح. ويمكن أن نميز بين موقفين في الأدبيات:
أ - موقـــف صـــرف - تركيبـــي: يعتبر أن العلامات الوظيفية - النحوية تدخل في علاقة فحص أو إسناد إعرابـــي مع المركبات الاسمية التي ينتقيها المحمول, وبالتالي تمكن من تعيين الوظائف النحوية وانتظامها في الجملة، وتعيين سماتها التطابقية.
ب - موقـــف دلالي: يسند للواصق الوظيفية وظيفة التسوير، فهي بمثابة أسوار operators تربط متغيرات variables وتقيد إحالتها. ونموذجها الزمن النحوي الذي يحصر إحالة الحدث ليجعله حدثا في زمن مقيد. أو الحـــد المالـــك لسمة التعريف الذي يحصر بدوره إحالة المتغير الإحالي في الاسم ليجعله إما دالا على ذات معينة أو مخصوصة في عالم الخطاب.
انظر: الفهري، نفسه، ص 169-170.

- Hagit Borer, 2002, Structuring sense, p. 6.

تـــرى بـــورر أن الرؤوس الوظيفية تمتلك قيما مفتوحة مقترنة بعنوان مقولي category label يحدد الطبقة الدلالـــية للعناصـــر التـــي تقـــيدها وتـــسوغها دلاليا. معنى ذلك أن الرأس الزمني إذا احتوى قيمة مفتوحة <+ماضـــي> محددة دلاليا ينبغي أن يقترن بمقيد restrictors يحتوي صرفية زمنية حاملة لنفس السمة، أي الفعل الماضي حتى يتم تسويغه دلاليا.

المداخل التالية للواصق[1] الصرفية في اللغة العربية:

الزمن: – الإطار التفريعي: [+ ف].
– وظيفته الدلالية: ربط الحدث بلحظة التلفظ.
– تمثيله الصواتي: لاصقة مجردة Abstract Morpheme.
– شبكته الإعرابية: إسناد إعراب الرفع للفاعل.

الجهة: – الإطار التفريعي: تشترط الحدث كجزء من المقولة التي تلتصق بها.
– وظيفتها الدلالية: تسجل نظرة المتكلم إلى الحدث.
– تمثيلها الصواتي: لاصقة مجردة.
– شبكتها الإعرابية: ليس لها شبكة إعرابية.

هكـــذا يتـــبين لـــنا من جديد الفرق بين لواصق الصرفة ولواصق الاشتقاق. فلواصق الاشتقاق يمكن تحديد مقولتها التركيبية وشبكتها المحورية، بينما لواصق الصرفة لا يسعنا إلا أن نوضح إطارها التفريعي وأن نمثل لشبكتها الإعرابية، وقد سبق أن قدمنا في الفصل الثاني مـــن الباب الأول تدقيقا حول طبيعة المقولة التي يندرج فيها الزمن من خلال مناقشة بعض الطـــروحات النظـــرية التي قدمت في السنوات الأخيرة في إطار تحديد طبيعة المقولة الزمنية باعتبارها حملا Predicates أو اسما. وننتقل إلى الفقرة الموالية لمعالجة مشاكل توزيع اللواصق في الكلمة العربية.

---

(1) المداخل المقترحة ليست إلا محاولة أولية تعتريها مجموعة من المشاكل التي تحتاج إلى مزيد من البحث.
فيما يلي سأسوق التوضيحات التالية للمدخلين المقترحين:
أ – لا يقترن الإطار التفريعي المقترح للزمن إلا بالأزمنة النحوية التي ترتبط بأفعال حاملة لأزمنة صرفية، وإلا فالبنـــيات المشتقة التي لا تحتوي أزمنة صرفية ينبغي أن تكون مالكة لإحالة زمنية حتى تشبع المدخل المعجمـــي للـــزمن الـــنحوي، إلا أن إحالتها لا تتم عبر إقران رؤوسها (اسم الفاعل/المصدر/اسم المفعول) بـــسمات زمنية صرفية، وإنما يتم حساب الإحالة الزمنية في بنياتها بأواليات تركيبية سنعمل على تدقيقها في فصل السلاسل الزمنية.
ب – ثمـــة استثناءات ترتبط بالوظيفة الدلالية للزمن (ربط الحدث بلحظة التلفظ) التي لا تتحقق إلا في حالة كـــون الزمن إشاريا، أي في الأزمنة الإحالية، وإلا فإن البنيات الزمنية ذات الإحالة/القراءة العامة generic reading لا يربط فيها الحدث بلحظة التلفظ.
ج – طبـــيعة التمثيل الصوتي المقترح للزمن والجهة (اللاصقة المجردة)، ناتج عن تقنيات التقطيع الصرفي والأولـــيات التحليلـــية المتبـــناة، وإلا فالتمثيل قد يتغير حسب المبادئ التحليلية التي قد نتبناها للبنية الداخلية للفعل العربي، وهو ما سنبرهن عليه في المحاور اللاحقة من هذا الفصل.
د – فـــيما يتعلق بالجهة، نقترح أن يكون مدخلها مرتبطا بما يصطلح عليه بجهة البناء أو جهة الصيغة، أي الجهـــة التركيبية وليس جهة الوضع أو الجهة المعجمية. فسيرورة مثل "يكتب" يمكن أن تدل على غير التام أو الاعتيادي أو التكرار أو الابتدائي حسب وجهة النظر المتخذة:
– يكتب زيد دائما في المقهى.
– بدأ زيد يكتب الرسالة.

3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي

سننطلق أولا من تعريف نويير (Noyer) لمفهوم الصرفية، وهو تعريف عام يسمح بتغطية مجال الصرفيات، حيث «الصرفية تأليف سمة أو عدة سمات تحدد محتواها الدلالي، إضافة إلى لاصقة تمنح التمثيل الصواتي لهذه السمات، والموقع الذي يتم فيه تهجية هذه السمات»[1].

ولنويير ملاحظة عامة تخص مشكلة التنظيم التي تشكل محور هذه الفقرة. فهو يلاحظ أن مقاربة ظواهر الصرافة الصرفية في لغة معينة، لا يختزل فقط في معرفة لوائح محدودة من اللواصق ومعرفة مبادئ تنظيمها، لكن يجب تحديد مجموعة من الميكانيزمات والمصافي Filtres تمهد للتمثيل الصرف - التركيبي وتحققه في صور متوالية صوتية[2]. هذه الملاحظة صائبة من عدة جوانب، إذ لا يمكن للملاحظة الاستقرائية أو الوصف التقريري لأشكال توزيع اللواصق أن يفيدنا في تفسير ظواهر الصرف، بل نحتاج إلى مبادئ صرفية عامة.

مثلا، لوحظ أن التطابق ليس مجموعة من السمات غير المنظمة، وإنما يكشف عن تنظيم هرمي يتحقق في كثير من اللغات، حيث يكون العدد أعلى من الجنس، والشخص أعلى من العدد.

جنس < عدد < شخص.

هذا التنظيم يسمح لنا بتفسير عدد من الظواهر الصرفية في اللغات[3]. لوحظ أيضا أن سمة الشخص تعتمد في تحقيقها على حضور الزمن أو غيابه[4]، ولذلك فالمشتقات في العربية خلافا لما سطرته الأبحاث النحوية القديمة يغيب فيها الزمن[5]. ومن الاطرادات الهامة في هذا

(1) A. Rouveret, 1994, Principes Generaux et typologie, p. 29.

(2) Ibid., p. 27.

(3) Ibidem.

(4) A. Fassi El Fehri, Distributing features and affixes, p. 13.
في أبحاث لسانية، المجلد 1، العدد 2، 1996.

(5) لاحظ أن اسم الفاعل لا يحقق من سمات التطابق إلا الجنس والعدد، كيفما كان شخص الفاعل المقرون به:
- أنتما داخلان.
- هما داخلان.
- أنتِ داخلة.
- أنتَ داخل.

فالمشتقات لا تحمل زمنا صرفيا وتأويل جملها على الإحالة الزمنية ناتج عن حساب تركيبي، وبذلك نخالف كثيرا من الدراسات النحوية القديمة، وأيضا بعض الدراسات الاستشراقية التي أسندت لهذه الأشكال محتوى زمنيا. وارتباط الزمن بالشخص له مسوغات دلالية، فالشخص يحيل على المتكلم كمركز إشاري في بناء الإحالة، وكذلك الزمن يحيل على المتكلم بشكل غير مباشر من خلال ارتباطه بلحظة التلفظ التي تعد

المجـــال تحقـــق عدد من سمات الصرفة كالزمن والجهة والوجه في لاصقة واحدة في اللغات الصهرية Fusional languages[1].

لقد استثمرت بايبـــي (Baybee, 1985) مبدأ الورود Relevance لتفسير تنظيم سمات الصرفة. ينطلق هذا المبدأ من الأوليات التالية:

1. العناصر التي تعد واردة Relevant لمعنى الفعل تميل إلى أن تكون مربوطة به.
2. الرتبة التي ترد فيها هذه العناصر مرتبطة بدرجة الورود.
3. مـــن بـــين المعاني الواردة بالنسبة للفعل، المعاني الأكثر عمومية، يتم التعبير عنها صرفيا Inflectionally[2]. الفكـــرة إذن هـــي أن لواصـــق الاشتقاق تؤثر في معنى الوحدة المعجمية، ولذلك تتحقق في شكل لواصق مربوطة، وتكون أكثر قربا إلى الجذع بخلاف الـــزمن والجهة والوجه، باعتبارها مقولات خاضعة لنظام في كثير من اللغات. فالجهة أكثـــر ارتـــباطا بالفعـــل، لأنها تتعلق ببنية الحدث الداخلية، فهي أكثر ورودا بالنسبة للفعـــل[3]، فما ننتظره هو أن تتحقق الجهة في موقع قريب من الفعل أقرب من الزمن والـــوجه. هـــذا السلوك تبديه المعطيات التي درسها بايبـــي[4]، وأيضا معطيات اللغة الإنكليـــزية والعـــربية، فالزمن يتحقق في رتبة أعلى من الجهة، لنمثل لذلك من خلال المعطيات الآتية[5]:

أ. كان زيد يكتب الرسالة.

الزمن جهة غير التام

إشـــارية. وبـــذلك يتوحد الزمن مع الإشاريات الممركزة حول المتكلم (أنا: (إشارية الشخص)، الآن (إشارية زمنـــية)، هـــنا (إشـــارية مكانـــية). وكلها إشاريات يتموضع المتكلم فيها داخل المركز المحوري، وتشتغل اتجاهات الإحالة بالنظر إلى هذا المركز.

عـــلاوة علـــى المـــسوغات الدلالية السابقة، يمكن إدراج مسوغات صرف - تركيبية، فالشخص له علاقة بالتصريف المنتهي Finiteness، إذ يرمز التقابل بين سمة موجبة [+ منتهي] finite وغيابه يدل على وجود ســـمة سالبة [- منتهي]. وبالتالي فحضور الشخص وغيابه بين الأفعال والمشتقات يعكس تقابلا في مستوى أعمق بين [+ منتهي] و[- منتهي].

(1) Marantz and Hall, 1993, Distributed Morphology and the pieces of inflection, p. 133.

(2) P. Hooper and El G. Trangott, 1993, Grammaticalization, pp. 141-142.

(3) Ibid., p. 143

(4) نعـــد محاولـــة بايبي اتجاها دالا نحو صياغة تفسير لكونية Greenberg الاستقرائية في مجال الصُرفة التي تعتبر أن لواصق التصريف ترد أبعد من لواصق الاشتقاق التي تحقق في موقع أقرب إلى الجذع.

(5) المعطـــيات المقدمة تقريبية لكون الزمن والجهة منصهرتين في صرافة الفعل العربي، وانفصال الجهة عن الزمن في البنيات المركبة من أفعال مساعدة لها وظائف التخصيص المدقق للزمن والجهة.

انظر: العماري، الجملة العربية، ص 21-23.

تساعدنا هذه المعطيات على ضبط توزيع المقولات الوظيفية في الجملة. وإن كانت المعطيات أعلاه وأخرى مماثلة سترد في الفصول اللاحقة يمكن تفسيرها بدلالة الأحياز scope.

ب. كان زيد قد أوشك أن يخرج.

الزمن جهة الشروع

ج. * زيد يكتب كان الرسالة.

الجهة الزمن

د. كان زيد قد أصبح يلعب الكرة.

الزمن جهة الابتداء

هـ - * أصبح زيد كان يلعب الكرة.

الجهة الزمن

مثل هذا النمط من المقاربات يسلط الضوء على عدد من خصائص الصرافة الفعلية Verbal Morphology.

وتضع هذه المقاربات عددا من التنبؤات للفصل بين اللواصق الفعلية التي من المحتمل أن تكون جملية Phrasal وبين اللواصق التي تكون لاصقية Affixal[1]، فالجهة في اللغات الطبيعية تتحقق في شكل لواصق، ومن النادر أن يعبر عنها جمليا Periphrastically، والزمن أيضا يميل إلى الالتصاق بالفعل. بينما يتحقق الوجه وهو المقولة الأقل ورودا في شكل أفعال مساعدة أي جمليا، إلا أن ما حدث في الأنساق السامية هو أن الزمن والجهة والوجه انصهرت في جذع الفعل، مما دفع بعدد من المستشرقين[2] إلى وسم اللغة العربية بفقر نظامها الصرفي. فبينما تقدم اللغات الهندوأوربية نظاما معقدا من الجرود الصرفية Inflectional paradigms، لا تقدم اللغة العربية واللغات السامية إلا نظاما فقيرا، وكثير من الباحثين الذين درسوا نظام أفعالها، انتبهوا إلى الطبقات الاشتقاقية Derrivational classes وحاولوا تصنيفها إلى أصناف أسندوا لكل صنف رقما محددا كما هو الحال مع مكارثي الذي يسمي هذه الطبقات "Binyanim"[3]. وإن وسم العربية بنقص في الإحالة الزمنية والجهية ليس إلا ضربا من التعسف لا تسنده البراهين، فالعربية تتوسل بواسطة الأفعال المساعدة والأدوات الموجهية وأدوات النفي للتعبير عن قيم زمنية ووجهية Modal، والفعل يحمل بدوره قيما صرفية متعددة تتحقق حسب السياق.

---

(1) يحيلنا هذا التمييز بين ما هو لاصقي affixal وجملي periphrastic إلى التقابل بين التأليفية synthetic والتحليلية analytic. ويمكن اشتقاق التمييز من مبادئ أعم. وذلك ما حاول الفاسي أن يبرهن عليه في دراسته عن السلسلة الزمنية والجهية والبنائية في أفعال اللغات الطبيعية.

- Fehri, 2001, Synthetic/analytic asymmetries in voice and temporal patterns, pp. 11-52, in Ling Research, vol. 6, no. 2.

(2) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول.

(3) Mccarthy, 1979.

لا يمكن أن نقيم مقارنة بين النسق الزمني للغات الهندوأوربية[1] والنسق الزمني للغات السامية على أساس دراسة الجرود التصريفية، فما يميز اللغات الهندوأوربية أن الجذع يكون فيها غير مصرف، تلتصق به علامات Desinences تسجل قيما زمنية وجهية، واللغات الرومانية Romance languages (الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية) غنية بهذه العلامات، تسمح بإقامة جداول زمنية دقيقة. لكن اللغة العربية تكون جذوعها مصرفة:

Ya-Ktub-un

↓ ↓ ↓

تطابق جذع تطابق

وتتوسط الجذع علامات التطابق، والجذوع صور مصرفة[2]. ولا توفر العربية إلا شكلين فعليين: شكل يمكن أن نسميه تبعا للاصطلاح الاستشراقي Prefixed Form وتمثله الأفعال المضارعة. في كلتا الحالتين يظهر الجذع مصرفا، وهذان الشكلان: "فعل - يفعل"، ربما كانا يعبران عن تنظيم جهي في أصل اللغات السامية قبل أن يتطور نظام الإحالة الزمنية وتظهر الأفعال المساعدة[3]. غير أن نظام الجذور الذي يعد أساس بناء الكلمات في هذه اللغات والمتقاطع مع جهاز الصيغ الذي لا يوفر في اللغات السامية إلا صيغتين في حالة

---

(1) نعتقد أن دراسة مقارنة للأنساق الزمنية والجهية لا يمكن أن تقوم على تقديم لوائح من الجرود التصريفية للغات موضوع المقارنة. فالمشكل لا يوجد في الجرود التي يمكن أن تقترح وإنما في طبيعة التخصيصات الصرف - تركيبية لسمات الأفعال، وهي تخصيصات ذات أهمية في بناء الجرود. وأي بناء تنظيمي لنسق الأفعال داخل الجرود التصريفية ينبغي أن يبدأ بتخصيص سمات الأفعال ودراسة البنية الداخلية للفعل، لصياغة تخصيص مبني على مبادئ وأوليات تحليلية وتمثيلية صرفية واضحة تمكن من وصف كاف للقيم الصرفية التي ترمِّزها الأفعال. ومن جهة أخرى نرى أن دراسة النسق الزمني أو الجهي للغة معينة لا يمكن أن تتم بمعزل عن استعمال الأشكال الفعلية في السياقات التركيبية ولا ينبغي أن ينظر للأشكال الزمنية منفردة. وهو ما سنبرهن عليه في الفصول اللاحقة من خلال مسلمة تأليفية الزمن.

(2) يدافع الفهري في أكثر من مناسبة عن فكرة الجذوع المصرفة. ونظرا لتشابه الطرح في كثير من مقالاته نكتفي بهذا الاقتباس: «تتشكل المقولات المعجمية العربية من السواكن أساسا [الجذر] بينما تتحقق المقولات النحوية في شكل حركات، وبهذا المعنى تصوغ النغمة الحركية مقولة الجذع». ويضيف: «ترمز الصرفية الحركية داخل الجذع الفعلي مقولة الزمن والبناء...».

- El Fehri, 1988, Passive Affixes as Aspectual Predicates, pp. 88-101 in:

لسانيات إفريقية: وقائع الندوة الدولية الثانية، جمعية اللسانيات بالمغرب.

إذا أسقطنا لواصق التطابق واللاصقة الحركية الأولى في جذر الفعل، يمكن القول حينئذ إن التقابل الأدنى بين التام وغير التام يتمظهر من خلال التناوب الحركي في الجذع:

Ktab ↔ Ktub

فتكون هذه الجذوع الدنيا minimal stems جذوعا مصرفة. ونترك جانبا طبيعة السمات النحوية التي يرمزها هذا التناوب وتفاعلها مع سمات نحوية أخرى تتحقق بإضافة نغمات حركية أخرى.

(3) يتبنى هذا الطرح دافيد كوهين في: D. Cohen, 1989, p. 89.

الأفعال؛ أي صيغتين لتسجيل قيم الصرفة (الزمن/الجهة/الوجه) وصيغ متعددة لبناء المشتقات، يعـــد من بين الأسباب التي جعلت النظام الصرفي في اللغة العربية لا يستند في تكوينه على أساس العلامات Les desinences.

نقترح الجدول التالي والذي نقتبسه من دافيد كوهين David Cohen[1] للتمثيل لحالة اللغة الهندوأوروبية، واللغة التي نمثل بواسطتها لهذه الظاهرة هي اللغة الفرنسية:

Tu écris		Tu as écrit
Tu écrivais		Tu eus écris
Tu écriras	Tu écrivis	Tu avais écrit
Tu écrirais		Tu auras écrit
		Tu aurais écrit
تكتب		كتبت

في هـــذه اللغـــات كـــل فعل ينتظم داخل جرد، والجرد هو: «مجموعة من الأشكال المـــصرفة التي تأخذها الكلمة»[2]. لقد لاحظ سبانسر (Spencer) أن الجرد الصرفي يضم طـــبقات اشتقاقية، يقول: «تمتلك العربية كذلك مجموعة غنية من الطبقات، طبقات الفعل الصرفية»[3]. ثم ينظم هذه الطبقات[4] في لائحة مرقمة:

---

(1) Ibid., p. 12.

(2) A. Spencer, 1991, p. 11.

(3) Ibid., p. 17.

(4) يقتـــرح حرفان ربط الهياكل بمقولة الفئات التصريفية، فالهياكل عنده فئات تصريفية للأفعال. بينما لا تؤدي الهـــياكل فـــي الأسماء عنده وظيفة تصريفية نحوية ولا تمتلك جرودا. بخلاف هياكل الأفعال وأبنيتها ذات الجرود المقترنة بالسمات الصرف – تركيبية، والتي تحوز وظائف تركيبية/دلالية داخل نظام النحو.
حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية في اللغة العربية"، ص 69.
وينبني هذا التصور على مقدمات استدلالية محكمة نبرز أهمها:
أ – الأبنـــية والهـــياكل مقـــولات اشـــتقاقية، وتتضح ملامح هذا التصنيف في الطبيعة الفرادية والاعتباطية والفراغات التي تطبع هذا النظام، فمثلا لا تأخذ الأفعال كل الصور الاشتقاقية التي يفرزها النسق الاشتقاقي، مثلا هناك أفعال لا يأتي منها المطاوع، وقد تُقبل صورة فعلية دالة على الجعل (فعّل) ولا تُقبل صورة فعلية أخـــرى تـــؤدي نفس الوظيفة (أفعل). تقول: بيّضه وليس: *أبيضه على الجعل. وينتج ذلك عن وجود قيود دلالـــية أو تركيبية تحصر بناء بعض الصور الفعلية من أخرى. لقد قدّم الفهري في العديد من مقالاته حول معجم الصور الفعلية أدلة دلالية وتركيبية وصرفية مفصلة لمعالجة هذا المشكل. انظر على سبيل المثال:
– الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 73.
و: Fehri, 1997, Selective diathesis and arabic forms, p. 159.
و: Constraining the lexicon of Arabic forms, in:
اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، 1996، ص 163-188.
ومـــا يـــؤكد اشتقاقية الأبنية امتناع التعبير عنها بصرفيات حرة أو ما يعرف لدى بيرد Beard بالرائز الحر الموازي، وهو ما يميز المقولات التصريفية عن الاشتقاق.

التام للمعلوم	التام للمجهول	غير التام للمعلوم	غير التام للمجهول
I – كتبَ	كتِبَ	أكتب	أكتب
II – كتب	كوتب	أكتب	أكتب
III – كاتب	أكتب	أكاتب	أكاتب
IV – أكتب	أكتب	أأكتب	أأكتب
V – تكتب	تكتب	أتكتب	أتكتب
VI – تكاتب	تكوتب	أتكاتب	أتكاتب
VII – نكتب	نكتب	أنكتب	أنكتب
VIII – كتتب	كتتب	أكتتب	أكتتب

تشكل هذه الطبقات لوائح اشتقاقية تنتظم داخلها لائحة اشتقاقية، تتوزع داخل جهاز صيغ للأفعال التامة وغير التامة المبنية للمعلوم وللمجهول. ولقد انتبه سبانسر إلى هذه الخاصية. يقول: «يبدو بشكل مباشر أن الجهة (التام وغير التام) والبناء (للمعلوم وللمجهول) مقولات مرتبطة بمتوالية الصوائت التالية:

التام للمعلوم : (a - a (a

التام للمجهول : (I - u (u

غير التام للمعلوم : I - a - u أو (I - a - a (a

غير التام للمجهول : (a) - a - a - a - u

ب – تقوم الهياكل الفعلية في اللغة العربية بالتنشيط أو التفعيل الصرافي لسمات الجرود التصريفية (الزمن والجهة وسمات التطابق)، وهو ما يعني أن جميع الهياكل لا تستثنى من عملية تصريف السمات الصرف – تركيبية الاطرادية المحققة لنظام الجرود في اللغة العربية. وهذه الإنتاجية الاطرادية تميز المقولات التصريفية في اللغة العربية، ذلك أنها تنطبق مع استثناءات قليلة على جميع الهياكل المولدة.

ج – إن عدد الهياكل الفعلية باعتبارها فئات تصريفية محصور في نظام العربية الصرفي، وهو ما يشكل ملمحا فارقا بين هياكل الأفعال وهياكل الأسماء. وسنفسر هذا الأمر في فقرة لاحقة استنادا إلى بعض الأعمال في نحو الساميات، وأحيل هنا على:

- Borer 2002, Structuring Sense.

وبشكل أخص الفصل الأخير والفقرة ما قبل الأخيرة More on phonological، تقول في نفس السياق: «إن الحركات الداخلية للجذوع في الأفعال واللواصق تحقيق لبنية صورية [وظيفية] تركيبية كانت أو صُرفية».

- Maya Arad, 2001, The Stuff Roots, MS. Univ. Geneva.

سأبين كيف أن هذه الإجبارية تفسر بالنظر إلى ما يرمزه الهيكل الفعلي مقارنة بهياكل الأسماء، ونستبق ما سيرد ذكره لاحقا، لأقول إن هيكل الأفعال يرمز بنية نحوية مركبة تصهرها أو تكسبها الأفعال، ويكون الثبات الملحوظ انعكاسا لوجود بنية نحوية/وظيفية قارة تندرج فيها البنى الفعلية. وما يبرهن على الدور المميز لهيكل الفعل في نحو العربية أن اللغات الموصوفة في أعمال الصرفيين أمثال أرونوف وبيرد ترمز الفئة التصريفية من خلال قطع صوتية تلصق بالجذوع. فالتمييز مشتق من الفرق بين لغات تستعمل الجذوع ككيانات صرفية تربط إليها العلامات التصريفية، وبين نظام صرفي يقوم على تقاطع منتج بين الجذع والهيكل أو الصيغة، مما يساهم في ترسيخ تصور كون الهياكل أو الصيغ أبنية ترمز بنى نحوية/وظيفية متعددة في نحو الساميات.

وبذلك نكون بصدد نسق صرافي تمثل داخله متوالية الصوائت مقولة صرفية نحوية»[1].

أ. يمكن افتراض بنيات أساسية للغات، بمعنى أنه لا بد من خصائص كلية نبني انطلاقا منها المقارنة بين اللغات الطبيعية.

ب. يجوز لنا افتراض وجود نمط Type في أنساق لغوية مختلفة، إذا ما وجدت معه مجموعة من الخصائص المطردة.

من بين هذه الكليات التنميطية، ما اقترحه كرينبارك بصدد ترتيب المكونات، حيث كشف عن ست إمكانات رتبية ممكنة في اللغات، ثلاثة منها سائدة وهي: فا - ف - مف، وف - فا - مف، وفا - مف - ف.

ويلاحظ أيضا أن اللغات التي تبتدئ بالفعل يسبق فيها الاسم المضاف إليه، ويسبق الحرف الاسم الذي يعمل فيه. واللغات ذات الرتبة: ف - فا - مف تميل في اتجاهها الدياكروني إلى فرز رتبة بديلة مغايرة، وهي رتبة فا - ف - مف[2].

وفي المجال الصرفي تم اقتراح بعض الكليات، وهدفنا من عرض هذه القضايا إبراز مدى خضوع النسق الفعلي العربي لهذه الكليات، ذلك لأن نظام اللواصق الفعلية لا يمكن أن يكون عشوائيا؛ إذ لا بد للغة العربية أن تشاطر فيه لغات أخرى باعتبار الخصائص البنيوية المشتركة بين اللغات الطبيعية.

وسنبتدئ بعرض بعض الكليات الواردة في أعمال Greenberg وDahl وBaybee.

أولا: كليات Universals[3] (Baybee)

أ. يؤشر للجهة في موقع قريب من الجذع، فهي أقرب للجذع من الزمن.

ب. الجهة أقرب للجذع من الوجه (وهو ما تجسده العربية إذا اعتبرنا العلامة التي يحملها المضارع في آخره دالة الوجه).

ج. الجهة أقرب للجذع من الشخص.

د. الزمن أقرب للجذع من الوجه.

---

(1) A. Spencer, 1991, pp. 17-18.

(2) ينظر من أجل مزيد من التفاصيل حول برنامج التنميط:

في اللسانيات والآفاق التي دشنها برنامج الربط العاملي في اللسانيات التوليدية لبناء مقارنات لغوية مؤسسة على مفهوم الوسائط اللغوية.

A. Rouveret, 1994, pp. 1-7.

وينظر أيضا كتاب:

- Bhatt, 1997, Prominence of Tense and Mode and Aspect, pp. 1-9, pp. 91-102.

من أجل تكوين فكرة مدققة عن أسلوب التنميط في اللسانيات الوصفية ومسألة الكليات.

(3) Bauer, 1988, p. 173.

هـ - الزمن أقرب للجذع من الشخص.

و. مؤشرات الأمر ترد أقرب إلى الجذع من سمات الشخص والعدد.

يمكن اختزال هذه الكليات وفق الترتيب التالي:

الفعل: الجذع > الجهة > الزمن > الوجه > الشخص.

يمكـــن التمثيل لبعض هذه الكليات في النسق الفعلي العربـــي، بينما المبدأ الكلي "أ" صعب التأشير له في بنية الفعل العربـــي، لأن الزمن والجهة يذوبان في الجذع كما بينا. أما المبدأ الكلي "ب" و"د" و"هـــ" من السهل أن نبين انطباقه، فالجهة والزمن أقرب للجذع من سمـــة الـــوجه، والعلامة التي تظهر في نهاية الفعل المضارع، والتي درست في النحو التقليدي باعتـــبارها علامة إعرابية هي تحقيق لمقولة الوجه، وهذه السمة ترد في نهاية الجذع، وتتحقق سمة الزمن والجهة قبلها، أما سمة الشخص فهي ترد بعد الزمن والجهة في نهاية الكلمة في حالة الفعل الماضي.

وهكذا يتضح أن الفعل العربـــي يوزع سماته بشكل منسجم مع مبادئ (Baybee).

سننتقل بعد ذلك إلى الكليات الاستلزامية عند كَرينبـــركَ[1] التي تتمثل في الآتي:

أ. يستلزم وجود صرافة صرفية في لغة من اللغات وجود صرافة اشتقاقية.

ب. يـــستلزم التحقيق الصرافي لسمة الشخص والعدد أو الجنس في الفعل التحقيق الصرافي لزمن والوجه في الفعل.

تحتـــرم اللغة العربية هذين المبدأين، حيث يضمن نسقها الصرافي الاشتقاق والتصريف على حد سواء، فتحقق سمة الشخص يتلازم مع تحقق الزمن والوجه في الفعل[2]. حاول عدد مـــن الباحـــثين تحديد المقولات الزمنية والجهية الأكثر اطرادا في اللغات الطبيعية، وفي هذا الإطار سعى داهل (1985)[3] من خلال دراسة النسق الفعلي لعدد كبير من اللغات المنتمية إلى عائلات لغوية مختلفة إلى استخلاص مجموعة من الخصائص الصرف - تركيبية والدلالية لمقولة الزمن والجهة في اللغات التي قام بدراستها، ومن بين النتائج التي توصل إليها:

أ. تشكل مجموعة معدودة فقط من المقولات الطراز Gategory Type والتي يمكن للتحليل أن يفـــرزها، الأنساق الزمنية والجهية للغات الطبيعية، وكل لغة من اللغات تختار داخل

(1) يستعمل بعض اللسانيين المنشغلين بمسألة بناء الأنماط اللغوية وصياغة التنميطات تقنية "الآليات الاستلزامية الإحـــصائية"، والتي تعد نزوعات tendencies تسمح بتلافي «مزلق التعميم المطلق وتتيح إمكانات التعديل كلما ظهرت أمثلة مضادة دالة». المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، 2003، ص 67-68.

(2) أول مـــشكل يعترض هذه الاستلزامات كونها مبنية على اطرادات وصفية تستلزم صياغة مبادئ لتفسيرها. وعلى سبيل المثال: لماذا يتلازم وجود الشخص والزمن في كثير من اللغات الموصوفة؟

(3) O. Dahl, 1985, p. 182.

هذه مجموعة عددا محدودا تبني بواسطته نسقها الفعلي[1].

ب. يـــتحقق عـــادة الـــزمن الماضـــي في اللغات صرافيا، بينما تتحقق جهة التدرج جمليا Periphrastically.

ج. المقولات الأكثر مركزية في الأنساق الزمنية والجهية، كمقولة الماضي والتام والمستقبل، تميل إلى أن تتحقق في شكل صرفات متصلة بالفعل.

د. ثمـــة تعالق بين النمط الصرافي الذي تنتمي إليه اللغة وبين نوع المقولات الزمنية والجهية الـــتي تمثلها. فبما أن الزمن الماضي لا يتحقق إلا بواسطة الصرفة في اللغات الطبيعية فإن اللغـــة الـــتي لا تمتلك الصرفة لا يمكن أن تتضمن الماضي كمقولة في جهازها النحوي، فهذا يعتبر رائزا للاستدلال على وجود الصرفة في اللغة العربية.

هـــــ - المقـــولات التي تتحقق صرافيا هي المقولات الأكثر اطرادا في اللغات، لذلك نجد الماضي وجهة التام وغير التام من بين المقولات الأكثر شيوعا في اللغات الطبيعية[2].

---

(1) يعبـــر عـــن هذا التصور الأستاذ العماري في دراسة عن "الزمن والجهة" قائلا: «إن لكل لسان نظاما زمنيا خاصـــا به، وهذا ما يؤكده H. Weinrich عندما يقول: لا بد أن توضع لكل لغة وظيفية زمنية خاصة بها... ومـــا يـــؤكده Lyons يقول: من غير الممكن عرض التنوع الكبير للأنظمة الزمنية التي نجدها في اللغات». قضايا لسانية، ص 50.

(2) يتضح مغزى هذه الملاحظة من التفريع الذي اقترحه كومري للمقولات الجهية في اللغات الطبيعية:

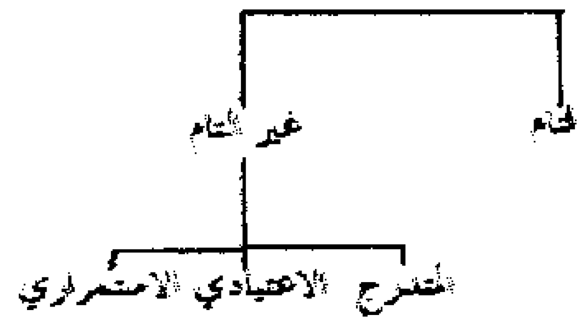

إذ يتـــضح أن التقابل القاعدي بين "التام" و"غير التام" أكثر ترميزا في اللغات الطبيعية، وتميل بعض اللغات إلـــى تدقـــيق التمييـــز من خلال فرز مؤشرات صرفية خاصة لتحقيق التمييزات المتفرعة عن "غير التام". ويفهم من ملاحظاته أن التقابل المركزي هو الأكثر إنتاجية في صرف أفعال اللغات الطبيعية. انظر:

- Comrie, 1976, Aspect, p. 25.

يظهر هذا التقابل القاعدي في كثير من الدراسات التركيبية للزمن. وأحيل هنا على:

- Giorgi and Pianessi, 1997.

- El Fehri, 2002a, The syntax of Arabic Times, in: ling research, vol. 7, no. 1.

مـــن بين آخرين، حيث تظهر الشجرة التركيبية المصاغة لحساب وبناء التأويلات الزمنية عددا محدودا من الـــسمات الزمنية التي تقوم على نظام الوسم وعدمه. وتوضع السمة الموجبة والسالبة في تمثيل الزمن على الأزمنة القاعدية فقط.

ز 1 [± ماضي]

ز 2 [± مكتمل]

جه [± تام]

ويـــؤكد مـــا نرمـــي إليه داهل Dahl قائلا: «لقد أكدنا في بايبي وداهل 1989 أن العناصر المشكلة للأنساق الـــزمنية - الجهـــية فـــي لغـــات العـــالم تنتمي إلى مجموعة صغيرة نسبيا من الأنماط النحوية... وإحدى التعمـــيمات [الدالـــة]... أنـــه بإمكان المرء أن يلاحظ أن أجزاء الأنساق الزمنية - الجهة المحققة بواسطة

تـــبين هذه الكليات Universals أن تنظيم السمات الصرفية لا يمكن أن يتم بشكل اعتباطي. ويمكن أن نستخلص الكليات من مبادئ عامة كمبدإ الورود (Baybee)، إلا أن الاتجاه العام للتحليل يوضح أن هناك اطرادات في مجال الصرف مثلما هناك اطرادات في مجال التركيب.

الصرفات (لا بواسطة الأفعال المساعدة أو الأدوات غير المربوطة) تتجلى في مجموعة صغيرة من الأنماط النحوية متمثلة في سمة: التام/غير التام، أو الماضي أو المستقبل».

- O. Dahl, 1994, Areal Tendencies in Tense-Aspect Systems: The Afro-Asiatic Perspective, p. 82. in:

التـــنوع اللغـــوي مـــن الوقائع إلى النظريات، سلسلة ندوات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.

المبحث الثالث

إشكالات التمثيل والاشتقاق:

نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل واشتقاق السمات الزمنية

نرمـــي من خلال هذا المبحث إلى تقديم أهم النماذج اللسانية الصرف - صواتية منها والـــصرف - تـــركيبية والتـــركيبية التي سعت إلى بناء تخصيصات سماتية المفعل العربــي، ومعالجـــة بنيته السماتية المركبة داخل أطر تمثيلية تتباين في طبيعة المنطلقات النظرية وآليات التحليل، واستراتيجيات الاستدلال، وتقنيات التمثيل والصورنة. وتتقاطع الاختلافات المشار إليها مع اختلاف آخر يقترن بطبيعة قوالب النحو المحتضنة لاشتغال تلك النظريات، فمنها ما يـــتم داخل قوالب صرف - صواتية محضة أو قوالب صرف - تركيبية أو قوالب تركيبية. ولكـــل قالـــب أبجدياته النظرية والمفاهيمية وسماته الإجرائية في التمثيل، وهو ما ينسجم مع معمـــار اللسانيات الحديثة، ومبدأ استقلالية القوالب وتفاعلها في الآن نفسه. وينسجم هذا التقسيم مع التصورات العامة المؤسسة لطرحنا عن البنية السماتية للكلمات عموما، والأفعال خـــصوصا، والتي نعتمد فيها على مسلمتين مركزيتين سبقت الإشارة إليهما ونعيد سوقهما للتذكير:

أ. نعتـــبر أن الكلمة الصواتية ليست هي الكلمة الصرافية أو التركيبية، فكل مستوى من مـــستويات تخصيص خصائص الكلمة يتحدد بموجب مصاف Filters ومبادئ تخصه. وهي مبادئ وآليات تحليلية مبررة داخليا في إطار القالب المحتضن. وفي استلزام مع هذا الطرح، نـــزعم أن الكلمة تبني خصائصها في قوالب متباينة داخل معمار النحو.

ب. ننطلق من تصور وجود سمات متباينة ترمزها الكلمات في اللغات الطبيعية تتباين طبيعتها تـــبعا لخصوصيتها (سمات صوتية/صرفية/تركيبية/دلالية). ويطرح هذا التنوع عددا من القضايا التي تستوجب المعالجة، ومنها:

- اخـــتلاف مستويات بناء السمات النحوية للكلمة. فمنها ما يبنى في الصواتة أو في الـــصرافة أو في تقاطع الصرف مع التركيب أو في التركيب المحض أو في المعجم أو الدلالة.

- ينتج عن هذا الاختلاف إشكال تقاطع المستويات أو توافقها Mapping، وهو مشكل أضحت تطرحه اللسانيات المعاصرة مع الثورة المعرفية cognitive في سياق المعالجات المتعددة التخصصات، مع تنامي المد التقاطعي للمسارات العلمية (اللسانيات - علم النفس/اللسانيات - العلوم العصبية/اللسانيات - الذكاء الاصطناعي...). ويمكن لهذا الإشكال أن يتلقى معالجة كافية في إطار التحليل داخل الوجائه، باعتبار أن الوجائه متفاعلة: وجيهة الصرف - تركيب أو التركيب - الدلالة.

ج. ثمة مشكل يبرز في تقاطع مع القضايا أعلاه، يقترن بطرق بناء سمات الكلمة وتحديد ما هو كلي منها وما يشكل سمات فرادية[1].

ومعظم هذه المشاكل ليست ذات قيمة تمثيلية محضة، أي تخصيص التمثيلات النحوية الكافية لصياغتها، وإنما ذات دلالة بالنظر إلى تفسير سلوك السمات الفعلية في اللغات الطبيعية، وحدود تعقدها وتنوعها وانتظامها في سيرورة من العلاقات المركبة التي تستلزم التنقل أثناء صياغة الأوصاف والتعميمات والتفسيرات بين قوالب النحو ووجائهه interfaces. وما يسوغ تناول سمات الكلمة في إطار تصور نظري يعتمد مبدأ تعدد المستويات والقوالب والوجائه، أننا نعتبر الكلمة والمفردات عموما عناصر تستدعي سيرورات حسابية، ولا تقوم إلا حينما تبنى[2].

فالكلمة عبارة عن بنيات أو نظام معقد من البنيات، منه ما هو صوتي وصرفي وصرف - تركيبي ومعجمي ودلالي، وكلها بنيات مكبوسة داخل الدخلة المعجمية المفردة، ينبغي تفكيكها في مستويات التحليل لإبراز المكبوس منها. فمثلا مفردة "امرأة" عبارة عن منظومة سمات صوتية منتظمة في نسق تأليفي مقطعي خاص، وهي أيضا كلمة ذات تخصيص سماتي صرف - تركيبي يستدعي سيرورة حسابية للسمات الصرفية التي ترمزها واللواصق التي تحققها. وهي أيضا حاملة لدلالة إحالية: [+ نكرة] أو تأويل التخصيص الإحالي إذا كانت تحيل على امرأة معينة، حيث تربط بسور وجودي غير منظور صوتيا، ومما يستدعي سيرورات تأويلية في المستوى المنطقي. وهي تحمل علامة إعرابية، وتمتلك بنيات صورية - معجمية تبرزها القواميس المحددة لدلالة الدخلة المعجمية. ويقتضي ذلك أن بناء التمثيل الشجري لهذه الكلمة يفترض إسقاط مركبات وظيفية تمكن من حساب هذه الخصائص أو

---

(1) انظر: مقدمة كتاب سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب والإشكالات التأطيرية المطروحة هناك.

(2) انظر: محمد الراضي، 2002، الخصائص التركيبية للوحدات المعجمية في: المعجم العربي المولد، ص 159.

الـــسمات. فلتمثيل الدخلة "امرأة" لا نكتفي بتحديد مقولي عارٍ Bare، كما يعكس ذلك التمثيل (أ):

أ)

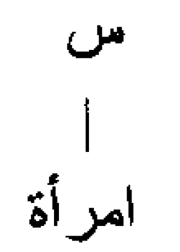

وإنمـــا يـــستوجب الأمر صياغة تمثيل مركب من نمط التمثيل (ب) أسفله، لبناء بعض الخـــصائص المـــشار إليها، لأن النظام التمثيلي الشجري لا يعكس إلا السمات التي يمكن حـــسابها داخل التركيب، والتي تُحَرِّك الحوسبة والاشتقاق التركيبـــي، على أساس وجود سمـــات تُحوســـب في وجائـــه النحو الأخرى (وجيهة الصوت، ووجيهة المعنى أو الصورة المنطقية).

ب)

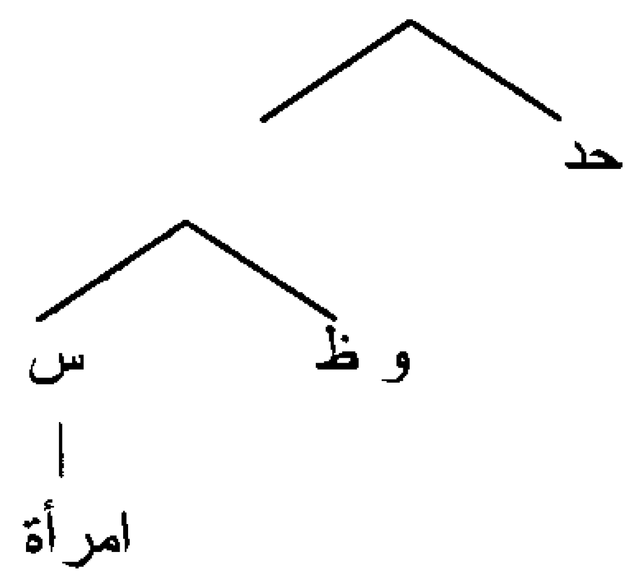

نرمـــز بـــــ "وظ" لمركب وظيفي محايد، لأننا نسعى فقط للتمثيل وليس للتخصيص الدقيق لطبيعة هذه المركبات التي قد تكون مركبات عددية أو مركبات إعرابية أو سورية أو تطابقية[1].

مجمـــل مـــا نتوخى إبرازه أن خصائص الكلمة وسماتها مبعثرة داخل مكونات النحو، وقوالـــبه ووجائهـــه. وهناك سمات لها علاقة بأكثر من مكون أو قالب، وسمات لا ترد إلا داخل قالب معين، ولا تأخذ معنى إلا في سياقه، مثل السمات الصوتية لصوامت الكلمة التي نفترض أن لها علاقة فقط بالقالب الصواتي أو الصرف - صواتي. أما السمات الدلالية، فقد تحظى بورود في أكثر من قالب. ومثال ذلك السمات الجهية التي نعتقد أن مجالات ورودها ومـــستويات بـــنائها غير محدودة في قالب واحد. فهناك سمات جهية نحتاج إليها لتصنيف الأفعـــال إلى طـــبقات دلالية، مثل طبقة الأفعال الساكنة، أو الدينامية، وهي ذات ورود في القالـــب المعجمي، وسمات جهية لا تبنى ولا تحوسب إلا داخل التركيب، ومنها ما يحوسب في إطار علاقة التركيب بالدلالة.

(1) لتفاصيل دراسة البنية الداخلية للمركبات الاسمية انظر روفيري 1997، وritter، والفهري 1998، والسعيدي 2001 من بين آخرين.

ونتبنى في هذا السياق تصور الفهري للكلمة العربية باعتبارها مالكة لطاقة إصهارية كثيفة[1]، حيث يميز في هذا الإطار بين الإصهار المعجمي - التصوري والإصهار الوظيفي[2]. فالوحدة المعجمية وحدة ذاكرية تختزل بنية أو مجموعة من البنى. فالمفردة تمظهر ذري لما يوجد في التركيب من بنى، وبتفكيك الوحدة وتحليلها تبرز البنى الموضوعية والتصورية أو الوظيفية التي تكبسها.

1.3. نماذج صرف - صواتية

1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر

سنحاول في هذا المحور الفرعي تقديم نماذج تمثيلية في إطار النظريات الصرفية أو الصرف - صواتية التي انبثقت في سيرورة تطورية، انطلاقا من الأبحاث الصواتية التي دشنتها الصواتة المستقلة القطع auto-segmental phonology[3]. ومنها نظريات توسلت بمبادئ التمثيل داخل الطبقات المستقلة لدراسة خصائص الأنساق الصرفية اللاسلسلية، كنظرية الصرافة الهيكلية أو التطريزية مع مكارثي (1979/1981) أو مكارثي وبرينس (1986)، بالإضافة إلى الصرافة العروضية.

تفرز هذه النظريات وبشكل أخص الصرافة الهيكلية أبجديات تقطيع الكلمة الصرفية، وخصوصا الفعل العربي مقرة بضرورة التمييز داخل البنية الداخلية للكلمة بين صرفيات

---

(1) انظر: الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 15-29.
- الفهري، 1998، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 167-168.

(2) الإصهار الوظيفي هو كبس الفعل لعناصر وظيفية/نحوية مثل الزمن والجهة والتطابق. فعندما تقول: "جاء" تكون قد عبرت بكلمة واحدة عن مجموعة من المعاني النحوية والوظيفية، فبذلك تقتصد اللغة في البناء والتوليد. وهذا الاقتصاد يجعل اللغة العربية تعبر بكلمة واحدة عما تعبر عنه لغات أخرى ببنى أو كلمات. والإصهار المعجمي - الدلالي يتمثل في إصهار الأفعال لعدد من العناصر المحورية التي لا تظهر إلا أثناء التفكيك مثل: ألبنت الناقة/سَرَّجت الفرس/رففت الكتب/علّبَتُ المنتوج، التي تعد معادلات إصهارية للبنى التالية:
صار لبن في الناقة/وضعت سرجا على الفرس/وضعت الكتب على الرف/وضعت المنتوج في العلب.
لمزيد من التفاصيل انظر: الفهري،1997، المعجمة والتوسيط، ص 26-28
سنعتمد كمرتكز في تحليل بعض الظواهر على مفهوم الإصهار المعجمي والإصهار الوظيفي. سنبين أن هناك إصهارات تتم في المعجم بالنسبة لعدد من الكلمات في اللغة العربية مثل بعض الأفعال الجهية: ظل/بات/ما زال/ما انفك/أوشك... التي تصهر سلاسل زمنية وجهية في المعجم. أو النفي الذي يصهر سمة السلب (النفي) وسمات زمنية ووجهية. انظر أيضا الإشارة الذكية الواردة في العماري: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص9. انطلاقا من تحليله لنص وارد في شرح الكافية للاستراباذي، وهو ما يؤكد أن فكرة الإصهار كانت حاضرة في أذهان بعض النحاة القدامى.

(3) انظر: كتاب"الفونولوجيا التوليدية الحديثة لـ: فان درهالست ونورفال سميث، ترجمة: حنون مبارك وأحمد العلوي، ص 36-37. وأيضا: Katamba 1993، ص 163-167.

تتقاطع في بناء الفعل، لكن البنية التمثيلية تمكن من فرزها وتمثيلها بشكل مستقل. وتمنح هذه النظريات إمكانية تمثيل الهندسة الداخلية لمفردات اللغات السامية باعتبارها لغات ذات أنساق صرفية لا سلسلية. فالأساسي في هذا الطرح الإقرار بوجود ثلاث طبقات تشكل الأبجديات الصرفية الضرورية لفهم سيرورة تشكل الكلمة العربية:

أ - طبقة الجذر.

ب - طبقة النغمات الحركية.

ج - طبقة الهيكل.

ويمثل لهذه الطبقات في شكل صفوف مستقلة تأتلف فيما بينها لتكون صورة الكلمة. ويخضع الربط بين المستويات لمواضعات ربطية عامة: من اليمين إلى اليسار. وينبغي ألا تتقاطع خطوط الربط فيما بينها. ولهذا التحليل فضائله لأنه يسمح بمعاملة الصفوف بشكل مستقل، وصياغة قيود سلامة خاصة بكل واحدة منها. وللتمثيل نسوق طريقة تقطيع[1] فعل "جَلَس":

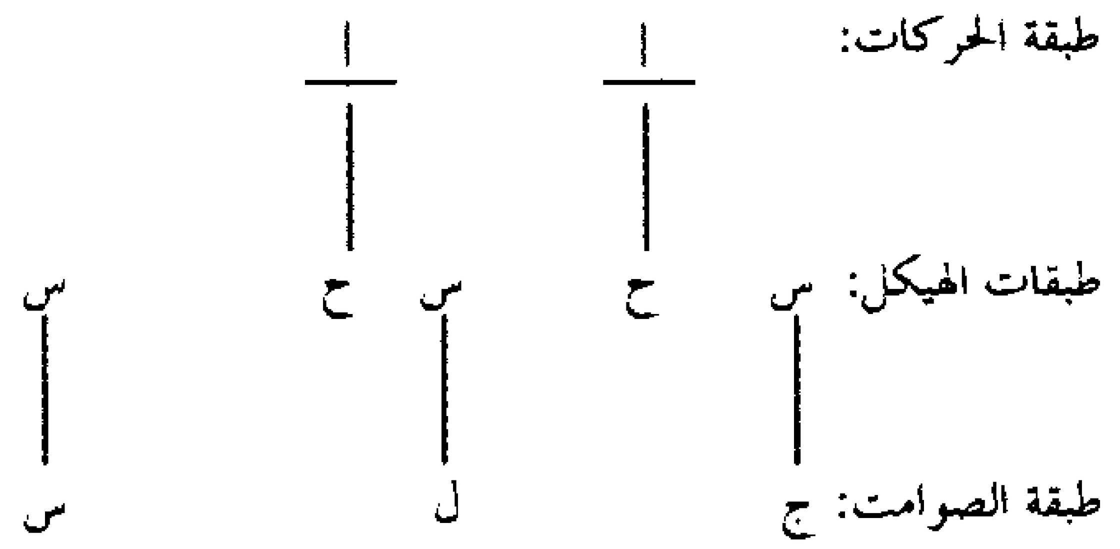

يقترح مكارثي الهياكل القاعدية التي تبنى انطلاقا منها جميع الصور الفعلية المشتقة في العربية (تفعَّل، استفعل، تفاعل، انفعل...) مبينا السيرورة الاشتقاقية التي يقتضيها هذا البناء من خلال استراتيجيات الربط وتخصيص المواضع الهيكلية[2]. والأساس في هذا الطرح أن القوالب الحركية المقرونة بالموقعين الحركيين الأول والثاني في طبقة هيكل الفعل، ترمز السمات النحوية والوظيفية (البناء والزمن والجهة)، فالحركات تُحقِّق صُرفات الفعل.

وينبني هذا التحليل على مفترضات توجهه تتمثل في كون الصيغ في اللغات السامية تكون محملة بمعان، ولا ورود للصيغة بمفهومها التقليدي هنا، فما يفرزه التحليل هو مجرد قوالب حركية مستقلة وإطار هيكلي تنتظم فيه مكونات الكلمة. إلا أن المظنونة الأساسية للمقاربة لا تبتعد عن جوهر ما لاحظه المستشرقون في دراستهم للغات السامية من كون

(1) انظـر: التورابي، 2000، التضعيف وقيود التأليف في اللغة العربية، ص 20، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، دجنبر.

(2) انظر: Mc Carthy 1979, Problems in Semitics.

الـــصيغ تلعب دورا أساسيا في الاشتقاق مقارنة بالإلصاق التأليفي الذي يغلب على أنساق صـــرفية تنتمـــي إلى ســـلالات لغوية أخرى. ويمكن أن يرصد ذلك في تعدد صيغ الجموع (جمـــوع التكسير) والمصادر والصفات، وبذلك يتضح الدور الذي تلعبه الحركات الداخلية داخل الجذور في إنتاج المعاني الصُّرفية.

فالعلامات الصرفية تكون أحيانا عبارة عن قوالب حركية منصهرة في قطعات صامتية قـــد تكـــون أصلية أو زائدة. وقيمة هذا الطرح تتجلى في انفصاله عن تصورات الصرفيين العرب القدامى عن طبيعة الاشتقاق وأصله، حيث انبنى اختيارهم على تبني فرضية الكلمة. فالاشـــتقاق مـــنطلقه كلمات كذوات تامة التصريف، وهذا يظهر في نقاشهم حول أصل الاشـــتقاق: هل يكون من المصادر أو من الأفعال؟ فالكلمات تؤخذ من الكلمات، والصيغ تـــشتق من الصيغ[1]. وإن كانت المصادر والأفعال كأصول اشتقاقية كيانات صرفية مشتقة مـــن وجهـــة النظـــر الصرف - تركيبية ما دامت تحمل ملامح وسمات صرف - تركيبية فالحـــركات الداخلية كيانات مستقلة يعتمد عليها في تهجية الجذور والانتقال بها من وضعية الكيانات الصرفية المجردة إلى الكيانات الصرفية المنطوقة. وينضاف إلى هذا الدور ما لاحظه الرواعـــي[2] محـــددا إحدى مزالق الطرح التقليدي في افتراض وجود الصيغة خارج سياق الكلمـــة، و«كأن الاشتقاق عملية صرفية محضة، وبناء للكلمة من صفاته أنه منعزل عن بنية التـــركيب، في حـــين أن للبعد الصرفي انعكاسا تركيبيا ودلاليا واضحا على طبيعة المقولة المشتقة، مما يوحي بأن الاشتقاق سيرورة تركيبية وحسابية وليس إجراء صرفيا معزولا»[3].

تشترك كثير من الدراسات الاستشراقية (بلاشير، فليش، كوهين، كانتارينو) في تأكيد مركـــزية الجـــذر في صـــرف اللغات السامية، من حيث هو تجسيد للفكرة العامة والمجردة والكـــيان الصرفي الناظم لمجموعة السلاسل الاشتقاقية، في حين أن الصيغة تقوم بدور تدقيق المعـــنى الـــصرفي وتفصيله، فضلا عن أدوار المقولة categorization، أي إسناد الكلمة إلى صـــنف مقـــولي أو آخر (صفة، فعل...). وتشكل هذه الأفكار خلفية تصورية أساسية في مقاربـــة مكارثـــي، وفي كـــثير مـــن الدراسات العربية الحديثة حول صرف العربية يقول الـــسغروشني: «تمثل الصيغة أساس الاشتقاق، وهي ليست سوى متوالية من الحركات... ففي اللغة العربية التي هي لغة جذور وصيغ، كلما التقى جذر بصيغة يتكون جذع. وكلما انـــدرج جذع في سياق تتكون كلمة... إن الاشتقاق يأتي في مستوى الصيغ... فالصيغة

(1) السغروشني، 1987، عن الرواعي 2003، بنية المصدر التركيبية والدلالية، ص 54.

(2) الرواعي، نفسه، ص 55.

(3) نفسه.

تطبع الجذر وتجعل منه جذعا ملفوظا. وهكذا تصبح الجذور اللغوية جذوعا عندما تندرج في صيغة»(1).

هكـــذا تأتلف الجذور باللواصق الحركية التي تتكتّل فيها العناصر إلى القوالب الحركية مشكلة عمادها الصرفي.

فـــإذا أخـــذنا جـــذر "كـــ. ت. ب" سنجد أن سيرورة الاشتقاق بضم الجذور إلى القوالب الحركية تشكل الآلية التي تولد البنى المقولية المختلفة للجذر نفسه:

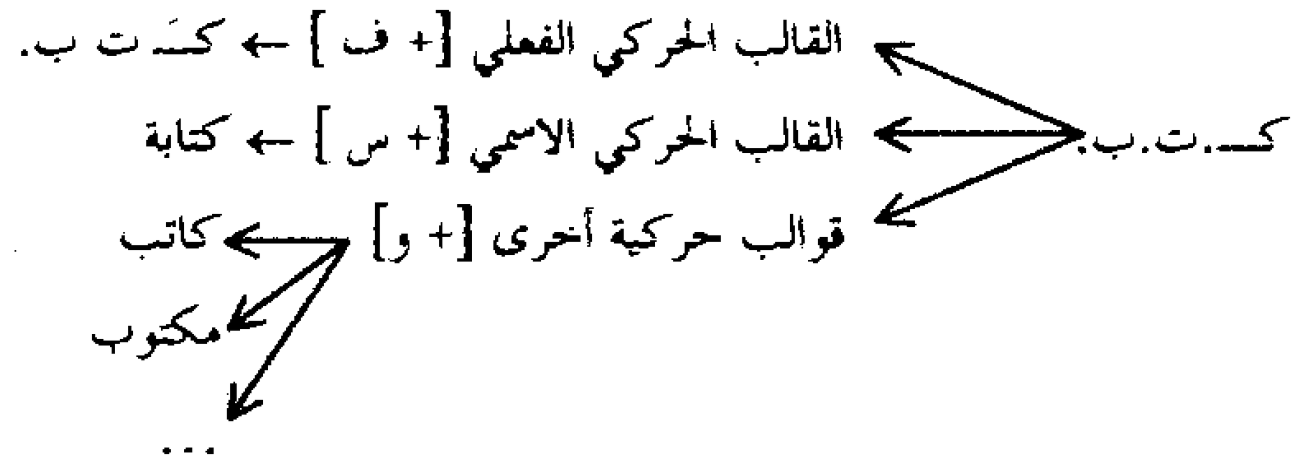

فالجـــذور غـــير مخصصة مقوليا، لأن الجذر "كـــ. ت. ب." مثلا يقبل الاندراج في قوالب حركية متباينة تمنحه هوية مقولية وتخصيصا نحويا/وظيفيا. وأما الخصائص الاشتقاقية المـــشتركة بين المصدر والفعل واسم الفاعل فلن تكون في هذا التحليل نتيجة اشتقاق مقولة من أخرى، وإنما نتاج الاشتراك في الجذر الذي له سمة [+ حدث](2)، وهي السمة التي تبرر

---

(1) السغروشني، 1988، "حول الاشتقاق"، ص 87.

(2) ممـــا يدفعـــنا إلى تبني تصور أن الجذور تقبل أن تحلل في مستوى من مستويات التحليل، إلى سمات دلالية تحتية. ويرى الفهري أن هذا الطرح لا يمكن تعميمه على جميع الجذور العربية، وينبغي تنسيبه إذا ما شئنا صـــياغة تخصيص موفق. فهناك كلمات ينبغي أن نقر بأن أصلها أسماء، فمثلا فعل "رجّل" يجب أن نعتبر جذر اشتقاقه اسم "رجل" وكذلك ألبن وأعرق، وهناك جذور أصولها صفات (حسن، كبُر، صفُر...)، وجذور أصلها أسماء (عراق، لبن...)، وهي أصول للبنى الفعلية المولدة.
طـــرح الفهري هذه الملاحظة في كتاب issues 1993 دون تدقيق، وفُصّلت في ندوة المعجم العربي المولد، ص 166. ويضيف الفهري أن التخصيص المقولي في لغات مثل الإنكليزية أو الفرنسية تخصيص وارد في الجـــذوع. فـــ: chanson جذع اسمي و: chanter جذع فعلي دون التباس. لكن لا شيء يمنع في العربية أن تـــبدأ الجـــذور بتخـــصيص مقولي اسمي في مستوى من المستويات، وتفقد اسميتها لتصير أفعالا، وهو ما نلاحظه مثلا في ألبن وأعرق التي هي عبارة عن جذور اسمية تحولت عبر إصهار اسم في فعل إلى أفعال.
وهناك جذور ملتبسة. والتركيب هو الذي يفصل في هذا الالتباس. فمثلا كلمة "سائل" ملتبسة بين الأمر واسم الفاعـــل، فالتـــركيب أو الإســـقاطات الوظيفـــية التـــي تولد تحتها الكلمة تساهم في فك لبس البنى والصيغ. فالاشـــتراك الصيغي قد ينتج اللبس لأن اللغة تستعمل صيغا متماثلة لبناء أصناف مقولية متباينة، مثلا صيغة "فَعُـــل" أو فعـــل مقيدة دلاليا في الأفعال، وترددها في الصفات جعل النحاة يربطون الأفعال الواردة في هذه الـــصيغ بطـــبقة دلالـــية دالة على الهيئة أو السجايا... وإذا تركنا هذه التخصيصات جانبا يمكن أن نقول إن التـــركيب يحسم في كثير من الأمور المشكلة. ويمكن من رفع لبس البنى والصيغ. ورغم ذلك لا ينبغي أن نخلـــط بـــين القوالب الحركية في بنى الأفعال والقوالب الحركية في بنى الأسماء، فبالرغم من وجود بعض المـــشاكل التي تعترض الدارس للوصول إلى بناء اطرادات وتقييس لهذه الظاهرة، لا شيء يمنع في نظرنا من صياغتها، وهو ما سنعمل على استجلائه لاحقا.

وجود إسقاطات وظيفية (الجهة؛ إسقاط الفعل الخفيف، البناء) تسوغ الموضوعات المشتركة بين هذه المقولات[1]. أما الخصائص الفارقة فستعد نتاج قوالب حركية لها دور التأسيس، أي إسناد الخصائص الاسمية.

جماع الأمر أن القوالب الحركية عماد تَصَرُّف الأفعال، وهي تقوم على نظام حركي – حسب مكارثي – يتجسد في القوالب التالية المحققة لقيم الزمن والجهة والبناء في صيغة التام.

a - i و a - v و a - a

↓ ↓ ↓

fa ε il fa ε ul fa ε al

فالقالب الحركي صرفية متقطعة discontinuous تذوب فيها سمات تصريفية متعددة، والدليل على ذلك أنه لا يمكن أن نحدث تغييرا في الحركة الأولى في حالة البناء للمجهول دون أن تتغير الحركة الثانية:

Darab

↓

Durib

فزمن الفعل لا يتغير، ولكن يتغير بناؤه، والزمن وإن كانت لا تدل عليه صرفية محددة فهو يشكل مع مقولة البناء مقولة واحدة تذوب عناصرها في بعضها البعض.

ومن خلال التقابل بين التام وغير التام نكتشف أن هذا التقابل يُجْلي تناوبا حركيا منتجا في كثير من طبقات الأفعال العربية[2].

ما نسعى إلى تأكيده هو وجود شفافية واطرادات أكثر مما يمكن أن نتمثله من خلال تحليل صرفي غير مدقق. فبالرغم من هذا اللبس والاشتراك الصيغي أو الاشتراك اللفظي في بعض اللواصق الصرفية في اللغة العربية هناك اطرادات منتجة ينبغي أن يكشفها التحليل الصرفي، فالنظريات الصرفية تتباين من جهة قدرتها على التنبؤ بهذه الاطرادات وكشفها أو تقييسها. ويعتقد التورابي أنه بالإمكان إسناد تخصيص مقولي للصيغ واللواصق، كأن نحدد اللواصق التي تدخل على الأسماء وتلك التي تدخل على الأفعال لتفادي إلباس الجذور صيغ أو لواصق غير مناسبة.

– التورابي، 2002، توليد الصور الصرفية، ضمن: المعجم العربي المولد، ص 78.

(1) انظر: لمزيد من التفاصيل: الرواعي 2003، نفسه، ص 58-60.

(2) باستثناء بعض الصيغ الفعلية التي تتمنع على إجراء قاعدة التناوب الحركي، ويمكن التنبؤ بظاهرة التناوب الحركي التي لا تحكمها فقط قواعد صرف – صواتية كما ورد في كرسال ولوفنشام 1993 اللذان وضعا مسارا صواتيا للتنبؤ بظاهرة التناوب الحركي، وإنما تخضع لتفسير معجمي – دلالي أساسه مفهوم الزمن والجهة. وذلك ما سنبينه لاحقا.

k t a b → y a k t u b

k u t i b → y u k t a b

نظرا لانصهار حركة البناء في الزمن، فقد اعتبر الفاسي أن الزمن تناوبـــي Apophonic في صيغ الأفعال العربية(1).

فالزمن والبناء جزء من الصرف الداخلي للجذع. وحجته في ذلك أنه لو كان الموجه "س" الـــذي يلتـــصق كصرفية مربوطة بالفعل المضارع علامة زمنية لامتدت حركة البناء المصهرة في الزمن إليه ولحصلنا على الكلمة اللاحنة:

* سُيُضْرَبُ بدل سَيُضْرَبُ

فالموجه علامة صرفية تؤثر في الدلالة الزمنية، لكنها لا تلتبس بالزمن الصرفي الداخلي الذي يبنى داخل مسار النظام الحركي الداخلي للجذع.

وتعــود فكــرة التـــناوب الحركـــي إلى كوريلوفيتش الذي درس تجلياته ومساراته الدياكـــرونية في بناء صرف الساميات عموما، إذ يزعم أن التناوب الحركي في بداية تشكل النظام الصرفي للأفعال السامية تعرض لعملية نحونة Grammaticalization، أي تحول من مجرد ظاهرة صوتية إلى ظاهرة نحوية منتجة في مرحلة من مراحل تطوره، ليصير خاصية عابرة لمحمل المقولات المعجمية، وهو ما يلاحظ في الأصناف المقولية في العربية، فهو غير محصور في طبقة الأفعال، إذ تظهر آثاره في المصادر:

كَــرُمَ ← كَــرَمَ

وفي بناء النسبة: أُخت ← أَخَوِيّ

واللائحة طويلة(2).

(1) Fehri (1993), Issues, pp. 83-84.

فـــي الواقـــع هناك التباس في كتابات الفهري فيما يتعلق بالصرفيات المحققة للزمن في نظام الأفعال، حيث يصوغ تصورا مغايرا في كتاباته اللاحقة معتبرا الزمن منصهرا في لاصقة الشخص الدالة على التطابق في صيغة "فعل".

انظر: الفهري، (1998)، المقارنة والتخطيط، ص 52.

(2) انظر مقال التورابي: Apophonic system of standard Arabic in:

أبحاث لسانية، المجلد 3، العدد 1، يونيو 1998، ص 40-68.

وقد سبق لسبنسر أن لاحظ دور التناوب العربـــي في ترميز المقولات النحوية الوظيفية في لغـــات أخـــرى، يقول بهذا الشأن: «عندما يتحول التناوب الصواتي إلى مقولة صرفية، يصبح مستقلا معبرا بذلك عن علاقات نحوية محددة»[1].

ونعـــتقد أن طبقة الأفعال أكثر شفافية فيما يخص مسألة قرن التناوب بترميز السمات التصريفية من الطبقات المعجمية الأخرى، إذ يستعصي علينا تعميم تخصيص التناوب في نظام الأفعـــال على المقولات الأخرى. وقد يعود هذا الفرق إلى ما لوحظ من قبل بعض الباحثين مـــن اخـــتلافات بين دور الصيغ في الأفعال ودورها في الأصناف المقولية الأخرى[2]، نظرا لتعدد القوالب الحركية للمقولة نفسها، وأحيانا للكلمة نفسها داخل نظام الصيغ (مثلا تعدد

---

(1) Spencer 1991, p. 19.

(2) انظر: حرفان، 2003، مفهوم الفئة التصريفية.

وأيضا: Maya Arad, 2001, "The Stuff Roots".

من أجل مزيد من التدقيق.

ونستثني من هذا التخريج محاولات حديثة ترمي إلى إقامة توازي بين أشكال الوسم الصرفي لمقولات دلالية معيـــنة فـــي الفعـــل والاسم. ففي مقال الفهري: Causativity, Transitivity and Iterativity as pluralities المنشور في أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 1، يونيو 2001، ص 9-72.

نجـــد حججـــا دالـــة لـــصالح ورود العدد كسمة دلالية في كل من الفعل والاسم، حيث يتشابه نظام الترميز الـــصرفي لـــسمة العـــدد فـــي المقولتين، فجموع القلة ترد على وزن أفعُل (أكلُب) وأفعلة (أطعمة) وأفعال (أفـــراخ)، وفعْلـــة (صـــبية). وإذا اســـتثنينا صيغة "فعْلة" سنلاحظ أن الصيغ السالفة وردت جميعها مسبوقة بالهمزة، وهي دالة على الجمع الصرفي في الأسماء، ودالة على جمع خاص في الأفعال، إذ يتلازم ورودها مـــع تعـــدد الموضوعات التركيبية في البنيات المتعدية بدل إفرادها في البنيات اللازمة. وفي جموع الكثرة تكون الصيغة ممدودة (رجال، أسود...) حيث تتكرر حركة المقطع الثاني، ويتكرر الساكن الثاني في الجذع مع صيغ بعض الجموع المكسرة والصفات المعجمية (كُتّاب، سُجّد...).

ويمكـــن للمرء أن يلاحظ بسهولة مظاهر التوازي الصرفي في صيغ الأفعال التي ترمز بدورها مقولة العدد بـــسيرورات صـــرفية مماثلة. فأفعل صورة جمع تساهم في إضافة عدد الموضوعات، وهو ما يلاحظ أيضا في صيغة "فعّل" سواء في حالة تعدد موضوعات الحمل أو تعدد الموضوع الحدثي مثل: جوّل الرجل/علّقت الأبـــواب/قطّعـــت اللحـــم، أي أكثر التجوال والإغلاق والتقطيع؛ حيث يدل المحمول على ورودات متعددة للحـــدث. وثمة تواز آخر بين المد الحركي في صيغة "فاعل" التي تفيد المشاركة أو تعدد في عدد المساهمين في الحدث والمد الحركي في جموع التكسير.

فمـــا هـــو وارد في هذا التحليل بالنسبة لسياق استدلالنا هو الإحالة على دور القطع الصوتية (المد/التضعيف الحركـــي/إســـباق الهمزة...) في وسم سمات دلالية مثل الجمع بالتوازي بين صرف الفعل وصرف الاسم، وهو تحليل يتجه نحو تجزيء بنية الكلمة وفرز اللواصق التي لها دور في بناء الدلالة المعجمية. وقد يساهم هذا الطرح في تنسيب التصور الذي ينطلق من كون أبنية الأسماء لا تسمح بعزل صرفيات ثابتة فيها سواء كانت صامتية أو صائتية دالة على مقولة محددة تصريفية أو اشتقاقية. إن مسوغات الطرح الذي ننطلق منه تظل قائمة ما دام الأمر يتعلق بمقولات متمايزة، أي مقولة الجمع باعتباره مقولة اشتقاقية/معجمية. فإن كان هـــناك اطـــراد في اللواصق التي تسمه، إلا أن هذا الاطراد لا ينفي تعدد وتنوع واسماته، بخلاف المقولات التي نقـ ـلاستدلال عليها، وهي المقولات التصريفية (الزمن، والجهة، والوجه) التي من المفترض أن تكون أقـــل تـــنوعا فـــي أشكال وسمها. ومن أجل المزيد من التفاصيل حول اشتقاقية مقولة الجمع انظر: حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية"، ص 3-4.

جمع دار ← دور، ديار، أدور...)، أو تعدد صيغ الصفات[1].

وحـــتى تتضح ملامح الاستدلال نأخذ كنموذج التقابل التام/غير التام المبني على نظام التناوب الحركي[2].

النسق التناوبي	التام		غير التام
الفتحة ← الكسرة ←	جلَس	←	يجلِس
الفتحة ← الضمة ←	كتَب	←	يكتُب
الكسرة ← الفتحة ←	قبِل	←	يقبَل
الضمة ← الفتحة ←	لـــبُـــب	←	يلَبُّ
الفتحة ← الفتحة ←	فعَل	←	يفعَل
الضمة ← الضمة ←	كـــبُـــر	←	يكـــبُـــر
الكسرة ← الكسرة ←	وثِـــق	←	يثِـــق
الكسرة ← الضمة ←	نعِـــم	←	ينعُم[3].

(1) لاحظ التناوب الموجود في بناء النسبة. نقول:
- أُخْت ← أخَوي
- أُميّة ← أمَوي

هـــل يرمـــز الانتقال من الضمة إلى الفتحة سمة نحوية معينة؟ أين يوجد معنى "النسبة" في اللاحقة" - وِي" بمعزل عن تناوب الحركة الأولى في الجذع؟ ولماذا نقول:

- قُـــرَيْش ← قُرَشي وليس: *قَرَشي، دون إجراء قاعدة التناوب؟ هل تعتمد النسبة على صرف صيغي، بمعنى أن النسبة لا ينحصر بناؤها في إضافة اللاحقة الصرفية، وإنما بإجراء صرفي صيغي، وليس إلحاقيا فحسب؟

انظـــر بهذا الصدد: بلبول، 2003، تكوين النسبة وقيود الوفاء، ص 65-116. في أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 1، يونيو.

ويطرح نفس الإشكال في الجموع:

يوم ← أيام
عنب ← أعناب
برج ← أبراج
عماد ← أعمدة
رغيف ← أرغفة
عين ← أعين

يعتبـــر الفهـــري أن مـــا يـــوحد هذه البنى الاسمية بالبنى الفعلية هو إلصاق الهمزة التي ترمز سمة الجمع والـــتعدية باعتـــبارها جمعا في الموضوعات، أي انتقال من موضوع فردي إلى موضوع متعدد. فالمد في للجموع الاسمية لا يطرد في الدلالة على الجمع لأنه لا يرد في كل البنيات المولدة كما تبين الأمثلة أعلاه.

(2) نقتبس هذا النموذج من التورابي:

Tourabi, 1998, The Apophonic system of standard Arabic, p. 53. In.ling research, vol. 3, no. 1.

(3) يلاحـــظ التورابـــي أن التـــناوب فتحة ← كسرة أو فتحة ← ضمة أو كسرة ← فتحة أكثر انتشارا في نسق الأفعال مقارنة بتناوب ضمة ← فتحة. وتجسد الخطاطة التالية المسار التناوبي في التام وغير التام.

تكشف المعطيات التمثيلية المقدمة أعلاه عن مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يلي:

أ. نلاحظ أن حركة المقطع الأولى في جذع الفعل التام ثابتة (الفتحة).

ب. وهي ثابتة أيضا في غير التام إذا ما افترضنا أن حركة سابقة التطابق في غير التام ترثها من جذع التام عبر إوالية القلب Metathesis[1]. وهي لا تتناوب إلا في البناء للمجهول سواء في صيغة التام أو غير التام، ولا تتناوب إلا في اتجاه الضمة.

ج. في مقابل الثبات الملحوظ في حركة المقطع الأول تُمَظْهِر حركة المقطع الثاني تنوعات حركية. وهذه التنوعات هي التي دفعت مجموعة من الباحثين المنشغلين بصرف العربية إلى اعتبار الحركة الثانية حركة معجمية لأنها تبرز السمة الفرادية الاعتباطية التي يصعب التنبؤ بها، ولذلك ينبغي أن يمثل لها في طابق مستقل عن الطبقة التي يمثل فيها للاصقة الأولى التي تعكس سمة نحوية وظيفية، وبالتالي تمثل لاصقة صرفية (حركة محورية) يمثل لها في طابق اللواصق الصرفية[2]. وهكذا تنفصل الحركة الأولى عن الحركة الثانية تمثيليا، وهو ما يتعارض مع تصور الفاسي الفهري أو مكارثي للقالب الحركي في الفعل العربي، حيث تتوحد الحركتان في التمثيل الصرفي للكلمة على أساس أنهما يمثلان طبقة ذات تخصيص وظيفي منسجم يعكس انصهار السمات الوظيفية فيهما.

وسنعرض فيما يلي لتصورين يمثلان هذا الافتراض، أحدهما له انعكاس على مستوى الكيان الصرفي المركزي الذي يشكل أساس اشتقاق وبناء الكلمة، ويتجلى في إعادة الاعتبار للجذع Radical كوحدة صرفية أصلية في توليد الأفعال، وهو ما أضحت تتبناه عدد من النظريات الصرفية الحديثة حول اللغات السامية، ويمثل هذا التصور الشكيري. أما التصور الثاني فسنمثل له بمقاربات التاقي لتوليد الصور الفعلية في اللغة العربية.

ويضيف بأن النسق اللاتناوبي ضمة ← ضمة أقل انتشارا، وهو محدود في طبقة الأفعال الساكنة. والنسق كسرة ← كسرة نادر، بينما النسق فتحة ← فتحة يرد مع الأفعال ذات الصوامت الحلقية في الموقع الثاني أو الثالث من الجذر:

سأل ← يسأل

مزح ← يمزَح

ذهب ← يذهب...

- Ibid., p. 55.

(1) انظر التورابي، نفسه، ص 56، الهامش 18.

(2) ينظر محمد بلبول من أجل تصور مماثل في دراسة أبنية المصادر، مع فارق في موقع اللاصقتين (المعجمية والمحورية). إذ تنعكس الصورة مع المصادر، وهو ما يرسخ في نظرنا الاختلاف بين أبنية الأفعال وأبنية الأسماء. - بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر تحليل، في المركبات الاسمية والعربية في اللسانيات المقارنة، إشراف الفهري، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ص 281.

2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعالا في صرافة الأفعال العربية: الشكيري نموذجا

تبنى الشكيري[1] فرضية تتعلق ببناء الفعل العربـــي، فحسب الباحث ليس الجذر أصـــل تكـــوين الأفعال التامة، وإنما ننطلق من الجذع لبناء الفعل. ويبني استدلاله على حجـــج دياكرونية وأخرى سانكرونية، حيث يبدأ دراسته برصد ظاهرة تعدد الصيغ في اللـــهجات العـــربية القديمـــة، ففي لهجة الحجاز يتحقق الجذر "ز. هـــ. د" على وزن "زهِد"، والجذر "ع. ر. ض." على وزن عرِض، والجذر "ب. ر. أ." على وزن "برِئ"، بينما تحقق لهجة تميم هذه الجذور بأوزان مختلفة، وهي على التوالي: فعل "زهُد"، وفعل "عـــرُض"، وفعل "برُأ"، فضلا عن اقتراح اللغويين العرب بالنسبة للفعل نفسه إمكانات تحقيقية مختلفة. لذلك يقترح الباحث لمعالجة هذا المشكل فرضية "الجذع"، فالجذع يضم متوالية الصوامت، بالإضافة إلى الصائت الذي يشكل أساس الاختلاف بين اللهجات، وبـــذلك يكون أساس توليد فعل مثل "زهد" هو الجذع zhid في لهجة الحجاز، وزهُد جـــذع الأســـاس هـــو zhud. ويسحب تحليله على المعطيات الفعلية الثلاثة القارة في أوصاف النحاة والصرفيين التي تطرد على قياس معين مثل "كتب" ذات الجذع [Ktab] الذي يضاف إليه صائت يمثل الصرفة لكي نحصل على فعل متصرف في الماضي، فالجذع لا يتـــصرف إلا حيـــنما ينضاف إليه صائت الصرفة، وهي صرفة بنائية في تحليله، ويتم الانتقال إلى غير التام بإجراء قاعدة التناوب الحركي المنتجة في صرف العربية، فنحصل على [Ktub] في جذع غير التام بدل [Ktab] مقابله التام، ثم نضيف اللواصق التطابقية للحصول على الصورة التامة للفعل.

ويقترح تمثيلا متعدد الطبقات لاشتقاق هذه الصور:

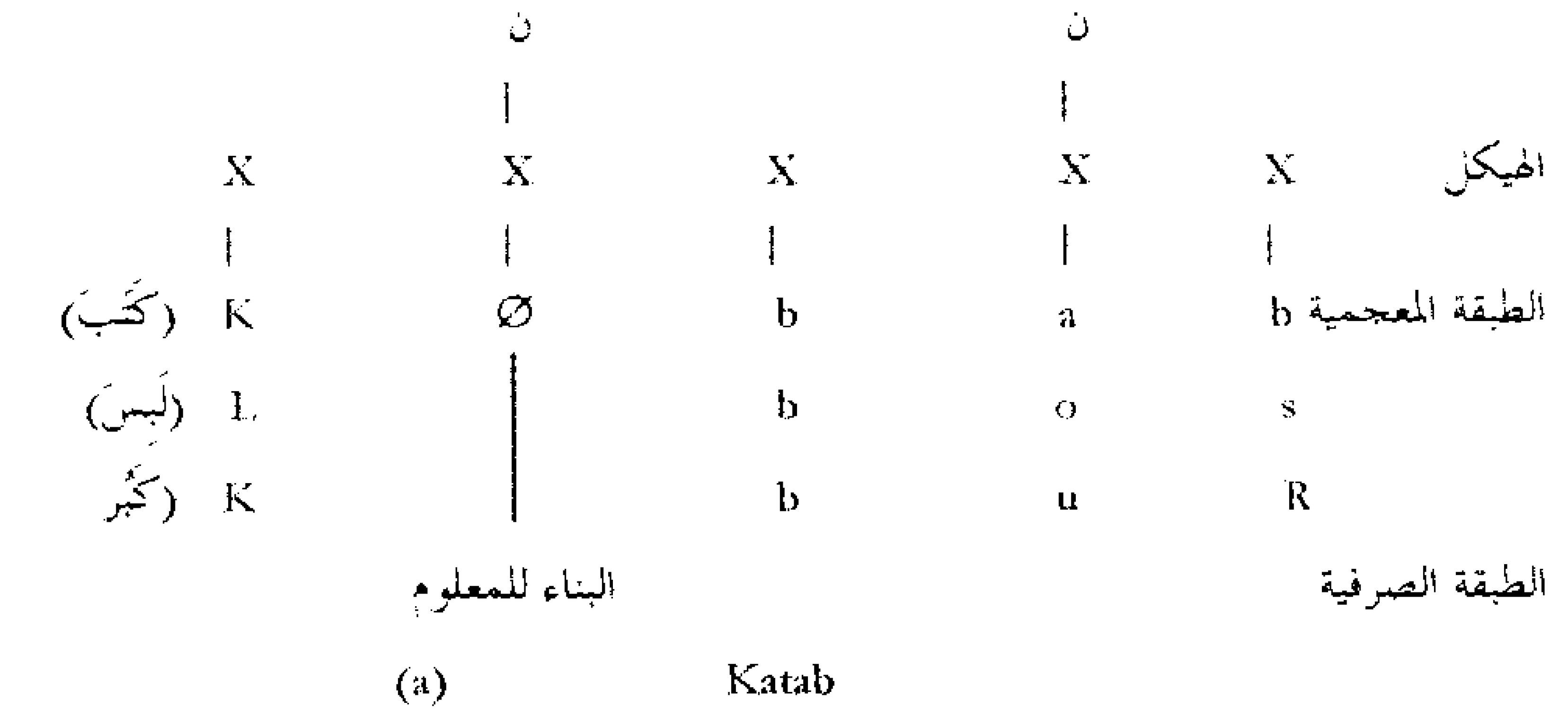

(1) CheKayri, 1995, Le radical et la variation, Dirassat lissania. Pub faculté des lettres. Casablanca, p. 37-52.

وبالنـــسبة للحالات التي تصير فيها الحركة الداخلية للجذع دالة على معنى صرفي معين مثل البـــناء للمجهول الوسيط Medio-passif في أبنية (فَعِل/فَعُل) التي تتناوب مع صورة (فَعَلَ) المنفذية المبنية للمعلوم، وهو ما يظهر في المسح المعجمي الذي قام به الشكيري لمعاجم عربية قديمة وحديثة:

أَبَدَ: الهروب من الأماكن العامرة.

بينما: أَبِد: أن يكون المكان قاحلا وخاليا من السكان.

أَتَيَ: الإتيان عند شخص، أو الإغارة على شيء ما.

بينما: أَتِيَ: أن تكون موضوعا لتهديد غزو العدو.

أَنَفَـــ(ـــه): ضرب شخصا ما في أنفه.

أَنِفه: + أن يكون الشخص موضوعا لألم في الأنف.

+ يعاني الشخص من ألم في أنفه.

يعتـــبر أن هذه الصور مشتقة عبر التناوب الحركي من صورتين تحثيثين: فَعُل تأتي من فعَل، وفعِل تأتي من فَعْل بتطبيق قاعدة المسار التناوبـــي التي اقترحها كرسال ولوفنستام.

فبما أن صور المجهول الوسيط التام نتيجة سيرورة اشتقاقية، وبما أن موضوع هذه السيرورة هـــو الحـــركة الثانية في الجذع التي تعتبر معجمية في الصورة الأصلية، فقاعدة التناوب الحركي تمـــنحها وضـــعا جديدا، وتصبح دالة على معنى صرفي (المبني للمجهول الوسيط)، وإن كانت داخلية في الجذع ما دامت نتاج سيرورة اشتقاقية، وهو ما يجسده التمثيل الصرفي التالي[1]:

البناء للمعلوم

X	X	X	X	X	X	الهيكل
	|		|	|	|	
	f		ε	u	l	الطبقة المعجمية
		البناء للمعلوم				
		[a]		U		الطبقة الصرفية

البنـــاء للمجهـــول الوسيط

X	X	X	X		X	X	الهيكل
	f	|	ε	a	|	l	الطبقة المعجمية
	(المعلوم)	A			U		الطبقة الصرفية

(1) CheKayri, "Le Medio-passif en Arabe".
فـــي: "مكانـــة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1995، ص 21-39.

إن الانتقال إلى غير التام يتم عبر إجراء قاعدة التناوب الصرفي على حركة الجذع، وتتنبأ قاعدة كرسال ولوفنستام[1] بنوع الحركة التي ستظهر في صورة غير التام:

fa ε al → Yaf ε ul أو Yaf ε il

fa ε al → Yafa ε al

fa ε il → Yafa ε al

fa ε ul → Yaf ε ul

ومن خلال المقارنة بين المبني للمجهول الوسيط والمبني للمجهول غير الوسيط، يمكن أن نلاحظ بأن الموضع الثاني في الجذع يكون موضوع قاعدة صرف – صواتية تمنح للحركة سمة صرفية نشيطة، وتظل الحركة الأولى للجذع ثابتة. وهو ما يميز بين البناءين، لأنه ما دامت قاعدة المبني للمجهول تستهدف Target الموضع الأول، وهو موقع بنائي في تحليل الشكيري للصور التامة وغير التامة. وفي مقابل التغيير الحركي في جذع المبني للمعلوم التام نجد ثباتا حركيا في المبني للمجهول في الحركة الثانية، يناظر ثبات الحركة الأولى، كما لو أن القاعدة لا تستهدف موقعا واحدا، إلا أننا نعتبر أن الصورة التامة وغير التامة في البناء للمجهول تتوحد في ضمة الموقع الأول وتختلف في حركة الموضع الثاني:

فُعِل ← يُفعَل.

لذلك يمكن أن نقول إن الموضع الأول يشكل موضعا صرفيا بنائيا في الفعل العربي، ويخضع الموقع الثاني لقاعدة التناوب الحركي.

والسؤال الذي يطرح بصدد هذا التحليل: هل نعتبر حركات جذوع التام حركات معجمية اعتباطية؟[2] ألم تتجه محاولات الصرفيين القدامى نحو تخصيص الأفعال التامة ذات

---

(1) تقول هذه القاعدة إن الانتقال من حركة إلى أخرى يخضع لمسار تناوبي مضبوط.

(2) في تعليلات صرفية حديثة لنسق الأفعال في الساميات عموما (والعربية خصوصا) إشارات دالة لمفهوم الجذع ككيان صرفي أصلي بدل مفهوم الجذر. لقد دأبت الأدبيات الصرفية على اعتبار الجذر المكون الأصل في توليد الكلمات السامية. تولّد عن هذا التوجه أنموذج يدعى النظرية المؤسسة على الجذع Stem Based Theory كبديل لأنموذج الجذر والنسق Root and pattern من ممثليه راتكيف 1997 وبنمامون 1999. بالنسبة للعربية، بات إيل Bat-el 1994 أو سيشكين Ssishkin بالنسبة للعبرية. ويقود مجموعة من الباحثين في إطار المعجم الذهني mental lexicon أبحاثا حول دور النظام الحركي والجذر أو الجذوع في سرعة التعرف على الكلمات وفي تحديد مقولاتها (أفعال أو أسماء...) في إطار المعالجة المعجمية lexical processing أو في إطار الاجتلاب retrival. ونحيل لأجل التفاصيل على مقال: عبد الستار محفوظي: Reading semitic languages في مجلة اللغات واللسانيات، العدد 2004/13، ص 1-18.

- Bat-el, 2001, In search for the roots of the c-root.MS Tel Aviv University.
- Gafos, 2001, Deriving Greenberg's Asymmetry in Arabic.MS. OTS.

الحــركات الموسومة (الكسرة والضمة) بخصائص دلالية معينة (مثل التعبير عن السجايا أو الــسقام أو الهيــئة...)؟ هل نحصر التناوب في مجال القواعد الصرف - صواتية؟ ألا يُعبِّر التــناوب الحركــي عن سمات زمنية وجهية نشيطة في صرف الأفعال؟ إذا اعتبرنا اللواصق الحــركية في المواقــع الأولى بنائية وأن اللواصق الحركية في الموقع الثاني معجمية، أين يوجد الــزمن والجهة صرفيا في هذا النظام؟ فتحليل الشكيري يتنبأ بكون الانتقال إلى غير التام يتم عــبر التناوب الحركي، وبما أنه يستهدف حركة معجمية وليس سمة نحوية/وظيفية، فإنه من الــصعب أن نقــول إن التناوب سيرورة لتحقيق سمات صرف تركيبية؟ زد على ذلك أن إلصاق التطابق في غير التام هو تحقيق لسمات تطابقية في تحليله، وإن تحقق في موقع سبقي في غير التام، إلا أنه لا يتجاوز تحقيق السمات التطابقية. علاوة على أن المسلمات التحليلية التي يؤســس مقاربته عليها ترفض تحليل مكارثي الفاصل بين الجذر واللاصقة الحركية الموزعة على موقعين، وهو تحليل يسمح بإصهار الزمن والجهة والبناء في الموضعين معا. وقد سبق أن لاحظنا أن الفاسي يبني تصوره على خلفية تحليل مكارثي.

وتقــر المقاربــات الجذعية بضرورة تخصيص الأفعال الثلاثية التامة بصائت معجمي حيث ينبغي أن ترد الأشكال المجدولة listed forms كجذوع موحدة بصائت داخلي.

وبالنــسبة لكوريلوفيــتش 1992 الذي يعتبر غير التام شكلا مركزيا في صرف السامية يضع الصائت داخل الجــذع/Ktub//Drib/، فالهــياكل الصامتية غير واردة في التمثيلات التي يقترحها. وهناك ملاحظة وصفية تفــرض نفــسها فــي هــذا الــنقاش، وهو أن كل الأبنية المشتقة من الثلاثي يضعف فيها التنوع الصائتي (فعّــل/تفعّــل/فاعَل/انفعَل/استفعَل). أما النماذج التي تعتبر التام شكلا أساسيا، وما يتولد عنه من صور غير تامــة يكــون مــن خلال التناوب الحركي، فهي تضع الصائت داخل جذع التام وتختلف في صيغة تمثيله. (انظــر حرفان: الفئات التصريفية في اللغة العربية، محاضرات السلك الثالث، ص 55-56. ولمفهوم الجذر حضور قوي داخل النماذج التركيبية الحديثة:

- Borer 2002, Marantz 2001, Chomsky 2001.

وأشــير فــي هذا السياق إلى أن ثبات الحركة الجذعية الثانية في هيئة الفتحة يقابله تناوب صائتي مقيّد في الــصور غير التامة المولدة من الأبنية المزيدة، فمقابلاتها غير التامة إما ذات فتحة (تكسَّر ← يتكسَّر/خرَّج ← يتخــرَّج، تَــازَع ← يتنازَع، أو كسرة انكسر ← ينكسِر، استخرج ← يستخرِج. ويدفعنا هذا التعقيد إما إلــى افتراض أن لاصقة الزمن في الأفعال مجردة أو أنها منصهرة في لواصق التطابق، وربما هذا ما دفع الفهــري فــي مقاربــته الصرفية الأخيرة إلى ربط الزمن بلاصقة الشخص في التام، أي بالتطابق. انظر: المقارنة والتخطيط، ص 52.

وانظر أيضا:

- Synthetic/Analytic Assymetries.

أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر 2001.

يقــول عن صيغة فَعَل:« تسم اللواصق الحركية الداخلية: الضمة ← الكسرة مقولة البناء للمجهول، وتتناوب مع المعلوم الموسوم بالفتحة، أما اللاصقة الحركية الفتحة [فعَل] فتسم الماضي أو المكتمل [صرفيا] وإن كان هــذا الوسم يتم في مواقع متباينة». ويضيف: «يصعب فصل صرافة التطابق عن الزمن لأن موقع صرفية التطابق كسابقة أو لاحقة محدد [للتقابل] ماضي/لا ماضي (ز1) أو مكتمل/لا مكتمل ز2». نفسه، ص 37.

3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعلية: التاقي نموذجا

لا تختلف المعالجة التي يقدمها التاقي عن مقاربة الشكيري، إلا في الإطار النظري المنظم لآليات التحليل والاستدلال، ويتعلق الأمر بنظرية العمل والتغليب La théorie du charme et du gouvernement[1]. ينطلق التاقي[2] من افتراض هيكل أو وزن gabarit مولّد لجميع الأشكال الفعلية في العربية؛ انطلاقا من فرضية كرسال ولوفنستام (1993) التي تتأسس على تصور وجود بنية هيكلية وحيدة مكونة من مقطع واحد [س ح] متكرر تنتظم فيه جميع الأشكال الفعلية بدل فرز هياكل متمايزة في البنية المقطعية كما هو شأن الصرافة الهيكلية التي تقيم فصلا بين بنية الهيكل والبنية المقطعية على أساس أن البنية المقطعية غير محددة للأبنية التطريزية أو الهيكلية.

يسوق لوفنستام تصورا مغايرا يعتبر فيه النظام المقطعي مركزيا ومحددا، وبذلك تشتق جميع البنى أو الصور الفعلية من صورة مقطعية وحيدة تتضمن مقطعا اشتقاقيا داخليا يكون مركز السيرورات الاشتقاقية المنتجة للبنيات المزيدة: [س ح] [س ح]م ش [س ح] [س ح]. فضلا عن كونه محددا للرأس الصرفي تحديدا صوريا. ويزعم الباحثان أن البنية الكلية للمقطع هي: [س ح]، بغض النظر عما إذا كانت الأنساق الصرفية التي يرصدها هذا النظام أنساقا هيكلية أو لا هيكلية، وينبغي إعادة النظر في الشطر بين ما هو هيكلي أو لا هيكلي (لغات إلصاقية) على أساس سيرورات تحليلية جديدة[3].

يعتبر التاقي أن جميع الصور الفعلية المرقمة في المقاربات الصرفية الهيكلية للثلاثي المزيد والتي يتم توليدها من أساس جذري صوري $\sqrt{R_1R_2R_3}$، والتي يمكن التمثيل لها بطريقة خطية تشتق جميعها من نظام مقطعي خماسي. وسنمثل للنموذجين من خلال ما يلي:

---

(1) نعتمد على مجموعة من المقالات المتفرقة التي سبق أن نشرها الباحث في دوريات لسانية وأخص بالذكر المقالات التالية:

- Taki Mohammed, 1997, Les formes verbales de l'arabe classique.

في: أبحاث لسانية، المجلد 2، العدد 1، أبريل، ص 27-65.

- La flexion casuelle en Arabe classique: traitement des formes verbales imperfectives.

ندوة: الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس، 1997، ص 58-80.

- Architecture d'expression et structure interne des pronoms affixes en formes verbales en Arabe et dans d'autres.

أعمال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الجامعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس، 1997، ص 275-291.

(2) "Les formes verbales de l'arabe classique".

(3) انظر تفاصيل هذا التصور في محمد بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ص 265-270.

أ – النموذج الخطي

صورة 1 (فَعَل):	←	$R_1 A R_2 \vee R_3$
صورة 2 (فَعَّل):	←	$R_1 A R_2 R_2 \vee R_3$
صورة 3 (فاعل):	←	$R_1 AA R_2 \vee R_3$
صورة 4 (أفْعَل):	←	$? A R_1 R_2 \vee R_3$
صورة 5 (تَفَعَّل):	←	$tAR_1 A R_2 R_2 \vee R_3$
صورة 6 (تَفاعَل):	←	$tAR_1 AA R_2 \vee R_3$
صورة 7 (انفعل):	←	$nR_1 A R_2 \vee R_3$
صورة 8 (افتعل):	←	$R_1 tA R_2 \vee R_3$
صورة 9 ():	←	$R_1 A R_2 \vee R_3$
صورة 10 (استفعل):	←	$stAR_1 R_2 \vee R_3$

الصامت الجذعي: R

العنصر الصائتي المحقق للبناء: A

الصائت المعجمي: V

الملاحظ أن الاشتقاق كسيرورة صرفية في هذه الصور يتم إما من خلال التضعيف أو التمديد الحركي أو إضافة اللواصق. وهناك مواقع ثابتة تظهر في التمثيل الخطيي، ويتعلق الأمر بصائت البناء والصائت المعجمي الجذعي. والملاحظ أن الموقع الأول يتم استغلاله لإنتاج الصور مثل "فاعل" التي تُولَّد عبر تمديد صائت البناء، وهي الحالة التي رصدناها في إطار انصهار سمة تصريفية في سمة اشتقاقية، وهو انصهار نادر في هندسة اللواصق ونظام تحقيقها في اللغات الطبيعية كما سلف. أما الموقع الحركي المعجمي الداخلي في الجذع فلا يتم استغلاله، لأنه موقع في اتجاه يمين الهيكل. ولقد لوحظ أن نظام الإلصاق الاشتقاقي في الأفعال العربية يتم في الغالب في يسار الهيكل، وهو ما يميز بين نظام الإلصاق في الأسماء ونظام الإلصاق في الأفعال[1]. وقد يعود الأمر إلى طبيعة الموقع الحركي المخصص للصائت المعجمي، فهو أكثر تمنعا على الاستغلال في السيرورات الصرافية.

---

(1) يرى التورابي أن اشتقاق الصور الفعلية يتم بتفعيل المقطع الأول في غالب الأحيان. أما تفعيل المقطع الثاني فكثيرا ما يرد في الأسماء والصفات، ولذلك فصورة افعلّ وافعالّ في الأفعال التي فُعّل فيها المقطع الثاني تقترب دلاليا من الصفات، وهو ما تؤكده الدلالة المعجمية للأفعال الواردة على هاتين الهيئتين فهي أفعال دالة على صفة معينة مع الدلالة على التكثير (احمرّ/اصفرّ...).
التورابي، 2001، التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية، ص 31-73. أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر.

ويشاطر التاقي الشكيري في تخصيص الأفعال بصائت معجمي داخلي، وهو الصائت الذي ينقلنا من جذع صوري مجرد $\sqrt{R_1R_2R_3}$ إلى جذع معجمي.

ب - الوزن أو الهيكل الموحد

$[AN]_1$ $[AN]_2$ $[AN]_3$ $[AN]_4$ $[AN]_5$

| | | | | | | | | |
X X X X X X X X X X

(A : استئناف المقطع
N : نواته)

كل مقطع من هذه المقاطع له دور في بناء الكلمة:

- المقطع الأول حامل لسمة صرف - تركيبية (اللزوم).
- المقطع الثاني: تخصص نواته لإرساء صائت البناء في الفعل (± معلوم). أما استئنافه فيملأ به الصامت الجذعي الأول في بناء "فعل".
- المقطع الثالث: يتم تفعيله إذا حمل عنصر داخل الفعل خاصية صرف - تركيبية موجبة (التعدية، التأثير، المشاركة...)، فهو يعادل المقطع الاشتقاقي في نظرية كَرسال ولوفنستام (1993).

ولا يُنشط المقطع إلا إذا تم تخصيص القالب السماتي المرافق للصور الفعلية، والذي يمثل تخصيصاتها الصرف - تركيبية والمعجمية - الدلالية، وهو قالب يوضع في مستوى قبلي بالنظر لسيرورة التوليد، ويحمل الصورة الآتية:

(التكثير
المشاركة
السببية
الوسيط
الانعكاس)

وكل سمة مخصصة بعلامة [+] فهي تمثل "الخاصية الساخنة" للقالب، والتي تُستهدف أثناء التوليد من خلال قرنها بسمة صرف - تركيبية تكون بمثابة عامل صرف - تركيبي.

فالتخصيص يعمل في مستويين: مستوى معجمي دلالي يقترن بالسمة الساخنة، ومستوى صرف - تركيبي يحدد القيمة الصرف - تركيبية morpho-syntaxique operateur وهي التعدية [+ transitiviste] بالنسبة لـ (فعَّل/فاعل/وأفعل).

فالأشكال الفعلية المرقمة أعلاه تكون مخصصة بعامل صرف - تركيبي يظهر في تمثيلات القوالب، ويمايز هذا العامل بين دلالات الصور ويعمل على تفعيل المقطع

الاشتقاقي المناسب أثناء التوليد. وكل سمة ساخنة تحتاج إلى تأويل صواتي يمنحها الصورة الصواتية المناسبة، مما يعني أن التخصيصات السماتية لها انعكاس على التحقيق الصوتي، مثلا:

[+ التكثيـــر] = التضعيف

[+ المشاركة] = التمديد الصرفي

[+ السببية] =/س/.

	الصورة 2 = + تكثـــيـــر	**الصورة 3 = + ش**	**صورة 4 = + س**
ث: تدل على التكثير	+ تكثيـــر	تكثيـــر	− تكثيـــر
ش: تدل على المشاركة	− مشاركة	+ مشاركة	− مشاركة
س: تدل على السببية	− سببية	− سببية	+ سببية
	− الوسيط	− الوسيط	− الوسيط
	− الانعكاس	− الانعكاس	− الانعكاس

أمـــا الصورة (فَعَلَ) فهي الصورة العارية nue بالنظر إلى تخصيصات القالب السماتي، ولا يُفعَّـــل المقطـــع الأول والثالث حين اشتقاقها، وهي الصورة غير الموسومة في تحليلات صرفية أخرى.

نكتفي بالتمثيل المسند لهذه الصورة في النسق التمثيلي المقترح من طرف التاقي، وعلى أساسه سنصوغ مجموعة من الملاحظات:

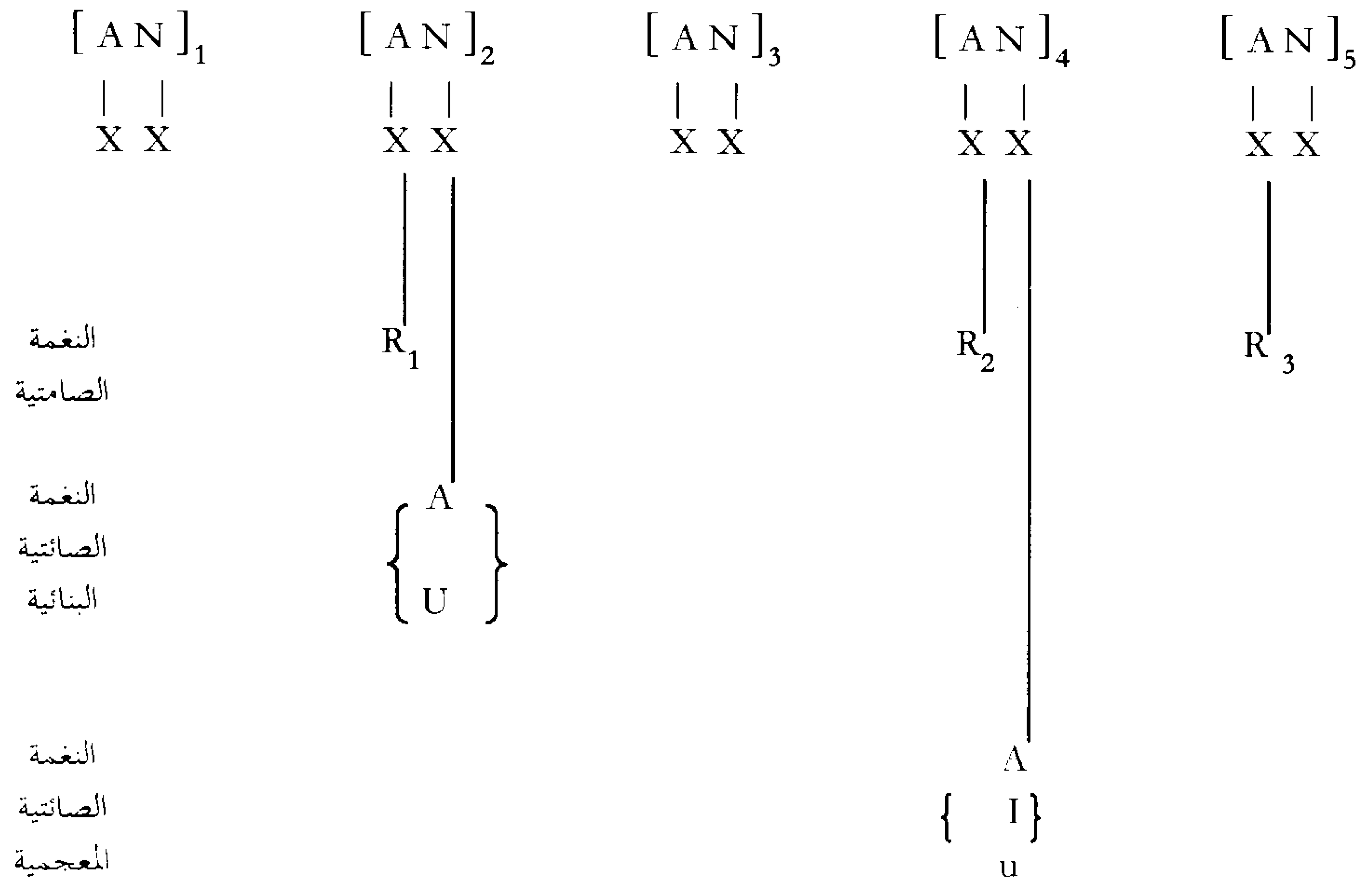

أ. إذا تركنا التفاصيل التمثيلية التي تجسد تباين معالجة الشكيري والناقي جانبا، فإنه بالإمكان جرد مجموعة من الملامح المشتركة بين المقاربتين فيما يتعلق بتخصيص بناء الثلاثي وصوره التامة وغير التامة. وهي ملامح تلتقي في أبجديات التقطيع الصرفي للفعل وتخصيص بنيته الداخلية. فمن جهة نرى محاولة للتخلص من مفهوم الجذر واستبداله بمفهوم الجذع؛ ومن جهة ثانية نلاحظ أن التخصيص يتجه نحو فرز مواضع متباينة في صرف الفعل حيث يتم الكشف عما يشكل مواقع لتحقيق سمات نحوية (البناء والتطابق) ومواضع مفتقرة لهذا التخصيص حيث تقترن بوجود حركات ذات تخصيص معجمي اعتباطي تشكل مدخلا لزرع مفهوم الجذع في التحليل الصرفي.

ب. لا تطرح مسألة تحقيق الزمن والجهة بشكل صريح في المقاربتين. هل هي لواصق مجردة لا تمتلك تخصيصا صوتيا معينا في الفعل العربي؟ هل هي سمات مصهرة في التطابق أم في البناء؟

ج. إذا اعتبرنا أن ما عُدَّ صائتا معجميا في الجذع ليس اعتباطيا، وإنما انعكاس لسمات معجمية دلالية يمكن تخصيصها من خلال إجراء مسح معجمي – دلالي لطبقات الأفعال في العربية، ومن خلال رصد سيرورات التناوب الصائتي بين التام وغير التام في مجموعة من الأشكال، وبإدراج بناء الوسيط واستغلال الحركة الداخلية في تناوب اللزوم والتعدي في مجموعة من الأفعال مثل الانتقال من فَعِل إلى فَعَل، كسيرورة اشتقاقية دالة على التعدي مثل:

حـزِن ← حـزَنه.

فَتِـن ← فـتَـنه.

دَهِش ← دَهَشَه.

سيتخذ التخصيص مسارا آخر مختلفا، حيث لن تتمنع المواضع الحركية الداخلية في الجذوع سواء منها المواضع الأولى أو الثانية عن التخصيص الصرف -- تركيبي أو التخصيص المعجمي – الدلالي. ويحتاج الاستدلال على وجاهة هذا الطرح إلى الانتقال بالمقاربة من مستوى المعالجة الصرف – صواتية إلى مستوى المعالجة الصرف – تركيبية أو التركيبية، مع استغلال لمبدأ تفاعل القوالب والمكونات النحوية، ومسلمة بناء سمات الفعل وتأويلها في مستويات تمثيلية متعددة، وهي المسلمة التي تشكل عماد استدلالاتنا كما سبق أن بيّنا في مقدمة هذا المحور.

2.3. نماذج صرف – تركيبية وتركيبية

إن الانتقال من المعالجة الصرف صواتية إلى المعالجة الصرف – تركيبية أو التركيبية يجد مسوغاته فيما يلي:

1. إن التقطيع الصرفي للكلمة لا يمكن أن يكون محايدا بالنظر إلى مجموعة من القضايا المتعلقة بمجموع السمات التصريفية (زمن/جهة/بناء/وجه/تطابق) وآليات تحقيقها، حيث ينبغي أن يكون هذا الرصد مبنيا على مسح لجرود الفعل وطبقات الأفعال.
2. كما تسهم هذه المقاربة في محاولة صياغة تفسيرات لظاهرة التجانس الصوتي للصرفيات التصريفية ولمسألة صهر السمات في مواقع معينة دون أخرى، أو مسألة شطر السمات وفصلها بين تصريف وآخر فعلى سبيل التمثيل: لماذا تظهر لواصق التطابق في موقع لاحقي في التام بينما تكون موزعة بين موقع سبقي وآخر لاحقي في غير التام؟
3. لماذا تكون اللواصق أحيانا ذات تخصيص تام في بعض الجرود وذات تخصيص جزئي في أخرى:

أ – تذهب (أنتَ)

$$\begin{pmatrix} \text{+ شخص } 2 \\ \text{+ مفرد} \\ \text{+ مذكر} \end{pmatrix}$$

ب – تذهب

$$\begin{pmatrix} \text{+ الغائب} \\ \text{+ المؤنث} \end{pmatrix}$$

هل نحن بصدد لاصقتين مختلفتين أم بصدد لاصقة واحدة ذات تخصيصات مختلفة؟

لماذا تكون الكسرة في جذع التام تارة دالة على البناء للوسيط وتارة مفتقرة لهذا التخصيص. فهل نحن إزاء حركتين ذات تخصيصين معجميين مختلفين، أي بصدد اشتراك لفظي في اللواصق، بحيث نكون بصدد حركتين مختلفتين وإن تجانستا لفظا؟

4. لماذا يحدث الانصهار بين سمات دون أخرى: إذا افترضنا أن الزمن ينصهر في التطابق، وبالضبط في لاصقة الشخص في التام، فما هي مسوغات هذا الانصهار الدلالية والتصورية؛ باعتبار الشخص جزءا من الدلالة الزمنية للفعل؟
5. ما هي أهم أدوار السمات في التركيب؟ هل تلعب دورا في تركيب الجملة وترتيب مكوناتها؟
6. لماذا تميل لواصق السلسلة الزمنية temporal chain (زمن، جهة، وجه البناء) إلى الانصهار الصرفي في كثير من اللغات، فلاصقة الماضي البسيط passé simple في الفرنسية تصهر سمة زمنية { الماضي}، في سمة جهية{التام}، وكذلك في الإسبانية حيث يتم إصهار الزمن في الجهة، وفي لغات أخرى موصوفة في كومري[1] يشترط البناء وجود سمات

(1) انظر: كومري، 1976: Aspect, pp. 66-73.

جهية معينة حتى يتحقق. فهل تضبط القيود الدلالية - التصورية هذا التفاعل الصرافي[1] المنتج في كثير من اللغات؟

7. لوحظ في كثير من اللغات أن الصُّرفات المنحونة grammaticalized inflections تلتبس في تخصيــصها، ويظهــر هــذا الالتباس في التخصيص الأدنى underspecification لسماتها، فصورها الصرفية المتماثلة قد تنتج تأويلات زمنية متباينة داخل اللغة نفسها[2]. وكــل مقاربة صرف - صواتية ستعجز عن رصد هذا الالتباس مما يستوجب الانفتاح علــى معالجـــات تركيبية أو دلالية لصياغة تفسير نسقي لهذه الظاهرة. وللتمثيل نأخذ صــورة "فعل" التي ترد ملتبسة بين الماضي والمكتمل، وفي سياقات مركبة قد تدل على الماضي المكتمل past perfect.

8. مــا هــي انعكاســات المقاربــة المؤسسة على مركزية الجذر أو الجذع على السلوك التركيبـــي للكلمة، وعلى المَقْوَلَة categorization؟

9. ما هي سمات السلسلة الزمنية (زمن/جهة/وجه/بناء) التي تقبل الائتلاف فيما بينها؟ وما هـــي السمات التي يتعذر التأليف بينها في النظام الزمني العام للغة؟ وهل لهذا الائتلاف ارتباط بقيود دلالية؟

10. أي السمات يمكن اعتبارها السمات الموسومة داخل النظام الزمني للغة الموصوفة؟ وهل لوسمها انعكاس على سلوكها التركيبـــي والدلالي؟

11. تعد السمات التصريفية داخل التصنيف المتداول للسمات (بين ما هو اشتقاقي وما هو تــصريفي) الــسمات الأكثــر عرضة للتحييد Neutralization في بعض السياقات التــركيبية، والأكثــر عرضة لإنتاج حالات اللاتوافق بين صورها الصرفية وتأويلاتها الدلالــية، وهي حالات تبين أن الاعتماد على المؤشر الصرفي، أو الصورة الصوتية لبناء الــتأويل الــزمني لا يكــون دائمــا موفقا، مما يبين أن هذه الطبقة من السمات ذات إشــراطات تركيبية ودلالية هي المحدد الأساسي لتأويلها[3]. وهي خصيصة عابرة لكثير مــن اللغـــات الطبيعية. فمثلا لا يدل "الماضي المستمر" imparfait في الفرنسية على الماضي، فقد يستعمل في سياقات غير زمنية، أي موجهية، ولا يدل دائما على الاستمرار

(1) عن التفاعل الصرافي والدلالي بين الزمن والجهة انظر:

- Dahl 1985, Kinberg 1991, Chang and Timbelank, 1985.

- Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, p. 9, ling research, vol. 7, no. 2.

(2) وهو ما يعبر عنه جحفة بحشوية الأزمنة في اللغات الطبيعية. ينظر: جحفة، 2001 ص 13

(3) انظــر: المــبحث الخامس من هذا الفصل: "حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني" من أجل مزيد من التفاصيل.

في إطـــار ما يسمى بـــ: imparfait de rupture. وكذا الشأن بالنسبة لصيغة "يفعل" في العـــربية الـــتي تستعمل في سياقات متعددة. فزمنها يُحَيَّد في سياق النفي، وفي سياقات أخـــرى دالة على تأويل العموم وغيره... مما يبين أن أي نظرية صرف - صواتية تقوم على صياغة تخصيص قبلي pre-specification للأشكال الصرفية ومؤشراتها أو قطعها ستواجه حتما مجموعة من الإحراجات أثناء رصد سلوك الصورة الصرفية في استعمالاتها المخـــتلفة. والملاحظ أن التحييد المشار إليه لا يرد مع اللواصق الاشتقاقية (المطاوعة أو الانعكاس أو التعددية)، فلا نعرف حالات يُحَيَّد فيها معنى المطاوعة في اللاصقة داخل التركيب أو تتحول دلالتها...

تدفعنا هذه الإشكالات مجتمعة إلى اقتراح مسلمتين لهما انعكاس على تحليل المعطيات الزمنية وتمثيلها:

- المسلمة الأولى: إسناد محتوى دلالي للصرفيات التصريفية مشروط بالمحيط التركيبـــي.
- المـــسلمة الثانية: بناء الدلالة الزمنية وتأويل المؤشرات الزمنية في اللغات الطبيعية يخضع لمبدأ التأليفية compositionality[1].

وصـــفوة القـــول نعتقد أن معالجة هذه المشاكل يشكل المدخل المناسب لدراسة البنية الـــزمنية للعربية، ويعد حلها مفتاح بناء تصور شمولي لنظام الإحالة الزمنية. وسنعمل في بقية أقسام هذا الفصل وما سيليه من فصول على تدقيق تصورنا لهذه القضايا.

1.2.3. مقاربات تركيبية لسمات الفعل العربي

1.1.2.3. مقاربة ناجي: نحو تأويل تركيبي للاصقة الشخص في صورة غير التام

لقـــد لاحظنا أن المشكل الذي يعترض دارس البنية الصرفية العربية يتمثل في تخصيص الأوليات المعتمدة في التقطيع الصرفي للكلمة، وتحديد السمات التحتية الأساسية المشكلة لهذه الكيانات الصرفية المفترضة، ثم صياغة استراتيجية للتأليف بين هذه الكيانات.

على فرض أن العربية تعتمد على أبجديات صرفية لتوليد كلماتها. وهي:

- الأبجدية الصامتية التي تولد جذور كلماتها[2].

(1) التأليفية تقتضي بناء الدلالة في إطار حساب تفاعلي يستلزم استحضار المكونات الاسمية والظرفية والأسوار والعوامل operators المملوءة أو الفارغة داخل البنية التركيبية التي يكون الفعل رأسا لها. ومن أجل تحليل مشابه لفرضية التأليفية في حساب الجهة انظر: فركويل، 1995، وجحفة، 2001، ص 254-261.

(2) الملاحظ أن مفهوم الجذر يرد في أوصاف بعض الصرفيين العرب (ابن جني)، ولم يرق إلى مفهوم أساسي ككـــيان صـــرفي مستقل مركزي في بناء التحليلات الصرفية لديهم. والغريب أن هذا المفهوم قوي في بناء المعاجم العربية القديمة.

- الأبجدية الحركية التي تولد صيغها.
- تأليف الجذوع البسيطة واللواصق لبناء الجذوع المركبة.
- تأليف الجذوع والمتصلات لبناء الكلمات السياقية.

فالتألـــيفات ينبغي أن تكون مبنية على انتقاءات مقيدة[1] أصواتيا وصواتيا وصرفيا ودلاليا. «فالـــصامت الأول من الجذر، مثلا، ينتقي الصوامت التي ترد بعده، والحركة الأولى من الصيغة تنتقي الحركات التي تأتلف معها، واللواصق تنتقي الجذوع واللواصق الأخرى»[2].

فالتألـــيف بين الحركات في جذوع الأفعال يخضع لتأليفات محددة مبنية على التقابل: تـــام/غـــير تام، واتصال اللواصق التطابقية بالجذوع مقيد أيضا بقيود تأليفية تحدد ما يسبق الجذع وما يلحقه في حالة غير التام. وينبغي أن تكون هناك قيود تمنع إلصاق لواصق الأسماء بالأفعال أو لواصق الأفعال بالأسماء. وهناك مسألة أخرى ذات دلالة تتعلق بدور الجذور في بناء المقولات واشتقاقها؛ وفي التنبؤ بدلالة الصيغة، فكثير من التحليلات التركيبية والصرفية علـــى حد سواء تُقر بأهمية مفهوم الجذر في التحليل، ونظرا لوجود ظاهرة التجانس الصيغي في صـــرف العـــربية يتعذر أحيانا استخلاص طبيعة المقولة ومعناها من الصيغة، وإنما يتحتم العودة إلى الجذر، فصيغة "فعيل" غير مختصة في الصفات، ومعرفة الكلمة إن كانت صفة أو اسمـــا أو شـــيئا آخر يستوجب استقراء أصولها الجذرية: "قميص" مثلا اسم، لكن "كريم" و"عظـــيم" صـــفات و"جريح" صفة بمعنى مفعول، أي مجروح[3]. "ألبن" مثلا فعل له أصل اسمـــي، وأخـــرج فعـــل له أصل فعلي. هناك عودة إلى الجذر ومراوحة بين الجذر والصيغة لاستقراء المعنى. والعودة إلى الجذور ذات أهمية في توليد الصور المزيدة: فتكتَّب وتجلَّس غير ســـليمة في المطاوعـــة، لأن الجذر غير مخصص بسمة [+ مطاوع]. ونظير ذلك في كثير من الكلمـــات يـــستوجب اعتماد نظام تأليفي بين سمات الجذور وسمات الحركات واللواصق، للتنـــبؤ بالـــبنى الـــسليمة ومعانيها وبالبنى غير السليمة[4]، مما يرسخ لدينا فكرة أن نرتيب

---

(1) تورابي، 2002، توليد الصور الصرفية، عن المعجم العربي المولد، ص 65-66.

(2) نفسه، ص 66.

(3) انظر: السغروشني، 2001، قضايا معجمية، في التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب المجلد 2، ماي، ص 113-123.
يقول بهذا الصدد: «يمكن أن نقول إن هناك صيغا تدل على الصفة المجردة، وهناك صيغ تدل على المعاني التصورية، فيما عدا ذلك يبقى الأمر لاصقا بالجذور». نفسه، ص 121.

(4) هناك حالات تستوجب توظيف مفهوم الجذع يشير إليها تورابي في مقال "توليد الصور الصرفية"، ص 75-77:
- المضارع يرضيان يؤخذ من جذع الماضي رضيَ بدل الجذر رضو.
- الجمع مدارس يؤخذ من المفرد مدرسة بدل الجذر "درس".
- جمع الجمع أكالب يؤخذ من أكلب بدل الجذر "كلب".
أما السيرورات الأخرى مثل جمع التكسير والمصدر الثلاثي فهي تستلزم الجذور إلى جانب الجذوع.

الكلمـــات وفـــق نظام المقولات أو ما يعرف بالمقولة categorization لا نعتمد فيه على الـــصيغ، وإنمـــا على نظام مركب من الجذور والصيغ والقوالب الحركية وآليات انتظامها وتوزيعها في الكلمة[1].

ســـنجعل نقاشنا فيما يلي مركزا على نظام الأفعال، وعلى ما ترمزه قوالبها الحركية وتناوباتها من سمات، وعن دور اللواصق التطابقية وتوزيعها في بناء المقولة الفعلية، وهو نقاش يـــراوح بين استخدام آليات تركيبية في الاستدلال وآليات صرف - تركيبية. وسنستقرئ بعض النماذج التمثيلية الدالة في هذا السياق.

ينطلق الباحث محمد ناجي[2] في دراسته للبناء للمجهول في اللغة العربية من وجهة نظر مؤسسة على المقارنة بين العربية واللغات الرومانية (الفرنسية/الإسبانية والإيطالية)، متسائلا: ما هو التحقيق الصرفي الذي تأخذه صرافة البناء في النظام الصرفي للفعل العربـــي؟ هل نعتبر البـــناء ضربا من الصهر الصرفي بين البناء والجهة أم تحقيقا لمقولة البناء وحدها؟ وللاستدلال يعتمد على التغايرات الحركية في الصورة التطريزية للأفعال الثلاثية المبنية للمعلوم:

أ) تمثل الأفعال المتعدية ← cacac

ب) تمثل الأفعال اللازمة ← cacic

ج) تمثل بدورها البنيات اللازمة ← cacuc

ويلاحظ أن تعميم هذا التصنيف على جميع طبقات الأفعال قد تحول دونه استثناءات، لكنها استثناءات قابلة للرصد والتنبؤ. ويقترن النظام الحركي بتصنيف دلالي للأفعال، حيث تـــرد الطـــبقة الثانـــية والثالثة في لوائح معجمية ذات تخصصات دلالية موسومة مثل أفعال الـــسجايا أو الحالـــة أو الهيئة... والأساسي عنده أن البناء يستهدف في الصنف (أ) و(ب) الحركة الجذعية الأولى. ويقترح المقابلات التالية المبنية للمجهول لهذه الأصناف:

أ) cucic

ب) cucic

ج) ∅

ويرى أن الحركة الجذعية الثانية (i) في البناء للمجهول تأخذ صورة الحركة التي نجدها في الصنف الثاني من طبقات الأفعال اللازمة، ويلاحظ أن ما كان واردا على صورة "فعِل"

(1) يـــؤكد السغروشني على هذا التصور في محاضرات التكوين في السلك الثالث 1993-1997، حيث يقول: « إن تـــناوب الحـــركات وتوزيعها هو الذي يكسب الجذر وضعه اللغوي فيجعل منه اسما أو فعلا أو صفة لا الحركات نفسها».

(2) Mohamed Naji, 1997, Vérification morphosyntaxique et structure de la phrase en arabe thèse de Doctorat, p. 290.

في البناء للمعلوم لا يغير حركته الثانية، مما يقوده نحو صياغة تعميم وصفي مفاده أن الحركة الجذعية الثانية ترمز إلى البنية التكافئية للأفعال ولا تعكس البناء. وورودها في المبني للمجهول متنبأ به إذا اعتبرنا المجهول تقليصا للبنية المحلاتية للفعل وتغيير لتكافئه valence. والضمة في البناء للمجهول لا يمكن أن تكون نتيجة إصهار الزمن في لاصقة البناء (u) لأن الفعل يحافظ على نفس الحركة البنائية (u) سواء ورد في صيغة التام أو غير التام:

أَ كَلَ ← يَأْكُلُ

أُ كِلَ ← يُؤْكَلُ

فالتحول الزمني ليس له أثر صرفي ظاهر، بينما التحول البنائي ينعكس صرفيا.

ومن جهتنا نرى أن هذا التحليل يشكو من ثغرة استدلالية، لأنه يقيم تعميماته على جرد التام ولا يفسر التحول الحركي الذي تعرفه بنى غير التام والذي لا ينعكس على البنية الموضوعاتية للفعل، ما دام الفعل يحافظ على بنيته الموضوعاتية عندما ينتقل إلى غير التام، وإن تغيرت حركته الداخلية. وإذا كان تحليل ناجي سليما فما ننتظره هو أن تظل اللاصقة الحركية ثابتة في شكلها في صيغة غير التام ما دامت لاصقة مخصصة للبنية الموضوعاتية للصورة الفعلية.

مثلا: ضرَب ← يضرُب

وما يعتبر في تحليله استثناءات في صيغة (فَعِل) الواردة في التعدي، ينبني على استقراء ناقص للائحة الأفعال الكثيرة في اللغة العربية الواردة على هذه الصيغة ذات البنية المتعدية. وما ينبغي التشديد عليه من خلال ما سقناه من ملاحظات على المقاربة التي يقترحها ناجي أن الخصائص الصرف – تركيبية التي يمكن أن تُرمزها الحركات الداخلية للجذوع لا ينبغي أن تُستقرأ من خلال صور التام معزولة عن مقابلتها الفعلية غير التامة، فالتخصيص يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التناوب بين الصورتين نظرا لتعالقهما صرف – صواتيا وصرف – تركيبيا[1]. أما التحليل الذي قدَّمه لصالح فصل صرافة الزمن عن البناء، فهو تحليل سليم نشاطره إياه. وقد عمَّقه الباحث من خلال رصد التكوين الصرفي للأشكال الفعلية التامة وغير التامة وبنى الأمر، مبينا دور السمات النحوية للواصق التطابق في هذه الأشكال في بنائها المقولي وسلوكها التركيبي[2].

(1) نعني بالتعالق الصرف – صواتي وجود قاعدة للتناوب الحركي apophonic قابلة للرصد بموجب المسار التناوبي الذي وضعه لوفنستام، 1993. وانظر: نقد تورابي لقاعدة المسار التناوبي مقابل قاعدة صرف – صواتية بسيطة:

- Tourabi A, 1998, Apophonic system of standard arabic, pp. 54-56.

(2) Naji, 1997, pp. 17-30.

يـــبدأ ناجي مقاربته بدراسة صورة غير التام معتبرا إياها المقولة المركزية التي تكشف عـــددا من الخصائص الأساسية في صرافة الأفعال العربية، فالظاهرة التي تشكل مفتاحا لفهم الـــتقابل بـــين التام وغير التام تتحدد في لاصقة الشخص التي تتحقق كسابقة في غير التام وكلاحقة موحدة مع سمات الجنس والعدد في التام. وفي هذا السياق استند بنمامون (1992) إلى تخريجات مكارثي (1979) الصرفية معتبرا الفعل غير التام مفتقرا إلى صورة صرافية مستقلة، بخلاف التام ذي الصورة الصرافية. ولذلك يأخذ الفعل غير التام صورة صرفية بالتجرد par défaut، والحجـــة التاريخية (الدياكرونية) تبين كيف أن غير التام في الساميات مشتق من الأشكال المشاركة (اسم الفاعل)، وهذا التحول المقولي من صيغة المشاركة participial إلى صـــيغة فعلية اقتضى إلصاق سابقة الشخص، فاللاصقة قامت بدور تفعيل verbalization الكلمة وإعادة مقولتها recategorization[1] خالقة بذلك جردا فعليا قائما على التقابل بين صـــورتين: التام من جهة، وغير التام من جهة ثانية. غير أن ناجي يرى أن التفسير التاريخي غـــير كاف، لا يفسر لماذا لا يتم إدراج الشخص مع العدد والجنس في لاصقة واحدة بدل شطرهما في صيغة غير التام. ويرى أن التحليل ينبغي أن يراعي الخصائص المقولية للمقولات المعجمية والخصائص المقولية للصرفيات مثل الزمن وشكل تفاعلهما في الحساب التركيبـــي. وهـــو مـــا لا يمكـــن لمعالجة كوهن أن ترصده. ففي مستوى من مستويات التحليل تظهر الـــسمات التطابقية متضامة (شخص، عدد، جنس)، وينفصل الشخص عن قالب السمات الإحالية التطابقية كنتيجة للتوتر الموجود بين سمة الزمن المقولية والسمة الاسمية التي تخصص غير التام في العربية في المعجم. فالزمن مقولة فعلية وغير التام يحمل سمتين متناقضتين [+ ف] و[+ س]. ويرى أن الطبيعة الاسمية لغير التام تمكنه من أن يتحرك في سياقات تركيبية تقتضي الـــنعت بطريقة حرة، بحيث يستبدل بسهولة بمقولات صفية لها تخصيص اسمي خارجي مثل اسم الفاعل:

– جاء زيد يلبس الوزرة الصفراء.
– جاء زيد لابسا الوزرة الصفراء.

---

(1) الإحالة هنا على دراسات دافيد كوهين، 1984 و1989، للغات السامية الأوكاريشية، الحبشية، الأكادية. انظر التفاصيل في ناجي، 1997، الهامش 2، ص 25.

ويلاحـــظ ناجـــي أن الـــدوارج العربية تمكنت من تطوير نظام لواصق زمنية وجهية لتخصيص الإحالات الزمنية والجهية، لكنها احتفظت بخاصية إسباق الشخص كخاصية موروثة عن النسق الصرفي العربي:

– مريم كاتكمي
– مريم غادية تشري لكسوا
– مريم تاتلعب لكرة

- رأيت زيدا يلعب.

وتستخدم هذه الصورة في السياقات التي يظهر فيها النفي الزمني وفي سياقات التأويل الزمني العام التي تكون فيها البنية حاملة لتأويل الحالة الدائمة، وتُحَيَّد السمات التطابقية فيها:

- تُقاوِمُ الرجال العدو.

حيث تسند صفة المقاومة كحالة دائمة للرجال، ويكون تأويل الرجال والحدث على العموم، ولاصقة التطابق لا تحمل جنسا ولا عددا، وذات سمة شخصية غير فاعلة inactive. وكل هذه السياقات يتعذر فيها استعمال صيغة التام، مما يبين أن هناك فرقا مقوليا تحتيا بين الصيغتين على اعتبار أن التام مخصص بسمة واحدة: [+ ف]. ويخلص الباحث إلى أن السمة [+ س] أو [+ حد] في توصيفه هي كل ما احتفظ به غير التام في سيرورته التطورية وانفصاله عن صورة المشارك. وبما أن لاصقة الشخص تدخل التعداد[1] مزودة بسمة [+ ف]، فهي تلتحق بغير التام بعد أن تنفصل عن لاصقة العدد والجنس حتى يتمكن من الاستجابة لطبيعة الزمن المقولية الذي يقتضي أن تكون المقولة التي تصعد لفحص سمته مقولة فعلية. والحجة التي يسوقها لصالح هذا التحليل تتجلى في بنية الأمر التي تسقط فيها علامة الشخص. فبما أن الشخص يتفاعل مع الزمن حيث يُمكنه من السمة المقولية التي يحتاج إليها، وبما أن الأمر لا زمن له، فمن الطبيعي ألا يظهر مبرر لإدماج الشخص في بنية الفعل. وعلة فصل الشخص عن العدد والجنس تتجلى في الأدوار التركيبية التي يضطلع بها والتي لا تشاطره إياها بعض السمات الإحالية (الجنس والعدد)، فهو تارة يلعب دور التعيين الفعلي لغير التام، وتارة يكون سمة غير نشيطة في حالة النعت الاسمي أو التأويل العام للزمن[2].

---

(1) في البرنامج الأدنوي (تشومسكي، 1992) يتم بناء الجملة عبر خطوات، وتبدأ الخطوة الأولى بمكون التعداد الذي يحصر ويجمع الوحدات التي تمثل لبنات توليد الجملة. ويتضمن التعداد الكلمات المعجمية والوظيفية على حد سواء.

(2) يعلل ناجي عدم حذف الشخص في حالة كون غير التام جملة صفية تنعت مركبا اسميا وحيث الزمن هنا له طبيعة اسمية وليس فعلية بكون لاصقة الشخص هي الاستراتيجية الوحيدة التي تمكن من الفصل بين الفعل والصفة مقوليا، وبين الوصف الفعلي والصفي المحض في البنية المنطقية:

- رأيت زيد لابسا وزرته

- رأيت زيد يلبس وزرته

فلاصقة الشخص تساهم في تفعيل verbaliser الكلمة فقط وليس لها خصائص زمنية قوية، ويلاحظ ذلك أيضا في البنى الزمنية ذات التأويل العام، حيث الزمن هنا أيضا ذو وظيفة اسمية وإحالته الزمنية ضعيفة وتابعة. ويرى من جهة ثانية أن التام لا يظهر في مثل هذه البنى لأنه مقولة ذات سمة فعلية قوية وإحالته الزمنية قوية.

فـ "فَعَلَ" موسومة لا تقبل سمتها الزمنية التحييد أو أن تتحول إلى سمة اسمية عائدية مثل البنيات التي يظهر فيها غير التام.

ويقدم بنمامون (1998) حجة مماثلة[1]، إذ تعتبر سمة الشخص عنده سمة فارقة بين بنى بعض المشتقات والأفعال غير التامة. فالهياكل التطريزية تبين أن الاختلاف كامن في طبيعة السابقة:

- يُدَرِّس ← مُدَرِّس.
- يقرِّر ← مُقَرِّر.

فالميم تؤسم البنية، والشخص يمنح الفعل سمته المقولية التي تخصصه، والشيء الدال أننا نقرأ التمايز المقولي انطلاقا من الموقع الأول في الكلمة. فالشخص هو السمة التي لا تتأثر بالرتبة:

- تكتب البنات.
- البنات تكتبن.
- يدخل الرجال.
- الرجال يدخلون.

فالتام يمتلك شكلا صرافيا محددا وهيكلا تطريزيا واضحا، أما غير التام فيأخذ صورته الصرافية بالتناوب الحركي من التام، ويشترك فيها مع صور بعض المشتقات. وهيكله التطريزي غير موسوم وغير مخصص[2].

---

(1) Benmamoun, 1998, The feature structure of functional categories, p. 186.
وأيضا: السعيدي، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق، ص 56، الذي يتبنى نفس الحجة في إطار الفصل بين أدوار سمات التطابق (الشخص، العدد، الجنس) في النحو، إذ يرى أن الشخص يحدد الهوية المقولية للفعل. فالهياكل التطريزية لاسم الفاعل تبين أن الفرق بين المقولتين يتمظهر في طبيعة السابقة فهي اسمية في حالة اسم الفاعل وفعلية في حالة المضارع.
ويرى بنمامون أن صورة غير التام تستعمل داخل سيرورات اشتقاقية متعددة، فالأمر يشتق من المضارع والأسماء تتولد عنه. وبما أن اشتقاق الأسماء من الأفعال يستلزم عدم تصرفها فإن الأمر يقتضي أن يكون غير التام صورة مجردة default of form غير حاملة لأي تخصيص جهي أو زمني.

(2) لكن انظر حرفان وتورابي من أجل تصور مغاير حيث يعتبر حرفان أن "فَعَل" هي البناء الخلفي للأبنية الفعلية العربية، وحجته في ذلك:
أ - تعدد أشكال الثلاثي (الحركات الداخلية للجذع).
ب - التعدد الدلالي بخلاف التخصص الدلالي في غيرها.
ج - تعذر توقع أشكال مصادر الثلاثي بخلاف غيرها.
د - لا يمنع من الصرف ما ورد من الأسماء بناء "فَعَل".
أما التورابي فيرى أن "فعَل" تشكل الصورة المحايدة التي تبرز كتحقيق غير موسوم للقيود المؤثرة في اللغات، وتصلح أن تكون فعلا أو اسما أو صفة. انظر تورابي: التعدد والتكرار، أبحاث لسانية، مقال مذكور، ص 64-65.
ومن جهتنا نرى أنه ينبغي الفصل بين الوسم على المستوى الصرف - صواتي والوسم الصرف - تركيبي أو الدلالي. فـ "فَعَل" غير موسومة صرف - صواتيا لكنها موسومة في المستوى الدلالي داخل نظام الإحالة الزمنية. مما يستلزم التمييز بين مستويات الوسم في النحو، ذلك أن معايير الوسم ومقاييسه تختلف بمجرد الانتقال من مستوى إلى آخر، وقد ينتج عن ذلك قلب قيم الوسم من سمة موجبة إلى سمة سالبة أو العكس.

علـــى امـــتداد التحلـــيل الذي قدّمه ناجي، بالرغم من نجاعته في تحليل كثير من الظواهر الْمُـــشْكَلَة في تركيب الفعل العربـــي ونسقه الحركي، إلا أننا لا نجد إجابة واضحة عن سؤال: أيـــن يـــوجد الـــزمن في الفعـــل العربـــي؟ وكل ما هنالك تصورات تخص لاصقة الشخص وتخصيـــصاتها وتفاعلـــها مـــع الزمن، ولا نجد إشارة واضحة، إلا أن الزمن يتحقق في لاصقة الـــشخص، وهو ما سيتبناه بشكل واضح الفهري. وسنجد إشارات واضحة إلى الوضع الصرافي للزمن في الفعل العربـــي في أبحاث بنمامون، وهو ما سيشكل محور القسم الفرعي الموالي.

2.1.2.3. مقاربة بنمامون: توسيط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي

يؤسس بنمامون (1998) تحليله للزمن الصرفي في الصورة الفعلية على فرضيتين موجّهتين:

1. الماضـــي صرفية مجردة في التام لا تملك تحققا صواتيا منظورا، فالتطابق لا يُصهر الزمن، وحركات الجذع هي حركات محققة لصرفية البناء.
2. لا تحمـــل الصور غير التامة أي تخصيص صرف - صواتي زمني أو جهي، فهي الصورة المحايدة أو المجردة default في إطار النظام التقابلي: تام/غير تام.

يبني تحليله لهذا التقابل على حجج يراوح فيها بين الدليل الصرفي والدليل التركيبـــي. تتأسس الحجة الصرفية على ما يلي:

أ. وجـــود لواصـــق تطابق التام في النفي بـــ "ليس" الذي يدل على الحاضر، فإذا كانت لواصـــق الـــتطابق يظهر فيها الزمن الماضي بطريقة منتظمة لدل النفي بـــ "ليس" على الماضي والحال عكس ذلك فالبنى المنفية التي ترأسها "ليس" تدل على الزمن الحاضر:
- ليس زيد يكتب الدرس (*البارحة).
- ليس زيد في البيت (*البارحة).

ب. لـــو كانـــت الحركات الداخلية في الجذع دالة على البناء والزمن لتم إصهار مقولتين متباينتين من الناحية الصرفية، فالبناء مقولة اشتقاقية لأنه يرتبط بتكافؤ الفعل وانتقاله من المتعدي إلى اللازم، فهو مقولة ذات اقتران دال بالبنية الموضوعاتية، ويقربها هذا الاقتران مـــن اللواصـــق الاشـــتقاقية الأخرى في اللغات الطبيعية التي تعكس البنية الموضوعاتية للمحمـــولات مثل المطاوعة والتعدي... ولارتباط حالة الإصهار التي دُرِست بوفرة في الأبحـــاث الـــصرفية الحديثة بالمقولات التصريفية يجعل التصور القائم على إصهار البناء والزمن في صرفية حركية واحدة صعب القبول(1). ويدعم حجته بالدوارج العربية التي أسقط منها نظام الحركات الداخلية، وابتدعت لواصق دالة على الوجه:

---

(1) Benmamoun, 1998, pp. 28-32.

تايْكْتْبو لْبْراوات.

فلـــو كان البناء والزمن مصهرا في نظام واحد لدلت لاصقة البناء على الزمن، غير أن البـــناء يستقل بصرفيته، والزمن يستخلص من نظام التطابق وآليات توزيعه، مما يؤكد طرح استقلال وسم البناء عن التطابق.

لا يبقـــى بعد كل هذا إلا أن نفترض أن الماضي صرفية مجردة في العربية. غير أن نفي إصـــهار الـــزمن في البـــناء أو العكس بحجة اختلاف الطبقتين بين الوضع الاشتقاقي والتـــصريفي لا يـــستقيم، إذ بإمكاننا أن نبرهن على أن هناك طبقة من المقولات ذات وضع ملتبس في اللغات الطبيعية، فهي تتأرجح بين الوضع الاشتقاقي والتصريفي، فالبناء يعـــبر عـــنه بمقولة اشتقاقية في لغة، وقد يندرج ضمن النظام التصريفي في لغة أخرى، وتفاعله مع الجهة كما تؤكده دراسات كثيرة يرسخ اندراجه في النظام التصريفي(1).

ج. يسوق الباحث حججا تركيبية لتسويغ تخصيصه لغير التام بالصورة المجردة أو المحايدة(2)، حيث يلاحظ أن هذه الصورة ترد في سياقات متباينة تركيبيا:

- يـــدرس – سيدرس – كان يدرس – قد يدرس – لم يدرس – لن يدرس – أراد أن يدرس

لا تدرسْ – خرج يضحك.

فغير التام يرد في الحاضر والمستقبل والماضي والأمر، والبنية المدمجة والملحقة، وكل هذا دلـــيل أن هـــذه الصورة لا تحمل أي تخصيص جهي أو زمني صرفي ملازم لأنه من الصعب استخلاص سمة زمنية أو جهية واحدة مشتركة بين كل هذه البنيات. ذلك ما دفعه إلى اعتبار غير التام صورة لا تحمل تصريفا منتهيا finite morphology، فالسمة الزمنية توجد في اللواصق الموجهية (سوف/ســـ) أو في المساعد (كان) أو في النفي (لم/لن) أو الفعل الرئيسي في حالة الإدماج أو الإلحاق(3).

---

(1) انظر: الرحالي، 2003، نفسه، ص 56.
حيث يرى – نقلا عن شينكوي، 1997، ص 87 – أن اللغة الكورية تعامل مقولة البناء على أنها تنتمي إلى المجـــال التـــصريفي. فاللغـــات غير موحدة في تعاملها مع اللواصق الصرفية. وانظر دراسة الفهري بشأن مقولة جهة البناء على أساس أنها مقولة مركبة تبرز تفاعل البناء مع الجهة: البناء الموازي، ص 190.

(2) Benmamoun, 1998, pp. 35-39.

(3) يخـــرِّج الفهـــري (89c و93) هذه المعطيات انطلاقا من فرضية الزمن العائدي. فبالنسبة إليه تعتبر الصرفة الـــزمنية الموجودة في غير التام صرفة مركبة من بنية سماتية ثلاثية القيم (زمن، جهة، وجه)، وهذه البنية الـــسماتية مخصـــصة تخصيصا أدنى underspecified ولا تتشطر قيمها إلا داخل السياق التركيبي الذي قد يجعل سمة الزمن مفصولة عن الجهة كما في:
- كان زيد يلعب.

ولا تكتمل المنظومة الاستدلالية التي يقيم على أساسها بنمامون فرضياته إلا بإقامة تمايز بين السمات المقولية للبنية الزمنية في العربية. فبالنسبة إليه يتشكل النظام الزمني العربي من ثلاث سمات زمنية: [+ ماضي] و[+ مستقبل]، [+ حاضر][1]، وكل سمة زمنية ذات تخصيص مقولي قد تشاطر فيه السمة الأخرى، وقد تتميز به عنها. ويجد هذا الاستدلال مسوغاته التصورية في البرنامج الأدنوي لتشومسكي الذي يرى أن الوحدات المعجمية تنزل مزودة بلواصقها وأنها عبارة عن حزمة من السمات (سمات صوتية، سمات دلالية، سمات صورية)، وأن من هذه السمات ما هو مؤول، ومنها ما هو غير مؤول، وأن المقولات الوظيفية مزودة بحزمة من السمات المجردة وليس بلواصق المقولات المعجمية، وتقوم هذه المقولات بفحص سماتها وفحص سمات المقولات المعجمية أثناء النقل الذي تحركه السمات غير المؤولة التي ينبغي محوها أثناء الاشتقاق، وهي المحركة للحوسبة. فالزمن كإسقاط وظيفي له سمة زمنية وسمة مقولية غير مؤولة ينبغي محوها، وسمة إعرابية غير مؤولة تمحى بمجرد فحصها في المركب الاسمي الفاعل. وفي هذا السياق يرى بنمامون أن البنية المقولية للزمن في العربية غير موحدة، فالماضي له سمة فعلية، والمستقبل يشاطره هذا التخصيص، بينما الحاضر لا يملك إلا سمة اسمية.

الماضي ← [+ ف].

الحاضر ← [+ س].

المستقبل ← [+ ف].

ويستهدف هذا التخصيص المقولة الوظيفية (الزمن) التي تسقط في الشجرة لفحص السمات:

حيث تظهر "كان" حاملة لسمة زمنية موسومة [+ماضي]، ويبقى الفعل يلعب مخصصا بسمة زمنية عائدية تربطها سمة "كان" الزمنية مانحة إياها تخصيص المضي. ومعنى ذلك أن المركب السماتي في "يلعب" يكون [+ زمن عائدي، +جهة + وجه]. أما في حالة: "يلعب زيد الكرة الآن"، تخصص قيم المركب السماتي ب: [+زمن إحالي، +جهة، + وجه]. وتسمح فرضية التخصيص الأدنى برصد السياقات المتنوعة التي تتدرج فيها صيغة "اللاتام" دون أن تسلب الصورة الفعلية خصيصتها الزمنية.

من خلال هذه المقاربة ينكشف الميسم الفارق بين تحليل يعتمد تجريد الصيغة من حمولتها الزمنية/الجهية وبين تحليل يمكن الصيغة من أن تتدرج في تقابل مع نظيرتها الصورة التامة في إطار يعتمد تخصيصا زمنيا جهيا متناظرا، وتمكن هذه المعالجة من التنبؤ بقيم الوسم التي تمظهرها الصورتان: "فَعَل" موسومة لأنها تحمل في قالبها السماتي على الأقل قيمة موسومة واحدة. وهذا الوسم يسمح بفهم نسقي لتوزيعاتها المقيدة حيث لا تظهر في السياقات التي يمكن لغير التام أن يَحُلَّ فيها.

(1) سنستدل في فصل "المقولات الزمنية والجهية والوجهية" على عدم وجاهة تحليل من هذا القبيل. فالأنظمة الزمنية لا يمكن أن تقوم في اللغات الطبيعية على تقسيم ثلاثي بثلاث سمات موسومة، لأن النسق الزمني في اللغات الطبيعية عبارة عن نظام تقابلي يقوم على سمة موسومة وأخرى غير موسومة.

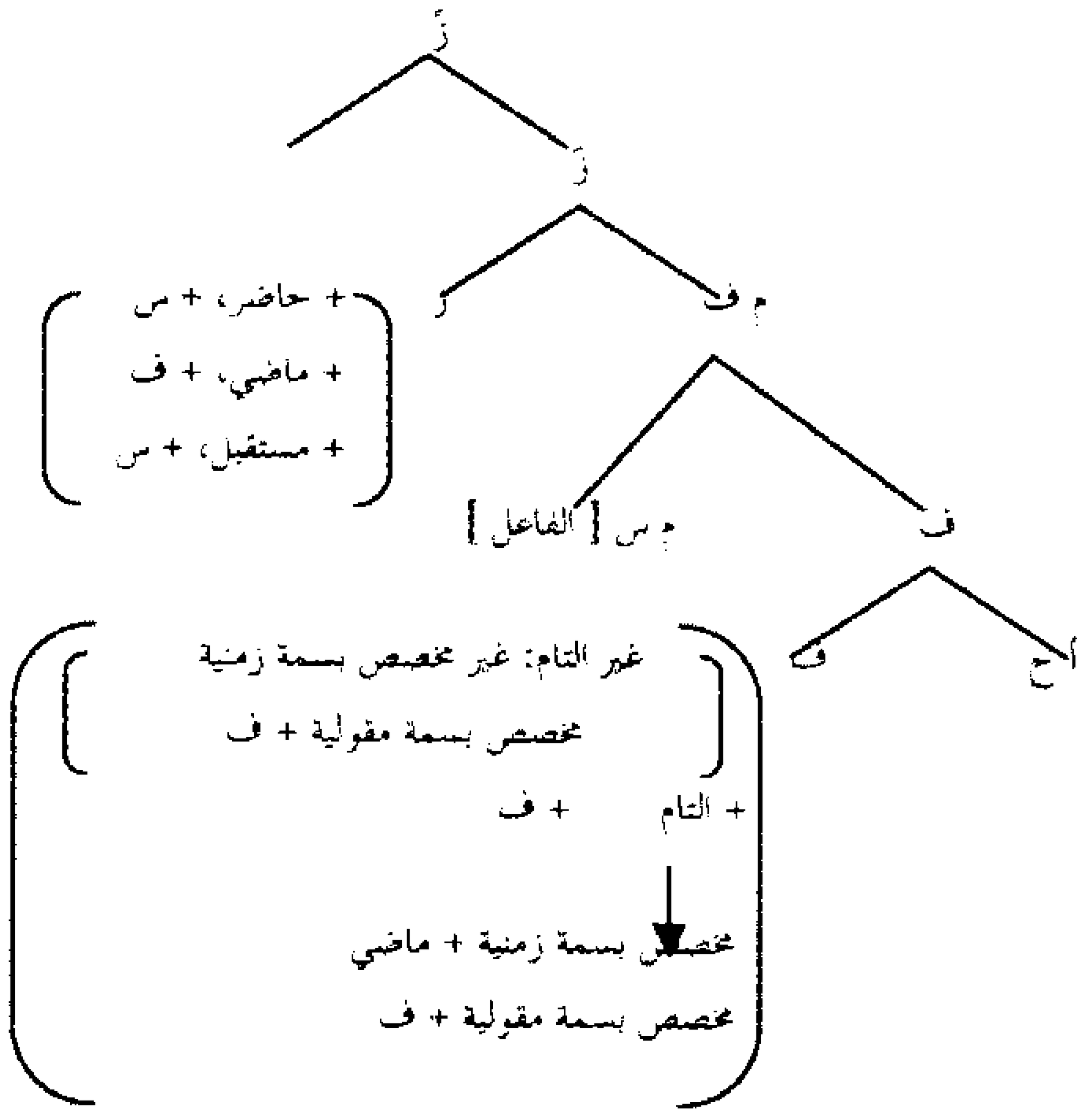

يقدم الباحث عدة أدلة على تخصيص الرأس الزمني الحاضر بسمة اسمية. أولاها البنيات الخالية من الفعل أو ما اصطلح عليه في الأدبيات التوليدية بالجميلات:

- زيد في الدار الآن.

ففــي هذا النوع من الجمل نحصل على تأويل الحاضر في غياب الفعل، فلو كان الزمن مخصــصا بسمة صورية مقولية [+ ف] لاحتاج إلى ظهور الفعل لفحصها ثم محوها، حتى لا تخــرق البنــية مبدأ التأويل التام[1]. والملاحظ أن هذا التخصيص لا تستخدمه كل اللغات، فوجود الفعل الرابطة ضروري في لغات أخرى:

- Jean <u>est</u> à la maison.
- Mary <u>is</u> here.

مما يعني أن الحاضر فيها مخصص بسمة [+ ف].

أمــا المستقبل والماضي فمخصص بسمة [+ ف] ضرورة، فهو يقتضي صعود فعل لمحو هذه السمة:

- كان زيد مريضا.
- سيكون زيد مريضا.
- *زيد مريض أمس.
- *سوف زيد مريضا.

---

(1) وهــو مــا يعبــر عنه بضرورة عدم وجود عناصر غير قابلة للتأويل في البنية التمثيلية، سواء في الصورة الــصوتية أو فــي الــصورة المنطقــية. وبمــا أن السمات الصورية غير مؤولة في الوجيهتين (الصوتية والمنطقــية) ينبغــي إذن محــوها للحــصول علــى اشــتقاق موفق، حيث لا يمكن لمستوى تمثيلي معين (الصوت/الدلالة) أن يستخدم عناصر غير قابلة للتأويل في مستواه.

ويقدم حججا أخرى ترتبط بالنفي والبنيات المسكوكة التي يفضل فيها استعمال رتبة ف - فا مع الماضي:

- رحمه الله.
- جازاه الله.

ورتبة فا - ف مع غير التام:

- الله يرحمه.
- الله يجازيه.

فبما أن الماضي مخصص ب[+ ف]لذلك يصعد الفعل متجاوزا الفاعل خالقا رتبة [ف فا]. أمـــا غير التام فيبقى في موقعه، وقد يصعد إلى مركب جهي أسفل لأن الرأس الزمني ليس له سمة صورية فعلية يحتاج إلى محوها. ويسوق دليلا آخر يبرر من خلاله وجود لاصقة الشخص سابقة في غير التام ولاحقة في التام، على أساس أن هناك اشتقاقا متولدا عبر سيرورة تاريخية، فعلامات الـــتطابق كانـــت عبارة عن ضمائر في اللغات السامية. فـــ "خرجتَ" كانت ذات بنية: "خَرَجَ أنْـــتَ"، وأسقطت عماد الضمير (أنا) وانصهرت اللاصقة الإحالية التطابقية الموجودة في الضمير في الفعـــل. ووجودها في شكل لاحقة دليل على أن الفعل صعد إلى رأس الزمن. أما وجودها في شـــكل ســـابقة: "تَخرج" دليل أن الفعل لم يصعد في بنى غير التام لتلتحق به لاصقة الضمير(1). فلدينا إذن بنيتان شجريتان، كل واحدة منهما تولد عنها شكل صرفي معين:

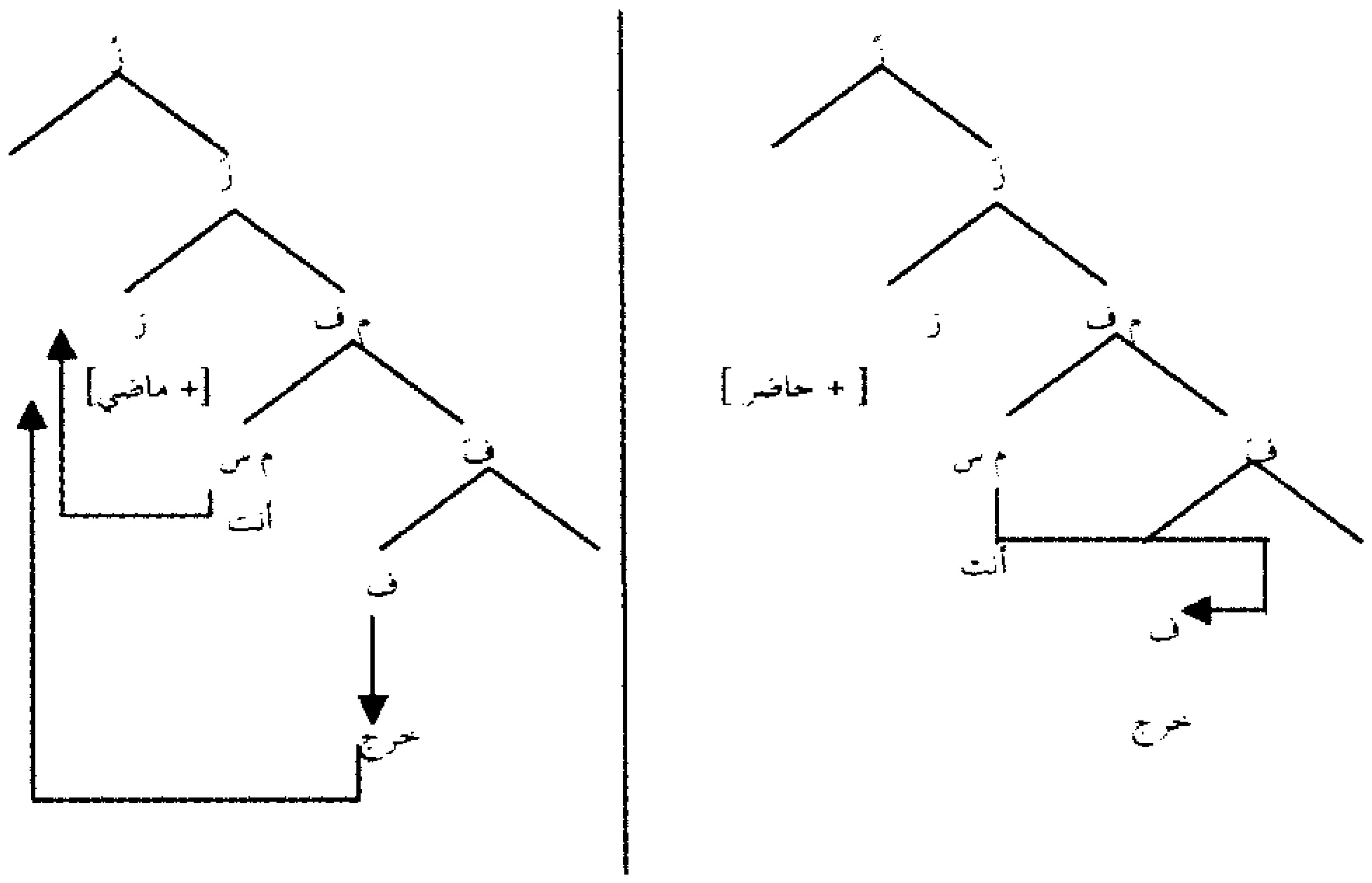

الملاحظ أن تحليلا من هذا القبيل فيه كثير من التكلف. قد يكون للإسباق أو الإلحاق في شكل الأفعال مسوغات صرفية أو تركيبية أخرى. زد على ذلك أن الدليل المقدم لصالح

(1) انظـــر العمـــاري من أجل تحليل يربط لواصق التطابق بالضمائر بطريقة نسقية: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 94-101.

تقـــدم الفاعل على الفعل في البنية المسكوكة دليل محصور في طبقة محدودة من المعطيات قد تفـــسر بطـــريقة مخـــتلفة. كما أن الباحث لا يقدم تفسيرا للتساوي الرتبـــي الذي تمظهره الأشكال التامة وغير التامة. والذي لا يجد مسوغه في التخصيص المقولي، فجملة:

- كتب زيد الدرس

لها توزيع رتبـــي مشابه لـــ:

- يكتب زيد الدرس.

لا شيء يمنع من أن نعتبر أن الصعود إلى الزمن يحصل في الشكلين معا. وهناك إشارة دالة أوردها في الهامش[1] تعقد المشكل أكثر مما تحله، إذ يعتقد أن تخصيصات الإحالة الزمنية مـــن الناحية الدلالية التي أوردها الدارسون في دراستهم لمثل هذه البنية وبنى أخرى مشابهة مثل الماضي المكتمل والحاضر المكتمل والمستقبل المكتمل:

- يكون خرج.
- كان قد خرج.
- قد خرج
- كان سيكون خرج

كلـــها تـــنويعات زمنية لها علاقة بنظام التخصيص الدلالي للإحالة الزمنية، وهو نظام تخصيصي مستقل عن الاعتبارات الصرف - تركيبية، كما لو أن الصرف الزمني قد يحضى بتخصيصات لا يلعب فيها التأويل أو تخصيص المحتوى الدلالي أي دور. وهو لا يفسر كيف يمكـــن أن نبني إحالة زمنية معقدة بصرف زمني فقير، ولا كيف يتم حساب التعقيد الزمني بشكلين أحدهما يحمل صرفية زمنية مجردة وثانيهما عارٍ من التخصيص الزمني والجهي. كما أن دراســـته لبنى النفي لا تشكل خطوة في هذا الطريق ما دام النظام الزمني يقتضي معالجة شمولية يتداخل فيها الزمن مع النفي والشرط وأدوات الاقتران الزمنية أو ما يسمى بالروابط الـــزمنية conecteurs temporels والتـــسوير بالظروف والإدماج والإلحاق وأمور أخرى ستخصص لها فصلا قائما بذاته[2].

ومـــن جهتـــنا نرى أن تحليلا من هذا النوع لا يمكن إلا أن يوقعنا في مشاكل تحجب دراسة النظام الزمني أو الجهي دراسة متكاملة. لذلك نعتقد أن المقاربة ينبغي أن تتجه صوب تخـــصيص تتفاعل فيه المستويات وتتكامل، يتفاعل المستوى الصرف - صواتي مع المستوى الـــصرف - تركيبـــي والمستوى الدلالي. وسنعمل في الأقسام الفرعية الموالية من هذا المحور

---

(1) Benmamoun, 1998, p. 39.

(2) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

علـــى بـــناء تصور يشغل مبدأ تفاعل المستويات التمثيلية، وسندقق فيه العلاقة الجامعة بين الصرف الزمني والدلالية الزمنية، أي بين الصور الزمنية وتأويلاتها.

3.1.2.3. مقاربة ماجدولين النهيبي: المعالجة الزمنية والجهية للتناوب الحركي في الفعل العربي

نرمـــي مـــن خلال هذا القسم تقديم معالجة نسقية لنظام التناوب الحركي في الأفعال العربية[1]. لقد لاحظنا أن المعالجات التي قدمت لهذه الظاهرة تقوم على اعتبارات صرف – صـــواتية محاولة بناء قاعدة تضبط المسار التناوبـــي في نظام أفعال العربية. وحاولنا أن نبرز عـــددا من الاقتراحات في الأدبيات الصرفية التي حاولت تخصيص حركات جذوع الأفعال بسمات نحوية/وظيفية. ولقد لاحظنا أن هذه الاقتراحات تواجهها عدة مشاكل إما نظرية أو وصـــفية. ونحتاج إلى تصور شمولي يضبط النظام الحركي في الأفعال في اتجاه تقييسه وسلب الاعتباطـــية عن نسقه. تصور منسجم مع الافتراضات العامة المقدمة في مستهل هذا المحور، وســـنعمل علـــى تفعـــيل مـــسلمة بناء السمات عبر المستويات ومسلمة تفاعل المستويات والتداخل بين القوالب. سننطلق من الفرضية التالية التي سنعمل على روزها:

+ يعكـــس التـــناوب الحركـــي في الأفعـــال درجات التوافق أو عدمه بين السمات الجهية/المعجمية للجذور والسمات الجهية النحوية لصرفية الزمن.

يشكل إثبات صحة هذه المسلمة مدخلا لتفسير اختلاف أبنية الأفعال، وهياكلها عن أبنية الأسماء فيما يتعلق بقابلية نظامها الحركي للتقييس.

فـــيما يلـــي ســـنبرز أساسيات التحليل المعتمد استنادا إلى دراسة متميزة لماجدولين النهيبـــــــي، مطـــورين أفكارها في اتجاه تعميم التحليل على أشكال فعلية غير مدروسة في مقالها، مستخلصين أهم مقتضيات هذه المقاربة.

أ. نؤســـس النهيبـــــــي دراســـتها على إشارات دالة واردة في أعمال الفهري، تقول باقتران التـــناوب الحركـــي في الأفعـــال بالمحتوى الجهي، وهي محاولة تنحو صوب ربط التناوب بالتخصيـــصات الـــنحوية أو المعجمـــية/الدلالية. ففي دراسته للتعدية والمطاوعة[2]، لاحظ الفهـــري أن الأفعال الدالة على الأعمال تكون حركاتها الداخلية عبارة عن فتحة، والكسرة أقـــل إنتاجية. والحالات الساكنة تأخذ حركة الضمة لوصف الخصال والعاهات، والكسرة لوصـــف الحالات الذهنية. والنتيجة أن الأفعال المتعدية لا ترد بضمة لكونها الحركة الواسمة

(1) ســـنقيم اســـتدلالاتنا انطلاقا من مقالة ماجدولين النهيبي، 2004، مقاربة جهية للتناوب الحركي، في "سمات الفعل العربي وطرق بنائها"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 309-331.

(2) Fehri, 1987, Anti-causatives in Arabic, causativity and affectedness, p. 11.

للحالات باعتبارها لازمة[1]. فإذا كان الأمر كذلك ستكون حركات الجذوع الداخلية محكومة معجميا lexicaly governed، تعبر جزئيا عن الجهة المعجمية aktionsart.

ب. تعتبر المغايرة الحركية عملية إبدال تتم بين حركة محايدة (غير موسومة) وحركة موسومة. يقوم النظام الحركي على تقابل بين حركة غير موسومة وهي الفتحة، وحركتين موسومتين وهما الضمة والكسرة[2]. والمغايرة هي عملية وسم marking أو تحييد للوسم demarking، حيث نحصل على الوسم بانتقال من الفتحة إلى الضمة أو الكسرة، ونحيد الوسم بالانتقال من الحركتين الموسومتين إلى الحركة المحايدة.

وتوجد في أنظمة الأفعال مسارات غير تناوبية:

أ - ذهب ← يذهَب.

ب - جَمُل ← يَجْمُل.

جـ - حَسِب ← يحسِب.

وهي مسارات متنبأ بها. فالمسار الأول محصور في طبقة الجذوع التي عينها أو لامها حروف حلقية[3]. والمسار الثاني يكثر في أفعال الحالات الساكنة المحضة، والمسار الثالث نادر الاستعمال. وكل هذه الاستعمالات اللاتناوبية يقع فيها نسخ copying لنفس الحركة في الشكلين. تحصر الباحثة مقاربتها في المسارات التناوبية التالية:

+ ـــِـــ ← ـــَـــ ← مسار مرتبط بأفعال الحالات الدالة على الأوصاف العارضة أو الظرفية:

حزِن ← يحزَن

فرِح ← يفرَح

قلِق ← يقلَق.

---

(1) انظر مقال سعاد الصغير، 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، سمات الفعل وطرق بنائها، ص 264. ونشير من جهتنا إلى أن كرسال ولوفنستام في مقالهما التأسيسي حول ظاهرة التناوب الحركي قد أوردا في مستهل دراستهما إشارة تدل على وعيهما بارتباط المغايرة في الحركات باعتبارات معجمية/دلالية مثل التعدي واللزوم أو الاعتبارات الجهية. ولكون مقاربتهما ترمي إلى منسقة الظاهرة صرف – صواتيا فإنهما اكتفيا بالإشارة دون إيراد التفاصيل.

- Guerssel and Lowenstam: Ablaut in classical Arabic, p. 2.

حيث يلاحظ الباحثان في إشارة عابرة أن الفتحة والكسرة كحركة داخلية تقترن بالأفعال الدالة على العمل والانتقالات والحالات العارضة، بينما الضمة ترتبط بالأفعال الساكنة.

(2) انظر: مقال تورابي:

- A pophonic system of standard arabic, pp. 44-45.

من أجل فهم للاعتبارات الصوتية أو الصرف – صواتية المفسرة لهذا التقابل.

(3) انظر: محمد الوادي، 2004، الخصائص الصرف – صواتية لبناء بعض الأفعال في اللغة العربية. في: "سمات الفعل وطرق بنائها"، ص 335-359. من أجل تحليل مفصل لهذه الظاهرة.

+ ــــــُــــ ← ـــــُــ ← مسار غير تناوبـــي يشيع في أفعال الحالات الدالة على أوصاف ثابتة وملازمة:

حَسُن ← يحسُن

ظـــرُف ← يظـــرُف

+ ــــــَــــ ← (ـــــُـــ، ـــــــِـــ) ← مسار يظهر مع بعض أفعال الحالات المؤولة على الأنشطة والأفعال الدالة على الأعمال:

قـــتَـــل ← يقـــتُـــل

أكـــل ← يأكـــُل

بَـــشَـــر ← يبـــشِـــر/يبشُـــر

ج. تتبنى الباحثة فرضيات الصرف الموزع لدى مارنتز (1997) معتبرة بناء الكلمة سيرورة حـــسابية توليدية مشابهة لسيرورة تكوين الجمل، أي أن هناك قرنا لوحدات معجمية جوهـــرية كالجـــذور بوحدات معجمية وظيفية كالزمن أو الجهة، أي ما ينتمي إلى ما يـــسميه مارنتـــز (2000) بـــالمعجم الوظيفي(1)، كلائحة مغلقة من السمات الصرفية (الـــتطابق، الـــزمن، الجهـــة)، وأن الاشتقاق في المعجم يتم بآليات مشابهة لما يقع في التـــركيب، حـــيث تقرن الجذور بالمقولات الوظيفية باعتبارها مشرفة على حزمة من السمات، وهو إقران بالضم Merger. وبعد ذلك تهجى الكلمة أو المركب في المستوى الـــصوتي. ولتفسير المعطيات التناوبية تفترض تخصيصا معجميا داخليا للجذور الفعلية بـــسمات جهـــية/دلالية، وتخصيصا جهيا/نحويا للصرفة الزمنية، معتبرة أن اقتران الجذر بالصرفة الزمنية يحدث اجتماع سمات الجذر بسمات الصرفة الزمنية، وأن هذا الاجتماع يسفر عن توافق جهي/زمني أو عدم التوافق الذي ينعكس صوتيا على الحركات الداخلية للجذوع.

د. ولاشـــتقاق درجـــات الـــتوافق بين نظام الوسم العام في الحركات ونظام التخصيص الجهـــي/الـــزمني للأفعال تعمم الوسم على الصرفة الزمنية والجهية معتبرة الماضي زمنا موسوما تأسيسا على دراسات الفهري للتقابل [ماضي]/[لا ماضي] في العربية. كما أن الحالة جهة موسومة في إطار التقابل [الحالة] [الحدث](2).

---

(1) Marantz, 2000/2002.
عن الفهري: Nominal classes and parameters, pp. 88-91.
أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 22.

(2) قـــد تكـــون الأحـــداث ســـيرورات أو أنشطة أو إنجازات. انظر فصل المقولات الزمنية والجهية لمزيد من التفاصيل.

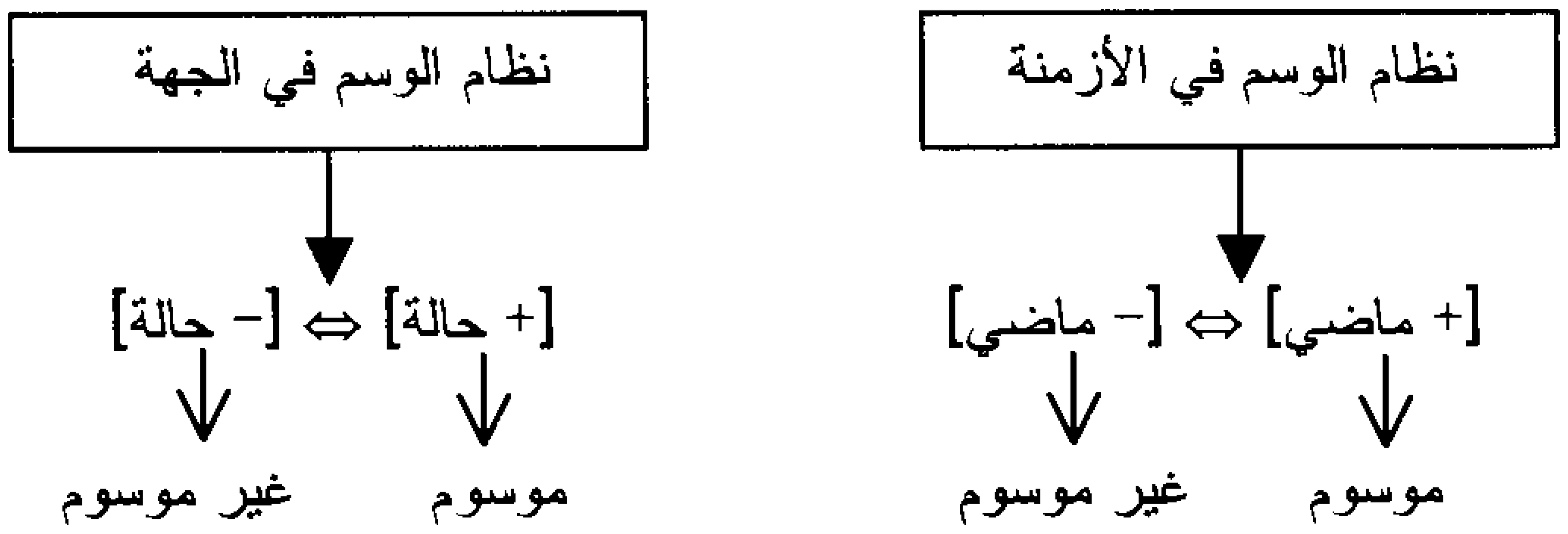

وتبرر وجود السمة الموسومة في الحالة بكون معظم أفعال غير الحالات تتضمن الحالة كنتيجة للحدث في تكوينها الدلالي الداخلي:

- قتل زيد عمرا ← جعل زيد عمرا صار لا حي(1).

وأن سيرورة التلزيم في الأفعال المتعدية قد تولد بنى دالة على الحالة:

انكسر الكأس ← صار الكأس منكسرا (في حالة منكسرة).

فيصير المطاوع حاملا لبنية معجمية دلالية مطابقة لتخصيص أفعال الحالات غير المشتقة:

فَــرِح = [صار س [فَـــرِ حٌ س]]

انكسر = [صار س [منكسر س]].

كما أن الأفعال الدالة على الحالة إذا عُدِّيت لا تفقد سمتها الدلالية الجهية المحايثة، أي [+ حالة].

فالبنـــية المعجمـــية الدلالية للفعل "أفْرَحَهُ" تبرز الحالة أثناء التفكيك المعجمي الدلالي كجزء من تكوينها الدلالي الداخلي: [جعل س [صار ص [فَرِح ص]]].

وهـــو ما يبين أن السمات الموسومة أقل عرضة للتغير وأكثر السمات ميلا للثبات عبر السيرورات الاشتقاقية.

هــــــ) تعتقد الباحثة أن بناء التوافق لا يتم إلا بتخصيص سماتي شبه متناظر بين الجهة النحوية والجهة المعجمية، ولهذا التناظر أو ما يشبهه مسوغات. فالأحداث الدالة على التدرج تكـــون بنيتها الزمنية الداخلية منظورة، وبذلك تتناظر مع الزمن الحاضر، أو غير التام، وهي سمات تتداخل في هذه المقولات، بينما الأحداث التي لا تدل على التدرج مناظرة للماضي أو التام الذي يخفي بنيته الزمنية الداخلية ليجعلها غير منظورة(2).

---

(1) انظر تحليل داوتي لهذه الطبقات من الأفعال في جحفة، 2001، ص250-254.

(2) بالـــرغم مـــن أن الباحثة قد أحالت بشكل ضعيف على بعض الدراسات التي حاولت إبراز هذا التناظر مثل الفهـــري وبارســـنتر، 1990، إلا أنـــنا لا نعـــدم وجود مقاربات صاغت بشكل دقيق إمكانية بناء تخصيص تناظري للسمات الجهية الموجودة في الزمن والسمات الزمنية الموجودة في الجهة. انظر: Gueron, 1996. والإشارات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول.

- Ana M. Discillio, 2001, “Quantification and Aspect”. M.S. U.Q.A.M.

هـــناك إذن سمـــات جهية في الزمن تبرز إمكانية صياغة قياس تناظري بين الأوضاع Aktionart[1] وسمات الزمن. واستنادا إلى هذا الطرح تقدم الاقتراح التالي:

تخـــصص الجـــذور الفعلية في المعجم بتخصيص جهي تقابلي [+/- حالة]، وتخصص الـــصرفة الـــزمنية في المعجم بسمة [+/+ قبلي]؛وترأس السمة الزمنية الأساسية [+/- قبلي] سمـــتين جهيـــتين نحويتين فرعيتين [+/- حركي/+ - منته]. وترأس السمة الجهية المعجمية [+/- حالة] سمتين فرعيتين [+/- حركي/+/- عارض].

فالماضـــي [ــ حركي]، لأنه يدل على وضع فقد حيويته، و لم يعد جاريا عند التلفظ، وهو [+ منته]، لأنه دال على وضع وصل إلى نهايته[2]. يستلزم الماضي الانتهاء. فالجملة التالية:

- بنى زيد الدار وما زال يبنيها.

لاحنة مقارنة بــ: - كان زيد يبني الدار وما زال يبنيها.

فالأولى تستوجب سمة الانتهاء، والثانية لا تستوجبها.

أما تخصيص الحالات بـــ [- حركي] و+/- عارض]، فيُمَكِّن من التمييز بين الصفات الظـــرفية أو المحمـــولات الطورية stage level predicate كصفات غير ملازمة وحالات مـــتغيرة مـــثل الفـــرح والحزن والقلق، فهي [+ عارض] مقابل الصفات الساكنة والثابتة والمنسجمة مثل الجمال والكبر، وبإمكان الثانية أن تتحول إلى صفات عرضية أو ظرفية مثل:

- جَمُلَت الفتاة فجأة.

وليس بإمكان الأولى أن تنتقل إلى صفات ساكنة.

تـــتحدث ديـــشيلو فـــي مقالهـــا عن سمة الانتهاء (terminative) باعتبارها سمة موزعة داخليا (في الجهة المعجمية) وخارجيا في الرأس الزمني المتضمن لسمة جهية محايثة.

(1) انظـــر فصل المقولات الزمنية والجهية لأجل تدقيق مصطلح الوضع والجهة النحوية والزمن. وحول تناظر الأوضاع وبناء تخصيصات متناظرة للأحداث والكيانات انظر:

- شـــوطا، 1999، تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد التعريب.

- وغاليم، 2001، سمات جهية في الأشياء والأوضاع، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر 2001.

(2) وهو ما يعبر عنه الفهري بارتباط الماضي بسمة التمام perfectivity أو الانتهاء terminativity. انظر الفهري:

- The syntax of Arabic time, 2002, p. 26.

ونميـــز فـــي هذا السياق بين الانتهاء والمحدودية telecity أو الأوجية. انظر التفاصيل في فصل المقولات الزمنية والجهية.

ويتنـــبأ هذا التخصيص بتوافق بين ما خُصِّص بـــ [+ حالة] و[- حركي، + عارض] و[+ قبلـــي]، فكلاهما يشترك في سمة [- حركي]، وكلاهما يتلاءم مع السمتين [+ عارض] و[+ منته] لأن مـــا هو عارض آيل للانتهاء. وهو تجسيد لأعلى درجات التوافق، وهذا التوافق في السمات الموســـومة هـــو الذي يجعل هذه الجذور أثناء تضامها Merger بسمات الصرفة [+ قبلي] تنتقي select الـــسمة الأكثر موسومية، على أساس أن هناك سلمية متدرجة للوسم في الحركات تنقلنا من سمة محايدة (الفتحة) إلى سمة أكثر موسومية (الكسرة) فالسمة الأقل وسما (الضمة)[1].

الفتحة < الكسرة < الضمة.

ويمكن التمثيل لذلك من خلال الخطاطتين التاليتين:

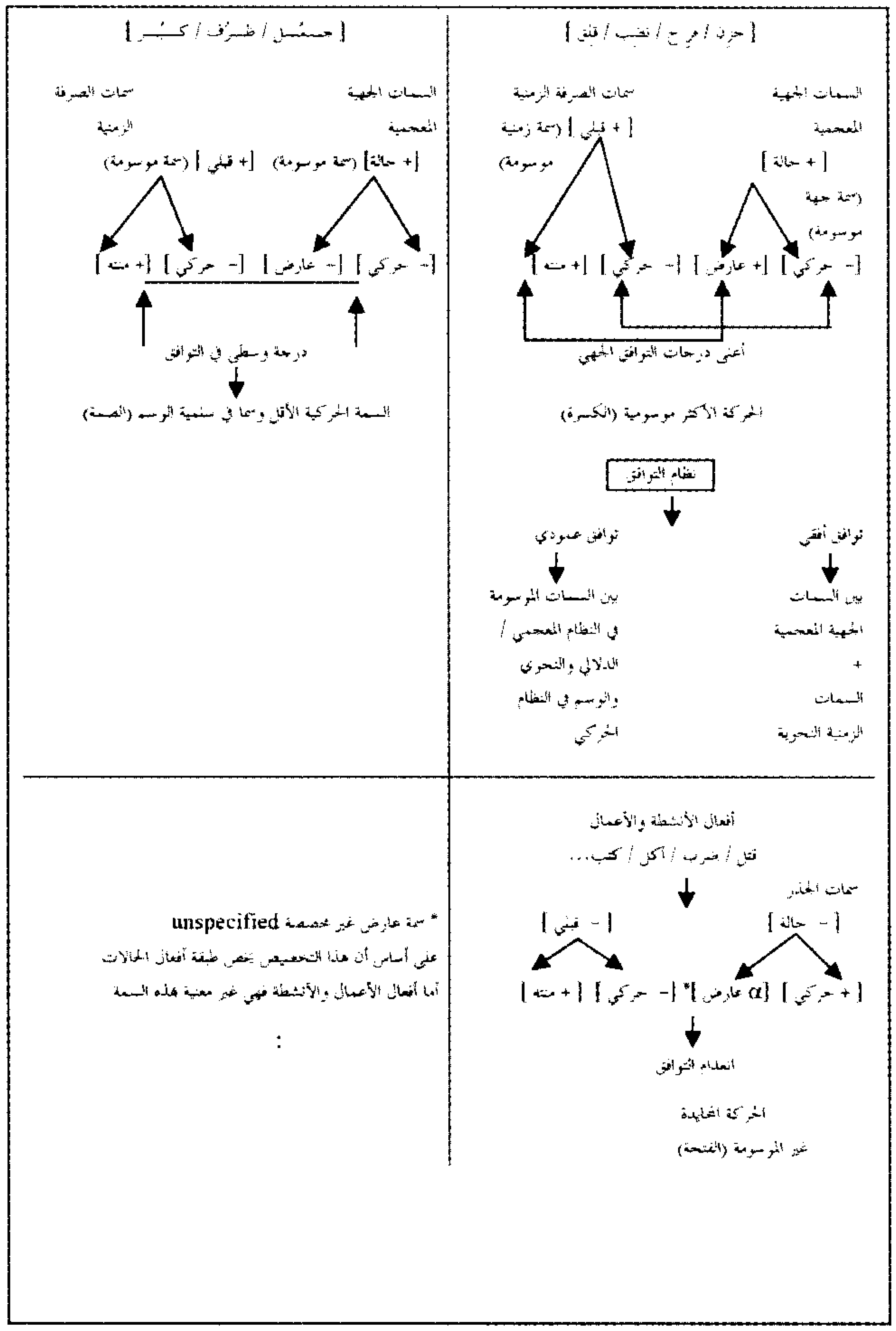

---

(1) انظر: نورابي، 2000، التضعيف وقيود التأليف، ص 9-10.
حيث يستدل على أن التأليف بين القطع الخلفية والكسرة كصائت عالي خلفي مقيد أكثر من تأليف القطع غير الخلفية.

يتنبأ هذا التحليل بمسارات التناوب الحركي بين الماضي والحاضر:

أ - حزِن ← يحزَن.

ب - جـمُـل ← يجـمُـل.

فالحاضـر باعتباره [- قبلي] له تخصيص [+ حركي، - منته]، وهذا التخصيص يجعل الجـذر يفقد درجة التوافق التي يأخذها في النظام القبلي، فتتعارض بذلك تخصيصات الجذر (ح ز ن)، [- حركـي، + عـارض] مـع تخصيصات الصرفة الزمنية [+ حركي] ≠ [- حركـي]، [- منته ≠ [+ عارض] وغياب التوافق التام يجعلنا ننتقل من الحركة الموسومة إلى الحـركة المحايدة. فحركية الزمن الحاضر ناتجة عن كون الوضع قائما في زمن التلفظ وغياب الانتهاء يجعل بنيته الزمنية الداخلية منظورة، وهو ما يؤهله للتعبير عن التدرج، ويجعله يتقاطع دلاليا مع سمة التدرج الجهية.

أما الأفعال التي تثبت حركتها في التصريفين:

قَبُحَ ← يقـبُـح.

عظُـم ← يعظُـم.

فثـبات حركتها دليل على وجود درجة وسطى من التوافق يحافظ عليها الجذر أثناء انـتقاله مـن النظام القبلي إلى النظام اللاقبلي، وهي محافظة ناتجة عن التقاء أدنى بين صرفة الحاضر باعتبارها [- منته] وتخصيص الجذر باعتباره [- عارض]، وما دامت [+ منته] تناظر [+ عارض] في تخصيص بنية (فعِل) فـ [- منته] تناظر [- عارض].

ويفسر هذا التحليل تنقل بعض أفعال الحالة من صيغة (فعِل) إلى صيغة (فعَل):

بـثِـر ← بـثَـر

بشِـر ← بَشَـر

بَـرِد ← بـرَد

يجعلـنا هذا التنقل نتحول من فعل دال على الحالة إلى فعل دال على الأنشطة. فدلالة هـذه الأفعال تقترن بمعنى النشاط والحركة، مما يجعلها تقترب من طبقة الأفعال الدالة على النشاط والحركة بحكم وضعها (أكَل، كتَب...). فـ:

بَـثِـر ← تشير إلى تغيير طرأ على الوجه.

بـثُـر ← تشير إلى حالة بثور في الوجه مستقرة.

بَـثَـر ← تـشير إلى عملـية خروج البثور في الوجه، فكأنها نشاط تتم ملاحظته ورصده.

حـزِن ← حـزَن

فَتَنَ ← فَتَنَهُ ← تشير الصيغ المتعدية إلى عمل يقوم به المنفذ، وهي صيغ يمكن تخريجها على الفعلية التي تفيد النشاط. تمتص هذه الصيغ محمولا يستلزم وجود جاعل منفذ وجعل أي عمل. وقد يتحقق هذا المحمول في شكل فعل، مما يعطينا جعلية تركيبية:

- جعل زيد عمرا يخرج.

أو في شكل تضعيف أو لاحقة الهمزة الجعلية. والأساس هنا أن الفتحة دالة على النشاط باعتبارها علامة صرفية لمحمول جعلي مصهر في الفعل.

وحتى تمتلك الفرضية التي أقامتها الباحثة، لتفسير ظاهرة التناوب الحركي تفسيرا يقوم على اعتبارات جهية/زمنية، قوة التعميم على معطيات أخرى غير المعطيات المدروسة في مقالها، نقترح توسيع مجال التفسير إلى ظاهرة المبني للمجهول والصيغ المزيدة.

لقد لوحظ أن الحركة المعنية بالبناء للمجهول في الأفعال هي الحركة الأولى، أما الحركة الثانية فتخضع لتناوب حركي بين التام وغير التام:

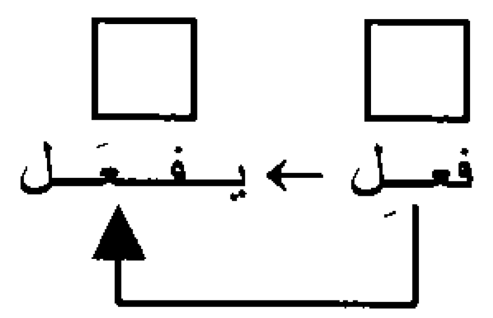

وعلى الرغم من أن جذور الأفعال الدالة على الأعمال والأنشطة تمتلك سمة [- حالة]، إلا أن بناءها للمجهول يحولها من أفعال دالة على العمل إلى أفعال دالة على الحالة، فتكسر عين المبني للمجهول مثلما كُسِّرت عين الأفعال الدالة على الحالة معجميا، والفرق بينهما أن البناء للمجهول دال على الحالة تركيبيا بحكم أن الاشتقاق هنا عملية تركيبية فيها نزع لموضوعات وامتصاص للإعراب وأشياء أخرى، وأفعال الحالة تدل على هذا المعنى معجميا(1). ولذلك فكثير من الأفعال الدالة على الحالة لا تبنى للمجهول، فلا تصح:

- *سُعِد
- *فُرِح
- *مُرِض (2).

لأنها لا يمكن أن تدل على الحالة مرتين.

---

(1) نحيل على مقال شوطا 1995: "الأفعال النفسية في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي"، ص 149-150.

(2) لكن يمكن أن نقول: "حُزِن عليه" ولا نريد أن نخوض في القضايا الدلالية والمعجمية المرتبطة بالبناء للمجهول، ونحيل على العماري: الجملة العربية، ص 344-361.
والفهري، 1986، المعجم العربي، ص64-66.

فسيرورة البناء التي تخضع لها الأفعال:

كَـتَـب/خرج/درس/فتح...

لهـا انعكاس على التخصيص الجهي المعجمي الداخلي لهذه الجذور. فالتخصيص الـدلالي المحايـث للجـذور يمكن أن يتغير أثناء دخول الكلمة في سيرورات اشتقاقية معينة[1].

فتنتقل "كتب" من الدلالة على [− حالة] إلى [+ حالة]. وبدهي أن يقترن هذا التحول بتخصـيص بقـية الـسمات نظرا لوجود تعالق نسقي بين السمات كما أوضحنا أعلاه. لتُصَيِّرها [+ حالة] دالة على [[− حركي]، [+ عارض]]، وبذلك تجعلها هذه السمة متوافقة مع صرفة الماضي [− حركي، + منته]، وبالتالي نحصل على الكسرة.

والانـتقال إلى الفتحة في غير التام يخضع لنفس المسوغات التي سقناها بالنسبة لصيغة "فعِل". وتنعكس تراتبية التخصيص على تراتبية النظام الحركي في الأفعال المبنية للمجهول، فكما أن التخصيص المعجمي الدلالي للجذور يسبق التخصيص الزمني النحوي، نلاحظ أن التخصيص الدلالي المرتبط بالسمة [+ حالة] مرمز له بالضمة التي تسبق خطيا الكسرة الدالة علـى درجات التوافق. معنى ذلك أنه في سيرورة الاشتقاق تتحول السمات المحايثة للجذر، وبعدها تستمر الكلمة في السيرورات الحسابية الأخرى، وهو ما يمكن أن نبرهن عليه بسهولة بتبني نظرية الصرف الموزع.

فـإذا كانـت الكلمة تنتقل كجذر عبر مراحل اشتقاقية لتتوحد بحزمة من السمات الوظيفـية/النحوية، وعلى افتراض أن هذه السمات مسقطة بطريقة هرمية في الشجرة، يمكن أن نفتـرض أن هناك سيرورات حسابية تسبق سيرورات أخرى، وأن تنقل الجذر ينبغي أن يحتـرم الهرمية الشجرية وخاصية السلكية وأشياء أخرى، وأن هذه الهرمية التي تحملها معها الكلمـة في آخـر محطة اشتقاقية تنظر فيها البنية الصرفية بحيث قد تحافظ عليها أثناء تهجية سماتها، وقد تقوم بإعادة تنظيمها من خلال سيرورة الصهر أو الشطر، ولتنفيذ الاقتراح نتبنى تصورات الصرف الموزع في تطوراته الأخيرة مع مارنتز 2001/2000.

تـسقط الأفعال في هيئة جذور غير مخصصة مقوليا، لكنها حاملة لتخصيصات دلالية جزئية، ولا تكتسب هويتها المقولية إلا داخل محيط تركيبـي، فالجذور تصير أفعالا مصرفة إذا وجـدت في سياق الإسقاطات الوظيفية الفعلية (البناء/الجهة/الزمن)، وقد تصير مشتقات لهـا الخـصائص الموضـوعاتية والمحورية للأفعال في سياق إسقاطات البناء والجهة وإسقاط

---

(1) يمكـن تفـسير هـذا التـنقل باعتماد سيرورات تحويلية تطرأ على السمات مثل سيرورة: انقل إلى الحالة stativize واسلب سمة الحالة destativize.

التأسيم، أو جذورا اسمية محضة في سياق إسقاطات اسمية لا تتضمن أي إسقاط له خصيصة انتقاء الموضوعات أو إسناد أدوار محورية(1).

ولتنفيذ الاقتراح نقترح نموذج اشتقاق كلمة "حَــزِن":

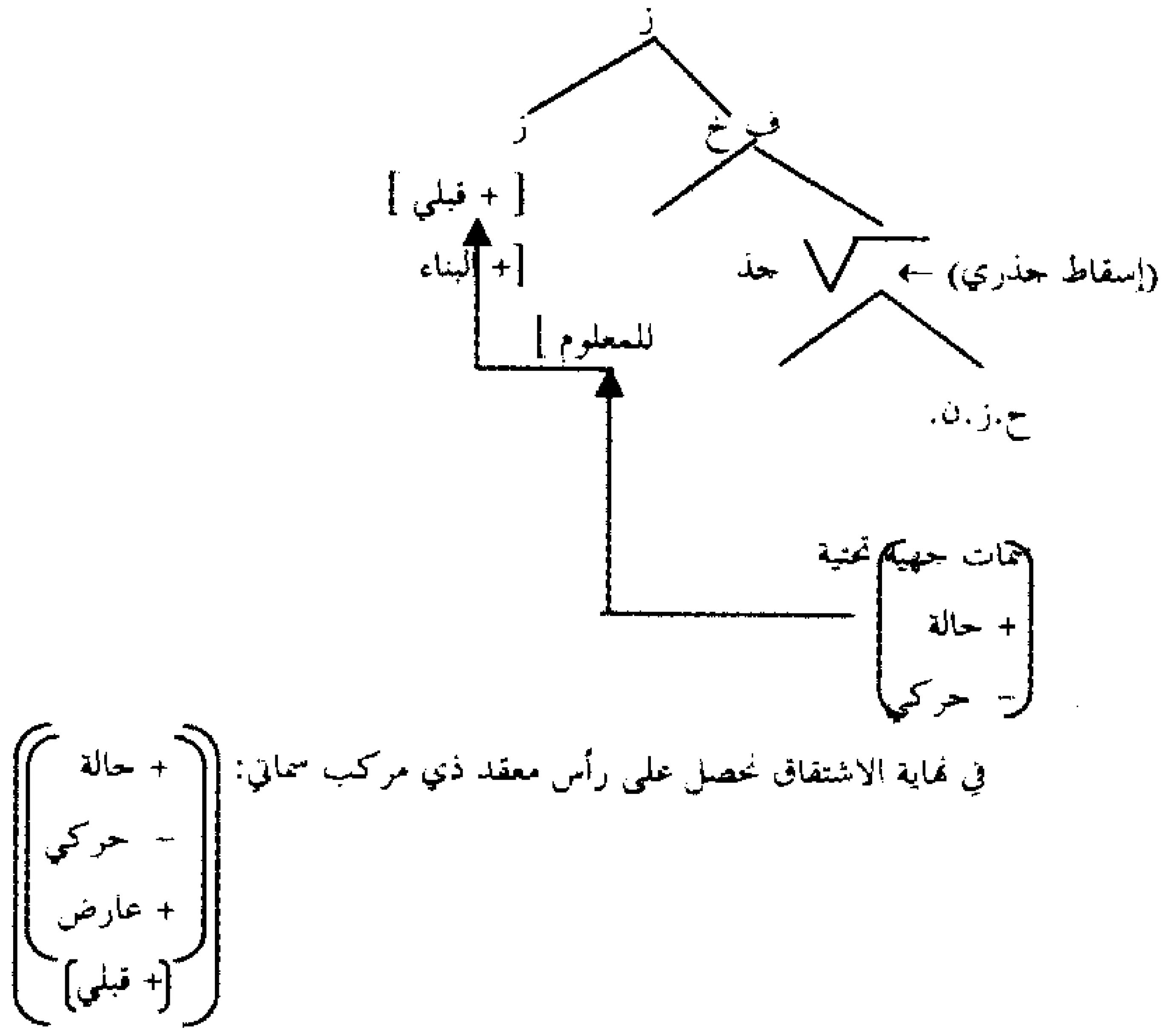

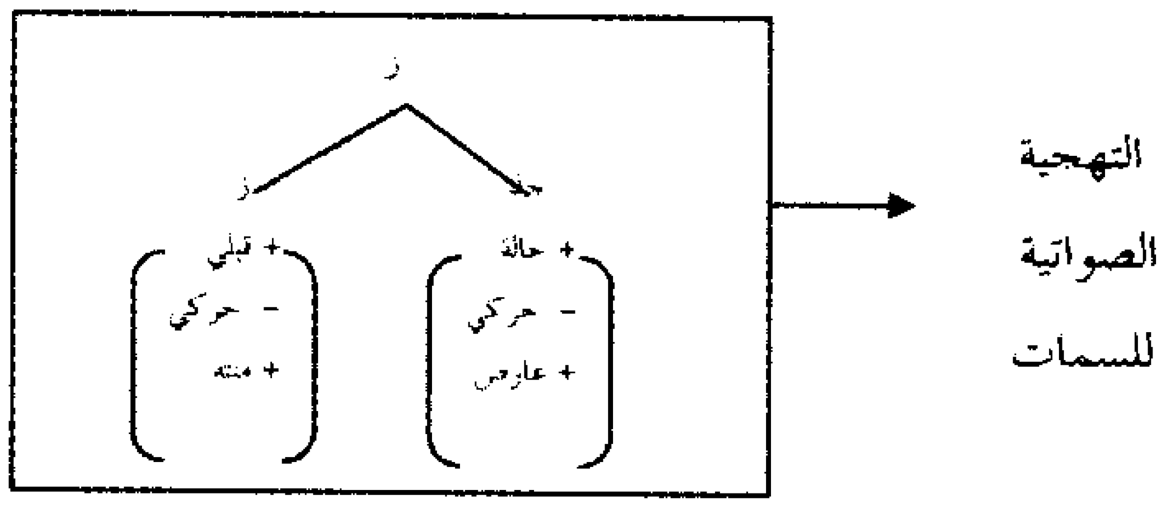

سيخـــضع هــــذا المركب لانطباق قواعد البنية الصرفية التي ستنظر قبل الإدماج المعجمـــي النهائـــي فيما سيصهر من السمات وما سيفصل أو ينشطر أو يضم. وينبغي اقتـــراح آلـــيات لقـــواعد التهجية قادرة على النظر فيما هو موسوم في هذه السمات، بحساب درجات التوافق وفق الصيغة المقترحة أعلاه، حتى نصل إلى بناء نظام قادر على إقامـــة تناظـــر سليم بين الوسم الدلالي أو الصرف - تركيبـــي وبين نظام الحركات الموسومة، وهو نسق مبرر داخل الوجيهة الصرف - صواتية. ومعنى ذلك أن تحليلا من هذا القبيل لا يمكن أن يستقيم إلا بافتراض آليات تمكن من تفاعل الوجائه. إلا أن هذا التحلـــيل تحـــول دونه تعقيدات ومشاكل من بينها أن القوالب مستقلة ومبادئها مبررة داخلـــيا، وأن الوجائه لا ترى بعضها البعض. لن نخوض في هذه القضايا ونترك المسألة

(1) انظر:

- Marantz, 1997, "No escape from syntax", p. 402.
- Borer, Structuring sense.
- Fehri, 2003, "Nominal classes and parameters", p. 88.

لأبحاث لاحقة. وكل المعطيات التي حللناها تبين وجود تخصيص توافقي بين نظام الوسمين ينبغي تبريره.

نتوخى تعميم تحليل النهيبـــي في خاتمة هذا المحور على الأفعال المشتقة التي لاحظنا أنها ترد ببناء حركي ثابت:

- أفْعَل - فَعَّل - انفعَل - افتعل - استفعَل - فاعَل - تفاعَل.

الملاحظ أن هذه الأفعال لا ترد إلا مفتوحة العين، ولها سيرورة تناوبية واحدة في غير الـــتام، أي الانتقال من الفتحة إلى الكسرة. وتفسيرنا لهذه المعطيات لا يشذ عن المقترحات الـــسالفة. فهـــي دالة على النشاط أو العمل، ويستثنى من ذلك المطاوعة (انفعل). غير أن المطاوعـــة تحـــافظ علـــى التخصيص الجهي للجذر، وهو التخصيص الذي نحتاج إليه لبناء التوافق. ووجود صرفيات الجعل (الهمزة والتضعيف...) دال على النشاط والحركة. ويمكن استقراء هذا المعنى بدراسة متأنية لدلالة الصيغ.

لهذه المقاربة نتائج هامة في دراسة نظام الأفعال في العربية وقوالبها الحركية، وفي تبيان الفرق بين هياكل الأفعال والأسماء ونظام الوسم في العربية ودرجات التوافق بين مستويات الوسم. سنلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

أ. تمكننا المقاربة النسقية لنظام التناوب الحركي في الأفعال من فهم أعمق لسلوك الهياكل والأبنية في الأفعال واختلافها عن أبنية الأسماء. وهو ما تمت الإشارة إليه في أبحاث كـــثيرة انـــصبت حـــول دراسة اللغات السامية[1]. فالقوالب الحركية ترمز نظاما

---

(1) أشـــير إلـــى حـــرفان الـــذي أقام هذا التمييز استنادا إلى مفهوم الفئة التصريفية معتبرا هياكل الأفعال فئات تـــصريفية، وهذا التوصيف لا ينسحب على أبنية الأسماء التي تمتاز بكثرتها وتعدد صيغها وتداخلها وغياب اطرادها وإنتاجيتها مقارنة بنظيرتها في الأفعال.
حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية"، ص 68-69.
وأيـــضا دراسة Arad للأبنية في العبرية حيث ترمز الصيغ عندها النظام النحوي/التصريفي بطريقة مطردة وهو ما يجعلها أكثر نسقية في طريقة بنائها.
- Arad, 2001, Stuff of the roots.
ولقـــد أشـــارت بـــورر فـــي المقال أسفله إلى أن الأبنية في العربية ترمز نظاما وظيفيا معقدا وأن القوالب الحـــركية ونظامهـــا وسيرورة بناء الكلمة تبين أن الكلمة ترمز النظام الوظيفي. فالتشكيل الصرافي للأفعال الـــسامية يعكس نظاما وظيفيا معقدا يتضمن مقولات تصريفية مثل الزمن والجهة والبناء والتطابق. وتلعب الـــصرفيات الوظيفـــية المندمجة في الجذوع دور تحقيق السمات الوظيفية المجردة التي تظهر كرؤوس تقيد إحالـــة المـــركبات الوظيفـــية ذات القـــيم المفتوحة. لأن السمات المجردة لا تقوم بدور التقييد الدلالي للقيم المفـــتوحة، إلا إذا كانـــت مـــسوغة عبر حامل صوتي مناسب، أو عبر مركب يظهر في مخصصها يحمل سمات دلالية تسوغ السمات التي يحملها الرأس. انظر:
- Borer, 2002, "Minding the absent: Arguments for the full competence hypothesis". University of Southern California. pp. 8-9.

وظيفــيا/نحويا، ويخضع هذا النظام إلى سيرورة حسابية مضبوطة تقوم على حساب درجات التوافق ومستوياتها بين نظامين للوسم. وهذا التحليل لا يمكن تعميمه على أبنية الأسماء.

ب. تتنبأ هذه المقاربة بثبات الموقع الأول من الجذع ما دام موقعا لوسم مقولة البناء، فثبات حــركة الفــتحة للمعلوم والضمة للمجهول متنبأ به إذا اعتبرنا أن التخصيص الحركي يأخــذ بعين الاعتبار سمة واحدة (سمة البناء). أما التنوع الحركي في الموضع الثاني فناتج عــن حــساب سماتي معقد يأخذ بعين الاعتبار قالبين سماتين: القالب السماتي للجذر، والقالب السماتي للصرفة الزمنية، وهما قالبان تتغير قيم سماتهما، وهذا التغيير يُنتج المغايرة الحركية.

ج. تمــتلك المقاربــة السالفة نتائج هامة فيما يخص درجات التوافق بين البنية الصرف – صــواتية والبنية الدلالية أو الصرف – تركيبية، فإلى عهد قريب اعتبرت هذه العلاقة لا توافقية في كثير من جوانبها، حيث لم يكن بالإمكان تصوز تناظر تام بين نظام الوسم في البــناء الصرف – صواتي ونظام الوسم الدلالي أو التركيبــي، إلا أنه ليس هناك ما يمــنع وجــود مــستويات يــتقاطع فيها الوسم الصرف – صواتي والوسم الدلالي أو التركيبــــي. ينبغــي إذن أن يكون الاختلاف بين اللغات موسطا في درجات التوافق ومــستوياته. ولا يطعن هذا الطرح في فكرة استقلالية القوالب ومستويات التمثيل، إلا أنه يتنبأ بإمكانية وجود مجالات تقاطعية.

إذا صح هذا التحليل، تكون معالجة بنمامون السالفة للمحتوى الزمني والجهي للصور الفعلية في العربية غير سليمة.

4.1.2.3. مقاربة الفهري

في هــذه الفقــرة سنبرز سمات أخرى في الفعل العربــي حتى يكتمل تخصيص بنيته السماتية. سنناقش ثلاث طبقات من السمات، وهي:

أ – التطابق وتفاعله مع الزمن والوجه.

ب – سمة الوجه.

ج – سمة العدد.

1.4.1.2.3. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه

تُصَرِّف الأفعال العربية سمات التطابق بطريقتين حسب طبيعة الفعل: ماض أو مضارع، حيث تتحقق سماته في الموضع اللاحقي مع الماضي، ويتوزع مع الفعل المضارع على موقعين:

موقـــع ســــابقي وموقع لاحقي. وتختلف البنية المقطعية للواصق الماضي والمضارع، وهو ما يجسده الهيكل التطريزي prosodic template للواصق الماضي والمضارع[1]:

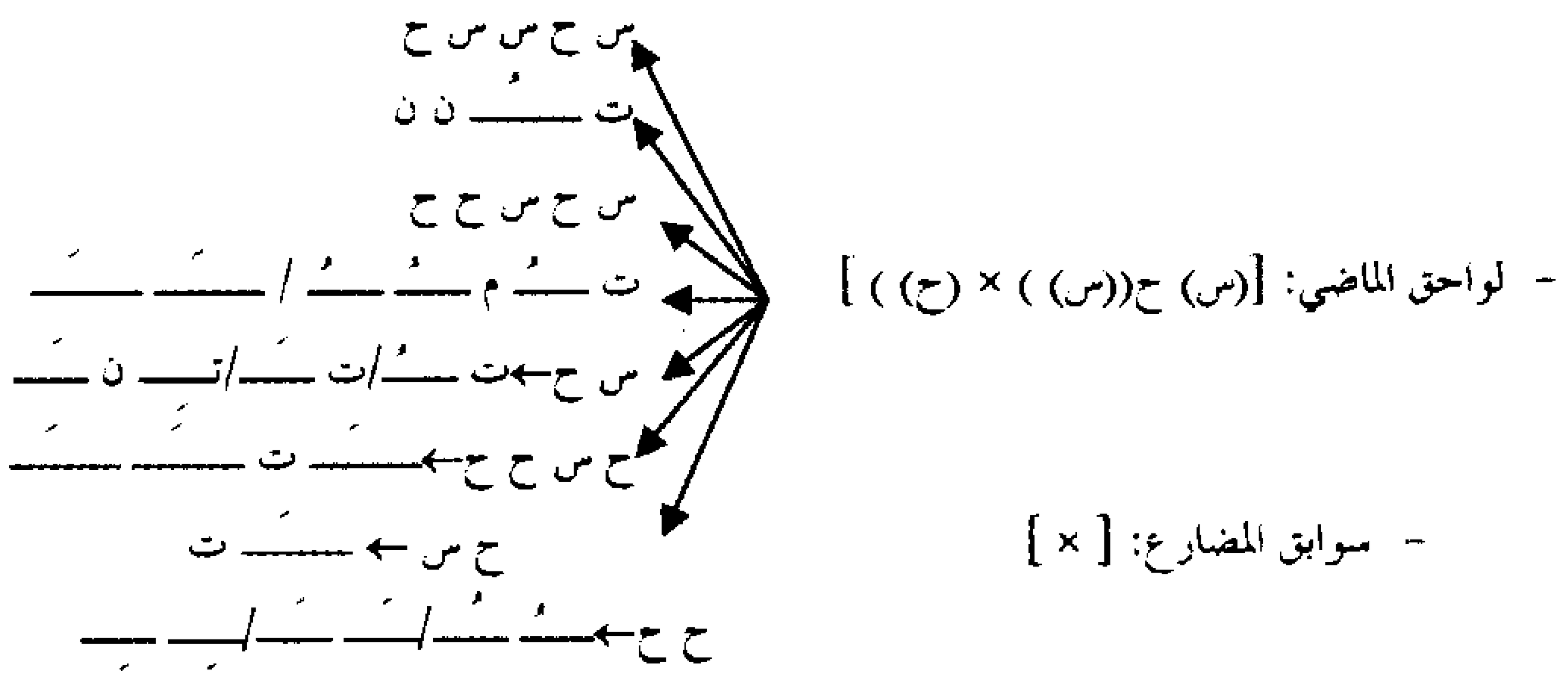

ثمة تراتبية ملحوظة في تخصيص سمات التطابق الثلاثة (الشخص، العدد، الجنس)، ففي لواحق الماضي نجد تخصيص الشخص يسبق تخصيص السمتين المتبقيتين:

- كتبـــتـــما   - كتبـــتا

كتبـــتـــ[م] ن ← عدد/جنس - كتبــــتــــمـــ(ـــو) عدد/جنس

شخص   شخص

يـــسهل رصـــد هـــذه التراتبية بافتراض وجود سلمية لسمات التطابق، حيث يكون الشخص أعلى من العدد، والعدد أعلى من الجنس.

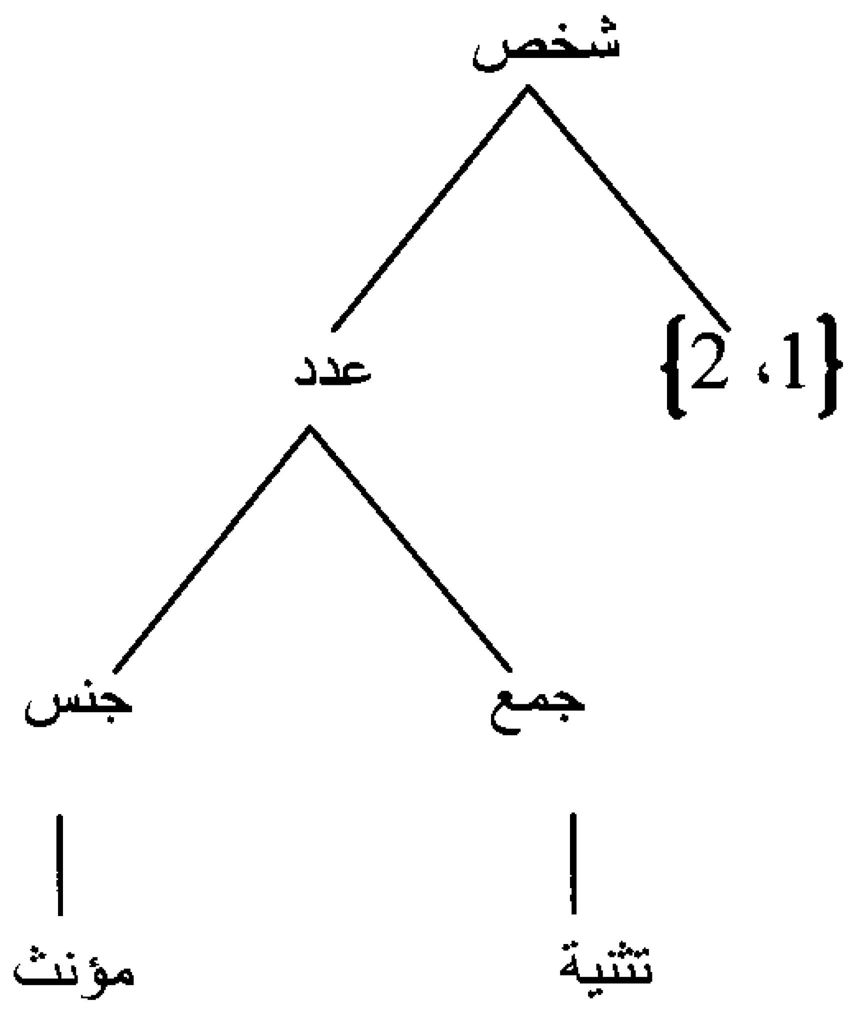

والملاحظ أن هذه الشجرة لا تشرف إلا على السمات الموسومة في اللغة، على افتراض أن المفرد والشخص الثالث والمذكر سمات غير موسومة في العربية.

---

(1) تورابـــي: قيود تأليف الأبجديات الحرفية، كتاب التوليد والنسقية والترجمة الآلية، مرجع مذكور، ص 138. وانظر أيضا:

- Tourabi, 2000, Markedness and person number ordering, pp. 47-76, in ling research, vol. 5, no. 1.

والفهري، 1998، المقارنة والتخطيط، ص 39-65.

وتمـــنح هذه السلمية استراتيجية لتفسير تخصيص السمات والتطابق بين المكونات في التركيب في حالة (ف – فا) أو (فاف) وأمور أخرى[1].

ويدفعـــنا الهيكل التطريزي المقترح أعلاه إلى افتراض وجود موقعين صرفيين في الماضي والمـــضارع. الموقـــع الأول هـــو موقـــع الشخص، والموقع الثاني موقع العدد و/أو الجنس. ويـــساعدنا افتـــراض تقـــسيم اللاصـــقة إلى موقعين على رصد سلوك التطابق في الماضي والمضارع.

فالموقـــع الأول متغير بحسب الدلالة الزمنية، أو الوجهية للفعل، بينما يظل الموقع الثاني ثابـــتا، حيث يفصل الموقع الأول عن الثاني مع المضارع، وهذا الفصل تتحكم فيه ضوابط تـــركيبية حسب الفهري. وللتمييز بين الموقعين مبررات دلالية، فالشخص عنصر إشاري مما يجعله أقرب دلاليا للعناصر الإشارية في اللغة (الزمن، المشيرات...)، كما يمنح سمة التعريف أو الـــتحديد الإحـــالي[2]. بينما العدد والجنس علامات للفاعل. والشخص يرتبط بالزمن ارتباطا قويا لدلالتهما على الإشارة، ولهذا الاقتران دلالة بالنسبة لفحص إعراب الفاعل كما سلف[3].

يفتـــرض الفهـــري أن علامة الشخص تدمج في الزمن مع الماضي، أما العدد والجنس فيظهـــران تحـــت إسقاط التطابق. معنى ذلك أن الزمن والشخص يُصهران في الموقع الأول. وعـــندما يكـــون الـــشخص مخصـــصا بسمات موسومة نحصل على الصور: كتبـــتُ أو كتبـــ/ت/... وعندما يكون غير مخصص (على اعتبار أن الشخص الثالث هو اللاشخص، وهي سمة مجردة)، نحصل على لاصقة مجردة: يَخرج/خرجَ/تَ أو ـــــَـ باعتبارهما تعبيرات خالـــصة عـــن الزمن، لكون الموقع الأول لا يحمل تخصيصا للشخص في البرنامج الأدنوي لتشومـــسكي في صـــيغته (1995) حيث يتضمن الزمن سمة حدية (والسمات الحدية سمات اسمية كما نعلم)، وهي سمة غير مؤولة في إسقاطه، ويمحوها حينما يصعد الفاعل إلى مخصصه والذي يحمل بدوره سمة إعرابية غير مؤولة، وتمحى السمتان أثناء الاقتران في علاقة فحصية checking. ففـــي إطـــار هذا التصور لتفكيك السمات الإحالية للتطابق، على افتراض أن الـــضمائر موضوعات مدمجة في الفعل، يمكن أن نقول إن سمة الشخص في الضمير فاحصة للسمة العددية في الزمن.

---

(1) انظر التفاصيل في الفهري: المقارنة والتخطيط، ص 48.
(2) انظر: بينمامون، 1998، ص 164-165.
(3) انظر الهامش من 2 ص 225 من هذا الفصل.

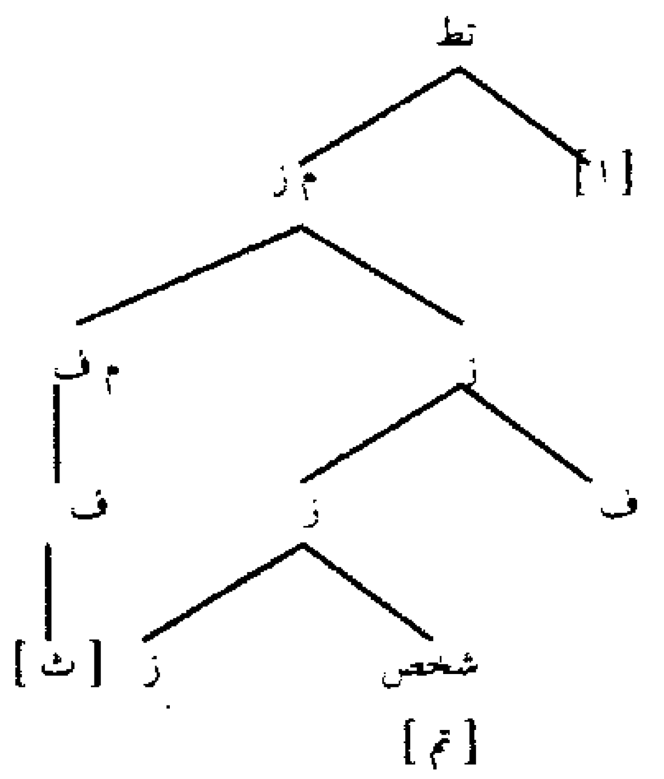

وفي حالة المضارع يظهر إسقاط الوجه، ويفرض ظهوره هندسة جديدة للواصق داخل الجذع. فمع المضارع يصير الشخص في علاقة بالوجه، فتتغير موقعة اللواصق، لنحصل على بنية الإسباق:

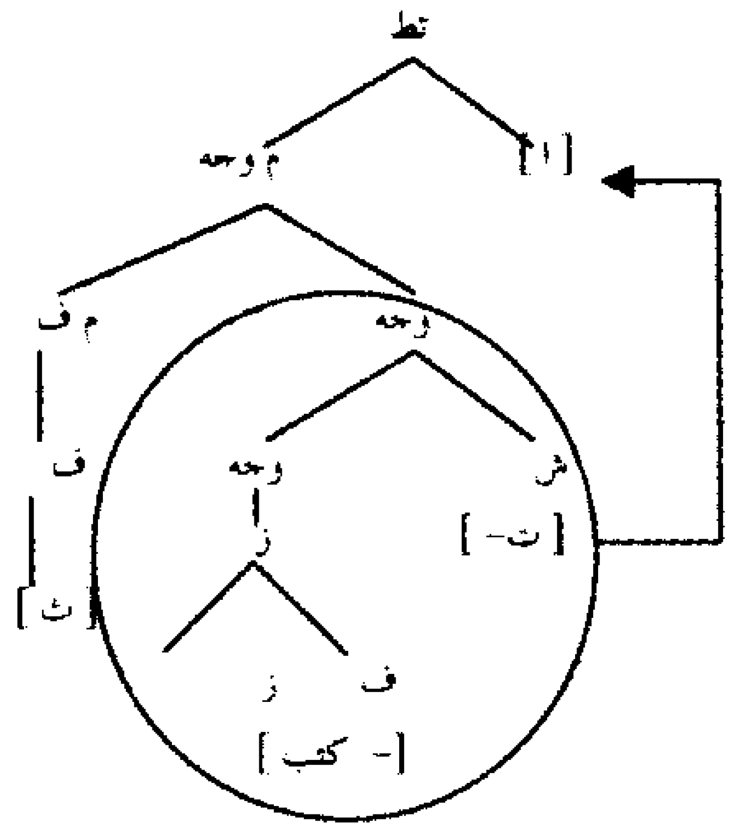

يفــــرز صعود المركب الوجهي إلى يمين التطابق بنية الإسباق: تكتبان. فتحليل من هذا القبيل يبين أن لواصق التطابق، وبالضبط لاصقة الشخص تلعب أدوارا تركيبية متمايزة بين تصريف الماضي والمضارع(1).

ويشكو تحليل الفهري من بعض الثغرات الاستدلالية التي لا نجد تفسيرا لها في مقاله:

1. يعتــــبر أن مــــسوغات ظهور الشخص مع الوجه مسوغات إعرابية، وهو بذلك يشطر فحــــص إعراب الشخص بين إسقاطين متمايزين، فتارة يفحصه الزمن، وتارة يفحصه الوجه. ونرى أن الفحص الموحد أكثر بساطة واقتصادا من افتراض آليتين للفحص.
2. هــــناك تنافر في تخصيص مواقع العلامات في الفعل، حيث يظل الموقع الثاني في المضارع حــــاملا لتمايــــزات إعــــرابية لهــــا علاقة بالوجه في تحليله. مثل: الأمر والوجه التذييتي والتوكيدي...

---

(1) انظر من أجل تحليل مؤسس على ضوابط تركيبية لسلوك لواصق التطابق في الأفعال العربية مقال:
- Girma Halefam and J. Lumsden, “Subjectivity in verb comjugations in classical arabic”.
مجلة معرفية، عدد 2-3، 1999، ص 37-45.

- أريد أن يخرجَ.
- اخرجْ.
- لتخرجنَّ.
- يخرجـــــــــــــو ن/لن يخرجوا.

عدد وجه

وفي المقال نفسه يفترض أن تخصيص العدد يأتلف مع تخصيص الوجه في اللاصقة الثانية، وهو ما تعكسه الأمثلة أعلاه على غرار ائتلاف الإعراب والنون في الأسماء(1).

رجلا ن	رجلـــيـــن /	معلمون /	معلمـــيـــن
عدد/إعراب	عدد/إعراب	عدد/إعراب	عدد/إعراب

3. التحلـــيل الـــذي يقدمه يستلزم وجود تمايز على مستوى إسقاطات الماضي والمضارع. فالماضي إسقاط للزمن، والمضارع إسقاط للوجه، بالإضافة إلى إسقاطات الماضي (الزمن والجهة...). في حين أن المعالجة الدقيقة للمعطيات تفرض إعادة النظر في هذا التصور. فالماضي يتضمن إسقاط الوجه، وعدم ظهور علامته صرفيا يرتبط بمسوغات صرفية أو صرف - أصواتية لا علاقة لها بالتركيب أو الدلالة(2).

لتجاوز المشاكل النظرية والتجريبية التي تعترض تحليل الفهري نفترض ما يلي:

أ. لـــنظام التطابق في الأفعال علاقة بالزمن. فسمات الزمن الإحالية، ونسقه [+/- قبلي] تتفاعل مع التطابق وبالضبط مع سمة الشخص. يتيح هذا التحليل الاحتفاظ بفرضية دمج الـــشخص والزمن في الرأس الزمني كما يقترح الفهري في تشجيرة الماضي، فالشخص يـــسوغه الـــزمن. ويظهر ذلك في تطابق الصفات التي يقوم نظامها التطابقي على سمة الجنس والعدد، وغياب الزمن في مثل هذه البنى يقترن بغياب علامة الشخص.

وفيما يخص إسباق اللاصقة مع المضارع، نقترح أن يكون تسويغ فصل الشخص عن المركب السماتي التطابقي مرتبطا بالاستجابة لمقتضيات الزمن الذي يحمل سمة فعلية والتي لا يـــستطيع هيكل غير التام أن يوفرها لقيامه على تخصيص مقولاتي يغلب التخصيص الاسمي. وتلافـــيا للتكرار نحيل على ما سلف ذكره بخصوص طرح ناجي الذي نتبنى موقفه في هذا الـــسياق. ففي السياقات النعتية التي يرد فيها غير التام والتي تحل فيها عادة الصفات الناعتة وفي سياقات تأويل الزمن على العموم، التي يبدو فيها المحمول الفعلي مسندا لخاصية ملازمة

---

(1) الفهري: "الصرف الموزع وتصريف الفعل"، مقال مذكور، ص 57، هامش 25.

(2) انظر: الرحالي، 2003، ص 80-99.

وفي مقال الفهري: Syntetic/Analytic Asymmetries, p. 50، يظهر إسقاط الوجه مع الماضي.

للفاعل؛ يكون إلصاق سابقة الشخص للمحمول الفعلي – وإن كانت غير مخصصة Unspecified – استراتيجية آخر ملجأ لمنح المحمول الصفة المقولية [+ف]. وإذا كان الزمن يصهر في الشخص، فقد يكون إحاليا أو غير إحالي، لذلك ففي تأويل الزمن على العموم، يتلازم عدم تخصيص السمات الإحالية للتطابق مع عدم تخصيص الزمن بالسمات الإحالية.

لاحظ الاختلاف في تخصيص سمات التطابق والزمن الإحالية في المعطيات التالية:

1 – يقاوم زيد العدو

2 – الرجلان يقاومان العدو

3 – تقاومان العدو

4 – الرجال تقاوم العدو

5 – النساء تنتقد دائما (التأويل العام)

6 – النساء يُنْتَقَدْنَ في هذا المجلس (التأويل الزمني الإحالي)

لاحظنا أنه حينما يحدث التطابق في الأمثلة الثلاثة الأولى تكون قيمة الزمن الإحالية بارزة، بينما في المثال الرابع تظهر "التاء" كعلامة غير دالة لا على الجنس ولا العدد، فهي علامة محايدة إحاليا(1). ويتلازم غياب التخصيص الإحالي التطابقي بغياب التخصيص الزمني، فالجملة هنا على تأول الزمن العام Generic Tense، وينسحب هذا التحليل على المثال (5) و(6)، مثلما ينسحب على الوسيط Mideles الذي يختار سمات تطابقية غير مخصصة أو مخصصة بشكل أدنى Underspecified(2).

ب. هكذا نصل إلى صياغة تفسير نسقي لتخصيصات الأفعال في العربية، فالحركات الداخلية لجذوع الماضي والمضارع ناتجة عن تفعيل السمات الجهية للزمن، فقد لاحظنا أن استراتيجية التوافق ترى سمات الزمن الجهية [± حركي، ±منته]. ويقتضي الأمر أنه كلما خصص الزمن بسمة [+ أو – قبلي] استلزم الأمر تخصيص السمات الجهية، ويناظر ما يقع هنا في نظام الزمن ما تنبأ به الفهري في سمات التطابق: الشخص > العدد > الجنس، الذي يقضي بأن التخصيص الموجب للسمات تنازلي؛ فكلما خصص الشخص خصص معه العدد والجنس(3). أما التطابق في الأفعال العربية فنتاج سيرورة تفاعلية مع السمات الإحالية للزمن. فإذا كانت الحركات الداخلية في الجذوع ترى السمات التي

---

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 120.

(2) انظر: الفهري، 1990، ص 207. لأجل تحليل مفصل لبنى الوسيط في العربية.
وانظر مقال: Holmberg: Generic pronom عن الضمير، أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 2، دجنبر 2004.
وفصل المقولات الزمنية من أجل معالجة مستفيضة لبنى الوسيط والتأويل الزمني العام.

(3) الفهري، 2004، زمن اللغة، ضمن: سمات الفعل وطرق بنائها، ص 17 و22.

يشرف عليها التقابل [+ أو - قبلي]، فالتطابق يتفاعل مع القالب السماتي الزمني الإحالي رأس هذا التفريع.

2.4.1.2.3. سمة الوجه[1]

معظم الدراسات التي اهتمت بالوجه في الفعل العربي خُصِّصت للفعل المضارع باعتباره الصورة التي تتعاقب على أواخرها لواحق تتخذ عدة صور صرفية، ويترابط هذا التغيير الذي يسم صورة المضارع في آخره بعوامل تركيبية ودلالية متنوعة. فالأساسي في هذا التحليل أن الأفعال العربية تنقسم باعتبار تحقق سمة الوجه صرافيا إلى أفعال موسومة بالوجه (المضارع)، وأفعال غير موسومة بالوجه (الماضي)[2]. لا نود الخوض هنا في مسألة إعراب الأفعال وتناظر الوسم الإعرابي فيها مع الأسماء، فهذه مسألة شائكة سنناقشها في فصل: المقولات الزمنية والجهية والموجهية[3].

تتنوع لواحق المضارع الوجهية متخذة الصور الصرفية التالية:

- حركات: الرفع/النصب.
- مقطع صوتي، أي الصورة غير الحركية: نون التوكيد (الوجه التأكيدي).
- الصرفية الفارغة: الجزم[4].

تطرح دراسة نسق الوجوه عدة تعقيدات نلخص أهمها فيما يلي:

أ. تعدد صور العلامات.

---

(1) سنعود في الفصل الثاني من هذا الباب كي ندقق أكثر في المسائل النظرية والتجريبية التي سنقدمها في هذه الفقرة. وسنحصر النقاش هنا في القضايا ذات الارتباط بالصرف.

(2) يتردد هذا الموقف في كثير من دراسات الفهري. انظر: Issues, p. 150.

(3) انظر العماري في دراسة حول دور الإعراب كأداة نظرية مفسرة في التحليل اللساني كتاب:
- ظواهر لسانية، ص 55.
- أدوات الوصف والتفسير اللساني، ص 157-170.

(4) الرحالي، 2004، المصدر والوجه وسمة الأمر، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، ص 42.
وأيضا التاقي:
- "La flexion casuelle en Arabe classique", Ibid., pp. 58-80.
يميز التاقي بين صنفين من الإعراب في المضارع، بحسب لواصق التطابق وتخصيصاتها:
+ إعراب جذعي (الرفع/النصب/الجزم).
+ إعراب صرفي: يتفاعل مع لواحق التطابق المخصصة العدد والجنس والشخص. ويكون عبارة عن لاحقة مقطعية وليس حركية:
يكتبان - تكتبين - يكتبون - يكتبن.
عدد شخص/جنس عدد عدد/جنس
ويحاول أن يرصد تنوع الوسم الإعرابي بحسب أنظمة الوجوه: الوجه التنبيتي (subjective) والجزم والوجه التصريحي (declarative) وتفاعل الإعراب الصرفي مع لواحق الجنس (يكتبن).

ب. ارتباط الصورة الواحدة بدلالات متعددة، فنظام الوسم الصرفي للوجوه لا يتوافق بصورة منسجمة مع الدلالة. فقد تشترك وجوه متعددة في نظام وسم صرفي واحد. وقد يقترن الوسم الصرفي الواحد بتأويلات دلالية متعددة، أي أن قرن الدلالة بالصرف هنا غير توافقي. ولنأخذ كنموذج الجزم الذي يتحقق في سياقات وجهية متباينة:

- لم يخرج (النفي).
- إن تخرجْ أخرجْ (الشرط).
- اخرجْ (الأمر).
- أريد أن يخرجَ (وجه تذييلي).
- لن يخرجَ (نفي المستقبل).

وفي مقابل النسقية التي يعرفها نظام الحركات في الجذوع وما ترمزه من سمات نحوية أو وظيفية حاولنا صياغة تحليل نسقي لها في الفقرات السالفة، نجد نظام الوسم الصرفي هنا غير خاضع لضوابط منتظمة قابلة للرصد بشكل منظم. وسنسعى إلى تقديم فرضيات تفسيرية لهذه الظاهرة منطلقين من مسلمتين سنخصص لهما استدلالا معمقا في الفصل الثاني من هذا الباب:

أ. إعراب الأفعال لا يناظر في شيء إعراب الأسماء.

ب. خلافا لتصور الفهري ومنساير طرحه، نعتبر أن الوجه يسم الماضي مثلما يسم المضارع، وأن غياب نظام الحركات التي تظهر في صور المضارع وتغيب في صور الماضي له مبررات صرف - صواتية.

لنعتبر أن السمة المجردة غير الموسومة في المضارع هي سمة الوجه التصريحي Declarative والتي لها تخصيصان صوتيان: الضمة مع الجذوع المفردة، والنون مع الجذوع التي تعبر عن سمة عدد موسومة: يكتبانِ/يكتبونَ/تكتبينَ.

تتغير حركة هذه النون حسب نوع لاصقة العدد أو الشخص التي تسبقها. وهذا التنوع تفسره ضوابط التأليف الصوتي بين الحركات لثقل توالي فتحتين (*يكتبانَ)، أو تعاقب الضمة والكسرة (*يكتبونِ)، أو تعاقب كسرتين (*تكتبينِ). الأساس أننا بصدد سمة وجهية تأخذ صورتين متباينتين (صورة حركية وصورة مقطعية). فهل نحن إزاء بدائل صرفية Allomorph لنفس السمة؟

يمكن أن نقارن النون التي تظهر مع الأفعال الخمسة بنون الأسماء في سياقات موسومة صرفيا تشبه سياقات الوسم الصرفي في الأفعال، أي وسم العدد بسمات مخصصة لنلاحظ المعطيات التالية[1]:

---

(1) نعتمد في بناء استدلالاتنا الصرفية على دراسة الرحالي، 2003، ص 79-94.

- مكتبان هنا.
- مررت بالمكتبين.
- جاء العمران/العمرون.
- التقيت بالعمريْن/بالعمرِينَ.

فكمـــا تحـــذف نون الاسم في بعض السياقات التركيبية، تحذف نظيرها في الفعل في سياقات تركيبية معينة:

- كتابٌ/كتابان
- كتابُ/كتابا المرأة
- لن تكتبا
- لم تكتبا

وينكشف زيف هذا التناظر بمجرد أن نلاحظ أن العدد ينصهر مع الإعراب في الأسماء وتحذف النون. بينما في الأفعال تَثْبُتُ لواصق العدد ولا تزول إلا لاصقة النون، مما يدل على أن النونين متمايزتان في كلا النسقين (نسق الأسماء، ونسق الأفعال). وهناك ما يدل على أن نـــون المـــضارع تسلك كما لو كانت حركة إعرابية، ما دامت تتوزع تكامليا مع لواصق إعرابية أخرى:

- *اكتبُنَّ/اكتبَنَّ.

فعـــندما يوســـم الفعل في الوجه التأكيدي تسقط حركة الوجه التصريحي. وفي نسق الأسمـــاء تـــتجاور الحركة الإعرابية مع النون، مما يبين أن النون في الأسماء لها وظيفة مباينة؛ ونعتقد أنها تشير إلى درجة تمكنها في الاسمية.

وثمـــة تشابه صوتي Homophonyبين اللاصقتين لكن محتواهما الوظيفي مختلف، فنون الأسماء ذات محتوى إحالي، ونون الأفعال تشبه وظيفيا الإعراب، وتظهر إحالية نون الأسماء في حالـــة الحـــذف في الإضـــافة، فالإضافة تحافظ على حركة المضاف الإعرابية، لكنها لا تستـــسيغ احـــتفاظه بالتنوين. وتحذف نون الأفعال في السياقات الموسومة عندما ننتقل من سياق غير موسوم (الوجه التصريحي) إلى الوجوه الموسومة. قارن:

1 - يكتبان
2 - لن يكتبا
3 - لم يكتبا

والـــذي يثبت عدم إمكانية قيام قياس تناظري شامل بين النسقين الاسمي والفعلي، أن الحـــركات الإعـــرابية في الأفعال لها صورتان صرفيتان: الحركة والنون، بينما تحقق بصورة

موحدة في الأسماء وهي الحركة. فلو كان الأمر متعلقا بإعراب مناظر للأسماء؛ لاستلزم مبدأ الاقتصاد بناء نسق إعرابـــي موحد لكليهما.

وللمـــزيد من الاستدلال سنقدم المعطيات التالية استنادا إلى ما ورد في دراسة الرحالي المذكورة أعلاه:

(4) أ - أتمنى أن يدخلَ المدرسة

ب - يجب أن يكتبَ المقالة

ج - كاد أن ينجحَ

(5) أن تكتب الدرس خير لك

(6) ذهبت لأتسوقَ

(7) خرجت كي ألتقيهُ

(8) جئني بالمجلة فأعطيك الكتاب

(9) لا تكذب فيغضب زيدٌ منك

(10) لم أكتبْ شيئا

(11) لما أخرُجْ بعد

(12) لتقرأْ الرسالة

(13) لا تنصتْ له

(14) إن تكتبْ أكتبْ

(15) من تضربْه يضربْك

(16) متى تذهبْ أذهبْ

نلاحظ من خلال الأمثلة المقدمة أعلاه ما يلي:

- لا يحتاج إعراب الأفعال إلى عوامل ظاهرة (مثال 8 و9)، بخلاف الأسماء. وفي افتراض عـــوامل مضمرة كثير من التكلف؛ فإعراب النصب **دليل إعرابـــي شكلي** يدل على سمة وجهية وهي الطلب.
- في المثال 14 لا داعي لافتراض أداة واحدة جازمة لفعلين كما يذهب إلى ذلك القدامى، لأن الحرف سيكون مسندا لإعراب واحد مرتين. والذي يدل على أن العامل ليس أداة الشرط "من" و"متى"، أنها أسماء استفهام منقولة إلى صدر الجملة والأسماء لا تعمل.
- العلامات تأشير صرفي لمعان وجهية تدل على الطرق المتنوعة التي يرى من خلالها المتكلم الحدث: الأمر أو الشرط أو الطلب أو النهي. واشتراك بعض الحركات في معان وجهية متباينة مرتبط بمحدودية العلامات الصرفية وبكثرة المعاني الوجهية.

ويبين توزيع الفعل الماضي امتلاكه لسمة الوجه. ويبرز من خلال الأمثلة التي سنسوقها أن الفرق بينه وبين المضارع ليس فرقا في التخصيص [+ وجه] بالنسبة للمضارع و[− وجه] بالنسبة للماضي، وإنما الفرق بينهما صرفي. فالمضارع وجوهه محققة في شكل صور صرف - صواتية منظورة، والماضي يملك وجها مجردا؛ لا تقترن سماته بتحقيقات صوتية منظورة.

فأول ملاحظة تفرض نفسها في هذا الإطار أن جذع الماضي تتغير حركته بحسب الضمير المتصل به الذي يفرض تأثيرا على طبيعة الحركة وشكلها كما يؤثر على وجودها أو غيابها، لنتأمل المعطيات التالية:

(17) كتبتْ

(18) خرجتا

(19) كتبْتُ

(20) كتبْنا

(21) كتبْنَ

(22) كتبوا

فاتصال الضمائر التي تحمل حركات معينة يفرض على الجذع حركة محددة ناتجة عن قيود التأليف الصوتي أو عن القواعد الصوتية التي تفرضها البنية المقطعية العربية؛ فمثلا ظهور الضمير الساكن في (18) يلغي إمكانية تسكين الجذع لأن الكلمة العربية لا تقبل توالي ساكنين في الآخر: *خرجْتْ. وظهور السكون في (19) و(20) و(21) نتيجة لامتناع أربعة أحرف متحركة في الكلمة: *كَتَبَتُ/*كَتَبَنا/*كَتَبَنَ. والضم في (22) ناتج عن اتصال الجذع بحركة مد طويلة (الواو)، ولذلك لا يصح: *كَتَبَوُ[1]. وبذلك تكون صورة الجذوع في الماضي والمضارع موحدة، فالأصل فيها أن تكون كلها عبارة عن صورة ساكنة[2]:

- كتبْ.

وهذه الصورة تخضع لسيرروات صرفية إلصاقية. ولا شك أن هذه السيرورات ستختلف بين الماضي والمضارع لاختلاف طبيعة اللواصق المتصلة بالصورتين، ولطبيعة القيود الصوتية التي يفرضها هذا الاتصال والتي تجبر الجذع في الماضي أن يأخذ صورا حركية

---

(1) الشيء الذي يبين أن تحليل النحاة لهذه البنى على أساس مفهوم البناء أو الإعراب تحليل واه، فلا هي مبنية ولا هي معربة، فحركة الجذوع تفرضها التأليفات الصواتية ولا دخل للإعراب أو البناء في تشكيل صورها.

(2) وهي فكرة سبق أن طرحها العماري في دراسة مفصلة عن الإعراب كأداة واصفة ومفسرة. انظر العماري: قضايا لسانية، ص 63.

تنــسجم مع القواعد الصواتية للغة العربية. أما عدم قبول الماضي للواحق حركية أو مقطعية دالة على الوجه كما هو شأن المضارع فيبرَّرُ بضوابط صرفية، لأن لواصق الوجه عبارة عن لواحــق، ولواحق الماضي قد تخصصت في التعبير عن موقعين لسمات التطابق كما سلف. فــتقطُّع لواصــق التطابق في المضارع بين موقع سابقي وآخر لاحقي يجعل إما آخر الجذع مفتوحا لتلقي حركات إعرابية في حالة انفراد الجذع بسابقة تطابقية دون لواحق:

- اكتبُ/تكتبْ/نكتبُ/يكتبَ

أو لاحقة مقطعية مشتملة على نون في حالة وجود لواحق تطابقية:

- تكتبين/يكتبان/يكتبون.

وقــد يعترض المرء على هذا التفسير باقتراح أشكال ممكنة لكنها لا ترد، فمثلا لماذا لا يقبل الماضي:

*كَتَبْتُمَان/*كَتَبَان/*خرَجونَ.

والتفــسيِر الذي نقترحه أن هذه الصور لم ترد لكونها سيئة التكوين صواتيا، بل لأن التناظر في تصريف السمات يقتضي أن ترد الصورة الصرفية المقابلة، وبما أن الجذوع المفردة لا تقــبل الحــركات الدالــة علــى الوجه التصريحي، فإنه لا مجال لورود البديلة الصرفية Allomorph الــتي يوفــرها جذع المضارع، فقد لاحظنا أن جذوع المضارع تبني وجهها التــصريحي بلاصقة حركية مع المفرد، وبديلتها الصرفية مع الجذوع الموسومة بسمات المثنى والعدد والجنس.

وهناك مسألة ذات دلالة في هذا النقاش، وهي أن الماضي يقع في سياقات عاملية شبيهة بــالتي يــرد فــيها المضارع؛ تدفعنا إلى تخصيصه بالوجه كسمة دلالية. ونستقي المعطيات التالية - بعد إعادة صياغتها - من دراسة الرحالي حول تركيب اللغة العربية[1]:

(23) قد كان شمَّر للصلاة ثيابه

(24) وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر

(25) مررت بطفل قام

(26) ما ذهبت إلى هذا المكان قط

(27) إن كتبتَ كتبتُ

(28) كان يلعب في الحديقة

(29) انتفض العصفور يبلله القطر

(30) مررت بطفل يلعب

(1) الرحالي، نفسه، ص 91-92.

(31) ما يذهب زيد إلى الملعب

(32) إن تكتبْ أكتبْ

(33) كان مشمرا للصلاة ثيابه

(34) انتفض العصفور مبللا بالقطر

(35) مررت بطفلٍ قائمٍ

في (23) ورد الماضي في موقع خبري في محل النصب في اصطلاح القدماء، وهو ما يظهر في (33)؛ وفي (24) حل في موقع الحال مماثلا بذلك المضارع. ويرد الماضي في مواقع الصفات أيضا مشاكلا بذلك المضارع. ويقع في موقع الشرط، وهي مواقع مجزومة. بذلك يناظر الماضي المضارع من جهة الحلول في بعض السياقات المعمولة. وهناك اختلافات في التأويلات الزمنية التي يُبديها الماضي والمضارع في هذه السياقات سنعود إليها بشكل مفصل في فصل السلاسل الزمنية.

تقوم الأدوات مع الماضي بدور إبراز مقولة الوجه[1] مثل "لو" الدالة على التمني أو الإرادة، ويشترك في التوارد معها الماضي والمضارع.

(36) تمنيت لو حضرَ

(37) تمنيت لو يحضرُ

والملاحظ أن المضارع قد يشاكل الماضي من جهة عدم تحقق الوجه في شكل علامة صرفية والاكتفاء بالأدوات لإبراز الدلالة الوجهية دون اقتران الأداة بأثر شكلي صوتي على الفعل.

والملاحظ أن التمني في (37) قد يحقق بتركيب مختلف يبرز علامة الوجه الصرفية:

(38) تمنيت أن يأتيَ/يحضرَ

فوجه الاختلاف بين المضارع في (37) و(38) صرفي وليس دلاليا، فهما يشتركان في نفس المقولة الوجهية.

ويؤكد المثالان التاليان الاشتراك الدلالي والاختلاف الصرفي، حيث يؤدى القسم بالصيغتين، فيكون وجه القسم في إحداهما موسوما صرفيا، وفي ثانيهما سمة وجهية مجردة:

(40) والله لدخل

(41) والله ليدخلنَّ

---

(1) الرحالي، نفسه، ص 92.

من خلال ما سلف، نخلص إلى كون ما سمي إعرابا في الأفعال نتاج اعتبارات دلالية تقترن بترميـــز سمـــة الـــوجه، وأن مـــسوغات وسم الأسماء إعرابيا مباينة لمسوغات وسم الأفعال[1] بالإعـــراب. فالإعراب تحتاجه الأسماء في إطار تعيين الوظائف النحوية وتوزيعها التركيبـــي[2]. بينما الاعتبارات التي تتحكم في تسويغ الأسماء لا يمكن أن تكون نفسها مع الأفعال. فاعتبارات تسويغ الأفعال تتمثل في مفهوم الزمن ودوره في ربط حدث الفعل، فالحدث يحتاج إلى زمن حتى يؤول. وفي مفهوم الإسناد، فالفعل يسوغ كمحمول بموجب علاقة الإسناد، وهذه العلاقة يقوم فـــيها التطابق بدور الوسيط. وهناك سمات أخرى تقوم بأدوار مهمة في دلالة الفعل، ومعظمها سمـــات ذات علاقة بالحدث في الفعل مثل الجهة والوجه والموجهات والسمات الإنجازية، وهي سمات لا يشاطر الاسم فيها الفعل[3]. ومما يعمق الطرح اللاتناظري بين طبيعة الإعرابين أن المواقع الإعـــرابية في الأسماء قد تختلف بحسب طبيعة الإعراب (الرفع أو النصب)؛ حيث قد يؤدي تباين الإعـــرابات إلى تباين المواقع التركيبية. في حين أن اختلاف السياقات التركيبية والتأليفية لا ينتج بالضرورة إعرابا مختلفا؛ بل يفرز علامة إعرابية واحدة، وقد يحدث أن تتوحد السياقات التركيبية والـــتأويلات الزمنية ويختلف الإعراب. فلا يوجد تناظر تام بين الإعراب والتأويلات الزمنية، ولا بين الإعراب والمواقع التركيبية[4]، وهو ما تجسده الأمثلة التالية:

اختلاف السياقات وتوحد الإعراب

(41) إن تكتبْ أكتبْ

(42) لم يسافرْ

(43) لتقرأْ

فالتأويلات الزمنية متباينة، والدلالات الوجهية مختلفة، والإعراب واحد.

توحد السياقات واختلاف الإعراب

(44) أتمنى أن يسافرَ

---

(1) يلاحـــظ العماري في كتاب أدوات الوصف والتفسير اللساني أن إعراب المحمولات الفعلية أثر شكلي لسمة دلالـــية يكون حيزها جُمْلي. وهذه السمة تتسرب إلى الفعل باعتباره رأسا للجملة. العماري: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 181.

(2) يـــصوغ حـــرفان تفـــسيرا آخـــر لدور الإعراب في الأسماء، فعلاوة على ارتباطه بالسياقات التركيبية وما تـــشرطه من توزيع للوظائف النحوية، يلعب الإعراب دورا في الفئات التصريفية للأسماء. ومن الغريب أن نـــتحدث عـــن الإعـــراب في الأفعال بشكل مماثل، ما دام الإعراب يتوزع في الأسماء مع سمات تصريفية أخرى للعب دور مختلف عما يقع مع الأفعال التي تُحدِّد هياكلُها الفئات التصريفية.
حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية".

(3) انظر: الرحالي، نفسه، ص 96-98.

(4) نفسه، ص 99.

(45) أتمنى لو يسافرُ

(46) لم يكتبْ

(47) ما كتبَ

وهـــناك مسألة في غاية الأهمية سبق أن أشرنا إليها؛ تنضاف إلى لائحة الخصائص الفارقـــة بين طبيعة الإعراب في الأسماء وفي الأفعال، وهو أن إعراب الأسماء يحتاج إلى عوامل. ولقد لاحظنا مع الأفعال أن هناك حالات لا يشترط فيها تغيير الأواخر ظهور عامل في الجملة.

كمـــا تظهر السمات الوجهية صرفيا في الفعل المضارع، وتتفاعل مع مقولات أخرى مثل الزمن أو النفي... وهو ما يبين أن اللغة العربية تمنح للوجه صورة صرفية، إلا أن الأمر يحـــتاج إلى مـــزيد من التدقيق لتحديد العلاقة بين الوجه والزمن: هل تمتلك الوجوه دلالة زمنـــية؟ هـــل تنتقـــي أزمنة محددة في العربية؟ كيف تتفاعل الوجوه مع الموجهات والنفي ومقولات أخرى؟ كيف يساهم هذا التفاعل في بناء نسق الإحالة الزمنية؟...

3.4.1.2.3. العدد باعتباره سمة دلالية سورية في الفعل العربي

يقول السعيدي في دراسة حول "البنية السماتية لمكونات التطابق": «العدد... خاصية اسمـــية أصـــلها اسم، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع... لا ينطبق العدد بسمة [+ جمع] على الفعـــل، لأن لفـــظ الفعل الواحد قد يعبر به عما هو قليل وعما هو كثير أيضا، فإذا قلت: "جلس محمد"، لا يعلم كم جلس من مرة؛ فقد يكون الجلوس مرة واحدة أو أكثر... وسمة العـــدد الأســـاس [غـــير الموســـومة] [+ مفرد]»[1]. ففي سياق التمييز بين أدوار السمات ووظائفهـــا في الـــنحو، وفي تركيب الجملة والفعل يشدد الباحث على كون العدد بخلاف الـــشخص يقـــوم بدور في ترتيب المكونات وفي التوزيع التكاملي بين ظهور الفاعل الجمع وظهـــور تطابق العدد على الفعل في رتبة (ف – فا). فالشخص لا تحمله المركبات الاسمية بعكس الأفعال التي تحتاج إلى الشخص، حتى تتميز عن الأسماء.

ســـنتبنى تصورا مخالفا لطرح السعيدي، إذ سنـــزعم متبنين طرح الفهري[2] أن العدد سمة دلالية ملازمة للفعل. وينبغي التمييز في هذا الإطار بين العدد كعلامة تطابقية تبرز سمات الفاعل في رتبة معينة. وهي سمة تخصص التشجيرة التركيبية التي تصف علاقة الفعل بالفاعل.

---

(1) الـــسعيدي الحسن، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات، العدد 11، ص 31.

(2) انظر الفهري، 2001: Causativity, transitivity and iterativity as pluralities, in: أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 1، يونيو، ص 9–72.

وسنسمي هذا العدد بالعدد التطابقي، وهو سمة صرف تركيبية. والعدد كسمة دلالية سورية تتحقق في الفعل بطرق متعددة وينتج عن انطباق العدد الجمع على الأفعال توليد صور صرفية متعددة مثل: التعدية والمشاركة والتكثير والانعكاس... وقد ينطبق العدد على الرأس الحدثي أو على الموضوعات/المخصصات، أو هما معا، وسيرورة الانطباقات الممكنة تفرز تشجيرات مختلفة. وقد أشرنا في ملاحظة في الهامش[1] إلى أشكال وسم الجمع في الأسماء والأفعال، وحددنا مجالات التشابه والتجانس في توظيف آليات صرفية شبه متناظرة. وقبل أن نسوق أمثلة الفهري وآليات تحليله للمعطيات من خلال توظيف فرضية "العدد الجمع في الأفعال". لنتأمل المعطيات التالية التي تبين أن الأفعال تتضمن مواقع غير موسومة Unmarked مجردة لسمة عددية مقترنة بالحدث، وأن المكونات المصاحبة للفعل تقوم بنعت أو تخصيص هذا الموقع[2].

1 - غسل هؤلاء العاملون في الداخلية الطفل

2 - أكل كل الرجال دجاجة

3 - وصل الجنود تدريجيا

4 - وصل الجنود دفعة واحدة

5 - ضاعف العطاء

6 - ضاعف الضرب

7 -؟؟ ضاعف التفاحة

8 - سعل زيد حتى المساء

9 - نام زيد حتى الظهر

10 - تسابق زيد وعمرو

11 - سابق زيد عمرا

12 - أكل التفاح ثلاث مرات/مرارا

---

(1) انظر الهامش 2 ص 248 من هذا العمل.

(2) الزعلي لحفيظ، 2003، المركبات العددية، رسالة الدكتوراه، إشراف كنكاي.

بعض هذه الأمثلة مأخوذ من:

- الفهري، 1999، عن التوراث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي. ضمن: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 9-41.

- غاليم، 2004، في بعض سمات الفعل الدلالية، ضمن: سمات الفعل وطرق بنائها، ص 161.

Kratzer, 2003, Event argument and the semantics of verb, pp. 7-20. MS.

ترى Kratzer أن بناء تأويل التعدد يقتضي ترميزه في شجرة تركيبية يظهر فيها الجمع كسور في مخصص مركب تطابقي يرأس سمة الجمع. ويصعد الفعل إلى رأسه حتى يكون في مجال هذه السمة.

في المـــثال (1) يمكن أن نتصور أن كل عامل يقوم بحدث غسل، فنكون بصدد عدة أحـــداث، أي أن الحـــدث ينتقل من الإفراد إلى الجمع. ويمكن أن نتصور أن الفريق برمته يغسل الطفل وأن الحدث وقع أكثر من مرة فنحصل على تأويل التكرار.

وفي المثال (2) إما أن يكون التأويل موازعا Distributive؛ فيكون حدث الأكل جمعا موزعا على أفراد الرجال حيث يتوافق كل فرد مع حدث أكل دجاجة، حدث واحد لكل رجـــل، أو تأويل مجامع Collective، أي أن كل الرجال اشتركوا في حدث أكل واحد. تفرز القراءة الأولى تعددا في الأحداث. فإذا افترضنا وجود موقع عدد/حدث في هذا الفعل وأن هـــذا الموقع قد يكون موسوما Marked في حالة الجمع أو غير موسوم؛ وهذا الالتباس وارد في المصادر التي وصفت في النحو القديم بكونها أسماء جنس غير مخصصة بالنسبة للعدد، أي ذات عـــدد ملتبس، فعندما نقول: الضرب/الأكل فقد يكون واحدا أو متعددا ولا شيء في الكلمـــة يرجح سمة دلالية على أخرى. وهناك آليات صرفية لوسم العدد في الأفعال. قد نستعمل وسائل صرفية لترميز العدد، وقد يخصص المحيط التركيبـــي والمركبات التي توارده موقع العدد في الحدث ليمنح تأويل الجمع بمعنى التعدد أو التكرار أو ما شاكل ذلك.

لاحـــظ أننا في المثال (3) نكون بصدد أحداث متعددة، أي عدة وصولات لنحصل علـــى تأويل جهة التوزيع Distributive Aspect، بينما في الجملة (4) ينتفي هذا التأويل فنكون بصدد حدث وصول واحد. والذي أنتج هذا الاختلاف الفرق بين (تدريجيا) و(دفعة واحـــدة)، وجهـــة الإتمام Achievement في الفعل. أما في المثال (5) فدلالة الجمع مرمزة معجمـــيا، فالفعـــل مخصص معجميا بما يفيد الجمع، وهو لا يأتلف إلا مع ما يقبل التعدد. لاحـــظ كـــذلك عدم مقبولية (7) لأن التفاحة كيان معدود ومحدود في واحد، ولا يقبل التكثير. أما المثال (8) فيجسد ظاهرة تعدد الحدث، لأن حدث السعال لحظي ومحدود؛ وإذا أردنا تمطيطه حتى المساء لا يمكن إلا أن يكون على سبيل تعداد الحدث. هناك ما يدفعنا إذن إلى افتـــراض أن العدد الحدث موسوم بسمة الجمع في هذه الأفعال. أما في المثال (9) فالبنية الجهـــية للفعل تفرض قيودا دلالية وتحصر إمكانية بناء تعددي للحدث، لأن النوم سيرورة ممتدة تقبل التمطيط دون تعدادها أو تكرارها بخلاف "سعل". وفي المثال (10) نكون بصدد حدث واحد حاصل من موضوعين مختلفين، وفي هذا السياق يصعب الحديث عن وسم سمة العـــدد في الحدث بالجمع. وفي (12) نكون بصدد حد للحدث وحصره بواسطة العدد أو تعداده بشكل غير محدود.

إذا كانت التأويلات الجمعية السالفة للحدث تتم بواسطة التأويل والتأليف الدلالي بين مكونات الجملة، فإن حالات الزيادة في الأفعال العربية يمكن تفسيرها بسهولة إذا افترضنا أن

الترميـــز الـــصرفي لمقولة العدد الجمع ينطبق إما على الرؤوس الحدثية أو على الموضوعات، منـــتجا قراءة التعدد. وتوجد في الصرف العربـــي بعض الاطرادات النسقية الدالة، فوسائل وســـم الجمـــع صـــرفيا في جمـــوع القلـــة والكثـــرة والمبالغة (الإسباق بالهمزة/التضعيف الـــصامتي/التـــضعيف الحركـــي) تشبه سبل التأشير الصرفي في نظام الأفعال لبناء التعدية أو التكـــرار...و تكون التعدية في صيغة "أفعل" نتاج انطباق مقولة الجمع على الرأس الحدثي والموضـــوعات، فتنـــتج الزيادة بموجب إدماج هذه السمة، فالهمزة تقوم بدور إضافة موقع حدثي آخر إلى جانب الحدث المستفاد من المحمول الأصلي، فهي تُضعِّف الرأس بتكثيره بدل تفريده:

13 - أخرج زيد عمرا

14 - خرج عمرو

نلاحظ أن تشجيرة التعدية تعكس تعقدا في المخصصات وفي الرؤوس، فلدينا زيادة في عدد موضوعات الفعل، وزيادة "حدثية": فعل إخراج جعلي وفعل خروج[1].

وهناك حالات يسم فيها الجمع الرأس دون الموضوعات. مثل:

15 - قَطَّع الثوب

16 - غَلَّق الأبواب

17 - جَوَّل الرجل

18 - جال الرجل

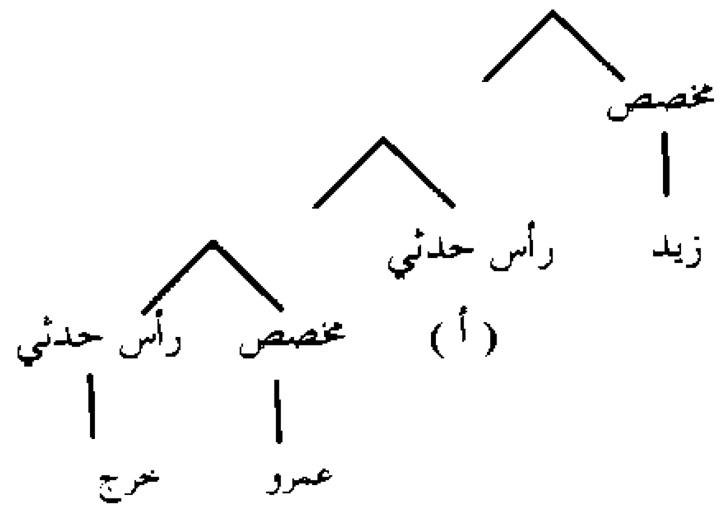

إذا كانـــت سمـــة الجمع في الرأس في بنية "أفعل" تؤدي إلى شطر الرأس، فوجود هذه الـــسمة في (17) لا يستلزم ذلك، لأن الجمع هنا تجميعي Collective تأليفي. والتضعيف هنا غير مولِّد للتعدية، لأن الجمع في الرأس وليس في الموضوعات:

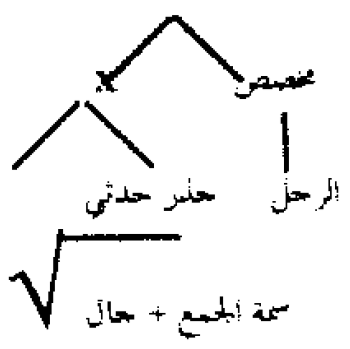

(1) انظر الفهري، 2001: Transitivity as plural number, p. 21.

وممـــا لا شك فيه أن البنية غير الموسومة بالتضعيف (18) لا تنتج الدلالة الجمعية للحدث كما هو شأن (17). فالتأويل غير الموسوم لــ (18) هو حصول جولة واحدة في زمن الماضي. بينما التكرار الحدثي في (17) يقترن بتكرار زمني، أي أنه من المنتظر أن يكـــون الحـــدث قد وقع مرات متعددة. وهنا نصل إلى نتيجة لها انعكاس على البنيات الـــزمنية (التكرار، العادة، تأويل العموم) التي سندرسها في فصل السلاسل الزمنية؛ فقد اعتبر هيغنباوتم متبنيا آراء دافيدسن حول الشبكة المحورية للفعل؛ أن للأفعال موقع حدثي بمـــثابة موضوع Event Argument كامن في شبكتها المحورية؛ أي أن الشبكة المحورية للفعـــل تتـــضمن بالإضـــافة إلى الموضوعات التي ينتقيها ويسمها بأدوار دلالية معينة، موضوعا حدثيا داخليا. وسنسعى إلى تطعيم هذا التصور الذي تبنته الدراسات الدلالية حـــول البنـــية الحدثية في اللغات الطبيعية بإضافة موضوع داخلي زمني. وهكذا نطور إشـــارات دافيدسن في اتجاه اعتبار الفعل حاملا لموضوع حدثي داخلي وموضوع زمني داخلي:

كتب { موح ، موز }

↓ ↓

موضوع حدثي موضوع زمني

وكمـــا يـــتفاعل العـــدد مع الموضوع الحدثي الداخلي، سنفترض بأنه يتفاعل بشكل منـــسجم مـــع الموضوع الزمني الداخلي، كما أنه يفرد أو يُعدِّد الموضوع الحدثي، فكذلك يـــتمكن بالنسبة للزمن إما من تفريده أو تعداده. ولهذا التصور نتائج بالغة الأهمية في شرح علاقة العدد بالزمن، وتفسير دلالة أزمنة العموم Generics والعادة والتكرار. سنفسر الأمر بافتـــراض أن الـــزمن الدلالي متضمن لسمة العدد في اللغات الطبيعية، وذلك في إطار بناء هندســـة تناظـــرية بـــين المقولات والعناصر اللغوية[1]، وتخصيص المقولات اللغوية بسمات متناظرة. سنفترض بأن العدد سمة دلالية عمودية Orthogonal، بمعنى أنها ليست سمة خاصة بطـــبقة معينة من المقولات. وهو اتجاه جديد في الدراسات اللسانية أضحت تتبناه عدد من الأبحاث في سياق بلورة أنطولوجيا موحدة للأشياء والأوضاع. ولهذا التصور انعكاس على تمثل وضعية المقولات في اللغات الطبيعية، فقد يكون عدد السمات الدلالية التحتية التي تلتقي فيها المقولات أكثر من السمات التي تمايز بينها، وقد تكون المقولة Categorization مسألة

(1) من المحاولات الرائدة في بناء هندسة تناظرية بين طبقات الأوضاع وطبقات الأسماء دراسة شوطا:
- تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء، في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، ص 191-211.
- محمد غاليم، 2001، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر، ص 11-23.
بشأن تخصيص الأشياء، أي الكيانات والأوضاع التي تصفها المحمولات والجمل بسمات جهية متناظرة.

صـــرف - تركيبية محضة[1]. ويمكن أن نفترض أن الأفعال والأسماء في مستوى أعمق ذات تخصيص أنطولوجي موحد بموجب تفعيل هندسة سماتية مبررة تصوريا[2].

سنـــستبق بعض التصورات التي سنؤسس لها في فصل السلاسل الزمنية وبشكل أخص في الجزء المتعلق بالتسوير في الأزمنة؛ لتقديم بعض الفرضيات التي سنخضعها للتحليل:

أ. تمـــتلك المحمولات الفعلية موضوعين بالإضافة إلى الموضوعات التي تنتقيها دلاليا ضمن شبكتها المحورية: موضوع حدثي وموضوع زمني (م ح/م ز).

ب. السمة العددية للموضوع الزمني الداخلي غير مخصصة Unspecified؛ ويتم تخصيصها أو تـــسند لها قيمة Valuing حينما يقترن الفعل بالرأس الزمني الذي يمتلك بدوره سمة عدديـــة دلالية، وهذه السمة الدلالية يتحكم فيها سور زمني مجرد في المصدري؛ يقوم بتخصيصها.

ج. الـــسور الزمني المجرد في المصدري إما أن يكون سورا وجوديا يمنح تأويلا فرديا للزمن، وبالـــتالي يُفرِّد Individualize السمة العددية في الزمن. فنحصل على تأويل الحصول الواحد:

- خرج زيد أمس

ففي هذا المثال تتمثل القراءة غير الموسومة، في أن هناك خروجا واحدا، تم في زمن قبل الآن. وافتـــراض وجود عدد معين من الخروجات لا يلغي قراءة التفريد لأن ما هو مُفرَّد هو المحور الزمني (قبل الآن) زمن واحد في الماضي (أمس). وبالتالي فقيمة العدد في الزمن مفردة.

عكس ذلك يقع في حالة الاعتيادي Habitual:

- يأكل زيد التفاح دائما/كل صباح.

---

(1) أضـــحت تتبنى هذا التوجه النماذج التركيبية خاصة مع مارانتز 2001 في إطار الصرف الموزع. فالعناصر اللغـــوية لا تدخل الحساب التركيبي بسماتها المقولية وإنما تأخذ هيئة جذور (الجذر هنا كيان تركيبي وليس كـــيانا صرفيا) في أسفل الشجرة وتَمَقْول في التركيب داخل محيط تركيبي تتحكم فيه العناصر الوظيفية التي تُحيِّـــز الجـــذر. فالجـــذر يكون فعلا إذا تحيز في سياق مقولات الوظيفية معينة مثل الزمن والجهة والبناء، واســـما إذا تحيـــز فـــي سياق المقولات الوظيفية التي يرأسها المركب الحدي. وتمتلك هذه النظرية أدوات إجـــرائية دقيقة لتفسير سلوك المقولات المزدوجة مثل المصادر واسم الفاعل التي تملك هوية مقولية مركبة [+ ف، + س].

ويتـــضمن التمثـــيل الـــشجري فـــي إطـــار هذا التصور مقولات وظيفية من قبيل الفعل الخفيف الذي يمنح التخـــصيص الحدثـــي للمحمـــول، ويسوغ الموضوع الخارجي، ومقابله في البنى المؤسمة المركب الإسمي الصغير الذي يؤدي وظيفة تأسيم البنية الجملية، إذا أسقط مباشرة فوق الجذر كان الجذر متمكنا في اسميته. وإذا وجد بينه وبين الجذر مقولات وظيفية فعلية كنا بصدد المقولات المزدوجة، وبالتالي يتأخر التأسيم. وبذلك نميز بين أسماء الحدث وأسماء النتيجة، فالفرق يتمثل في مستويات الإلصاق وأحيازه.

(2) غاليم، 2001، سمات جهية في الأشياء والأوضاع، ص 12.

نفترض بأن الاعتيادي لا يسوِّر الأحداث فقط (أي عدة أحداث للأكل)، وإنما يسور الأزمنة (عدة أزمنة للأكل).

في إطار فرضية العدد، نفترض بأن سور الاعتيادي يعدد/يضاعف/يكثّر pluralize سمة العدد في الزمن.

أما مع الجهة أو الزمن العام Generic:

- يتمدد الحديد عند مئة درجة من الحرارة.

فسور العموم يُحيِّد سمة العدد في الزمن، وبالتالي يسلبه وظيفة الحد Delimiting.

يمنحـــنا تخـــصيص شبكة المحمول الدلالية بموضوع حدثي وزمني إمكانية الفصل بين انطباق العدد على الأحداث دون الأزمنة أو انطباق سمة العدد عليهما معا. ويوازي ذلك ما لاحظه الفهري عن انطباق العدد على الرأس أو الموضوعات أو هما معا، وهو تمييز يمكننا من رصـــد الفرق بين جهة التكرار Iterative وجهة الاعتيادي. فالتكرار يفيد حصولا متعددا للحدث في نفس المحور الزمني، فهو سمة تسور الموضوع الحدثي ولا تسور الموضوع الزمني، والاعتيادي لا يستلزم تفريد المحور الزمني.

وســـنبين كيف أن النظام الزمني للغات الطبيعية قائم على العدد، وأن هناك تناظرات ذات دلالـــة بين تخصيص العدد في الأسماء وتخصيصه في الأزمنة، فكلمة مثل "القطط" سمة العـــدد فـــيها ملتبسة، قد تشير الكلمة إلى جنس القطط فتكون حينئذ غير مخصصة بالنسبة للعدد؛ ويكون تخصيصها كالتالي:

[∅ ذري + تفريدي][1]

∅ Singulative Atomic

أو قد تحيل على كيانات أو ذرات فردية متعددة: مجموعة من القطط متكونة من أفراد. فالعدد ملتبس بين التخصيص أو غياب التخصيص، مما يولد التباسا في قراءة الجموع (كتب، رجـــال...) بين القراءة العامة التي تشير إلى النمط أو الجنس، فيكون العدد ذا دلالة عامة، أوالقراءة الوجودية أو التعدادية التي تشير إلى أفراد معينين.

الفكـــرة أن الالتـــباس الموجود في سمة العدد في الأسماء يناظره التباس في سمة العدد في الزمن، وقد يتقاطع الالتباسان. فعندما نقول:

- يقاوم الرجال العدو.

---

(1) أحيل على مقال الفهري، 2003: حول الصنائف الاسمية:

- Nominal classes and parameters across interfaces and levels, with particular reference to arabic.

أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر.

تكـــون الجملـــة حاملة لتأويلين زمنيين (قراءة التدرج/قراءة العموم)، وفي هذه الحالة، مكمن الالتباس غير موجود في الزمن؛ وإنما ينتج عن التباس سمة العدد في الزمن. فكما تلتبس سمة العدد في الأسماء فكذلك تلتبس في الأزمنة. يتقاطع التباس العدد في الاسم (الرجال) مع نظيره في الزمن في الجملة أعلاه.

وقد يقع الاعتراض على تصور إضافة سمة العدد إلى لائحة سمات الفعل الصرفية بحجة كـــونها سمـــة دلالية ترتبط باشتقاق الصور الفعلية وبناها الموضوعاتية، الشيء الذي يجعلها أقرب إلى المقولات الاشتقاقية منها إلى المقولات التصريفية. لكن هذا الاعتراض يسقط إذا ما ذكـــرنا بأن العدد سمة دلالية عبر مقولية GrosCategorial تسم مقولات متعددة، فاقترانها بالزمن كمقولة تصريفية تأكيد لهذا الطرح.

المبحث الرابع

السمات الزمنية ومسارات وسمها

نـــنطلق من تصور أن اللغات تنظم سمات العناصر اللغوية (الصوتية/الصرفية/التركيبية/الدلالية) في إطار تقابلي بين عنصر/قيمة موسوم/ـــة Marked element وعنصر/قيمة غير موسوم/ــــة. وأن اعتبارات الوسم تختلف من مستوى لآخر، فالاعتبارات التي نقيم على أساسها الوســـم في المستوى الصواتي ليست هي الاعتبارات التي تنظم الوسم في المجال الدلالي. لكن هذا لا يمنع من وجود مقاييس أو خصائص مشتركة توحد آليات الوسم في اللغات الطبيعية.

لمفهوم الوسم جذور تاريخية تعود إلى دراسات تروبتسكوي وبعده ياكبسون لصوتيات اللغـــات الطبيعية ولخصائص السمات الصوتية. وقد تبنت الصواتة التوليدية بعد ذلك تنظيم سمات النسق الصوتي في إطار العلاقة موسوم/غير موسوم.

نـــستقي المقايـــيس التالية التي أضحت سائدة في استعمال مفهوم الوسم كأداة لسانية إجرائية في تصنيف ووصف الظواهر اللسانية في الدراسات اللغوية من دراسة لشينكوي[1]، وهي مقاييس وروائز لتحديد العناصر الموسومة:

أ. العنصر الموسوم هو العنصر الأكثر تقييدا في انطباقه، في مقابل العنصر غير الموسوم الذي له استعمالات عامة مقارنة بنظيره الموسوم[2].

ب. أقل ورودا أو استعمالا.

ج. أكثر تعقيدا من الناحية التصورية.

د. يعبَّر عنه بصرافة ظاهرة، بخلاف غير الموسوم الذي لا يحتاج إلى الوسم الصرافي[3].

---

(1) G. Cinque, 1997, Adverbs and Functional Heads across linguistic perspective, pp. 214-219.

(2) للتمثـــيل نتناول النظام الحركي العربي، فالنسق الحركي يقوم على ثلاث حركات قاعدية تتوفر على عنصر محايـــد غيـــر موســـوم واحد، وهو الفتحة في مقابل الضمة والكسرة. فالتأليف بين الفتحة لا يخضع لقيود: كَـــتَبَ. يمكـــن أن تؤلـــف مع نظيرتها بحرية أو تتآلف مع حركة موسومة أخرى بدون مشكل: لَعِبَ، بينما التأليف بين السمات الموسومة يكون أكثر تقييدا: فُعْل سيئة وفِعِل سيئة. انظر:

- Tourabi, 1998, The apophonic system of standard Arabic, p. 44.

(3) لاحـــظ أن المذكر غير موسوم في العربية، فهو لا يحتاج إلى علامات صرفية، بخلاف المؤنث، وفي نفس الإطـــار يمكن أن نقول إن التقابل في نظام العدد تقابل بين عضو غير موسوم (المفرد)، وأعضاء موسومة (المثنـــى والجمـــع). وفي إطار هذا التقابل نلاحظ أن المؤنث يعرف التباسا أكثر في علاماته وتأويله، فهو أكثـــر تـــنوعا من الناحية الصرفية مقارنة بالمذكر. هناك ميل إلى عدم تخصيص القيم المجردة default أو

يلاحظ شنكوي أثناء استعماله لهذه الروائز أن الأزمنة التي لا تلتقي فيها العناصر الثلاثة (زمــن الـــتلفظ، وزمـــن الحدث، وزمن الإحالة) هي الأزمنة الأكثر موسومية في اللغات، وتتجلـــى هذه الخاصية في المستوى الصرفي حيث تميل اللغات إلى عدم وسم الصورة المحايدة وسمـــا صـــرفيا؛ كما هو شأن الحاضر في لغات كثيرة. وفي المقابل، توسم الأزمنة الأخرى بأشكال صرافية معقدة. وفي إطار التقابل العام للوجه [±متحقق] Realisis، يرى أن السمة المجـــردة هـــي [+ مـــتحقق]. أما الوسم في الجهات فيتخذ عنده الصورة أسفله، وهو نظام توزيعـــي يـــستند فيه شنكوي بشكل أساس إلى أنظمة الوسم الصرافي في اللغات الطبيعية. ملاحظـــا أن هـــناك سمات لها تحققات صرفية أكثر من سمات أخرى يعتبرها السمات غير الموســـومة الـــتي تميل إلى اختيار استراتيجية عدم التأشير الصرافي. نلاحظ في هذا النظام أن السمة الموجبة موسومة، والسمة السالبة مجردة:

[+ اعتيادي] ⇔ [– اعتيادي]/[+ تكراري] ⇔ [– تكراري].

[+ ترددي] ⇔ [– ترددي]/[+ منته] ⇔ [– منته].

[+ مكتمل] ⇔ [– مكتمل]/[+ امتدادي] ⇔ [– امتدادي].

[+ استمراري] ⇔ [– استمراري]/[+ متدرج] ⇔ [– متدرج].

(أو مخصص زمنيا) (غير مخصص زمنيا)

(عام)

يضيف شينكوي أن نظام الوسم يتعقد عندما نرصد مساره داخل نظام تأليفي تفاعلي، ذلـــك أن [– ماضي] تكون سمته الجهية [– منته] هي السمة المجردة غير الموسومة، بينما في [+ماضـــي] تـــصير سمـــة [+منته] سمة مجردة غير موسومة. كما أن السمة [– مستمر] غير موسوســـة في المحمـــولات الدالـــة علـــى الأنـــشطة والحـــالات، بينما تختار المحمولات الأوجية/المحدودة Telic السمة [– مستمر] كسمة مجردة.

وســـنحاول فـــيما يلي أن نرصد ما يشبه هذا التعقيد في نظام تأليف السمات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية.

غيـــر الموســـومة فـــي اللغات الطبيعية. ويولد عدم التخصيص الالتباس. قارن ذلك باستعمالات "يفعل" في العـــربية كـــصورة ملتبسة، ويمنح عدم التخصيص للصورة الصرفية استعمالات أوسع، ويضيق التخصيص الخناق عليها، حيث يسيجها بسمات تقيد سياقات استعمالاها. انظر:

- Iris Berent, Pinker, Tzelgov, 2002, Computation of semantic, Number from morphological information, p. 5. Draft

إن وجـــود قـــيمة غيـــر موســـومة لا يعنـــي دائما تخصيصا سلبيا للسمة، وإنما قد يعني غياب التخصيص unspecification. فمثلا كلمة "كلب" dog في الإنكليزية عضو غير موسوم، فإما أنه يشير إلى ذكر الكلاب أو أنها كلمة غير مخصصة بالنسبة للتقابل [ذكر ≠ أنثى].

لاحظ شنكوي أن الأنظمة اللغوية قد تفرز مسارا غير تجانسي في الوسم، كما يلاحظ في اللغات الكريولية Créoles، حيث يكون نظام الوسم في الجمل ذات المحمولات الساكنة، مختلفا عن نظيره في الجمل ذات المحمولات الحدثية Eventive. ففي الأول يتم اختيار صورة الحاضـــر كسمة غير موسومة، ويقع اختيار [+ ماضي] كسمة غير موسومة بالنسبة للثاني. فالوســـم هنا يراعي الطبقات الجهية للمحمولات وتتحول قيمه أثناء الانتقال من طبقة إلى أخـــرى. وهـــذا الـــتحول في قيم الوسم ظاهرة يمكن ملاحظتها في كثير من اللغات نتيجة اخـــتلاف طـــبقات المحمولات وطبيعة الرؤوس الوظيفية التي تلتصق بها، حيث تتحول قيم الوسم نتيجة حصول ائتلاف بين الخصائص الجهية أو الزمنية للرؤوس والخصائص الزمنية أو الجهـــية للـــصرفات الـــزمنية[1]. وهو ما لاحظناه أثناء دراسة التناوب الحركي ومساره في المحمولات الفعلية في العربية. لقد لاحظنا أن المحمولات الدالة على الأعمال والأنشطة ذات سمـــات جهـــية غير موسومة وهي [+ حركي، α عارض]، بينما تخصص الحالات بسمات جهـــية غـــير موسومة [- حركي، ± عارض]، وقد تتغير قيم الوسم في الحالات عندما يتم نقلـــها إلى أعمـــال أو مـــا يسمى Destativization حيث تصير القيمة غير الموسومة [+ حركي] بدل [- حركي].

وفي إطار دراسة النظام الزمني العربـــي سنعتمد تخصيصات الوسم التالية:

أ. يتأسس النظام الزمني العربـــي على تقابل مركزي تتفرع عنه تقابلات أخرى. والتقابل المركـــزي فيه ينبني على قيمة زمنية واحدة موسومة وهي [+ قبلي] Anterior[2]. أما [- قبلـــي] فيشكل القيمة غير الموسومة في هذا النظام. وتُنتقى الصورة غير الموسومة في استعمالات واسعة، فهي الصورة التي تنتقيها الوجوه، وهي الشكل الصرفي المؤهل لحمل علامـــات الوجه الصرفية، وهي أيضا الصورة التي تستعمل في سياق الحال والوسيط والنفي الـــزمني (لم، لـــن) والبنى النافية، وفي البنى التي تعادل غير المنتهي Infinitive في لغات أخـــرى. وانتقاؤها مبني على قيود زمنية وجهية، بينما الصورة الموسومة لاحنة في مثل هـــذه البنى[3]. فصورة "يفعل" أقل تخصيصا أو مخصصة تخصيصا أدنى Underspecified. ويتجلى ذلك في التباسها الزمني بين الحال/العادة/العموم.

لم يخرج/لن يخرج ← * لم خرج/لن خرج.

أريد أن يلعب الكرة ← *أريد أن لعب الكرة.

---

(1) شينكوي، 1997، نفسه، ص 215.

(2) حول موسومية الزمن الماضي في العربية انظر فصل المقولات الزمنية والجهية.

(3) انظر الفصل الثاني من هذا الباب الباب للمزيد من التفاصيل.

جاء زيد يضحك ← *جاء زيد ضَحك.

تُلعب الكرة هنا (بتأويل الوسيط) ← *لُعِبت الكرة هنا (لاحنة في تأويل الوسيط).

صار زيد يلعب ← *صار زيد لَعبَ.

كاد زيد يسقط ← *كاد زيد سقَط.

بدأ زيد يكتب ← *بدأ زيد كتب.

ما زال زيد يكتب ← *ما زال زيد كتب.

لا شـــك أن هـــناك تخريجات لهذه المعطيات تتداخل فيها القيود الجهية الانتقائية التي تـــضعها الأفعـــال الرئيسية وسياقات الحال. لكن يكفي أن نلاحظ أن الصور غير الموسومة تتوزع بسهولة في هذه المواقع.

ب. يمتلك [+ قبلي] تفريعات زمنية منها المكتمل Perfect والماضي البسيط والمكتمل الفائق أو الماضـــي البعيد Plus perfect، وهي تفريعات موسومة صرفيا وتركيبيا، لأن معيار التمييـــز أحيانا بين سمة زمنية أو أخرى (الماضي البسيط أو المكتمل) قد نلتجئ فيه إلى التركيب.

ج. نظـــام الوسم في الجهة المعجمية يقوم على تقابل بين [+ حالة] باعتبارها جهة موسومة [− حالـــة]. وروائز الفصل هنا دلالية ومعجمية كما سلف أثناء تحليل مسار التناوب الحركي في جذوع الأفعال.

د. نظام الوسم في الجهة النحوية يقوم على تقابل [+ تام] كسمة موسومة و[− تام]. ففي الحالات المجردة يخصص الفعل غير التام بسمة زمنية غير موسومة [الحاضر] وسمة جهية غير موسومة [غير التام]:

− يكتب زيد الرسالة (الآن).

أما التفريعات الجهية لغير التام مثل الاعتيادي Habitual والتكرار Iteration والعموم Generic، فكلـــها جهـــات موســـومة ووجه موسوميتها أنها تحتاج إلى عناصر لغوية وتخصيـــصات دلالية داخل التركيب حتى تتحدد مثل الظروف أو الأسوار الظاهرة أو المجردة، حيث ترد في سياقات تأويلية موسومة دلاليا.

نستعيد ملاحظة شنكوي بشأن نسبية نظام الوسم وتغير قيمه أثناء التأليف.

هـــــ − ينـــبني نظـــام الوســـم في الوجوه على تقابل بين سمة غير موسومة [+ تصريحي] Declarative. أمـــا باقي السمات الوجهية فهي موسومة. تحمل الأفعال في وجه التصريح الحـــركة الإعرابية الأكثر تجردا في نظام الإعراب في اللغة العربية وهي الرفع. بينما تُعلّم الوجـــوه الأخـــرى بنظام وسم Marking صرفي غير متجانس، إما الوسم بالحركة أو

بمقطع صوتي(ن)، أو بصرفية فارغة (الجزم). ويتلازم التأشير الصرفي مع شروط تركيبية ودلالية تقيد الدلالة في أحياز تركيبية معينة.

يمكـــن دراســـة هذه السمات في إطار تصور تأليفي على غرار ما أنجز في النظريات الصواتية التي درست التأليف بين القطع الموسومة وغير الموسومة، راصدة مسارات الوسم في اللغـــات الطبيعـــية. وبرنامج المقاربة التأليفية لسمات السلسلة الزمنية (زمن، جهة، وجه) واعد، يفتح آفاق مهمة لفهم سلوك الأزمنة في اللغات الطبيعية. ونظرا لشساعة هذا البرنامج ســـنحاول أن نُرســـي بعض معالمه على أساس أن تحقيق الفرضيات والتصورات يحتاج إلى بحوث تفصيلية. وسنقدم تصورنا للموضوع في شكل ملاحظات وتعميمات وصفية:

أ. يلاحظ أن السمات الموسومة أكثر تقييدا في التأليف من السمات غير الموسومة. فالوجه غـــير الموسوم [+ التصريحي] يتآلف بسهولة مع سمات الزمن المختلفة [+ الحاضر] و[+ الماضي] و[+ المستقبل].

بينما تضع الوجوه الموسومة قيودا تأليفية انتقائية، حيث تنتقي أزمنة مخصصة. لنلاحظ سلوك الأفعال في المعطيات التالية:

- يجب أن تخرجَ
- *يجب أن خَرَجْتَ
- يمكن أن تشتري الكتاب
- *يمكن أن اشتريتَ الكتاب
- أريد أن تعتقد في ذلك
- *أريد أن اعتَقَدتَ في ذلك

فالأمـــر كسمة وجهية موسومة لا يقبل الائتلاف مع سمة الماضي أو السمات الجهية الموســـومة، لأنه لا يملك زمنا ولا جهة محددة، فزمنه تأويلي، حيث إن تأويله في الحاضر أو الاستقبال يقوم على قواعد الاستلزام التخاطبـــي.

والملاحظ أن المعطيات الفعلية السالفة الواردة في سياق الوجه يقابلها في لغات أخرى الوجه التذييتي Subjunctive أو الصورة غير المصرفة Infinitive للفعل. والوجوه التذييتية ذات بنـــية وظيفية مقلصة في كثير من اللغات التصريفية لا زمن لها، فرؤوسها الزمنية فارغة وتكتـــسب سمـــتها الزمنية من الأفعال الرئيسية. وما يهمنا هو أن الوجه الموسوم يختار إما الصورة غير الموسومة في نظام الأفعال أو أزمنة غير مخصصة أو غير موسومة.

ويمكن أن نعمم الملاحظة على نسق الأزمنة، فـ [- قبلي] يأتلف بسهولة مع السمات الجهـــية الموسومة: (الاعتيادي والعام والتدرج)، ويقبل بسهولة تحييد قيمته الزمنية الإحالية

والاشـــتغال كزمن عائدي. ويمكننا التخصيص الأدنى لنسق سماته من تحييدها أو تخصيصها تخصيـــصا موجـــبا أو سالبا. بينما يبدي النظام القبلي [+ قبلي] باعتباره الصورة الموسومة للتقابل الزمني نوعا من الانغلاق Opacite إزاء هذه السياقات.

وهـــناك سمات لا تأتلف لأسباب تصورية دلالية، فهي عبارة عن تخصيصات تُقْصي بعـــضها البعض، فالتأليف [+ عام Generic، + متدرج] تأليف لاحن في اللغات الطبيعية، ويمكـــن اشتقاق أسباب لحنه من مبادئ دلالية عامة داخل وجهية التركيب/الدلالة Interface. ولا يمكن أن نجد جملا يتوارد فيها تأويل التدرج والعام.

وهـــناك لغات يجيز صرفها أو نظامها التركيبـــي التأليف بين سمات معينة، خذ مثلا المـــركب [+ أمـــر، + اعتيادي]. لقد لاحظنا أن الأمر يميل إلى تقليص بنيته السماتية وهو تقليص ينعكس على صرفه.

لكن يبدو أن الدارجة المغربية تجيز التأليف التركيبـــي بين هذه السمات:

- كَنْ تَتْلَعَبْ مْزْيَانْ.

ويـــؤكد هذا المثال طرحنا لأن الفعل "لعب" لا يمكن أن يحمل صرفيا سمة [+ أمر/+ اعتـــيادي] لـــذلك يظهر الفعل المساعد لحمل سمة الأمر. وفي هذا الإطار ينبغي أن نميز بين الـــسمات التي لا يمكن للفعل أن يؤلف بينها لأسباب تصورية/دلالية، وبين السمات التي لا يمكن تحقيقها لأسباب صرفية تقترن بنوعية المواقع Slots الموجودة في الفعل وطبيعة السمات الـــتي يمكن أن تحل فيها. فالفعل العربـــي يتضمن مواقع صرفية لتمثيل سمات البناء والزمن والجهة والوجه. وتقبل هذه المواقع التخصيص بنسق سماتي محدود، وإذا أضيفت سمات زمنية أو جهـــية أخرى اضطرت اللغة إلى استغلال الأفعال المساعدة الزمنية والجهية لتهجية هذه السمات ومعجمتها.

فإذا كان الزمن [- قبلي] والجهة [- غير التام]، وأضفنا إلى تخصيص الجهة تقسيمات معينة مثل [+ اعتيادي] أو [+ عام] أو [+ متدرج] لم نحتج إلى أفعال مساعدة لمعجمتها، لأن الموضـــع الـــزمني في صـــورة غير التام محل لتأويل هذه السمات بتخصيص سمة العدد فيه. الحساب التأويلي لهذه السمات لا يحتاج إلى إسقاطات إضافية. أما إذا انتقلنا إلى تخصيصات جهية أدق مثل:

$$\begin{pmatrix} \text{+ استمرار} \\ \text{+ ابتداء} \\ \text{+ شروع} \end{pmatrix}$$

احتجـــنا إلى إدراج أفعـــال مـــساعدة، لأن موضع الجهة في الفعل لا يصلح إلا لبناء تقـــابلات عامـــة [+ تام] [- تام]. ويحتاج الحساب التأويلي لهذه السمات إدراج رؤوس

وظيفـــية إضافية. وفي النظام الزمني نظير ما لاحظناه في نسق الجهة. فصرفية الزمن في الفعل ترمز نظاما تقابليا عاما [± قبلي]. أما تفريعات [+ قبلي] (المكتمل Perfect والمكتمل الفائق أو الماضي البعيد Plus perfect) فتحقق من خلال التأليف بين الفعل المعجمي والفعل المساعد:

- كان قد خرج.

فعلـــى افتـــراض أن الجملة السالفة ذات تخصيص زمني يتأسس على علاقتين زمنيتين سبقيتين: زمن الإحالة يسبق زمن التلفظ، وزمن الحدث يسبق زمن الإحالة.

ز ت ——— ز إ ———ز ح

↑ ↑ ↑ ↑

كان خرج

فــــ "خــــرج" ترمز إلى العلاقة السبقية (ز إ/ز ح) و"كان" ترمز إلى العلاقة السبقية (ز ت/ز إ). فالتعقيد الزمني ينعكس على التعقيد الصرفي، وباعتبار أن الموقع الزمني في الفعل لا يمكـــن إلا أن يمـــثل لعلاقة سبقية واحدة، لذلك ينبغي توفير الفعل المساعد لحمل العلاقة السبقية المتبقية. هناك مراوحة إذن بين التحليلية Analyticity والتأليفية Syntheticity.

فالتحليلـــية نـــتاج التعقـــيد الزمني والوظيفي الناتج عن إضافة سمات زمنية أو جهية موســـومة لا يمكـــن للفعل ترميزها(1). ويمكن أن نلاحظ اقتران التعقيد الوظيفي أو الزمني بظاهرة التحليلية في كثير من اللغات الطبيعية(2). وهناك تخريج آخر لبنية "كان خرج" قائمة على تصور الوسم، فإذا كانت سمة [+ قبلي] سمة موسومة في نظام الزمن، يمكن أن نقول إن

---

(1) في سياق استدلالي مشابه مبني على التقابل [قيم مجردة ≠ قيم موسومة] يرصد شنكوي الفرق بين بنية:
- prices rise

الأثمنة ترتفع

و: .prices must not have been being raised

ففـــي البنية الأولى تأخذ الرؤوس الوظيفية: جهة التدرج/جهة المكتمل/الوجه المعرفي قيما متجردة default، ويتمظهر ذلك على مستوى البنية الجملية حيث يظهر محمول فعلي واحد في الجملة دون مساعدات بخلاف البنية الثانية، حيث يتوافق وسم السمات الوظيفية مع التعقيد الصرفي.

ومـــع ذلك يفترض شنكوي أن البنية الوظيفية للجملة الأولى لا تختلف عن الثانية في عدد الإسقاطات. فعدد الإســـقاطات الوظيفـــية وترتيبها ثابت، وتختلف الجمل فقط في تخصيص هذه الإسقاطات من جهة الوسم أو عدمـــه، وهو ما لا نتفق معه فيه. فإذا كانت قيم السمات مجردة لا داعي لإسقاطها في التمثيل الشجري لأنه لـــيس لهـــا أي انعكاس على مستوى الصوت أو الدلالة. وإسقاطها يتنافى مع القيد الوجائهي interface condition وشروط المقروئية legibility conditions في نظرية تشومسكي، 1998، ما دمنا سنضطر إلى إسقاط رؤوس وظيفية ليس لها تأثير في التمثيل الصوتي أو المنطقي/الدلالي.

- G. Cinque, 1997, p. 217.

والرحالي، 2003، ص 51-63.

(2) انظر: Fehri, 2001, Synthetic/Analytic Assymetries in voice and temporal patterns, pp. 11, 15.

عدم قابلية الفعل أن يحمل تأويل الماضي البعيد في غياب المساعد راجع إلى قيود الوسم، على أســاس أنــه لا يمكن لنفس الصورة أن تحمل السمة الموسومة نفسها مرتين، كما هو شأن الوسم في نظام الحركات (فعِل/فُعِل).

يمكــن أن نُحــوِّل النقاش إلى مستوى أعم متسائلين حول إمكانية بناء هندسة سماتية للنسق الزمني في اللغة العربية على غراء الهندسة السماتية لنسق التطابق التي يفترضها الفهري، حيث يزعم وجود سلمية لتخصيص السمات التطابقية يكون فيها الشخص أعلى من العدد، والعــدد أعلى من الجنس، وتتنبأ هذه السلمية بمسار التخصيص وإمكانياته، فإذا خُصِّصت السمات العليا خُصِّصت معها السمات الأدنى، وتخصيص السمات الأدنى لا يستلزم تخصيص السمات العليا.

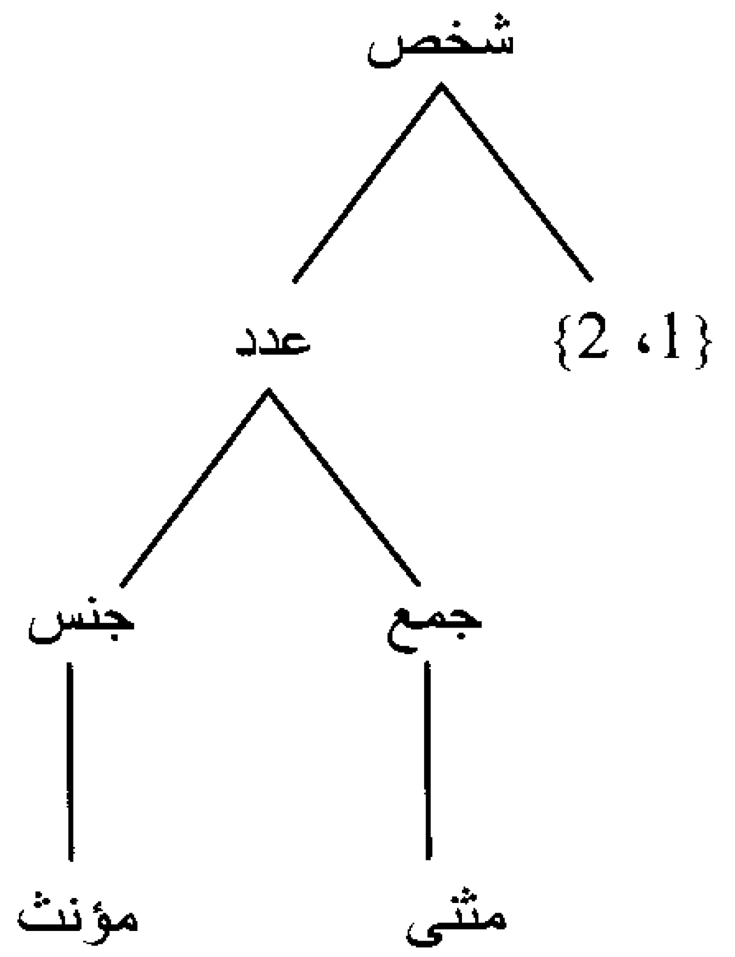

وبــذلك نحــصل على تأليفات ممكنة وأخرى غير ممكنة. فتبعا لهرمية السمات تعتبر التأليفة (شخص، عدد، جنس) تأليف سليمة، بينما تأليفة (جنس بدون عدد) و*(شخص، جــنس بــدون عــدد) لاحنة. وبافتراض وجود سلمية مشابهة في نسق الوجه/الزمن/الجهة ستتخذ الهرمية الشكل التالي:

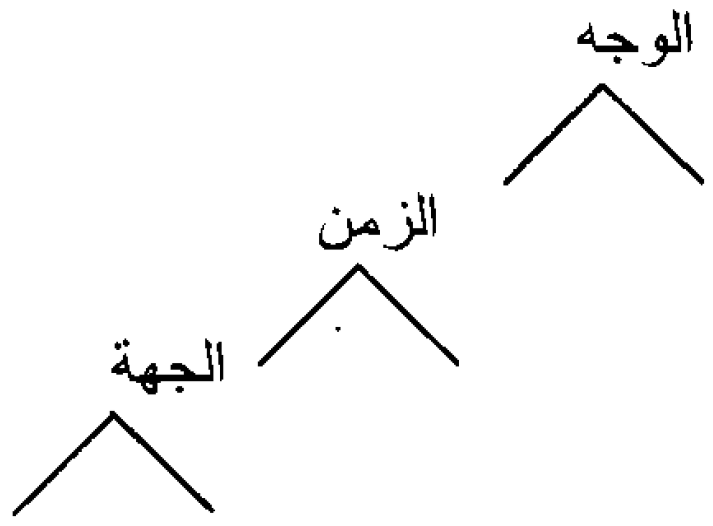

فالوجه يحتاج إلى زمن حتى يتحيز. لأن الوجوه تملك سمات زمنية، حتى إذا افترضنا أن الفعل غير مخصص زمنيا.

مثلا في الوجه التذييي:

- أريد أن أخرجَ.
- ينبغي أن يخرجَ.

يموقـــع الوجه الوضع في المستقبل. غير أن التخصيص الجهي لا يقتضي دائما تخصيص الـــزمن بمعـــناه الإحالي. لنأخذ للتمثيل جهة الاعتيادي/أو العموم، لا تأخذ الأفعال مع هذه الجهات وجوه موسومة، حتى إن تأويل الوجه هنا غير منظور دلاليا. وفي المقابل نلاحظ أنه كلما تخصصت سمة الزمن في الفعل إلا واقتضى الأمر تخصيص سمة الجهة[1]، لأن الزمن يحمل سمـــات جهـــية محايثة من جهة، ولأن البنية الزمنية في العربية تعرف توارثا للسمات بشكل تـــنازلي من جهة ثانية، حيث إن الماضي يحمل سمة التمام بشكل ملازم في العربية[2]. جَرِّب إدخال الوجوه الموسومة على الاعتيادي والعام ستلاحظ أن الفعل يفقد دلالته الجهية:

- ليت الشمس تشرق في الصباح
- ينبغي أن تشرق الشمس في الصباح
- أريد أن يأكل زيد التفاح كل يوم

ويمكـــن تأويـــل الوجه في جهة العام Generic على التصريح Declarative كسمة مجـــردة غـــير موسومة، وهو تأويل في غياب التخصيص؛ يناظر في ذلك ما لاحظه الفهري بالنسبة للشخص الثالث/الغائب في: يفعل زيد.

حيث يكون الشخص غير مخصص Unspecified. وعدم التخصيص لا يستلزم غياب الشخص، وإنما الشخص موجود ولكن في غياب تخصيص لسماته الموسومة [+ شخص 1 أو 2] الـــتي تقتـــضي التخصيص لتصير منظورة دلاليا، وبالتالي نميز بين الصفات التي تفتقر إلى الشخص نهائيا وبين الفعل المشار أعلاه إليه الذي لا يحمل الشخص فيه تأويلا موسوما[3].

نخلص إلى أن الفعل العربـــي يعرف تنوعا في صُرَفه Inflections، حيث تتركب بنيته الـــصرفية من مقولات وظيفية متعددة تخصص المجال الوظيفي للفعل. ونمثل لهذه البنية وفق الشكل التالي:

(صرفات الفعل العربي) {صرز، صربناء، صرجه، صروجه، صرتط}

(1) ينظر فيما يخص سلّمية السمات الزمنية/الجهية وتناظرها مع هندسة السمات الإحالية في التطابق:
- الفهـــري، 1998، المقارنـــة والتخطـــيط، ص57. وأحيل أيضا على مقال زمن اللغة، كتاب سمات الفعل وطرق بنائها.
- جحفة، 2001، ص 192.

(2) انظر: الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 22.

(3) انظر: Tourabi, 2000, Markedness and person/Number ordering, p. 57.

وتخـــضع هذه البنية السماتية لسيرورات تخصيصية معقدة، تتداخل في تحديدها القيود التـــركيبية والدلالـــية، سنسعى إلى تدقيقها في فصل السلاسل الزمنية. كما أن مسار وسم سماتهـــا ذو نـــتائج بالغة الأهمية في تفسير عدد من البنى الزمنية في اللغة العربية، مثلما يمتلك إمكانات تفسيرية لشرح التفاعل بين الوجه والزمن والجهة في اللغة العربية.

ونأمل أن نكون قد أرسينا فرشا تحليليا ذا دلالة في نحو الزمن والجهة.

المبحث الخامس

حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني

يطرح هذا المحور مشكل التوافق بين الصرف والدلالة باعتباره مشكلا يعكس إشكالية أعم تتمثل في العلاقة بين المقولات النحوية والتصورية. تجلي العلاقة شكل/معنى عددا من الالتباسات في اللغـــات الطبيعية، حيث يمكن للشكل الواحد أن يحمل تأويلات متعددة، ويمكن للمعنى الواحد أن يتمظهر في صورتين متباينتين مترادفتين أو أن يتجسد في صورة متقطعة. كما أن الـــسمات الـــنحوية أو الدلالية لا تقتضي دائما صورة صوتية منظورة حتى تُؤَوَّل، فوجود الـــصرفيات الفارغة أو عناصر فارغة في التمثيل، والتي تحظى بغنى تأويلي، ظاهرة شائعة في اللغات كما هو شان الضمائر الفارغة أو الحدود الفارغة في اللغات الطبيعية.

إن إشـــكال التوافق يعد في العمق إشكال قرن الشكل بالمعنى، وهو قرن يبدي حالات اللا تناظـــر Assymetries أو عـــدم التوافق Mismatching، يمكن رصدها في الصرف والمعجم والدلالـــة والتركيب. ففي مجال الصرف اتجه برنامج الصرافة الفاصلة نحو اقتراح حلول تمثيلية للا تناظـــرات الـــصرفية مـــثل الصرفيات المتقطعة والفارغة والصهر والصرفيات المتعددة الوظائف والمتجانـــسة لفظيا. وتجسد ظواهر الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي معطيات تمثيلية دالة في إطار المعجـــم لظاهرة عدم التوافق المشار إليها أعلاه. فضلا عن إصهار العناصر الدلالية والتصورية في الكلمة مثل إصهار المكان: قَوَّس/أعرق، أو الزمان: أمسى، أضحى أشتى، أو الأداة: سكّر، أملح، أو الكيفـــية: انـــزلق، تدحرج، أو العدد: ثلّث، ثنّى... كل هذه الأمثلة تكشف أن الفعل ليس ذاتا بسيطة وإنما ذرات دلالية مصهرة لأن الفعل عبارة عن بنيات كامنة. بذلك تكون الكلمة في مـــستوى مـــن مستويات التحليل عبارة عن بنيات تم قرنها بواسطة الإصهار؛ فالبنية الدلالية أو المعجمية للكلمة أغنى من الشكل البسيط الذي تُمظهره[1].

---

(1) انظر:

- الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 21-29.
- غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 433-456.

مـــن أجـــل تحلـــيل مفصل لظاهرة التوافق بين البنية التصورية والتركيب حيث يرصد غاليم ظاهرة إسقاط عناصـــر البنية التصورية في التركيب، ليلاحظ أن هناك عناصر تصورية غير منظورة في التركيب، لكنها حاضرة في التمثيل التصوري للكلمة.

وانظر: العماري، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 9.

لقـــد أصـــبح البحث اللساني الحديث يتجه نحو تقييس هذه الظواهر ومنحها صورة نـــسقية. فالـــصورة التي قدمت بها الأنحاء التقليدية هذه الظواهر، علاوة عن الاعتباطية في وصفها، واللا نسقية التي وُسمت بها تحجب كثيرا من مظاهرها الاطرادية. وفي الأبحاث التي يقـــودها بوستويفـــسكي في المعجم المولد والدراسات التركيبية للمعجم نعثر على محاولات جادة لاستحداث أدوات تمثيلية مفسرة للمعطيات السالفة(1).

نعتبر أن المسلمات التي قمنا بصياغتها في مستهل المبحث الثالث محاولة لصياغة المشكل أعـــلاه صـــياغة دقيقة، فقد اعتبرنا الكلمة نظاما سماتيا معقدا، تخفي قوالب سماتية. ولذلك ينبغي أن يتجه البحث نحو تخصيص هذا النظام التحتي. وبدهي ألا يكون الاقتران ينحو دائما نحو التوافق، فالمفردات نظام أكثر محدودية من النسق السماتي الذي يبني معانيها. وإذا أخذنا كـــنموذج للتمثيل النظام السماتي للتطابق وأخذنا العناصر السماتية المركزية في هذا النظام (الـــشخص، العدد، الجنس)، وإذا وسعناه بإضافة سمات التعريف والإعراب على أساس أن التطابق في الصفات يقتضي إدراج هذه السمات(2)، وقمنا بتأليف سماته الممكنة:

شخص 1 + مثنى + مذكر
شخص 1 + مثنى + مؤنث
شخص 2 + مفرد + مذكر
شخص 2 + مفرد + مؤنث
...

سنجد أن هناك فراغات في إطار قرن التأليف السماتي والشكل الموافق، لأن نظام علامات الـــتطابق أو مـــا أسميناه بالدخلات المعجمية محدود، والنظام السماتي أوسع منه. وهذا ما ينتج اشتراك اللاصقة الواحدة في تخصيصين سماتيين أو وجود حالات التخصيص الجزئي...(3).

من أجل إشارة تأصيلية دالة لمفهوم الإصهار عند الأستراباذي، حيث يعتبر أن الأفعال ذوات قابلة للتفكيك، فأصل: ظل: كان في النهار، وبات: كان في جميع الليل، وما زال: كان دائما.

نجـد تحلـيلا دقـيقا لظواهـر الإصهار أيضا في اللغات الطبيعية في المقاربات التوليدية المهتمة بتركيب المعجم، انظر: Hall and Keyser وalmy من بين آخرين.

(1) انظر:

– بوستويفسكي: Generative lexicon 1995.

– بريسول، 2004، دلالة أفعال الحركة، ص 183–235. ضمن:سمات الفعل وطرق بنائها.

– بريسول، 2004، حدث الحركة والأوجية، ص57–88. ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 1، يونيو.

(2) انظـر: الـسعيدي، 2003، البنـية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية من خلال البرنامج الأدنوي، ص 24–25.

(3) لذلك تتبنى نظرية الصرف الموزع فكرة التخصيص الأدنى للوحدات المفردة، حيث تكون العجر التي تدمج فيها الوحدات أكثر تخصيصا، ويسمح ذلك بإمكانية التنافس بين الوحدات أثناء الإدماج حسب مبادئ معينة. فمثلا الدخلة الأكثر تخصيصا هي التي تدمج مقارنة بأخرى أقل تخصيصا. انظر:

وقد تكثر عدد الفراغات في الجرود التصريفية بين نظام تخصيص سماتي غني ونظام فقير للصرفيات المحققة للسمات، وهو ما نلاحظه في نظام تطابق أفعال الإنكليزية، حيث لا تهجي الأفعـال إلا عـددا قليلا جدا من السمات التطابقية مقارنة بأفعال لغات أخرى. ويشكل البحث في هـذه الظواهر مجالا خصبا لتطور البرنامج المقارني للنظريات اللسانية الحديثة، وبـشكل أخـص التولـيدية منها، حيث يكون الاختلاف بين اللغات متمظهرا في المجال الصرف - تركيبـي، ومشكل التوسيط هو مشكل قرن أبجديتين متباينتين: أبجدية تصورية أو دلالـية أو نحوية أو صرفية مجردة، وأبجدية صوتية شكلية منظورة. وتحليل من هذا القبيل يدفعـنا حتما نحو فهم سلوك العبارات اللغوية في اللغات الطبيعية نحو الاختزال والاقتصاد والترميز واللاتناظري وقرن ما هو التصوري بما هو النحوي...

نود طرح مشكلة علاقة الصرف الزمني بالتأويل الزماني داخل هذه الأرضية المعرفية العامة.

فعلـى اعتـبار أن الأشكال الزمنية ذوات صرفية تندرج ضمن النظام التصريفي العام للغات الطبيعية، وتنتظم بمعية أنظمة سماتية أخرى داخل الجرود التصريفية، فإن تخصيص هذه الذوات الصرفية بسمات ذات محتوى دلالي يطرح إشكالات متعددة من بينها:

أ. أن هـذا التخصيص بقدر تمكينه من بناء الجداول الزمنية في اللغات الطبيعية، مثلما هو شأن الجداول الزمنية لتصريف الأفعال التي نجدها في كتب النحو التقليدية للغات الرومانية:

(الحاضر : Présent
الماضي المركب: Passé composé — الماضي البسيط: Passé simple
الماضي الفائق: Plus que parfait — الماضي المستمر : Imparfait
الشرط الماضي : Conditionnel passé — الشرط الحاضر :conditionnel present)

لا يستطيع أن يتنبأ باستعمالات هذه الأزمنة داخل السياق التركيبـي، حيث تصرف عدد من الأشكال الزمنية عن دلالتها الزمنية المسندة في الجداول الزمنية أو تُحيَّد سماتها الـزمنية، أو تـنوب مناب بعضها البعض، أو تُفرغ من التأويل الزماني، أو تتحول من الدلالـة الزمنية إلى الدلالة الوجهية Modal، ولا يمكن أن تختزل هذه "الانحرافات" في مـشكل "الاسـتعمال" مـا دام هذا الاختزال التوصيفي غير دقيق، لأنه يجعل مسألة الالتباس الزمني ظاهرة غير قابلة للتقييس والمنسقة.

ب. ولإشـكال التخصيص امتدادات أخرى تتعلق بترميز المؤشر الصرفي الزمني لمجموعة من "القيم" يتوزع فيها التخصيص على مستويين زمنيين متداخلين، فصرفية الزمن في الماضي البـسيط أو الماضي المستمر في الفرنسية لا تؤشر لقيمة الزمن بمعزل عن الجهة، فالمؤشر

– تورابـي، 2001، قـيود تأليف الأبجديات الصرفية، ص 126. ضمن: التوليد والنسقية والترجمة الآلية. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

هنا يحمل قيمتين زمنيتين منصهرتين: إحداهما زمنية، وثانيهما جهية. لذلك يصعب في نظـــام الجداول الصرفية للزمن المبنية على اعتبارات تصنيفية عامة فهم هذا التداخل بين القيم في الأزمنة الصرفية.

ج. بما أن الأشكال الصرفية الزمنية تنتظم في إطار تقابلات، فإن تحديد طبيعة الفروق بينها وفـــرز معـــيار تنسيقها قد يحتكم إلى القيم الزمنية أو الجهية أو الوجهية. فالتقابل بين الماضي البسيط والمركب في الفرنسية ليس زمنيا وإنما جهيا. والتقابل بين الماضي المستمر والفائـــق تقابل زمني/جهي، والتقابل بين الشرط وباقي الأزمنة تقابل وجهي/زمني. وفي إطار التقابل الزمني يكون الفرق بين أزمنة الأشكال الأخرى وأزمنة الوجوه فرقا إحاليا، فأزمـــنة الأشكال الصرفية: الحاضر والماضي... تعيينية إحالية، وأزمنة الوجوه الموسومة افتراضية. ففي إطار هذا النسق التقابلي نكون إزاء مستويين للإحالة الزمنية حيث تربط الأزمنة بتصنيف العوالم الممكنة إلى عوالم "حقيقية" وعوالم "افتراضية" "محتملة"، مما يعني أن الإحالـــة الزمنية لا تشتغل داخل مستوى واحد متجانس؛ بل تتوزع على مستويات ينبغي تخصيصها في إطار تفاعلي.

د. إن الانطـــلاق مـــن البنى الصرفية الزمنية لبناء النسق الزمني مسلك غير كاف. صحيح أن الأشكال الصرفية الزمنية تبني الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعة، لكن استنباط النسق الزمني الـــتي تنـــتظم في إطاره هذه الذوات الصرفية يحتاج إلى دراسة تقابلاتها وتخصيصها بسمات الوســـم وعدمـــه، وملاحظة سلوكها داخل التركيب. ومن شأن معالجة من هذا القبيل أن تكشف نظام التعارضات الزمنية في اللغات الطبيعية وعددها ووظائفها[1]. وتبين كيف أن اللغات، وإن احتكمت لنفس الجرود الصرفية الزمنية لا تولّد أنساقا زمنية متشابهة[2].

هـــــ - إن الانطلاق من الجرود الصرفية الزمنية كما تتحقق في الأنظمة اللغوية قد يحجب مـــسألة أساسية من قبيل الأزمنة القاعدية الأساسية التي نحتاجها لتوليد هذه الأشكال. وفي نظريات الزمن التي صيغت استنادا إلى عمل رايشباخ نجد إشارات دالة لما يمكن أن

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 12.

(2) انظر: Giorgi، و199 Pianessi.

بـــشأن الفـــروق الدقـــيقة بين الإيطالية والفرنسية والإسبانية في استعمال بعض الأشكال الزمنية المتشابهة.
وانظر دراسة كيرون بشأن الفرق بين الحاضر في الإنكليزية والفرنسية.

- Gueron, 1993, La syntaxe des temps.
- Norah Boneh, 2003, pp. 71-113.

بشأن دراسة مقارنة بين النظام الزمني في العربية والعبرية والسورية.
حيث تبين "بونيه" أن النظام الزمني في هذه اللغات الثلاث لا ينبني على تخصيصات متشابهة وبشكل أخص العبرية والعربية.

تكـــون عليه الأزمنة التصورية أو المفهومية القاعدية[1]. فكما أننا نحتاج إلى عدد محدود مـــن السمات الصوتية لتخصيص أصوات اللغات الطبيعية في العالم، أو عدد محدود من التـــصورات الدلالية أو أبجدية دلالية محدودة لتخصيص الدلالة في اللغات الطبيعية[2]، فالأزمـــنة التـــصورية قـــد تكون محدودة في ثلاثة (زمن التلفظ، وزمن الحدث، وزمن الإحالـــة). والاقتران البسيط لهذه الذوات الزمنية يولّد جدول الأزمنة القاعدية البسيطة (الحاضـــر والماضـــي والمـــستقبل)، فيكون الاختلاف بين اللغات اختلاف صرف - تركيبـــــي في كيفية ترميز هذه الذوات، صرفيا، وكيفية تركيب عناصرها في علاقات معقدة لتوليد أشكال زمنية معقدة[3].

ويمكن أن نلخص الإشكالات المطروحة أعلاه في المسائل التالية:

1. هل يمكّن جرد الأشكال والمؤشرات الصرفية الزمنية في لغة ما من بناء نسقها الزمني؟
2. هل تتم العلاقة بين الزمن الصرفي والتأويل الزمني وفق اقتران تناظري وتوافقي؟
3. كـــيف تسقط الأزمنة المفهومية والتصورية في النظام النحوي؟ على اعتبار أن الزمن له وجـــه تـــصوري ووجه نحوي، مثلما أن الجنس أو النوع في نظام التخصيص الإحالي للذوات الاسمية له وجه تصوري وآخر نحوي. وينبغي أن نحدد كيفية تقاطع الوجهين. فـــإذا كـــان الزمن سمة نحوية فسينطبق عليه ما ينطبق على السمات النحوية التي عالجنا بعـــض خصائصها في هذا الفصل من تحييد التخصيص أو التخصيص الأدنى أو الالتباس الـــدلالي أو التفاعل مع سمات أخرى، أو تخصيص السمة الأصلية بسمات فرعية، مثل تخـــصيص الـــزمن بسمات جهية أو تخصيصه بسمة عددية مجردة. وبما أننا سنخصص الفـــصل الثاني لمقاربة المسألة الأولى والثالثة، سنعمل في هذا الفصل على بلورة تصور

---

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الأول: المقاربات الحديثة للإحالة الزمنية.

(2) انظر:
- غاليم، 2002، الأبجدية الدلالة والتوليد، ص 75-176. ضمن: المعجم العربي والمولد.
- غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 175-192.

(3) تقـــول كَيرون J. Gueron: «إن التقابلات بين اللغات في نسق التأويل الزمني لا يمكن أن تأتي من التركيب ولا مـــن الدلالة، لهذا نقترح إسنادها إلى صرف - تركيب العناصر التي تكوّن السلسلة الزمنية... والوسائط الصرفية التركيبية». مقال: "حول تركيب الزمن"، في أبحاث لسانية، المجلد 1، عدد 1996/2، ترجمة أحمد بريسول، ص 36.
وتقـــول: "التحقق الصرف - تركيبي لـــ... الأزمنة يمكن أن يتنوع من لغة إلى أخرى... ويمكن للغة ما... أن تميـــز فـــي الصرف - تركيب الزمن الحقيقي [+/- ماضي] من الزمن الخيالي الذي يدل على المستقبل وأشياء أخرى"، الهامش 4، ص 80، نفسه.
وفـــي إطـــار العلاقـــة بين الكلي universal والخاص تطرح بحدة إشكالية بناء نحو زمني كلي، أو تحديد الـــسمات الـــزمنية الكلية التي نحتاجها لوصف أنظمة الزمن في اللغات الطبيعية. علاوةٍ عن تفسير التنوع الزمني الملحوظ في اللغات، مع تحديد الوسائط الصرفية أو التركيبية أو الدلالية التي تُمكن من بنائه.

للمسألة الثانية. وسنقدم أولا الظواهر الزمنية التي تشكل حالات لا توافق بين الصرف والدلالة في أزمنة بعض اللغات[1].

ولنبدأ باللغات التي تمتلك صرف زمني غني مثل الفرنسية، فصورة الحاضر في هذه اللغة لا تحـافظ علـى الدلالة الزمنية للحاضر في عدد من السياقات؛ حيث نلاحظ في كثير من السياقات لا توافق/لا تناظر الصرافة الزمنية والتأويل الزمني:

- Jean chante bien en cet instant
- Je chante l'opera très bien
- Si tu chantes; je t'offrirai un cadeau

وهناك حالات يفقد فيها الماضي المستمر L'imparfait سمة الاستمرار في سياقات ما يصطلح عليه ب L'imparfait de Rupture، أو يفقد سمة المضي في الشرط:

- Et si tu chantais cette belle chanson

وفي متوالية الأزمان في الإنكليزية، تؤول الأزمنة الماضية المدمجة تأويلا دالا على التآني كما لو أن الزمن المدمج دال على الحاضر دلاليا، بينما الماضي فارغ دلاليا:

- John said that Mary was pregnant.

- قال جون إن ماري كانت حاملا.

حيث لا يؤول الحمل على أنه واقع قبل زمن قول جون، بل يعتبر متواقـت مع زمنه. كما لو أن سمة الزمن الصرفي هنا غير مؤولة دلاليا. وفي الإغريقية يفقد غير التام سمته معبرا عن معنى التام في سياقات التمني والدعاء...[2].

وفي الألمانـية يحمل الشكل الصرفي المكتمل تأويلات زمنية متعددة، فصرافة المكتمل ملتبـسة زمنـيا بـين الدلالة على الماضي البسيط أو الماضي الممتد إلى الحاضر أو المستقبل المكتمل أو المكتمل النتيجي[3]. وتكشف هذه الحالة عن ظاهرة التباس الصرافة بشكل عام،

---

(1) أحـيل على بعض الدراسات التي درست حالات اللاتناظر بين الشكل والمعنى بشكل عام، ولا تناظر الشكل الزمني وتأويله بشكل خاص:

- Greg Carlson, 2000, Mismatches of form and interpretation. In: University of Rochester working papers in the language sciences. vol. Spring 2000. no. 1. Katherine M. Crosswhite and Joyce McDonough (edo).
- Arnim, Von Stechow, 2001, The Janus face of Aspect. Draft.
- Armin, Von, Stechow and Eva-Carin Gera, 2002, Tense in time: The Greek perfect. Draft.
- Armin, Von, Stechow, 2002, Mood under Attitudes. Draft.

(2) Carlson, 2000, p. 7.

(3) انظر: Von Stechow, 2002, Tense in time, p. 6.

يلاحـظ ستيـشوف مقارنا بين الشكل الصرفي المكتمل في الألمانية ومقابله المشابه في الإيطالية أن الزمن الـصرفي المكتمل أكثر تقييدا في إحالته الزمنية في الإيطالية، فهو لا يسمح بالتباس زمني. ويلاحظ الفهري نفس الأمر مقارنا الماضي البسيط في الإنكليزية والعربية.

حيث لا توجد حالة تناظر أو توافق واحد بواحد بين الشكل والدلالة **One to one Maping**.

وفي العربية يلتبس شكل "يفعل" بين الدلالة على الحاضر والمتدرج والاعتيادي:

- يأكل زيد التفاحة الآن.
- يأكل زيد التفاح كل صباح.

كما قد يدل على المستقبل في سياق الشرط:

- إن تكتب الدرس، أمنحك هدية.

كما أن نفس الصورة ترد في سياق النفي الزمني بتأويلين زمنيين متباينين (الماضي والمستقبل):

- لم يغادر زيد القاعة أمس.
- لن يسافر زيد غدا.

لا شك أن معطيات من هذا القبيل، تدفع الباحث في دراسته لعلاقة الزمن الصرفي بالتأويل الزمني إلى مساءلة دور الصرافة الزمنية في بناء الإحالة الزمنية بشكل خاص، وأدوارها في تشكيل الأنحاء الزمنية للغات الطبيعية بشكل عام. سنؤسس تصورنا للمسألة استنادا إلى افتراضين:

أ. **الافتـــراض الأول: فرضـــية تأليفـــية الزمن**: إن التأويل الزمني في اللغات الطبيعية تأويل تأليفـــي، بمعنى أن التأويل الزمني يخضع للحساب التركيبـــي داخل هندسة شجرية تمثل السلـــسلة الـــزمنية الـــتي تشكل عناصرها أو حلقاتها العناصر المركزية في تمثيل الزمن وتأويلـــه. ونفتـــرض أن عناصر السلسلة الزمنية موجودة في كل اللغات الطبيعية، وأن الاخـــتلاف بين اللغات صرف - تركيبـــي، يتمثل في القدرة التعبيرية للغات الطبيعية علـــى معجمة هذه السمات وترميزها صرفيا. وفي إطار تمثيلي من هذا القبيل لا معنى لانحصار التأويل الزمني في صرفيات الزمن. فصرفيات الزمن لا تؤول إلا داخل علاقات محـــددة تركيبيا، ولا تمثل الصرفية الزمنية إلا لجزء من حلقات السلسلة الزمنية. كما أن مشكل الالتباس الزمني للأشكال الصرفية يصير متنبأ به في ضوء الفرضية التأليفية، حيث تختلف التأويلات باختلاف التخصيصات الدلالية التي تحملها حلقات السلسلة الزمنية[1].

- John told to me.

حدثني جون.

لا تدل إلا على الماضي. أما "كتب" في العربية فملتبسة بين الماضي البسيط والمكتمل:

1 - كتب زيد الدرس أمس.

2 - كتب زيد الدرس الآن.

3 - (اليوم أتممت عليكم نعمتي وأكملت لكم دينكم).

- الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 18.

المثال الثالث من اقتراحنا.

(1) ينظـــر فـــصل المقاربـــات اللسانية الحديثة للإحالة الزمنية. وبشكل أخص القسم المتعلق بالمنظور التركيبي للإحالة الزمنية. وأيضا فصل السلاسل الزمنية في اللغة العربية.

ب. **الافتراض الثاني**: يقول الافتراض الثاني إن الزمن الصرفي لا يحصل على تأويله إلا حينما يكـــون مقتـــرنا بزمن دلالي يسوغه. كما لو أن الزمن الصرفي في الفعل لا دور له إلا فحـــص الـــسمات الصرفية المجردة في الرأس الزمني. وفي الصورة المنطقية تحذف هذه السمات ولا يبقى إلا الزمن الدلالي الذي يخصص المحتوى الدلالي الزمني للزمن الصرفي، حيث تحوسب سماته دلاليا. ويتبنى هذه الفرضية فون ستيشو Von Stechow(1)، الذي يرى أنه في الحالات الموسومة نحصل على تأويلات قارة أو ثابتة، حيث يقتضي الشكل الـــصرفي تـــأويلا جهيا ثابتا. بينما السمات الجهية غير الموسومة ملتبسة ومتوافقة مع تـــأويلات متباينة. فبينما تنتقي السمات الجهية الموسومة طبقة جهية معينة أو سمة جهية نحـــوية محددة، تبدي السمات غير الموسومة حيادا انتقائيا، حيث يمكن أن ترد في حيز سمـــات زمنية أو جهية متعددة مبدية حالة من الالتباس الزمني أو الجهي كنتاج طبيعي لحالة التخصيص الأدنى(2).

ويقترح ستيشو التشجيرة التالية لتمثيل حالات التوافق وعدمه:

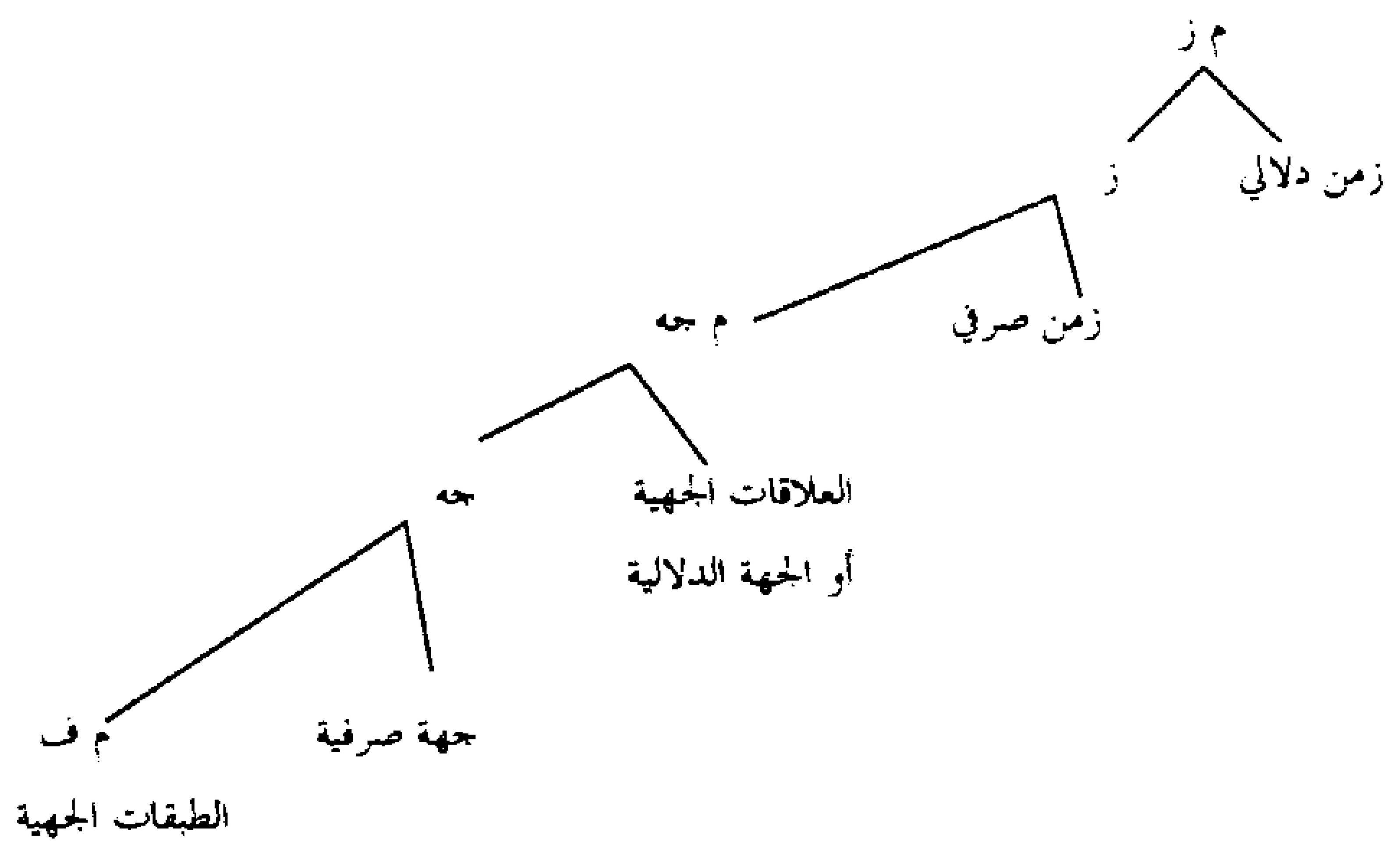

فليست كل صرافة زمنية ماضية دالة على الماضي. ولا نحصل على هذا التأويل إلا إذا كان الصرف الزمني الماضي في حيز زمن دلالي ماضٍ، ومعنى ذلك أنه في حالات اللا توافق مـــثل تلـــك الموصوفة في صرافة ماضي الألمانية أو التباس الماضي في العربية. يكون الماضي الصرفي مموضعا داخل تشجيرة زمنية مركبة من زمانين دلاليين: الحاضر والمكتمل:

---

(1) ينظر: Von Stechow, Binding by verbs, 2002, pp. 2-6, 16, Draft.
يـــرى ستيشو أن السمات الصرفية غير المؤولة لا تحذف إلا في سيرورة الاشتقاق نحو الصورة المنطقية. أما الاشتقاق نحو الصورة الصوتية، فيقتضي الاحتفاظ بهذه السمات ما دامت تملك صورة صوتية منظورة. نفسه، ص 16. وانظر أيضا:
- Stechow, 2001, The Janus face of Aspect, pp. 2-3.

(2) انظر: Ibid., p. 1.

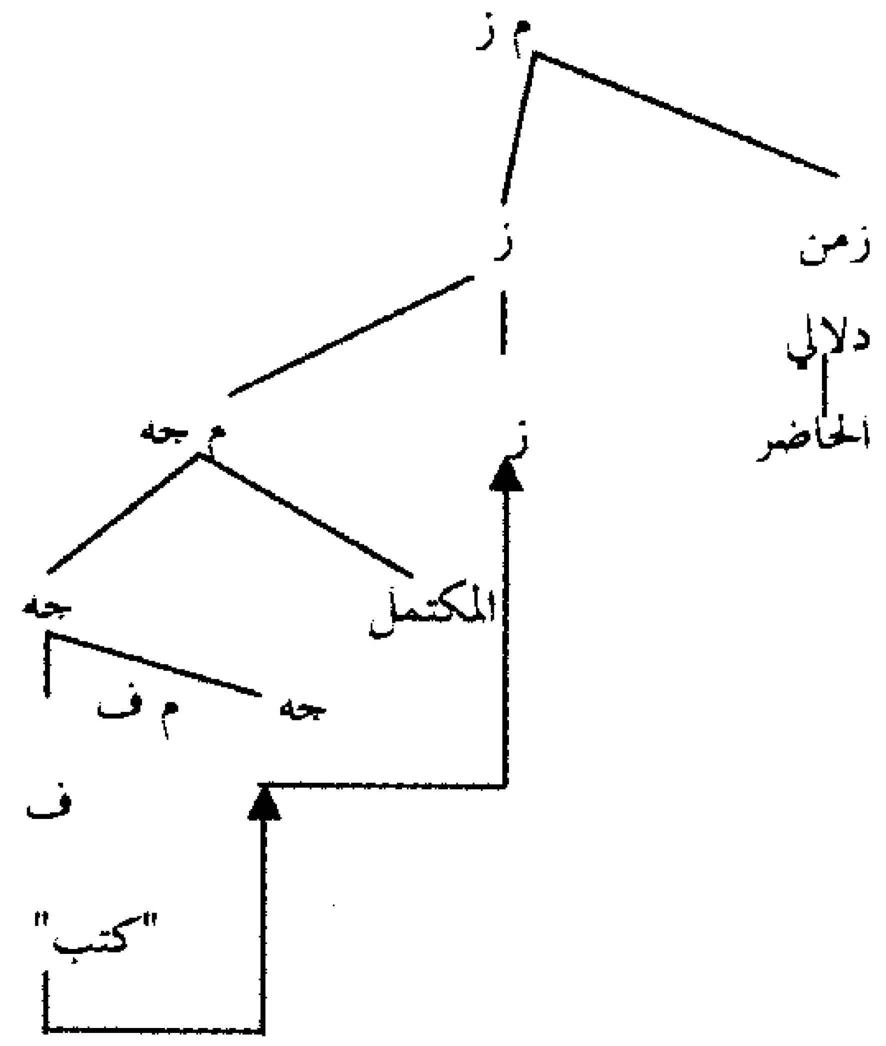

- كتب زيد الدرس الآن.
- اليوم أتممت عليكم نعمتي.

تصعد الصورة الصرفية "كتب" أو "أتممت" إلى الرأس الجهي أو الزمني كي تكون في حيز الزمنين الدلاليين، وبالتالي نحصل على تأويل المكتمل الحاضر Present perfect.

ومـــن شأن هذه الافتراضات أن تعيد صياغة تصوراتنا عن أدوار الصرافة الزمنية في النحو وعلاقـــتها بـــنظام الإحالة الزمنية، باعتباره نظاما دلاليا يقوم على آليات حسابية توظف عناصر وذرات زمنية متعددة (زمن التلفظ، الزمن الإحالي، زمن الحدث)، مشتغلة داخل أحياز مصممة تركيبيا ومتفاعلة مع الأسوار الجملية الظاهرة والكامنة، والظروف والموجهات والروابط الزمنية وأشـــياء أخـــرى. وفي السنوات الأخيرة صيغت أبحاث ودراسات حول أدوار الصرفيات الزمنية، أشير في هذا السياق إلى ثلاث افتراضات مستقاة من بعض الأعمال[1]:

1. **الافتراض الأول**: يتبناه بيير بيرتينتو في معالجته لدور صرافة التام وغير التام في بناء إحالة الاعتـــيادي والإحالة الزمنية العامة Generics والتكرار[2]. يتأسس هذا الافتراض على

(1) انظر:
- Iatridou, Sabine, 2000, The grammatical ingredient of counter factuality. Linguistic inquiry. 31/2. pp. 231-271.
- Denis Delfitto and Pier Marce Bertinetto, 2000, Word order and quantification over times. In: Speaking of events. Edited by J. Higginbotham. Fabio Pianessi and Achille. C. Varzi. Oxford University Press.
- A. Lenci and P. M. Bertinetto, 2000, Aspects, adverbs and events: Habituality vs perfectivity. Ibid.
- Jacqueline Lecarme, 2004, On three interpretations of past determiners in Somali". in 27th. Glow colloquium. Draft.

(2) انظـــر: Lenci and P. M. Bertinetto, 2000, Aspects, adverbs and events: Habituality vs perfectivity, pp. 259-260.
ومقال: Word order and Quantification over times, pp. 223-227.

تـــصور مفـــاده أن الصرافة ليست محايدة، فهي ترمز سمات تسويرية للموضوع الزمني باعتباره جزء من بنية تسويرية معممة Generalized Quantifier Structure. والأساسي في هـــذا الافتـــراض أن السمات التسويرية المؤولة تتحقق في شكل ظروف كامنة تمنح تـــسويغا للـــصرافة الجهية عبر التطابق بين الرأس الجهي الحامل لهذه السمة والمخصص الـــذي يحمـــل ســـورا ضـــمنيا فارغا. فالسمات هنا غير مؤولة في الرأس ومؤولة في المخـــصص. ودور الصرافة الزمنية الجهية يشبه دور التطابق حيث تشتغل سمات التطابق في الفعل كوسيط لترميز سمات الفاعل، فالسمات التطابقية غير مؤولة في الفعل ومؤولة في الفاعل. ونقترب هنا من تصور الفهري[1] الذي يعتبر أن الزمن سمة صورية تطابقية، يتطابق مع ظروف ظاهرة أو كامنة، فالأصل في الزمن ألا يكون مؤولا في الفعل، وهو سمة تطابقية تماثل ما يحدث بين الفعل والفاعل في التركيب.

ومـــن مستلزمات تصور برتينتو أن الصرافة الزمنية غير مؤولة في حد ذاتها، فهي جزء مـــن بينة أوسع. ينحصر دورها في التأشير لعلاقات دلالية/تسويرية أوسع في الجملة. لذلك تحمل الصرافة الزمنية قيما متحولة؛ تارة تكون تسويرية، وتارة غير تسويرية. ودورها فقط الإعـــلام بـــأن الموضوع الزمني الداخلي للفعل يحمل سمات تسويرية معينة. فالأمر شبيه بما يحدث في نظام التطابق. فعندما نقول:

- جاءت هند.
- جاء عمر.

تكـــون سمة التذكير أو التأنيث علامة فقط تؤشر إلى وجود فاعل حامل لهذه السمة، وهـــي سمة مؤولة في الفاعل وغير مؤولة في الفعل، لأن الأفعال لا تذكر ولا تؤنث بشكل محايث. وتعميم هذا التخريج على الصرافة الزمنية، يقتضي بأنك عندما تقول:

- خرج خالد
- يدخل زيد المنـــزل

يكـــون الـــصرف الـــزمني علامة تدل على أن الموضوع الزمني الداخلي للفعل (زمن الحـــدث) متموقع قبل زمن لفظك (الآن)، أو متزامن معه. فالسمات الإحالية الزمنية مؤولة في الموضوع الزمني الداخلي وغير مؤولة في الفعل. وتقوم الظروف الكامنة أو الظاهرة بدور فحـــص السمات الزمنية غير المؤولة حتى تمحى، وتقوم أيضا بنعت الموضوع الزمني الداخلي حتى يحدث تقاسم السمات الزمنية.

- خرج خالد أمس.

---

(1) الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 16.

فالظـــرف "أمس" في المثال أعلاه ينعت الموضوع الزمني الداخلي المموضع قبل "الآن" حتى يقاسمه نفس السمة. وفي حالة وجود سمات تسويرية في الموضوع الزمني الداخلي تقوم الأسوار بدور التقييد Restriction.

2. **الافتـــراض الثاني**: تبنته ياتريدو (2000) أثناء دراستها لبنى الشرط في اللغة الإنكليزية، حـــيث لاحظـــت أن الماضي ينتقل من الإحالة الزمنية العادية إلى الإحالة على العوالم الافتراضية أو الممكنة في بنى الشرط. ولتوحيد المعالجة افترضت أن اشتقاق دلالة الماضي العادي والماضي في الشرط:

- خرج زيد.
- إن خرج زيد لحقت به.

تقوم على نظام دلالي واحد:

- "ت"س تقصي "ص"س.

(س) متغير يعمم على الأزمنة أو العوالم.

ما يتغير هو طبيعة المتغير (س)، فإما أن يكون المتغير زمنيا وحينئذ نحصل على إحالة زمنية مطلقة عادية (خرج زيد أمس)، ويعوض (س) بـــ (ز) التي تدل على الأزمنة، فـــ:

س(ز) = الزمن المحوري أو زمن الحدث.

ص(ز) = زمن التلفظ (زمن المتكلم الآن).

وبالتالي علاقة "الإقصاء" تقتضي بأن الماضي يدل على علاقة سبقية بين (س ز) و(ص ز).

وفي الشرط تبقى العلاقة الإقصائية ثابتة، ويصير المتغير دالا على العوالم الممكنة:

س(ع) يقصي ص(ع). بمعنى أن:

س(ع) العالم الممكن الافتراضي موضوع الحديث.

ص(ع) العالم الحالي، عالم المتكلم.

وبالتالي تقتضي "علاقة الإقصاء" أن يقصي عالم الافتراض عالم المتكلم الحالي. فـــ "إنْ خـــرج زيـــد..." تقتضي أن خروجه حاصل في عالم افتراضي مباين لعالم المتكلم. وبما أن الإحالـــة الـــزمنية تشتغل بالنظر إلى عالم المتكلم فلا يمكن أن نتحدث عن دلالة زمنية وفق منطق الإحالة الزمنية العادية. فما هو دور الصرف هنا؟ تعتقد ياتريدو أن الصرف يرمز إلى "علاقة الإقصاء" وأن متغيرات هذه العلاقة يحددها السياق التركيـــي. وأن التحول من نظام إحالي إلى آخر لا يمكن للصرف أن يحدثنا عنه[1].

---

(1) Iatridou, 2000, p. 240.

ومقـــال: Michela Ippolito. UCSC, 2003, "On the semantic composition of subjunctive conditionals". M.S.

3. **الافتـــراض الثالث**: نستقيه من دراسة جاكلين لوكارم[1] في دراستها لدلالة الحدود الزمنية Temporal Determiners في اللغـــة الصومالية التي ترمز إلى الزمن صرفيا في الأسماء. تـــرى لوكارم أن الحدود الزمنية الدالة على الماضي تتوزع إحالتها على ثلاثة محاور أو أبعاد:

- **البعد الإحالي**: الإحالة الزمنية التعيينية، وهنا نكون بصدد ماض إحالي.
- **الـــبعد التسويري**: وتأتي الدلالة التسويرية من الأسوار الكامنة الدالة على العموم. ويتحول الزمن الصرفي هنا إلى سمة تسويرية تقيدها الظروف الكامنة.
- **الـــبعد الموجهـــي** Modal: يكشف توزيع استعمالات الماضي في الصومالية على المحاور الثلاثة معطيين أساسين في علاقة الزمن الصرفي بالدلالة، بالنسبة للباحثة:
- **المعطى الأول**: أن الماضي ليس "أوليا" Primitive في نظام الإحالة، فالمتكلم الذي يـــستعمل الماضي الصرفي قد يختار أي تأويل ممكن متوافق مع مبدإ "الإقصاء" عند ياتريدو، باعتباره سمة أصلية Basic في الماضي، مؤولا الماضي على الإحالة الزمنية أو الموجهية.
- **المعطى الثاني**: أن الماضي الصرفي يبدي تمظهرات دلالية متباينة، فهو تارة سمة دلالية مـــؤولة إحالـــيا، وتارة سمة غير مؤولة، ومجرد انعكاس تطابقي مع عناصر دلالية تسويرية.

وسنعمل في الفصل الثاني من هذا الباب على تقديم مقاربة لتسوير الأزمنة. ويكفي أن نمثل للقيم التسويرية لزمن الماضي بالجملة التالية:

- كلما دخل زيد إلى المقهى وإلا وحدث النادل بأسلوب غير لائق.

فهنا يتحول "الماضي" من إحالة دلالية تعيينية إلى متغير مُسَوَّر Variable quantified، مما يعني أن الماضي قد يفرغ من قيمته الإحالية ليتحول إلى مجرد متغير واقع في حيز الأسوار؛ أي إلى مجرد انعكاس تطابقي لسمات سورية. وهو ما يقتضي فرز الطبقات الإحالية التي يتوزع فـــيها الماضـــي بين الإحالية القوية والدلالات التسويرية المحددة سياقيا، من مستلزمات هذا التـــصور أن الزمن الصرفي يدخل ضمن علاقات دلالية أوسع ينبغي تعيينها، ولهذه العلاقات أدوار في تحديد طبيعته ووظائفه.

---

(1) Jacqueline Lecarme, 2004, On three interpretations of past determiners in Somali, pp. 6-7, 15.

خلاصات

حاولنا على امتداد هذا الفصل أن ندرس نظام السمات التصريفية في الفعل العربـــي، ساعين إلى ضبط:

أ. **طبيعتها، هندستها، طرق توزيعها على الفعل**.

ب. **نمـــاذج مقاربتها**: حيث فحصنا النماذج الصرف - صواتية التي قاربت البنية السماتية للفعـــل العربـــــي؛ محددة الكيانات الصرفية في إطار التقطيع الصرفي لمكونات الفعل. وتمكنا من روز الفرضيات الكبرى الموجهة للتحليل الصرف - صواتي مثل فرضية الجذر والجـــذع، وتحديـــد الكفاية الوصفية والتفسيرية لهذه الفرضيات؛ مبينين في الآن نفسه حـــدودها في وصف انتظام واطرادات البنية السماتية للفعل. وهو ما دفعنا إلى الانتقال إلى صنف آخر من المقاربات ذات طبيعة صرف - تركيبية أو تركيبية. وحاولنا أن نبين مـــسوغات تـــبني مقاربات من هذا الصنف. وأهم فرضية دافعنا عنها فكرة بناء سمات الفعل عبر وجائه ومستويات تمثيلية مختلفة، وخضوع هذه السمات للنظام الحسابـــي. وقد مكننا هذا التصور من إعادة بناء عدد من الظواهر والمعطيات وتقييمها ومنحها صـــفة الاطراد والنسقية مثل ظاهرة التناوب الحركي في الأفعال وارتباطها بالنظام الجهـــي للجذور وبالصرفيات النحوية. وبينا كيف أن موقع الجذع وخاناته محلات لتمثـــيل الـــسمات الصرفية وترميزها. ومن هذه السمات ما يحظى بصورة مجردة، ويخضع هذا النظام لإواليات تخصيص معقدة من خلال الإصهار أو التخصيص الأدنى أو الالتباس...

ج. **مـــسارات وسمها**: لاحظنا أن السمات الزمنية والجهية والوجهية تنتظم في إطار قوالب سماتـــية حاملة قيمة الوسم أو عدمه. وبينا كيف أن مسارات الوسم متفاعلة ومعقدة، وأن روائـــز تحديدها تتراوح بين الروائز الصرفية والتركيبية والدلالية. وحاولنا أن نفسر مدى انعكاس الوسم على سلوك الصور الفعلية في التركيب وسياقات الاستعمال.

د. **توافقها أو عدم توافقها مع الدلالة**: سعينا في هذا المحور إلى بلورة تصورات دالة حول حـــدود تفاعل الصرافة الزمنية والتأويل الزمني في اللغات الطبيعية بشكل عام، محتفظين بـــأهم الظواهر الزمنية التي تكشف عن لا تناظر التخصيص الصرفي للزمن وتأويله الدلالي، محددين الافتراضات الكبرى المصاغة في الأدبيات اللسانية الحديثة لتفسير هذا اللاتناظر.

ونعـــتقد أن ما صغناه من تصورات وفرضيات في هذا الفصل ليس إلا مدخلا لتأطير أهـــم قضايا الإحالة الزمنية والجهية، وأن روز قيمة بعض الافتراضات لن يتم إلا من خلال الانفـــتاح على ظواهر البنى الزمنية المتعددة في اللغة العربية، وهذا ما سنسعى إلى إنجازه في الفصلين المواليين.

الفصل الثاني

المقولات الزمنية والجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

تمهيد

المبحث الأول: المقولات الجهية والزمنية والوجهية في اللغة العربية

1.1. المقولات الجهية المعجمية

2.1 المقولات الجهية النحوية

3.1 المقولات الزمنية في اللغة العربية

4.1 الوجه والموجهات في اللغة العربية

المبحث الثاني: النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

1.2. السلاسل الزمنية البسيطة

1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية

2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية

2.2. السلاسل الزمنية المركبة

1.2.2. متوالية الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف القضوية

2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة

3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني

1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي

2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني

1.2.3.2.2. الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدلالية في الزمن.

خلاصات

تمهيد

تثير مسألة دراسة الأنظمة الزمنية عددا من الإشكالات على رأسها تحديد جهاز المقولات الزمنية التي تبني النسق الزمني داخل لغة محددة أو عبر اللغات الطبيعية، والدور الذي تلعبه سمات هذا الجهاز في حساب الإحالة الزمنية داخل البنيات الزمنية التي يولدها النسق اللغوي. فسمات الزمن لا تخصص بآليات متجانسة في التراكيب والجمل.

تختلف آليات التخصيص حينما ننتقل من الجملة البسيطة إلى الجملة المركبة، كما تتشعب هذه الآليات نفسها داخل الأنماط الفرعية للجمل المركبة مثل البنيات الزمنية الملحقة، والأزمنة المدمجة فضلات أفعال الظن أو القول، أو الإدماج في الصلات، حيث يصير التخصيص خاضعا لآلية الربط الزمني والتبعية الزمنية أو المطابقة والتوافق بين الأزمنة. ويسلك الزمن سلوكا مختلفا مع الروابط أو ظروف الاقتران الزمني. فمن المعلوم أن هذه الروابط تفرض قيودا على ربط الأزمنة وتخصيص دلالتها. ومن بين القضايا الكبرى التي تطرحها هذه الروابط التباس أدوارها ووظائفها، ومراوحتها بين الروابط ذات النمط الزمني أو الموجهي، أو الروابط ذات الطبيعة التسويرية. فحساب الإحالة الزمنية ينبغي أن يراعي طبيعة الرابط.

ولا تشذ الجمل البسيطة عن هذا التعقيد الذي يبديه تخصيص الزمن في الجمل المركبة، فالزمن في البنيات البسيطة يتفاعل مع مقولة الجهة أو الوجه أو النفي، حيث يشكل معها سلسلة زمنية يساهم تفاعل عناصرها في حساب الإحالة الزمنية العامة للجملة.

لدراسة هذه المسائل سنعمل في هذا الفصل على إثارة مجموعة من القضايا، نوجزها فيما يلي:

1. ما هي العناصر المشكلة للنظام الزمني في اللغة العربية؟
2. كيف يتفاعل جهاز المقولات الزمنية والجهية والموجهية لبناء النسق الزمني؟
3. ما هي الآليات التي يعتمدها النظام الزمني لتخصيص سمات السلسلة الزمنية، في الأزمنة البسيطة والمركبة، وفي بنى النفي؟
4. كيف يبني النسق مختلف التأويلات الزمنية لصورة "فعَل" و"يفعَل" والمحمولات المشتقة؟
5. ما هي حدود التوافق أو اللاتوافق بين الأزمنة الصرفية والأزمنة الدلالية؟ وما هي الآليات التمثيلية التي يمكن اقتراحها لتفسير اللاتوافق بين الصرف الزمني والدلالة الزمنية؟

6. هل يتم تخصيص سمات الزمن بشكل متجانس داخل بنيات وتراكيب اللغة العربية؟
7. هـــل تتماثل المقولات الزمنية في تخصيص سماتها عبر اللغات؟ أم هناك توسيط لسمات الأزمنة الصرفية في اللغات الطبيعية؟ مما ينتج اختلافا في تأويل المقولة الزمنية الواحدة بين اللغات وأحيانا داخل اللغة الواحدة.

المبحث الأول

المقولات الجهية والزمنية والوجهية في اللغة العربية

1.1. المقولات الجهية المعجمية

سنقدم في هذا المحور تصنيفا للمقولات الجهية البارزة في اللغة العربية مستحضرين نتائج الدراسات المنجزة حول نحو الجهة في الأبحاث اللسانية الغربية وبعض تطبيقاتها على النظام اللغوي العربي.

تنتمي الجهة إلى حقل واسع من المعطيات، يضم السمات الزمنية المحايثة للمحمولات المعجمية المجردة من السمات التصريفية الزمنية والسمات الجهية للأفعال المصرفة، علاوة على تفاعل الهندسة الزمنية الداخلية للمحمولات مع السمات الإحالية والعددية للمركبات الاسمية فضلات المحمول. كما أن هناك عددا من الظواهر التركيبية التي بالإمكان تخصيصها من خلال تحديدات جهية كالتعدي واللزوم، وتفاعل الأدوار المحورية مع السمات الجهية للمحمولات، ودلالة المحمولات على الموازعة Distributive أو المجامعة Collective، والتفكيك المعجمي للأفعال، وهندسة الحقول الدلالية والمعجمية في اللغات الطبيعية[1].

فنحو الجهة له إسقاطات هامة في معجم وتركيب ودلالة البنى في اللغات الطبيعية. ويمكن تقسيم هذا المجال مبدئيا إلى قسمين مركزيين:

جهة الأوضاع أو الجهة بمعناها المعجمي؛ وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات الغربية Aktionsart.

الجهة التركيبية، أو الجهة النحوية، وهي جهة مقترنة بالسمات التصريفية التي توفرها الجرود والأنظمة النحوية للغات الطبيعية، إنها جهة منحونة Grammaticalized، كمقابل

---

(1) تلعب السمات الجهية مثل السكونية stativity والحركية dynamicity والامتداد duration أدوارا هامة في تصنيف الأفعال إلى طبقات معجمية. (التمييز مثلا بين أفعال الحالات النفسية) (عرف، حب، كره...) ذات السمة [+ ساكن] والأفعال الحركية (جرى، لعب، قرأ...). كما تساهم السمات الجهية في التمييز بين التخصيصات المقولية (اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول والأسماء الدالة على المبالغة). للمزيد من التفاصيل ينظر:

- الفاسي الفهري، 1990، البناء الموازي، ص 149-152.

للجهـــة المعجمـــة Lexicalized التي تنتمي إلى القسم الأول. وعلى هذا الأساس تختلف اللغات فيما يتعلق بالجهة في معناها الثاني، حيث قد لا تتضمن لغة معينة صرفة جهية، بينما لا تتمايز فيما بينها فيما يتعلق بالطبقات الجهية الكلية(1).

وتطـــرح جهـــة الأوضاع بعض الإشكالات، منها ما يرتبط بالوسائط Parameters المحـــددة للـــسمات الضرورية والكافية لفرز الطبقات الجهية، ومنها ما يقترن بالمجالات التي تـــصفها المقـــولات الجهية المعجمية وتمقولها، بمعنى أدق هل تنطبق على المحمولات أم على الجمـــل أم على المركبات؟ ومنها ما يتعلق بحدود التفاعل بين الجهة المعجمية والجهة النحوية ومدى مساهمتها في الدلالة الزمنية للبنى.

من بين التصنيفات الشائعة في الأدبيات الجهية للطبقات الجهية نشير إلى تصنيف فاندلر Vendler 1967 المراجع في عمل داوتي Dowty 1979. وهو عبارة عن تصنيف يقوم على أربع مقولات جهية تخصصها مجموعة من السمات الجهية التحتية، وتساهم عدد من الروائز الإضافية في تحديدها(2).

تتمثل هذه المقولات الأربعة في:

أفعال الحالات مثل: "كره" و"أحب" و"عرف"...

أفعال الأنشطة:"جرى" و"سار" و"غنى"...

أفعال الإنجاز: "بنى منـــزلا "و"أكل كعكة"و"حرر رسالة"و" رسم لوحة"...

أفعال الإتمام: "مات" و"صفع"و"وصل"و"ربح"و"وجد"و"عثر"...

وللتمييز بين هذه الأصناف الجهية ينبغي إدراج نسق من السمات الجهية لإبراز ما تشترك فـــيه ومـــا تتمايـــز فيه. أهم هذه السمات: سمة[± سيرورة] أو سمة[±امتداد زمني] وهما سمتان مترادفتان، وسمة [± محدودية] وسمة [± تغيير] أو [± تدرج]، وسمة[± تغيير الحالة]، و[± تأثر](3).

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول التمييز بين نمط الوضع والجهة ينظر: Lyons, 1980, Semantique linguistique, p. 326.

- التوكاني، 1989، خصائص المشتقات الجهية: اسم المفعول نموذجا، ص 11-13.
- الفاسي الفهري، 1990، نفسه، ص 80.

Issues, 1993, pp. 142-143.

(2) نجد في الأعمال التالية إحالات مفصلة على أبحاث داوتي وفاندلر:

- التوكاني، 1989، خصائص المشتقات الجهية، ص 63-80.
- جحفة، 2001، ص 246-251.
- شوطا، 2001، طبقات الأفعال في اللغة العربية تحليل دلالي معجمي، ص 301-328.

(3) حول تبرير هذا النسق من السمات ينظر:

- جحفة 2001، ص 246-251.
- سعاد الصغير، 2000، الأنماط الجهية في صورة "فعل"، ص 118. ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها.

وهـــناك مـــن اللسانيين من يضيف سمات أخرى مثل [± لحظي]. غير أن هذه السمة حشوية في التخصيص ما دامت سمة [± امتداد زمني]تسد مسدها(1).

يلخص الجدول التالي السمات الأساسية للطبقات الجهية

الأصناف الجهية	السيرورة	الامتداد الزمني	المحدودية	تغيير الحالة	التأثر
الحالة	–	+	–	–	
النشاط	+	+	–	–	
الإنجاز	+	+	+	+	موضوع داخلي
الإتمام	–	–	+	+	موضوع خارجي

يتـــضح بـــأن الجهة المعجمية، أو ما يسمى بجهة الوضع تقيس البنية الزمنية الداخلية للأوضاع. ويحمل السمات الواردة في الجدول ذات علاقة وطيدة بالهندسة الزمنية للأوضاع التي تعبر عنها المحمولات أو الجمل التي ترأسها الأفعال.

فمـــثلا غياب سمة "السيرورة"في الحالات، إشارة واضحة إلى عدم قابلية أفعال الحالة للانقـــسام إلى أحداث فرعية، فالحالة تحيل إلى أوضاع منسجمة تفتقر لبداية معلومة أو نهاية محددة في المسار الزمني العام للوضع، ولذلك فهي لا تقبل صرفة التدرج أو البناء لغير التام، وعـــندما تبنى في الزمن الحاضر تشير إلى حالة حاصلة أو ناتجة، وبالتالي لا تقبل أن تحيل إلى سيرورة متدرجة في الزمن. فالجملة (1) لاحنة:

1 - * John is loving mary

وكذلك الجملة(2) لاحنة؛ إن دلت على التدرج في الحاضر:

2 – * يحب زيد هندا الآن

كمـــا أن الحالات تشير إلى سيرورات ممتدة في الزمن، لكنه امتداد يفتقر إلى مراحل، يمكن أن ينقسم إليها الوضع، ولذلك لا تقبل أفعال الحالات أن تدخل عليها الأفعال الجهية التي تسور بنية الحدث، وتقسمه مثل"بدأ" أو "شرع" أو "طفق"، حيث لا تصح:

3 – * شرع زيد يكره هندا

بخلاف أفعال النشاط التي تقبل أن ينقسم الوضع الموصوف إلى مراحل، وبالتالي تحقق

---

(1) يوظف موريلاتوس Mourelatos سمة [± لحظي]في وصفه للطبقات الجهية للأفعال. ينظر:
J. Français, 1980, Classement semantique des predications, p. 17.

يلجـــأ لـــسانيون آخـــرون إلى مبدأ الاقتصاد في التخصيص، بموجب توظيف حد أدنى من السمات الأكثر مركـــزية فـــي التخصيص. حيث قدم ساندرا شانك وألان تيمبرلاك في عملهما حول الزمن والجهة والوجه نـــسقا مثنويا يعتمد سمتين [± حركية] و[± ساكن]. لكن بإمكاننا أن نبين أن التخصيص المثنوي لا يستجيب لمقتضيات الكفاية الوصفية، حيث تظل الحاجة واردة إلى نسق من السمات أكثر غنى.

- Sandra chung and Alan Tinberlake, 1985, Tense Aspect and Mood, p. 215.

ما يسميه داوتي بخاصية الفاصل الفرعي Subinterval property[1]؛ أي أنه إذا قلنا:

4 - جرى زيد من الساعة التاسعة إلى العاشرة.

فإنـــه يصح أن نقول إن الجري كنشاط متحقق في كل الفواصل الفرعية الموجودة في الفاصـــل الزمني"من الساعة التاسعة إلى العاشرة". وباعتبار النشاط يحقق هذه الخاصية، فإنه يجوز الإحالة على الأجزاء الفرعية في بنيته الحدثية. فيصح حينئذ:

5 - بدأ يجري زيد

6 - ما زال يجري زيد

وإذا كانت أفعال الحالة تمتلك امتدادا زمنيا، فإن هذا الامتداد يبقى غير مراقب من الفاعل الذي يحمل دور المعاني Expériencer في هذه الطبقة من الأفعال، ولذلك لا تقبل محمولات الحالة أن ترد فضلات أفعال الإقناع أو الإرغام، أو في الجمل شبه الفاصلة، فلا يصح:

7 - * أقنعت زيدا أن يعرف/يفهم الجواب

8 - * ما فعله زيد أنه عرف/فهم الجواب

فالفاعـــل باعتـــباره معانيا يفتقر إلى القدرة على مراقبة الحدث والتقدم في أطواره أو مراحل إنجازه.

أما أفعال الإتمام فلا تمتلك مدة زمنية، فالحدود بين بداية الحدث ونهايته غير واضحة، وإن كانت هذه المدة قابلة للقياس غير أنها قصيرة جدا، لا تمتلك منظورية دلالية في التأويل، ولا يمكـــن استهدافها بظروف دالة على الفواصل الزمنية، حيث لا تصح جمل من قبيل (9-11) بتأويل الحصول الواحد للحدث غير المتكرر:

9 - * سعل زيد من الساعة الرابعة إلى الخامسة

10 - * انفجرت القنبلة من التاسعة إلى العاشرة

11 - * عثر زيد على المقال في دقيقة

وإذا صحت الجملة(11) فهي لا تدل على المدة الزمنية لحدث العثور؛ وإنما تدل على الفاصل الزمني الذي يسبق ويهيئ للحظة العثور.

أمـــا سمـــة [± محدودية] فإنها تشير إلى كون الحدث مغلقا ممتلكا لنقطة نهاية محددة في الـــزمن؛ أي أن الحـــدث مـــتأوج في الزمن، يصل إلى أوجه. فأفعال الإنجاز لها نقطة نهاية باعتـــبارها مسارات مغلقة زمنيا، وينتج هذا الانغلاق عن تفاعل بين البنية الزمنية الداخلية للفعـــل والفضلات الحرفية وغيرها التي تخصص مسارات مكانية مغلقة، تغلق المسار الزمني للحدث الذي يصفه الفعل. ومثال ذلك أفعال الاستهلاك أو الخلق والتغيير:

---

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 49.

12 - أكل زيد كعكة

13 - رسم زيد شجرة

14 - سلخ الجزار الخروف

تـــصف الجملـــة (12) وضـــعا محدودا؛ لأن البنية الزمنية الداخلية للحدث مغلقة، ما دامـــت"الكعكة"كيانا محدودا ومعدودا ومفردا، بحيث يصل الحدث إلى نهايته مع استهلاك آخـــر جزء من الكعكة. كذلك مع أفعال الخلق ممثلة بالجملة (13)، التي يمكن أن نعتبر أن الحـــدث فيها منته مع رسم آخر جزء من الشجرة. وفي الجملة (14) يصل الحدث إلى نهايته مع سلخ آخر جزء من أجزاء الخروف.

ويمكـــن أن تنتج المحدودية بطرق متعددة، فالمركبات الحرفية الدالة على المسار الهدف، وظروف المقدار قد تأتلف مع أفعال الأنشطة لتنقلها إلى أفعال دالة على الإنجاز.

لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية:

15 - دفع زيد السيارة (− محدود)

16 - دفع زيد السيارة نحو المرأب (+ محدود)

17 - جرى زيد (− محدود)

18 - جرى زيد نحو المقهى (+ محدود)

19 - جرى زيد ميلا (+ محدود)

وفـــيما يخص سمة المحدودية في الإتمامات، فهي لا تعتمد في تخصيصها على الفضلات وخصائـــصها الإحالـــية من حيث التفريد والحصر والكم، فمحدوديتها سمة تقتضيها بنيتها الزمنية المحايثة، ولأن مجموعة من أفعال الإتمام لازمة.

لا ينبغـــي إذن، الخلـــط بـــين المحدودية من جهة والتمام أو الانتهاء من جهة أخرى، باعتـــبارهما سمتين جهيتين نحويتين. فالجهة النحوية تجسد المنظور الذي ننظر من خلاله إلى الحدث؛ فالتام يحيل إلى الأحداث باعتبارها كلا، وبالتالي يمتنع معه النظر إلى البنية الداخلية للحدث؛ لأن الأحداث قد تكون غير محدودة وتامة. ومثال ذلك:

20 - جرى زيد

فالمحدودية تقيس البنية الزمنية الداخلية للحدث، بينما تصف جهة التام البنية الكلية للحدث.

أمـــا فيما يتعلق بسمة تغير الحالة، فمن الواضح أن أفعال الإنجاز تعبر عن انتقال عبر الحالات، «***فأكل زيد للتفاحة***»، ينقل الكيان موضوع الحدث من حالة قبل الأكل إلى حالة يـــصير فيها مستهلكا بشكل كلي، وكذلك تفعل محمولات الإتمام، ويرتبط ذلك بقيد التأثر الذي يخضع له الموضوع الداخلي أو الخارجي.

أهـــم اعتـــراض يمكن صياغته بالنسبة إلى تقسيم فاندلر وداوتي، أنه يحصر التخصيص الجهـــي في الأفعال، التي تعرف مرونة جهية، بحيث يمكن أن يظهر الفعل الواحد في طبقات جهـــية مختلفة تبعا للبنية التركيبية التي يندرج فيها، فالأصناف الجهية لا تخصص المحمولات بمعزل عن الفضلات والمركبات الحرفية أو الملحقات التي تتوارد معها في البنية الجملية. لذلك يجـــب أن يراعي التخصيص الجهي التفاعل التأليفي بين عناصر ومكونات الجملة. وتشكل الفرضـــية التأليفـــية مدخلا مهما للدفاع عن فكرة وجود سلاسل جهية في الجملة تحوسب سماتها في التركيب.

تعتبر ظاهرة التحول الدلالي الجهي أو ما يسمى بالانـــزلاق الدلالي Semantic Drift شـــائعة في طبقات الأفعال. فأفعال الإتمام تتحول إلى أفعال الإنجاز إذا تواردت مع مركبات اسمية دالة على عدد جمع، أو على كمية عددية محصورة، أو إذا دلت على التكرار المعدود، وقـــد تتحول إلى أفعال النشاط اذا اقترنت بأسماء دالة على جمع غير محدود، كما أن أفعال الإنجـــاز قد تدل على النشاط إذا فرعت إلى فضلات اسمية غير مخصصة في كميتها العددية، كأن تدل على الكتلة أو جمع غير محدد(1). ذلك ما تبينه الأمثلة الموالية:

21 - وصل الأستاذ إلى الكلية

22 - وصل مجموعة من الأساتذة إلى الكلية

23 - وصل أربعة أساتذة إلى الكلية في ساعة

24 - ألف زيد قصة جيدة في شهر

25 - ألف زيد القصة/* القصص في شهر/لمدة شهور

26 - أكل زيد اللحم/*شرب زيد الزيت في دقيقة/لمدة سنوات.

اســـتعملنا رائـــز ظـــروف المقدار للفصل بين القراءة المحدودة للحدث، والقراءة غير المحـــدودة، فالظرف الزمني الدال على مقدار محدد من الزمن (في) يأتلف مع أفعال الإنجاز، بخلاف الظروف غير المحدودة (لـــ ...).

نلاحـــظ من خلال الأمثلة كيف أن فعل الإتمام قد تحول إلى فعل نشاط نتيجة اقترانه بجمع غير محصور في المثال (22)، وإلى إنجاز بربطه بجمع معدود، فالجمع بنوعيه يمنح للفعل امـــتدادا زمنيا، وبالتالي يخرجه من طبقة الإتمامات. وفي المثال (25) يتحول فعل الإنجاز إلى فعل نشاط؛ لأن الفضلة الاسمية (القصة/القصص) تفتقر إلى كمية عددية محصورة، فهي دالة

(1) انظـــر: شـــوطا، 2003، أنماط الحدث والتأويل الجهي في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات عدد 11، ص 4-7.

- جحفة، 2001، ص 256-257.

علـــى الجنس (القصة)، والجنس يفيد الاستغراق والعموم، ولا يفيد التخصيص العددي أو التفـــريد. كمـــا أن (القصص) ملتبسة بين جمع غير معدود، وبين تعداد النوع؛ أي أنواع القصص. وهذا الالتباس مرده إلى التباس سمة التعريف أو الحد بين الدلالة على العهد أو على الجنس.

ويبين المثال (26) كيف تفرض أسماء الكتلة قراءة غير محدودة؛ لأن هندستها الفضائية الداخلية لا تخصص كمية محددة، فهي بطبيعتها تراكمية [1]Cumulative. فتصير المحمولات الفعلية أثناء إسنادها إليها محمولات منسجمة تراكمية لا تقبل التجزيء أوالتقسيم. وبالتالي تنسجم التراكمية والانسجام مع طبيعة النشاط باعتباره سيرورة ممتدة غير مغلقة زمنيا.

يمكـــن أن نخلـــص إذن؛ إلى أن الأفعـــال لا تحمل خصائص جهية ملازمة، ولا يجوز إســـنادها إلى طبقات جهية بشكل قبلي دون مراعاة شروط المؤالفة Co-composition، لـــذلك أضحت الكثير من الأبحاث اللسانية في نحو الجهة تقر بتأليفية الجهة باعتبارها نتاج ســـيرورة تفاعلـــية بـــين خصائص المحمول والخصائص الإحالية أو السورية للمركبات التي تساوقه في التركيب.

وبطبـــيعة الحـــال ينبغي أن تكون هناك قيود على انتقال الأفعال بين الطبقات الجهية، فـــسيرورة الـــتحول الـــدلالي ليست حرة وإنما مقيدة، لكن تقييدها يجب أن يكون قابلا للحساب التركيبـــي بموجب إواليات اشتقاقية وحسابية مضبوطة للدلالة الجهية.

لاحـــظ مـــثلا أن أفعال الحالة لا يمكن أن تنتج القراءة المحدودة سواء اقترنت بكيان معدود أو غير معدود:

27 - كره زيد المدرس *في ساعة/لمدة سنوات.

28 - كره زيد الشعر *في دقيقة/لمدة سنوات

لكـــن أفعـــال الحالة يمكن أن تتحول إلى أفعال إنجاز في حالات معينة، مع تحول في خطاطة توزيع الأدوار المحورية، مما يبين أن الجهة مثلما ترتبط بمسألة التعدي واللزوم، ترتبط أيـــضا بمسائل أخرى، كتوزيع الأدوار المحورية. الشيء الذي يدل على أن دراسة عدد من الظواهـــر الدلالـــية والتركيبية من خلال آليات التحليل الجهي مسألة ذات دلالة، لنلاحظ الفرق بين[2]:

---

(1) تعنـــي التـــراكمية أن الإضافة التراكمية لكمية من اسم الكتلة لا تنتج كمية محصورة، فنتاج: لحم + لحم = لحـــم. بيـــنما كتاب + كتاب = كتابان. فحاصل جمع الذوات المعدودة ينتج ذواتا معدودة، بخلاف الجمع في أسماء الكتلة أو النوع.

(2) التوكانـــي نعـــيمة، 1990، لـــسانيات الجهـــة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 81/80، ص 100.

29 - عرف زيـــــــد الجواب

معاني محور

30 - عرف زيـــــــد الجواب

منفذ هدف

يشير الفعل في المثال (29) إلى وجود حالة قارة مسندة للفاعل التركيبـــي، وفي المثال (30) يـــزاول الفاعـــل نشاطا يراقبه باعتباره منفذا[1]. فالاختلاف الملحوظ على مستوى التخصيص الجهي للأفعال مقرون باختلاف الأدوار الدلالية.

يطرح هذا المثال إشكال مستويات تخصيص السمات الجهية للأفعال بصفة عامة: هل تخصص في المعجم أم في التركيب؟ هل يحمل الفعل"عرف"تخصيصا جهيا ملازما في المعجم [+حالـــة]؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا يفقد هذا التخصيص في التركيب؟ هل نعتبر الأفعال غير حاملة لسمات جهية في المعجم، أم تحملها بشكل اختياري؟ أم أن التخصيص الجهي يتم في التركيب؟ أم أن التخصيص المحتمل في المعجم محدود في نسق أدنى من السمات محصور في نسق مثنوي [± حالة] أو [± حركي]، على أساس أن السمات الجهية الأخرى [± محدود]و [± إنجاز] و[± إتمام] تبنى تركيبيا عن طريق الحساب التأليفي؟

الافتـــراض الذي ننطلق منه لمعالجة هذه القضايا، يقوم على فكرة تأليفية الجهة، وعلى أن هـــناك عـــددا مـــن السمات الجهية مثل [± محدود]، [± إنجاز]، أو [± إتمام] لا تحملها الأفعـــال في المعجم، فهي عبارة عن سمات تبنى في التركيب بواسطة الحساب التأليفي. وإذا

(1) تحـــتاج أفعـــال الحالة إلى تأمل مدقق لرصد آثار تأويل النشاط أو الإنجاز فيها. ففي الأمثلة الموالية يصير تأويل الحالة كسيرورة ساكنة غير منظور دلاليا، وتقترب دلالة المحمولات من النشاط الذهني الذي يقتضي وجود سلوكات ذهنية ينجزها ويراقبها المنفذ:

- كان زيد بصدد فهم التمارين الرياضية، لما دخلت الغرفة

- عرّف زيد عمرا المسائل الرياضية

- فهّم زيد عمرا قضايا الفيزياء النسبية

لكن لنلاحظ أن الخطاطتين المحوريتين للفعل عرف في (29) و(30) تختزل مع الفعل المضارع في خطاطة واحدة؛ أي أننا عندما نقول:

- يعرف زيد الجواب

فـــإن الجملـــة لا تحـــتمل إلا تـــأويلا واحدا، أي أن هناك معرفة حاصلة، وليس نشاطا مستمرا في الزمن الحاضـــر، أي بعـــبارة أخرى يستعصي تجزيء الحدث إلى فواصل فرعية يقتضيها معنى التدرج. وهو ما يعكسه بجلاء التقابل الآتي:

- كان زيد يكتب محاضرته، لما فتحت باب غرفته

- كان زيد يعرف الجواب، لما فتحت باب غرفته

فـــتأويل التدرج في الماضي وارد في المثال الأول، وتأويل التواقت بين حدث الكتابة والفتح وارد أيضا، بينما يتمنع المثال الثاني عليهما معا.

تبنيـــنا آليات اشتقاق السمات وبنائها حسب النظرية الأدنوية لتشومسكي (1995) يمكننا القـــول إن هـــذه السمات تأخذها الأفعال في التعداد Numeration وتفحصها في رؤوس وظيفية حاملة لسمات موافقة وفق شروط محدودة سنبينها أسفله.

يتبنى الافتراض التأليفي عدد من الباحثين أهمهم فركويل (Verkuyl 1972-1993-1995)، وجحفة (2001)، و(Arad 1999)، وهارلي (Harley 1995)، وبورر (Borer 2002)، وكيرون (Geuron 1998)[1].

نـــنطلق من التمييز الذي أقامه فركويل بين مجالين جهيين: المجال الداخلي Inner Aspect والمجـــال الخارجـــي Outer Aspect[2]، يضم الحيز الأول الفعل والمفعول، فالجهة الداخلية محكـــومة بنسقين سماتيين: النسق السماتي للأفعال؛ حيث تنشطر الأفعال إلى صنفين: أفعال تقـــبل أن يضاف إليها في مدها الزمنية الداخلية، ويتعلق الأمر هنا بالتمييز - حسب فركويل - بين أفعال الحالة المخصصة بسمة [- أضف إلى] [ADD TO -]، وأفعال اللاحالة المخصصة بالـــسمة الموجبة. ثم من جهة ثانية نجد المركبات الاسمية المخصصة بسمة[+كمية مخصوصة مـــن] أو باختـــصار [± كـــم]، أي أن الأسماء إما أن تكون محدودة ومعدودة، قابلة للعد والحـــصر، أو غير ذلك[3]. وينتج عن التخصيص الموجب لسمة الفعل وسمة المفعول القراءة المحدودة، فيؤول المركب الفعلي على الإنجاز، وإذا خصص أحدهما دون الآخر بسمة سالبة انعدمت القراءة المحدودة. أما المجال الخارجي outer aspect، فيحدد الجهة من ناحية تعداد الحـــدث، خالقا بذلك تقسيما خارجيا للحدث، ومساهما في التمييز بين القراءة الموازعة أو الجُـــماعـــية، وفي هذا السياق يندرج دور الفاعل وسماته التسويرية في التمييز بين القراءتين. لنلاحظ الفرق بين:

31 - رسم الفنانون لوحتين

32 - حملت ثلاث فتيات طاولة

---

(1) يتعلق الأمر بالكتابات التالية:

- Verkuyl H, (1972), On the compositional nature of Aspects.
- Verkuyl H, (1993), A theory of Aspectuality.
- Verkuyl H, (1995) Aspectualizers and Event Structure.
- Arad M, (1999), On the nature of little v Ms.
- Harly H, (1995), Subjects, Events and licensing PHD combridge Mass, MIT.
- Borer 2002, Structuring sense Ms.
- Gueron 1998, On the syntactic Domains of Temporal interpretation. MS.

(2) انظر: Verkuyl, (1993), p. 12.

Ibid., p. 23.

(3) Ibid., p. 12.

تحـــتمل الجملة (31) قراءتين، إما أن كل رسام واحد رسم لوحتين، وتسمى هذه القراءة مـــوازعة، تقسم الحدث إلى أحداث، وهو تقسيم خارجي يفضي إلى التعدد في الأحداث، وهذا بخـــلاف التقسيم الداخلي في الحيز الأول الذي يقسم الحدث الواحد. وفي القراءة الثانية الجماعية يكـــون كل الرسامين قد اشتركوا في رسم لوحتين. وقياسا على هذا المثال تحتمل الجملة (32) معنيين: إما أن الفتيات الثلاث اشتركن في حمل طاولة واحدة، أو أن كل فتاة حملت طاولة.

يـــدرج فركويل (1993) الزمن والجهة بالمعنى النحوي في إطار عوامل المجال الخارجي للجهة outer aspect التي تلعب دورا في تغيير النمط الجهي.

وفي إطـــار الفرضـــية التأليفـــية يمكن أن نعتبر أن عددا من خصائص الفعل التركيبية (الـــتعدية/اللـــزوم/المطاوعة) والدلالية (الجهية) والتركيبية الدلالية (الأدوار المحورية المسندة للموضـــوعات) بمثابة خصائص مشتقة من البنية الجهية المصممة تركيبيا وفق هندسة شجرية محددة. نحن إذن، بصدد إمكانيتين لتمثيل هذه الخصائص:

أ. الإمكانـــية الأولى: تـــسند للمحمولات الفعلية سمات جهية معينة بشكل اختياري، ثم تـــسقط هذه السمات في التركيب في شكل رؤوس وظيفية مستقلة تسوغ موضوعات الفعـــل وأدواره الدلالية/الجهية، وعلى عكس النظام التمثيلي المعيار لبنية الفعل، والذي يشتمل على مخصص وفضلة في حالة التعدي، يكون المركب الفعلي غير مفرَّع:

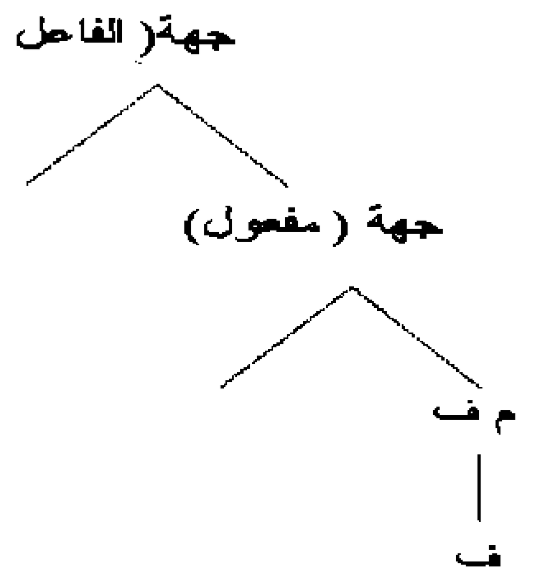

وحينما يصعد الفعل إلى رأس المركب الوظيفي الجهي، الذي يشتمل على المفعول في مخصصه يفحص سمة المحدودية المنتجة لتأويل الإنجاز، إذا كان المفعول يحمل السمات الإحالية المناســـبة التي تمكنه من قياس حدث الفعل وحده، وحينئذ يحصل المفعول على دوره الدلالي الجهـــي المناســـب. الفكرة أن الأطر التفريعية المحتملة للمحمولات الفعلية نتاج التفاعل بين الخصائص الجهية المعجمية التي ترمزها الأفعال بشكل اختياري، والتركيب الشجري الجهي الـــذي يعد المسوغ الأساسي للتنوع التركيبـــي للبنى الموضوعاتية للفعل ويتبنى هذه الفكرة الفاسي الفهري[1]، الذي طور أفكارا مشابهة لبورر (Borer 1994) وأراد (Arad 1996)،

(1) Fassi Fehri, 1997, Selective Diathesis and Arabic forms in Langues situees, Thechnologies et communication, vol. 1, pp. 162-164.

ولنأخذ على سبيل التمثيل الأفعال المسمات متعدية (أكل – قتل – فتح)، فالتشجيرات الموضوعاتية المحتملة لمثل هذه الأفعال غير محدودة في تشجيرة التعدي المعيار (الفاعل = منفذ، المفعول = ضحية/محور/هدف) بمخصص وفضلة، كما تبين الأمثلة التالية:

33 – أكل خالد الجبنة (إنجاز)

34 – أكل خالد (نشاط)

35 – كان أكل في المقهى

36 – أكل آكل

37 – فتح زيد الباب (التنفيذ)

38 – فتح المفتاح الباب (الأداة)

39 – فتحت الريح الباب (القدرة)

40 – قتل زيد عمرا

41 – قتل زيد

42 – قُتل عمر

43 – كان قتل في الساحة

إن التنوع المشار إليه في الأمثلة، ليس نتيجة للخصائص المحايثة للفعل، وإنما نتاج للرؤوس الجهية وسماتها التي قد تكون عبارة عن أفعال خفيفة، إذا ما اعتبرنا الفعل ليس ذاتا بسيطة، وإنما كيان مركب من أحداث فرعية مصهرة في التركيب. فعندما نقول: "أكل زيد جبنة" هناك سيرورة "أكل" منفذها زيد، وهي بنية حدثية جهية فرعية، ثم حالة ناتجة تفضي إليها السيرورة: "الجبنة صارت مأكولة". وعندما نقول: "كان أكل في المقهى" فإننا نكون بصدد بنية جهية عارية Bare aspectual structure: سيرورة بدون منفذ، وبدون حالة ناتجة.

ب. الإمكانية الثانية: لا تدخل الأفعال إلى التركيب بسمات جهية مؤولة أو ذات قيمة valued، وإنما تسند لها القيمة الجهية في التركيب عبر الالتحام بأفعال خفيفة تمثل الخصائص الجهية المركبة التي يصير الفعل حاملا لقيمها المخصصة في آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق داخل رحيلة المركب الفعلي الخفيف[1] small vp phase . وبدل افتراض مركب فعلي خفيف واحد يمكن أن نتبى آلية شطر المركب الفعلي الخفيف

(1) نتبع تشومسكي، 1998، في افتراض وجود رحيلتين two phases في النظام الحوسبي للجملة: رحيلة المركب الفعلي الخفيف ورحيلة المركب المصدري. وكل رحيلة أنهت سيروراتها الحسابية يتم إرسالها إلى المكون الصوتي أو المنطقي لحساب خصائص البنية النطقية – الصوتية أو البنية المنطقية – الدلالية.

split small vp[1] إلى مركبين فعليين خفيفين. ولهذا الشطر مسوغات:

أولهـــا: أن البنـــية الحدثية للأفعال مكونة من بنيات حدثية فرعية، يتم إصهارها أثناء تكوين المحولات، وتجسد هذه البنيات الحدثية الفرعية التركيب الجهي للأفعال.

ثانيها: أن عددا من الخصائص الجهية والتركيبية (الإعراب، التعدي واللزوم، والمطاوعة والجعلـــية) للأفعال تبنى وتحوسب في مخصصات الأفعال الخفيفة التي تعكس الإسقاط المقولي للبنيات الحدثية الفرعية.

ثالـــثها: أن هذا الشطر يتوافق مع تقسيم الرحيلة phase في النظرية الأدنوية (تشومسكي 1998) إلى قسمين: مجال الرحيلة domain of phase، وأطراف أو حواف الرحيلة edge of phase، حيث يشكل المجال نواة الرحيلة؛ أي الجزء الأسفل المجسد لعلائق تركيبية/دلالية مـــن نمـــط الانتقاء أو الإسناد الحملي، بينما تمثل الأطراف مواقع انتقال المركبات، والمواقع المحتملة لتقييم valuing السمات الصورية الإعرابية أو التطابقية للمركبات، وهو أيضا مجال لإسناد قيم معينة لبعض السمات الدلالية أو الإحالية (البؤرة، والموضع، والتخصيص)[2]...

رابعهـــا: يجـــسد هذا الشطر المدخل المناسب لتحقيق فرضية السلاسل الجهية حيث يشكل كل مركب فعلي خفيف سلسلة جهية تبنى في حيزها سمات الفعل الجهية. فالأفعال تأخـــذ في الـــتعداد السمة بدون قيمة جهية سالبة أو موجبة، وتحدد قيمة السمة في أحياز

---

(1) مـــن بين الدراسات التي تفترض وجود مركب فعلي خفيف واحد فوق المركب الفعلي نجد: هارلي، 1995، وأراد، 1996. الفكرة أن الفعل الخفيف يساهم في منح الفعل المعجمي الدلالة الحدثية، كما يساهم في اشتقاق دلالـــة الـــتعدية والمـــنفذية والجعلية، حيث يمكن أن يحمل تخصيصات جهية مختلفة؛ فهو إما محقق لمعنى الجعل وحينئذ يسقط موضوعا خارجيا يكون هو الفاعل التركيبي والمنفذ، أو محقق لمعنى وقع happen أو صار Become فيكون دالا على الحالة أو المطاوعة، أو مخصص لبنى اللامنصوبات؛ أي البنى التي يكون فاعلها التركيبي في الأصل عبارة عن موضوع داخلي. مثل:

جبرت اليد

ذاب الثلج

فنحن بصدد تناوبات تقترن بالتخصيصات الجهية والسماتية للمركب الفعلي الخفيف

أ - ف خفيف = جعل

ب - ف خفيف = وقع أو صار

ولهـــذه التناوبات نتائج على إسقاط الموضوعات التركيبية. فالتخصيص(أ) ينتج بنية التعدية) فاعل ومفعول) حـــيث يـــضم الفاعـــل إلـــى مخصص المركب الفعلي الخفيف، والتخصيص (ب) يرتبط بأفعال المطاوعة واللامنـــصوبات حيث لا يظهر الموضوع الخارجي في المخصص. وهناك من يتبنى افتراض الجذر (مثل مارنتز 1997-1999)؛ أي أن المحمول الفعلي لا يملك أية سمة تبين أنه فعل أو ما شابه، وإنما يصير كذلك عندما يظهر في تشجيرة يرأسها مركب فعلي خفيف مالك لسمة حدثية. فهذا الافتراض كما يبدو يذهب بعيدا فـــي اتجـــاه تعرية الفعل في بداية الاشتقاق التركيبي من كل سماته. انظر الإحالة على هذه الفرضيات في:

Butler Jonny, (2004), Phase structure, phrase structure and quantification, PHD, pp. 84-90.

وفيما يتعلق بفرضية شطر المركب الفعلي الخفيف أحيل على: Butler Johnny, (2004), Ibid., pp. 86-87.

(2) Ibid., pp. 15-16.

الـــسلاسل. الفعل "كتب" مثلا يحمل في التعداد سمة محايدة جهيا {α إنجاز} وعندما يصعد إلى المركب الفعلي الخفيف الأول الذي يشرف على سمة جهية مؤولة {α إنجاز}.

تأخـــذ هـــذه الـــسمة قيمة موجبة، حينما تقرن بمركب اسمي حامل لسمة إحالية أو تسويرية مناسبة [+ معدود] تمنح القيمة الموجبة لسمة الرأس الجهي.

وهـــناك عـــدد من السمات الجهية التي تبنى إما في المركب الفعلي الخفيف الأول أو الـــثاني، بحسب ما إذا كان الفعل متعديا أو لازما، أو دالا على المطاوعة أو الإتمام في البنى اللازمة أو حاملا لدلالة الموازعة أو المجامعة.

وبالموازاة نفترض أن المصدري والمركبات الوظيفية التي تسفله يشكلان مجالا لحساب الـــسمات الزمنية والجهية النحوية للجمل في اللغة العربية، تماشيا مع افتراض وجود رحيلتين ذواتا مضمون قضوي: رحيلة المركب الفعلي الخفيف وإسقاطاته ورحيلة المركب المصدري وإســـقاطاته. وكـــل رحيلة أنهت سيرورة حساب سماتها ترسل إلى المكونات الوجائهية التي تتماس مع الصورة المنطقية أو الصوتية، باعتبار هذين المكونين يغديان الأنساق الخارجية في التمثيل المعرفي/الذهني.

ونقترح فيما يلي النظام الشجري للسلاسل الجهية والزمنية:

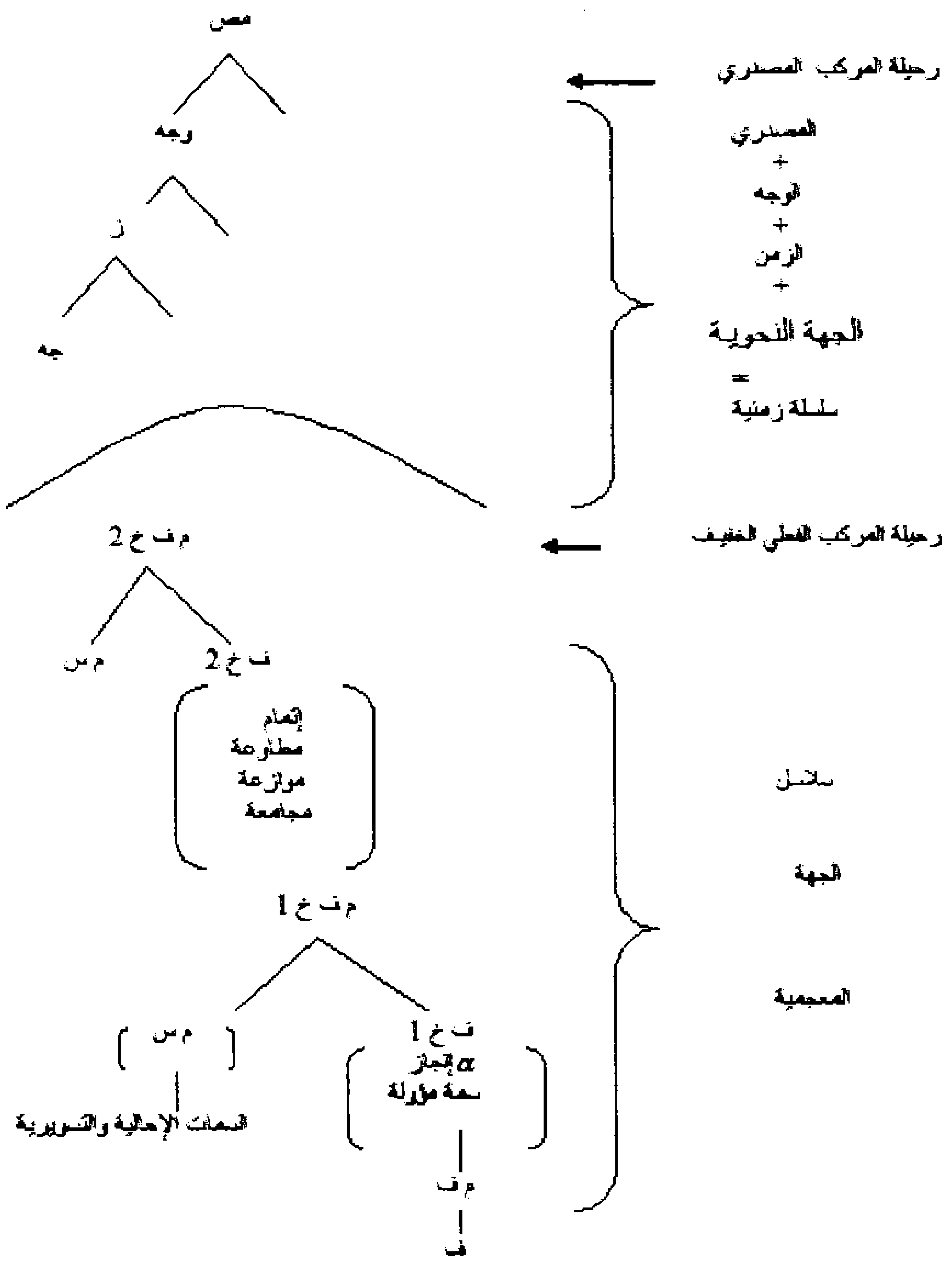

الإشكال الذي يفرضه هذا التمثيل الشجري يتحدد في الإجابة[1] عن الأسئلة الآتية:

كيف تساهم سلاسل الجهة المعجمية والسلاسل الزمنية والجهية النحوية في بناء الإحالة الزمنية العامة للجملة؟

هل للجهة المعجمية دور في التأويل الزمني في اللغة العربية؟

في أي مستوى من مستويات النظام يتم اشتقاق وتوليد الدلالة الزمنية؟

هل يمكن أن نعتبر الدلالة الزمنية تأليفية على غرار تأليفية الجهة المعجمية؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل مفصل في المحاور الموالية، نقترح الانتقال إلى دراسة أصناف المقولات الجهية النحوية في اللغة العربية.

2.1. المقولات الجهية النحوية:

ترتبط المقولات الجهية النحوية بالسمات التصريفية للأنساق النحوية. ولذلك فهي جهة تبنى تركيبيا في تفاعل مع صرفات الفعل الزمنية والوجهية، حيث تجسد "الطرق المختلفة لرؤية التكوين الزمني الداخلي للوضع"[2]. فالصرفات الجهية تحدد الوجهة المتخذة لرؤية الوضع، فالوضع إما أن ينظر إليه باعتباره كلا غير مجزء فيكون تاما **perfective**، أو ينظر إليه من حيث بدايته أو وسطه أو نهايته، فيكون غير تام **imperfective**.

يستلزم التام عدم الإحالة على التكوين الزمني الداخلي للوضع، فسمات الوضع من نمط الامتداد أو اللحظية، تصير سمات غير منظورة في جهة التام التي تعمل على إبراز الأوضاع باعتبارها كلا موحدا، في غياب الإحالة على بنيانها أو هندستها الزمنية الداخلية[3]. ففي جملة:

1. ترأس رئيس الجمهورية ثلاث مرات.

يتم جمع فترة "ثلاث سنوات" في كل موحد. بخلاف الجملة الموالية:

2. كان يرأس زيد الجمهورية ثلاث سنوات.

حيث تعني أن زيدا كان يحكم في كل نقطة زمنية على امتداد ثلاث سنوات، ويمكن أن تشتغل الجملة كإطار للأحداث المنفردة التي تقع طيلة مدة حكمه، وهكذا يمكن الحصول على الجملة التالية:

---

(1) ينظر الأعمال التالية فيما يتعلق بمقاربة تركيبية للزمن والجهة مبنية على تمثيل الدلالة الزمنية في إطار نموذج الاشتقاق بالرحائل:

- Gueron J, (2004), Tense construal and auxiliaries, pp. 299-328, in syntax of time.
- Zagona K, (2008), Phasing in modals: phases and epistemic/root distinction, pp. 273-291, in Time and Modality, ed. by Gueron, J, lecarme, J, studies in natural language and linguistic theory, no. 75, springer.

(2) Comrie, (1976), Aspect, p. 3.

(3) Ibid., p. 21.

3. كان زيد يحكم مدة ثلاث سنوات، وأثناء هذه المدة كان الولاة يظلمون العباد.

تجسد الأمثلة الموالية قدرة غير التام على إدراج أحداث ضمن بنيته الزمنية المفتوحة، بخلاف التام، كما تبين الأمثلة الآتية:

4. كان خالد يكتب الباب الثالث من أطروحته، حينما كان يكسر عمر الزجاج، وهند تحل تمارين الرياضيات.

5. كتب خالد الباب الثالث من أطروحته، عندما كسر عمر النافذة.

نلاحظ بأن غير التام يسمح بأن تدرج أحداث في بنيته الزمنية المفتوحة؛ فحدث التكسير يقع ضمن حدث كتابة خالد، بينما لا يسمح المثال (5) الذي يشتمل على صورة "التام"إلا بتأويل يقوم على علاقة الترتيب بين الحدثين، وليس على علاقة تضمن؛ لأن التام يغلق بنية الحدث، وبالتالي لا يسمح إلا بإقامة علاقة تراتبية وتسلسلية بين الأحداث.

وتوظف مقولة التام في سياقات زمنية متعددة، ومعنى ذلك أنه ليست هناك أية علاقة استلزامية بين جهة التام في اللغة العربية وبين الزمن الماضي. كما تشير إلى ذلك الأمثلة الموالية:

7. كتب عمرو المحاضرة.

8. إذا كتب زيد المحاضرة ناولته مبتغاه.

فالحدث التام في المثال (8) موضع في المستقبل زمنيا.

يقترح الفاسي الفهري تفسيرا تركيبيا لهذه الظاهرة مبنيا على أطروحة"***توارث السمات***"؛ "فالجهة لا تحدد زمنا مخصصا، ما دام التام يمكن أن يكون دالا على الماضي أو المستقبل، وغير التام قد يقترن بالحاضر والماضي أو المستقبل. في مقابل ذلك يحدد الزمن المخصص الجهة؛ فالماضي يكون تاما، والحاضر غير تام"(1). ومقتضى هذا الكلام أن توارث السمات إما أن يكون تصاعديا أو تنازليا، ويؤدي هذا التمايز على مستوى اتجاه التوارث إلى تنميط للغات، فهناك لغات يكون فيها التأويل الزمني تابعا للسمة الجهية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى اللغات الإفريقية، فتكون الجهة محددة للتأويل الزمني للجملة، حيث تسرب الجهة سمة زمنية للرأس الزمني الأعلى الفارغ كي تجعله مؤولا، ولغات يحمل فيها الزمن سمات جهية ثابتة، يسربها إلى الرأس الجهي الذي يسفله في التركيب الشجري للسلسلة الزمنية/الجهية. ومعنى ذلك أن الفعل إذا دل على الماضي فهو حتما يدل على التام، ولكنه إذا دل على التام فهو ليس بالضرورة دالا على الماضي، فالتام لا يحمل سمة زمنية يسربها إلى

---

(1) Fassi Fehri, (2002), The syntax of Arabic Time, linguistic Research, vol. 7, no. 1, p. 35.

الـــزمن، لكن الزمن إذا كان مخصصا يحمل بالضرورة سمة جهية يسربها إلى الجهة[1]. تظهر هذه الخصائص مجتمعة من خلال الأمثلة الموالية:

9. يكتب زيد المقال (الآن).
10. كان زيد يكتب المقال (اللاتام يقترن بالماضي).
11. سيكتب زيد المحاضرة (اللاتام يقترن بالمستقبل).
12. بعتك الشاة (التام يقترن بالمستقبل).
13. إذا بعتك الشاة، منحتني ما أريد (التام يقترن بالمستقبل).
14. ذهبت إلى المكتبة (التام يقترن بالماضي).

ويمكـــن الاســـتدلال على امتلاك الماضي لسمة التام من خلال رائز"متوالية الأزمان". فعـــندما يكون الماضي مدمجا في الخطاب المحكي، لا يمكن أن يكون دالا على التواقت، وإنما على قراءة زمنية محولة نحو الماضي back shifting reading، بخلاف الماضي في الانكليزية وفي اللغـــات الجرمانية التي يعد فيها محايدا بالنظر إلى التقابل (تام/لا تام)، حيث يسمح في مثل هذه السياقات بالحصول على قراءة التواقت. لننظر في الأمثلة الموالية:

15. قال لي عمرو إن خالدا بنى منـــزلا.
16. قال لي عمرو إن خالدا يبني منـــزلا.
17. John said that Mary was ill

ففي المثال (17) يكون زمن مرض Mary مواقتا لزمن القول في الماضي؛ أي أن (17) محولة بتطبيق قاعدة المطابقة الزمنية، أو ما يسمى بقاعدة متوالية الأزمان، عن:

18. John said: Mary is ill

بينما (15) لا يمكن أن تكون محولة عن (16) بحيث تترادف الجملتان زمنيا، وحدها (16) تـــسمح بقـــراءة التواقت، ومعنى ذلك أن "عمرا" عندما قال إن خالدا "بنى" منـــزلا، كان خالـــد قد بناها في ماضي سابق على زمن قوله[2]. فكون الماضي حاملا لسمة التام هو ما يجعل الاستلزام التالي غير ممكن:

---

(1) يمـــتلك تـــصور الفاسي الفهري المشار إليه نتائج مهمة على مستوى تنميط اللغات، فقد دأبت الأدبيات على إقامـــة تمييـــز بين نوعين من اللغات: لغات زمنية ولغات جهية، والفكرة أن هذا التمييز التنمطي يقوم على روائـــز صرفية أو تركيبية تحتاج إلى إعادة النظر، فاشتقاق التمايز بين هذين النمطين من اللغات ينبغي أن ينبنـــي علـــى أسس واضحة. وهكذا فإن الاختلاف يعود إلى اتجاه توارث السمات وطبيعتها، والشروط التي تسمح بتوارثها أو تمنع هذا التوارث وفق قيود تركيبية محددة. ينظر:
- الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 22-23.
وأيضا: Fehri, (2002), Ibid., pp. 36-37.

(2) Ibid., pp. 23-24.

19. * أكل زيد تفاحة، وما زال يأكلها.

أما جواز جمل من قبيل:

20. قرأت هند مقالات تشومسكي، وما زالت تقرؤها إلى الآن.

21. درست زينب اللسانيات، وما زالت تدرسها.

فهـــي مقـــبولة في حالـــة تعـــدد المحـــاور الزمنية، أي أننا لسنا بصدد ورود واحد single occurrence للحدث في محور زمني مفرد individuated وإنما تتعدد ورودات الأحداث في محـــاور زمنـــية مختلفة؛ أي أن حدث قراءة معين تم في الماضي، وتكررت الأحداث في مناسبات أخرى. ذلك لأن الحدث الواحد إذا تم لا يمكن فتح بنيته أو تمطيطه.

ثمة خاصية زمنية تميز المضارع عن الماضي في العربية، تظهر من خلال المثال (16) وهي خاصية التبعية الزمنية، فقد بين جيورجي وبيانيسي[1] من خلال مقارنتهما بين أزمنة الماضي في اللغـــات الجرمانية والرومانية، أن اللغات التي تميز على مستوى الصرف الزمني بين أزمنة الماضي مثل: الماضي البسيط والمركب والمستمر **Imparfait** والفائق **Plus que parfait**، تـــستعمل الماضي المستمر في السياقات المدمجة للدلالة على زمن ماضي عائدي تابع ومواقت لماضـــي الجملة الدامجة. وبما أن الفعل الماضي العربـــي لا يملك إلا زمنا ماضيا عاما[2]، ولا يفرق بين هذه الأزمنة على مستوى الصرف وإنما بواسطة التركيب، فإنه يستعمل "المضارع" الذي يمتلك خاصية التبعية الزمنية. وتبدو هذه الخاصية بارزة من خلال الأمثلة التالية:

22. بينما يكتب زيد الأقصوصة، دخل عمرو مكتبه

23. جلس خالد يرسم اللوحة

24. رأيت زيدا يلعب الكرة

25. جعلت خالدا يشتري الكتاب

فحـــدث الكتابة في المثال (22) مموضع في زمن ماض مواقت لحدث الدخول. ويبرز هـــذا التواقت في المركبات الزمنية الملحقة الدالة على الحال في المثال (23) و(24) وفي البنى الجعلـــية المـــثال (25). ويظهر من خلال الأمثلة المقدمة أن"المضارع" يملك سمة زمنية غير موسومة أو محايدة، ولذلك يتمكن بسهولة من نسخ البنية الزمنية للزمن الذي يعلوه ويتحكم فـــيه. فالمضارع يحمل "سمة زمنية" بالإضافة إلى سمته الجهية "غير التام"، وسمته الزمنية محايدة وغـــير موسومة؛ لأنها تتخصص في تفاعلها مع الجهة المعجمية أو مع الموجهات أو أدوات

---

(1) Ibid., p. 24.

(2) الفاسي الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية. في البنى الزمنية أو أشكالها، ص 20-21.

النفـــي. وبحكـــم سمته الزمنية المحايدة يقبل الاندراج في سياقات زمنية متعددة تتراوح بين ســـياقات المتوالية الزمنية وسياق الإلحاق أو الادماج أو النفي (الزمني) أو الوسم الوجهي. وبحكم سمته الجهية (غير التام) يقبل أن يركب مع الأفعال الجهية، وهي عبارة عن سلسلة من الأفعـــال الموصـــوفة بالأفعـــال الناقصة في الأدبيات النحوية التقليدية تدل على الاطراد أو الاســـتمرار أو ابـــتداء الحدث أو نهايته، وكلها سمات جهية تحملها هذه الأفعال ولا تصير مؤولة إلا إذا اقترنت بالفعل غير التام) المضارع). مثل:

26 - بدأ يؤلف روايته

27 - ما زال يرسم اللوحة

28 - ظل يلعب

فالأفعـــال الجهية تتفاعل مع السمة الجهية (غير التام). مخصصة أو مسورة البنية الجهية المفـــتوحة للمضارع، إما بتخصيص زمن بداية الحدث حيث يقتطع الفعل"بدأ" الجزء البدئي من الحدث، فالتخصيص هنا لا يلعب فيه الزمن أي دور، فالسمة الزمنية تكون محمولة من لـــدن الفعـــل الجهـــي، لذلك نعتبر أن التخصيص المثنوي لسمات"المضارع" الزمنية؛ أي التخصيص الذي يقوم على وجود سمة زمنية غير موسومة ومحايدة(1) وسمة جهية (غير التام) يفـــضل افتراضات تسلب هذه الصيغة الفعلية سمتها الزمنية، لتجعلها صورة جهية محضة في اللغـــة العربية(2). هناك سياقات تقتضي تفعيل سمة جهة غير التام، وسياقات تستلزم تفعيل السمة الزمنية غير الموسومة. حيث يلعب السياق التركيبـــي دورا في تنشيط سمة أو أخرى. ففـــي سياق الجمل البسيطة غير المركبة يخصص الظرف (الآن) السمة الزمنية غير الموسومة لـــيجعل تأويـــل الزمن في الحاضر واردا، بينما في حالة الماضي ينعت الظرف الزمن (أمس) الماضي المخصص بسمة ماضية موسومة.

29 - يحضر زيد دروسه (الآن).

30 - حضر زيد دروسه (أمس).

---

(1) لا يعنـــي التخـــصيص غير الموسوم غياب السمة، وإنما نقصد أن السمة موجودة في البنية الزمنية للصورة الفعلـــية، لكـــنها غيـــر مالكـــة لتخـــصيص محدد حيث يلعب المحيط التركيبي الذي ترد فيه الصورة غير الموسومة دورا في تعيينها.

(2) اقتـــرح السعيدي الحسن، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الأنسانية سايس – فاس، ص 136-137. اعتبار صورة"المضارع"صورة جهية محضة اســـتنادا إلـــى أعمـــال لسانيين اشتغلوا على العربية ودوارجها وبعض اللغات السامية مثل (العبرية) أمثال شلونـــسكي، 1997، وبنمامون، 2000. مبينا أن "المضارع" لا يستطيع أن يحمل إحالة زمنية في ذاته وإنما مـــع غيـــره. غير أننا قد بينا أن التخصيص الزمني ضروري في قراءة التواقت، لأن التواقت تأويل زمني للتركيب الزمني للأحداث وليس تأويلا جهيا.

ولعـــل التخصيص المزدوج الذي دافعنا عنه هو ما يميز صورة المضارع عن المشتقات (اســـم الفاعـــل واســـم المفعول) التي تمتلك السمات الجهية دون السمات الزمنية، فزمنها تركيبـــــي وليس صرفيا[1]، وإن كان زمنها أحيانا محكوما بالجهة المعجمية كما هو الشأن مع "المضارع".

ويمكن أن نضيف دليلا آخر لصالح التخصيص المزدوج لصورة "المضارع"، استنادا إلى حـــالات يلتبس فيها التأويل بين التأويل الزمني (التواقت)، والتأويل الجهي، فالفعل في المثال التالي ملتبس بين القراءة الزمنية (التواقت)، والقراءة الجهية المحضة (العادة):

31 - التقيت رجلا يدرس اللسانيات جيدا

بالإضـــافة إلى سمة "غير التام" التي يحملها"المضارع"في اللغة العربية، تمتلك هذه الصيغة مجموعة من القيم الدلالية الجهية المجسدة للمقولات الجهية التي تتفرع إليها هذه المقولة الجهية المركـــزية في نظـــام الأنـــساق الجهية في اللغات الطبيعية. وتمثل الترسيمة التالية هذا النظام التفريعي[2]:

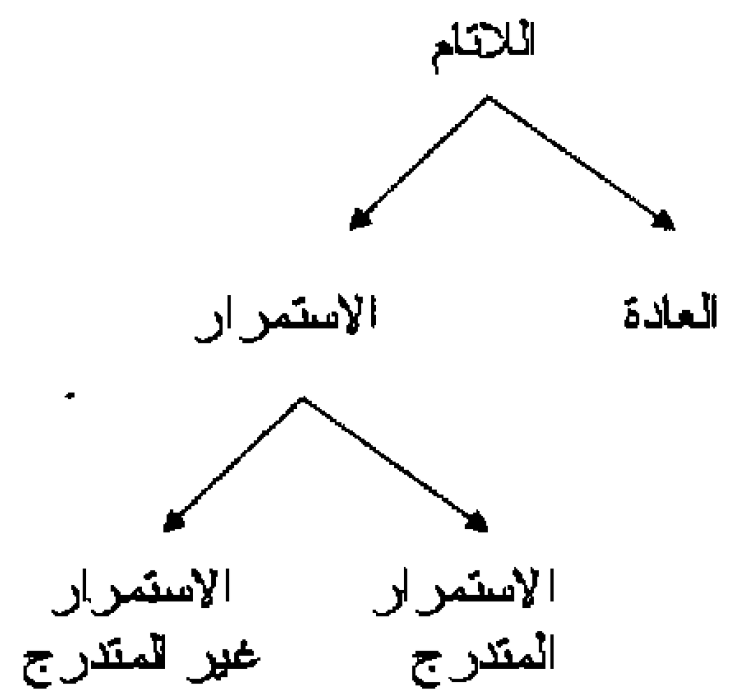

تعبر العربية في نسقها الفعلي عن التقابل المركزي [تام # لا تام]. بينما تظل التفريعات الجهـــية لغـــير الـــتام تفريعات غير منحونة أو محققة في شكل صرفات فعلية ملتصقة بجذع الأفعـــال. فالتخصيـــصات الدلالية المختلفة لجهة "اللاتام" تشتق داخل السياق التركيبـــي والدلالي الذي ترد فيه، فالمضارع يحمل سمة جهية "عامة"دالة على"اللاتام"، تخصص بسمات جهـــية فـــرعية بحـــسب الـــسياق، أو إذا دخلت عليه الأفعال الجهية الدالة على الاطراد والاستمرار (ظل، ما زال، صار...). ويمكن أن نمثل لهذه السمات الجهية من خلال الأمثلة الموالية:

32 - ينشر زيد مقالة كل شهر

(1) انظر الفهري، 2000: عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية، ص 21-22.

(2) Comrie, 1976, Aspect, pp. 25-26.

33 - يصلح زيد حاسوبه (الآن)

34 - يحزن زيد لقدوم هند

35 - يصفع خالد عمرا

فحدث النشر في (32) يشير إلى وجود عادة ملازمة لزيد تتكرر في مناسبات متعددة وإن كانت هذه المناسبات محصورة في"كل شهر". ولا بد من إقامة تمييز بين العادة habitual والتكرار itterative. فالتكرار يقتضي إعادة الوضع في مناسبة واحدة أو في مجموعة من المناسبات المحصورة كميا، كما يستلزم تكميم المحاور الزمنية للحدث، لأن التكميم المشار إليه تخصصه ظروف التردد بشكل ظاهر أو خفي، كما يتجلى من خلال المثالين المواليين:

36 - صفع زيد عمرا خمس مرات

37 - ذهب زيد إلى السينما هذا الأسبوع ثلاث مرات

يجعل التام الحدث مغلقا زمنيا. وهذا لا يعني بأن تأويل العادة لا يمكن الحصول عليه مع التام، كما يظهر من خلال المثال (38)[1]:

---

(1) نعتبر أن تأويل العادة مع الفعل "التام" المجرد من الأفعال الجهية أكثر موسومية من "الفعل غير التام"، فجملة مثل:

– ذهب زيد مرارا إلى السينما في صباه

ملتبسة بين قراءة التكرار؛ لأن ظرف التردد لا يحمل سمة عددية مخصصة، وإن كانت قابلة للحصر، وبين قراءة العادة. بينما ينتفي هذا الالتباس في حالة ظهور غير التام المصحوب بالفعل "كان":

– كان زيد يذهب دائما إلى السينما في صباه

لاحظ أننا استبدلنا الظرف"دائما" في المثال الثاني بـ "مرارا"، ولاحظ أيضا أن استعمال الظرف "دائما"مع الفعل التام يمنح الجملة درجة دنيا من المقبولية

– ؟؟؟ ذهب زيد دائما إلى السينما

ومرد ذلك إلى أن هذه الظروف تملك سمات جهية تتفاعل مع السمات الجهية في الأفعال. ولذلك لا يصح

– * ضربه يوميا

– *اكل التفاح تكرارا

في مقابل:

– كان يضربه يوميا

– كان ياكل التفاح تكرارا/مرارا.

وهذا التباين في التأويل الجهي بين صورة التام وغير التام نجده في المثالين التاليين:

(تأويل الحصول الواحد) – زار النواب البرلمانيون السنة الماضية هذه المعلمة الأثرية

(تأويل التكرار) – كان النواب البرلمانيون يزورون السنة الماضية هذه المعلمة الأثرية

بينما لاحظ أن جملة:

– رافق زيد هندا إلى الشاطئ مرتين

تدل على التكرار حيث يلعب الظرف دور حصر عدد ورودات الحدث. مكمما الوحدات الحدثية كما تكمم الأعداد الكيانات الاسمية. يذهب برتنينتو ولينسي أبعد من ذلك في تحليلهما، حيث يعتبران الفرق بين التام واللاتام في جهة العادة يكمن في الطبيعة التسويرية والمنطقية للجهتين، فالتام له طبيعة ما صدقية وجودية Existential ودخول الظروف الحاملة لمعنى العموم والعادة عليه يرشحه لدلالة الأحداث الواقعية Factual

38 – ذهب زيد في صباه كثيرا إلى الملاهي

ويجسد المثال (33) (الاستمرار المتدرج)؛ أي أن هناك حدثا يستمر ويتدرج في اتجاه تحقيق فعل الإصلاح باعتباره أوج النشاط. وتمثل الجملة (34) لاستمرار غير متدرج لأن أفعال الحالة ساكنة وتعبر عن انسجام في سيرورتها الزمنية فهي سيرورة ممتدة (مستمرة) مفتقرة إلى التدرج.

ويمكن أن نعتبر العادة والتكرار سمات تسويرية في مقولة الجهة استنادا إلى تصور بهات (Bhatt 1999) والفهري (2001)(1). فهي سمات إما مسورة للحدث أو مسورة للزمن(2). تتفاعل مع التخصيص العددي كسمات سورية كامنة في الأحداث والأزمان. فتحصر كمها في الورود الواحد أو في الورودات المتعددة، الموزعة على محور زمني واحد، أو على عدد من المحاور الزمنية المكممة. فهذه السمات التسويرية في الجهة تؤثر في الإحالة الزمنية للجملة، وكمثال على ذلك سمة التكرار إذا خصصت الحدث دون الزمن تكون إحالة الزمن الإشارية قوية. مثل:

39 – صفع زيد خالدا خمس مرات أمس

أما سمة العادة فتسلب الزمن خاصيته الإحالية:

المكممة، بينما يملك غير التام طبيعة مفهومية Intentional جاعلا التأويل الأكثر طبيعية هو التأويل الدال على التعميم الذي يكاد يتحول إلى شكل "قانون عام". فالفرق واضح بين الجملتين التاليتين:

– يدخن زيد سجارة كل صباح

– دخن زيد سجارة كل صباح عموما

تشير الجملة الثانية إلى وقوع أحداث، قد نفترض بأنها لم تحدث بطريقة مطردة "كل صباح" وإنما حدثت وقائع بشكل متقطع مرتبطة بتدخين زيد للسجارة. بينما لاحظ بأن المثال الأول يشير إلى ما يشبه "القانون السلوكي" الملازم بشكل غير محدود لزيد.

انظر المزيد من التفاصيل:

- A. Lenci and P.M, bertinetto, 2000, aspect, adverbs, and events, pp. 247-251, in "speaking of events".

(1) Bhatt D.N.S, 1999, The prominence of Tense, Aspect, and Mood, pp. 53-55.

- Fassi Fehri, 2001, Causativity, Transitivity and iterativiry as pluralities, p. 40, pp. 49-51.

(2) يشير برتينيتو ولينسي في معرض حديثهما عن الفرق بين التام واللاتام في تأويل التكرار والعادة، إلى كون اللاتام، يشبه العبارات الاسمية الدالة على الكتلة، بخلاف"التام" الذي يناظر الأسماء المعدودة ذات البنية الداخلية المغلقة. فاللاتام الدال على العادة لا يأتلف بسهولة مع ظروف التكرار التي تعبر عن كمية أحداث معدودة ومحصورة. ويقترح برتينتو ربط هذا القيد بالطبيعة الداخلية لبنية غير التام، الذي يتسم باللاتحديد من حيث عدد المرات التي يتكرر فيها الحدث، فجملة:

– كان يرافق زيد هندا إلى الشاطئ مرتين

لا يمكن أن تدل على قراءة العادة، إلا إذا افترضنا أن مرافقة زيد لهند حدثت في عدة محاور زمنية في الماضي، معنى ذلك أن ظرف التردد العددي (مرتين) لا يخصص قراءة العادة، وإنما يلعب هذا الدور سور جنسي خفي (generic operator).

40 – يقرأ زيد الجرائد في الصباح

ويظهر الفرق بين التام وغير التام في مستوى الإحالة الزمنية؛ حيث يجوز استعمال غير التام لبناء الدلالة الزمنية العامة أو ما يسمى بالزمن الجنسي أو الزمن العام generic tense ويستعمل في البناء للوسيط midle، بينما يتعذر استعمال التام في هذا النمط من الدلالات الزمنية:

41 – تلعب المدرسة دورا هاما في تكوين شخصية المتعلم

42 – لعبت المدرسة دورا هاما في تكوين شخصية المتعلم

43 – تباع الجرائد في الأكشاك

44 – بيعت الجرائد في الأكشاك

يبدو من خلال المثال (43) و(44) بأن غير التام يقبل أن تصير سمته الزمنية محايدة أو عامة وغير محيلة، بخلاف"التام"فهذا الفرق نعتبره تجليا لتقابل أعم بين زمن موسوم (الماضي)، وزمن غير موسوم (زمن المضارع).

ونشير إلى أن المنظورية التأويلية لمجموعة من المقولات الجهية مثل العادة والعموم مشروطة بوجود الزمن كسمة تصريفية[1] في المقولة التركيبية الحاملة لهذه الجهات، حجتنا في ذلك تعذر الحصول على تأويل العموم أو التأويل الجنسي أو التكرار مع اسم الفاعل أو اسم المفعول. كما تبين الأمثلة:

45 – زيد كاتب الرسالة (*كل يوم/*دائما)

46 – التفاح مأكول (*كل يوم/*عموما/*مرارا...)

كذلك عندما نقول:

47 – زيد كاتب الرسائل وليس المقالات

فالجملة أعلاه لا يمكن أن تحمل معنى:

48 – زيد يكتب الرسائل وليس المقالات (التأويل العام)

نعتقد أن الدلالة الزمنية في بنى اسم الفاعل واسم المفعول غير مشروطة بوجود زمن تركيبي تقترن به السمات التصريفية الزمنية لهذا النمط من المشتقات. ما دام التركيب السماتي لهذه البنى يفتقر إلى سمة زمنية صرفية. لذلك فالدلالة الزمنية تكون في هذا النمط من التراكيب مشتقة من طبيعة الجهة المعجمية، حيث تشرط وتتحكم الدلالة الجهية المعجمية المحايثة للمحمولات في التأويل الزمني، لاحظ الفرق بين الجمل التالية:

---

(1) نميز في هذا المستوى بين وجود السمة وقيمتها ومنظوريتها التأويلية في الصورة المنطقية من جهة، واستراتيجية اشتقاق القيمة الدلالية للسمة من جهة ثانية، وهي أشياء سندقق فيها في المحاور المقبلة من هذا الفصل.

49 – زيد آت لا محالة (*أمس)، (غدا)

50 – خالد محب هندا (*أمس)، (*غدا)

51 – النقود ساقطة (الآن)، (*غدا)

52 – زيد نائم (الآن)، (*غدا)

53 – زيد مسافر (غدا)، (الآن)

54 – محمد آكل التفاحة

لنلاحظ أن المحمولات الساكنة الدالة على الحالة stative مثل (50) لا تقبل التأويلات الزمنية الدالة على المضي أو المستقبل، ويمكن أن تدل على حاضر ممتد، أما محمولات الإتمام (ساقطة) فلها تأويل الاكتمال perfect؛ أي أن هناك حدث تم في ماضي ونتائجه ملحوظة في زمن التلفظ، ولذلك يجوز اقترانه بظرف آني ولا يمكن نعته بظرف بعدي. والملاحظ أن تأويـــل القبلية المنسجم مع دلالة المضي تقبله المحمولات الدالة على المحدودية مثل (54). أما أفعال التنقل مثل (49 و53) فهي تستسيغ نعتها بظرف بعدي، وقد لا تقبل الظرف القبلي مـــثل (49). إن هـــذه الخصائص الزمنية ليست انعكاسا لأزمنة صرفية مصهرة في جذوع المـــشتقات، وإنما يتم بناء التأويل الزمني بآليات اشتقاقية تأخذ بعين الاعتبار المحتوى الجهي المعجمي للمحمولات المشتقة والذي لا يقرن في التركيب برؤوس زمنية، على غرار الفعل، وإنما يربط مباشرة بالمصدري الذي يتضمن سمة زمنية دالة على حدث التلفظ[1].

وفيما يتعلق بمسألة الدلالة الجنسية أو سمة العموم، ينبغي الفصل بين الجنسية التركيبية syntactic genericity والجنسية المعجمية[2] lexical genericity، فالدلالة الأولى مشروطة

(1) قـــدمت نـــورا بونيه اقراحا مشابها بصدد تراكيب اسم الفاعل في السورية، حيث اعتبرت أن إسقاط الزمن غيـــر موجـــود فـــي مثل هذه البنى، أما إسقاط الجهة النحوية أو الإسقاط الزمني الأسفل ذو التأويل الجهي بتعبيـــرها، فهو غير نشيط تركيبيا وتأويليا، والنتيجة أن التأويل التام وغير التام الموجودان بصفة دائمة مع الأفعـــال المـــصرفة، غيـــر محققين في تركيب اسم الفاعل، وتقترح ربط التركيب الزمني المحايث للجهة المعجمـــية بـــشكل مباشر بالسمة الزمنية الموجودة في المصدري والتي تدل على حدث التلفظ كنقطة رسو للحصول على تأويل القبلية أو البعدية. ينظر:

- Boneh (Norah), 2003, pp. 165-169.

إن الماضـــي أو المستقبل أو الحاضر كتأويلات زمنية محتملة لهذه التراكيب، ليست نتاجا لأزمنة نحوية مؤولة حاملة لهذه السمات الزمنية في تمثيلها الشجري، وإنما يشتق الزمن بآليات تركيبية تحدث من خلال التأليف بين محتوى زمني موجه بدلالة جهية معجمية وزمن التلفظ كسمة زمنية مستقلة في التركيب الشجري.

(2) يـــتقاطع التمييز بين الجنسية المعجمية والجنسية التركيبية بشكل جزئي مع التمييز الذي يشير إليه كارلسون (carlson 1977) بين محمولات المستوى المرحلي (stage -level predicate). ومحمولات المستوى الفردي (individual - level predicate). فالمحمولات الأولى تشير إلى حالات مؤقتة متدرجة تدل على تنقل الذات عبـــر أوضـــاع مثل أفعال الحركة والنشاط وغيرها، بينما تدل المحمولات الثانية على صفات قارة وحالات ســـاكنة مسندة للذات الفاعلة، مثل الحزن والجمال والذكاء وغيرها. فالمحمولات الطورية المرحلية يمكن أن

بوجود الزمن الصرفي، لذلك يجوز:

55 - زيد يستمع جيدا، كلما بدأ خالد في العزف

ولا يجوز:

56 - * زيد مستمع جيد، كلما بدأ خالد في العزف

57 - * عندما زيد عازف، يستمع خالد جيدا

تصير (57) نحوية بمجرد استبدال (اسم الفاعل) بصورة الفعل "غير التام":

58 - عندما يعزف زيد يستمع خالد جيدا

والـــذي يدل على أن الجملة (59) لا تحمل دلالة "العموم"و"الاستغراق"[1] أنه لا

تـــتحول إلى محمولات قارة في المستوى التركيبي وذلك في سياق العادة عندما يظهر الفعل في سياق جهة حاملة لتخصيص موجب بالنظر لسمة الاعتيادي التي يسوغها ظرف جنسي خفي يظهر في مخصصها كما بين ذلك كيركيا (chierchia) فعندما نقول:

- زيد يدخن السجائر

فإنـــنا نكون بصدد محمول مرحلي دال على النشاط محول في التركيب إلى محمول دال على خاصية فردية مـــسندة لزيد بشكل اعتيادي وهي تدخين السجائر، وبالتالي فالجنسية مبنية هنا في التركيب. أما المحمولات الفردية فتظهر في المعجم حاملة لتخصيص محايث دال على جنسية محايثة.

والـــصفات مـــثل مـــريض وذكي وأحمق وغبي مخصصة بشكل ملازم بسور جنسي يظهر في تخصيص مـــدخلها المعجمـــي ولذلك فهي تدل على حالات قارة منسجمة وثابتة، وعندما تظهر في شكل أفعال حاملة لتخصيص زمني [- قبلي] تحافظ على هذا التخصيص الجنسي:

- يحزن زيد ويمرض زيد

ولمزيد من التفاصيل نحيل على مقال:

- Spencer (Andrew) and Zartakaya (Marina), 1999, Inherently generic predicates in Russian, draft, pp. 3-6.

(1) قـــد يستـــشف من بعض التراكيب مثل تركيب "أسماء المبالغة" بأنها قد تدل على التأويل العام، لكن بمجرد فحص هذه التراكيب يتبين بأن الدلالة الاستغراقية غير واردة في تأويلها، فعندما نقول:

- زيد ضرّاب أو أكول أو قتّال.

لاتؤول بدلالة:

- زيد ضراب/أكول (*كل يوم أو *دائما).

فـــنحن بصدد صنيفة عددية دالة على الجمع غير المحدود مسورة للحدث، في حين أن سمة العدد في الدلالة الجنـــسية محايدة. والذي يبين أن صنيفة العدد في هذا النوع من البنى غير دالة على جمع محدود، أن "اسم المبالغة" لا يسوغ ظهور المركبات العددية المحصورة مثل:

- فريد ضراب (*مرتين/*خمس مرات).

وثمـــة ســـمة فارقة بين التكرار itterative وسمة العموم أو الاعتيادي في البنى المشتقة، فهذه الأخيرة تقبل تأويـــل التكرار لكنها لا تستسيغ تأويل العموم والعادة. ومرد ذلك إلى أن هذا التأويل مشروط بوجود الزمن، بخلاف تأويل التكرار وهذا ما تبينه الأمثلة الموالية:

زيد مضروب مرتين

- خالد كاتبٌ مقالته خمس مرات

وثمـــة فـــرق اخـــر بين اسم الفاعل الدال على النشاط واسم الفاعل الدال على حالة أو صفة مسندة للفاعل. فالثاني لا يستسيغ ظروف التردد حيث لا يصح:

يجوز استبدالها بـــ (60):

59 - زيد آكل الدجاجِ

60 - زيد يأكل الدجاج (دائما)

وهذا يبين أن وجود الزمن كسمة صرف - تركيبية شرط ضروري لتأويل المحمولات على العموم أو الاعتيادي في البنى الزمنية المركبة والبسيطة على حد سواء. ومن جهتنا نرى أن مــسوغ ذلــك يعــود إلى طبيعة جهة العادة التي تستلزم التعدد والجمع غير المحدود في الفواصل الزمنية. فجملة مثل (58) تقتضي بأن أزمنة الاستماع متعددة بتعدد أزمنة العزف. فورود سمة العدد في الزمن يمكن روزها بسهولة من خلال استعمال ظروف التردد وظروف التكميم العددي كما أسلفنا، أما المحمولات القارة فهي عبارة عن صفات مسترسلة وساكنة أشــبه مــا تكــون بأسماء الكتلة التي لا يمكن عدها، وينبغي الفصل بين العد الداخلي (عد الحــدث) والعد الخارجي (عد الزمن). فالعد الداخلي جائز في الصفات الدالة على النشاط علــى ســبيل التكرار الحدثي. وهو غير جائز في الصفات الثابتة. أما العد الخارجي (جهة الاعتيادي) فهو غير جائز فيهما معا[1] كما تبين الأمثلة الموالية:

62 - زيد عازفٌ مقطوعةِ بتهوفن مرتين

63 - * زيد عازفُ بيتهوفن (كل يوم، دائما)

64 - * زيد عارفُ بيتهوفن (كل يوم/دائما)

فالمحمولات الدالة على النشاط مكونة من فواصل حدثية وبالتالي فهي عبارة عن جموع داخليا، ولذلك يمكن عدها.

- *خالد كاتبٌ المقالةَ ثلاث مرات

- *خالد ضاربُ عمرَ خمس مرات

فهــذان المــثالآن لا يقــبلان إلا تأويل الحصول الواحد؛ أي أنها تحصر الحدث في ورود واحد. ويعود هذا التمايز إلى الفرق بين المحمولات الدالة على النشاط والمحمولات الصفية. فالصفات لا تقبل التكميم العددي:

*زيد مريض خمس مرات.

*زيد حزين ست مرات.

*خالد طويل مرتين.

(1) نؤسس مقاربتنا للخصائص السماتية للأفعال والصفات على:

- الفهــري، 2005، الكل والجزء في الأشياء والأحداث، ص 9-19. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تقارير ووثائق.

- عبد الواحد خيري، 2006، في التأويل المعجمي وكيفية بناء التصورات، ص 57-56.

بصمات (01)، مجلة كلية الآداب والعلوم الآنسانية بن مسيك - الدار البيضاء.

فــي اعــتمادنا على هاتين المقالتين حرصنا على استلهام بعض الأفكار مع تطويرها، وإن كانت المعطيات التي أسس عليها الاستدلال في المقالتين غير مشابهة للمعطيات الموصوفة في عملنا.

1. 3. المقولات الزمنية في اللغة العربية

سنخصص هذا المحور لمعالجة النسق الزمني للأفعال في اللغة العربية لإبراز السمات الزمنية التي تبني هذا النسق وتتحكم في اشتغاله تركيبا وتأويلا.

ننطلق من تصور مفاده أن الأنساق تتأسس على نظام محدود من السمات، يقوم على تقابل بين عنصر موجب وآخر سالب، فالتخصيص الذي يعتمد على ثلاث سمات زمنية موجبة [+ حاضر + ماضي + مستقبل] تخصيص أقل طبيعية ولا يعكس طريقة اشتغال الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعية مقارنة بالأنساق المثنوية مثل [+ ماضي]/[− ماضي]، أو[+ مستقبل]/[− مستقبل][1].

لنعتبر أن العنصر الموجب في التقابل [+ ماضي]/[− ماضي] موسوم Marked ودليل موسوميته في العربية أنه لا يتأثر بالجهة المعجمية ولا توجهه نحو دلالة زمنية مخصصة، بخلاف المضارع الذي يلتبس في إحالته الزمنية تبعا للطبقات الجهية المعجمية التي تشكل المحتوى الجهي للفعل. وتبين الأمثلة الموالية هذا التباين في التأويل الزمني بين صورة الماضي وصورة المضارع:

1 – جرى زيد (أمس) [فعل نشاط]

2 – حزن خالد (أمس) [حالة]

3 – أكل زيد خمس تفاحات (أمس) [إنجاز]

4 – عرف زيد الحل (أمس)

5 – يجري خالد (الآن، غدا)

6 – يعرف زيد الجواب (*الآن، *غدا)

7 – يسافر خالد إلى الرباط (الآن، غدا)

8 – وجد زيد الحل

9 – يجد زيد الحل (*الآن)

يبدو من خلال الأمثلة أن الماضي لا يتأثر زمنه بالجهة المعجمية. بينما يخضع المضارع في تأويله الزمني للجهة المعجمية، فأفعال الحالة لا تقبل الظرف البعدي (غدا)، وأما قبولها للظرف الآني فللإشارة إلى وجود حالة ناتجة ينعتها الظرف، ولا يمكنه أن ينعت الحالة، ولذلك يستلزم الفعل وجود معرفة حاصلة وليس سيرورة معرفية متدرجة في الحاضر، لأن أفعال الحالة لا تقبل التدرج في الحاضر. وتنسحب هذه الملاحظة على فعل الإتمام (وجد)

---

(1) ينظر: Comrie (Bernard), 1985, pp. 48-50.

– الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج، ص 14.

الذي لا يقبل التدرج في الحاضر؛ لأنه لا يملك بنية زمنية مفتوحة، يمكنها أن تتقاطع مع بنية الحاضر المفتوحة، بينما لا يطرح الماضي أي إشكال مع هذا النمط من الجهات(1).

والذي يدل على أن المضارع لا يملك سمة زمنية مخصصة مقارنة بصورة الماضي، نسخه للمعلومات الزمنية التي تحملها الأفعال التي تتحكم فيه في البنى الزمنية المركبة بإلحاق أو بإدماج، بخلاف الماضي الذي يحمل سمة زمنية موسومة يصعب أحيانا تحييدها. ولنمثل لذلك بما يلي:

10 - جاء خالد يبكي/*بكى

11 - قال زيد إن خالدا يكتب المقالة/كتب المقالة

12 - التقيت رجلا يحمل مزهرية/حمل مزهرية

في المثال (10) ينسخ المضارع باعتباره حاملا لسمة زمنية محايدة وغير موسومة زمن المجيء، ويلاحظ أن الحال لا يمكن أن يأتي من الماضي؛ لأن الماضي لا يقبل التواقت في مثل هذا البنى. وفي المثال (11) يتواقت زمن الكتابة مع زمن القول، وبالتالي ينسخ الفعل "يكتب"السمة الزمنية لفعل القول، وفي حالة استعمال الماضي تصير الدلالة الزمنية قبلية؛ أي أن زمن الكتابة سابق على زمن القول، مما يبين أن الماضي يخلق خطاطة زمنية قائمة على السبق وليس على النسخ، فسمته الزمنية مخصصة ومؤولة وغير محايدة، أو غير موسومة، ويمكن سحب هذا التحليل على المثال (12).

وهناك دليل آخر لصالح عدم موسومية المضارع يقترن ببنى النفي، فمعلوم أن أدوات النفي الزمنية (لم ولن) لا تقبل الائتلاف إلا مع المضارع، باعتباره صورة زمنية محايدة وغير مخصصة، تخصصها هذه الأدوات بسمات زمنية محددة (+ ماضي مع"لم" و- ماضي مع "لن")(2). أما الماضي فهو مخصص بسمة موسومة؛ ومعنى ذلك أن السمات غير الموسومة تقبل التحييد والتخصيص على حد سواء، عكس السمات الموسومة؛ وذلك ما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار "المضارع" في العربية صورة جهية محضة وليس صورة زمنية؛ لأنه لا يمكنه حمل إحالة زمنية من ذاته وإنما مع غيره(3). غير أننا نذهب مذهبا آخر؛ إذ نعتبر "المضارع" مثله مثل الماضي يحمل سمة زمنية وجهية ووجهية، إلا أن سمته الزمنية محايدة وغير موسومة يمكن تخصيصها في سياقات محددة.

(1) للمزيد من التفاصيل حول انعكاس نظام الوسم في الأزمنة على تأويل صورة الماضي والمضارع، ينظر: الفاسي الفهري، 2000، نفسه، ص 16-23.

(2) نعتبر أن آليات التحديد الزمني في بنيات النفي لاتعتمد على قلب الزمن كما ذهب إلى ذلك القدماء في تحليلهم، وإنما تستند إلى آلية التخصيص الزمني، كما سأبين لاحقا في مبحث السلاسل الزمنية.

(3) الحسن السعيدي، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية. مرجع مذكور، ص 136-137.

ثمة خاصية تميز صورة "الماضي" في العربية تتمثل في طبيعته العامة؛ أي أن العربية لا تميز في صرافة الفعل بين أنواع الماضي الموجودة في اللغات الرومانية، مثل الماضي البسيط (passé simple) أو الماضي المستمر (imparfait) أو الماضي المركب[1] (passé composé)، ومعلوم أن هذه الصور الزمنية تتمايز على مستوى السمات الجهية والزمنية[2] بحسب ما إذا كان الماضي ممتدا أو لحظيا أو ذا ارتباط بالحاضر أو متدرج، وهي سمات لا يمكن تحقيقها في العربية دون اللجوء إلى التأليف بين الماضي والأفعال المساعدة أو الأدوات الزمنية، أي دون اعتماد نسق الأزمنة المركبة.

وفيما يخص الزمن الحاضر فهو زمن غير موسوم يمكن لصورة المضارع أن تدل عليه، في سياقات معينة، وإن كانت هذه الصورة ملتبسة[3] بين الدلالة على الحاضر والعادة والعموم، وذلك لكون سمتها الزمنية غير مخصصة كما أسلفنا. فعلى عكس اللغات الرومانية والجرمانية التي تظهر فيها الرابطة لمعجمة سمة الحاضر، نجد العربية لا تضطر إلى إظهار الرابطة إلا في سياق تخصيص قيم الزمن أو الجهة أو الوجه بسمات موسومة كما بين ذلك الفهري[4]، وكما يظهر من خلال الأمثلة الموالية:

13 - الرجل مريض (* أمس، *غدا)

14 - كان الرجل مريضا (أمس)

15 - سيكون الرجل مريضا (غدا)

16 - عندما يكون زيد في الدار، يشاهد النشرات الجوية

---

(1) الفاسي الفهري، 2000، نفسه، ص 22.

(2) يمكن أن نزعم بأن الزمن يمتلك سمات جهية فضلا عن الطبيعة الإحالية للأزمنة باعتبارها كيانات إشارية مموضعة للأحداث في الخط الزمني، فهي تمتلك هندسة جهية محايثة بحسب دلالتها على الامتداد أو التدرج أو اللحظية، ومعنى ذلك أن الفرق بين الماضي البسيط والمركب في الفرنسية والماضي المستمر (Imparfait) ليس فرقا جهيا بمعنى أن الأمر يتعلق بجهات في زمن الماضي، وإنما نعتبر أن التمايز وارد على مستوى السمات الجهية التي ترمزها هذه الأزمنة. ويمكن أن نتبنى في هذا الإطار بعض الأفكار الواردة في أعمال كيرون، 2004 الأخيرة، والفهري، 2005، بافتراض أن الزمن مخصص بسمات [± ممتد] أو [± جمع] على غرار الذوات الاسمية موسعين صنائف الأحداث والأسماء المقترح في الفهري 2005 لينسحب على سمات الأزمان.

(3) نميز بين المحتوى المفهومي للمقولات الزمنية وبين المحتوى التعبيري، أي بين الزمن الدلالي والزمن الصرفي، فالمحتوى المفهومي تخصيص للتصورات الزمنية على المستوى الدلالي/المنطقي باعتبارها تصورات تتقاسم سماتها اللغات الطبيعية (مفهوم الماضي، مفهوم الحاضر...)، بينما يمثل الزمن الصرفي الأشكال التعبيرية التي تمظهرها اللغات الطبيعية للتعبير عن الأزمنة، ولذلك فالمعالجة التي نقدمها في هذا المحور تنصب حول الزمن الصرفي والتباساته وأشكال تأويله، باعتباره محط اختلافات وتباينات بين اللغات الطبيعية في ما يخص تخصيصاته السماتية.

(4) Fehri, 1993, Issues in the structure of arabic clauses and words, p. 156.

17 - كن متفهما

18 - أكون في المكتبة

لا يقتضي الحاضر إظهار الرابطة (المثال 13) بخلاف الأزمنة أو الجهات أو الوجوه الموسومة (الماضي، المستقبل، الاعتيادي، الأمر). ويبين المثال (18) أن الرابطة وإن كانت مصرفة في الحاضر فهي لا تدل على الزمن الحاضر، وعندما تركب مع فعل معجمي لا تدل على الحاضر المكتمل present perfect، كما تعبر عنه اللغة الفرنسية أو الإنكليزية باستعمال رابطة مصرفة في الحاضر متبوعة بالمشارك الماضي أو الحاضر، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

19 - أكون أدخل (عندما ستزورني غدا)

20 - أكون دخلت (عندما/لما ستزورني/*عندما/لما زرتني)[1]

فزمن الدخول مؤول في المثالين في الزمن المستقبل، كما يبدو من خلال التدقيقات الزمنية التي تضفيها الروابط الزمنية الموضوعة بين قوسين. وبالتالي فالجملتان لا يجوز أن تقابلا الجملتين الإنكليزيتين المواليتين:

21 - I am entering

22 - I have entered

---

(1) يفترض الفهري أن التأليف بين المساعد "كان" في الحاضر والفعل المعجمي المصرف في الماضي لا يمكن أن يدل على حاضر مكتمل وإنما يحمل دلالة "المستقبل المكتمل" بالإضافة إلى القراءة التكرارية في بعض السياقات مثل:

– بهذا يكون الفريق قد سجل خمس مرات

ونعتقد أن هذا المركب الزمني يحل في سياقات غير دالة على التكرار، أو غير دالة على المستقبل المكتمل كما يبدو من خلال المثال الموالي:

– هكذا أكون أنهيت رقن جزء من رسالتي (قبل شروق الشمس/مع نهاية اليوم)

يطرح المثالان اللذان قدمهما الفهري بالإضافة إلى المثال الذي قدمته إشكال توحيد القراءة الزمنية لبنية "أكون فعل" الزمنية، لكونها تفرز قراءات زمنية غير متجانسة. الشيء الذي يبين أن الالتباس لا يوجد على مستوى الصور الزمنية المفردة فحسب وإنما يمتد إلى الصور الزمنية المركبة. إلا أن ثمة خاصية تتقاسمها الأمثلة المذكورة أعلاه تتمثل في كون زمن الحدث الذي يحيل عليه التركيب "أكون فعل" يقيم بالنظر لزمن إحالة مذكور أو مقتضى في السياق اللغوي، وبالتالي يشبه تركيب الماضي المكتمل باستثناء أن المسافة الزمنية في الماضي المكتمل أو المستقبل المكتمل يمكن أن تكون طويلة، بخلاف المثالين الأخيرين كما تبين الأمثلة التالية:

– كنت قد أنهيت قراءة الكتاب في الشهر الماضي عندما طلب إعارته أحد أصدقائي

– *هكذا اكون قد أنهيت رقن جزء من رسالتي في الشهر الماضي، عندما زارني خالد أمس

قارن بـ:

– هكذا أكون قد أنهيت رقن جزء من رسالتي هذا الصباح، عندما زارني أستاذي في المساء

للمزيد من التفاصيل حول خصائص بنية "أكون فعل"، ينظر:

- Fassi Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, pp. 12-13.

إذا كانـــت اللغة العربية لا تعبر عن الحاضر المكتمل باستعمال الفعل المساعد "كان"، فإنهـــا تلجأ إلى بنية "قد فعل" التي تفيد في بعض السياقات معنى الحاضر المكتمل[1]. السؤال الذي يفرض نفسه: هل يمكن الحصول على تأويل المكتمل الحاضر في غياب الأداة "قد"؟

انقسمت الآراء بهذا الشأن إلى موقفين: موقف يفترض أن الفعل الماضي ملتبس في اللغة العـــربية بين قراءة الماضي والمكتمل الحاضر، ويمثل هذا الموقف الفاسي الفهري. وموقف يفترض أن الحاضر المكتمل لا يمكن الحصول عليه بواسطة صورة الماضي العاري من الأداة قد.

ويمـــثل هـــذا الموقف أحمد الباهي[2] الذي يدعم تصوره بمجموعة من الحجج نذكر أبرزها:

أ. لا تقرن بنية "قد فعل" بجملة زمنية، وبشكل أخص مع الروابط الزمنية التي تقرن بنيتين زمنيـــتين، وحيث يخضع هذا القرن لمجموعة من الشروط أهمها "قيد الخطية" الذي يقر تـــبعا لهورنستاين أن البنية الزمنية المشتقة ينبغي أن تحافظ على الترتيب الخطي[3] للبنية الـــزمنية الأصـــلية، ولا يجوز لجملة زمنية ملحقة أن تقلب ترتيب النقط الزمنية – التي يتأسس عليها تمثيل الزمن وتأويله في اللغات الطبيعية – للجملة الرئيسية.

---

(1) اخـــتلف مجمـــوعة من اللسانيين بشأن تحديد المقولة الدلالية التي يمثلها الحاضر المكتمل: هل يشكل مقولة زمنـــية أم جهـــية، أم مقـــولة مـــركبة مـــن زمن وجهة؟ فالمكتمل يعبر عن وضع انتهى لكن له ورود في الحاضـــر. فـــزمن الحدث مموضع قبل زمن التلفظ، وبالتالي فمحتوى المضي ماثل في تخصيص المكتمل، لكن زمن الإحالة مقرون بزمن التلفظ.

لمزيد من التفاصيل ينظر: Comrie, 1976, Aspect, pp. 52-53.

ويـــساهم المكتمل في تشكيل الأزمنة المركبة في اللغات الطبيعية، وفي بناء جرودها الصرفية الزمنية مثل: الماضي المكتمل والمستقبل المكتمل...

وثمـــة التـــباس زمنـــي ووجهي في بنية قد فعل، ويعود ذلك إلى كون الأداة قد لا تعبر عن محتوى زمني أو وجهـــي مـــتجانس في مختلف استعمالاتها. فقد تدل على تحقق الحدث، وبالتالي تساهم في تخصيص المحتوى الوجهـــي للفعـــل الماضي، أو تكون دالة بمعية الفعل الماضي – التي تشكل جزءا من صرفه – على المكتمل الحاضر، وبذلك تصير بنية "قد فعل" في الجملة التالية ملتبسة بين التخصيص الموجهي والتخصيص الزمني:

– قد جاء زيد

"قـــد" تفيد هنا تأكيد المجيء، أو كون المجيء حدث حاصل في ماض قريب من الحاضر، مالك لحالة ناتجة ذات ورود في الحاضر.

ويفـــسر الفهـــري هذا الالتباس بحسب المستوى الشجري الذي تظهر فيه "قد"، فإما تسقط أعلى من المركب الزمني الدال على التقابل[± ماضي]، حينئذ تكون مسوغة Licensed في الإسقاط الموجهي باعتبارها مقولة موجهية، أو تظهر في مخصص الرأس الزمني الأسفل الدال على التقابل [± مكتمل]

- Fassi Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, pp. 23-25.

(2) ينظر: الباهي، 2000، الحاضر المكتمل في العربية، في "البنى الزمنية وأشكالها"، منشورات معهد التعريب، ص 92-94.

(3) ينظـــر، ص 129-133، مـــن هـــذا العمـــل من أجل مزيد من التفاصيل حول نظرية هورنستاين في تمثيل البنيات الزمنية وتأويلها في اللغات الطبيعية.

فلو افترضنا وجود ترادف زمني بين بنية" قد فعل"وبنية"فعل"لكانت الجمل الواردة في المجموعة (ب) نحوية ومساوية لجمل المجموعة (أ):

23 - (أ) عندما دخلت خرج زيد

23 - (ب) *عندما قد دخلت خرج زيد

24 - (أ) حينما قرأت المجلة رن الجرس

24 - (ب) *حينما قرأت المجلة قد رن الجرس

25 - (أ) لما وصلت إلى المسرح انتهت المسرحية

25 - (ب) *لما وصلت إلى المسرح قد انتهت المسرحية

تحـــافظ المجمـــوعة (أ) على الترتيب الخطي لمكونات البنية الزمنية (زمن التلفظ وزمن الحـــدث وزمن الإحالة)، فتقرأ على تواقت أحداثها ونقط إحالتها، بينما تغير الجمل (ب) تـــرتيب الـــنقط الزمنية جاعلة نقطة الإحالة الزمنية مواقتة لزمن التلفظ ومفصولة عن زمن الحـــدث، بينما أزمنة الماضي البسيط تجعل نقطة الإحالة مواقتة لزمن الحدث ومفصولة عن زمن التلفظ. وبما أن الحاضر المكتمل ينقل زمن الإحالة ليجعله مرتبطا بزمن التلفظ[1]، فإنه يمنع نقطة الإحالة الواردة في الجملة الرئيسية من أن تقرن بزمن إحالة الجملة الزمنية الملحقة، مـــا دام تمثيل الزمن في بنيات الإلحاق الزمني بأدوات الاقتران الزمنية (بينما، عندما، حينما، لما،...) يفترض حدوث قرن بين نقط الإحالة الزمنية في الجملتين كقيد سلامة على تكوين البنيات الزمنية الملحقة. وللتمثيل نأخذ الجملتين (23 أ وب):

أ)- ت ــخرج زيدــ إ،ح　　　ب) - ت ــخرج زيدــ إ،ح

|

ت ــدخلتــ إ،ح　　　ت،إ ــقد دخلتــ ح

نلاحظ بأن التمثيل (ب) جعل نقطة الإحالة في البنيتين الزمنيتين منفصلتين، غير قابلتين للاقتـــران، بخـــلاف التمثيل (أ) الشيء الذي يبين أن الحاضر المكتمل في العربية يحظى ببنية تمثيلية مختلفة عن تمثيل الأزمنة الماضية البسيطة.

ويمكن أن نضيف حجة"متوالية الأزمان" إلى الحجة السالفة، فالحاضر المكتمل لا يمكن أن يرد في مجال يتحكم فيه الزمن الماضي، حيث لا يجوز أن يقال:

26 - قال زيد (أمس)، أن عمرا قد وصل (الآن)

فحـــتى لـــو افترضـــنا أن الجملة تصير نحوية بإسقاط الظروف، غير أن قراءة الحاضر

---

(1) Sabrine Iatridou, Elena Anagnostopoulou, Roumyana Ivorski, 2002, Some Observations about the form and Meaning of perféct, MIT, Ms, pp. 2-3.

المكتمل تفتقد في قراءة متوالية الأزمان. فالحاضر يحافظ على القراءة التواقتية بخلاف"الحاضر المكتمل". لاحظ الفرق بين الجملتين (27) و(28):

27 - قال زيد إن عمرا يكتب مقالته

28 - قال زيد إن عمرا قد كتب مقالته

زمن الكتابة في الجملة (27) مواقت لزمن القول، فلما قال زيد إن عمرا يكتب المقالة كـــان عمر بصدد كتابتها. فما هي الدلالة التي تحملها البنية "قد فعل" في الجملة (28)؟ هل تحمـــل دلالة موجهية تفيد تحقق الحدث وتأكيد حصوله؟ أم تشير إلى حصول زمن الكتابة بشكل قريب من زمن القول وبالتالي تحافظ على إحالة الحاضر المكتمل. بطبيعة الحال تقبل الجملـــة (28) تأويـــل الحاضر المكتمل أي أن حدث القول حصل مع نهاية الحدث المدمج، وبعبارة أخرى فبداية حدث القول ملتصقة زمنيا بنهاية حدث الكتابة. وهو ما يمكن البرهنة عليه باستعمال رائز ظروف الحاضر المكتمل[1]:

29 - قال زيد إن عمرا قد كتب مقالة للتو واللحظة/قبل قليل

ورغم وجاهة حجة الباهي، فهي لا تفسر لماذا لا تجوز البنية التالية:

30 - *عندما قد دخل عمرو قد خرج خالد

كما لا تتمكن من تفسير التقابل بين الجملتين الآتيتين:

31 - كلما قرأت قصيدة شعرية، ابتهجت كثيرا

32 - * كلما قد قرأت قصيدة شعر ابتهجت كثيرا

يـــبدو من خلال التقابل بين الجملتين (31) و(32) بأن هناك نمطا آخر من القيود غير "قيد الخطية" تخضع له بنية "قد فعل" في استعمالاتها. فإذا كانت "كلما" تندرج ضمن روابط

(1) لا يمكـــن أن نستعمل ظرف" الآن "في متوالية الأزمان المتضمنة للحاضر المكتمل، لأن هذا الظرف يصير مقتـــرنا بـــزمن الحكي أو زمن الحاكي تحديدا، ولا يصح إلا إذا كان زمن الحاكي وزمن قول زيد متواقتين في سياق تخاطبي معين، لأنه لا يجوز أن نقول:

- *قال زيد إن عمرا قد راسل جريدة "المساء" الآن

كما لا يجوز:

- *قال زيد في الأسبوع الماضي إن عمرا يراسل جريدة "الصباح" الآن

وقـــد يقبل "الآن" في حالة متوالية الأزمان بشرط قبول الزمن المدمج لقاعدة المخرج المزدوج التي سنتحدث عـــنها لاحقـــا في محور السلاسل الزمنية المركبة؛ أي أن زمن الحدث المدمج يشمل زمن القول، ويتضمن زمن تلفظ الحاكي، كما يظهر من خلال المثال التالي:

- قال خالد إن مريم تراسل جريدة "المساء" الآن

- قال زيد إن هندا تتقن استعمال الحاسوب الآن أكثر من أي وقت مضى

فحـــدث المراســـلة ممـــتد من زمن قول خالد إلى زمن الحاكي أو المتلفظ، فتصير "الآن" بذلك ناعتة لزمن الحاكي أكثر من مجرد الاقتصار على نعت زمن القول.

التسوير الزمني، بالإضافة إلى وظيفة الربط بين بنيتين زمنيتين التي تتقاسمها مع "عندما ولما وحينما"، فإن تفسيرنا لقبول الجملة (31) ولحن الجملة (32) يرجع إلى كون الرابط "كلما"رابطا تسويريا يقوم بإضفاء سمة الجمع العددية **Pluralizing** على الفواصل الزمنية الماضية، الشيء الذي يقتضي بأن العدد في الزمن مفتوح للربط من لدن السور "كلما"بخلاف الجملة (32) حيث تحمل بنية (قد فعل) دلالة الحصول الواحد، فحصول الحدث مقتضى في البنية، والزمن حامل لتأويل الحصول الواحد أي ذو سمة عددية فردية[1]. ومن ثمة التعارض بين سمة العدد في السور والسمة العددية الزمنية في بنية "قد فعل". أما بنية "فعل" فسمتها العددية مخصصة تخصيصا أدنى وتقبل التخصيص بالإفراد (الحصول الواحد)، أو بالجمع (الحصول المتعدد للحدث في أزمنة متعددة)[2].

---

(1) نعتقد أن الأمر يتعلق بوجود زمن مفرد individuated في بنية "قد فعل" على غرار ما يحدث في التسوير بالسور "كل" الذي لا يدخل في قراءة الموازعة على مركب اسمي مفرد كما بين الفهري، 1999، وبالتالي فالنكرات تفيد بأن المركب الاسمي لا يمكن أن يكون مفردا، ولذلك لاحظ أن السور "كل" عندما يدخل على الأعلام تفقد دلالة العلمية أو الإشارة إلى ذات مفرّدة مثلا:

- كل زيد أو عمر

لا تشير إلى "ذات مفرّدة" في عالم الخطاب. وقياسا على بنيات الزمن نزعم بأن "قد فعل" تفرّد الإحالة الزمنية وتجعلها مخصوصة في محور زمني معرف. وبالتالي لا يتوافق استعمالها مع السور "كلما"الذي يفيد الاستغراق وعدم حصر الإحالة الزمنية في التفريد أو التخصيص الفردي للعدد الزمني.

نحيل على مقال:

- الفهري، 1999، عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي في المركبات الاسمية والعددية، ص 18-25.

لمزيد من التفاصيل حول خصائص "التسوير الكلي" في الأسماء. ونعتقد بأنه ينبغي بحث العلاقات الممكنة بين التسوير الكلي في المركبات الاسمية والتسوير الكلي في الأزمنة، في إطار برنامج التوازي بين سمات المركبات الحدية والمركبات الفعلية.

(2) تبدو خاصية التخصيص الأدنى لسمة العدد في الماضي جلية عندما ترد صورة "فعل" في مجال تسوير الروابط "بينما، عندما، قلما، كلما" كما يتبين من خلال الأمثلة الآتية:

- بينما دخل خالد المكتبة، خرجت هند
- عندما تلقى عمرو النتيجة ابتهج كثيرا
- قلما دخل زيد المسرح ووجد مكانا للجلوس
- كلما تلقيت خبرا سارا غمرني إحساس لا أستطيع وصفه.

بينما لا يقبل "المضارع" في مجال الروابط المذكورة أعلاه التناوب بين التأويل الفردي (الحصول الواحد) والتأويل الجمعي، ولا يجيز سوى قراءة واحدة وهي القراءة الجمعية.

- عندما يدخل عمرو مكتبه، يجده غير مرتب
- قلما يدخل خالد قاعة الدرس ويجدها نظيفة

وما يمكن إضافته بصدد التناوب "فعل" و"قد فعل" يرتبط باقتضاء حصول الحدث، فبنية "قد فعل" في الحاضر المكتمل تقتضي حصول الحدث، ولذلك لا يجوز أن ترد في مجال الاستفهام التصديقي. لذلك تصح الجملة (أ) ولا تصح (ب)

هل دخلت فاطمة؟

ب. الحجـــة الثانـــية التي يقدمها الباهي تتمثل في حجة العطف، حيث يلاحظ التقابل بين البنيات التالية:

33 - دخل زيد وخرجت فاطمة

34 - *قد خرجت فاطمة ودخل زيد

35 - *خرجت فاطمة وقد دخل زيد

مفترضا أن العطف يخضع لقيد تجانس البنية الزمنية، وبالتالي فما ينسحب على البنيات الـــزمنية المـــركبة المقرونة بالروابط الزمنية ينسحب أيضا على العطف. وتصير الجمل أعلاه سليمة بتأويل الاستئناف ولا تجوز في قراءة العطف.

ج. الحجة الثالثة التي يعتمدها الباهي ترتبط بالتقابل بين الجملتين الآتيتين:

36 - خرجت الآن

37 - خرجت أمس

لا يبين التقابل أعلاه التباس الماضي زمنيا بين إحالة الماضي وإحالة الحاضر المكتمل، ما دام الحاضـــر المكتمل يشترط إسباق الصيغة الفعلية بـــ "قد"، وكل ما في الأمر أن الظرف لا ينعت زمـــن الإحالة حيث يربط بزمن الحكي، فالفرق بين زمن التلفظ وزمن الحكي أن زمن الحكي تابع لمنظور المتكلم الذاتي للزمن، بينما زمن التلفظ موضوعي. والدليل أن هناك عددا من الأفعال اللحظـــية لا تبنى في الحاضر؛ لأن جهتها الداخلية لا تقبل الاسترسال والتمديد في الزمن الحاضر باعتـــباره فاصلا ممتدا أو متوالية نقط زمنية مسترسلة. بينما تجوز عندما يتحول المتلفظ إلى سارد (l'énonciateur se dédouble en narrateur). لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية[1]:

38 - أ - * يجد زيد قطعة النقود الضائعة الآن

38 - ب - يجد الآن زيد قطعة النقود

---

*هل قد دخلت فاطمة؟

انظر لمزيد من التفاصيل:

- الباهي، 2000، الحاضر المكتمل، ص 94.

ويمكن تعميم الملاحظة على بنيات أخرى تتضمن الموجه "هلا" حيث لا يمكن قبول الجملة:

- *هلا قد قمت.

مـــا دام الموجه "هلا" حاملا لسمة [- محقق] irrealisis لذلك لا يأتلف مع الحاضر المكتمل، على أساس أن اقتضاء حصول الحدث يتنافى وما يقتضيه الموجه.

وفـــي تحليل اخر تصير علة عدم جواز الجملة مرتبطة بالتنافر في السمات الموجهية، بين سمة الموجه (- مـــتحقق)، وسمة البنية "قد فعل" (+ متحقق)، لكن بالرغم من صلاحية هذا التحليل، فبالنظر لالتباس بنية "قد فعـــل"بـــين الـــتأويل الزمنـــي والموجهي، سنؤسس تفسيرنا على اعتبارات زمنية معتبرين علة لحن الجملة مرتبطة بتنافر السمات الزمنية.

(1) نفسه، ص 99.

39 – يقذف اللاعب الكرة الآن

40 – أ – * تنفجر القنبلة الآن

40 – ب – تنفجر القنبلة الآن

يتبين بأن المسار الاستدلالي والتحليلي الذي يسلكه الباهي يذهب في اتجاه سلب صورة الماضي العارية من الأداة "قد" صفة الالتباس. فتأويل الحاضر المكتمل عنده مشروط ومسوغ بظهور هذه الأداة التي يبدو بأنها لا تلعب أدوارا مماثلة في أنماط المكتمل الأخرى التي ينتجها النسق الزمني العربي بواسطة المساعد "كان" وصوره الزمنية، حيث يتم بناء الماضي المكتمل والمستقبل المكتمل بحضور الأداة"قد" أو بغيابها، كما يظهر من خلال الأمثلة الموالية:

41 – كان الرجل (قد) أنهى عمله (الماضي المكتمل)

42 – سيكون الرجل (قد) أنهى عمله (المستقبل المكتمل)

وفيما يخص الافتراض المقابل الذي يتبناه الفاسي الفهري، فيتمثل في الزعم بوجود التباس زمني في صورة الماضي العارية من الأداة "قد"، وهذا الالتباس مرده إلى كون العربية لا تملك صرافة فعلية زمنية للتعبير عن الماضي بمعزل عن الحاضر المكتمل مثلما لا تملك صرافة للتعبير عن المتدرج بمعزل عن الحاضر[1]. وهناك عدة روائز تمكن من بناء هذا الالتباس، من بينها رائز الظروف، وعلى رأس هذه الظروف الظرف الامتدادي Durational Adverb المرؤوس بـ "منذ". فمعلوم أن المكتمل يضم أصنافا من القراءات الزمنية/الجهية بحسب ما إذا كان دالا على القراءة النتيجية resultative، أو الاستمرارية أو ما يصطلح عليه المكتمل الكلي universal perfect، أو القراءة الوجودية أو التجريبية Experiential. وتلعب الظروف الزمنية/الجهية دورا بالإضافة إلى السياق في فرز القراءات الممكنة، حيث نجد أصنافا من الظروف تقبل الائتلاف مع نوع من أنواع المكتمل دون أخرى. وفي هذا السياق نعتمد التصنيف الأولي الذي أوردته بانشيفا استنادا إلى دراسة حول شكل ومعنى المكتمل أنجزتها **ياتريدو** بمعية ***أناكنوستوبولو وايفورسكي***[2]:

- ظروف تأتلف مع القراءة الاستمرارية أو العامة مثل: دائما، منذ، لعشر/منذ/عشر سنوات حتى الآن، على الأقل منذ.

---

(1) الفاسي الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج، ص 24.

(2) Sabrine Iatridou, Elena Anagnostopoulou Roumyana Ivorski, 2001, Some Observations about the form and meaning of the perfect.

- Raumyana Pancheva, 2002, The Aspectural Makeup of perfect participles and The Intepretations of the perfect, Draft.

- ظـــروف تأتلـــف مع القراءة الوجودية: خمس مرات، مرتين(ظروف التردد)، قبل، مؤخرا.
- ظروف تأتلف مع القراءة النتيجية: للتو.

وللتمثيل نأخذ الجمل التالية:

43 - سكن خالد الرباط منذ 1980

44 - سكن خالد مراكش خمس مرات

45 - سكن عمرو البيضاء منذ 1979 خمس مرات

تتقاسم الأمثلة أعلاه خاصية الحاضر الممتد extended-now؛ أي أن الحدث يبدأ في مـــدى زمني يحدده الظرف ويمتد نحو الحاضر، وبالتالي يجوز إضافة الظرف الآني لجعل قراءة الحاضر الممتد ظاهرة:

46 - سكن خالد الرباط منذ 1980إلى الآن

ومـــا تختلف فيه هذه الأمثلة يقترن بطبيعة الخطاطة الزمنية والجهية التي تستلزمها قراءة المكـــتمل في كـــل مـــثال على حدة. ففي القراءة الاستمرارية يسوَّر المدى الزمني للحدث وفواصله الزمنية تسويرا كليا، وتصير القراءة المنطقية للبنية على الشكل التالي:

* يـــوجد مدى زمني (مدى زمني مكتمل perfect time span) حده الأيسر محصور في 1980 وحده الأيمن زمن التلفظ وعلى امتداد هذا المدى الزمني، وفي كل فواصله الزمنية يعتبر حدث سكن خالد بالرباط صادقا.

أمـــا في القراءة الوجودية، فالمدى الزمني يسور بسور وجودي. وتصير القراءة المنطقية للجملة 44 و45 كالتالي:

* يـــوجد مدى زمني حده الأيسر محصور في 1979، وحده الأيمن زمن التلفظ، وتوجد خمـــس لحظات زمنية متضمنة في الفاصل الزمني الذي يبدأ حده الأيمن من سنة 1979 نحو "الآن"[(1)].

فالظروف الامتدادية تنعت الحد الأيسر لخط المدى الزمني.

وهـــناك عدد من البنيات الزمنية تظهر التباس الماضي في العربية، ولا يمكن تفسير هذا الالتـــباس إلا في سياق افتراض مقولة المكتمل الزمنية وباستحضار مختلف تأويلاتها. وفي ما يلي نقدم الأمثلة الموالية استنادا إلى دراسة الفهري للمكتمل في اللغة العربية:

---

(1) نستعمل نظام التمثيل المنطقي الوارد في عمل:

- Iatridou, Elena Anagnostaponlon, Ivorsky, 2001, p. 13.

دون توظيف الرموز المنطقية المستعملة في تمثيل هذه البنيات الزمنية، ونحيل على المقال أعلاه للتوسع.

47 – أكتب المقالة منذ خمس ساعات (الآن)

48 – كتبت المقالة منذ خمس ساعات (الآن)

49 – * كتبت المقالة البارحة منذ خمس ساعات

50 – جريت منذ الثالثة

51 – أجري منذ الثالثة

52 – كتبت الدرس منذ الرابعة

53 – تناولت الفطور البارحة منذ الرابعة

54 – جعت منذ الخامسة (وما زلت جائعا)

55 – وجدت الحل منذ السادسة

56 – هند تنتظر قدوم خالد منذ البارحة

في البداية لا بد من التمييز بين نمطين من الظروف، من جهة هناك الظروف الامتدادية مثل: منذ خمس ساعات، ثم من جهة ثانية الظروف الموضعية التي تحصر زمن الحدث في نقطة زمنية محدودة. فهذه الظروف كما يبدو من خلال الأمثلة لا تفرز قراءات زمنية/جهية متجانسة؛ فالظرف الامتدادي لا يرد مع الظرف الإشاري القبلي (البارحة) كما يظهر من خلال لحن الجملة (49)، وعلة لحن البنية تكمن في كون ظرف"البارحة" ينعت زمن الإحالة، وبالتالي يفصله عن زمن التلفظ، ليجعل زمن الإحالة وزمن الحدث متواقتين، مموضعين على يسار زمن التلفظ، بينما يشترط الظرف الامتدادي أن يكون زمن الإحالة حدَّه الأيمن، خالقا فاصلا زمنيا متجانسا غير محدود؛ أي أنه على امتداد الخمس ساعات في اتجاه زمن الإحالة ينبغي أن يكون حدث كتابة المقالة إما مستمرا في اتجاه زمن الإحالة فاصله الفرعي الأخير مواقت أو قريب من زمن التلفظ، أو محققا لكن نتائجه مستمرة ومنظورة في زمن التلفظ. وتقتضي خاصية الفاصل الفرعي Subinterval propertie أن تكون القضية الثانية:

أكتب المقالة في كل فاصل فرعي من الفواصل المشكلة للمدى الزمني"خمس ساعات"صادقة"[1]. نمثل للجملة (48) بالخطاطة الزمنية التالية:

---

(1) يفقد الظرف الإشاري (البارحة) والظرف الامتدادي المنصوب (خمس ساعات) خاصية الفاصل الفرعي؛ لأنه يجعل المحمول الزمني دالا على التمام مغلقا البنية الزمنية الداخلية للمحمول، وبالتالي يتعذر الإحالة على الفواصل الداخلية للحدث، كأجزاء زمنية يتحقق الحدث عبرها، فعندما نقول:

– أكل زيد موزة البارحة في الساعة الثالثة

يكون حدث الأكل منجزا ومغلقا في الساعة الثالثة، ولا يقتضي ذلك أنه في كل فاصل زمني من الفواصل الزمنية التي كان زيد ينجز فيها حدث الأكل، قد أكل زيد موزة، ما دام الحدث لم يصل إلى منتهاه. بينما عندما نقول:

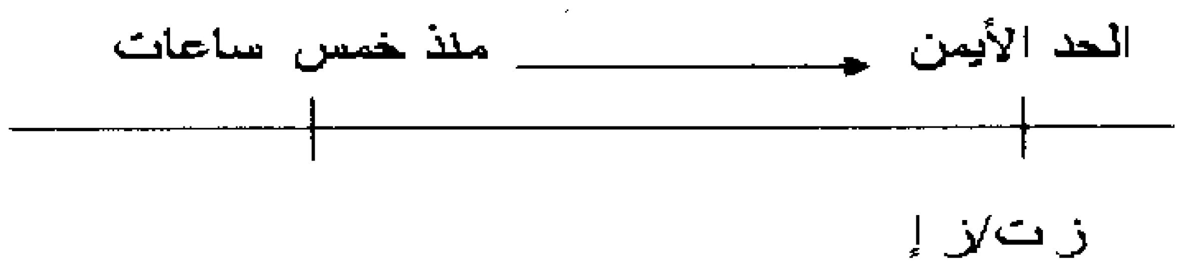

(ز ت = زمن التلفظ)
(ز إ = زمن الإحالة)

وما يعمق الطرح الالتباسي لصورة الماضي القراءتان الزمنيتان للجملة (50). ففي قراءة أولى يكـــون الظرف (منذ الثالثة) مخصصا الحد الأيمن لجهة الحدث أي أن الجري انتهى عند الساعة الثالثة، أما الحد الأيسر فهو غير مخصص، لكن من المفروض أن يكون قد بدأ في زمن مـــاض قبل الساعة الثالثة. وفيما يخص القراءة الزمنية الثانية فهي تقتضي أن الظرف مخصص للحـــد الأيسر أي أن الحدث ابتدأ في الساعة الثالثة، وقد يكون قد وصل إلى نهايته، أو لا يكون، وبذلك تكون نهاية الحدث مخصصة داخل الحد الأيمن الذي يشكل أقرب نقطة زمنية في الماضـــي في اتجـــاه الحاضر، أي أنه ممتد نحو الحاضر أو حاضر ممتد، وتلك خاصية مميزة للحاضر المكتمل في إحدى قراءاته. وبذلك تصح في القراءة الثانية الجملة (57) ولا تصح في القراءة الأولى:

57 - جريت منذ الثالثة (وما زلت أجري)

ونمثل للقراءتين بالخطاطتين التاليتين:

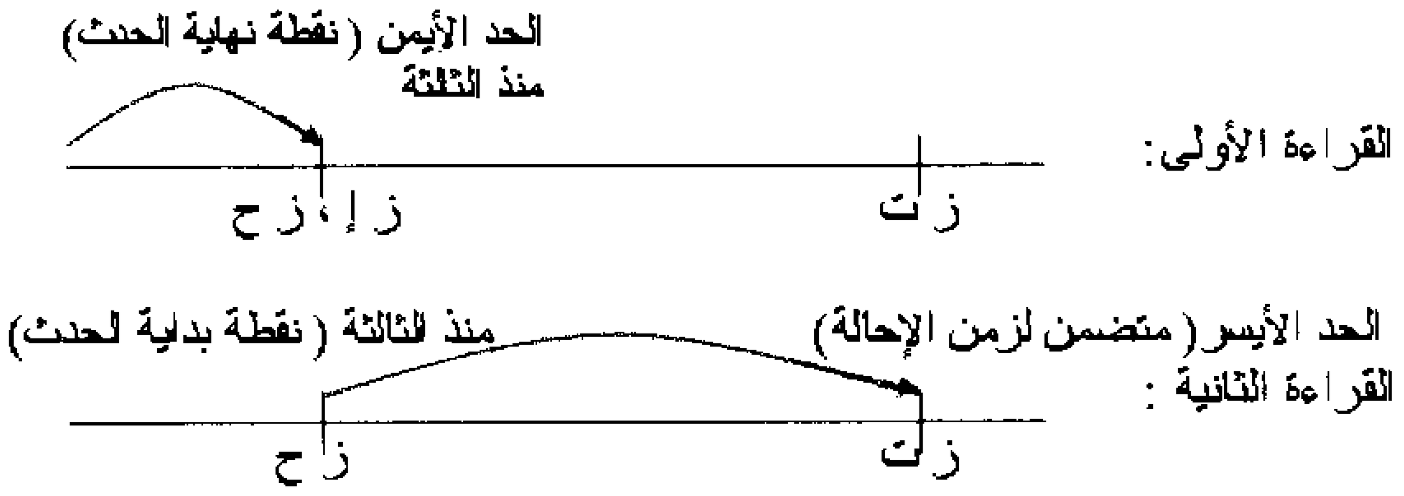

ما الفرق إذن، بين (50) و(51)؟

يتبين من خلال المقارنة أن الفرق التأويلي يكمن في تخصيص الحد الأيمن، فالحد الأيسر لزمن الإحالة في المثال (51) يخصصه الظرف، باعتبار أن حدث الجري بدأ في الساعة الثالثة،

- يجري زيد منذ الرابعة (إلى الآن)

يكون الاقتضاء المنطقي أن زيدا جرى في كل فاصل فرعي من الرابعة إلى الآن صادقا ويمكن أن نعمم التحليل نفسه على الظرف الامتدادي المنصوب (خمس ساعات). فجملة:

- جري زيد البارحة خمس ساعات.

تـــستلزم بأن الظرف مكمم (quantizing) للبنية الزمنية للحدث، كبنية مغلقة، وبالتالي ينسجم مع المحمولات الـــتامة perfective، بخـــلاف الظـــرف الامـــتدادي المـــرؤوس بـــ "منذ". والنتيجة أن الظروف الامتدادية وأصـــنافها مؤشـــر على التباس البنية الزمنية للماضي، الشيء الذي يبين أن الماضي الصرفي ملتبس بين قراءة الماضي الدلالي (semantic past) والحاضر المكتمل.

لكن الحد الأيمن غير مخصص وغير مقتضى[1]. وليس هناك ما يدل على أن الجري سيتوقف في نقطـــة معينة في زمن الحاضر أو بعده. ويمكن أن ندقق الفرق بين صورة الحاضر والماضي فـــيما يتعلق بتضمن التأويل الزمني للحدث لزمن التلفظ أو عدم تضمنه له، حينما نستحضر المقارنـــة الـــتي أجـــراها فون ستيشو بين الحاضر المكتمل في الألمانية والإنكليزية، معممين ملاحظته على العربية. يرى ستيشو أن المكتمل في الألمانية يقبل النعت بظرف الماضي بخلاف الإنكليـــزية. ولا يـــستلزم بالضرورة أن يكون زمن التلفظ متضمنا في فاصل المدى الزمني، لذلك تجوز في الألمانية كما تجوز في العربية الجملة التالية:

58 - سكن خالد الرباط منذ 1980 (وغادرها مؤخرا نحو مراكش)

ويعود هذا التمييز بالنسبة لستيشو إلى طبيعة الزمن الحاضر في اللغتين (الإنكليزية من جهة، والألمانية من جهة ثانية)، فالأمر يتعلق بتنوع وسائطي parametric variation، بين دلالة الحاضـــر وسماته في اللغتين. فالحاضر في الألمانية أكثر اتساعا في إحالاته الزمنية، حيث تعد دلالة تواقت زمن الحدث وزمن التلفظ إحدى هذه الإحالات الممكنة[2]. بينما تمكننا صورة الحاضر من الحصول على قراءة يكون فيها فاصل المدى الزمني متضمنا بالضرورة في زمن التلفظ. ولذلك لا تنتج الجملة (59) أي التباس. فزمن السكن بالرباط يبدأ من 1980 ويعبر زمن التلفظ:

59 - أسكن الرباط منذ 1980

ولـــذلك تأتلـــف صورة الحاضر بسهولة مع الظروف الإشارية (البارحة) محافظة على إحالة الامتداد نحو الحاضر، بينما لا يصرح الحاضر المكتمل مع صورة الماضي بكون زمن الحدث يعبر زمن التلفظ أو يقف عند نقطة زمنية سابقة على زمن التلفظ. لاحظ الفرق بين الجملة (60) و(61):

60 - تنتظر هند قدوم خالد منذ البارحة (وما زالت بانتظاره)

61 - انتظرت هند قدوم خالد منذ البارحة (وما زالت تنتظره/و لم تعد تنتظره)

يظهـــر مـــن خـــلال الأمـــثلة المقدمة أن رائز الظروف ذو أهمية بالغة في فرز القراءات الزمنية/الجهية الملائمة، غير أن القراءة تصير محكومة أيضا بالنمط الجهي للمحمولات. وبالتناوب بين الإتمام أو الإنجاز أو النشاط[3]. وبذلك يظهر الفرق في التأويل بين (62) و(63) و(64):

---

(1) Fehri, 2002, Arabic perfect, ibid., p. 31.

(2) ينظر: Iatridou E, Anagnostopulou, R Ivorski, (2001), Some Observations about The form and The meaning of the perfect, p. 38.

- A. Von Stechow, Roumyana Pancheva, 2003, on The present perfect puzzle, university of Southern california and university of Tubingen, Draft, pp. 5- 10.

(3) قـــدمت بانشيفا، مقالا مميزا تشرح فيه دور الأنماط الجهية في التمييز بين أشكال المكتمل مقارنة بين لغتين الإنكليـــزية والبلغارية، مبينة دور الجهة في تخصيص قراءات المكتمل ومقولاته، وفي التمييز بين المكتمل الاستمراري والوجودي والنتيجي.

62 – جريت منذ ساعتين

63 – فتحت النافذة منذ ساعتين

64 – جعت منذ ساعتين/منذ الرابعة

فـــإذا كان حدث الجري في (62) يمكن أن يمتد نحو زمن التلفظ، بغض النظر عن تقاطعه مع هذا الزمن أو عدم تقاطعه معه، فإن حدث الفتح يعد إتماما لذلك لا يمتد في الزمن، بينما يمتد نـــشاط الجـــري في الزمن. أما الجملة (64)، فيمكن أن تصف حالة جوع ممتدة في الزمن، فأفعال الحالة ذات امتداد زمني، وبالتالي يمكن أن تبدأ الحالة وتستمر في اتجاه الزمن الحاضر.

لقـــد حرصنا على تقديم تحليل للماضي في اللغة العربية، يكشف اللاتوافق بين الصورة الـــصرفية الـــزمنية وتأويلاتها ومدى غنى سماتها الدلالية. ذلك أن العربية تعبر بصورة صرفية زمنية واحدة عن مقولات زمنية وجهية متباينة[1]. ويمكن أن نعزز هذا الطرح بمجموعة من الأمـــثلة تبين أن الفعل الماضي مجرد من الفعل المساعد "كان" وأدوات الاقتران الزمني، يمكن أن يـــدل علـــى المكتمل الحاضر والمكتمل الماضي. ولمفعول السياق، والنظام الزمني لمتوالية الأحـــداث داخل مجال النص أو الخطاب دور في ترجيح قراءة زمنية على أخرى. وسنعمل علـــى تفسير هذه الخصائص في الفصل الثالث من بحثنا، ونكتفي في هذا المقام بإيراد بعض الأمثلة التوضيحية[2]:

ينظر مقال:

- Roumyana Pancheva, 2002, The Aspectual Makeup of perfect participles and the interpretation of the perfect, university of Southern California, Draft, pp. 12-16.

(1) يمكـــن أن نعتبـــر الـــسمة الوحيدة الموسومة في صورة الماضي في العربية هي سمة السبق Anteriority، ولـــيس ســـمة المـــضي كمفهـــوم زمني يشير إلى أن زمن الحدث قبل زمن التلفظ. فسمة السبق هي السمة الوحـــيدة التي تحافظ عليها الصورة الزمنية (فعل) في مختلف التأليفات/التشجيرات الزمنية التي تظهر فيها، كما يبدو من خلال الأمثلة الموالية:

– سأكون قد قرأت المقالة

– إن اشتريت الجريدة أعرتك الكتاب

فالفعـــل في المثالين لا يدل على ماض زمني، وإنما يشير إلى أن هناك سبقا لحدث مقارنة بحدث آخر داخل خطاطة زمنية محورها المستقبل. وقد فسر هذا السلوك في أعمال الفهري بكون صورة الماضي ملتبسة بين الدلالـــة على الماضي أو المكتمل، بمعنى أن هذه الصورة الزمنية إما مؤولة في الرأس الزمني الأسفل الدال علـــى المكتمل أو مؤولة في الرأس الزمني الأعلى. ويضيف موقعا آخر لتأويل هذه الصورة ويتعلق الأمر بموقع "الوجه" في حالة المثال التالي:

– رحمه الله/هلا كتب الدرس.

- Fassi Fehri, 2001, Synthetic/analytic Assymmetries, p. 50.

(2) نستقي بعض هذه الأمثلة من أطروحة:

– التوتـي نعـــيمة، 2001، خـــصائص الأفعال الجهية والزمنية في اللغة العربية: أطروحة دكتوراه كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء، ص 160 و180–181.

65 – ﴿فَلَمَّـــا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [سورة غافر: 84].

66 – ﴿قَـــالَ رَبِّ إِنِّـــي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًا * وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا...﴾ [سورة مريم: 4-5].

67 – جلس حيث جلس أبوه

68 – مات الرشيد وقد خرج

نلاحظ بأن الفعل "آمنا" في المثال (65) وإن ورد في صورة صرفية دالة على الماضي، الا أنـــه مؤول بدلالة الحاضر في زمن القول، فالإيمان هنا غير سابق ومنقطع عن القول بل متصل به وحاصل في زمنه. وينسحب هذا التأويل على "كفرنا" في الآية نفسها، ويبدو بأن الآية تتضمن متوالية زمنية متشكلة من ثلاثة أفعال ماضية واقعة في حيز زمن القول، باعتباره الفعل المتحكم زمنيا في الإحالة الزمنية للأفعال التي تقع في مجاله، لكن الأفعال الماضية الثلاثة لا تخـــضع لنفس الدلالة الزمنية، فالفعل الثالث "كنا" يستقل بإحالة تدل على سبق الشرك على الإيمان والكفر بما كانوا عليه. ويمكن تعميم هذا التحليل على المثال (66) فوهن العظام واشتعال الرأس شيبا حالات مستمرة في زمن القول، ولا يكن أن نفهم من استعمال الفعل "كان" في آخر الآية انقطاع العقم، فالفعل المساعد لا يصف حالة منقطعة، وإنما مستمرة في زمن القول، مما يبين أن "كان" في هذا السياق لا تمتلك سمة الماضي الدلالية.

أمـــا المثال (67) فيجسد حالة الفعل الماضي الدال على الاكتمال الماضي في استقلال عن المساعد "كان"، حيث تصير (67) مرادفة زمنيا لـــ (69):

69 – جلس حيث كان أبوه قد جلس

و(68) مرادفة زمنيا لـــ (70):

70 – مات الرشيد وقد كان خرج (من قبل)

وفي نهايـــة هذا المحور نصوغ بعض النتائج التي تبدو ذات أهمية في دراسة النسق الزمني في اللغة العربية:

أ. لقد حرصنا على تقديم جرد لأهم المقولات الزمنية التي تبني النسق الزمني، مستحضرين خصائص سماتها وأشكال تأويلها.

ب. إن أهـــم نتـــيجة يفضي إليها تحليل نظام المقولات الزمنية، أن الحاجة واردة لمقاربة لا تعـــتمد التـــصنيف الوصـــفي لجهاز المقولات الزمنية وأشكال تحققاتها، وإنما يجب أن تنـــصرف المعالجـــة نحـــو دراسة السمات الزمنية وأشكال تأويلها في البنيات البسيطة والمركبة.

ج. كلمـــا فحصنا ظاهرة اللاتوافق بين الصورة الزمنية وسماتها الدلالية والتأويلية، وإلا تبين بأنهـــا سمـــات غير موحدة داخل بنيات اللغة الواحدة، وعبر لغات مختلفة، مما يستدعي تحديـــد آليات وصف البنى الزمنية، باستعمال روائز مثل الظروف أو الروابط الزمنية، واستقراء سلوك الأزمنة في بنيات زمنية تتراوح بين البساطة والتركيب (السلاسل الزمنية البسيطة والمركبة).

د. لا يقتـــصر الأمـــر على تحديد آليات الوصف، بل ينبغي أن يقرن ذلك بتحديد آليات التفـــسير، مـــن خلال إضافة نسق من السمات الدلالية والتسويرية إلى الزمن مثل سمة العدد أو العائدية والتفريد والوسم، ولهذه السمات أهمية بالغة في رصد سلوك الأزمنة في تراكيب اللغات الطبيعية[1].

4.1. الوجه والموجهات في اللغة العربية

تطـــرح دراســـة نسق الوجوه والموجهات مجموعة من القضايا والإشكالات النظرية والتجـــريبية، نظرا لصعوبة التحديد التصوري والدلالي للفرق بين الوجه والموجه من جهة، ولاشـــتراكهما في عدد من الخصائص الدلالية والتصورية من جهة ثانية، ولا تقتصر صعوبة تناول إشكال النظام الوجهي والموجهي على ما ذكر أعلاه. بل ما يعسر مقاربة هذا النظام هـــو تـــداخل السمات الدلالية المخصصة للنسق الموجهي وتعددها، فضلا عن انتمائها إلى مقولات دلالية متباينة، وتخصيصها لطبقات متمايزة (طبقة المحمول، طبقة القضية)، بالإضافة إلى انعـــدام تجانـــسها على المستوى المقولي، ذلك أن الموجهات لا تأتلف في طبقة مقولية موحدة، إذ يمكن أن تكون أفعالا مساعدة، أو مجرد أدوات، أو ظروفا، أو مركبات حرفية، وينضاف إلى ما سلف ذكره إشكال آخر يتعلق بتداخلها وتفاعلها مع الزمن، ذلك أن نظام المـــوجهات غير مستقل عن نظام الإحالة الزمنية، بل يعتبر في كثير من الأحيان متحكما في طبيعة الإحالة الزمنية للجملة.

وبالـــرغم من تداخل مقولة الزمن والجهة والوجه في جرود الأنساق الفعلية في اللغات الطبيعـــية، وفي نـــسق الـــسمات التصريفية التي تبني هذه الجرود، فإن عددا من الدراسات اللسانية حرصت على حصر ما يميز الموجهات والوجوه عن الزمن والجهة، حيث يشير بهات bhatt في دراســـته حول نظام "الزمن والجهة" في اللغات الطبيعية إلى تميز مقولة الوجه عن بقية المقولات التصريفية، حيث يعتبرها المقولة الأقل ارتباطا بالفعل، والمقولة الأقل تجانسا من

---

(1) يمكـــن أن تأخـــذ مـــسألة السمات الزمنية مضمونا دالا وعميقا في النظرية الأدنوية. من خلال التساؤل عن كيفـــية دخول هذه السمات إلى النسق الحوسبي وكيفية بنائها في الوجائه، وآليات نفاذ أنظمة التمثيل الذهنية الخارجية إلى البنى الزمنية المؤولة في الوجيهة الدلالية/المنطقية.

الناحـــية المقولية، والأقل انسجاما من جهة السمات الدلالية التي ترمزها، فنظام سماتها ينتمي إلى نـــسق دلالي يـــتوزع علـــى محاور دلالية ومنطقية متباينة(1). ولا أدل على ذلك تعدد تقـــسيمات الموجهات إلى: موجهات معرفية epistemic، أو حكمية deontic، أو حقيقية alethic، فضلا عن تعدد الأنظمة السماتية المخصصة للمقولة الواحدة، فالموجهات المعرفية مـــثلا ذات سمـــات دلالية غير متجانسة تتراوح بين السمات التالية: مؤكد، محتمل، ممكن، مستحيل. وبالنسبة لبهات تعد الجرود التصريفية inflectional paradigms والسمات التي تـــشكلها، مقياسا فارقا بين مقولة الزمن والجهة من جهة، ومقولة الوجه والموجه من جهة ثانـــية. فالزمن والجهة مقولتان منحوتتان grammaticalized تساهمان في تشكيل الجرود التصريفية للغات الطبيعية إلى حد كبير مقارنة بالموجهات(2).

وبالرغم من إشكال التمايز المشار إليه أعلاه، الا أن الوجه والموجه يمثل بمعية الزمن والجهة في عـــدد من الدراسات مقولة واحدة، متشكلة من نسق من السمات المتفاعلة، حيث لا يمكن فـــصل الوجه عن الزمن، فالوجوه تساهم في توجيه الإحالة الزمنية وتحديدها، وتتفاعل إلى حد بعـــيد مـــع الأزمـــنة الدلالية، كما سنبين لاحقا. ويشكل التداخل الصرافي لمقولة الزمن والجهة والوجه في الأفعال في عدد من اللغات الطبيعية حجة لصالح التفاعل الدلالي المشار إليه(3).

أول مـــشكل يعتـــرض دارس نظـــام الوجوه والموجهات مسألة حدود تقاطع الوجه والمـــوجه في الخصائص الدلالية. بعبارة أخرى: هل يشكل الوجه والموجه مقولة واحدة على المستوى الدلالي التصوري؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو معيار الفصل بينهما؟

في الدراسة التي قدمها بالمر palmer(4) نجد مقياس الفصل بين المقولتين صرفيا وليس دلاليا، فالوجوه سمات دلالية تتحقق صرفيا في نظام المقولات التصريفية التي تبني النسق الصرفي للأفعال،

---

(1) Bhatt, 1999, The Prominence of Tense, Aspect And Mood, Ibid., p. 130.

(2) Ibid., pp. 60-161.

(3) Sandra chung, Alain Timberlake, Tense Aspect, and Mood, Ibid., p. 240.

ويتجلـــى هـــذا التفاعل في الأنظمة الصرفية لنسق أفعال اللغات الرومانية، فالجرد التصريفي inflectional paradigm فـــي اللغة الفرنسية على سبيل المثال يتضمن أفعالا تصرف سمات وجهية معينة مثل الوجه الشرطي conditional Mood، لكـــن لا يمكـــن أن نعتبر سمة الوجه داخل هذا النظام مستقلة عن الزمن وإمكاناته الإحالية، ودليلنا انقسام الوجه الشرطي صرفيا إلى الشرط الحاضر والشرط الماضي، وينسحب ذلك على الوجه الذاتي subjonctif.

ويمكـــن أن نعمـــم الملاحظـــة الـــسالفة علـــى العربية، فالفعل المضارع يحمل علامات سميت بالعلامات الإعـــرابية، وهـــي عـــبارة عـــن علامات دالة على الوجه، ترد في الغالب في سياق موجهات تتحكم فيها وتـــسوغها، وغالبا ما تكون الوجوه الدلالية مقترنة بسمات زمنية معينة من الناحية الدلالية، أما من الناحية الـــصرفية فيمكن أن نعتبر أن الفعل يصهر في صورته الصرفية مجموعة من السمات الدلالية ذات ارتباط وثيق بمعنى من المعاني بالمحتوى الزمني للحدث، وهي سمة الزمن والجهة والوجه.

(4) F.R. Palmer, 1986, Mood and Modality, pp. 5-21.

بيـــنما تتحقق الموجهات في شكل أفعال مساعدة موجهية، أو ظروف موجهية، أو صفات...، ولذلك تعتبر العلاقة بين الوجه والموجه مماثلة للعلاقة بين الزمن النحوي والزمن المفهومي، أو بين الجـــنس النحوي والجنس التصوري/المرجعي. فكما تتباين اللغات الطبيعية على مستوى أنظمتها الزمنية والجهية باعتبارها أنظمة منحونة grammaticalized، كذلك تتباين على مستوى أنظمتها الوجهية، بينما يتقلص هذا التباين حينما ننظر إلى نظام الموجهات، لأن الموجهات غير متجانسة مقوليا من جهة، ولأنها تبنى على هامش الجرود التصريفية المنحونة من جهة أخرى.

مـــا يجمـــع بـــين الوجوه والموجهات اشتراكهما في تخصيص دلالي متجانس، فالتعريفات الكلاســـية للوجه والموجه تحصر دلالتها في التعبير عن موقف المتكلم من القضية من جهة تحققها أو عدم تحققها، أو تسجل موقفه من صدق القضية توكيدا أو احتمالا أو إمكانا، أو التعبير عن موقف حكمي متمثل في الواجب أو الإلزام أو الترخيص. ويتردد هذا التقسيم في عدد من المقاربات(1).

وإزاء هـــذا التنظيم لأنماط الوجوه والموجهات نجد تقسيمات تراعي توزيع الموجهات حسب مستويات وطبقات، نظرا لورود الموجهات في طبقات وأحياز مختلفة في بنية الجملة. فمـــثلا تعتبر ساندرا شانك وتيمبرلاك أن نسق الوجوه ينتظم في إطار ثنائية [+ متحقق]/[– متحقق]، [+ Realis]/[– Realis]، فالواقعة التي تصفها الجملة إما أن تكون متحققة بالنظر إلى العـــالم المرجعـــي أي العالم الراهن، الذي يعتبر نقطة إرساء أو مرجع قياس التحقق أو عدمــــه، وبالتالي يتطابق عالم الحدث مع العالم المرجعي، وهذا ما يعكسه بجلاء الوجه البياني indicative Mood، أو ألا يحدث تطابق بين العالمين، أي أن الواقعة غير متحققة بالنظر إلى العالم الراهن للمتكلم، وبالتالي إما أنها مفترضة أو محتملة أو مشروطة بحدث آخر أو طلبية. ولذلك ترتبط الوجوه غير المحققة بنظام العوالم الممكنة possible worlds، فإذا كان هناك عالم واحد ممكن لوصف حدث تحقق في الماضي أو في طور التحقق في الحاضر، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للوجوه غير المتحققة التي تقترن بعوالم ممكنة متباينة(2).

---

(1) نشير على سبيل التمثيل إلى تقسيم لاينز. ينظر: Lyons J, 1970, Linguistique theorique, p. 235.
وأيضا:
– المـــتوكل أحمـــد، 1995، قـــضايا اللغـــة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ص 161–166.

(2) Sandra Chang, Alain Timberlake, 1985, Ibid., p. 241.
يعتبـــر الباحـــثان أن المحـــتوى الدلالي والتصوري لثنائية [+ متحقق]/[– متحقق] ذو صلة وثيقة بنظام الإحالة الـــزمنية، فالوقائع المتحققة تقترن بزمن المتكلم، نظرا لترابط العالم الراهن بزمن التلفظ، بينما تنقلب العلاقة في الوجـــوه غير المتحققة حيث يصير العالم الراهن غير مطابق للعوالم الممكنة للوقائع، بحيث يكون زمن المتكلم نقطة إرساء لتقويم الواقعة زمنيا، كما هو الشأن في حالة إسقاط الأحداث في أزمنة افتراضية أو شرطية.
Ibid., p. 256.

تتمثل نقطة الضعف في تصنيف ساندرا شانك وتيمبرلاك في تغييب الأحياز والطبقات التي تتوزع فيها الموجهات، فالوجوه إما مخصصة لحيز المحمول أو الواقعة، ما يصطلح عليه في الأدبيات التوليدية بـــ Root level، أو مخصصة لحيز القضية، لهذا فالتقسيم حسب الطبقات يعد أكفى من غيره، ونجد هذه المقاربة في أعمال المتوكل الذي يقترح نظاما تصنيفيا يتأسس علـــى ثـــلاث طبقات: موجهات الطبقة الأولى تخصص العلاقة بين الواقعة والمشاركين في إنجازها، وهذه العلاقة قد تكون دالة على الاستطاعة أو الرغبة أو الإجبار أو الترخيص. مثل

1 - يستطيع عمرو إنجاز الامتحان

2 - يريد خالد أن ينظم الحفلة

3 - أرغم زيد على أن يسافر

وفيما يخص الطبقة الثانية، من خلالها يسجل المتكلم موقفه من إمكانات تحقق الواقعة في حـــد ذاتهـــا، وتنقسم إلى وجوه معرفية وشرعية، تدل الأولى على حظوظ تحقق الواقعة تأكيدا أو احتمالا أو استحالة، وتدل الثانية على الواجب أو الترخيص أو المنع. نمثل للصنفين بالأمثلة التالية:

4 - قد أتى الخبر

5 - قد يكتب المقالة الصحفية

6 - سأسافر حتما

7 - يجب أن تقوم بالواجب

8 - يستحسن أن تنجز تمارينك

وتمـــثل وجوه الطبقة الثالثة لموقف المتكلم من صدق القضية، وهي مقسمة بدورها إلى وجـــوه ذاتـــية دالة على التأكيد أو الاحتمال أو التمني أو الإمكان، ووجوه مرجعية تحدد المرجع الذي يعتمده المتكلم في تقويمه لصدق القضية.

نلاحـــظ من خلال هذا التقسيم ورود الوجوه الذاتية داخل طبقتين، وكل تقسيم لا يراعي بنية الطبقات قد يعتبر الوجوه الذاتية مقولات واردة في مجال بنيوي متجانس(1).

ومن خصائص الموجهات أنها غير متجانسة مقوليا، فقد ترد في شكل أفعال موجهية، مـــثل: يجب - يمكن - ينبغي - يلزم - عسى... أو في شكل ظروف موجهية، مثل:ربما - حتما... أو في شكل أدوات، مثل: لعل، قد، سوف، هلا... أو مركبات حرفية، مثل: من الجائز، بدون شك، من الممكن، من المرجح... أو في شكل مركبات منفية، مثل: لا شك، لا بد، لا محالة، دون ريب... أو في شكل تعابير مقارنة، مثل: أغلب الظن، الأرجح...

---

(1) المتوكل أحمد، 1995، نفسه، ص 167-170.

وفي مقابـــل تـــنوع الأصناف المقولية للموجهات، تتحقق الوجوه في اللغة العربية في صورة صرفية موحدة، فهي عبارة عن علامات صرفية تلحق أواخر الفعل المضارع، وغالبا ما تسوغ الموجهات ظهورها، فالموجه يتحكم بنيويا في الوجه، فيكون الوجه بمثابة التحقق الصرافي لسمة دلالية موجهية يقتضيها الموجه. غير أن الإشكال الذي يطرحه نظام العلامات الوجهية أنه لا يتوافق بشكل متجانس مع السمات الوجهية، فالعلامة الإعرابية الواحدة قد توافق سمات وجهية متعددة، وبالتالي فإن عددا من الدراسات المنجزة حول الدلالة الوجهية لعلامات الفعل المضارع "الإعرابية" تصطدم بمعطيات معاكسة لفرضياتها. ونستحضر في هذا الإطار فرضيتين: فرضية المتوكل وجحفة.

يرى المتوكل أن الضمة في الفعل المضارع تدل على الوجه البياني، أي أن الواقعة "مـــؤكدة التحقق"، وأن احتمال تحقق الواقعة يرتبط بالجزم. في حين أن الوجه المعرفي "محـــتمل التحقق" يقترن بالمضارع المنصوب. ويشاطر تحليل جحفة تحليل المتوكل فيما يخـــص ربط الضمة بالوجه البياني indicative mood، غير أن الفتحة عنده تقترن بالوجه التذيـــيتي Subjunctive mood، أما الجزم فيدل على الوجه الأمري Jussive[1]. وللتمثيل نقدم المعطيات التالية:

9 - يكتبُ

10 - أريد أن تكتبَ

11 - لتكتبْ

12 - لتكتبن

من خلال استقراء المعطيات يتبين بأن الضمة لا تقترن بالوجه البياني دائما، كما يبدو من خلال المثالين (13) و(14):

13 - لو يكتب المحاضرة

14 - عسى يشرب الدواء

في المثال (13) ورد المضارع في سياق الشرط، ورغم ذلك لم تتغير علامته الإعرابية. وفي المـــثال (14) دل على وجه ذاتي (الترجي). أما علامة الجزم فهي لا تدل على الطلب أوالأمر، ويبين المثال (15) و(16) أن الجزم يظهر في سياقات غير طلبية أو أمرية، مثل النفي أو الشرط:

---

(1) ينظر:

- أحمد المتوكل، نفسه، ص 166.
- جحفة، 2006، دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال، ص 134.

15 - لم يخرج

16 - إن يخرج أحقق مبتغاه

كما أن الفتحة لا ترد في سياقات الوجه التذييتي فالنفي بـــ "لن" يسوغ ظهور علامة النصب، بالرغم من عدم دلالته على الوجه التذييتي:

17 - لن يسافر

وبالـــرغم مـــن أن علامة الفتحة تميل إلى أن تتحقق في سياق الوجوه الذاتية المعرفية، وذلـــك مـــا يـــسوغ نسبيا طرح المتوكل، إلا أن استقراء المعطيات يظهر أمثلة مضادة لهذا الافتراض، وتبين الأمثلة (18و 19و20و21) إمكانية ظهور الفتحة في سياق وجهي متجانس دال علـــى الوجه المعرفي الذاتي. أما المثال (22) فيظهر الإمكانية المضادة أي حمل المضارع لعلامة الرفع في سياق الوجه الذاتي "التمني":

18 - يمكن أن يسافر

19 - يجب أن يفعل ما طلب منه

20 - أخاف أن يخالف أمر رئيسه

21 - أتمنى أن يستحسن الرسالة

22 - ليت زيد يمنح قيمة للجائزة

لحـــل هـــذا الإشكال نقترح عدم ربط العلامة الإعرابية بمقولة وجهية واحدة، حيث نفترض أن العلامات الإعرابية سمات فرادية ideosincratic features للموجهات التي تدخل علـــى الأفعال، وتكون جزءا من شبكة السمات التي تسوغها/تفرغها في الفعل، ومعنى ذلك أنه في المعجم تكون بعض الأدوات الموجهية مالكة لسمات إعرابية خاصة تسندها للأفعال، الشيء الذي يفسر تنوع الخصائص الإعرابية للأدوات الموجهية. لاحظ مثلا الفرق بين "لم" و"لـــن" من جهة باعتبارها أدوات نفي زمني مالكة لسمات موجهية، و"لا" من جهة ثانية كـــأداة نفـــي محايدة، لا تملك "سمة موجهية". بينما "لا" الناهية تملك سمة موجهية. ويمكن تعمـــيم هـــذا الافتراض على أدوات أخرى مثل "قد"، فحينما تدخل على المضارع لا تغير حركته الإعرابية بالرغم من دلالتها الموجهية.

ويمكن أن نفترض في إطار مقاربة تركيبية لإعراب الفعل وفاقا لآليات التحليل المعمول بها في نموذج الاشتقاق بالرحائل الذي يتبناه تشومسكي، أن سمة الوجه في الفعل سمة إعرابية زمنية تسوغها علاقة مطابقة بين مسبار وهدف، وفي حالة سمة النصب مع المحمولات المدمجة بتوســـط المصدري "أن" العلاقة بين المحمول الدامج الذي ينتقي سمة وجهية/زمنية والمحمول المـــدمج، فالمـــصدري يحمل سمة زمنية/وجهية غير مؤولة يسبرها المحمول الدامج ويخصص

قيمتها، فيصير المصدري بدوره مسبارا يخصص قيمة السمة الزمنية/الوجهية المصهرة في الزمن، فالعلاقة بين المحمول الدامج والمصدري والمحمول المدمج هي علاقة تطابقية (طابق) بين رؤوس متعددة، مما يفسر كون المصدري لا ينتقي سمة النصب في المحمول المدمج إلا إذا كان فضلة لمحمول ينتمي إلى طبقة الأفعال الموجهية. ويشكل المصدري وسيطا أساسيا لتسريب سمة الإعراب الزمني/الوجهي إلى المحمول المدمج، ولا تشكل بنيات النفي الزمني مثالا مضادا لهذا التحليل لأن الأداتين "لم" و"لن" تصهران سمة وجهية ملازمة لا ترثها بوساطة محمول دامج، وبالتالي يتمكن النفي في علاقة المطابقة مع رأس الزمن من تخصيص قيمة الرأس الزمني وقيمة السمة الزمنية/الوجهية (الإعرابية) غير المؤولة في الزمن. ونترك جانبا مشكل موقع السمة الزمنية غير المقيَمة في النفي أم في الزمن وإن كان منطق التحليل في نموذج الرحائل يفرض أن تكون سمة المسبار غير مقيَمة خلافا لسمة الهدف، لأن المسبار ينسخ سمة الهدف المخصصة سلفا بقيمة موجبة من خلال آلية المطابقة، وبغض النظر عن اتجاه تخصيص القيمة ينبغي أن نضمن عدم تهجية سمة الزمن صرافيا مرتين، مرة في الفعل ومرة أخرى في النفي وإلا حصلنا على بنيات لاحنة من قبيل: "*لم قرأ الكتاب"، لا بد إذن من وجود قاعدة تضمن تأويل السمة الزمنية في الرأس الزمني، أي في الهدف وتهجيتها في المسبار أي في النفي، وإن كانت كانت هذه التهجية لا تتم وفق صورة صرف - صواتية منظورة.

ثمة إشكال آخر يرتبط بتعميم منظومة المصطلحات الوجهية التي وصفت بها الأنساق الفعلية للغات الرومانية على المعطيات العربية، دون تدقيق للسياقات المتنوعة التي يوظف فيها كل مصطلح من المصطلحات الوجهية في تراكيب الجمل الرومانية ومقارنتها بنظائرها في التراكيب العربية. زد على ذلك أن الوجوه لا تملك تخصيصا دلاليا متجانسا في اللغات الطبيعية، كما تتباين اللغات فيما بينها فيما يخص سياقات تحقق نفس المقولة الوجهية، ويرتبط ذلك بتباين في الأنماط الفرعية **subtypes** للمقولة الوجهية الواحدة. فعلى سبيل التمثيل يحصي بالمر[1]، ستة أنماط فرعية للوجه التذييتي **subjunctive** في اللغة اللاتينية القديمة، ذلك أنه يتحقق في سياق الأمر الذي يعبر عنه بوجوه مختلفة في أنماط لغوية أخرى، وسياق الدعاء **optative** وسياق التتابع **concessive** وسياقات أخرى. وفي لغة فولا **fula** وهي لغة غرب إفريقية يستعمل الوجه التذييتي في سياق الأمر والطلب والدعاء والإرغام. ويظهر التباين جليا حينما نقارن اللغات الموصوفة في عمل بالمر باللغة العربية، حيث نلاحظ أن هذه اللغة تفرد وجوها خاصة للدعاء والأمر والطلب، ولا تستعمل الوجه التذييتي لتحقيقها. فالدعاء يتحقق بصيغة الماضي مثلا.

(1) Palmer, 1986, pp. 39-43.

ومن بين القضايا الكبرى التي يطرحها تركيب الموجهات والوجوه في اللغات الطبيعية، مسألة التوزيع التكاملي بين موجهات الطبقة الواحدة، وإمكانية توارد موجهات متعددة في الجملـــة دون أن ينـــتج عن ذلك لحنها. بالإضافة إلى علاقة الموجهات بالنفي، ودورها في حساب الإحالة الزمنية والتوجيه الزمني للجملة.

فـــيما يخص المسألة الأولى، نرى أن دخول موجهين متباينين في سماقهما ينتج عنه لحن البنية. وذلك ما نلاحظه في الأمثلة التالية:

23 - * إن لن تأكل

24 - * قد لن يخرج

25 - * قد سوف يخرج

26 - * إن سوف تكتب

27 - * قد لم يلعب

28 - * سوف لم يسافر

29 - * لو لا يخرج

30 - * عسى لم يأت

31 - * عسى لن يأتي

علة لحن الجمل أعلاه التعارض في السمات الوجهية أو الزمنية(1). ففي المثال (23) نلاحظ حـــشوا في السمات الزمنية، ذلك أن "إن" كأداة شرط توجه زمن الفعل نحو المستقبل، وكذلك تفعل "لن". لكن لماذا تجوز الجملة (32) على الرغم من وجود حشو زمني:

32 - سوف لن يخرج

العلـــة أن الأداة "ســـوف" تقوم بوظيفة موجهية في هذا المثال، وتبقى السمة الزمنية مخصـــصة في النفي، وبالتالي ينتفي الحشو المزعوم. ويبدو أن علة لحن (23) مرتبطة بتعارض الـــسمات الوجهـــية، فـــ "إن" باعتبارها أداة شرط تسند الوجه الشرطي وتجعل الزمن افتراضيا، وبالتالي لها وجه الافتراض وعدم الواقعية. بخلاف "لن" التي تدخل على وقائع غير افتراضية لتنفيها، وينسحب هذا التفسير على المثال (29).

ويظهـــر الـــصراع الوجهي في المثال (24) بين الاحتمال والتأكيد، وفي (25) و(26) أيضا. أما في المثال (27) تتنافر السمات الزمنية والوجهية، فـــ "قد" تفيد الاحتمال وتوجه زمنـــيا الفعل نحو المستقبل، بخلاف "لم" التي تملك تخصيصا زمنيا ووجهيا مختلفا، وينسحب هـــذا التحليل على المثال (28) باستثناء أن التعارض يبدو للوهلة الأولى زمنيا، إلا أن الأداة

---

(1) ينظر: جحفة، 2006، ص 150-153.

"ســـوف" أداة موجهية، لأننا ننطلق من تصور أن المستقبل في اللغة العربية، وربما في معظم اللغات الطبيعية ذو طبيعة موجهية أكثر منها زمنية[1].

وفي المـــثال (30) يكون التعارض وجهيا وزمنيا في الآن نفسه، فسمة الترجي الوجهية في عـــسى تتنافى وسمات لم ولن، وينضاف إلى التنافر الوجهي تنافر ذو طبيعة زمنية في المثال (30)، بين المستقبل كسمة زمنية مقتضاة دلاليا في الأداة الموجهية "عسى" وسمة المضي في "لم".

ويظهر التعارض في السمات الوجهية دون السمات الزمنية المتجانسة في المثال (33):

33 - * أريد أن لن يسافر

فـــ "لن" تسند سمتها الزمنية والوجهية، وتبقى السمة الوجهية للفعل الموجهي "أريد" معلقـــة، ولـــذلك لا تجوز الجملة. أما في المثال (34)، يلتقي تنافر السمات الزمنية مع تنافر السمات الوجهية:

34 - * أريد أن لم يخرج

وتبين مجموع الأمثلة التي ترد فيها أدوات النفي أن أداة النفي في اللغة العرية تملك إلى جانـــب الخصائص الزمنية، خصائص ذات طبيعة وجهية. الشيئ الذي يظهر أن مجموعة من أدوات النفي تصهر في المعجم ثلاث سمات: سمة النفي وسمة الزمن وسمة الوجه.

ويمكـــن اقتـــراح تحلـــيل آخـــر للجملة (34)، يفترض وجود سلسلة زمنية عائدية anaphoric temporal chain. فالفعل "أراد" يسرب عبر المصدري "أن" سمة زمنية (المستقبل) للفعـــل المدمج، وورود النفي الزمني الذي يخصص الزمن الداخلي للفعل المدمج يحول دون إجراء ربط زمني بين الفعل المدمج والدامج، وبالتالي تبقى السمة الزمنية للفعل الدامج معلقة، ومـــن ثمـــة علة لحن البنية. ويبين المثال (33) أن أداة النفي "لن" مسندة للزمن والوجه، فلو كانت مسندة للوجه دون الزمن، لسمحت للفعل الدامج أن يربط زمنيا الفعل المدمج. هناك تعارض في السمات الوجهية، لكن السمة الزمنية للفعل الدامج تبقى معلقة.

---

(1) يلاحظ جحفة في هذا السياق، أن المستقبل يستعمل في سياقات: غير واقعية، مرتبطة بالاحتمال أو الاستنتاج أو الافتراض أو انعدام المعرفة أو التمني أو النية أو الارادة أو الوجوب أو الالزام. ونادرا ما يرتبط بأحكام محايدة وموضوعية حول المستقبل، إنه انعكاس لتمثل ذاتي أكثر مما هو موضوعي. ينظر: نفسه، ص 124.
ومـــا يـــدل على أن أدوات الاستقبال (السين وسوف) وجهية، أنها لا تستسيغ التوارد مع موجهات في نفس الجملة، كما تدخل في توزيع تكاملي. ولذلك لا نقول:
- *قد سيخرج
- *عساه سيخرج
- نفسه، ص 124.
باعتبار أن "قد" تفيد احتمال وقوع الحدث، "والسين" تفيد تأكيد الحصول، وبالتالي تختلف عن مقابلتها المنفية "لـــن" التي تدل على تأكيد عدم حصول الحدث، ويبين مثال فعل الترجي، كيف أن موجه الترجي يتنافى مع موجه التأكيد، فالسمتان متنافرتان، ولذلك لا تجتمعان.

بالـــرغم مـــن أن فرضية التوزيع التكاملي بين الموجهات، تصف عددا من المعطيات باســـتعمال رائز تنافر السمات الوجهية، إلا أن هناك معطيات تبين أن الموجهات يمكن أن تتوارد في نفس الجملة شريطة أن تنتمي إلى أحياز أو طبقات مختلفة.

يـــبين المتوكل في دراسته لنسق الموجهات[1] بأنه يجوز الجمع بين موجهين أو أكثر في نفـــس الجملة شريطة انتمائها إلى طبقات مختلفة في الجملة مثل طبقة الحمل وطبقة القضية، ونمثل لذلك من خلال الجملة(35) و(36):

35 - فعلا، قد أحقق مبتغاي

36 - من المحتمل، أن يقابل زيد المدير فعلا

فما يسوغ الجمع بين وجهي التوكيد والاحتمال انتماؤهما إلى طبقتين مختلفتين. ويجوز أحـــيانا تكـــرار الموجهات لتأكيد الدلالة الموجهية، لكن يظل هذا التكرار مقيدا بشروط. لاحظ الفرق بين الجملتين التاليتين:

37 - فعلا، إن هندا لمسافرة

38 - * يمكن أن قد يسافر خالد

نلاحـــظ في المثال (37) أن القضية تم توكيدها بالظرف "فعلا"، وبأداة التوكيد "إن" واللام. وتنفرد الموجهات بخاصية التكرارية المقيدة، بخلاف المقولات التصريفية التي لا تنطبق بـــشكل تكراري، حيث لا يمكن أن نجد في الأنظمة التصريفية للغات الطبيعية زمنا يدخل على نفس السمة الزمنية لتأكيدها، أو أداة تعريف تدخل على أداة تعريف، فالتكرار محدودة في أنظمـــة اللغـــات الطبيعية[2]. وفي المثال (38) يبدو بأن هناك فئة من الأفعال الموجهية لا تستسيغ ظهور موجهات في مجال الجمل التي تدمجها، فالموجه "قد" يصير حاجزا يحول دون تـــسريب السمة الوجهية، والذي يبين بأن السمة المعنية وجهية وليست زمنية، أنه يمكن أن نقول:

39 - يمكن أن يكون زيد قد سافر أمس

---

(1) المتوكل، 1995، ص 187.

(2) يـــرى غالـــيم أن التكرارية محدودة المجال في النظام اللغوي، فإذا استثنينا البنية المركبية للعبارات اللغوية التـــي تقبل انطباق مبدأ التكرار. مثل تضمن مركب اسمي لمركب اسمي آخر، أو تضمن جملة صلية لجملة صلية أخرى، فإن مجال النظام الصوتي أو بعض مظاهر النظام الصرفي لا تقبل التكرار. انظر:
- محمد غاليم، 2006، بماذا تتفرد ملكة اللغة؟ بالتكرار أم بأكثر منه، مجلة المناهل، عدد 79، ص 227-228.
يمكـــن أن نعتبـــر أن تكـــرار السمة الزمنية الإحالية يرتبط بقيود الخرج العارية التي توضع على الصورة المنطقـــية حـــيث تؤول البنى الزمنية، فإذا تكررت سمة زمنية إحالية سيتضمن التمثيل الزمني للجملة سمة زمنـــية حـــشوية، وبالتالي يقصيها مبدأ التأويل التام، وبذلك سيتضمن التمثيل الزمني سمة واحدة غير قابلة للتأويل. وقد يرتبط ذلك بمبدأ عام تشرطه أنظمة التمثيل الذهني لإسقاط الأوضاع المزمنة للجمل في قوالبها التمثيلية، ويستلزم هذا المبدأ ألا يتضمن المجال القضوي الواحد للجملة أكثر من زمن واحد.

فيصير بذلك الفعل المدمج "قد سافر" محددا للزمن الإحالي للجملة، بينما يساهم الفعل الموجهي في توجيه الإحالة الزمنية الداخلية باعتباره حاملا لسمة [– متحقق] irrealisis.

ويشكل المثال (38) و(39) مدخلا مناسبا لمناقشة المسألة الثانية المتعلقة بمساهمة الموجهات في حساب الإحالة الزمنية للجملة. لقد لاحظنا أن عددا من الموجهات في اللغة العربية تملك في تخصيصها المعجمي سمة موجهية ووجهية تسربها إلى الفعل في شكل لاحقة صرف – صواتية، فضلا عن السمة الزمنية. وتمثل بنى النفي والشرط وأفعال الرجاء والتمني والأفعال الموجهية مجالات تمثيلية مناسبة لروز هذا التصور. سنقدم فيما يلي بعض الأمثلة للاستدلال:

40 – عساه يأتي غدا/*أمس

41 – هلا قمت الآن/غدا/*أمس

42 – لو يفعل ما طلب منه

43 – أريد/أتمنى أن يسافر غدا

يتضح من خلال الأمثلة، بأن الموجهات في اللغة العربية، لا تدخل على أفعال عارية من الزمن. بخلاف موجهات اللغة الإنكليزية التي تعرف توزيعا تكامليا مع الزمن(1). ويمكن أن نفترض بأن سمة الزمن في سياق الموجه غير موسومة، ويتكفل الموجه بتخصيص القيمة الزمنية للأفعال، وهذا الافتراض أكفى من افتراض عدم وجود الزمن.

نلاحظ أن موجه التحضيض وموجه الترجي يدخل على صورتين فعليتين مختلفتين (الماضي والمضارع على التوالي)، فيمنحهما سمة زمنية مشابهة (المستقبل أو المستقبل المتصل بالحاضر)، ومعنى ذلك أن الموجهين قد خصصا زمن الفعلين. أما الموجه "لو" يجعل الإحالة الزمنية افتراضية وغير متحققة (غير واقعية) وهو ما يتجلى بوضوح في الشرط المضاد للواقع conterfactuel:

44 – لو كنت ذهبت إلى المحاضرة لسرك الأمر

ويمكن رصد أثر الموجهات في حساب الإحالة الزمنية وتوجيهها من خلال البنيات الزمنية المركبة، كما سنبين من خلال ما يلي:

45 – * هلا قمت عندما زرتك أمس

46 – * لو كنت حضرت الدرس عندما سألتقيك لسرك الأمر

47 – * عساه يصافحني حينما زرته

---

(1) جحفة، 2006، ص 141.

في سياق تحليله لخصائص بعض الأفعال الموجهة مثل "يجب" و"ينبغي"، يفترض جحفة أن هـــذه الأفعال مستقلة زمنيا عن الأفعال المدمجة[1]. وسنبين أن هذا الافتراض لا يستقيم، لذلك لا نجد:

48 - * وجب أمس أن ترحل غدا

49 - * يلزم منذ السنة الماضية أن تحل المسألة الآن

لسنا بصدد بنية زمنية مركبة، فالفعل الموجه لا يستقل بمجال زمني مفصول عما يليه.

فلو كانت هذه الأفعال مالكة لتخصيص زمني لاستساغت ظهور أدوات النفي الزمني (لم ولن) بينما تجيز أداة النفي "لا" باعتبارها أداة محايدة زمنيا:

49 - *لن يجب أن تسافر

50 - *لم يجب أن تسافر

51 - لا يجب/ينبغي/يلزم أن ترحل

تلتـــبس عدد من الموجهات بين انتمائها لفئة الموجهات المعرفية الدالة على الإمكان أو الضرورة، وبين انتمائها لفئة الموجهات الحكمية الدالة على الواجب أو الترخيص. ونجد هذا الالتـــباس في مجمـــوعة من اللغات مثل الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية، وكذلك في اللغة العربية. فموجهات من قبيل: il faut وpeut وcan وmust ويمكن ويجب... تستعمل استعمالا معرفيا وحكميا. فجملة مثل:

52 - يمكن أن تسافر غدا

ملتبسة بين الإمكان والترخيص ويرتفع هذا الالتباس في السياق. كما يساهم الزمن في رفع اللبس.

ففي حالة الماضي تصير الدلالة الموجهية المعرفية أكثر ورودا، ولا تجوز القراءة الحكمية. لاحظ المثال التالي:

53 - يمكن أن يكون سافر أمس

حيث لا تقبل سوى قراءة "الإمكان" وتنتفي قراءة الترخيص. وينسحب هذا التحليل على أفعال الضرورة "يجب وينبغي". مما يعني أن هناك توافقا أو لاتوافقا بين دلالات موجهية محـــددة وبـــين أزمنة معينة، ويشكل ذلك حجة لصالح تفاعل الزمن والموجهات أو الوجوه بـــصفة عامة في اللغات الطبيعية. وهذا التفاعل يمكن تأكيده بمعطيات إضافية، نستقيها من عمـــل لستويل حول نسق الموجهات في اللغة الإنكليزية[2]. حيث يلاحظ هذا الباحث أن

---

(1) نفسه، ص 142.

(2) Tim Stowell, 2002, Tense and Modals, p. 7, Draft, UCLA.

المحمولات الدالة على الحالة حينما ترد مدمجة في سياق الموجه المعرفي تكون الدلالة الزمنية للمحمول المدمج مواقتة لزمن التلفظ، أو محولة نحو المستقبل **shifted futur**. بخلاف المحمولات الحدثية التي لا تقبل سوى القراءة المحولة في اتجاه المستقبل. والملاحظ أن أفعال الحالة التي يوردها الباحث للتمثيل محصورة في الرابطة "Be" التي تعادل "كان" في اللغة العربية، ولا يوسع متنه التمثيلي إلى أفعال الحالة المعجمية، مثل "فرح" و"حزن" التي إذا ما صرفت في الزمن الحاضر قد تشكل أمثلة مضادة لاستدلاله. وللتمثيل نقترح الأمثلة التالية:

54 – يمكن أن يكون زيد في الدار (قراءة مواقتة "الآن"، أو محولة نحو المستقبل "غدا").

55 – يمكن أن يغادر خالد مكتبه (قراءة محولة نحو المستقبل).

56 – يمكن أن تفرح فاطمة بالخبر (قراءة محولة نحو المستقبل).

57 – يمكن أن تكون فاطمة فرحة بالخبر (قراءة مواقتة أو محولة نحو المستقبل).

نلاحظ أن محمولات الحالة لا تدل على قراءة مواقتة إلا عندما تكون صفات فضلات الفعل المساعد، وتتعذر قراءة التواقت باستعمال فعل حالة حامل للسمة الزمنية، كما هو شأن المثال (56). ويمكن تفسير هذا التقابل بافتراض وجود تباين بين معجمة الزمن بالرابطة أو بالفعل المعجمي، فعندما تمعجم الرابطة الزمن تكون قراءة التواقت ممكنة، ويستعصي ذلك مع الأفعال المعجمية التامة، فالتقابل في هذه الحالة لا ينبني على تمايز بين محمولات الحالة أو المحمولات الحدثية كما يفترض ستويل. وقد يعود التمايز إلى كون أفعال الحالة في اللغة العربية لا تقبل قراءة التدرج في الزمن الحاضر، ولذلك تصبح القراءة المحولة نحو المستقبل هي القراءة الوحيدة الممكنة، بحكم أن زمن الفعل يوجهه الموجه المعرفي "يمكن".

يبدو من خلال الأمثلة أعلاه أن الموجه لا يستقل بإحالة زمنية منفصلة عن الفعل المدمج، حيث يوجه الإحالة الزمنية ولا يحددها. ويمكن أن نقدم أمثلة إضافية لصالح هذا الافتراض. لنلاحظ كيف يسلك الموجه مع الفعل المساعد "كان" إذا تصدر الجملة:

58 – كان ينبغي أن يحرر المقالة أمس (ولكنه لم يحررها)

59 – ينبغي أن يكون حرر المقالة أمس (حينما أمره رئيس التحرير بذلك)

في المثال (58) لا يحيز المساعد "كان" الموجه بمعزل عن الفعل المدمج، فالقيمة الزمنية التي يمنحها المساعد تمتد إلى القضية برمتها. وثمة فرق دلالي بين الجملتين فحينما تتصدر "كان" الجملة نحصل على اقتضاء دلالي مفاده أن الحدث لم يحصل، وحينما لا تتصدر الجملة نكون بصدد بنية زمنية مركبة تقتضي دلالة سبق بين بنيتين زمنيتين. وقد برهنا على أن الموجهات لا تستسيغ دخول أدوات النفي الزمنية، لأن النفي الزمني، بخلاف المساعد كان،

يحيـــز في حالة التراكيب المدمجة الفعل الذي يدخل عليه، ولا يحيز القضية ككل. كما يظهر من خلال المثال التالي:

60 - لم يعلم/يظن أن فاطمة ستغادر المدينة غدا

فالنفـــي في المثال (60) يمنح قيمة زمنية للفعل الدامج، ولا يمنحها للفعل المدمج الذي يستقل بإحالته الزمنية.

حاولنا من خلال هذا المحور تقديم معالجة شمولية للوجوه والموجهات، تمحورت حول مجمـــوعة مـــن القضايا البارزة في دراسة النسق الوجهي والموجهي، مركزين على إشكالية التـــصنيف والتمييز بين الوجوه والموجهات، وتفاعل أصناف الموجهات ومدى مساهمتها في تحديـــد الإحالـــة الزمنية. وفي سياق مقاربتنا لأهم إشكالات الأنساق الموجهية يتضح أن المحـــتوى التمثيلـــي للزمن متشكل من ثلاث مقولات متفاعلة وهي: الزمن والجهة والوجه. حـــيث تساهم هذه المقولات بطرق متنوعة في تخصيص الإحالة الزمنية أو توجيهها. وتمثل هذه المقولات الثلاثة سلسلة زمنية دنيا minimal temporal chain، تشكل رحيلة زمنية temporal phase. ويتم حساب الإحالة الزمنية التامة للجملة استنادا إلى تفاعل سمات هذه المقـــولات. وذلـــك مـــا سنعمل على توضيحه بشكل مفصل في المبحث الموالي المخصص لاستراتيجية بناء السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني

النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

سنخصص هذا المبحث لمعالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بآليات تخصيص السمات الزمنية وتأويلها في البنيات الزمنية البسيطة والمركبة. فتأويل الزمن وتخصيص سماته يخضع لقيود وشروط معقدة، بحسب ما إذا كانت الأزمنة بسيطة أو مدمجة بإلحاق أو بغير إلحاق أو مسورة. فالملاحظ أن الزمن لا يخصص ولا يؤول بآليات متجانسة في التراكيب اللغوية، فخصائصه الربطية تختلف بين تركيب أفعال المراقبة أو في سياق الصلة أو الحال أو الصفات الجملية. كما أن سماته الإحالية تتغير مع الروابط الزمنية المسورة، أو تخصص مع أدوات النفي الزمني، أو بعض الأدوات الموجهية التي تخلق سياقات إحالية زمنية مقترنة بدلالتها المحايثة.

ولا تخلو دراسة هذه القضايا من استلزامات نظرية وتجريبية. أكثرها بروزا في نظرنا إشكالية التوافق بين الصرف الزمني والتأويل الزمني، فاللغة العربية تملك صورتين زمنيتين (الماضي والمضارع)، لا تتوافق صورهما اللفظيتان في مجموعة من التراكيب مع تأويل واحد متجانس، فقد ترد الصورة الواحدة بدلالات زمنية متباينة عبر البنيات التركيبية. مما يستدعي إشكال مستويات تخصيص السمة الزمنية، وبعبارة أخرى هل تحمل الأفعال سماتها الزمنية في المعجم؟ أم تحملها في التعداد ثم تحوسب في النسق الحوسبي؟ أم أن الأفعال تملك في التعداد قيما زمنية دون تخصيص unvalued، ثم تخصص في النظام الحوسبي، نظرا لكون تخصيص القيمة الزمنية يتم وفقا لآليات بناء وحساب تركيبي، فيتم اشتقاق السمة الزمنية الموافقة للصورة الفعلية في التركيب؟ ومن بين المسائل التجريبية التي تستدعي مقاربة خاصة، مسألة بناء متوالية الأزمان، وحدود اختلاف وتباين اللغات الطبيعية في تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، ومدى خضوع هذا الاختلاف لتوسيط السمات الزمنية. ولمقاربة هذه القضايا مجتمعة سنركز في المحور الأول من هذا المبحث على السلاسل الزمنية البسيطة، وسننتقل في المحور الثاني إلى دراسة قضايا بناء السمات الزمنية وآليات تأويلها في السلاسل الزمنية المركبة.

1.2. السلاسل الزمنية البسيطة

1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية

سننطلق في هذا المحور من افتراض مفاده أن حساب الإحالة الزمنية للجملة في اللغة العربية يتم من خلال تفاعل سمات الزمن والجهة والوجه. وتمثل هذه المكونات الثلاثة السلسلة الزمنية للجملة. وبعبارة أخرى لا ينحصر المحتوى التمثيلي للزمن في سمة الزمن بمعزل عن سمة الجهة والوجه. ولذلك ينبغي توسيع مجال حساب الإحالة الزمنية للجملة ليشمل مكون الجهة والوجه، باعتبارهما كيانين زمنيين يحددان الدلالة الزمنية العامة للجملة.

ويمكن أن نفترض بأن الهندسة العامة للجملة تتضمن رحيلتين زمنيتين/جهيتين two temporal phases:

يمثل الرحيلة الأولى المركب الفعلي الخفيف الذي يعد مجالا مناسبا لحساب السمات الجهية المعجمية، كما بينا في المحور الأول من هذا الفصل. ويمثل الرحيلة الثانية المركب المصدري الذي يتضمن الوجه والموجهات والزمن والجهة كمجال لحساب الإحالة الزمنية للجملة.

وفي هذا التصور الذي نتبناه لا فرق بين ما يصطلح عليه بالزمن البسيط أو المركب فالتمييز بينهما مسألة صرف - تركيبية محضة. فالجمل من قبيل:

1 - ألف خالد كتابين

2 - كان عمر قد رسم لوحة

3 - كان سيكون أستاذا

تحقيق لعناصر أو حلقات السلسلة الزمنية البسيطة. أما السلاسل الزمنية المركبة فتتكون بإلحاق أو بإدماج سلسلة زمنية في سلسلة زمنية أخرى.

لقد لاحظنا أن اللغة العربية تقيم تقابلا بين صورتين زمنيتين (فعل ويفعل)، وبأن هاتين الصورتين تندرجان في سياقات زمنية متعددة، حيث لا تقابل صورة "فعل" بالضرورة زمن الماضي، ولا توافق صورة "يفعل" كذلك القيمة السلبية للماضي. وقد اعتبرنا أن هذه الحالات تجل واضح للاتوافق الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغة العربية. وسنبين في هذا المحور أن هذا اللاتوافق انعكاس طبيعي لتفاعل السمات الثلاثة (زمن وجهة ووجه) في التركيب، وانعكاس كذلك لقابلية الصورة الزمنية الواحدة أن تظهر في تشجيرات زمنية متباينة ذات تخصيص سماتي مختلف لرأس الزمن أو الجهة أو الوجه. وللاستدلال على هذا التصور ننطلق من الأمثلة التالية:

4 - ألقى الأستاذ محاضرة قيمة

5 - بارك الله فيك

6 - هلا منحته جائزة

تشتمل هذه الجمل على نفس الصورة الزمنية (فعل) بتأويلات زمنية متباينة (الماضي والمستقبل). ففي الجملة (4) يحمل الفعل ثلاث سمات: سمة زمنية (+ ماضي) وسمة جهية (+ تام) وسمة وجهية (+ متحقق realisis). وفي الجملتين(5 و6) نلاحظ أن سمة المضي سلبية، بينما احتفظ الفعل بسمته الجهية، وتغيرت السمة الوجهية (- متحقق)، لأن الجملتين لا تعبران عن حدث متحقق وإنما عن حدث مرغوب في تحقيقه، أو عبارة عن طلب من المتكلم موجه للمخاطب على سبيل التحضيض لإنجازه، وبما أنها غير متحققة في عالم المتكلم الراهن، لذلك لم يتم إسقاطها في زمن الماضي كزمن سابق على زمن تلفظ المتكلم. وبعبارة أخرى، فسمة الوجه محددة لسمة الزمن، فالوجه يتوسط تخصيص الزمن ويحدد قيمته. ثمة تلازم واضح بين تخصيص سمة الوجه (+ أو - متحقق)، وتخصيص سمة الزمن (+ أو - ماضي). فعندما يكون الوجه مخصصا بسمة (- متحقق) لا يمكن لصورة "فعل" أن تدل على الماضي الدلالي(1). ويمكن سحب هذه الملاحظة على سياقات أخرى بالإضافة إلى سياق الدعاء والتحضيض المشار إليه أعلاه، ويتعلق الأمر بسياق الشرط، فالشرط يندرج ضمن الوجوه غير المتحققة الافتراضية، وفي سياقه قد يفقد الماضي دلالة المضي الزمنية فيتم إسقاط الزمن في محور المستقبل.

ويمكن التعبير عن تلازم تخصيص سمة الوجه بتخصيص لسمة الزمن على الشكل التالي:

الوجه [+ متحقق] ←——— الزمن [+ ماضي]

الوجه [- متحقق] ←——— الزمن [- ماضي]

---

(1) يمكن الجزم بصفة عامة بأن سمة الوجه [+ متحقق] أو سمة [+ بياني] indicative تحافظ على الدلالة الزمنية للفعل، بينما تساهم سمة الوجه التذييتي أو [- متحقق] في تغيير الدلالة الزمنية للفعل. نعبر عن هذا التلازم بصيغة أخرى، بافتراض أن الأزمنة البيانية Tenses indicative يتم إرساؤها بربطها بزمن التلفظ. أما الأزمنة غير البيانية Non-indicative Tenses، فترسى بربطها بسمة العوالم Worlds المغايرة للعالم الراهن، والتي تخصص بـ [- متحقق] في حالة الأزمنة غير البيانية، ومعنى ذلك أن عوالم تقويم الجملة عندما تخصص بسمة [- متحقق] تجعل زمن التلفظ غير وارد، أو تحيد وظيفته كزمن تقويمي لزمن الحدث. فسمات الوجه تتحكم في إحالة الأزمنة مما يؤكد الطرح الذي نتبناه حول تفاعل عناصر السلسلة الزمنية في تحديد الإحالة الزمنية. نحيل على زاكونا، 2002، حول فرضية ربط الزمن في الأزمنة البيانية بزمن التلفظ، وربطه بسمة الوجه الدال على العوالم التقويمية في الأزمنة غير البيانية:
- Zagona, 2002, Measuring out complement clauses Tenses, University of Washington, p. 50.
- وينظر أيضا: ص 156-157 من عملنا من أجل تصور مماثل لدى كيرون.

ويتجلـــى هـــذا الـــتفاعل السماتي بين عناصر السلسلة الزمنية في الماضي الدال على المكـــتمل، حيث تتفاعل سمة الزمن مع سمة الجهة، وإذا اعتبرنا دلالة المكتمل دلالة زمنية في العمق، وإن كان التباسها بين الدلالة الزمنية والجهية يظل واردا، يمكن أن نفترض أن صورة "فعـــل" تظهر في تركيبة زمنية تشتمل على رأسين زمنيين، زمن أسفل يخصص دلالة سبق الحـــدث لـــزمن الإحالة، وهي الدلالة الملازمة للمكتمل، وزمن أعلى يخصص تواقت زمن الإحالة مع زمن التلفظ، وهذا الزمن إما أن يكون مملوءا بفعل رابطة فارغ دال على الحاضر، أو بفعل رابطة ممعجم دال على الماضي أو المستقبل، كما تبين الأمثلة التالية:

7 - دخل زيد الآن/للتو واللحظة

8 - كان محمد أكمل بحثه

9 - ستكون زينب قد سافرت

ويتـــضح مـــن خلال أمثلة الزمن المكتمل، بأن حساب الإحالة الزمنية لهذا الزمن لا تحـــصل إلا عـــبر تفاعل سمتين زمنيتين داخل السلسلة الزمنية. وتمثل أدوات النفي في اللغة العربية مجالا تمثيليا ملائما لتفاعل عناصر السلسلة الزمنية.

2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية

لا تشكل أدوات النفي في اللغة العربية نسقا متجانسا من جهة سماتها الإنتقائية وبنيتها السماتية المحايثة. ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات[1]:

أ. فـــئة تسند علامة وجهية إلى أواخر الفعل المضارع، وتساهم في تغيير الدلالة الزمنية للفعل، ويتعلق الأمر بالأداتين "لم" و "لن" اللتان تحملان تخصيصا زمنيا ووجهيا محايثا. فلن مخصصة بـــسمة زمنية [– ماضي] وسمة وجهية. و"لم" مخصصة بسمة زمنية [+ ماضي] وسمة وجهية [+ وجـــه جزمي] jussive. أما الأداة "لا" فغير مخصصة بسمة وجهية محددة. فقد ترد في ســـياق النهي بسمة وجهية، وقد ترد بسمة وجهية محايدة في سياق النفي دالة على الوجه التعيـــيني. أما من ناحية الدلالة الزمنية، فلا يبدو بأن هذه الأداة مخصصة بسمة زمنية محددة، ولذلك لا تحدث تأثيرا زمنيا ملحوظا في الفعل بخلاف "لم" و"لن".

ب. فـــئة تمثل النفي الفعلي، وتحمل تطابق الأفعال وتكون فضلاتها صفاتا أو أفعالا، وتمثلها الأداة "لـــيس"، التي لا تحمل تخصيصا وجهيا، وإ ن كانت تدل على الحاضر أو العادة حسب سياقات استعمالها.

---

(1) نعتمد التصنيف الوارد في:
- جحفة، 2006، ص 146-149.
الذي يستند إلى عمل الفاسي الفهري، 1993، حول أنواع النفي في العربية.

ج. فئة النفي المحايد، وتمثلها الأداة "ما" التي تدخل على الجمل الإسمية والفعلية والصفية. ولا تحمل تخصيصا زمنيا أو وجهيا أو جهيا معينا.

يطرح تنوع أصناف النفي في العربية مجموعة من الإشكالات نحصر بعضها فيما يلي:

- لمـــاذا تحدث بعض أدوات النفي تغييرا زمنيا في الفعل، بينما تظل أدوات النفي الأخرى محايدة؟
- كـــيف يتم حساب السمات الزمنية في تراكيب النفي؟ هل تحمل أدوات النفي السمة الزمنية بمعزل عن الفعل الذي يظل عاريا من الزمن في التركيب؟ أم يتم حساب الدلالة الزمنية في إطار تفاعلي بين سمة النفي الزمنية و/أو الوجهية من جهة، وسمات الفعل من جهة ثانية؟
- أيـــن يـــتم تخصيص الزمن في الأفعال؟ هل يتم في المعجم أم في التعداد؟ أم أن الأفعال تنـــزل إلى النسق الحاسوبـــي بسمات زمنية عارية من القيمة unvalued، ثم تخصص في التركيب في تفاعل مع سمات أخرى؟

إذا نظرنا في خصائص النفي بـــ "لم" و"لن" سنجد أن هاتين الأداتين تملكان بنية سماتية مـــركبة[1] مـــن سمة الزمن والوجه، كما تنتقي محمولا فعليا محددا مخصصا بسمة [– تام]. فمعلوم أن "لم" تنفي الماضي، و"لن" تنفي المستقبل.

ولذلك لا يصح:

10 – * لم يدخل خالد غدا

11 – * لن يخرج زيد أمس

غير أنه إذا كانت "لم" تنفي الماضي، فلماذا لا يصح:

12 – * لم دخل خالد أمس

ما دامت صورة "فعل" مؤهلة لحمل سمة الماضي، وبالتالي ستتطابق سمة النفي الزمنية مع سمة الفعل الزمنية؟

يظهـــر إذن من خلال المثال (12) أن السمات التي ينبغي أن يحصل فيها التطابق غير محـــصورة في الـــزمن، "فلـــم" يجب أن تتطابق مع الفعل في سمة الوجه أيضا، وبما أن صيغة "يفعل" مؤهلة لحمل السمة الوجهية "الجزم"، بخلاف صورة "فعل"، فلذلك تم انتقاء الصورة المـــوافقة لسمات النفي الزمنية والوجهية. وثمة خاصية أخرى يبديها النفي بـــ "لم" و"لن"

---

(1) نفتـــرض أن البنية السماتية للنفي يتم إصهارها في المعجم في "لم" و"لن"، بخلاف الأفعال التي لا تصهر في المعجـــم أية سمة زمنية، وقد تلحق بها عندما تدخل التعداد أو لا تلحق كما سأبين لاحقا. الشيء الذي يفسر ثباث تركيب النفي بهاتين الأداتين في اللغة العربية أي "لم" أو "لن + يفعل".

تتمـــثل في التغـــيير الزمني، فالملاحظ أن أداة النفي"لا" المخصصة بسمة الوجه دون الزمن، عـــندما تقرن بصيغة "يفعل" لا تغير زمن الفعل. فيحافظ الفعل بذلك على زمنه، أو ترتبط سمـــته الـــزمنية بسمته الوجهية كما يحدث في حالة"لا"الناهية التي هي نفي للوجه الأمري، وينـــضاف إلى ذلـــك عدم اختصاص "لا" بسمة وجهية محددة، فهي ترد مع الوجه التعييني والنهي باعتباره نفيا للوجه الأمري، كما يتبين من المثالين (13 و14) تباعا:

13 - لا يذهب عادل إلى المسرح

14 - لا تكتب المحاضرة

بخلاف "لم" و"لن" المختصة بسمات وجهية محددة(1).

وعلـــى عكـــس التصور الذي ذهب إليه النحاة القدماء بشأن قلب الأداة "لم" لزمن المـــضارع، يمكن أن نفترض أن الدلالة الزمنية لا تتم عبر سيرورة القلب الزمني(2)، وإنما من خلال تخصيص قيمة سمة زمنية غير موسومة وغير مخصصة، فلو افترضنا أن الفعل المضارع في تـــركيب النفـــي بــــــ "لم" و"لن" ينـــزل من المعجم بسمة وجهية مخصصة، فإنه يصعد لفحـــصها، أمـــا سمته الزمنية فغير مخصصة بقيمة محددة أي عبارة عن سمة بدون قيمة [α ماضي]، وكذلك الرأس الزمني فهو يتضمن سمة زمنية غير مؤولة بدون قيمة [-value]، لأن الـــزمن مـــؤول ومخصص في النفي، وعندما يخصص النفي قيمة الزمن تخصص بالتلازم قيمة الفعل الزمنية فتصير [+ ماضي]. ويمكن تعميم هذا التحليل على الأفعال بصفة عامة في اللغة

(1) تحـــول مجمـــوعة من الأسباب دون ظهور صورة "فعل" في سياق "لم" و"لن"، من بينها أن هذه الصورة لا تحـــتمل إلا عـــددا محدودا من التأويلات الوجهية (الدعاء أو التحضيض أو الشرط). ولا تخصص بتأويلات وجهـــية أخـــرى، تخـــتص بها صورة المضارع. معنى ذلك أن هناك بعض السمات الوجهية المشتركة بين الـــصورتين وســـمات وجهية فارقة بينهما. ولا توجد في نظرنا مسوغات دلالية لهذا التمييز، وإنما المسوغ الوارد ذو طبيعة صرف - تركيبية.

(2) قدم:

- جحفة، 2006، ص 97-99.

تفـــسيرا آخـــر لتغيير الزمن في الفعل المضارع مع أدوات النفي، يقوم على فرضية تفاعل الأسوار. فالنفي عنده سور أو عامل operator منطقي يحيز القضية المنفية، والجملة بدورها مسورة إما بسور زمني فردي دال على زمن إحالي (ماضي أو حاضر أو مستقبل)، أو مسورة بسور زمني كلي دال بذلك على زمن عام. وتخـــتلف أدوات النفـــي عند جحفة من حيث طبيعتها التسويرية، فبما أن"لم"تنفي الماضي فهي سور فردي، و"لا" عبارة عن"سور كلي"، وعندما تدخل "لم" كسور فردي على الفعل المضارع المسور بسور زمني كلي تقلـــبه نحـــو التأويل الفردي الدال على المضي، أما "لا" فلا تقلب الفعل، لأن"السور الكلي"عندما يدخل على ســـور "كلي" يحافظ على دلالة الزمن العامة (الكلية). ونقطة الضعف في هذا التحليل أن الأسوار في اللغات الطبيعية عندما تتفاعل داخل الجمل لاتقلب محتوى بعضها البعض، وإنما ينتج التفاعل عن التباس في أحياز التـــسوير، حيث قد تحتمل الجملة وجهين تسويريين: سور كلي يحيز سور فردي أو العكس. كما هو الشأن في الجملة:

- أكل كل الرجال تفاحة.

العـــربية، مفترضين أنها قد تكون حاملة في السياقات المحايدة وجهيا لسمة زمنية في التعداد، وقـــد لا تحملها فترد بسمة بدون قيمة زمنية، ما دام الوجه يحدد قيمة الزمن في التركيب، كما هو الشأن في بنى الشرط والدعاء والتحضيض، وفي تراكيب متواليات الأزمان وفي بنى النفي[1]. معنى ذلك أنه في السياقات المحايدة مثل:

15 - كتب الصحفي مقالة جيدة

16 - ترسم زينب لوحة

يكـــون الزمن مؤولا وحاملا لقيمة زمنية مخصصة، وبالتالي تخصص سمة زمن الفعل في التعداد، وفي سياق الدعاء مثلا:

17 - بارك الله فيك

يخـــصص الوجه قيمة سمة الزمن، ولا يضطر الفعل أن يحمل في التعداد قيمة مخصصة، وإنما يحمل سمة بدون قيمة أي [α ماضي]، وعندما يصعد إلى الزمن تخصص السمة المحايدة بقيمة [– ماضي] في سياق الوجه.

ليس هذا التحليل الذي نقترحه إلا امتدادا لفرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية (وجه، زمـــن، جهـــة)، التي تعتبر فرضية مفسرة لعدد من الخصائص التأويلية للبنى الزمنية في اللغة العربية. وتمكن هذه الفرضية من تفسير عدد من بنى النفي اللاحنة مثل:

18 - * لا كنت أرسم

19 - * أريد أن لم أرسم

20 - أريد ألا أرسم

(1) يـــنطلق كـــل مـــن بيزتسكي وتوريكو، 2004، من افتراض وجود زوج من السمات في الرؤوس المعجمية والوظيفية على حد سواء، سمة: ± مؤول، وسمة: ± قيمة valued، مفترضان أن الأفعال كمقولات معجمية تتضمن سمة زمنية ذات قيمة مخصصة valued، وسمة زمنية غير مؤولة، بينما يتضمن الزمن سمة زمنية مـــؤولة وســـمة زمنية غير مخصصة، وينبغي أن تحصل عملية تطابق agree بين سمتي الزمن والفعل في التـــركيب حتـــى يصير الزمن ذا قيمة مخصصة. فبما أن الأفعال تحمل صورة صرفية زمنية في المعجم، فهذه الصورة تحدد قيمة السمة الزمنية ولا تجعلها مؤولة إلا عندما تسوغ بالزمن، أما الزمن كرأس وظيفي فـــلا يمكنه أن يخصص بقيمة زمنية محددة، ما دام عبارة عن سمة مجردة، ولا يحصل هذا التخصيص إلا باقتـــرانه بالفعـــل. غيـــر أن هذا الاقتراح إذا صح في الإنكليزية، لا يمكن تعميمه على العربية، لأن صور الأفعـــال اللفظـــية لا توافق تأويلا زمنيا واحدا. ومعنى ذلك أن الأفعال لا ينبغي أن تخصص قيمتها الزمنية بشكل قبلي في المعجم. انظر لمزيد من التفاصيل:

- David Pezetsky and Esther Torrego, 2004, umass Boston, Draft, The Syntax of valuation and The interpretability of Features, pp. 5-10.

مـــن أجـــل تحلـــيل مغايـــر لإجـــراء التطابق بين سمة الفعل والزمن والنفي في اللغة العربية مؤسس على فرضيات عمل مختلفة عن فرضيات العمل التي تؤسس مقاربتنا لتفاعل سمات النفي والزمن، ينظر:

- Soltan, Osama, 2007, On formal feature licensing in minimalism: Aspects of standard Arabic morphosyntax, pp. 182-213, phd, University of Maryland.

21 - كنت لا أكتب

فـــــ "لا" لا تحمـــل تخصيصا زمنيا[1]. فلو كانت تحمله لتواردت في سياق الأزمنة المركبة، ولصحت الجملة (18) مثلما تصح الجملة الموالية:

22 - لم يكن (قد) لعب

ولـــذلك لا تجوز إلا مدمجة في الأزمنة المركبة كما هو شأن المثال (21). أما في المثال (19) فالأداة "لم" تصد إسناد الوجه الذي يسوغه الفعل" أراد" للفعل المدمج باعتبارها أداة مسندة للوجه والزمن. وجواز (21) يدل على أن الأداة "لا" تسند وجها محايدا غير موسوم، ولـــذلك يجـــوز تحيـــيد سمتها الوجهية في سياق الفعل الموجهي (أريد)، لأن السمات غير الموســـومة كما بينا بالنسبة للزمن [- ماضي] في العربية قابلة للتحييد. ويبين المثال (18) أن أداة النفـــي "لا" ينبغـــي أن تتطابق مع الفعل المضارع في سمة الوجه باعتباره حاملا لسمة وجهية صرف - تركيبية، وبما أن الماضي لا يحمل صرفات الوجه إلا بشكل مجرد abstract ، فالتطابق يتعذر. وتبدي الأداة "ما" خصائص مشابهة لـــ "لا"، لكن بصورة معكوسة، أي أنها أداة محايدة بالنسبة للوجه، ومحايدة أيضا بالنسبة للتخصيص الزمني، ولذلك تدخل على الصفات والأسماء والأفعال وتتصدر الأزمنة المركبة كما ترد مدمجة في سياقها.

ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

23 - ما أنا في الدار

24 - ما أنا مريض

25 - ما كنت أكتب

---

(1) أو لـــنقل إنها تحمل تخصيصا زمنيا غير موسو م بدليل ظهور الرابطة "كان" في سياق النفي بـــ "لا" وعدم جواز الجمل الإسمية، كما يظهر من خلال المثالين المواليين:

*لا خالد في المدرسة

لا يكون خالد في المدرسة

وثمة دليل آخر على عدم موسومية زمن الأداة "لا"، يرتبط بتنوع القراءات الزمنية التي يسمح بها المضارع (التدرج والعادة)، والتي لا تتغير في بنيات النفي بـــ "لا":

لا/يجيد خالد لعب كرة السلة (عادة)

لا/يرسم زيد لوحة (الآن)

وتقبل السمة الزمنية المحايدة التوجيه الزمني بواسطة الموجه "سوف"، كما هو شأن الفعل المضارع المجرد من النفي:

- سوف لا يخرج

- سوف يخرج

ينظر من أجل تحليل مشابه:

- الرحالي، 2003، ص 118-119. وبيلوش العربي، النفي وبنية الفعل الزمنية، ص 235-254، في: البنى الزمنية وأشكالها، مرجع مذكور.

26 - كنت ما أرسم لوحة

ويتضح من خلال نماذج النفي بأنه لو كان تخصيص الزمن في اللغة العربية يتم خارج سـياق تفاعل عناصر السلسلة الزمنية (زمن، وجه وجهة)، لما أفرزت العربية أصناف نفي متعددة، فتعدد بنى النفي وتنوع سياقاتها دليل على غنى النسق الزمني العربي، وحجة لصالح تفاعل عناصر السلسلة الزمنية، فلا يكفي أن ترد الأفعال في سياق النفي كيفما اتفق لتحمل خاصية المحمولات المنفية، كما هو الشأن في لغات أخرى مثل الفرنسية أو الإنكليزية، بل يجب أن تحمل خصائص وجهية وزمنية محددة مشروطة بسمات الأداة النافية، فالنفي قد يكون مسوغا لسمة زمنية ووجهية في الفعل، وتنوع صور المحمولات المساوقة للنفي دليل على هذا التسويغ. وهذا التركيب السماتي المزدوج [+ زمن/+ وجه] في بعض أدوات النفي في اللغة العربية، يمكننا من فهم سلوك بعض البنيات التركيبية مثل: الحال المنفي بـ "لم"، والأفعال المنفية بـ "لم" أو "لن" في سياق الأفعال الموجهية، فلحن البنيتين يعود إما لعلة زمنية مع بنى الحال أو علة وجهية مع الأفعال الموجهية. وهذا دليل آخر لوجود بنية سماتية مركبة (زمن ووجه) في النفي بـ "لم" و"لن":

27 - * جاء لم يرقص

28 - * أريد أن لم أسافر

29 - * أريد أن لن أسافر

فبما أن الحال يشترط التواقت، فورود "لم" يحول دون القراءة التواقتية، وبالتالي لا تنسجم قراءة "السبق" التي تشترطها "لم" مع دلالة تواقت الحدثين (المجيئ والرقص)، فالتنافر هنا وارد على مستوى السمات الزمنية. أما المثال (29) فيبين أنه رغم ورود زمن المستقبل في الجملة المدمجة في انسجام تام مع سمة الموجه الفعلي "أريد" فالجملة تبقى لاحنة، لأن الفعل يشترط سمة موجهية في الفعل المدمج ويسربها إليه، ووجود "لن" كأداة مسندة للوجه يحول دون ذلك التسريب.

وتسلك أدوات النفي سلوكا مختلفا في الأزمنة المركبة، فـ "لم" تجوز نافية للفعل "كان" أو نافية للفعل المعجمي، بينما لا تجوز "لن" إلا إذا كانت نافية للفعل "كان"، ولا تصح نافية للفعل المعجمي. وهذا يعني أننا بصدد قيود زمنية مخالفة للقيود الزمنية التي تشترطها السلاسل الزمنية المركبة بإدماج كما هو شأن الأمثلة (27 و28 و29). لنلاحظ الأمثلة الموالية:

30 - لم يكن يلعب/قد لعب

31 - كان لم يلعب (عندما زرته)

32 - لن يكون خرج/يخرج (عندما سأزوره)

33 - * كان لن يخرج (عندما زرته)

فـــ "لم" تجوز مدمجة في زمن مركب، فترد حينئذ دالة على عدم حدوث الحدث في زمـــن سابق على زمن الإحالة الذي تخصصه "كان"، بينما لا تقبل "لن" الورود مدمجة، مما يـــدل علـــى أن "لـــن" تشرط تواقت زمن الإحالة مع زمن الحدث[1]. ولا تقبل أن تكون مخصصة لزمن الحدث بمعزل عن زمن الإحالة، كما يظهر في المثال (33). وتجوز البنية الزمنية الموجبة المقابلة لـــ (33) كما يبين المثال (34):

34 - كان سيخرج زيد (عندما زرته أمس)

وتبدي أدوات النفي مجموعة من الخصائص الدلالية والمنطقية المتعلقة بالعلاقات الحيزية scopal relations، ففي الأزمنة المركبة لا تظهر أدوات النفي في موقعين في الوقت نفسه، حيث لا يجوز أن يدخل النفي على الفعل الرابطة والفعل المعجمي في الآن نفسه. لأن النفي المتـــصدر للجملة يحيزها باعتباره عاملا منطقيا logical operator، فيمنحها خاصية النفي ويموضـــعها في زمن محدد. فظهور النفي مع الفعل المعجمي يمنع أداة النفي المتصدرة للجملة من أن تسرب سمة النفي والسمة الزمنية للفعل المعجمي. ودليلنا نستقيه من المعطيات التالية:

35 - لم يكن زيد يدخن

36 - * لم يكن زيد لا يدخن

37 - * لن يكن زيد لم يدخن

38 - * لا يكون زيد لم يدخن

فالنفـــي المتكرر في السلاسل الزمنية البسيطة يمنح للجملة زمنين، مما يجعل الجملة غير قابلة للتأويل في المستوى المنطقي. لأن هناك قيدا على عدد التخصيصات الزمنية التي تأخذها الـــسلاسل الـــزمنية البسيطة، ينحصر بموجبه عدد التخصيصات في تخصيص واحد[2]. ولا

---

(1) مـــا يـــؤكد ســـلامة هذا التحليل أن تركيب النفي بـــ "لن" لا يجوز في السلاسل الزمنية المركبة بالحاق مع "حيـــنما" أو "لما" إلا عندما تكون بنى زمن الإحالة وزمن الحدث متزامنة في تمثيل الجملة الرئيسية والجملة الملحقـــة، ولا تجـــوز عندما ينفصل زمن الإحالة عن زمن الحدث في التمثيل الزمني للجملة، وهكذا نعتبر الجملة الأولى أسفله نظير للجملة (33):

*لن يخرج، عندما سأكون زرته

لن يخرج، عندما سأزوره

(2) ممـــا يعـــزز تصور استناد النفي إلى حيز واسع wide scope في السلسلة الزمنية البسيطة ورود الوحدات القطبية (polarity items) أي شيء، قط، أبدا... تالية للفعل الرابطة "كان"، أو للفعل المعجمي، ومع ذلك لا يتغيـــر المعنى، ما دامت مسوغة licensed بالنفي في كلتا الحالتين. ومعلوم أن هذه الوحدات تشترط وجود رابط binder يتحكم فيها مكونيا حتى يتم تسويغها في البنية. لاحظ الفرق بين الجملتين (أ وب)من جهة و(ج ود) من جهة ثانية:

ينطـــبق هذا القيد على بعض السلاسل الزمنية المركبة التي تبيح استعمالات متنوعة ومتكررة للنفـــي بـــين الجمـــل الرئيسية والجمل المدمجة، ما دام الأمر يتعلق بسلسلتين زمنيتين وليس بسلسلة زمنية واحدة، كما هو شأن الجمل (35 و38). وتمثل الأمثلة الموالية ما ذهبنا إليه:

39 - لم يظن أن زيدا لن يسافر

40 - لن يقل أن خالدا لم يكتب مقالته

ويتـــضح من خلال دراسة خصائص النفي الزمني في البنيات الزمنية البسيطة والمركبة، أنه ينبغي صياغة مجموعة من القيود الزمنية والمنطقية التي قد تختلف طبيعتها حينما ننتقل من سلاسل زمنية بسيطة نحو سلاسل زمنية مركبة. مما يعني أن عددا من القيود وخصائص البنى الـــزمنية ينبغي أن تراعي نظام وتركيب السلاسل الزمنية. وسنسعى إلى تعميق هذا الطرح بدراســـتنا لنظام السلاسل الزمنية المركبة في اللغة العربية. وهو ما سيشكل موضوع المحور الموالي.

السلاسل الزمنية المركبة

1.2.2. متوالية الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف القضوية

تطرح الأزمنة المدمجة مجموعة من الإشكالات التي تستوجب مقاربة شمولية داخل أطر نظـــرية توفـــر الآليات الوصفية والتفسيرية لعدد من الخصائص التي تبديها الأزمنة في سياق الإدماج. أهمها:

- تـــنوع الخـــصائص الإحالـــية والربطية للزمن المدمج، وينتج هذا التنوع عن تباين في تخـــصيص الـــزمن بين التوافق بين الزمن الدامج والزمن المدمج، أو الاستقلالية الإحالية للـــزمن المـــدمج عن الزمن الدامج. وهناك تراكيب تشترط التوافق أو المطابقة الزمنية، وأخـــرى تلتبس بين قراءة التوافق وقراءة الاستقلالية الإحالية الزمنية. مما يستلزم صياغة قيود تضبط هذا التنوع.

أ - لم يكن أبدا/قط عمرو يتقن الرسم

ب - لم يكن عمرو يتقن الرسم قط/أبدا

ج - * لم أظن أن خالدا سيأتي قط

د - لم أظن قط أن خالدا سيأتي

ثم قارن الجملتين المواليتين:

هـ - * لم أكن أبدا أخرج قط

و - لم أظن أبدا أن فاطمة لم تسافر قط

ففـــي الجملـــة (هـ) لا يمكن لأداة نفي واحدة أن تسوغ وحدتين قطبيتين (أبدا وقط) في الآن نفسه. بينما في الجملة (و) تسوغ "لم" "أبدا" وتسوغ "لم" المدمجة الوحدة القطبية "قط".

- تباين اللغات فيما بينها، فيما يخص نوعية الأزمنة الصرفية التي توظفها في سياقات الإدماج، الشيء الذي يعني أن المطابقة الزمنية ذات وجه إحالي دلالي وذات وجه صرفي. مما يستدعي صياغة توسيط صرف - تركيبي لسمات الزمن الصرفي في اللغات الطبيعية.
- اختلاف القيود الضابطة للتنوع الإحالي للأزمنة المدمجة، فهي لا تنتمي إلى طائفة متجانسة، حيث تتوزع بين قيود ذات طبيعة تركيبية أو معجمية أو دلالية.

سأحاول في البداية إبراز بعض الخصائص التأويلية للزمن المدمج مع المحمولات القضوية، أو ما يصطلح عليه في الأدبيات الدلالية بأفعال المواقف Attitudes، وهي عبارة عن طائفة من الأفعال ترد في سياقات الإعتقاد أو السياقات المفهومية في اصطلاح المناطقة. تمثلها المحمولات من قبيل: "قال، ظن، حسب، خال، علم".

ومعلوم أن هذه الفئة من الأفعال قد صنفت في النحو العربي القديم ضمن طبقة "أفعال القلوب" في إطار مقاربة يغلب عليها التحليل العاملي والإعرابي، وغيبت الاعتبارات الزمنية والجهية المرتبطة بتفاعل الزمن الدامج والمدمج. وسأنتقل بعد ذلك إلى دراسة خصائص التأويل الزمني في الصلات التي ستكون مدخلا مناسبا لتناول البنيات الزمنية الملحقة مثل: الحال والشرط وتراكيب الاقتران الزمني.

تطرح الأزمنة المدمجة إشكالا رئيسا يتمثل في حدود التوافق أو اللاتوافق الزمني بين سمة الزمن المدمج والدامج. وقد تم تناول قضايا التأويل الزمني في البنى المدمجة في النحو الكلاسيكي الغربي ضمن إطار مفاهيمي عرف بظاهرة تطابق الأزمنة la concordance des temps أو ظاهرة متوالية الأزمان sequence of tense. ففي سياق الأسلوب غير المباشر يحول الزمن الصرفي للخطاب المنقول حتى يتوافق مع زمن الفعل الدامج. ولنأخذ كنموذج سلسلة الجمل التالية:

1 - john said: «sue is sick»

قال جون:"سو مريضة"

2 - john said that sue was sick

3 - john said that sue is sick

نلاحظ أنه في الأسلوب غير المباشر نقل زمن محكي القول من الحاضر إلى الماضي، حيث تم تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، حتى يتوافق زمن المدمج مع الزمن الدامج. وينتج التوافق أو المطابقة الزمنية قراءة التزامن بين الحدثين. ولو افترضنا أن الجملة (3) سليمة، فهي لا تتيح القراءة التواقتية، وبالتالي فتأويل الزمن المدمج في الجملة (2) ليس مماثلا لتأويله في

الجملة (3)، لأن عدم تطبيق قاعدة متوالية الأزمان ينقلنا إلى قراءة زمنية للزمن الحاضر تعرف بالقراءة ذات المخرج المزدوج double access reading بمعنى أن الحاضر يملك ممرين زمنيين[1] De Re: ممر نحو زمن الحدث الدامج وممر نحو زمن التلفظ، أي أن "سو" مريضة عندما تلفظ "جون" بالجملة، ومريضة في زمن التلفظ (الحاضر).

وتفـــضي دراســـة ظاهرة توالي الأزمان إلى ملاحظة ذات أهمية بالنسبة لنظرية الزمن، فالـــزمن الحاضـــر أو الماضي لا يملك خصائص تأويلية موحدة[2] عبر البنيات، حيث ينبغي مراعاة المواقع التركيبية والبنيوية التي يحل فيها. فالزمن الماضي في البنيات البسيطة يملك قراءة زمنية قرينية indexical، أي أن زمن الحدث قبل زمن التلفظ، أو ما يعرف بالنظرية المطلقة للزمن، حيث تؤول الأزمنة إحاليا في ارتباطها بمركز إشاري زمني (الآن). وعندما ننتقل إلى البنـــيات المـــركبة تـــتعقد الصورة، ويتعذر تأويل الزمن المدمج في ارتباطه بزمن التلفظ[3]، وعندئذ يصير التأويل الزمني مشروطا بالنظام التركيبـــي العام للجملة، فيؤول الزمن المدمج في ارتـــباطه بالزمن الدامج. وثمة تعقيدات تأويلية تقترن بطبيعة الإدماج. (هل الزمن المدمج فضلة للزمن الدامج؟ أم بنية زمنية ملحقة؟). فالماضي أو الحاضر لا يؤولان بشكل موحد في البنيات التركيبية. لنلاحظ أن الماضي الصرفي المدمج في المثال (2)فارغ دلاليا vacuous، ما دام محـــتواه التأويلي يحدده الزمن الدامج. ويلتبس الماضي بين قراءتين: قراءة التواقت وقراءة السبق، أي أن زمن مرض "سو" سابق لزمن الإخبار، وفي هذه الحالة ستكون (2) محولة عن جملة مخالفة لـــ (1)، يرد فيها الزمن الماضي في الخطاب المباشر بدل الزمن الحاضر. معلوم أن

---

(1) نحـــيل علـــى دراســـة أوجـــيهارا، 1999، للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة "القراءة الزمنية ذات المخرج المزدوج". وينظر أيضا كوسوموتو:

- Ogihara, 1999, Double-access sentences generalized, university of washington. Draft.
- Kusumoto, Kiyami, 1999, Tense in embedded contexts, PHD, pp. 66-67.

(2) دافعـــت Silvia Gennari في أطروحتها حول "المعنى الزمني والتأويل الزمني" عن تصور نظري مؤسس انطلاقا من فرضية: "التأويل غير الموحد للزمن عبر البنيات التركيبية". محاولة إبراز انعكاس هذا التصور علـــى نظريات الزمن في الأدبيات اللسانية، معتبرة أن هذا التصور مدخل لمراجعة النظريات التي لا تملك كفاية نظرية أو تجريبية. ينظر:

- Silvia Gennari, 1999, Tense meaning and temporal interpretation. PHD, pp. 2-8.

(3) لـــو جـــاز تأويـــل الزمن المدمج بالنظر لزمن التلفظ وليس بالنظر لزمن الحدث الدامج، لكانت العلاقة بين الزمنين اعتباطية، ولأمكن أن يكون زمن الحدث المدمج الماضي لاحقا عن زمن الحدث الدامج. ومعلوم أن هذه القراءة الزمنية غير ممكنة التحقق في المثال التالي:

قال زيد إن فاطمة كانت مريضة

لا يمكـــن أن يكون زمن مرض فاطمة لاحقا عن زمن القول وسابقا لزمن التلفظ. فالقراءة الممكنة تتحدد في كـــونه سابقا عن زمن القول. ومن المفروض أيضا أن يكون زمن تلفظ الحدثين واحدا، ولا يصح تصوريا افتراض زمنين تلفظيين منفصلين واحد لزمن القول والثاني لزمن المرض.

الفرنسية تحول الماضي إلى ماض فائق plus que parfait أثناء تطبيق قاعدة متوالية الأزمان في سياقات مشابهة.

تتـــباين اللغات الطبيعية فيما يخص تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، وينتج عن هذا التباين اخـــتلاف موسط parametrized مرتبط بسمات الأزمنة الصرفية المدمجة، فإذا كانت اللغة الإنكليـــزية والفرنـــسية تخـــصص القاعدة المذكورة أعلاه تخصيصا موجبا، فاللغة اليابانية والروسية[1] والعبرية والعربية تمنح تخصيصا سالبا للقاعدة. وفيما يلي سأقدم بعض المعطيات من اللغة العربية تدعم هذا التخصيص:

4 – قال عمر إن فاطمة تحرر فصلا من رسالتها

5 – قال خالد إن فاطمة حررت فصلا من رسالتها

6 – قال زيد إن هندا مريضة

7 – قال محمد إن زينب كانت مريضة

نلاحـــظ أن الجملـــة (4) تملك قراءة التواقت أي أن زمن التحرير مواقت لزمن القـــول. يبدو أن اللغة العربية تشبه اللغة اليابانية والروسية من هذه الناحية، حيث يرد الزمن الحاضر المدمج كزمن عائدي مواقت للزمن الدامج. فالزمن الحاضر يجوز أن يكون فارغا دلاليا في اللغات ذات التخصيص السالب لقاعدة متوالية الأزمان، بخلاف اللغات ذات التخـــصيص الموجب، حيث يتعذر تحييد القيمة الإحالية للحاضر في البنى الزمنية الـــواردة في حيز الأفعال القضوية كما بين "أوجيهارا"[2]. أما الجملة (5)، فلا تسمح بقـــراءة التواقت بخلاف الماضي في الإنكليزية. ومعنى ذلك أن حدث التحرير ينبغي أن يكون سابقا على زمن القول. أما المثال (6) فيبين أن الرابطة وإن كانت لا تمعجم الزمن الحاضر في اللغة العربية، إلا أن الجمل الإسمية تتضمن صرفة زمنية، حيث يربط الزمن غير الممعجم بزمن الفعل الدامج، فنحصل بذلك على قراءة التواقت. بينما لا تسمح (7) إلا

---

(1) نحيل على كوسوموتو، 1999، فيما يتعلق بقاعدة متوالية الأزمان في اللغة اليابانية والروسية:
- kusumoto, (1999), pp. 87-93.

(2) ينظر: Ogihara, (1999), p. 4.
يفتـــرض أوجـــيهارا أن الأثر الدلالي للزمن الحاضر النسبي في السياق المدمج في اليابانية، يمكن صياغته تقنـــيا أثناء بناء التمثيل المنطقي – الدلالي للزمن بحذف الزمن الحاضر المدمج، وربط الأثر الزمني الفارغ بالـــزمن الأعلـــى الـــذي يتحكم فيه مكونيا، وبالتالي نحصل على قراءة التواقت. بينما يتعذر حذف الحاضر المـــدمج فـــي الإنكليزية لأنه زمن غير فارغ دلاليا، ما دام يملك إحالة زمنية تعيينية تجعله مربوطا بزمن التلفظ، ومن ثمة نحصل على القراءة الزمنية ذات المخرج المزدوج. ومن المعلوم أن الأزمنة ذات المخرج المـــزدوج تحيلـــنا علـــى مستويين زمنيين يتحكمان في حساب الإحالة الزمنية العامة للجملة، ويتعلق الأمر بالمستوى الزمني لفاعل الجملة أي الحاكي، والمستوى الزمني للمتكلم الناقل لخطاب الحاكي.

بقراءة السبق أي أن مرض زينب سابق على زمن القول[1].

حيـــنما نقارن بين سلوك الماضي في اللغات المطبقة لقاعدة متوالية الأزمان، واللغات المالكة لتخصيص سلبـــي للقاعدة، نجد أن الصنف الأول من اللغات يسمح بتواقت الماضي في سياقات الإدماج مع أفعال "القول" بينما لا يمكن الحصول على القراءة الزمنية نفسها مع الـــصنف الآخـــر من اللغات[2]. وإذا كان الماضي لا يطرح التباسا في التأويل، فالحاضر لا يـــسلك بصورة واضحة ومتجانسة في اللغة العربية، حيث تجوز في بعض السياقات الزمنية القراءة ذات المخرج المزدوج[3]. وهذا ما تبديه الأمثلة التالية:

8 – أخبرني زيد أن فاطمة تهيء أطروحة جامعية (سأقدم مراجعا لمساعدتها)

9 – علمت أن خالدا جاسوس (فلتحذر منه)

يحـــتمل المثال (8) القراءة الزمنية العائدية، فزمن إعداد فاطمة لأطروحتها يتزامن مع وقت الإخبار، ويجوز أيضا افتراض اقتران زمن الإعداد بزمن التلفظ. أي أن الحدث ما زال قائمـــا في زمن تلفظ المتكلم، ولذلك يجوز إضافة الجملة المتبثة بين قوسين التي تؤكد امتداد زمن الحدث المدمج في اتجاه زمن التلفظ، وتنسحب الملاحظة ذاتها على المثال (9).

ومعلوم أن تحليل هيغنباوتم[4] Higginbotham (2006) يشرط إجبارية قاعدة متوالية الأزمـــان بوجود زمن ماض متحكم في الزمن المدمج، وبما أن أزمنة الماضي المدمجة في أفعال المواقـــف القـــضوية فارغة إحاليا، فالتحليل الذي يقدمه هيغنباوتم ينبني على صعود النسخة الـــزمنية المموضـــعة في الصرفة إلى المصدري، لأن المصدري موضع العائدية الإجبارية. وفي القـــراءة ذات المخـــرج المزدوج – وهي القراءة التي تستعمل صورة فعلية للزمن الحاضر – نكون بصدد سمتين زمنيتين إحداهما في المصدري والأخرى في الصرفة، وتؤول سمة المصدري

---

(1) نخـــتلف مع جحفة في تجويزه لقراءة التواقت في أمثلة من قبيل (7)، على أساس أن "كان" فارغة زمنيا، حيث تـــتطابق في الزمن مع الفعل الدامج. ويفترض أن الجملة تحتمل القراءتين (قراءة التواقت وقراءة السبق). ومن جهتـــنا نفترض أن قراءة السبق وحدها ممكنة. كما أنه لا يقترح تفسيرا يبرر من خلاله الفرق بين سمة المضي في "كان" التي تجيز الوجهين، وسمة المضي في الأفعال المعجمية التي تجيز قراءة السبق فقط. ينظر:
– جحفة، 2006، ص 159–160.

(2) تنطـــبق هذه الخاصية على اللغة اليابانية أيضا، التي تشاطر اللغة العربية مجموعة من الخصائص التأويلية للأزمنة المدمجة، باعتبارهما لغتين مندرجتين في طبقة اللغات غير المالكة لقاعدة متوالية الأزمان.
ينظر: Kusumoto, (1999), Ibid., pp. 84-85.

(3) تنسحب هذه الملاحظة أيضا على اللغة اليابانية والكورية، حيث قدم أوجيهارا معطيات تشوش على الصورة المتداولة حول ظاهرة "عدم التباس الحاضر" في السياقات المدمجة في اليابانية.
ينظر: Ogihara, 1999, Double access reading, p. 10.

(4) ينظـــر: Higginbotham, (2006), The anaphoric theory of tense, pp. 3-4, University of Southen California, draft.

الزمنية على العائدية ما دام الفعل الدامج يحدد إحالتها الزمنية، بينما تؤول سمة الصرفة على الحاضـــر المتصل بزمن التلفظ، وتخضع السمتين في الصورة المنطقية لقاعدة وصل تقيد القوة التـــسويرية للأحداث وأزمنتها، فيتم تسوير البنيتين الزمنيتين الموصولتين برابط وصل منطقي على المنوال التالي:

John said that Mary is pregnant

[∃e': τ(e') ≈ α & τ(e') ≈ β] حامل (ماري,e')

الرموز: ∃ = يوجد
e' = زمن حدث الحمل
α = زمن التلفظ
≈ = متضمن في
β = زمن القول
& = رابط الوصل

يبدو أن البنية المنطقية للجملة أعلاه تضمن من خلال رابط الوصل التمثيل لازدواجية المخرج الزمني للبنية. فزمن حدث الحمل متضمن في زمن التلفظ ومتضمن في زمن القول.

ولا تجوز القراءة ذات المخرج المزدوج في جميع أفعال السياقات المفهومية(1). فالجملة (10) لا تحتمل إلا قراءة زمنية واحدة تتمثل في ارتباط زمن الإعداد بزمن الظن:

10 – ظن خالد أن فاطمة تهيئ أطروحة جامعية

وتـــبين الأمـــثلة الموالـــية مدى تحكم الزمن الدامج في الزمن المدمج في حالة الأفعال القضوية:

11 – يقول زيد إن عمرا يكتب فصلا من رسالته

12 – سيقول خالد إن عمرا ينجز مشروعا مهما

13 – ستقول فاطمة إن هندا أعدت مشروعا مهما

14 – ستقول فاطمة إن خالدا سينجز فصلا من رسالته

ففي المثال (11)، يتحكم الزمن الحاضر الدامج في الزمن المدمج، فالزمنان يشتركان في القـــرينة الزمنية نفسها، ولذلك نحصل على قراءة التواقت. وفي المثال (12) لا يؤول الزمن

---

(1) قدمت زاكونا فكرة مماثلة لاقتراح جيورجي وبيانيسي في دراسة أنجزها الباحثان حول القراءة الزمنية ذات المخـــرج المـــزدوج في اللغة الإيطالية، حيث لاحظا أن أفعال "الظن" لا تسمح بإجراء هذه القراءة الزمنية، بخـــلاف الأفعـــال المندرجة في زمرة أفعال القول من نمط "قال، أخبر..."، ويربط الباحثان هذا الاختلاف بالفـــرق الجهـــي بـــين النمط الثاني من الأفعال الذي يحيل على سيرورات processes، والنمط الأول الذي يحيل على حالات ثابتة states.

ينظر: Zagona, 2002, Measuring out complement clause Tenses, p. 5, University of Washington.

الحاضر المدمج بالنظر لزمن التلفظ وإنما بالنظر للزمن المستقبل الدامج، لأن الإنجاز لم يحصل بعـــد. وفي المثال (13) يحمل الماضي دلالة الماضي في المستقبل. وتحتمل (13) تأويلا زمنيا آخر، يكون فيه زمن إعداد المشروع حاصلا في زمن يسبق زمن القول وزمن التلفظ، الشيء الـــذي يـــبين أن الماضي عندما يقع في حيز الماضي أو الحاضر في اللغة العربية لا يلتبس[1]، ويلتبس عندما يحيزه المستقبل. ويبرز هذا الالتباس بشكل جلي في المثال (16):

16 - سيخبر الرئيس شعبه بعد يومين أن الجيوش أرسلت منذ أسبوع إلى العراق

فالحدث الذي سيتم الإخبار به سابق على زمن الإخبار وزمن التلفظ.

ولرفع التباس (13)، ينبغي استعمال المساعد "كان" مصرفا في المستقبل للحصول على قراءة الماضي في المستقبل:

17 - ستقول فاطمة إن هندا ستكون أعدت مشروعا

فـــسمة المـــستقبل في "كان" تتطابق مع سمة الزمن في فعل القول، وهذا التطابق يجعل قراءة الزمن المدمج تابعة لزمن الدامج، وبالتالي لا تصير إمكانية بناء ممر لتقويم الزمن الداخلي في اتجـــاه زمـــن التلفظ واردة. ولا يطرح أي إشكال عندما يدمج المستقبل في حيز الزمن المستقبل، فجواز (18) ولحن (19)، يبين أن المستقبل المدمج لا يؤول إلا بالنظر إلى المستقبل الدامج، باعتباره لاحقا عن الزمن الأول:

18 - بعد يومين سيعلن الرئيس أن اللقاء سيتم

19 - * بعد يومين سيعلن الرئيس أن اللقاء سيتم غدا

---

(1) إن عـــدم التباس الماضي في حيز الماضي مرده إلى كونه يرمز دلالة السبق في العربية. بينما تصير سمة السبق Anteriority محايدة في ماضي الإنكليزية ولذلك يجوز التواقت في الإنكليزية ولا يجوز في العربية.
لا ننفـــي وجـــود بعـــض المعطـــيات المضادة لهذا الإفتراض في اللغة العربية، لنأخذ كنموذج سلوك الفعل الرابطة "كان" التي تبدو أحيانا مواقتة للزمن الدامج وغير دالة على السبق:
- تزوج عمر امرأة كانت غنية
تحـــتمل هـــذه الجملة قراءتين زمنيتين: قراءة تكون فيها المرأة غنية وقت زواج عمر بها، وبالتالي ترادف زمنيا الجملة المدمجة بدون رابطة، أي:
- تزوج عمر امرأة غنية
وقـــراءة يكـــون غنـــى المرأة غير حاصل وقت زواجه بها. وسأترك مثل هذه المعطيات المضادة لدراسة لاحقة.
ويمكـــن أن نشير إلى خاصية تميز الإنكليزية عن العربية عندما يكون الماضي مدمجا بإلحاق في المستقبل، فاللغـــة الإنكليـــزية تـــسمح للماضـــي أن يدل على ماض قبل زمن التلفظ أو ماض محول بالنظر للمستقبل الـــدامج، أي الماضي قبل المستقبل. وهذه القراءة غير ممكنة في العربية التي لا تجيز سوى القراءة الأولى.
ويؤكد هذا التمييز الفرق في تأويل الزمن المدمج بين الجملة الإنكليزية الموالية ومقابلتها العربية:
- I will answer every e-mail th[illegible]rrived
سأجيب عن كل رسالة توصلت بها

ففي (19) يُقَوم الظرف في علاقته بزمن التلفظ، وهو تأويل غير جائز باعتبار أن الظرف لا يملك ممرا نحو هذا الزمن، طالما أنه مقترن بزمن حصول اللقاء الذي يرتب زمنيا بعد زمن الإعلان.

يحصل التباس التأويل أيضا في حالة إدماج المستقبل في حيز الماضي، ويرتفع هذا الالتباس في اللغة الإنكليزية والفرنسية لأهما تميزان بين صيغتين صرفيتين للمستقبل. هناك من جهة المستقبل المؤول بالنظر للحاضر (will)، والمستقبل المؤول بالنظر للماضي (would). وفي سياق الإدماج تُطبق قاعدة متوالية الأزمان لتحويل (will) إلى (would). أما اللغة العربية فلا تميز بين المستقبلين إلا باستعمال المساعد "كان" متبوعا بفعل مصرف في المستقبل. لاحظ الفرق في التأويل بين الجمل التالية:

20 – علمت الشهر الماضي أن زيدا سيتزوج بعد أسبوع

21 – علمت الأسبوع الماضي أن زيدا سيتزوج غدا

22 -Jean a dit le mois dernier qu'il partira demain

23 - Jean a dit le mois dernier qu'il partirait aprés deux jours

الجملة (20) ملتبسة بين قراءتين: تتمثل القراءة الأولى في كون الزواج حاصلا بعد أسبوع من الشهر الماضي، أو بعد أسبوع من زمن التلفظ. أما الجملة (21) فلا تلتبس في قراءتها، حيث لا يمكن أن تؤول (غدا) الا بالنظر لزمن التلفظ[1]. وفي الجملتين (22) و(23) نلاحظ أن التمييز حاصل في المستوى الصرفي. فالجملة (22) تموضع زمن الذهاب بعد زمن التلفظ، والجملة (23) تموضعه بعد مرور يومين من الفاصل الزمني (الشهر الفارط) من زمن القول.

لنلخص إذن من خلال الخطاطات الزمنية أهم أشكال الإدماج الزمني التي تطرقنا إليها:

[حاضر... [حاضر...]]

[حاضر... [ماضي...]]

[حاضر... [مستقبل...]]

---

(1) افترضنا أثناء تحليل الجملة (21) أن الظرف "غدا" يندرج ضمن المحيلات الصلبة الموجهة نحو زمن التلفظ speech Time oriented adverbs، وبالتالي تتمنع عن التأويلات الدلالية المحولة schifted. لكن سرعان ما تراجعنا عن هذا الافتراض بعد انفتاحنا على معطيات واردة في عمل Schlenker (2001a)، تمت الإحالة عليها في مقال: V. Stechow, (2002), Binding by verbs, Draft, p. 13.
والتي تبين أن الظرف"غدا" يقبل أن يرد في سياق الإدماج الزمني مربوطا بالزمن الأعلى. كما يظهر من خلال المثال التالي:
– كان يقول لي زيد دائما ومنذ سنوات إنه سينهي عمله في يومين/بعد غد/غدا

[ماضي... [ماضي...]]

[ماضي... [حاضر...]]

[ماضي... [مستقبل...]]

[مستقبل... [حاضر...]]

[مستقبل... [مستقبل...]]

[مستقبل... [ماضي...]]

الإشـــكال الذي يفرض نفسه يرتبط بآليات اشتقاق المطابقة الزمنية أو عدمها، وصيغ بناء التفاعل الزمني بين الزمن الدامج والمدمج.

سنقدم فيما يلي بعض التقنيات التمثيلية لتأويل الأزمنة المدمجة.

يفتـــرض أوجـــيهارا أن الإدمـــاج الزمني وتطبيق قاعدة متوالية الأزمان مشروطان بقيود تـــركيبية[1]، حيث ينبغي مراعاة المجال المحلي لربط الأزمنة المدمجة. فإذا كانت سمة الزمن الدامج مماثلـــة لسمة الزمن المدمج، وتحكمت مكونيا في السمة المدمجة، ولم تظهر أية سمة زمنية كحاجز يـــصد ربط الزمنين، حذفت السمة المدمجة في الصورة المنطقية اختياريا. ويعتبر أوجيهارا أن هذه القاعدة تمكننا من الإنتقال من البنية الزمنية (24) إلى البنية الزمنية (25) في الصورة المنطقية:

24 - john say-past that mary be-past sick

25 - john say-past that mary be Ø sick

الزمن الماضي في البنية التمثيلية (24) فارغ دلاليا، وتمكننا قاعدة الحذف من التخلص مـــن الـــسمة الزمنية الفارغة، وربط التأويل الزمني للمحمول المدمج بتأويل الزمن الدامج. وتخـــضع هذه القاعدة لضوابط تركيبية، فضلا عن كونها اختيارية، فلا نلجأ إلى تطبيقها في حالة ما إذا كان الزمن المدمج مالكا لقراءة السبق[2]. أما عن الضوابط التركيبية، فنلخصها في وجـــود مجـــال محلي للربط، وسمة تتحكم في سمة مجانسة لها، ولا ينبغي أن تظهر أية سمة زمنية كحاجز يمنع الربط. ونمثل لهذا التصور بالخطاطة التالية:

---

(1) ينظر: Kusumoto, 1999, pp. 69-71.
لمـــزيد مـــن التفاصـــيل حول المبادئ والقيود المستمدة من نظرية الربط العاملي التي يعتمدها أوجيهارا في تحليله.

(2) يصوغ أوجيهارا قاعدة متوالية الأزمان sot rule على المنوال التالي:
يحـــذف اختـــياريا الـــزمن الحاضر أو الماضي الذي يتحكم فيه محليا زمن حامل لنفس سمته الزمنية، ويتم الحذف في الصورة المنطقية. تنطبق القاعدة إذن على الخطاطتين الزمنيتين التا ليتين:
[ماضي... [ماضي...]]
[حاضر... [حاضر...]]
ينظر: Ibid., p. 71.

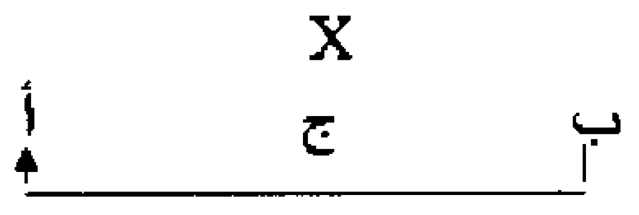

تتحكم مكونيا

تمثل "ب" السمة الزمنية العليا التي تتحكم في "أ"، أما إذا ظهرت "ج"، وكانت "ب" تـتحكم في "ج"، و"ج" تتحكم مكونيا في "أ"، فـ "ج" ستصير سمة زمنية رابطة لـ "أ"، وستمنع "ب" من ربط "أ".

ويظهـر مفعـول القاعدة، وتأثير المجال المحلي للربط الزمني في حالة الإدماج المتعدد، حـيث يتبين بجلاء حدود تأثير السمة "ج" الحاجز التي تتحول إلى مجال محلي مناسب لربط السمة "أ". وللتوضيح نأخذ المثال (26) و(27):

26 - قال زيد إن هندا ستزعم أنها كانت مريضة

27 - قال زيد إن هندا ستزعم أنها مريضة

يمثل "قال" السمة (ب) باعتباره الفعل الدامج الأعلى الذي يتحكم في "ج" (ستزعم)، باعتـباره فعلا دامجا بدوره متحكما في "أ" (كانت مريضة ومريضة). فالزمن الأسفل يربطه الزمن المستقبل، ولا يربطه ماضي الفعل "قال". ويجسد المثال (28) في اللغة الإنكليزية هذه الخاصية بشكل أكثر وضوحا:

28 - John decided a week ago that in ten days he would say to his mother that they were having their last meal together.

(قرر جون منذ أسبوع أنه بعد عشرة أيام سيقول لأمه أنهما أخذا وجبتهما معا).

لا يُـربط زمـن "were" الماضي بزمن الفعل decided، وإنما يُربط بزمن المستقبل "would"، باعتـبار أن اللقاء لم يتم بينهما بعد. فماضي "were" فارغ دلاليا ولا يحيل على أي مـاض قـبل زمن التلفظ. والمثال حجة لصالح قاعدة متوالية الأزمان، لأن الماضي في "were" يحـذف طالما أنه محكوم بصيغة الماضي في المستقبل "would" التي تحلل إلى ماض + مـستقبل، بخلاف "will" التي تحلل إلى حاضر + مستقبل. ويحذف ماضي "would" لأنه محكوم بسمة مماثلة من لدن الفعل "قال".

لا يمكن أن نعتبر أن القيود المحلية التي يقترحها أوجيهارا على ربط الأزمنة تنطبق على جميع المعطيات الزمنية مدمجة أم ملحقة، فهناك بنيات زمنية تمثل أمثلة مضادة لافتراض الربط المحلي للأزمنة، يقدمها دافيد أوشيما[1] في إطار ما يصطلح عليه بالربط المنظوري للزمن.

---

(1) ينظر:

ينـــبني تحليل أوشيما على مسلمة مفادها أن الحدث الذي يمكن أن يشكل نقطة إحالة بالنـــسبة إلى الزمن المنظوري لا يقترن بالضرورة بزمن المحمول الرئيس أو زمن المحمول الذي يـــتحكم مباشـــرة في الـــزمن المـــربوط، فالأزمنة يمكن أن تربط على مسافة بعيدة، وليس بالضرورة في مجالات مقيدة محليا.

نمثل للربط المنظوري من خلال المثال التالي:

29 – منذ سنتين قرأت زينب رواية كتبتها امرأة كانت تعمل لصالح شركة الحواسيب (كانت تعمل لما قرأها، لما كتبتها، قبل زمن التلفظ)

قراءة 1 ← $t2 < t1 < t01$, $t2 \subseteq t3$

قراءة 2 ← $t2 < t1 < t0$, $t1 \subseteq t3$

قراءة 3 ← $t2 < t1 < t0$, $t0 \subseteq t3$

$t0$ ← زمن التلفظ

$t1$ ← زمن القراءة (منذ سنتين)

$t2$ ← زمن الكتابة

$t3$ ← زمن العمل في الشركة

$<$ ← رمز يدل على السبق الزمني

$\subseteq$ ← يشير إلى علاقة التضمن بين الأزمنة

القراءة 1 = نقل المتكلم للزمن من منظور المرأة ،

القراءة 2 = نقل المتكلم للزمن من منظور زينب ،

القراءة 3 = نقل المتكلم للزمن من منظور زمن التلفظ .

يشير تعدد القراءات الزمنية للجملة إلى التباس البنية الزمنية للزمن الملحق المدمج أسفل البنـــية. وتمـــثل الجملة "كانت تعمل لصالح شركة الحواسيب" الزمن المنظوري الذي يرسى بطرق متعددة، بحسب نقطة الإرساء الزمنية التي تتخذ كعماد لبناء الإحالة الزمنية للجملة. ففـــي القراءة الأولى يرسى زمن عمل المرأة من منظورها، ويشكل زمن كتابة المرأة للرواية زمنا محليا، حيث يمثل أقرب نقطة إحالة زمنية يقرن بها الزمن المدمج. وبذلك تكون الدلالة الـــزمنية المقصودة أن المرأة كانت تعمل بالشركة عندما كتبت الرواية. أما إذا اتخذ منظور زيـــنب كـــنقطة إرساء زمنية ستصير الدلالة الزمنية دالة على أن المرأة كانت تعمل بشركة الحواســـيب لما قرأت زينب الرواية، وليس هناك ما يدل على أن المرأة كتبت روايتها عندما كانـــت تشتغل بالشركة. وفي حالة ما إذا اعتمد زمن التلفظ كنقطة إرساء زمنية ستتحول الدلالة الزمنية في اتجاه تأويل محايد تنتفي معه أية إمكانية لصياغة علاقة زمنية بين زمن العمل بالشركة وزمن الكتابة أو القراءة.

- Oshima D, (2007), Perspective, logophoricity, and embedded tenses in japaness, draft, pp. 14-15.

تقتـــرح إنش (1986) آليات تركيبية لاشتقاق الدلالة الزمنية للأزمنة المدمجة[1]. وثمة قاسم مشترك بين النسق التمثيلي الذي يقدمه أوجيهارا ونسق إنش، يتحدد في ربط الدلالة الزمنية بقيود تركيبية. تنطلق إنش من مبدأ رئيس تسميه مبدأ الإرساء anchoring principle، مفـــاده أن الأزمـــنة ينبغي إرساؤها. ويرسى الزمن إذا رُبط في مقولته العاملية أو في مجال المصدري المحلي. والمصدري قد يُربط بمقولة تتحكم فيه محليا وبالتالي يتم إرساؤه، وإذا كان جـــذرا root للجملة غير محكوم بأية مقولة عاملية فهو يُعين زمن التلفظ. فبموجب آليات إرســـاء الـــزمن يتم تفسير التنوع التأويلي للأزمنة المدمجة، ولنأخذ كنموذج قاعدة متوالية الأزمـــان. لقـــد لاحظنا أن الماضي المدمج في حيز الماضي يسمح بقراءة التواقت والسبق في الإنكليـــزية، ولا يجيز إلا قراءة السبق في العربية. ولتمثيل الالتباس التأويلي في الإنكليزية في إطار نسق إنش، نقترح البنيتين التمثيليتين التاليتين:

أ - [مص$_0$... ماضي$_i$... [مص... ماضي$_i$]]

ب - [مص$_0$... ماضي$_i$... [مص$_i$... ماض$_j$]]

تمـــثل البنية (أ) لقراءة السبق. فالمصدري الأعلى يمثل زمن التلفظ (الحاضر). والماضي الـــدامج مُرسى anchored في مجاله، ويحمل قرينة تمكنه من التموضع قبل زمن التلفظ، أما المـــصدري المدمج فلا يحمل أية قرينة، ولو حمل قرينة مماثلة للمصدري الأعلى لكان الزمن المـــدمج مـــرتبطا بزمن التلفظ، وهذه قراءة زمنية غير متاحة في هذا السياق. ولذلك يحمل الماضي المدمج قرينة مماثلة للماضي الدامج للدلالة على تواقت الحدثين. أما في البنية (أ) فقد أســـند للمـــصدري المدمج قرينة مماثلة للماضي الدامج، وخولف بين قرينة الماضيين الدامج والمدمج، لتمكين الماضي المدمج من التموقع قبل الماضي الدامج ومن ثمة قراءة السبق.

وحيـــنما نقارن بين اللغة العربية والإنكليزية يبدو أن الخطاطة (ب) تنطبق على العربية ولا تنطـــبق علـــيها الخطاطة (أ)، ولا نجد في نسق إنش ما يفسر هذا الاختلاف. أما نسق أوجيهارا التمثيلي فيعتمد على فرضية التوسيط parametrization، وهي فرضية مدمجة في قاعـــدة متوالية الأزمان التي يقترحها. فمنطوق القاعدة يجعل حذف الزمن مسألة اختيارية. وهذه الاختيارية يمكن رصدها داخل تراكيب الأزمنة المدمجة في لغة محددة أو عبر اللغات[2].

---

(1) نحيل على كو سوموتو، للمزيد من التفاصيل حول نسق إنش لتمثيل الأزمنة المدمجة:

- Kusumoto, 1999, pp. 57-59.

(2) قـــدمت إيـــوش Abush مقتـــرحا لتفسير سلوك الأزمنة المدمجة ينبني على التمييز بين السياقات الماصدقية والسياقات المفهومية التي تتصدرها محمولات مفهومية من نمط زعم وظن وقال... ففي الصنف الأول من الـــسياقات يكون متغيرا variable حرا، ويصير مربوطا في الصنف الثاني من السياقات. ويشترط في دلالة الأزمنة الخضوع لقيود من نمط القيد الموضوع على الماضي، الذي يدل على أن متغير الزمن يسبق الزمن

وقـــبل الانـــتقال إلى دراسة سلوك الزمن في تراكيب الصلة، سنقدم تفاصيل المقاربة التي سنعتمدها في دراسة الأزمنة المدمجة. وهي تفاصيل مستقاة من الدراسات الحديثة لفون ستيشو(1) von stechow.

ينطلق ستيشو من تصور مفاده أن التمثيل التركيـــي للبنى الزمنية في اللغات الطبيعية يتضمن زوجا من السمات الزمنية: سمة زمنية غير مؤولة، وهي السمات الزمنية الصرفية التي تحملها الأفعال المعجمية، والمساعدات. وسمة زمنية مؤولة تظهر في الرأس الزمني الذي ينتقي المركب الفعلي، وتحمل الـــرؤوس الزمنية متغيرات الزمن time variables. وهذه المتغيرات تسند إليها سمات تقيد إحالتها الـــزمنية (مثل الحاضر أو الماضي). وفي الطريق نحو التمثيل المنطقي ينبغي التخلص من السمات غير المؤولة عبر آلية التطابق مع السمات المؤولة، ولنأخذ كنموذج التمثيل المنطقي للبنية الزمنية التالية:

خرجت زينب.

E ز7 ... ز7 (حاضر > ز7 (حاضر > ز2) زينب > *~~حاضر~~ خرجت

(زغ = متغير زمني، > = السبق الزمني)

في التمثـــيل المقترح أعلاه نلاحظ أن السمات الزمنية الصرفية تم محوها بعد فحصها. وتمثل البنية التمثيلية الموضوعة بين معقوفتين تأويلا دلاليا للعلاقة الزمنية التي يعبر عنها المتغير الزمني الأعلى الحامل لسمة الزمن المؤولة.

التقويمي المحلي الذي يرمز عندها لزمن التلفظ، وتعبر بطريقة صورية عن هذه العلاقة بـــ t2>t0. وحينما يكـــون الزمن الماضي مدمجا في سياق مفهومي يتحكم فيه فعل دامج دال على الماضي، يستحيل تطبيق هذا القيد على الزمن المدمج.

ففي إطار التمثيل التالي لمتوالية الأزمان:

- Bernard past1 sayλ t2 Mary past2 be sick

تعتبـــر أن الماضـــي المدمج مربوط بسور مفهومي يسوغ ظهوره الفعل المفهومي الأعلى، وبالتالي ليس زمن التلفظ هو زمن التقويم المحلي للماضي المدمج وإنما t2 الذي ينقل اليه الماضي الدامج علاقته الزمنية، وبالتالي فـــ past 1 و past 2 يـــشتركان فـــي نفس العلاقة الزمنية، ومن ثمة قراءة التواقت. ونقطة الضعف في تحليل إيـــوش تكمـــن فـــي كـــون علاقة التواقت لا يمكن الحصول عليها إلا في السياقات المفهومية، وهو زعم تفنده المعطيات كما بين ستيشو من خلال المثال التالي الذي يتواقت فيه الماضيان، في غياب محمول مفهومي:

- Bill maried a woman that was rich

- Von Stechow, 1997, Tense in intentional contexts, pp. 6-9.

(1) نحيل على المقالات التالية، التي ستشكل رافدا مهما من بين روافد التصور الذي نتبناه لتحليل سلوك الأزمنة المدمجة في اللغة العربية:

- A, Von Stechow, 2002, Binding by verbs: Tense, person and Mood under Attitudes, Draft.
- A, Von Stechow, 2005, Semantic licensing of some uninterpretable features, Uuniversity of Tubingen, Draft.
- A, Von Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, Tubingen and Cornell, Draft.
- A, Von Stechow, 2006, Types of IF/Uf Agreement, university TubinGen Draft.

تتجلـــى قـــيمة التمثيل الذي يقترحه ستيشو في دراسة متوالية الأزمان(1). فالمحمولات القضوية عبارة عن أفعال سورية verbal quantifiers تربط متغيرات الزمن المؤول المدمج وتمحوها.

فالفعـــل القضوي ينقل عبر الرمز التسويري (λ) القيمة الزمنية للمتغير الزمني للفعل الـــدامج، وبالتالي يتمكن عبر هذه القيمة الزمنية من مراقبة الفعل المدمج وحذف العلاقات الـــزمنية للمـــتغير الزمني. وللتمثيل نقترح خطاطتين زمنيتين تمثلان العلاقة بين الزمن الدامج والمدمج في اللغة الإنكليزية، وصورتيهما المنطقيتين:

[حاضر... [حاضر]]

[حاضر... [ماضي]]

(القراءة المواقتة) 30a - smith thinks Mary is sick

(قراءة السبق) 30b - smith thinks Mary was sick

30أ -

t_1^{pres} smith thinks $^{*\cancel{pres}}\ \gamma < \ldots t_2^{\cancel{pres}} \ldots > \ldots t_2^{\cancel{pres}} \ldots$ Mary ~~is~~$^{*\cancel{pres}}$ sick

30ب -

t_1^{pres} smith thinks $^{*\cancel{pres}}\ \gamma < \ldots t_2^{\cancel{pres}} \ldots > \exists t_3 \ldots t_3^{<pres} [t_3^{\cancel{pres}} < t_2^{pres}]$ mary was $\lessdot^{*\cancel{pres}}$

نلاحظ في الخطاطة (a) أن الزمن الصرفي (الحاضر) للفعل القضوي (ظن) يمحى، وقد وضـــعت بـــين معقوفـــتين السمة الزمنية للمتغير الزمني للفعل الدامج باعتبارها سمة رابطة لمـــتغيرات الزمن المدمجة، وبذلك تحذف السمة الزمنية للمتغير الزمني المدمج، وسمات الزمن الـــصرفي المـــدمج تباعا. وتمكننا ميكانيزمات الربط من الحصول على قراءة التواقت. أما في الخطاطة (b) فالزمن الدامج لا يسرب إلا سمة الحاضر كسمة رابطة. وبما أن المتغيرات الزمنية للفعل المدمج تفرز متغيرا زمنيا جديدا دالا على السبق (t_3)، فهذا المتغير لا يمكن محوه لأنه لا يطابـــق المتغير الزمني الذي سربه المحمول القضوي (t_2). وبالتالي نلاحظ بأن السمة التي تم محـــوها في المتغيرات الزمنية المدمجة هي السمة المطابقة للفعل الدامج (t_2^{pres}). ويبين التمثيل الموضـــوع بـــين معقوفتين علاقة السبق بين الزمن المدمج والزمن الدامج، ويمكننا أيضا من الحصول على قراءة السبق. والواضح من خلال الصيغة التمثيلية التي يقترحها ستيشو أن آلية حـــذف سمات المتغير الزمني المدمج لا تتم إلا إذا ماثلت سمات المتغير الزمني السوري المرموز إلـــيه بالرمـــز (λ). فعـــندما يكون الماضي مدمجا في الماضي نحصل على قراءة التواقت في الإنكليزية بموجب نقل سمات المتغير الزمني نفسها إلى المتغيرات الزمنية للزمن المدمج.

(1) نستقي المعطيات النظرية وإجراءات التحليل من عمل ستيشو:
- Stechow, 2002, pp. 27-40.

ويفسر ستيشو الفرق بين اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان واللغات غير المالكة للقاعدة، بموجب وسيط يقترحه بالنسبة للغة الروسية ويعممه على اللغات التي تشاطرها قاعدة متوالية الأزمان. فاللغة الروسية تسمح للأفعال القضوية بحذف سمة الحاضر في المتغيرات الزمنية المربوطة بغض النظر عن زمن الفعل الدامج. أما الإنكليزية فلا تبيح تطبيق هذا المبدأ، الذي يمكن التعبير عنه بصيغة أخرى بقولنا إن الحاضر في الانكليزية زمن تعييني Deictic. والتالي لا يمكن أن يكون زمنا نسبيا أو عائديا. بخلاف الحاضر في العربية أو اليابانية أو الروسية. فالحاضر يتواقت مع الماضي في العربية والروسية، ولا يتواقت في الإنكليزية، والماضي يتواقت مع الماضي في الإنكليزية ولا يتواقت في العربية واليابانية والروسية، لأن الماضي المدمج في الماضي يخلق متغيرا زمنيا جديدا يموضع زمن الحدث المدمج قبل المتغير الزمني الذي يسربه الفعل الدامج.

يشتق ستيشو في أعماله الأخيرة الفرق بين اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان واللغات غير المالكة للقاعدة من وسيط آخر وهو وسيط المطابقة الزمنية المتعددة[1]، فاللغة الإنكليزية تخصص هذا الوسيط تخصيصا إيجابيا، بينما تخصصه الروسية والعبرية والعربية واليابانية تخصيصا سلبيا.

فعندما نقول في الإنكليزية:

31 - john said that sue was sick

32 - john said that sue was pregnant

لا تخصص الجملة إلا بزمن دلالي واحد وهو زمن الدامج، وهذا الزمن يربط الزمن الصرفي للفعل الدامج باعتباره حاملا لسمة غير مؤولة، ويربط كذلك زمن الفعل المدمج. وتمثل البنية (33) للمطابقة الزمنية المتعددة:

---

(1) ينظر:

- Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, pp. 15-18.

وأيضا: Stechow, 2006, Types of IF/uF agreement, pp. 6-8.

- Stechow, 2005, Semantic licensing of some uninterpretable features, pp. 5-8.

- Stechow, 2009, Tenses in compositional semantics, ms, pp. 16-30.

تتبنى فرضية المطابقة الزمنية المتعددة على تصور مفاده أن التمثيل الزمني لمتوالية الأزمان قد يتضمن سمة دلالية مؤولة بمثابة سور زمني يتطابق مع مجموعة من السمات الزمنية الصرفية غير المؤولة، حيث تصير الجملة دالة على زمن دلالي واحد يربط كل ورودات occurrences الأزمنة الصرفية الموافقة للزمن الدلالي في سمته الزمنية. ويمكن لفرضية المطابقة المتعددة أن تمتد إلى ظواهر أخرى، كما أوضح ستيشو، مثل ظاهرة النفي. ففي اللغات التي تسوغ ظهور وحدات النفي القطبية المربوطة بأداة نفي، تعرف مطابقة متعددة في مجال النفي. لاحظ الفرق بين (أ) و(ب).

لم أكتب قط

*أ كتب قط

فحتى تؤول (قط) ينبغي أن تربط أو تتطابق مع عنصر حامل لسمة نفي مؤولة.

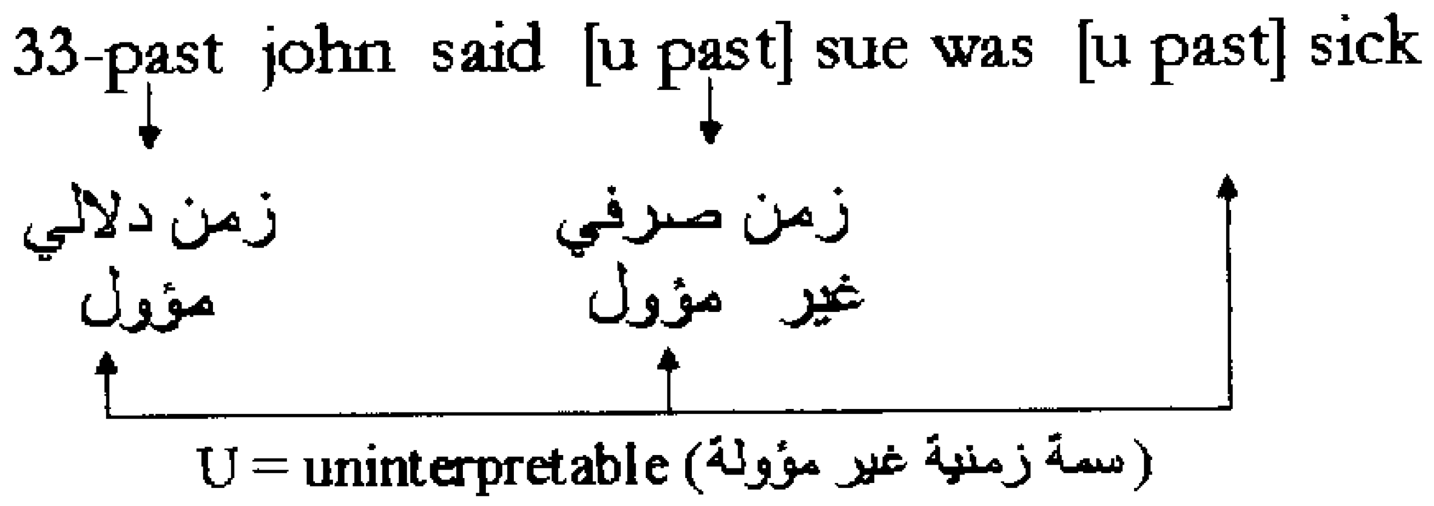

أمـــا في اللغـــة العربية فلا يمكن للماضي الصرفي المدمج أن يربط ربطا متعددا، وإنما يتطابق مع زمن دلالي مدمج، ومن ثمة قراءة السبق:

34 – قال زيد إن عمرا ألف الكتاب

ماضي$_1$ قال[غ م ماضي] أن عمرا $_1$ ماضي $_2$ ألف [غ م ماضي] الكتاب

(غ م = غير مؤول)

فظهـــور زمـــن دلالي مؤول مدمج يمكن الزمن الصرفي للفعل "ألف" من أن يؤول في مـــاض مـــباين لماضي الفعل الدامج. أما القرائن (1 و2) فتدل على ارتباط الماضيين بعلاقة سبق.

وعـــندما يكون الحاضر الصرفي مدمجا في الماضي، فالزمن المدمج لا يتطابق مع الماضي الدلالي، وإنما يربط في مجاله المحلي بحاضر دلالي نسبـــي relative present يحمل قرائن دالة على ارتباطه بالماضي الدامج:

35 – قال خالد إن فاطمة تحرر مقالة

ماضي$_1$ قال[غ م ماضي] خالد إن فاطمة $_1$حاضر$_2$ تحرر[غ م حاضر] مقالة

فلو كانت المطابقة الزمنية متعددة، لعممت سمة صرف – زمنية واحدة غير مؤولة على الجملة بأتمها، كما يتبين من خلال الخطاطة (33).

يفتـــرض ستيـــشو أن المطابقة الزمنية المتعددة يصدها المصدري في اللغات غير المطبقة لقاعدة متوالية الأزمان، لكن هذا الافتراض لا يصح على الأقل بالنسبة للغة العربية، فالمطابقة الزمنية المتعددة حاصلة في المتواليات الزمنية التالية على الرغم من وجود المصدري "إن":

36 – يقول خالد إن فاطمة تكتب المقالة

37 – سيقول عادل إن فاطمة ترسم لوحة

ويصدق على الجملتين التحليل الذي يقترحه ستيشو لما يقابلهما في الإنكليزية:

38 – john thinks that Mary is sick (يظن جون أن ماري مريضة)

39 – john will say that he is sick (سيقول جون إنه مريض)

نقترح البنيتين التمثيليتين المواليتين للجملتين (36 و37):

:40

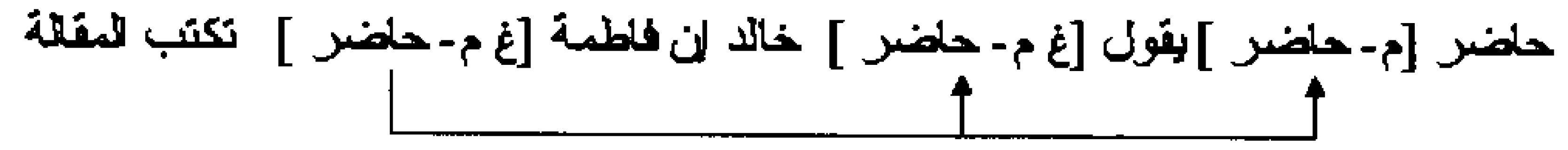

:41

يتضمن الزمن المدمج في (40) سمة غير مؤولة تتطابق مع سمة الحاضر المؤولة في الزمن الـــدامج. أمـــا في البنية (41) فالمستقبل يحلل إلى سمتين زمنيتين في نسق ستيشو (الحاضر + المستقبل). ولا يحتاج الحاضر المدمج غير المؤول أن يتطابق سوى في سمة واحدة مع الحاضر الدلالي للزمن الدامج.

وقد تحدث المطابقة الزمنية في سمة واحدة بين الزمن الدامج والزمن المدمج بالرغم من كـــون البنية السماتية للزمنين مثنوية، غير أن عملية المطابقة لا ترى سوى سمة زمنية واحدة غـــير مؤولة (الحاضر)، وتُربط السمة الثانية داخل الزمن المدمج بموجب سمة مؤولة داخلية. ويتبين ذلك في حالة المستقبل المدمج في المستقبل:

42 - سيقول خالد إنه سيشارك في الندوة

فالمـــستقبل المدمج لاحق للمستقبل الدامج، وهذا التأويل يمكن اشتقاقه بموجب البنية التمثيلية (43):

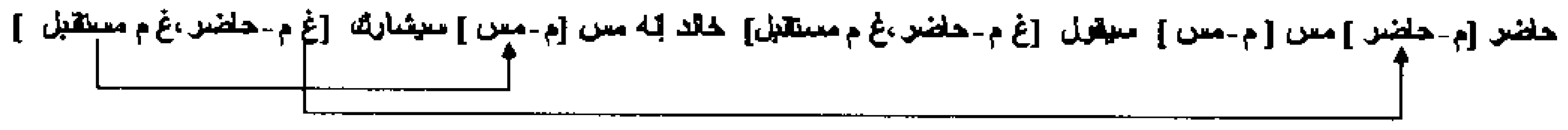

ويتبين من خلال هذا التحليل أن ظهور سمة زمنية واحدة مؤولة داخل الأزمنة المدمجة تنتج القراءة الزمنية المحولة Shifted. أما فيما يخص الافتراض الذي قدمه سيشو بصدد منع المـــصدري في اللغـــات غير المالكة لمتوالية الأزمان من إجراء المطابقة الزمنية فيمكن رصده بسهولة في الصلات.

وقـــبل الانتقال إلى دراسة آليات المطابقة الزمنية في البنيات الصلية، سنقدم بعض المعطيات التي تشكك في افتراض عدم وجود قاعدة متوالية الأزمان في اللغة العربية. لقد حرصنا سابقا على تقديم بعض الأمثلة المضادة في العربية لعدد من الخصائص التي اعتبرت في الأدبـــيات الـــزمنية مميـــزة للغات غير المطبقة لقاعدة متوالية الأزمان. من بين هذه الخصائص:

أ. الماضي المدمج في الماضي لايقبل سوى قراءة السبق.

ب. غـــياب إمكانـــية إجراء قراءة المخرج المزدوج، أي أن الحاضر المدمج في الماضي زمن عائدي ونسبـــي ولا يملك ممرا نحو زمن التلفظ.

ج. غياب المطابقة الزمنية المتعددة.

لنلاحظ دلالة الماضي في الأمثلة الموالية:

44 - ﴿... قَـــالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...﴾ [سورة البقرة: 247].

45 - ﴿... وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [سورة البقرة: 285].

46 - ﴿قَالُوا ياصَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا...﴾ [سورة هود: 62].

47 - ﴿قَالُوا ياأَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا...﴾ [سورة يوسف: 17].

48 - ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي...﴾ [سورة يوسف: 26].

يظهـــر من خلال المثال (44) بأن زمن اصطفاء الله طالوت ملكا سابق على زمن القـــول، بيـــنما نعتبر زمن السمع والطاعة حاصلا في زمن القول، أي أنه مواقت لزمن القول وغير سابق عليه، بخلاف الأمثلة (46 و47 و48)، حيث تموضع الأحداث زمنيا قـــبل زمـــن القـــول. فالظرف "قبل هذا" يرجح القراءة الزمنية السبقية في (46) كما ترجحها متوالية الأحداث في قصة يوسف. فـــ "كان" في المثال (46) تحمل دلالة السبق وقد ترد حاملة لزمن ماض مواقت لزمن القول، كأن "كان" لا زمن فيها، وإنما تتطابق صرفيا مع سمة المضي في متوالية من الأزمان، كما يظهر من خلال المثال الموالي، حيث لا يمنع المصدري "إن" من إجراء المطابقة الزمنية عن بعد، ومن الحصول على قراءة التواقت خلافا لما يزعمه ستيشو:

49 - ﴿قَـــالَ رَبِّ إِنِّـــي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا * وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا...﴾ [سورة مريم: 4-5].

فلو كان تحليل ستيشو صائبا بالنسبة لدور المصدري في صد المطابقة الزمنية المتعددة في اللغـــات غير المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، لما ربطت سمة المضي الصرفية في الزمن المركب الدال على المستقبل في الماضي بسمة الماضي الدلالي في "قال"، وذلك في المثال (50):

50 - قال زيد إنه كان سيشتري سمكة حية

وهـــذا الـــربط يتم بالرغم من توسط المصدري بين الزمن الدامج والمدمج. فمضي "كان" مربوط بسمة المضي في "قال". ونفترض أن الجملة "سمكة حية" تتضمن صرفة زمنية غير ممعجمة دالة على الحاضر النسبـــي (العائدي). فالجملة (50) شبيهة بالجملة الإنكليزية (51):

51 - John said he would buy a fish that was alive

فالترجمة الحرفية للجملة (51) إلى العربية ستجبرنا على إظهار الرابطة "كان"، كمقابل لـــ was، وستتغير بذلك الدلالة الزمنية، لأن "كان" المدمجة تتطابق مع سمة زمنية داخلية مؤولة لتجعلها سابقة على زمن الشراء. وهذا الإشكال في واقع الحال يرتبط بالفعل "كان" الـــذي قد يرد حاملا لزمن، وقد يرد مفرغا من الزمن. فعندما يخصص بزمن دلالي فسمته الـــزمنية مؤولة ودالة على السبق، وعندما لا يخصص بزمن دلالي يكون حاملا لسمة صرفية زمنية تتطابق مع سمة زمنية دامجة مؤولة ومن ثمة قراءة التواقت. فالقراءة الزمنية للجملة (52) مغايرة للقراءة الزمنية للجملة (50):

52 - قال زيد إنه كان سيشتري سمكة كانت حية

فالسمكة كانت حية قبل أن ينوي شراءها في مستقبل داخل الماضي، وزمن "كان" في "كانت حية" لا يتطابق مع زمن "كان" في "كان سيشتري"، وإنما يتطابق مع زمن دلالي مؤول داخليا، مما يجعل زمن حياة السمكة سابقا على زمن القول بشكل مماثل للجملة (34).

هـــل نسعى من خلال كل هذه المعطيات إلى التشكيك في الطرح الذي ينفي وجود قاعـــدة متوالية الأزمان في اللغة العربية؟ ما أريد أن أبينه من خلال الأمثلة المقدمة أعلاه أن التوســيط القـــائم على قيمتين: إما قيمة موجبة أو سالبة غير سليم. وأنه ينبغي الإقرار إما بوجود أنماط لغوية مختلطة - كما يفترض ستيشو نفسه بالنسبة للغة الألمانية[1] - تمزج بين خصائص اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، وخصائص اللغات غير المالكة للقاعدة. أو افتـــراض توسيط لسمات الأزمنة[2]، حيث إن هذا التوسيط يكون مصدر الآثار الناتجة عن قاعدة متوالية الأزمان، فالزمن الحاضر يمكن أن يكون فارغا دلاليا في لغات مثل الروسية أو العـــبرية أو اليابانية، وغير فارغ دلاليا في لغات أخرى مثل الإنجليزية، وذلك في السياقات الـــزمنية المدمجة، حينما يرد الحاضر مدمجا في الماضي. ويمكن تعميم هذا التصور على الماضي المدمج في الماضي.

لقـــد اســـتدلت إنـــش[3] على غياب قاعدة متوالية الأزمان، مبينة إخفاق القاعدة في وصـــف معطيات من لغات مختلفة مثل اللغة التركية، معتبرة أن الآليات الوصفية التي توفرها قـــيود الإرساء الزمني كافية لاشتقاق مفعول القاعدة. فآليات الربط وقيوده في مجال الزمن تنتمـــي إلى طائفة من القيود التركيبية المتعددة الانطباقات، حيث تنطبق في تركيب الضمائر

(1) Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, p. 20.

(2) يتبنى هذا التصور أوجيهارا في مقاله:

- Ogihara, 1999, Double-access-sentences generalized, pp. 4-5.

(3) Enc Murvit, (2004), Rethinking past tense, pp. 211-213, in: the syntax of time, ed by jaqueline gueron and jaqueline lecarme.

والأســـوار. ففي إطار المفاضلة الإبستيمولوجية بين آليات الوصف والتفسير المعمول بها في أدبيات التنظير والصورنة اللسانيتين، تفضل المبادئ والقواعد العامة القواعد الموضعية التي لا تـــصف إلا مجالا محدودا. وتمثل قاعدة متوالية الأزمان قاعدة موضعية لا تنطبق إلا في ميدان محدود في إطار الأنحاء الزمنية التي يمكن بناؤها لوصف الإحالة الزمنية للغات الطبيعية.

وفـــضلا عـــن القـــيمة الإبـــستيمولوجية لنموذج زمني يعتمد مبدأ الصياغة الوصفية والتفـــسيرية للبنيات الزمنية وفق نمذجة تستند إلى القيود والمبادئ، يملك نموذج إنش فضيلة أخـــرى تتمـــثل في رصـــد التنوع الوسائطي بين اللغات فيما يخص تطبيق القاعدة أو عدم تطبـــيقها، فالملاحظ أن اللغات لا تسلك مسلكا موحدا إزاء الظاهرة، وينسحب ذلك على التنوع داخل اللغة الواحدة، فداخل اللغة الواحدة يمكن أن نجد بنيات تخضع لقاعدة متوالية الأزمان وبنيات لا تخضع لها. والتفسير المتداول لهذا التنوع داخل اللغة الواحدة يقرنه بطبيعة المحمـــول الـــدامج من جهة انتمائه لزمرة الأفعال الماصدقية أو المفهومية، أو بالطبيعة الجهية للمحمـــول المـــدمج تبعا للتقسيم الجهي الذي يميز بين المحمولات الساكنة والمحمولات غير الـــساكنة الدالـــة على السيرورة أو النشاط أو الإنجاز. وهكذا عندما يكون المحمول المدمج ســـاكنا دالا على المضي يجوز للزمن المدمج أن يتواقت مع الزمن الماضي الدامج، كما تجوز القراءة المحولة نحو ماض سابق للزمن الدامج. بينما لاتجوز مع المحمولات الغير الساكنة سوى القـــراءة المحولة. ويسهل احتواء هذا التنوع داخل اللغة الواحدة وعبر اللغات في إطار نموذج يعتمد قيودا وآليات تركيبية مضبوطة لربط الأزمنة.

الافتراض الأساسي الذي تعتمده إنش لاشتقاق التنوع الإحالي للأزمنة المدمجة في وعبر اللغات الطبيعية يتأسس على مبادئ تحليلية، نحصرها فيما يلي:

- تملـــك الأزمنة سواء أكانت دامجة أم مدمجة قرينتين زمنيتين، قرينة دالة على زمن التقويم وأخرى دالة على الزمن الإحالي.
- لا تُربط قرينة زمن تقويم الزمن الدامج، نظرا لعدم وجود زمن أعلى يمكن أن يمثل مجالا لإرساء زمنها وربطه، وبالتالي تصير القرينة دالة على زمن التلفظ.
- يمـــثل الـــزمن الإحالي زمن تحقق الحدث. وتحدد إحالته إذا كان زمنا دامجا بالنظر إلى علاقته بزمن التقويم الذي يساوي زمن التلفظ، وبالتالي يكون الزمن الإحالي إما سابقا على زمن التقويم أو لاحقا له أو متضمنا فيه. فنحصل بموجب هذه العلائق الزمنية على تأويل الماضي والمستقبل والحاضر على التوالي.
- يحمـــل الزمن المدمج قرينتين زمنيتين إحداهما دالة على زمن التقويم والأخرى دالة على الـــزمن الإحالي. إذا ماثلت قرينتا الزمن المدمج قرينتي الزمن الدامج حصلنا على قراءة

التواقت بين الزمنين. وإذا خالفت قرينة الزمن الإحالي للزمن المدمج مثيلتها في الزمن الدامج، وتماثلت قرينة زمن تقويم الزمنين الدامج والمدمج حصلنا على قراءة السبق أي سبق الزمن المدمج للزمن الدامج، أو ما يصطلح عليه القراءة المحولة.

- يدل الزمن الماضي دائما على الماضي. فالبنيات الناتجة عن تطبيق قاعدة متوالية الأزمان المزعومة في الأدبيات اللسانية، ليست نتاج تحويل زمن حاضر مدمج ليطابق الزمن الماضي الدامج عبر نسخ سمة الماضي الدامجة في الزمن المدمج. مثلما ليست ناتجة عن حذف الزمن الماضي المدمج في الصورة المنطقية إذا تحكمت فيه سمة زمنية ماضية. فبالنسبة إلى إنش الاختلاف الذي ترصده قاعدة متوالية الأزمان بين اللغات المالكة للقاعدة واللغات غير المالكة لها، هو اختلاف ناتج عن مستوى ربط الأزمنة المدمجة، وتحديدا ربط القرينتين الزمنيتين للزمن الماضي عبر اللغات، وهذا الاختلاف يمكن توسيطه لأن الأزمنة وسماها (أو قرينتاها) تقبل التوسيط. فإذا كان الماضي المدمج في الماضي في اليابانية أو العربية لا يقبل التواقت ولا يستسيغ سوى القراءة المحولة، فلأن صرفية الماضي في اللغتين لا تُربط سوى قرينة زمنها التقويمي. خلافا لصرفية الماضي المدمج في الإنكليزية التي تُربط بشكل اختياري قرينتاها الزمنيتان معا أو قرينة الزمن التقويمي دون قرينة الزمن الإحالي.

وتمثل المعطيات التالية لمسارات التأويل الزمني باستعمال نسق القرائن الزمنية:

53 - Teresa iIj heard that Mary jIk won the race

54 - Peter iIj claimed that alice iIj was sick

55 - Peter iIj claimed that Alice jIk was sick

<u>الرموز</u>I: = الصرفة الزمنية

i = الزمن الإحالي

j = زمن التقويم

k = الزمن الإحالي

الملاحظ أنه في البنية (53) قد تماثلت قرينة زمن التقويم الزمنين الدامج والمدمج، بينما خالفت قرينة الزمن الإحالي للزمن المدمج مثيلتها في الزمن الدامج، فالقراءة الزمنية الوحيدة التي تبيحها الجملة هي قراءة السبق.

وتبين البنية الزمنية (54) و(55) إمكانية بناء تأويلين زمنيين للجملة نفسها، أحدهما دال على التواقت والآخر دال على السبق، فالتماثل التام بين القرينتين ينتج قراءة التواقت، والمخالفة في قرينة الزمن الإحالي تنتج قراءة السبق.

وتعتبر إنش أن إسناد القرائن الزمنية ينبغي أن يمثل له في الصرفة وليس في الزمن، على اعتـــبار أن هناك مجموعة من المقولات النحوية التي يمكن أن تشارك في نسق العلائق الزمنية من صنف العائدية والتواقت مثل مقولة الموجهات والتراكيب غير المصرفة المدمجة في اللغات الرومانية.

وبإمكاننا أن نرصد وجوها للاختلاف في معالجة إنش لقضايا ربط وإرساء الزمن بين المعالجـــات الـــسابقة التي قدمتها وبين المعاجة المقترحة. وأهم ملمح مميز لمقاربتها الجديدة اعتماد نسق تمثيلي للزمن مبني على قرينتين زمنيتين بدل قرينة زمنية واحدة.

لقد بينا أن هناك حالات تستوجب العائدية في المعطيات الزمنية العربية، لكن ذلك لا يـــستلزم بالضرورة وجود قاعدة متوالية أزمان بالصيغة الموصوفة في الأدبيات اللسانية، لأن المعطـــيات التمثيلـــية للظاهرة في الإنكليزية أو في الفرنسية أو في بعض اللغات الرومانية أو الجرمانية لا تناظرها بشكل متماثل المعطيات الزمنية العربية سواء أتعلق الأمر بمعطيات متوالية الأزمان أم بمعطيات القراءة ذات المخرج المزدوج.

وهـــناك عـــدة أعمال حديثة تشكك في وجود قاعدة متوالية الأزمان على المستوى التركيبـــي أو المنطقي، فالقاعدة بالنسبة إليها صرافية محضة لا تمت بصلة مباشرة إلى القالب التأويلي للنحو. ومن هذه الأعمال دراسة رودريكز Rodriguez(1) حيث يعتمد في اشتقاق مفعـــول القاعـــدة على برنامج الصرف الموزع معتبرا أن القاعدة تستهدف ما يصطلح عليه بالـــزمن المتواقت [– ماضي، – حاضر]. ولا يسوغ هذا المركب السماتي إلا إذا تم انتقاؤه بواســـطة محمـــول أعلى (زمن أعلى) ماض، وفي القالب الصرافي تحول سمة [– ماضي] في المـــصفوفة السماتية إلى سمة [+ ماضي]، أي من التخصيص السالب للسمة إلى التخصيص المـــوجب إذا وفقط إذا تحكمت سمة [+ ماضي] في المركب السماتي للرأس الزمني المدمج، فتنـــتج القاعدة مطابقة صرف زمنية بين الزمن الدامج والمدمج، وبعد تطبيق قواعد التهجية والإدماج المعجمي تظهر صورة الماضي الصرافية.

المفتـــرض الأساسي الذي ينطلق منه رودريكز أن الماضي في متوالية الأزمان يفتقر إلى محـــتوى إحـــالي دلالي مستقل، ومعنى ذلك أنه لم يكن موجودا في مسارات الاشتقاق في التـــركيب الظاهـــر، فالبنـــية السماتية التي تمثل دخل القالب الصرافي لا تتضمن سمة زمنية موسومة بالماضي، وبالتالي فسمة الماضي تدمج في الصرافة. وبالنسبة إليه ينسجم هذا التحليل

(1) ينظر:

- Rodriguez, P, Joshua, 2004, Interpreting the Spanish Imperfecto: Issues of Aspect, Modality, Tense, and Sequence of Tense, pp. 185-195. PHD. The Ohio State University.

مـــع الفرضـــية المركزية في الصرف الموزع التي تستلزم عدم توافق تام بين الصورة الصرفية الـــسطحية والـــسمات التحتـــية التي تمثلها، ما دامت هناك قواعد تعديلية تخضع لها حزمة الـــسمات (الـــصهر والشطر والإفقار والضم) قبل إجراء عملية الإدماج المعجمي (التهجية النهائية).

ويفتـــرض رودريكـــز وجود توسيط بين اللغات يخص تطبيق القاعدة، فثمة لغات لا تطـــبق قاعـــدة متوالية الأزمان، ومقتضى هذا الطرح أن الماضي المدمج في الماضي في اللغة العـــربية يـــستلزم وجود سمة ماض موسومة في المركب السماتي للرأس الزمني في التركيب الظاهـــر، وفي الصورة المنطقية تحوسب العلاقة الزمنية بين سمتين زمنيتين مخصصتين، خلافا للإنكليـــزية الـــتي تـــرث فيها الصورة المنطقية صورة زمنية متشكلة من سمتين زمنيتين غير مخصـــصتين [- ماضـــي، - حاضر] دالة على الزمن المتواقت، وبما أن اللغة العربية تستعمل صـــورة الحاضر للدلالة على العائدية، فذلك يقتضي أن سمة الحاضر في المركب الزمني الدال علـــى الـــتواقت [- ماضي، - حاضر] تخضع لتخصيص موجب في القالب الصرافي، لأن التخـــصيص المـــوجب لـــسمة الماضـــي يستلزم استعمال صورة الماضي الصرافية، فمسار التخصيص السماتي لا يمتد إلا إلى سمة زمنية واحدة.

وتمـــثل المصفوفات التالية لنسق السمات الزمنية التي تتضمن مصفوفتين للسمات المؤولة ومصفوفة الزمن المتواقت، بالإضافة إلى قواعد المطابقة الصرف - زمنية في القالب الصرافي:

الماضي ← [+ ماضي، - حاضر]

الحاضر ← [- ماضي، + حاضر]

الزمن المتواقت ← [- ماضي، - حاضر]

- تستهدف قاعدة متوالية الأزمان مصفوفة الزمن المتواقت.
- إذا كان الزمن موسوما ب [+ ماضي] أو [+ حاضر] لا تطبق القاعدة.
- طبق القاعدة إذا وفقط إذا كان الزمن الدامج مخصصا لسمة [+ ماضي].

قاعدة المطابقة الصرف - زمنية في القالب الصرافي:

[- ماضي] ← [+ ماضي]/[ز [____، - حاضر]

دلالة القاعدة = حوِل سمة [- ماضي] إلى [+ ماضي] إذا تحكمت سمة [+ ماضي] في الزمن المدمج.

[- حاضر] ← [+ حاضر]/[ز [- ماضي، ____]

دلالة القاعدة = إذا لم يتحكم الزمن الماضي في الزمن المدمج تظهر صورة الحاضر.

2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة:

سأبين من خلال دراسة آليات المطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة بشكل عام (الـــصفات الجملـــية والحال)، أن اللغة العربية تنتمي إلى النمط المختلط، حيث تتقاسم مع اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، بعض الخصائص التأويلية للأزمنة المدمجة، وتتميز عنها في خصائص أخرى تبرز بشكل واضح في التأويل الزمني داخل بنى الجمل الواصفة.

معلـــوم أن الحاضر المدمج في بنى الصلات لا يؤول على التواقت مع الماضي الدامج، وذلك في اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، وإنما يمتلك قراءة دالة على الزمن الإشاري (الحاضر) المقترن بزمن التلفظ. ففي اليابانية يلتبس الحاضر المدمج بين قراءة التواقت والقراءة الـــزمنية المستقلة. فالفعل "يبكي" في الجملة (56) لا يتزامن مع ماضي الفعل الدامج، وإنما يحيل على زمن التلفظ، كما يتبين من خلال قبوله الاقتران بالظرف الآني:

56 - John talked to the Boy who is crying (now)

(تحدث جون مع الولد الذي يبكي الآن)

وما يقابل الجملة (56) في اليابانية يدل بشكل ملتبس على تواقت زمن البكاء مع زمن الحديث، أو اقتران البكاء بالزمن الحاضر. وبالتالي تنتفي قراءة التواقت[1].

للحـــصول على قراءة التواقت في الإنكليزية ينبغي استعمال الفعل المساعد المدمج في الصلة مصرفا في الزمن الماضي "was"، وبالتالي سيتطابق الماضي المدمج مع الماضي الدامج. ويحيلنا هذا السلوك التأويلي للزمن في الصلات على التصور الذي قدم في الأدبيات الدلالية عن الزمن الحاضر والماضي في الإنكليزية، مفاده أن الحاضر لا يتطابق، لأنه لا يقبل أن يكون عائـــديا أو نـــسبيا، بخلاف الماضي الذي يقبل المطابقة الزمنية لأنه يجوز أن يرد في صورة صرف - زمنية فارغة دلاليا من محتوى المضي.

هـــذا الـــسلوك التأويلي للزمن في الصلة لا يمكن تعميمه على اللغة العربية[2]. لنتأمل المعطيات التالية:

---

(1) ينظر كوسوموتو لمزيد من التفاصيل: Kusumotto, 1999, pp. 88-90.

(2) لا يعمـــم هـــذا السلوك التأويلي على اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان. فالروسية التي تتقاسم واللغة اليابانية خـــصائص القاعـــدة المذكورة أعلاه في الجمل الواردة فضلات للأفعال القضوية، تتميز عنها في تأويل الجمل الـــصلية المدمجـــة، حيث تصير الروسية مشابهة للإنكليزية. فالحاضر المدمج في الماضي في بنى الصلات لا يجـــوز فـــيه الـــتواقت، وللحصول على هذه القراءة الزمنية تلجأ الروسية إلى استعمال الماضي غير التام past imperfective الـــدال علـــى الـــتدرج، بشكل مشابه للإنكليزية. فمن الطبيعي أن يدفعنا مثل هذا الاختلاف في تطبـــيق قاعـــدة متوالـــية الأزمـــان داخل تراكيب اللغة الواحدة، مثل الروسية حيث تطبق في صنف معين من التـــراكيب ولا تطـــبق في صنف آخر، إلى التشكيك في وجود مثل هذه القاعدة كآلية واصفة أو مفسرة لسلوك الأزمنة المدمجة في اللغات الطبيعية، حيث يمكن التفكير في اشتقاق هذه القاعدة من مبدأ مفسر أعم.

للمزيد من التفاصيل ينظر: Ibid., p. 90.

57 – التقيت الرجل الذي يحمل الجريدة

58 – التقيت الرجل الذي كان يحمل الجريدة

59 – التقيت رجلا يحمل الجريدة

60 – التقيت رجلا كان يحمل جريدة

61 – التقيت فتاة تجيد رياضة العدو الريفي

62 – قابلت الرجل الذي يضحك كثيرا

تشترك الجمل أعلاه في خاصية الوصف، فهي عبارة عن جمل واصفة للمركب الإسمي) الرجل، فتاة)وتختلف في بعض الخصائص التركيبية المتعلقة بتركيب الصلة، أو التخصيص الوصفي دون توسط الموصول. ويقترن هذا التباين في الخصائص التركيبية بتباين في التأويل الزمني. ففي المثال (57) يحمل الفعل المدمج زمنا إشاريا يحيل على زمن التلفظ، وبالتالي ينفصل زمن الصلة عن زمن الفعل الدامج. ولا تحتمل الجملة (58) قراءة التواقت، فماضي "كان" لا يتوافق زمنيا مع ماضي اللقاء، بخلاف الجملة الإنكليزية المقابلة لـ (58) حيث يجوز تواقت الزمنين. ويتضح ذلك من خلال رائز الظروف:

63 – التقيت الاسبوع الماضي الرجل الذي كان يحمل الجريدة أمس

وحيث لا تستسيغ الجملة (58) قراءة التواقت، تستسيغ الجملة (60) القراءة التواقتية، فزمن "كان" موافق لزمن اللقاء، والمطابقة الزمنية جائزة بين الزمنين، أي أنني حينما التقيت الرجل كان في ذلك الوقت يحمل جريدة، وتجوز قراءة السبق وحينئذ يسبق زمن "كان" زمن اللقاء[1]. وهذا الالتباس الموجود في (60) نجده في الجملة الإنكليزية مع وجود فارق مهم، يتمثل في حضور الموصول "who" وغياب الموصول في التركيب (60).

هل نعتبر إذن أن الموصول يلعب دورا في منع المطابقة الزمنية في تركيب الصلة في اللغة العربية؟ تؤكد الأمثلة الموالية أن المطابقة الزمنية بين الزمن الدامج وزمن الصلة لا تحدث في جميع الصور الزمنية التي يمكن أن يأخذها الزمنان، ذلك لأن جملة الصلة تتمتع في جميع الأحوال باستقلالية زمنية[2] عن الفعل الدامج. لنقارن المعطيات التالية بما يقابلها من قراءات زمنية مع الأفعال القضوية، حيث يجوز التواقت كما بينا سابقا:

---

(1) وقياسا على الجملة (60) تحتمل الجملة التالية ثلاث قراءات زمنية:

– تحدث زيد مع امرأة كانت تصرخ

ق1: امرأة كانت تصرخ قبل أن يحدثها زيد

ق2: تصرخ بينما يحدثها زيد

ق3: تصرخ بعدما حدثها زيد ولكن قبل زمن التلفظ

(2) انظر: جحفة، 2006، ص 170–171، من أجل تحليل مماثل.

64 – ألتقي الاسبوع المقبل الرجل الذي سيسافر غدا

65 – سافر أمس الرجل الذي درس في صباه في مدينة مراكش

66 – الـــرجل الـــذي التقيته أمس يطارد الآن الفتاة التي نالت جائزة الكتاب العام الماضي

67 – جاء الرجل الذي إن أكرمته أكرمك

من الواضح إذن أن الموصول يخلق مجالا زمنيا مغلقا يحول دون إجراء ربط زمني خارج مجاله، جاعلا من زمن التلفظ نقطة التقويم الزمني لزمن الحدث المدمج في الصلة، وتستوي في ذلك الصلة المقيدة المتشكلة من سابق الصلة والموصول، والصلة الحرة المتشكلة من موصول بـــدون ســـابق. وهذه الخاصية لا تشاطر فيها العربية لغات أخرى مثل الإنكليزية واليابانية والروسية، فوجود الموصول في هذه اللغات يمنع ربط الزمن المدمج بالدامج بشكل مطلق. لا يمكـــن أن نربط الفرق في التأويل الزمني بين الجمل الواصفة من (57) إلى (62) بالتركيب الداخلي لهذا النمط من الجمل، لاعتقادنا أن الجمل الواصفة بشكل عام باستثناء جملة الحال تمتلك بنية تركيبية موحدة[1] متكونة من مركب مصدري، وهذا المركب المصدري قد يكون مملـــوءا بموصـــول مسبوق بسابق يشكل رأس الصلة في الصلات المقيدة، أو مصدري مملوء بموصـــول غير مسبوق بسابق في الصلات الحرة. وعندما يتم وصف النكرات كما هو شأن الجمـــل (59، 60، 61)، نفترض وجود مركب مصدري فارغ في الجملة الواصفة. وتبين الجملـــتان (68 و69) وجـــود مركب مصدري كامن في البنية، والدليل إمكانية ظهور بنية الـــشرط – ومعلوم أن أداة الشرط تملأ المصدري – أو إمكانية ظهور بعض أدوات الاقتران الزمنية والتي تملأ بدورها المصدري:

68 – صادقت رجلا إن أكرمته كان لئيما معك

69 – صافحت رجلا حيثما ذهبت وجدته

---

(1) ينظر كنكاي بصدد فرضية البنية الموحدة لتركيب الصلة:

– كنكاي عبد القادر، 1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ص 57، أبحاث في اللسانيات العربية.

ونحيل أيضا على:

– السعيدي الحسن، 2005، ص 356.

مـــا يميز العربية عن اللغة الفرنسية أو الإنكليزية، أن العربية لا تستعمل الموصول في الصلة المقيدة إلا إذا كان سابق الصلة معرفا، لاحظ الفرق بين الجمل التالية:

- j'ai vu un homme qui porte un chapeau.
- j'ai vu l'homme qui porte un chapeau.

– رأيت رجلا يحمل قبعة

– رأيت الرجل الذي يحمل قبعة

قدم أوجيهار[1] تفسيرا لالتباس الدلالة الزمنية في بنى الصلات في اليابانية والإنكليزية. يقـــوم علـــى مفهوم الحيز scope. فسابق الصلة إما أن يكون مالكا لحيز أوسع من الزمن الرئيس، وبالتالي يجعل الزمن الداخلي للصلة مستقلا عن الزمن الدامج، أو أن يكون واقعا في حيز الزمن الدامج، وبالتالي لا يضطر إلى الصعود إلى موقع سابق على زمن الجملة الرئيسة، وذلك في الصورة المنطقية. فعندما يصعد سابق الصلة في الصورة المنطقية إلى الموقع الخارجي متموضـــعا قـــبل الزمن الدامج يكون مستقلا بإحالته الزمنية، وإلا فهو واقع في حيز الزمن الدامج، مربوط بسمته الزمنية ومن ثمة قراءة التواقت. فالصورة المنطقية الموافقة للجملة (70) هي البنية المنطقية (71):

70 - رأيت الرجل الذي يقرأ المجلة الآن

E x [x رجل في زمن التلفظ δ x يقرأ المجلة في زمن التلفظ δ E ز [ز > زمن التلفظ δ رأيت الرجل في ز]]

لمـــاذا لا تسمح إذن اللغة العربية بصعود سابق الصلة إلا حينما يكون معرفا، وبالتالي صـــعود بنيـــته الزمنية إلى حيز أوسع من حيز الزمن الدامج؟ ولماذا يجوز الوجهان في اللغة الإنكليـــزية؟ فلو كان التفسير الذي يقدمه أوجيهارا صائبا لكانت البنية الزمنية في الصلات ملتبـــسة بشكل مشابه لالتباس الصلات في الإنكليزية. ثم إن هذا التحليل يستعصي تعميمه علـــى تراكيب الجمل الواصفة في العربية بشكل عام، فالجمل الواصفة للسابق النكرة تلتبس زمنيا، وهذا الالتباس يمكن تفسيره بالتباس في الأحياز، أما الصلات ذات السابق المعرف فلا تلتـــبس لأنها تخضع لقراءة حيزية واحدة وهي قراءة الصعود. فنحن بصدد فرضية تفسيرية تفـــسر بنـــيات جملية، ولا تقوى على تفسير بنيات تنتمي لنفس النمط التركيبـــي (الجمل الواصـــفة الـــصلية). فالتنوع الزمني الداخلي في الصلات ذات السابق المعرف نجد نظيره في الجمل الواصفة للنكرة. لنلاحظ المعطيات التالية:

72 - صادفت فتاة كانت ستسافر إلى لندن

73 - صافحت فتاة كانت قد أعدت أطروحة مميزة

74 - سألتقي رجلا كان يدرس بجامعة هارفارد لما كنت صبيا

فالجمل الواصفة للنكرة تستقل بإحالة زمنية داخلية، وتتناوب بين الاستقلال الزمني والتبعية الزمنية للزمن الدامج[2]، كما أوضحنا من خلال المثال (60). وهذا التناوب لا

(1) انظـــر: Ogihara, 1994, Adverbs of quantification and sequence-of-tense phenomena, pp. 2-4, salt IV 256-257 cornell university.

(2) يمكـــن تعمـــيم الالتباس الزمني على معطيات زمنية يكون فيها الزمن الدامج مصرفا في المستقبل والزمن المدمج متناوبا بين المضي والحاضر، لنلاحظ المعطيات التالية:

نجده في الصلات ذات السابق المعرف[1].

ولتفسير هذا التناوب نتبنى آليات الإرساء الزمنية التي تقترحها إنش، مفترضين أن الاختلاف بين الصلات ذات السابق المعرف والجملة الواصفة ذات السابق النكرة، يقترن بتمكين المصدري المدمج من الحصول على قرينة زمنية لإرساء الزمن المدمج. ففي الصلات ذات السابق المعرف يكون المصدري المدمج حاملا لقرينة دالة على زمن التلفظ وبالتالي يؤول الزمن المدمج بالنظر إلى زمن التلفظ الداخلي. أما إذا كان سابق الجمل الواصفة نكرة، فالمصدري المدمج قد يرد حاملا لقرينة زمنية مستقلة، وبالتالي نحصل على إحالة زمنية داخلية مستقلة، أو غير حامل لأية قرينة زمنية، فيربط بذلك الزمن المدمج مباشرة بالزمن الدامج.

تمثل الخطاطة (أ) للتأويل الزمني للصلات ذات السابق المعرف، وتمثل الخطاطتان (ب) و(ج) لالتباس التأويل الزمني في الجمل الواصفة للنكرة:

أ - [مص$_0$ [م س [ماضي$_i$ [ف[م س [مص$_0$ [... ماضي$_j$

ب - [مص$_0$ [م س [ماضي$_i$ [ف[م س [مص [... ماضي$_i$

ج - [مص$_0$ [م س [ماضي$_i$ [ف[م س [مص$_0$ [... ماضي$_j$

ما يحتاج إلى تفسير، هو توضيح العلاقة بين ظهور الموصول وظهور زمن التلفظ كنقطة منظور زمنية في الأزمنة المدمجة في الصلات. هل هناك علاقة تسويغية بين العنصرين؟ نترك الإجابة على هذا السؤال إلى أبحاث لاحقة.

وفيما يتعلق بالتمثيل الزمني لبنية الحال نفترض أن الحال يشترط التواقت، لأن جملة الحال ملحقة بالبنية الزمنية الدامجة، ولذلك ترث السمات الزمنية للزمن الدامج، وهو عبارة

- سألتقي في يوم ما برجل درس في هارفارد
- سألتقي غدا رجلا درس في هارفارد

في المثال الأول يموضع الماضي في المستقبل، أي أن المتكلم لا يفترض أن الرجل درس في هارفارد قبل زمن التلفظ. أما في المثال الثاني، فالماضي مموضع قبل زمن التلفظ وقبل زمن اللقاء. فالماضي يستعمل إما زمن الحدث الدامج كنقطة إرساء زمنية أي كمنظور زمني أو زمن التلفظ كنقطة إرساء زمنية. وينسحب هذا التحليل على المثالين المواليين:

- سألتقي حتما يوما ما رجلا يجيد تركيب السيارات
- سألتقي الشهر المقبل رجلا يجيد تركيب السيارات

(1) يبدو للوهلة الأولى كما لو أن التباين في التأويلات الزمنية بين الصلة ذات السابق المعرف والجمل الواصفة ذات السابق النكرة مرتبط بالخصائص الإحالية للمركبات الإسمية وتناوبها بين التعريف والتنكير. ففي التعريف تخصيص دلالي لسابق الصلة. ولا يبدو واضحا كيف يمكن اشتقاق الالتباس الزمني من الخصائص الإحالية للسابق، خاصة أن أوجيهارا لا يبني تفسيره على النظام الإحالي للأسماء، وإن كانت المعطيات التي يقدمها من الإنكليزية واليابانية تشترك في خاصية دلالية تميز سابق الصلة تتمثل في سمة التنكير، مما يستلزم استقراء معطيات أخرى في الفرنسية والإنكليزية تقوم على التناوب بين التعريف والتنكير في سابق الصلة، وملاحظة القراءات الزمنية التي يفرزها هذا التناوب.

عن مركب زمني مفتقر إلى المركب المصدري بخلاف تركيب الجمل الواصفة المذكورة أعلاه.

وفي ارتباط بالنقاش السابق، سأقدم فيما يلي مجموعة من المعطيات المرتبطة بسلوك الأزمنة المدمجة في إطار تجريبي(1) يتضمن القضايا التالية:

أ. الحدود التأويلية للزمن الماضي المدمج في الماضي.

ب. إشكالية المنظور الزمني ومجالات إرساء إحالة الأزمنة المدمجة (المنظور الزمني للمتكلم ولفاعل الزمن الدامج).

ج. الإمكانات التأويلية للظروف الزمنية المدمجة ومدى حدود بناء القراءات المحولة للظروف في سياق تفاعلها مع الأزمنة الدامجة أو المدمجة.

لا يسمح الماضي المدمج في الماضي بموضعة زمن الحدث المدمج بعد زمن الحدث الدامج.

لاحظ المثالين التاليين:

75 - * منذ سنتين قال زيد إن هندا كانت مريضة السنة الماضية

76 - * قالت هند الأسبوع الماضي إنها كانت مريضة أمس

هند كانت مريضة في زمن قبل زمن التلفظ وبعد زمن القول. غير أن هذه القراءة تصير ممكنة في البنيات الصلية:

77 - منذ سنتين شاهدت هند امرأة كانت مريضة السنة الماضية

هند شاهدت امرأة كانت مريضة في ماض بعد ماضي المشاهدة وقبل زمن التلفظ.

بإسقاط الظرف الناعت للزمن المدمج تصير الجملة حاملة لقراءتين، قراءة السبق وقراءة التواقت:

78 - منذ سنتين شاهدت هند امرأة كانت مريضة

في قراءة التواقت يكون الفاصل الزمني المقترن بزمن المرض متواقتا أو مدمجا في الفاصل الزمني الدال على المشاهدة. وفي قراءة السبق يسبق فاصل المرض فاصل المشاهدة، أي أن المرأة كانت قد اجتازت مرحلة المرض لما شاهدتها هند، ولم تعد كذلك في زمن المشاهدة. فاستعمال الظرف الناعت للزمنين الدامج والمدمج يحصر الدلالة الزمنية ويجعلها أكثر تقييدا.

---

(1) نستوحي في معالجتنا لمجموعة من المعطيات الزمنية وآليات وصفها دراسة هيغنباوتم، 2006:

- Higginbotham, (2006), The anaphoric theory of tense, university of southen California, draft.

ويبدو أن التباس الدلالة الزمنية، واحتمال الوجهين: السبق والتواقت يبقى واردا في حالة نعت الظرف للزمن المدمج، وبذلك تتساوى الجملة (78) والجملة (79) في جواز دلالة السبق والتواقت فيهما معا:

79 - شاهدت هند امرأة كانت مريضة منذ سنتين

وتبين الجملتان التاليتان كيف أن تبادل مواقع الظرفين الناعتين للزمن الدامج والمدمج يسمح بإنتاج بنيات زمنية سليمة من الناحية الدلالية، خلافا لبنيات أفعال القول التي تشرط ترتيبا زمنيا مضبوطا بين الزمن الماضي الدامج والمدمج:

80 - تحدث زيد أمس مع فتاة ربحت في المسابقة الأسبوع الماضي

81 - تحدث زيد الأسبوع الماضي مع فتاة ربحت في المسابقة أمس

قارن الجملتين السالفتين بالجملتين التاليتين:

82 - * قال زيد الأسبوع الماضي إن هندا زارت فاطمة أمس

83 - قال زيد أمس إن هندا زارت فاطمة الأسبوع الماضي

ومعلوم أن أزمنة الصلات تسمح بتنوع في القراءات الزمنية لا تسوغه دائما أفعال المواقف القضوية، ذلك لأن أزمنة الصلات تستعمل نقطتين زمنيتين لإرساء أزمنتها، إما زمن التلفظ أو الزمن الدامج أو هما معا.

وفي هذا السياق يقترح أوجيهارا معالجة لحل التباس أزمنة الصلات تعتمد آلية صعود المركب الإسمي سابق الصلة في الصورة المنطقية خارج حيز الزمن الأعلى الدامج حتى يتمكن من تلقي تأويل مستقل مستعملا زمن التلفظ كنقطة منظور زمنية، وإلا فهو واقع في حيز الزمن الدامج. ومن ثمة يتلقى الزمن المدمج تأويلا نسبيا (التبعية الزمنية) إذا تحكم فيه الزمن الدامج وتأويلا مستقلا إذا أرسي بالنظر إلى زمن التلفظ، حيث ينفلت من سلطة تحكم الزمن الدامج، بما أن العلاقات بين الأزمنة محكومة بعلاقات بنيوية محلية تضبطها علائق التحكم المكوني في الهندسة التمثيلية الشجرية للجملة.

ويتمكن تحليل أوجيهارا من اشتقاق التباس أزمنة الصلات، وبشكل أخص التباس الزمن الحاضر، غير أن هناك حالات يتعذر فيها تسويغ القراءتين، بحيث لا يسمح إلا بإجراء قراءة زمنية واحدة يصبح بموجبها زمن الصلة أو الجملة الواصفة واقعا في حيز الزمن الأعلى أي مالكا لحيز ضيق، ومن ثمة القراءة العائدية.

لاحظ الدلالة الزمنية للجملة التالية:

84 - تحدث زيد مع امرأة تصرخ

الملاحظ أن الإحالة الزمنية في (84) عائدية، فسابق الجملة الواصفة عبارة عن نكرة

غير مخصصة، ولا يخصص زمن الصراخ إلا باعتباره مواقتا لزمن الحديث. ويمكن اعتبار هذه القراءة القراءة الوحيدة المستساغة إذا اعتبرنا النكرة غير مخصصة. أما إذا اعتبرنا الإسم نكرة مخصصة تجوز حينئذ في الزمن قراءة التواقت مثلما تجوز قراءة العادة. ويجوز في الجملة (85) على غرار سابقتها إجراء قراءتين زمنيتين، بحسب تأويل سابق الجملة الواصفة "شخص" على التخصيص أو اللاتخصيص:

85 - كانت هند تبحث عن شخص يجيد الحديث باللغة الفرنسية

فـــإذا افترضنا أن كلمة "شخص" تحمل قيمة اللاتخصيص Non specific reading معنى ذلك أنه لا يوجد شخص محدد في العالم الحقيقي تبحث عنه هند، فلا وجود للشخص سوى في عالمها الاعتقادي، ومن ثمة فالقراءة الممتدة نحو الحاضر غير ممكنة، وبالتالي فحاضر الجملة الواصفة عائدي. أما إذا أحالت كلمة "شخص" إلى كيان مخصص حينئذ يصبح سابق الجملة الواصفة مالكا لحيز أوسع وبالتالي تسوغ القراءة ذات المخرج المزدوج. فالملاحظ أن الـــتعالق بين التخصيص الإحالي والتسويري لسابق الجملة الواصفة، يوازيه تعالق بين الزمن الأعلـــى وزمـــن الصفة الجملية. ويفسر أوجيهارا هذا الارتباط بدلالة الأحياز في الصورة المنطقية.

هـــل يعتـــبر التباس الجملة (84) مماثلا لالتباس الجملة (85)؟ هناك رائز يمكن توظيفه للفصل بين الجملتين، يتمثل في السياق الماصدقي والسياق المفهومي، فالجملة (84) تنتمي إلى الـــسياق الماصـــدقي، أمـــا الجملة (85) ففعلها الدامج "بحث" ينتمي إلى طائفة المحمولات المفهومية، عندما ينتقي فضلة قضوية. لكن هذا التحليل لا ينفي إمكانية التباس الجملة (84) كمـــا أوضـــحنا، فالاسم النكرة "امرأة" يتناوب بين التخصيص واللاتخصيص، ففي قراءة التخصيص يصير الزمن عاما، دالا على العادة، أي أن زيدا تحدث إلى امرأة معينة من صفاتها المائزة الصراخ. والزمن هنا لا يمكن أن يكون عائديا، لأن الأزمنة العامة لا تستسيغ القراءة العائدية.

كما أن هناك حالات لا تسوغ سوى قراءة الصعود، وذلك عندما يكون ماضي زمن الجملة الواصفة واقعا في حيز زمن المستقبل:

86 - غدا ستلتقي امرأة أحبتك

تحـــتمل الجملة (86) قراءة واحدة أن المرأة التي سيلتقي بها المخاطب أحبته قبل زمن اللقـــاء وقـــبل زمن التلفظ، ولا يمكن أن تحتمل قراءة الماضي في المستقبل، أي أن المخاطب ســـيلتقي امـــرأة ستكون أحبته مباشرة قبل لقائه بها غير أن هذه القراءة تجوز في الإنكليزية بالنسبة لهيغنباوتم:

87 - Mary expect to marry a man who loved her

88 - Mary expect within the next six month to marry a man who fell in love with her only little while before that

مـــا يقابل الجملة (87) في العربية لا يستسيغ دلالة الماضي في المستقبل، فالزمن المدمج في الجملة (89) مموضع قبل زمن التلفظ، ولا يمكن أن يكون لاحقا عليه:

89 - تتوقع هند أن تتزوج رجلا أحبها

لكـــن إمكانية الحصول على معطيات زمنية تجيز قراءة الماضي في المستقبل تظل ممكنة، خاصة إذا كان سابق الجملة الواصفة نكرة غير مخصصة:

90 - سألتقي حتما في السنوات المقبلة امرأة خبرت جيدا معنى الحياة

ولا تلتـــبس القراءة أيضا مع الزمن المركب الدال على المستقبل في الماضي، كما يتبين من خلال المثال التالي:

91 - سألتقي امرأة كانت ستحل المشكل

فحل المشكل حاصل في زمن قبل زمن اللقاء وقبل زمن التلفظ، ولا يمكن لحل المشكل أن يحدث بعد زمن التلفظ وقبل زمن اللقاء.

أما عندما يكون المستقبل مدمجا في الماضي، حينئذ تنتفي الدلالة العائدية للزمن المدمج، للنظر في الجملة الآتية:

92 - التقيت امرأة ستحل المشكل

فحـــل المشكل مموضع في زمن بعد زمن التلفظ ولا يمكن أن يكون حاصلا في فاصل زمني يقع بعد زمن اللقاء وقبل زمن التلفظ.

مـــن الملاحظ أن الزمن الدامج إذا كان مستقبلا لا يشرط مثلما الحال مع الماضي ألا يكون الزمن المدمج لاحقا عليه:

93 - سيخبرني خالد غدا أنه سيغادر المدينة الأسبوع المقبل

لا يسلك الزمن الدامج إذا دل على المستقبل بشكل مماثل للزمن الماضي إذا كان زمنا دامجـــا. فالماضـــي المدمج في المستقبل ملتبس في إحالته الزمنية، خلافا للمستقبل المدمج في الماضي، لنقارن بين البنيتين المواليتين:

94 - ستقول هند حتما غدا إنها شربت كثيرا من الخمر

95 - قالت هند إنها ستشرب كثيرا من الخمر

بالنسبة إلى الجملة (94) يجوز أن يكون زمن شرب هند للخمر قبل الزمن الدامج وبعد زمن التلفظ، إذا افترضنا أن من عادة هند أن تشرب الخمر في الحفلات المدعوة إليها، ثم بعد

مــرور الحفلة تعلن أنها بالغت في شربه، فزمن القول لم يحدث بعد وكذلك لم يتم الشرب بعــد، فالماضي مموضع في المستقبل. وتحتمل الجملة قراءة أخرى يكون فيها الشرب حاصلا قبل زمن التلفظ وليس بعده، وقبل زمن القول.

ويــزول الالتباس إذا استعملت الظرفيات الناعتة للزمنين الدامج والمدمج، وكان الزمن المدمج متوقع الحصول من منظور المتكلم:

96 - سيخبر زيد هندا يوم 20 نونبر أن خالدا أنجز بحثه يوم 19 نونبر

فإنجاز البحث لم يتم بعد في زمن المتكلم، ولكنه حدث يتوقع حصوله.

أما إذا أدمج المستقبل في الماضي فالالتباس غير حاصل في مستوى الدلالة الزمنية، كما يتــبين مــن خــلال الجملة (95) التي لا تحتمل إلا تأويلا زمنيا واحدا يكون بمقتضاه زمن الــشرب لاحقا لزمن القول، وليس هناك ما يبين أنه لاحق لزمن التلفظ، أي أن الشرب لم يحــصل بعد. لأن هذا النوع من القراءة ينبني على الاقتضاءات الدلالية التي يمكن صياغتها بشكل مستقل عن الدلالة الزمنية المشروطة بآليات حسابية مضبوطة تتحكم في العلاقة بين الــزمن الدامج والزمن المدمج ومختلف القراءات الزمنية التي تجيزها أو لا تجيزها وفق ضوابط بنيوية للتأويل الزمني.

وهذه بعض الاقتضاءات التي يمكن بناؤها بشكل مستقل، بالنسبة للجملة(95)، والتي تتحكم فيها اعتبارات تداولية:

97 - قالت هند إنها ستشرب كثيرا من الخمر (فشربته)

98 - قالت هند إنها ستشرب كثيرا من الخمر (لكنها لم تشربه بعد)

نفس الاقتضاء الدلالي نجده في الجملة التالية:

99 - قال إن السماء ستمطر

تحتمل الجملة اقتضاءين دلاليين:

100 - قال إن السماء ستمطر (فأمطرت)

101 - قال إن السماء ستمطر (لكنها لم تمطر بعد)

فإدمــاج الاقتضاء الدلالي في مسارات التأويل الزمني يستلزم إرساء الزمن من منظور المتكلم بمعنى أن السماء أمطرت في زمن المتكلم (الحاكي) أو لم تمطر بعد.

تنتفــي الاقتــضاءات الدلالية عندما يكون الزمن المدمج مركبا دالا على المستقبل في الماضــي، فيــصير حينئذ مسار التأويل الزمني محصورا من منظور واحد وهو منظور الزمن الدامج، كما يظهر من خلال الجملة الموالية:

102 - قال إن السماء كانت ستمطر

ثمـــة قـــيود زمنية مشتركة بين أزمنة الصلات وأزمنة أفعال المواقف القضوية، وذلك عندما تكون أزمنة الصلات واقعة في حيز الزمن الدامج. ومن هذه القيود ما يرتبط بالقراءة العائديـــة، فعندما يكون زمن الصلة ماضيا في الإنكليزية يمكن أن يتواقت مع الزمن الأعلى، وتسمى القراءة العائدية.

تحتمل الجملة (103) القراءة العائدية:

103 – التقيت امرأة كانت ستحل المشكل (لما التقيتها)

أما (– ماضي) فلا يمكن أن يكون عائديا:

104 – التقيت امرأة ستحل المشكل (*لما التقيتها)

فحل المشكل مموضع في زمن بعد زمن التلفظ وليس بعد زمن اللقاء.

والظاهرة نفسها توجد مع أفعال المواقف القضوية:

105 – قلت (أمس) إن هندا ستحل المشكل (الأسبوع المقبل)

106 – قلت (أمس في الصباح) إن هندا كانت ستحل المشكل (الأسبوع الماضي)

فحـــل المشكل في المثال (105) مموضع بعد زمن القول وزمن التلفظ، بينما لا يُقوَّم الزمن المدمج في المثال (106) إلا بالنظر إلى الزمن الدامج.

ويخـــضع تحويل الزمن المدمج في الإنكليزية لشرط المنظورية الزمنية، لاحظ الفرق بين الجملتين (107) و(108):

107 - John said that Mary will be happy

108- John said that Mary would be happy

إذا كـــان "جون" يقصد زمنا ممتدا في المستقبل وكان المحتوى القضوي للجملة المدمجة غير محقـــق بعد في زمن المتكلم، فالجملة (107) إذن ما زالت إذن صادقة في زمن المتكلم. لكن إذا كـــان المـــتكلم يقصد زمنا غير ممتد ولا يتموضع بعد زمن نقل المتكلم لقوله وزمن "جون" إذن فالقـــضية كاذبـــة، وبالتالي لا تصح إلا الجملة (108)، حيث يخضع زمن الجملة المدمجة لتحويل بتطبـــيق قاعدة متوالية الأزمان، فتحول صرفة المستقبل إلى ماض في المستقبل، فإذا كان المتكلم يعرف أن "ماري" صارت سعيدة ينبغي أن يستعمل "would" بدل "will".

وتعـــبر العربية عن هذا التقابل باستعمال صورة زمنية واحدة، كما يتضح من خلال الجملة (109):

109 – قال زيد إن هندا ستكون سعيدة

أما الجملة (110):

110 – قال زيد إن هندا كانت ستكون سعيدة

فغير محولة بتطبيق قاعدة متوالية الأزمان عن (109).

تختلف العربية عن الإنكليزية في عدم تجويز العربية للقراءة ذات المخرج المزدوج في حالة الصرفة الزمنية الفارغة الدالة على الحاضر، فالزمن الفارغ الدال على الحاضر في العربية عائدي، ولذلك لا تصح الجملة (111) في العربية وتصح في الإنكليزية:

111 - * ستقول هند الأسبوع المقبل إن فاطمة حامل اليوم

112 - John will say next week that Mary is now pregnant

(القراءة ذات المخرج المزدوج)

وتسمح العربية بإرساء الزمن المدمج من منظور الزمن الدامج وإرساء الظرف التابع للزمن المدمج من منظور المتكلم، مما يفسر جواز الجملة التالية:

113 - سيقول عادل غدا إن زينب كانت في مراكش اليوم

هب أن زينب تنتقل من مدينة إلى أخرى كل يوم، فحتما لن تكون هند في مراكش غدا.

لذلك يمكن تجويز الجملة (113) بخلاف الجملة (114):

114 - * سيقول عادل غدا إن هندا في مراكش اليوم

وبغض النظر عن السياق الافتراضي أعلاه، فالقراءة ذات المخرج المزدوج غير ممكنة في المثال (115):

115 - سيقول عادل غدا إن هندا في مراكش

فالزمن المدمج الفارغ في الجملة (115) عبارة عن حاضر عائدي يتواقت مع الزمن الدامج. أما الجملة (113) فليست حجة لصالح قراءة المخرج المزدوج، لأن الظرف وحده خاضع لهذه القراءة، بينما يرسى الزمن المدمج بالنظر إلى الزمن الدامج.

وتشترك الظروف مع الأزمنة في خاصية القراءة المحولة، فتُبنى إحالتها من منظور المتكلم.

لاحظ المثال (116):

116 - قال خالد أمس إن فاطمة كانت سعيدة أول أمس

فهذه الجملة مُحوّلة عن:

117 - قال خالد أمس: "كانت فاطمة سعيدة أمس"

وغياب القراءة المحولة يفرز بنيات زمنية لاحنة، وذلك عندما نحافظ على إحالة الظرف بالنظر إلى منظور فاعل الزمن الدامج:

118 - * قال الأستاذ أمس إن الطلبة غادروا الكلية أمس

فالظـــرف "أمـــس" المدمج لا يحيل على "أمس" المتكلم وإنما على "أمس" الأستاذ، أي أن نقطة إرساء إحالة الظرف تقترن بالزمن الدامج، وتحديدا بالمنظور الزمني لفاعل الجملة الدابحة.

والظاهرة نفسها تنسحب على المثال (119):

119 - قال محمد منذ يومين إن فاطمة كانت ستغادر أمس

لأنه عندما قال محمد منذ يومين إن فاطمة ستغادر كان يقصد "غدا"، وبما أن الخطاب نقل يومين بعد زمن القول، فإحالة الظرف خضعت لتحويل لتنسجم مع زمن المتكلم. ويمتد التحويل الإحالي للظرف إلى الزمن المستقبل المدمج كما يظهر من خلال المثال التالي:

120 - قال زيد منذ يومين إن هندا ستكون سعيدة أمس

فـ "أمس" بالنسبة إلى المتكلم هي" غدا" بالنسبة إلى زيد.

وبذلك فالظروف المدمجة يحدد منظور المتكلم إحالتها.

قارن بين (121) و(122):

121 - سيقول زيد إن هندا كانت سعيدة اليوم السابق

122 - * سيقول زيد بعد غد إن هندا كانت سعيدة غدا

بمـا أن الـزمن المدمج ماض مموضع قبل زمن القول، لذلك لا يمكن تسويغ الظرف "غـدا"، لأن تـسويغ منظور المتكلم الزمني للظرف لا يمكن أن يتم إلا إذا لم يتعارض مع العلاقة الزمنية الرابطة بين الزمن الدامج والمدمج.

وهـناك حالات لا تقتضي تحويلا في إحالة الظرف، لأن تسويغ الظرفيات الزمنية في مثل هذه البنى يتم بشكل مستقل من خلال العلاقة الزمنية بين الزمن الدامج والمدمج، وهي علاقة يتحكم فيها ترتيب الفواصل الزمنية للأحداث في استقلال عن المنظور الزمني للمتكلم، وتمثل الجملتان المواليتان لهذا النمط من البنيات:

123 - سيخبر زيد هندا يوم 20 نونبر أن خالدا أنجز بحثه يوم 19 نونبر

124 - ستخبرني هند حتما أن خالدا بصحة جيدة

في الجملة (123) يتموضع الماضي قبل المستقبل وليس قبل زمن التلفظ على افتراض أن زمـن المتكلم يسبق زمن الظرفين، فالحدثين معا لم يتما بعد. وكذلك بالنسبة إلى الجملة (124) فالحاضر المدمج في المستقبل عائدي، أي أنه يتواقت مع زمن الإخبار وليس مع زمن المتكلم.

ثمـة تقابل دال بين العربية والإنكليزية في سياق تفاعل الظروف مع رائز قاعدة متوالية الأزمان، وهذا التقابل يبين بجلاء أن مفعول قاعدة متوالية الأزمان في قراءة الظروف المدمجة غير وارد بالنسبة إلى اللغة العربية.

قارن (125) بـ (126) و(127):

125- John said two days ago that Mary would be happy yesterday

126 - * قال زيد منذ يومين إن هندا كانت ستكون سعيدة أمس

127 - * قال زيد منذ يومين إن هندا ستكون سعيدة أمس

تفرز الجملة (126) قراءة زمنية مغايرة لـ (125)، فالماضي المدمج محول نحو ماض يسبق ماضي القول، وبالتالي فالظرف "أمس" لا يسوغه لا الزمن الدامج ولا الزمن المدمج. أما في الإنكليزية فالمستقبل في الماضي مربوط بماضي القول، فالزمن الإحالي المدمج مربوط بالزمن الدامج، والزمن الصرفي المدمج محول بتطبيق قاعدة متوالية الأزمان.

3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني:

فيما يلي ننتقل إلى معالجة صنف آخر من البنيات الزمنية لا يخضع ربط الأزمنة فيه لآليات الإدماج الموصوفة أعلاه. ويتعلق الأمر بالروابط الزمنية التي تقرن بنيتين زمنيتين أو سلسلتين زمنيتين، بحيث يتصدر الرابط الزمني، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بأداة الاقتران الزمني سلسلة زمنية ملحقة تنعت زمن الجملة الرئيسية.

سنصنف هذه الروابط إلى ثلاث فئات وهي كالتالي:

أ. روابط موجهية لا تقرن أحداث واقعية، وإنما تربط حدث يحتمل أن يكون واقعا أو محتملا أو مضادا للواقع بحدث آخر معلق عليه[1]. وتندرج ضمنها أدوات الشرط.

ب. روابط مسورة للأزمنة، تسلب الزمن قيمته الإحالية، لتحوله إلى متغير عددي مسور.

ج. روابط تربط بين بنيتين زمنيتين محافظة على الترتيب الخطي لمكونات الزمن الثلاثة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة). ويتعلق الأمر بالروابط من نمط: عندما ولما وحينما وبعدما وقبل أن وبعد أن...

ما يجعل طبيعة الربط الزمني بين السلسلتين الزمنيتين مع الروابط الزمنية أو الموجهية مغايرا لأشكال الربط في الصلات أو الحال أو موضوعات الأفعال القضوية، أن الربط هنا يتحكم فيه زمنيا الرابط conector، فارضا علاقة زمنية ودلالية محددة بين البنيتين[2]. وبالتالي فالتنوع أو الالتباس الزمني في هذا النمط من البنيات يصير إما غير ممكن التحقق أو مقيدا بشروط تأويلية أو تركيبية خاصة.

---

(1) ينظر:

- الباهي، 2004، تناوب الصيغ في الشرط، في: "سمات الفعل وطرق بنائها"، ص 129.

(2) لمزيد من التفاصيل نحيل على:

- العماري عبد العزيز، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 219-220.

1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي:

نــــبدأ بتحلــــيل بنى الشرط، وستنصب معالجة هذا النمط من البنيات على كيفية بناء التأويل الزمني لجملة الشرط وجواب الشرط، والوظائف التي يضطلع بها الرابط الشرطي في قرن البنيتين الزمنيتين. سنبني تحليلنا على مجموعة من الفرضيات قد يبدو بعضها مخالفا للتقليد النحوي العربــــي القديم:

أ. يعــــبر الشرط عن وجهة دالة على درجات في الافتراضية، أي درجات احتمال وقوع الأحــــداث التي يدل عليها الشرط. وهي ثلاث درجات[1]: مؤكدة الوقوع مع الأداة "إذا" ومحتملة الوقوع مع الشرط ب "إن" ومعدومة الوقوع مع "لو".

ب. نفترض أن الدلالة الزمنية في بنى الشرط لا تحددها الأداة الشرطية، فسمة الشرط وجهية وليست زمنية، وبالتالي فالشرط لا يقلب زمن الأحداث نحو المستقبل، وإنما يحدد وجهة تتفاعل مع السمات الزمنية والجهية في الأفعال التي تملك بنية زمنية مستقلة. وتستدعي هــــذه الفرضية استحضار معطيات مضادة لفرضية القلب الزمنية التي اعتمدها النحاة في تحلــــيلهم لبنيات الشرط، واقتراح تحليل زمني مغاير للمعطيات التي استعملت في تحليلها فرضية القلب الزمني.

ج. نعتبر أن تحليل بنيات الشرط ينبغي أن يخضع لنفس القيود الزمنية التي تتحكم في تركيب الــــروابط الــــزمنية الأخرى. ويمكن اقتراح معالجة موحدة تسمح بضم الشرط إلى فئة الروابط الموجهة والزمنية[2]، التي تحتكم إلى قيود وضوابط تمثيلية واشتقاقية زمنية محددة.

للدفاع عن الافتراض الثاني نقترح المعطيات التالية:

128 - * إن زرتني أمس أعطيتك ما تريد

---

(1) ينظر الباهي، نفسه، ص 111-115.
تحــدث الــنحاة العــرب القدماء عن هذه الدرجات الثلاثة، فقد ورد في أوصافهم أن الشرط بـــ "إذا" يقترن بأحداث مقطوع حصولها، ووقت حدوثها معلوم. أما الشرط بـــ "إن" فمفيد للاحتمال، وحينما يقترن بأوضاع يجعلهـــا محـــتملة ومـــشكوك في حدوثها. وفيما يخص الأداة"لو"فهي تقتضي وضعا ممتنعا لامتناع ما كان ســـيثبت. فالـــشرط بـــ "لو" مضاد للواقع conterfactuel. وتنحصر أدوات الشرط الدالة على الافتراض في تلـــك المذكورة أعلاه. أما باقي الأدوات فهي ليست شرطية محضة باعتبار رائز الافتراض. وإن دلت على الاقتـــران الزمني والتعليق الزمني. وقد تحمل دلالات أخرى تبعدها عن السمة الدلالية المركزية في الشرط الأصلي وهي سمة الافتراض.
ينظر لمزيد من التفاصيل:
- العماري عبد العزيز، 2004، نفسه، ص 302-305.

(2) يتأســـس الاستدلال الذي سنقدمه على مجموعة من التصورات التي اقترحها الباهي في معالجته للشرط في اللغة العربية.
- الباهي، 2004، نفسه.

129 - إن زرتني غدا أعطيتك ما تريد

130 - إن كنت زرتني أمس أعطيتك ما تريد

131 - إن كنت زرتني أمس فإنني سأرافقك لا محالة إلى السوق الأسبوع المقبل

132 - إن كنت راجعت دروسك أمس فإنك ستنجح حتما في الامتحان المقبل

133 - إن كنت زرتني أمس فقد زرتك الشهر الماضي

الملاحظ أن "إن"لا تقلب الزمن نحو المستقبل، حينما تأتي"كان"بعدها متصدرة زمنا مركبا دالا علـــى الماضي المكتمل(1). فالدلالة الزمنية لجملة الشرط وجوابه مستقلة عن أداة الشرط الـــتي لا يبدو أنها تؤثر في الدلالة الزمنية، وإنما توجهها نحو الافتراض. فالماضي في (130-133) افتراضي، وسمة الافتراض تتحكم فيها أداة الشرط باعتبارها سمة موجهية. والملاحظ أيضا أن التأويل الزمني لجواب الشرط غير تابع لزمن الشرط. فبإمكان الزمن الداخلي لجواب الشرط أن يكـــون مـــستقبلا كما نجد في (131) و(132)، أو ماضيا كما في (133)، لكن هذه الاستقلالية الزمنية بين زمن الشرط وزمن الجواب مقيدة، ولا يمكن أن نجدها في جميع بنيات الشرط كما سيتضح.

وتـــؤكد المعطيات التالية استقلالية البنى الزمنية والجهية لجمل الشرط عن الأداة التي لا تقلب الزمن وإنما تضفي سمة الافتراض كوجهة على الأحداث.

134 - إن كنت فعلا تلعب الكرة جيدا في صباك فقد علمت ذلك

135 - إن كنت تلعب غدا زرتك

136 - إن كنت تعرف الخبر أمس، فبلغ شهادتك للآخرين

137 - إن كنت تتمنى السفر غدا فسأساعدك

---

(1) لقـــد تنبه بعض علماء اللغة قديما إلى أن أداة الشرط إذا كانت مصحوبة بالفعل الرابطة "كان" قد تقلب الزمن وقد لا تقلبه، استنادا إلى التباين في التأويل الزمني في عدد من الآيات القرآنية التي ورد فيها التركيب:"إن كان" مثل:

- ﴿... وإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا...﴾ [سورة المائدة: 6].

- ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ...﴾ [سورة يوسف: 27].

- ﴿... إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ...﴾ [سورة المائدة: 116].

تـــدل الآيـــة الأولى على الاستقبال، أما الآيتان الثانية والثالثة فتصف أوضاعا مموضعة في الماضي. فكأن "كـــان" فارغـــة مـــن الزمان في سياق الآية الأولى. ويبدو أن "إن" لا تقلب الزمن في الأزمنة المركبة التي تتصدرها"كان"بشكل عام. لاحظ المثال التالي:

- إن كنت ستسافر غدا، فسألحق بك

فـــأداة الشرط لا تتحكم في التأويل الزمني لجملة الشرط، وإنما يتحكم في ذلك الزمن المركب، والدليل جواز النعت بالظرف غدا في غياب الأداة:

- كنت [illegible]افر غدا

ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 5 و6.

138 - * إن كنت تتمنى السفر أمس فسأساعدك

139 - * إن كنت تعرف الخبر غدا فبلغ شهادتك

نلاحـــظ أن التركيب "كنت تلعب" في (134) عندما يكون دالا على جهة الاعتيادي، لا تقلـــبه الأداة بخـــلاف جهة التدرج. فالتأويل الجهي يتحكم في تأويل بنية الشرط. ويؤكد هذا التـــصور المعطى (136) و(139)، فأفعال الحالة عندما تصرف في الحاضر تدل على وجود حالة حاصـــلة، ولا تدل على التدرج. فعندما أقول "كنت أعرف الخبر"، لا تدل الجملة على حصول مـــتدرج للمعـــرفة في الحاضر، وإنما تدل على معرفة حاصلة، ولذلك لا تصح (139). ويبين المعطى (137) و(138) تحكم الدلالة الموجهية للأفعال في الدلالة الزمنية بشكل مستقل عن الشرط، فالتمني يرتبط بأشياء متوقعة ولذلك فالأحداث تسقط في المستقبل. لكن إذا افترضنا أن أداة الشرط لا تقلب الزمن فلماذا تصح (140) ولا تصح (141):

140 - إن سافرتَ غدا سافرتُ

141 - * إن سافرت أمس سافرت

سنتبنى تفسير الباهي للتقابل بين الجملتين من نمط (140) و(141)، فرائز الظرف ليس مقياســـا للاحـــتفاظ بفرضية القلب، لأن الظرف "غدا" يرد في الأزمنة المكتملة الدالة على المستقبل في الماضي والماضي في المستقبل على حد سواء. نقول:

142 - كنت سأسافر غدا

143 - سأكون سافرت غدا

ولـــذلك فجملة الشرط مع الماضي ليست إلا تحقيقا للمستقبل المكتمل أي الماضي في المستقبل. فعندما أقول:

144 - إن خرجت خرجت

تكون الجملة مرادفة لـــ:

145 - * إن ستكون خرجت غدا خرجت

وهذه الجملة لا ترد، لأن السين موجه و"إن" موجه كذلك. والموجهات لا تتوارد في الجملة إلا بشروط، كما بينا في محور المقولات الوجهية. ولذلك لا يجوز: إن قد وإن لن وإن سوف وإن عسى وإن هلا... أما جواز تركيب "إن لم" في (146):

146 - إن لم تخرج غدا خرجت

فـــيمكن تفسيره بكون سمة الجزم متكررة في الأداة "إن" و"لم"، ولذلك تؤول في "إن" وتكون حشوية في "لم". كما يحدث في تركيب "سوف لن"، فسمة الاستقبال مؤولة إما في الأداة "ســـوف" أو "لـــن". ومعنى ذلك أن إحدى الأداتين تتوفر على سمة حشوية ولذلك

تحـــذف الـــسمة الحشوية تفاديا لتكرار السمة. أما سمة الزمن في النفي في التركيب "إن لم تخرج"، فهي سمة مؤولة كما يبين المعطى التالي:

147 - سأكون لم أخرج بعد عندما ستزورني غدا

وفرضـــية القلب لا تستقيم في أوصاف النحاة لبنى الشرط، وذلك لاعتبارات أخرى. أهمها أنه إن صح أن ما بعد أداة الشرط دال على الاستقبال، ويستوي في ذلك جملة الشرط وجوابها، لصحت الجملتان التاليتان:

148 - * سافرت إن/إذا سافرت غدا

149 - * سافرت إن/إذا تسافر غدا

فـــتقدم جملـــة الجواب على جملة الشرط يكسبها استقلالية زمنية، وبالتالي يصير زمن حـــصول حدث الجواب كما لو أنه حاصل في زمن ماض حقيقي سابق على جملة الشرط الدالة على المستقبل. وبالتالي فلحن الجملة (148) يكون مماثلا للحن الجملة (150):

150 - * سافرت عندما يكون زيد قد سافر غدا

بخـــلاف (151) التي تبدو مماثلة لـــ (152) التي يجوز فيها تقدم جواب الشرط حينما يكون دالا على الحاضر الصرفي الذي يؤول على الاستقبال:

151 - أزورك عندما سيكون خالد قد سافر غدا

152 - أسافر إن/إذا سافرت غدا

فتركيب الزمن في بنى الشرط يخضع لقيود زمنية مشابهة للقيود الزمنية الضابطة لسلوك البنـــيات الزمنية مع الروابط الزمنية. ولذلك فأداة الشرط رابط زمني باستثناء أن السمة التي تطبعها ذات طبيعة موجهية دالة على الافتراض.

إن البنـــية الـــزمنية (150) لاحنة لأن الروابط الزمنية من نمط "عندما وحينما" و"لما" تـــشترط ربط زمن الإحالة في الجملة الرئيسية بزمن الإحالة في الجملة الملحقة الناعتة لزمن الجملة الرئيسية(1). وغياب هذا الشرط ينتج عنه لحن البنيات الزمنية، كما يتضح من خلال المثال (150). ويمكن سحب هذا التحليل على بنيات الشرط لأن القيود الزمنية التي تضبط اشتقاق التأويل الزمني في بنى الروابط الزمنية وبنى الشرط متماثلة.

فالترادف الزمني بين (153) و(154)، يستدعي مماثلة في تركيب الزمن بين بنى الشرط والروابط الزمنية عموما، فضلا عن المماثلة في القيود الضابطة للتأويل الزمني:

---

(1) يمكـــن صـــياغة تفسير لسلوك الزمن في البنيات التي تتصدرها الروابط الزمنية، بتبني النسق النظري الذي قدمـــه هورنـــستاين، والقـــيود الـــزمنية المقترحة في عمله، وعلى رأسها:"قيد الخطية" المقيد لتأويل البنيات الزمنية المشتقة.

153 - إن خرجت غدا خرجت

154 - عندما ستكون خرجت غدا سأبدأ في إنجاز المشروع

وينـــتج هذا التحليل غياب الترادف الزمني المزعوم[1] لدى النحاة القدامى بين (155) و(156):

155 - إن تكتب أكتب

156 - إن كتبت كتبت

فــ (155) مماثلة زمنيا لــ (157) بينما (156) مماثلة زمنيا لــ (158):

157 - عندما ستكتب سأكتب

158 - عندما ستكون كتبت سأكتب

ينبغـــي تفسير استقلالية البنية الزمنية لجواب الشرط في تركيب "الماضي المكتمل" التي توحـــي باســـتقلالية الزمن الإحالي للبنية الزمنية الرئيسية عن البنية الزمنية الشرطية الملحقة، وذلـــك بعكـــس صرامة قيد الخطية التي تستوجبها بنى الروابط الزمنية من نمط "عندما ولما وحينما"، والتي تشترط تواقت زمن الإحالة بين السلسلتين الزمنيتين للجملة الرئيسية والجملة الملحقة الناعتة لزمن الجملة الرئيسية[2]. ويمكن تفسير هذه الاستقلالية بكون أدوات الشرط

---

(1) ويمتد هذا التحليل إلى تركيب"إن فعلت أفعل". فالجملة (ب) ترادف زمنيا الجملة (أ):

أ - إن سافرت أسافر

ب - عندما ستكون سافرت سأسافر

ويظل الإشكال واردا بالنسبة لجواب الشرط الذي يرد في صورة صرفية دالة على الماضي في تركيب "إن فعلت فعلت"، بالرغم من دلالته على المستقبل، وعدم إفادته للمستقبل المكتمل.

وتقتـضي مطابقته الزمنية لفعل الشرط أن يأتي على صورة "يفعل". ويفضي التحليل الذي نتبناه إلى ترادف (ج) و(د):

ج - إن سافرت سافرت

د - إن سافرت أسافر

فجـــواب الشرط في (د) يتطابق صرفا ودلالة مع سمة المستقبل في جملة الشرط، وهذه السمة يسوغها فعل رابطـــة فارغ في جملة الشرط، وبتعبير هورنستاين، فهو يتوافق مع الزمن الإحالي لفعل الشرط. أما المثال (ج) فيشكل نموذجا للاتوافق الصرف الزمني والدلالة الزمنية، فضلا عن قيام الدلالة الزمنية على اعتبارات أخـــرى مـــرتبطة بالعلاقات الدلالية بين الاحداث في الجملة، مثل العلاقة السببية. وهذا النمط من العلاقات شـــكل موضـــوع النظـــريات الـــزمنية التي رصدت النظام الزمني في الخطاب. فالعلاقة بين جملة الشرط وجـــوابه علاقة سببية، وتضمن هذه العلاقة ورود حدث السفر في جواب الشرط بعد حدث السفر في جملة الـــشرط. وبالتالـــي فالحدث بغض النظر عن وروده في صورة صرفية دالة على الماضي يسقط في محور زمني دال على المستقبل.

(2) من بين البنيات الزمنية التي تستلزم دراسة خاصة، البنيات التي يتم فيها إلحاق سلسلة زمنية بجملة الشرط، فالجملة التالية جائزة في العربية:

أ - إن سقط المطر عندما ستزورني بقيت في المنزل

وما يحتاج إلى تفسير هو حدود التباين في القراءة الزمنية بين الجملة (أ) والجملة (ب):

يغلـــب علـــيها الطابع الموجهي، وإن كان الترابط الزمني مطلوبا في بعض البنى كما بينا[1]، بخلاف الروابط الزمنية المحضة التي تفرض قيودا ذات طبيعة زمنية.

فيما يلي نقدم معالجة لبعض الروابط الزمنية. نستلهم نموذج هونستاين، كإطار نظري منظم للاستدلال.

2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني

تستعمل اللغة العربية مجموعة من الروابط الزمنية، بعضها عبارة عن ظروف اقتران زمنية تربط بـــين سلسلتين زمنيتين، تدخل على جملة ملحقة ناعتة لزمن الجملة الرئيسية، وبعضها الآخر عبارة عن أسوار زمنية تسور الزمن، وتحديدا سمة العدد في الزمن. فتصير الجملة دالة على أحداث متعددة حاصلة في أزمنة متعددة. ويشبه هذا النمط من الأسوار الزمنية الأسوار التي تدخل على الأسماء.

سأمثل للصنف الأول من الروابط بالروابط التالية: عندما، لما، حينما، بينما.

أما الصنف الثاني فسنمثل له بالأسوار: كلما، طالما، قلما، كثيرا ما.

يـــشترط الصنف الأول من الروابط تماثل زمن الإحالة في السلسلتين الزمنيتين. وينتج عن عدم التماثل المذكور لحن البنى الزمنية التي تتصدرها هذه الأدوات.

لنلاحظ الأمثلة الموالية:

159 - خرج خالد عندما دخلت زينب

160 - كان قد خرج خالد عندما دخلت زينب

ب - إن سقط المطر بقيت في المنزل عندما ستزورني

ولا يـــبدو للوهلة الاولى بأن هناك تباينا في القراءة الزمنية مع الرابط "عندما". لكن لنقارن الجملة (أ) و(ب) بالجملة (ج) و(د)، حيث استعمل الرابط "ريثما":

ج - إن سقط المطر ريثما تزورني بقيت في المنزل

د - إن سقط المطر بقيت في المنزل ريثما تزورني

تقـــبل البنـــية الـــزمنية "ريـــثما تزورني" الإلحاق بجملة جواب الشرط ولا تقبل الإلحاق بحملة الشرط. هل يعود هذا الإختلاف إلى طبيعة الروابط؟ إذا كان الأمر كذلك، فإلحاق البنى الزمنية بالشرط إذن حساس لسمات الرابط الزمنية.

(1) معلـــوم أن البنـــى التي يستقل فيها الشرط وجواب الشرط بإحالات زمنية متباينة، يرد فيها الجواب مصدرا بالفاء، التي لا تجوز في بنى الشرط العادية. لنقارن الجمل التالية:

أ - *إن دخلت فدخلت

ب - إن كنت أعددت المشروع جيدا فستحصل لا محالة على دعم من المؤسسة

ولتفـــسير مـــثل هـــذا التباين نحتاج إلى الإبانة عن الدور الدلالي الذي تؤديه الفاء في مثل هذه البنى. فالفاء فاصـــلة بين البنية الزمنية للشرط ونظيرها في جواب الشرط. ولذلك لا يجوز استعمال الرائز "عندما" الذي يرد كجملة زمنية مفسرة لدلالة الشرط بدون فاء. لاحظ لحن البنية (ج)

ج - * عندما كنت أعددت المشروع جيدا ستحصل لا محالة على دعم من المؤسسة.

يـــبدو أن أداة الـــشرط في"أ" تشترط ترابطا زمنيا بين الجملتين، ولا يشترط هذا الترابط عندما يتعلق الأمر بجمل من نمط (ب). وتعتبر هذه الخاصية مسوغا لاعتبار الأداة "إن"رابطا زمنيا وموجهيا.

161 – * غادر محمد الغرفة عندما تخرج فاطمة

162 – * سأقرأ المجلة لما أعطاني إياها خالد

163 – سأقرأ المجلة لما سيعطيني إياها خالد

164 – بينما كنت أقرأ الجريدة دخل خالد

165 – * بينما كنت أقرأ المجلة سيدخل خالد

166 – لما قرأت المداخلة علق الحضور على أفكاها

الملاحـــظ أن زمن التلفظ مشترك بين السلسلتين الزمنيتين في الأمثلة أعلاه، ولا يستوجب الـــربط اشتراك السلسلتين في زمن الحدث، فقد يكون زمن الحدث في الجملة الناعتة سابقا على زمـــن الحدث في الجملة الرئيسية كما هو الشأن في (166)، حيث يتموضع حدث القراءة قبل حـــدث التعلـــيق. والفـــرق بين (166) و(167) يتمثل في كون الجملة (166) تعبر عن السبق المباشر، وظهور المكتمل الماضي يدل على وجود مسافة زمنية فاصلة بين الحدثين.

167 – لما كنت قد غادرت المنـــزل أنجزت كل المشاريع

أمـــا زمـــن الإحالة[1]، فينبغي أن يكون متماثلا في السلسلتين الزمنيتين، مما يفسرلحن الجمل (161 و162 و165). ونمثل للبنى الزمنية (159) و(161) و(162) بالخطاطات التالية:

(1) يخـــتلف تـــركيب الـــزمن في بنى الروابط الزمنية عن التركيب الزمني في السلاسل الزمنية الموصوفة في بنيات متوالية الأزمان، وذلك في خاصية جوهرية، تتمثل في كون السمة الزمنية لا يمكن تخصيصها عبر آلية التسريب، فلو كانت سمة الزمن في الجملة الرئيسية تسرب أو ترثها البنيات الملحقة الناعتة، لصحت الجملة التالية:

أ – * كان يقرأ زيد الرواية عندما يدخل خالد

بخلاف الجملة (ب):

ب – كان يقرأ زيد الرواية عندما دخل خالد

لـــوكانت آلية تسريب السمة الزمنية واردة، لورث فعل "يدخل" سمة الماضي من الجملة الرئيسية. ويبدو أن الـــربط الزمنـــي يـــتم من خلال بنى مستقلة ببنياتها الزمنية، ولا يشترط بعد ذلك سوى احترام قيد الخطية، وتماثل الأزمنة الإحالية في السلسلتين الزمنيتين (السلسلة الزمنية الرئيسة والسلسلة الزمنية الملحقة الناعتة).

تخــرق البنــية التمثيلية (ب) و(ج) قيد الخطية الذي اقترحه هورنستاين على البنيات الــزمنية المــشتقة، والذي يقتضي المحافظة على الترتيب الخطي لعناصر البنية الزمنية للجملة الرئيــسية والبنــية الملحقة الناعتة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة)، فزمن الإحالة والحدث يتموضعان في مسار زمني معاكس للبنية الزمنية التي ينعتانها، وتنتفي بذلك إمكانية ربــط الزمن الإحالي. وهذا الربط المتوازي مقتضى في دلالة الرابط الزمني الذي يستوجب تواقت الأزمنة الإحالية. ويتم التواقت بين الحدثين عندما يستعمل الماضي المتدرج في الجملة الملحقة الناعتة لزمن الجملة الرئيسية، كما يتبين من خلال المثال (164).

يخلق المضارع المجرد من أداة الاستقبال السين إحالة زمنية تستوجب معالجة خاصة مع الــروابط من نمط "عندما وحينما"، لأن الإحالة الزمنية تصير غير إشارية. لنلاحظ الجملتين التاليتين:

168 – عندما يدخل خالد غرفته يجدها غير مرتبة

169 - حينما يبدأ عمر بنشر مقالة يجد نقدا عنيفا

لا يمكن موضعة الحدث في (168 و169) في فاصل زمني إشاري دال على الحاضر أو الماضي أو المستقبل، ما دام يحيل على عدة أحداث وعدة أزمنة، فالدخول والإيجاد عبارة عن أحداث تقع في أزمنة متعددة. وبذلك تكون الجملة (168) مرادفة للجملة (170):

170 – كلما دخل خالد غرفته وجدها غير مرتبة

كيف نفسر إذن سلوك الرابط "عندما" مع المضارع؟ لنلاحظ أن المستقبل عندما يظهر في الجملة الرئيسية يجعل القراءة الزمنية للجملة الناعتة مموضعة في المستقبل:

171 – عندما يدخل زيد غرفته سيجدها غير مرتبة

سنفترض بأن"عندما"تسلك سلوكا مزدوجا، فهي عبارة عن رابط زمني وسور زمني. تمكن الخاصية التسويرية الرابط الزمني "عندما"في حالة المضارع من ربط سمة العدد في الزمن ربطــا دالا على التسوير الكلي universal quantification. مما يفسر الترادف بين الجملة (168) و(170).

الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدلالية في الزمن

لقد اقترحنا سابقا[1] أن المحمولات الفعلية تضم ضمن شبكتها المحورية موضوعا حدثيا وموضــوعا زمنيا، وأن الموضوع الزمني الداخلي يحمل سمة عددية غير مخصصة، تخصص أو تسند لها قيمة value، عندما يقترن الفعل بالرأس الزمني الذي يمتلك بدوره سمة عددية دلالية

---

(1) ينظر ص 304-305 من عملنا.

مـــؤولة يتحكم فيها ويخصصها سور زمني مجرد في المصدري. فقد بينا أن المصدري يمتلك دورا مهما في تحديد القيم الإحالية للزمن، باعتباره مصدرا لإرساء الزمن. طالما أنه يمتلك سمة زمنـــية إشارية دالة على زمن التلفظ، كما أن موقع المصدري تحل فيه مجموعة من الأسوار والروابط الزمنية التي تتفاعل مع الزمن النحوي مثل:" كلما، بينما، عندما، ريثما، قلما...". فالسور الزمني المجرد في المصدري إما عبارة عن سور وجودي يُمكّن السمة العددية في الزمن مـــن الحصول على تأويل فردي، ومن ثمة قراءة الحصول الواحد أي حصول حدث في زمن إشاري محدد (ماضي أو مستقبل أو حاضر). أو سور حامل لسمة الجمع، وبالتالي ينتج هذا التخـــصيص الجمعـــي قراءة جمعية في الزمن مثلما نجد في الزمن الإعتيادي(1). أما في حالة الأزمنة العامة generic، فسور العموم يحيد السمة العددية neutralize في الزمن. ويوازي بذلك الزمن العام أسماء الجنس مثل: التمر، القط، التي لا تمتلك سمة دالة على العدد، فالجنس لا عـــدد لـــه. إن التخصيص العددي باب لحصول الزمن على التأويل الفردي أو الجمعي، وغـــياب العـــدد يجعل الزمن عاما، محيلا إحالة جنسية generic. وتمكننا فرضية تخصيص الأحداث والأزمنة بسمة عددية من تفسير الفرق بين جهة التوزيع distributive، وتفسير ســـلوك الزمن مع "كلما"، الذي قد يفيد جمعا موازعا موازعة ضعيفة في المحور الزمني الدال على التعدد. لنقارن الجملتين التاليتين:

172 - وصل الجنود تدريجيا

173 - كلما حاول الأساتدة دخول مكاتبهم وجدوها مقفلة

تـــدل الجملة (172) على حدث جمع موزع على أفراد، أي عدة وصولات. ويوازي ســـلوك السور "كلما" في الأزمنة سلوك السور"كل" مع الأسماء بدون أداة التعريف، الذي يقوم بتعداد الأفراد. فالجمع الموازع مع "كلما" يتفاعل مع سمة العدد في الزمن. وبذلك تدل الجملـــة (173) على حصول محاولات متعددة في أزمنة متعددة، بشكل مواز لسلوك "كل" مع الأسماء المفردة التي تحولها إلى كيانات دالة على الجمع. لنلاحظ المثال الموالي:

---

(1) تقتـــرح فالينتينا بيانشي، 2005، إدماج سمة العدد في التمثيل التركيبي للمركبات الفعلية كسمة دلالية مؤولة، وتفتـــرض أن وجـــود هذه السمة فوق المركب الفعلي الخفيف يمكن من التمثيل لقراءة الأحداث المتعددة مع العوائد من نمط "بعضهم البعض"، كما تقترح بالنسبة للجملة الإيطالية وما يقابلها في العربية من قبيل الجملة التالية:

- طعنوا بعضهم البعض

تقتـــضي الجملـــة وجود عدة أحداث للطعن، وهذه القراءة لكي تصير منظورة في الصورة المنطقية، تقترح إدراج مـــركب وظيفـــي دال علـــى العدد الجمع فوق المركب الفعلي الخفيف. وقياسا على فرضية بيانشي، أفترض أن وجود سمة العدد واردة كذلك في تأويل الأزمنة.

- Bianchi V, 2005, "number agreement and event pluralization", Draft.

174 - كل طفل رسم لوحة

تقتـــضي الجملة (174) وجود مجموعة متعددة من الأطفال، والعدد لا يفيد الإفراد. ويتضح بجلاء هذا السلوك التفاعلي بين الأسوار الزمنية وسمة العدد في الزمن، مع الروابط من نمط "قلما" و"كثيرا ما" و"طالما". حيث يبدو كما لو أنها تكمم الزمن quantizing، بشكل مماثـــل لمقابلاتها في المركبات الإسمية[1]، التي لا تجوز إلا إذا كانت ظروفا ناعتة لأسماء جمع، ولا تقبل التوارد مع الأسماء المفردة.

لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية:

175 - أكلت تفاحا كثيرا

176 - أكلت موزا قليلا/قليلا من الموز

177 - * أكلت تفاحة كثيرا

178 - * أكلت تفاحة قليلا

لنقارن الجمل أعلاه بالجمل التالية:

179 - قلما كتبت قصيدة وتركتها دون تنقيح

---

(1) يقـــيم كل من حيم، 1982، ولويس، 1975، وكيركيا، 1995، وكراتزر، 1995، مماثلة بين تسوير الاسماء، والتسوير الظرفي للأحداث. فالجملتان التاليتان تتناظران دلاليا:

- سيارة الشرطة غالبا ما تكون بيضاء
- معظم سيارات الشرطة بيضاء

الظرف"غالبا"عندهم رابط غير انتقائي Unselective Binder، يربط المتغيرات الحرة في مجاله، حيث يقوم بربط المتغير الحر في المركب الإسمي ربطا كليا، كما يربط حدث الكون (في الفعل كان) ربطا كليا. يجعل الـــربط الكلـــي للمـــركب الإسمي"سيارة الشرطة"إحالة الإسم دالة على الاستغراق، وليس على سيارة واحدة معـــرفة ومفـــردة فـــي عالم الخطاب. ففرضية التوازي بين تسوير الحدود أو الأسماء وتسوير الأحداث أو الأزمـــنة، تحـــضر بقوة في مجموعة من المقاربات المنطقية والدلالية لقضايا الإحالة والتسوير في الأسماء والأحداث.

نعتبـــر التصور الذي نتبناه حول سمة العدد في الزمن وتفاعلها مع الأسوار امتدادا وتوسيعا لهذا النمط من المقاربات. ولمزيد من التفاصيل حول فرضية التوازي بين تسوير الأحداث والأسماء نحيل على:

- Cornelia Endrriss and Stefan Hinterwinter, 2004, The influence of tense in adverbial quantification, pp. 122-125, in interdisciplinary studies on information structure 1 (2004), pp. 121-125, ischihara, S.M Schmitz and A. Shwarz (eds).

الملاحـــظ أن خاصية الربط التسويري في الرابطين "قلما" و"كلما"، لا تقتصر على الزمن النحوي، بل تمتد إلـــى الفواصـــل الـــزمنية المحدودة التي يضفي عليها السور سمة التعدد والجمع، فتتحول من فاصل زمني فردي إلى مجموعة من الفواصل الزمنية المتعددة. لنلاحظ الجملتين التاليتين:

- كلما قرأ عمر مجلة يوم الجمعة أوحت له بفكرة
- قلما زارت زينب أختها يوم السبت ووجدتها مبتهجة

لا يحمل الفاصلان الزمنيان يوم الجمعة ويوم السبت إحالة عددية فردية، لأنهما مربوطان بسور جمعي دال على التعدد.

180 - كثيرا ما أعجبت بمنظر غروب الشمس

181 - * قلما كتبت قصيدة يوم الجمعة الماضي وتركتها دون تنقيح

نلاحظ أن دخول الظرف الزمني (يوم الجمعة الماضي) يجعل الزمن دالا على الإفراد أو الحصول الواحد، وهذه الدلالة لا تنسجم مع الدلالة الجمعية - وإن كان هذا الجمع جمع قلة - للسور الزمني"قلما". يماثل لحن الجملة (181) لحن الجملة (178).

إذا اعتبرنا الروابط أعلاه ظروفا دالة على التردد الزمني temporal Frequency، فتواردها مع الظروف الزمنية مقيد. كما يتبين من لحن الجملة التالية:

182 - قلما دخلت (*دائما) قاعة الدرس وكنت(*دائما) مرتاحا

كيف نفسر الفرق بين "عندما" و"قلما" و"كثيرا ما"؟ يبدو بأن الرابط "قلما" حينما يدخل على الماضي أو المضارع لا تتغير الدلالة الزمنية، فهذه الأسوار الزمنية تلغي القراءة الفردية للزمن في الحالتين، بخلاف الرابط "عندما" الذي يبدو ملتبسا بين القراءة الفردية للزمن مع الماضي(1)، والقراءة التسويرية الجمعية مع المضارع. كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

183 - عندما قرأ زيد مقالات تشومسكي، شرع في إعداد مقالته

184 - عندما يسافر خالد يكون مرتاحا

185 - قلما كتب عمر مقالة وكان مرتاحا

186 - قلما يكتب عمر مقالة ويجد متعة في تحريرها

لتفسير الفرق(2) سأفترض أن الظروف الزمنية من نمط "قلما" عبارة عن أسوار زمنية

---

(1) تلغى القراءة الفردية في بعض الحالات، وإن كان زمن الجملة الرئيسية ماضيا. لاحظ الجملة التالية:

- عندما كان محمد شابا دخن السجائر مرارا

يقبل حدث الجملة الرئيسة قراءة التكرار، وليس قراءة العادة، أي يجوز أن يكون فعل التدخين قد تكرر في مناسبات متفرقة، كإنجاز متقطع episodique، وللحصول على قراءة العادة يجب استعمال التركيب "كان يفعل":

- عندما كان محمد شابا كان يدخن السجائر دائما/مرارا

يزعم جيرالد شهادن بأن القراءات الزمنية المختلفة التي تصاحب استعمالات الرابط "quand" في الفرنسية أو when الإنكليزية، ليست نتاج سمات تسويرية مقترنة بهذه الروابط، فهي عنده روابط محايدة من الناحية التسويرية. وفي مقابل ذلك يفسر الالتباس الزمني بدلالة تفاعل السمات الجهية والزمنية للجملة الرئيسية والجملة الملحقة، فالسمات التسويرية مرتبطة عنده بالزمن الذي يلتبس بين القراءة المحيلة والقراءة المسورة، فهناك أزمنة مثل الماضي البسيط والمركب تجيز القراءة الفردية، وأزمنة تلتبس بين القراءة الفردية والقراءة الجنسية. في نظرنا لا يمكن القبول بهذا التفسير، لأن الزمن النحوي لا يحمل التباسا تسويريا بشكل محايث، فالالتباس ناتج عن ربط الزمن بعنصر مُسور، وما يُربط ليس الزمن، وإنما سمة العدد في الزمن كما بينا.

- Gerhald Schaden, 2002, L'aspect neutre en français et en allemand, Ibid., p. 105.

(2) نحتاج إلى توسيع دائرة المقارنة بين الرابط "عندما" و"كلما" من جهة ثانية. لرصد الفرق بين الجمل التالية:

أ - عندما كان خالد يدخن كان لونه شاحبا

ب - عندما كان خالد يدخن كان لونه يشحب

محضة. لذلك فهي تحمل تخصيصا ملازما دالا على سمة الجمع، بخلاف الظرف الزمني الجملي "عــندما" الــذي يــسلك سلوكا مزدوجا، فهو تارة عبارة عن رابط زمني يقرن سلسلتين زمنيتين، وتارة عبارة عن سور زمني يخصص سمة العدد في الزمن بدلالة الجمع.

نعتبر أن تخصيص الزمن بسمة عددية يشكل خطوة في إطار تطوير برنامج التوازي بين الخــصائص الدلالــية والتركيبية للأسماء والأحداث أو الأزمنة بشكل عام(1). لقد أفرز هذا البرنامج نتائج بالغة الأهمية في اتجاه إقرار نوع من التناظر الدلالي في السمات الإحالية للاسماء والأزمنة على حد سواء. فثمة خصائص إحالية مشتركة فيما بينهما. ففي مجال الأزمنة نجد أزمنة معرفة وغير معرفة وأزمنة إشارية محيلة، وأخرى عامة ذات دلالة استغراقية أو جنسية، وأزمـــنة عائدية، على غرار السمات الإحالية في المركبات الحدية. وبما أن سمة العدد تلعب دورا أساســيا في دلالة الأسماء ليس باعتبارها سمة صرفية فحسب، ولكن كسمة ذات أبعاد ووظائــف دلالــية مــثل وظــيفة الترتيب والحدdelimiting والتمييز بين القراءة الجمعية والموازعة، فإنه بإمكاننا الاستدلال على ورود هذه السمة في الأزمنة في تناظر تام مع الأسماء.

ج - ؟؟؟ كلما كان خالد يدخن كان لونه شاحبا

د - كلما كان خالد يدخن كان لونه يشحب

نلاحــظ أن التــناوب بــين الصفة والفعل يولد قراءة جهية وزمنية قد تتوافق مع الرابط وقد لا تتوافق، فــ "عندما" تقبل الصفة والفعل، بينما لا تقبل "كلما" إلا زمنا مركبا من المساعد والفعل المعجمي. إذا اعتبرنا أن تــركيب الــصفة مع المساعد "كان" ينتج قراءة جهية دالة على وجود حالة ناتجة ممتدة، فهذه الدلالة الجهية تجعــل (أ) ملتبــسة بين قراءتين: قراءة يكون فيها شحوب لون خالد مقترنا بحدث التدخين، أي أن الفاصل الزمنـــي للحالــة الناتجة مدمج في فاصل التدخين. وقراءة تكون فيها حالة الشحوب حاصلة حتى عندما لا يدخن زيد، ما دام حدث التدخين يحدث في فواصل متقطعة، أما حالة الشحوب فهي ثابتة ومستمرة. بينما لا نجــد هــذا الالتباس في (ب)، فالشحوب لا يحصل إلا لحظة التدخين. أما)ج(فذات مقبولية دنيا، لأن الرابط "كلما" يشترط قراءة التعدد والتكرار والتردد، وهذه القراءات لا تستسيغها الصفة. لأنك لا تقول:

- *كان زيد شاحبا كل مرة/مرارا

(1) فــي سياق دعم فرضية التوازي، يقترح كل من آن أبي وجيني دوتج وموليندجك ودوزوارت، إجراء مماثلة بــين تــسوير المــركبات الإسمية (أو ما يصطلح عليه بالتسوير الحدي) D-quantifier، وتسوير الأحداث (التــسوير الظرفــي) adv-quantifier. فالظروف من نمط دائما souvent، وبعض الأحيان quelque fois، تناظــر "كثير من" many وبعض few، فكلاهما دال على العد، ويشترطان القابلية للعد والجمع فيما يدخلان علــيه. وفــي هــذا السياق يقترح دوتج (doetjes 2002) تفكيك الظرف quelque fois إلى سور وصنيفة classifier عدديــة دالة على الجمع (fois)، معتبرا أن هذه الصنيفة العددية مصدر قراءة التواتر والجمع في الأحــداث. ويمكــن تعمــيم هذا التحليل على الأسوار "كلما وقلما وكثيرا ما"، فالجزء الاول في تركيب هذه الأسوار دال على العدد:" قل وكثيرا وكل".

ينظــر: Anne Abeille, Jenny Doetjes, Arie Molendijk, Henriette de swart, 2002, adverbs and quantification, Draft, pp. 2-3.

خلاصات

لقـــد اقترحنا في هذا الفصل معالجة شمولية لنسق المقولات الزمنية والجهية والموجهية، توخيـــنا مـــن خلالها تصنيف المقولات التي تبني النسق الزمني، وتساهم في حساب الإحالة الـــزمنية العامــــة للجملة في اللغة العربية. حاولنا أن نـــزاوج في المبحث الأول بين تصنيف المقـــولات وتخـــصيص سماتها مع تحديد الآليات التركيبية والدلالية المساهمة في تخصيصها، لاقتناعـــنا بحـــدود المقاربـــة التصنيفية إذا لم تكن معززة بتقنيات تساعد على فحص البنية الـــسماتية للمقولة الزمنية، وذلك لأن المحتوى التعبيري (الأزمنة الصرفية) للمقولات الزمنية يلتـــبس، وقد تتعدد تأويلاته الزمنية من سياق تركيـــي لآخر أو داخل السياق التركيـــي الواحد، ومن ثمة فكفاية المقاربة التي اقترحناها تقاس بمدى قدرتها على فحص سلوك الأزمنة داخل البنيات التركيبية.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- تبنى الجهة المعجمية تأليفيا.
- يقتـــضي تـــركيب الزمن والجهة وجود سلسلتين. سلسلة جهية تبنى في رحيلة المركب الفعلي الخفيف، وسلسلة زمنية تتشكل من الزمن والجهة والوجه تبنى في رحيلة المركب المصدري. حيث يمكن أن نفترض وجود رحيلتين ذات طبيعية زمنية وجهية في التمثيل التركيبـــي للزمن في اللغة العربية.
- تختلف آليات تخصيص الزمن في كل من المحمولات الفعلية والمشتقة.
- لا يقتـــصر الالتباس الزمني على صورة المضارع، فالماضي يلتبس بدوره بين قراءة التمام والمكـــتمل الحاضـــر والمكـــتمل الماضـــي. وقد اعتبرنا أن هذا الالتباس يمكن شرحه بميكانيزمات تركيبية أو دلالية أو سياقية.
- يلعب الوجه والموجهات أدوارا هامة في تحديد الإحالة الزمنية في اللغة العربية.
- تـــشكل دراسة متوالية الأزمان مدخلا مناسبا لفهم لاتجانس آليات تخصيص الزمن في البنـــيات الـــزمنية المركبة بشكل عام. وقد كانت دراسة القضايا التي تطرحها الأزمنة المدمجـــة مناســـبة لدراسة الروابط الزمنية وميكانيزمات التسوير الزمني في اللغة العربية، ودور سمة العدد كسمة دلالية مؤولة في الزمن في تفسير عدد من المعطيات الزمنية، وقد بينا مدى كفاية افتراض العدد في الزمن في فهم مجموعة من الأزمنة والجهات مثل الزمن

العام وجهة التكرار وجهة التوزيع، حيث افترضنا أن تخصيص سمة العدد بأشكال مختلفة في هـــذه الأزمنة يمكننا من فهم أبسط لمحتواها الدلالي. كما يقوى هذا الافتراض على تفسير دلالة عدد من الأسوار الزمنية في اللغة العربية.

ومن بين الأشياء التي تكشف مدى تعقد الظاهرة الزمنية في اللغات الطبيعية، أن دراسة سلوك الأزمنة، دلالة وتركيبا، يحتاج إلى إدراج نسق من سمات تنتمي إلى مجالات متباينة مثل سمة الوسم وسمة العائدية وسمة التفريد وسمة العدد.

الفَصْـلُ الثَّـالِث

العلاقات الزمنية

في الخطاب وآليات تخصيص الزمن

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات الزمنية في الخطاب

المبحث الثاني: نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن وإشكال التباس الزمن

خلاصات

تمهيد

شكلت دراسة البنية الزمنية في الخطاب مجالا خصبا لمجموعة من المقاربات اللسانية الدلالية والتداولية على حد سواء. أول مشكل يعترض الباحث في هذا المجال يتمثل في تحديد المنطلقات النظرية، وبالموازاة صياغة تصنيف منهجي للأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية في النص والخطاب. فالمقاربات التي قدمت تنتمي إلى مجالات معرفية متباينة أحيانا مثل اللسانيات النصية والتداوليات المعرفية ونظريات الحجاج والدلالة الصورية واللسانيات الوظيفية ونظرية تمثيل الخطاب. وإن كان يسهل أحيانا على الدارس ربط طرق مقاربة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب التي تتبناها هذه النظريات بالفرضيات والمسلمات المنهجية التي تصدر عنها، إلا أنه يتعذر الفصل بين بعض المقاربات التي تلتقي في فرضيات العمل.

يضاف إلى المشاكل المثارة أعلاه مشكل تحديد مفهوم الخطاب، والتمييز بينه وبين مفهوم النص. فهل نعتبر الحديث عن الزمن في النص مرادفا للحديث عن الزمن في الخطاب؟ أم أن الخطاب أشمل وأعم من النص؟ ثم ما هي الوحدات التي يمكن أن تشكل موضوع المقاربة؟ هل تحدد في كيانات أكبر من الجملة، أي متواليات من الجمل المترابطة؟ أم أن الجملة أو المركبات الصغرى يمكن أن تشكل وحدة خطابية شريطة أن تكون مرساة في سياق تخاطبي محدد؟[1]

هل تتعدد أصناف الإحالة الزمنية بتعدد أنواع الخطاب الذي يمكن أن يفرزها التحليل بشكل مبرر؟ وبعبارة أخرى، هل تتباين الإحالة الزمنية في الخطاب السردي أو الوصفي أو الحجاجي أو الإخباري؟

هل يفضي تحليل البنية الزمنية في الخطاب بالضرورة إلى نحوين زمنيين، نحو زمني للجملة ونحو زمني للخطاب؟ أم أن المعالجة ينبغي أن تكون موحدة في اتجاه بناء نحو زمني واحد للجملة وللنص أو الخطاب؟ ما هي القضايا التي تعجز النظريات التركيبية والدلالية على معالجتها، والتي يمكن أن تقدم نظريات الخطاب مقاربة كافية لها؟

تفضي بنا هذه الأسئلة إلى مشكلة أخرى تجابه الباحث في مجال الإحالة الزمنية في الخطاب، ويتعلق الأمر بتحديد المجالات والظواهر التي حاولت نظريات الزمن في الخطاب أن

---

(1) انظر: المتوكل، 2001، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 11.

تعالجها. ورغم وعينا بصعوبة إجراء تصنيف لهذه المجالات، فإننا سنعمل على تقديم خطاطة أولية قابلة للمراجعة، نلخص عناصرها المحورية فيما يلي:

1. إشكالية العلاقات الزمنية بين الأزمنة والأحداث في النصوص والخطاب. فمن المعلوم أن الأزمنة تترابط وفق علاقات إما إحالية (التبعية أو العائدية أو الإشارية)، أو اتجاهية، أي أن الزمن الإحالي للحدث إما يتقدم إلى الأمام، وبالتالي نكون بصدد متوالية أحداث داخل الخطاب يتقدم فيها الزمن الإحالي، فتسلسل الأحداث زمنيا، أو أن الزمن يتراجع إلى الخلف ليحتوي زمنا آخر، أو أن يحدث احتواء جزئي للأزمنة، بمعنى أن زمن حدث يحتوي جزءا من زمن حدث سابق عليه في الترتيب. وتستوجب معالجة مسألة الترتيب الزمني بين الأحداث، معالجة مماثلة لدور سمات الزمن والروابط والسياق في توليد مختلف القراءات. فأزمنة الماضي مثلا في الفرنسية لا تنتج قراءات متماثلة، عندما يتعلق الأمر بترتيب الأزمنة في الخطاب. وذلك حينما نقارن بين الماضي البسيط **passe simple** أو الماضي المستمر **imparfait** أو الماضي المركب **passe compose** أو الماضي الفائق **plus que parfait**.

ومعلوم أن عددا من قضايا العلاقات الزمنية في الخطاب قد عولجت في المقاربات الدلالية والتركيبية مثل مسألة تأويل الأزمنة المدمجة في الأسلوب غير المباشر مع أفعال القول. أما مشكل العلاقات الاتجاهية فلم يحظ بمعالجة كافية، وهذه الثغرة ستعمل نظريات الإحالة الزمنية في الخطاب على سدها.

2. إشكالية حشوية الأزمنة، أو مسألة التباس الزمن في السياق. من المعلوم أن المعالجة النسقية للأزمنة حاولت تقديم خطاطات للأزمنة، قائمة على أساس التمييز بين المحتوى الزمني للأزمنة الصرفية. وبالتالي تمنح لكل زمن صرفي دلالة زمنية تميزه عن بقية الأزمنة التي يتعارض معها في الجداول الزمنية المقترحة لأزمنة لغة محددة. فالمقاربة النسقية تميز بين الماضي البسيط والمركب والمستمر والفائق في الفرنسية، لكن أهم مشكل يعترض هذه المقاربة أن الأزمنة تقبل أن تتناوب في بعض السياقات بدلالات متماثلة، فالماضي المستمر قد يرد في سياق معين مرادفا زمنيا للماضي البسيط، كما أن السمات الدلالية للأزمنة غير ثابتة، فهي معرضة للتغير كما بينا بالنسبة لصيغة الماضي في العربية. فكيف نفسر إذن هذا التحول في سمات الزمن داخل السياق؟ لقد أوضحنا في فصول سابقة أن الأزمنة الصرفية لا تتوافق مع زمن دلالي واحد، فالالتباس وارد في مجال تخصيص دلالة الزمن الصرفي. ويرتبط المشكل بتعيين محددات هذا الالتباس، هل تقترن بالسياق؟ أم بالروابط إن وجدت في تركيب الجملة؟ وهل تنتظم هذه المحددات وفق تراتبية قابلة للتخصيص؟ لقد قدمت بعض النظريات التركيبية والدلالية حلولا لهذا الالتباس، كما

بينا في فصول سابقة. لكن هل يمكن اعتبار الحلول المقدمة كافية، أم ينبغي إغناؤها بتفسيرات تداولية، كما سيقترح موشلير Moscheler في إطار مقاربة تداولية معرفية للزمن في اللغات الطبيعية pragmatique cognitive

3. إشكالية المنظور الزمني. وهي إشكالية مرتبطة بالمنظور الموجّه لإحالة الزمن، فالتصور الذي ينطلق من الافتراض الإشاري للزمن، يعتبر أن زمن الحدث مربوط إشاريا بنقطة التلفظ المحيلة على زمن التلفظ (الآن)، المقترن بالتجرد par défaut بالمتكلم.

وأهم مشكل يعترض، هذا التخصيص يتجلى في كون الأزمنة في سياقات معينة قد تكون حاملة لآثار دلالية وتأويلية مرتبطة بمنظور ذاتي لفاعل الجملة وليس للمتكلم، وبالتالي فالمنظور الزمني يوجه الإحالة الزمنية، وهذه الآثار الدلالية/الذاتية للزمن لا يمكن للنظرية الإشارية أو القرينية indexical للزمن أن تتنبأ بها.

تشكل هذه المشاكل مجمل القضايا التي ستشكل محور هذا الفصل، الذي سنتبنى فيه مقاربة تداولية معرفية للزمن، نستوحي منها مجموعة من الأفكار التي قدمها في السنوات الأخيرة، مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف[1] الذي ينضوي في إطار مقاربة تداولية معرفية تستثمر فرضيات نظرية الملاءمة لسبربر وويلسان pertinence theory، والنظرية المعرفية لفودور Fodor وفرضيات النظرية الأمثلية optimality theory.

ستشكل المشاكل المقدمة أعلاه الإطار المنظم لمباحث هذا الفصل، حيث سأعرض في المبحث الأول بعض قضايا العلاقات الزمنية في الخطاب من خلال نصوص تمثيلية مستقاة من السرد الحكائي والنصوص الوصفية. وسأنتقل في المبحث الثاني لتقديم نظرية التمثيلات المتعددة لدلالة الصرفيات الزمنية لمعالجة حشوية الزمن في اللغة العربية استنادا لنظرية مولشير وآن ريبول. وسأقدم حلولا لعدد من المشاكل التأويلية للزمن في النص القرآني، وذلك في السياقات التي يقع فيها تحول في إحالة الزمن داخل متوالية الأحداث والأزمان، والتي تطرح عددا من المشاكل بالنسبة للنظرية الإشارية للزمن.

---

(1) يضم مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف عددا من الباحثين أمثال: جاك موشلير وآن ريبول، وسيتويل ولوي دوسوصير، وباحثين آخرين. وسيرد لاحقا الإحالة على بعض أعمالهم.

المبحث الأول

العلاقات الزمنية في الخطاب

تتكون النصوص من مجموعة من السلاسل الحدثية المترابطة، وتلعب الأزمنة دورا هاما في تشكيل نظام العلاقات بين الأحداث وأزمنتها. غير أن الزمن لا يمثل العامل الوحيد المحدد لهذا النظام، فالروابط التي قد يتضمنها النص، بالإضافة إلى الظروف الزمنية وموقع الجمل ضمن سياق أكبر داخل النص، فضلا عن تأثير السياق بمعناه العام، قد تتحكم في طبيعة العلاقات الزمنية بين الأحداث داخل الخطاب.

سنحاول في هذا المبحث تقديم وصف للعلاقات الزمنية في الخطاب، مع التركيز على دور الأزمنة في اللغة العربية في خلق هذا النظام العلاقي. وستشكل العلاقة الاتجاهية بين الأزمنة والأحداث في الخطاب محورا أساسيا في هذا المبحث.

نقصد بالعلاقة الاتجاهية أو ما يصطلح عليه موشلير بالاستنتاج الاتجاهي inférence directionnelle[1]، المسار الاتجاهي لمتوالية من الأفعال داخل النص. وهذا المسار تتباين اتجاهاته، بحيث يمكن لأحداث متتالية أن تجعل الزمن الإحالي يتقدم إلى الأمام، أو يتراجع إلى الوراء، أو أن يكون زمن الحدث السابق متضمنا في الزمن الإحالي للزمن اللاحق، وهذا المسار الأخير يفرز القراءة العائدية للأزمنة داخل النص.

سأقدم فيما يلي بعض الأمثلة التي تمثل لهذه المسارات الاتجاهية:

1 - رمى زيد الكرة. سقطت الكرة

2 - شرب خالد جرعة السم. مات خالد

3 - مات خالد لأنه شرب جرعة السم

يتقدم الزمن في المثال (1) إلى الأمام، ويشكل المثال نموذجا للعلاقة السببية بين الأحداث. وهو ما يتجلى أيضا في المثال (2 و3)، والملاحظ أن العلاقة الزمنية تحافظ على النظام الترتيبي للأحداث الذي ترسمه العلاقة السببية. وإذا غيرنا الترتيب الخطي بين متوالية الأحداث في (1) ستصير القراءة الاتجاهية ملتبسة بين مسارين اتجاهين، مسار اتجاهي تقدمي، ومسار اتجاهي تراجعي. لاحظ المثال (4):

---

(1) Jacques Moscheler, 2000, Inférences directionnelles, représentations-mentales et subjectivité, in cahiers de linguistique française, no. 22, pp. 57-100.

4 - سقطت الكرة. رمى زيد الكرة

فالجملـــة (4) ملتبـــسة بـــين مسار تقدمي، حيث يصير رمي الكرة لاحقا في الزمن لـــسقوطها، أي أن الكـــرة ســـقطت ثم رماهـــا زيد بعد ذلك، واستنتاج مسار تراجعي inférence directionnelle en arrière، أي أن الكـــرة سقطت لأن زيد رماها. فالزمن في (4) لا يساعد على تحديد المسار الاتجاهي المناسب لتأويل نظام الحدثين في الخط الزمني. ولا يـــوجد أي مؤشـــر لغوي مثل الروابط السببية لضبطه، ولذلك فاللجوء إلى المعلومات الـــسياقية سيشكل مخرجا لبناء التأويل المناسب. لاحظ أيضا أن هناك فرقا بين (4) و(5)، فالعلاقة السببية في(5) صارمة يعكسها الترتيب الخطي، وهو ما تعبر عنه ريبول Reboule بالعلاقـــة السببية الرتيبة[1] Règle causale monotone، وهو نمط من العلاقات لا يسمح بنفـــي النتيجة مع الحفاظ على السلامة المنطقية للعبارة. وهذا واضح من خلال التقابل بين العبارتين (6 و7):

5 - مات خالد. شرب جرعة السم

6 - رمى زيد بالكرة من أعلى العمارة لكنها لم تسقط

7 - * قتل خالد عمرا. لكنه لم يمت

يمكن أن نفترض أن الكرة في الجملة (6) سقطت في شرفة إحدى المنازل، وبالتالي لم تسقط في الأرض كما كان متوقعا. أما في الجملة (7) فلا يمكننا نفي الحالة الناتجة عن القتل، مـــا دام الفعل "قتل" يملك صورة منطقية دلالية من نمط: [قتل:سبب س: صار لاحي ص]. تنـــسحب الملاحظة ذاتها على المثال (5)، لأن حدث الموت لا يمكن أن يعقبه حدث شرب الـــسم. ولا بد لتسويغ قراءة المسار الاتجاهي التراجعي من توظيف الرابط التفسيري (لأن) الذي يخلق قراءة زمنية تراجعية، كما في المثال (3)، أو استعمال الماضي المكتمل الذي يخلق نفـــس المسار، لأنه ينتج في بنيته الزمنية فاصلا زمنيا سابقا على زمن فاصل الجملة الأولى، وهو ما تمثله الجملة (8):

8 - مات خالد، كان قد شرب جرعة السم

ويـــبدو من خلال المثال (8) أن الزمن قد يحمل سمة اتجاهية بالتجرد[2] par défaut

---

(1) ينظر: Cathy Berthouzoz, 2000, Le Modèle directionnel d'interprétation du discours, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000, p. 117.

(2) اقتـــرح موشلير فرضية راجعها في أعماله اللاحقة - كما سأبين لاحقا - مؤداها أن الأزمنة تحمل سمات اتجاهـــية. فالماضي البسيط يحمل سمة اتجاهية بالتجرد في اللغة الفرنسية دالة على مسار استنتاجي تقدمي، وعندما تكون متبوعة في الخطاب بالزمن الماضي الفائق plus que parfait الحامل لسمة اتجاهية تراجعية، تكون الغلبة لسمة الماضي الفائق فنحصل على تأويل تراجعي، كما يظهر من خلال المثال الذي يقترحه:

فالماضي المكتمل في متوالية الأحداث المسبوق بالفعل الماضي يخلق مسارا اتجاهيا تراجعيا. أما الماضي المجرد فلا يحمل أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي، فقد يدل على التسلسل الزمني وتقدم المسار الاتجاهي للأزمنة الإحالية إلى الأمام، وقد يكون مقترنا ببنية زمنية غير مرتبة أو يـــدل علـــى تواقت أزمنة الأحداث. وتمثل الجمل (9) و(10) و(11) لهذه القراءات على التوالي:

9 - فتح عمر الباب، أشعل النور، اتجه نحو النافذة، فتحها، جلس على الأريكة، تناول كوب شاي، ثم بدأ قراءة الجريدة.

10 - أمـــس، تجـــول خالد في السوق، ذهب إلى السينما، التقى صديقته زينب، قرأ جريدته المفضلة، زار أقاربه.

11 - غنت هند في الأوبرا وصاحبها خالد بالعزف على البيانو.

تمثل للبنية الزمنية للجملة (9) بالخطاطة التالية(1):

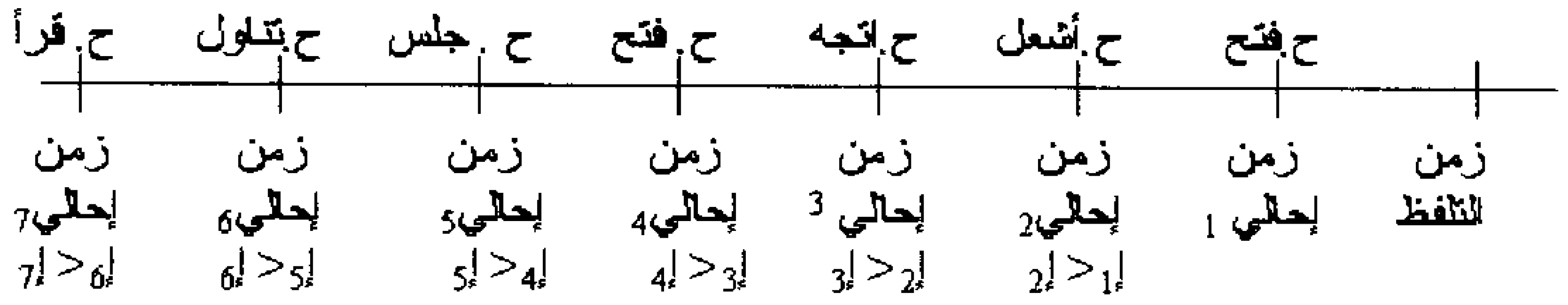

الملاحظ أن الأحداث وأزمنتها الإحالية تتسلسل في مسار تقدمي يجعل الزمن يتقدم إلى الأمـــام. أما أزمنة الأحداث في (10)، فلا يمكن تمثيلها في خط زمني تسلسلي مماثل، فالبنية الـــزمنية غير مرتبة. أما في المثال (11)، فالزمن الإحالي لفعل (صاحب) مواقت لزمن حدث الغناء.

ويتـــبين مـــن خلال الأمثلة (9، 10 و11) أن الماضي لا يملك أية سمة زمنية اتجاهية، فـــسماته الاتجاهية تبنى في السياق، تبعا للمعلومات التي يمتلكها المخاطب/مؤول الجملة عن العـــالم الخارجي، حيث تشكل هذه المعلومات الأثر السياقي المحدِّد للتأويل المناسب. لنأخذ كـــنموذج الجملـــة (11)، فمـــا نملكه من معلومات سياقية عن فعل الغناء ووجود عازف مـــصاحب للمغـــني أثـــناء الغناء، يجعلنا نؤول زمن المصاحبة تأويلا مواقتا، وتلغى القراءة

- Jean Tomba Max l'avait poussé.

تعمـــيم هـــذا الافتـــراض علـــى اللغة العربية لا يفضي إلى نتائج سليمة، لأن الفرنسية تفرق في المستوى الصرفي بين زمن الماضي البسيط والماضي المركب والماضي المستمر والماضي الفائق، أما اللغة العربية فـــتملك صـــورة صـــرفية واحـــدة للدلالة على الماضي، وهذه الصورة تدل على الماضي بشكل عام دون تخـــصيص واضح للسمات الجهية للماضي التي تدل عليها أنواع الماضي في الفرنسية. لذلك فالماضي في اللغة العربية لا يملك أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي.

ينظر: Moeschler, 1997, Inférence en Avant et inférence en Arrière, Draft, p. 7.

(1) Carlota, Smith, 2000, Aspectual entities and tense in discourse, p. 12, Draft.

التقدمية، لأنه لا يصح أن تكون هند غنت ثم بعد ذلك صاحبها خالد. ثم لأن دلالة التواقت موجودة أصلا في الدلالة المعجمية للفعل (صاحب).

ولكن هذا الافتراض لا ينسحب على كل الأزمنة، فالماضي المكتمل يملك سمة اتجاهية دالة على مسار اتجاهي تراجعي.

لنلاحظ الفرق بين المتواليات الحدثية التالية:

12 - سقط خالد من أعلى الشرفة. كان زيد قد دفعه

13 - * كان زيد قد دفع خالدا. سقط من أعلى الشرفة

لا يـــدل الماضي المكتمل على مسار تراجعي إلا اذا تأخر خطيا في الجملة عن الحدث الأول، فالجملـــة الأولى توفر الزمن الإحالي للماضي المكتمل كي يتمكن من التموضع قبل الفاصل الزمني الذي يوفره الحدث الأول. وإذا تقدم تعذر إقامة هذا الربط[1]. غير أن وجود رابط مناسب يجعل متوالية الأحداث في (13) سليمة كما يتبين من خلال (14 و15):

14 - كان زيد قد دفع خالدا، لذلك سقط من أعلى الشرفة

15 - كان زيد قد دفع خالدا فسقط من أعلى الشرفة (حينما دفعه)

وفي ارتـــباط بالحالات المذكورة أعلاه، يطرح مشكل إلغاء السمات الزمنية الأصلية لبعض الأشـــكال الـــزمنية، مـــثل الماضـــي المستمر في الفرنسية **imparfait**، وفي العربية التي تعبر عنه بالتـــركيب "كان يفعل" فمعلوم أن الماضي المستمر يعبر عن علاقة الإدماج، أي أن زمن الحدث السابق مدمج في زمن إحالة الماضي المستمر، كما يتبين من خلال الجملتين (16) و(17):

16 - دخلت هند الغرفة، كان زيد يكتب الرسالة

17 - Jean entra, Marie Telefonait

فـــزمن حـــدث الدخول في (16) مدمج في زمن إحالي ممتد، أي أن فعل كتابة زيد للرســـالة بـــدأ قبل دخول هند واستمر بعد ذلك. وهذه الدلالة الزمنية قد يفقدها الماضي المـــستمر في بعـــض الـــسياقات، فيصير حاملا لسمة اتجاهية تقدمية مماثلا في ذلك الماضي البـــسيط. يدفـــع هذا النمط من القراءات الزمنية الباحث في مجال الإحالة الزمنية إلى إعادة النظـــر في المقاربـــات التي تخصص مداخل الأزمنة الصرفية بسمات دلالية محددة، غير آبهة بالتخصيـــصات الدلالية المتعددة للأزمنة في السياق أو الخطاب، فيترتب عن الأخذ بفرضية التخـــصيص القبلي لسمات الزمن الصرفي بدلالة أصلية، إما تبني فرضية الدلالة الزمنية غير الموســـومة أو الدلالة الزمنية بالتجرد، ويستتبع ذلك إسناد دور تأكيد أو إلغاء هذه السمات القبلـــية للسياق. أهم مشكل يعترض هذا التصور أنه يغيب إشكالا مركزيا يتمثل في تحديد

---

(1) Ibid., p. 12.

طبيعة المعلومات التي يحملها الزمن، فضلا عن كون إلغاء أو تأكيد سمة الدلالة الأصلية للمداخل المعجمية للصرفيات الزمنية سيرورة معقدة، لا يلعب فيها السياق وحده دورا مركزيا، فللروابط والسياق النصي والمحتوى التصوري للأفعال أدوار فاعلة في تأويل الأزمنة في الخطاب، مما يستدعي إقامة تراتبية بين أدوار هذه المكونات. وتعتبر في نظرنا نظرية موشلير حول تراتبية هذه المكونات، بحسب طبيعة السمات التي تحملها، من جهة القوة والضعف نموذجا نظريا يملك كفاية وصفية وتفسيرية ملائمة لهذا الإشكال كما سنبين.

وفيما يلي نقدم بعض الأمثلة للإبانة عن دور السياق في تغيير إحالة الماضي المستمر من الدلالة على الاحتواء إلى الدلالة على العلاقة الاتجاهية التقدمية:

18 - أشعل زيد نور الغرفة، كان النور يغمر بضوئه المشع كل ما يوجد فيها

19 - أشعل زيد سجارة، كان مذاقها العسلي يحدث بهجة لم يستطع وصفها

20 - Max éteignit la lumière. la pièce était dans le noir

21 - Max alluma la lampe, la lumière éclatante l'éblouissait

22 - Max alluma une cigarette. le tabac avait un goût de miel

لا يمكن للنور في الجملة (18) أن يكون قد غمر الغرفة قبل أن يقوم زيد بإشعاله، فالقراءة الاحتوائيةla lecture inclusive للماضي المستمر في (18) و(19) و(20) و(21) و(22) ملغاة. فالأحداث تتوالى والزمن الإحالي يتقدم إلى الأمام، كما لو أننا بصدد الزمن الماضي البسيط الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

لماذا يتم اللجوء إلى الماضي المستمر في هذه السياقات بدل الماضي البسيط؟ ما هي الآثار التأويلية التي يرغب المتكلم في توليدها من خلال هذا الاستعمال؟ هل ينتج الترادف الزمني بين الماضي البسيط والماضي المستمر في هذه السياقات آثارا دلالية متماثلة. يعتقد موشلير أن الآثار التأويلية للماضي المستمر في الخطاب يمكن فهمها في نظرية تداولية للزمن في اللغات الطبيعية، إذا أدرجنا مفهوم المنظور الذاتي[1]. فاستعمال الماضي البسيط في (21) ينتج منظورا زمنيا محايدا، خلافا للماضي المستمر الذي يجعل المنظور الزمني للفعل éblouissait منقولا من وجهة النظر الذاتية لفاعل الجملة "Max"، كحالة ناتجة عن فعل إشعال النور، يحس أثرها بشكل خاص، وهذا الأثر التأويلي لا يمكن للماضي البسيط أن يدل عليه.

قبل الانتقال إلى عرض نظرية موشلير حول تراتبية المكونات المتحكمة في القراءة الاتجاهية للأزمنة في الخطاب، كسيرورة استنتاجية تضبطها تراتبية سمات مجموعة من

---

(1) Ibid., p. 18-19.

المكونات المتحكمة في مسار النسق الاتجاهي. نقترح تقديم بعض الأمثلة مستقاة من نماذج تمثيلية متباينة، تدعم فرضية عدم حمل الزمن الماضي في اللغة العربية لسمة اتجاهية بشكل قبلي[1]، ويمكن تعميم هذا التصور على متوالية الأحداث في الخطاب في الزمن الحاضر والمستقبل كذلك.

23 - ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدىً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾ [سورة الإسراء: 2].

24 - ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ * وَنَجَّيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ * وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ * وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الصافات: 114-118].

25 - ﴿فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة ص: 73-74].

26 - "كان السلطان مأخوذا بالجمال الذي يطوقه من كل ناحية ولفت نظره أن ضوء النهار باهر، والشمس لا تغيب. استغرب ذلك، نظر إلى ساعته أكثر من مرة، لاحظ ناصر السحيمان استغراب السلطان"، عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص 8.

27 - "حتى ظهر اليوم التالي، انشغل السفير ورجال السفارة بإعادة ترتيب إقامة الحاشية والمرافقين إذ جرت مشاورات عديدة تدخل فيها الكثيرون من أجل توزيع الحرس، وتغيير الغرف، وتأمين المترجمين والسيارات" عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص 9.

28 - "وخرج إسماعيل يودع بعض أصدقائه ثم انتهى إلى الميدان، وقد اقترب الغروب... تتلقف آذانه ما أمكنها من نداءات الباعة التي ألفها" يحي حقي، قنديل أم هاشم، ص 17.

يمكن قراءة المثال (23) قراءة زمنية دالة على مسار استنتاجي[2] تقدمي. فجعل موسى

---

(1) يفضل موشلير عدم تخصيص الأزمنة بسمات اتجاهية بشكل قبلي، بالرغم من وجود أمثلة مضادة يجسدها الماضي البسيط واستعملاته الاتجاهية في اللغة الفرنسية، إلا انه يفضل استعمال آليات تفسيرية أخرى لاشتقاق هذه العلاقات الاتجاهية. فبالنسبة إليه لا توجد أية علاقة اتجاهية مستنتجة بشكل قبلي، وإنما تبنى العلاقات الاستنتاجية على أسس دلالية أو تداولية.
ينظر: Moscheller, 2000, Le model des inférences directionnelles, p. 60.

(2) يعتبر موشلير أن تأويل الأزمنة في الخطاب سيرورة استنتاجية، لأن مؤول الزمن مدعو إلى اتباع مسار تأويلي معقد، يبدأ ببناء تمثيل ذهني لدلالة الزمن الصرفي، نظرا لكون الأزمنة الصرفية عبارة عن كيانات حاملة لمعلومات إجرائية procédural، توجه صيغة تأويل المحتوى القضوي والتصوري للجمل، وتمنح توجيهات instructions أو تعليمات لمؤول الخطاب، تخص خطاطة المسار الزمني الذي ستسقط فيها الأحداث، لكن هذا المسار الاستنتاجي لا يعتمد فيه المؤول على الأزمنة فقط، بل تتظافر في تحديده مكونات أخرى مثل السياق النصي والروابط، وعلاقة الزمن بأزمنة أخرى في المتواليات الحدثية، والمعلومات التي نملكها عن العالم الخارجي.و يستلزم تأويل الأزمنة في الخطاب النفاذ إلى مجموعة من المعطيات التي لا يشكل بالضرورة الزمن الصرفي عنصرا مركزيا فيها.

هـــدى لبني إسرائيل نتيجة مترتبة على إتيانه الكتاب. أما المثال (24) فيمثل نموذجا لالتباس المـــسار الاتجاهي، فمتوالية الأحداث في النص تتأرجح بين القراءة الاتجاهية التقدمية، وقراءة تـــنعدم فيها السمات الاتجاهية. يحتوي الفعل الأول الذي تبدأ به الآية زمنيا كل المتواليات الـــزمنية الـــتي تتلوه في النص، فالنجاة والنصر وإتيان الكتاب والهداية يفسر فعل المن على موسى وهارون وبني إسرائيل عموما. أما فعل النجاة والنصر وإتيان الكتاب يمكن أن ينتظم في مسار اتجاهي تقدمي، وهنا لا بد للمؤول أن يستحضر السياق العام لخروج بني إسرائيل مـــن مصر، وتخلصهم من بطش فرعون، حتى يتمكن من ترتيب أزمنة الأحداث في النص، فعـــبور بني إسرائيل البحر بتدخل المعجزة الإلهية فعل نجاة، استتبعه النصر، أما تلقي موسى للكـــتاب فلـــم يتم إلا بعد فعل الخروج. وفيما يخص فعل الهداية فمساره الاتجاهي ملتبس، يمكن أن يفهم أنه حاصل بعد إتيان الكتاب أو قبله عندما كان ينذر موسى أتباعه في مصر قبل الخروج.

يجسد المثال (25) غياب القراءة الاتجاهية، فالعلاقة الزمنية بين استكبار إبليس وكفره ليست تقدمية، لأن الفعل المساعد "كان" يدل على حالة، والحالة تعبر عن سيرورة متجانسة لها سمة الامتداد واحتواء أزمنة الأحداث السابقة. إن الكفر ليس لاحقا على الاستكبار، وإنما متزامن معه. وهذه القراءة الاحتوائية يعبر عنها المثال (26)، حيث يبدأ المقطع السردي بفعل دال علـــى حالة انبهار السلطان بما يحيط به، ثم تخصص المتواليات الحدثية اللاحقة الأحداث الجـــزئية المجـــسدة للحالة في شكل مسار استنتاجي تقدمي، فهناك لفت ضوء النهار لنظر السلطان، ثم استغرابه ثم نظره إلى الساعة. وينعدم المسار الاتجاهي في المثال (27) حيث يشير السارد إلى انشغال السفير ورجاله على امتداد زمني يخصصه الظرف "حتى ظهر اليوم التالي"، أمـــا المـــشاورات فهي ليست لاحقة لزمن الانشغال بل هي محتواة فيه. وتظهر هذه العلاقة الاحتوائية أو التواقتية بشكل أكثر وضوحا في المثال (28)، فاقتراب الغروب حاصل في زمن وصـــول إسماعـــيل إلى الميدان، والزمن لا يتقدم وإنما يتواقت، لأنه دال على اكتمال حاضر present perfect، في حين أن زمن تلقف آذان إسماعيل لنداءات الباعة لا يملك سمة اتجاهية تقدمية، لأنه حاصل بعد وصوله إلى الميدان.

إذا كانـــت الأمـــثلة المقدمة أعلاه تمثل متواليات حدثية وزمنية في الماضي، فماذا عن الزمن الحاضر والمستقبل؟ هل يملكان سمات اتجاهية؟ تبين الأمثلة الموالية أن ما ينسحب على الماضي ينسحب كذلك على الحاضر والمستقبل:

29 - هـــا هو ذا اللاعب يضع الكرة، يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه الآن نحو المرمى ويقذف الكرة

30 - ماذا يفعل عمر الآن في الحديقة؟

إنه يلعب في المروحة ويسقي الورود ويجري هنا وهناك ويأخذ كرته ويتسلق الشجرة

31 - سيسافر خالد إلى الرباط، سيشتري السيارة، سيلتقي صديقته، سيزور الحديقة

تنـــتظم أزمنة الأحداث في المثال (29) وفق مسار تدرجي، تتسلسل فيه الأحداث في ترتيب يراعي تقدم الزمن الإحالي نحو الأمام. ومعلوم أن سياق التعليق على المشهد الرياضي الـــذي يـــضطلع به الصحفي، يجعل القراءة التراتبية لأزمنة الأحداث أكثر ورودا. فالتراتبية محكومة بالموقع الذي يحتله ناقل الأحداث، حيث إن المنظور الزمني قائم على الإدراك الحسي (المـــشاهدة). أما في المثال (30) يمكن أن نفترض أن نقل الأحداث غير قائم على المشاهدة، فلو افترضنا أن ناقل الأحداث يبني تصوره لأفعال عمر في الحديقة على سلوك اعتيادي يقوم بـــه باســـتمرار عندما ينـــزل إلى الحديقة، ستصير الأحداث غير خاضعة بالضرورة لنظام تسلسلي. وقد تكون الأحداث متسلسلة في سياق آخر يعتمد المشاهدة البصرية، معنى ذلك أن السياق العام ووجهة النظر التي يتخذها السارد تتحكم في طبيعة السمة الاتجاهية للأزمنة. وتنسحب الملاحظة نفسها على المثال (31).

النتيجة التي نخلص إليها أن الأزمنة في اللغة العربية لا تملك سمات اتجاهية، ونستثني من هذا التعميم الماضي المكتمل. ولا ينطبق ذلك على جميع اللغات، فأزمنة الماضي في الفرنسية تحمـــل سمات اتجاهية[1] يمكن تأكيدها أو إلغاؤها في السياق، وإلا كيف نفسر جواز الجملة (32) ولحن الجملة (33)؟

32 - l'avion atterrit, les voyageurs descendirent

33 - * les voyageurs descendirent, l'avion atterrit

لاحظ أن تغيير الترتيب الخطي للحدثين في الماضي المركب لا ينتج عنه لحن البنيتين:

34 - l'avion a atterri, les voyageurs ont descendu

35 - les voyageurs ont descendu, l'avion a atterri

لكن إذا افترضنا أن الأزمنة في اللغة العربية لا تحمل سمات اتجاهية، فكيف يمكن تفسير تقابل البنيات التالية:

(1) أوضـــح لوي دوصوسير أن الماضي البسيط في اللغة الفرنسية قد يحمل في سياقات متعددة سمات تتعارض مـــع ســـمته الاتجاهـــية غير الموسومة (التقدم إلى الأمام)، ويقترح تفسيرا لهذا التعارض في إطار نظرية موشـــلير حول تراتبية سمات المكونات المحددة للمسار الاتجاهي، فالزمن يحمل سمة اتجاهية ضعيفة يمكن إلغاؤها في سياق سمة اتجاهية قوية مختلفة للمسار الاتجاهي الذي ترسمه سمة الزمن الاتجاهية.

- De Sausure Luis, 1998, Quand le temps ne progresse pas avec le passe simple, université de Genève, Draft, p. 3.

36 - شرب سقراط السم، مات

37 - * مات سقراط، شرب السم

38 - سقطت المزهرية، تكسرت

39 - * تكسرت المزهرية، سقطت

يستلزم تفسير التقابل في الجمل أعلاه اعتماد نظرية موشلير حول تراتبية السمات الاتجاهية. يفترض موشلير أن الأزمنة والروابط والسياق والمحتوى التصوري للأفعال عناصر حاملة لسمات اتجاهية، إما قوية أو ضعيفة، وأن هذه العناصر تدخل في تراتبية ينتج عنها أن السمة القوية تلغي أو تؤكد السمة الاتجاهية الضعيفة، وينسحب ذلك على تفاعل السمات الضعيفة فيما بينها.

وفيما يلي جرد لأهم المكونات الفاعلة في المسار الاتجاهي للزمن في الخطاب وسماتها:

أ. تحمل المعلومات السياقية سمة اتجاهية قوية دالة على مسار تقدمي (إلى الأمام)، أو تراجعي (إلى الخلف).

ب. سمات الزمن الصرفي الاتجاهية ضعيفة.

ج. السمات الاتجاهية للروابط قوية.

د. السمات التصورية للأفعال ضعيفة.

هـ - تنشط السمات القوية أو الضعيفة المسار الاتجاهي.

و. يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي معاكس.

ز. يمكن تأكيد سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي مماثل.

ح. يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة اتجاهية قوية.

ط. إذا تعارضت سمة اتجاهية ضعيفة في مسارها الاتجاهي مع سمة اتجاهية قوية، ذات مسار معاكس، تكون الغلبة للسمة القوية.

ي. يمكن إلغاء سمة قوية بواسطة سمة اتجاهية قوية.

يتبين من خلال هذا التخصيص، أن السياق والروابط يضطلعان بدور فعال في تأكيد أو إلغاء سمات الزمن الاتجاهية في الخطاب، ويسهل استنباط هذا التصور من نظرية موشلير التي يمكن عدها نظرية تداولية للزمن تستند إلى فرضية الإغناء السياقي لتأويلات الأزمنة في الخطاب. فكلفة المعالجة أو الحساب الذهني calcul mental للخصائص الاتجاهية للملفوظات الزمنية، تقتضي نفاذ المؤول إلى مجموعة من المعلومات اللسانية التي ترمزها Encode، علاوة عن المعلومات السياقية.

يمثل المثال (40) للخاصية (و):

40 – انكسرت المزهرية. كانت قد سقطت

يجسد الماضي المكتمل مسارا اتجاهيا تراجعيا، وبالتالي يلغي إمكانية قراءة متوالية الأحداث قراءة تقدمية. كما يبين لحن الجملة (41):

41 – * انكسرت المزهرية ثم كانت قد سقطت

أما الخاصية (ز) فيسهل التمثيل لها من خلال الجملة (42):

42 – شرب زيد سما قاتلا، مات

يعبر المحمول المركب "شرب سما، مات" عن علاقة تصورية سببية بغض النظر عن المعلومات الزمنية التي يحملها، وهذه العلاقة السببية تستلزم ترتيبا زمنيا بين حدث شرب السم الذي يسبق تصوريا وزمنيا حدث الموت. ويأتي بعد ذلك الزمن كسمة اتجاهية ضعيفة ليؤكد الترتيب الزمني للمحتوى التصوري للأفعال كسمة زمنية اتجاهية ضعيفة.

وفيما يخص الخاصية (ح) فيمكن التمثيل لها بالجملة (43):

43 – مات خالد لأنه شرب سما

حيث ينعكس الترتيب السببي والخطي للحدثين، ويأتي الرابط (لأن) الحامل لسمة اتجاهية زمنية قوية دالة على المسار الاستنتاجي التراجعي لإلغاء سمة الزمن الاتجاهية الضعيفة، الدالة على تقدم مسار الأحداث، ولإلغاء الخاصية الترتيبية التي تستلزمها البنية التصورية للمحمول. وتشكل الجملة (43) نموذجا تمثيليا مناسبا للخاصية (ط).

يمكن تصور وجود تراتبية بين السمات الاتجاهية الضعيفة، وبشكل أخص بين المحتوى التصوري للمحمولات المركبة وسمات الزمن، وهذه التراتبية لا تطبق في جميع السياقات، حيث يمكن خرقها في سياقات محددة حسب طبيعة العلاقة السببية الرابطة بين المحمولين (سببية رتيبة أو غير رتيبة causalité monotone ou non - monotone).

يجسد المثال (44) هذه الخاصية التراتبية:

44 – * مات خالد. شرب سما

يشرط المحتوى التصوري للمحمول المركب "شرب سما مات" الترتيب الخطي الذي يعكس علاقة سببية وزمنية بين الحدثين، ويمكن أن نفترض أن هذه السمة، وإن كانت ضعيفة إلا أنها أعلى سلميا من سمة الزمن، وبالتالي لا يمكن خرقها، أو الغاؤها بسمة اتجاهية زمنية ضعيفة. وهو ما يجسده التقابل بين الجملتين (32) و(33) أعلاه، الذي يبين بجلاء كيف أن تعارض سمة اتجاهية تصورية للمحمول مع سمة اتجاهية زمنية للزمن الصرفي يقتضي الاستجابة لشرط السمة الاتجاهية الأعلى في السلمية، وإن كانت السمة ضعيفة. أما التقابل بين (34) و(35)، فلا يشكل طعنا في هذه السلمية، لأن الماضي المركب لا يملك أية سمة

اتجاهـــية مخصصة، وبالتالي لا يدخل في تنافس مع السمة الاتجاهية التصورية للمحمول[1]. وبالـــتالي نستنتج أن التأويل الاتجاهي للملفوظات يقتضي التأليف بين سمات اتجاهية متعددة المصادر (روابط، أزمنة صرفية، سياق نصي، سياق خارجي)، وترتيبها هرميا، ثم اعتماد هذه الهرمية في الحساب الاستنتاجي الاتجاهي[2].

كـــيف يمكـــن التمثـــيل للمبدأ (ي)؟ بما أن الروابط والسياق يمثلان في نسق موشلير الكيانات الحاملة للسمات الاتجاهية القوية، ينبغي إذن البحث عن أمثلة تجسد حضور تنافس سمة السياق وسمة الروابط. ولنأخذ كنموذج المثال (45):

45 – ها هو ذا اللاعب يضع الكرة، ثم يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه نحو المرمى ثم يقذف الكرة نحو الهدف، لأنه تلقى تعليمات من المدرب في اللحظة التي تلقف فيها الكرة بأن يسدد الكرة في اتجاه المرمى.

لاحظـــنا سابقا أن سياق التعليق على مباراة يستلزم تقديم المشاهد في شكل تسلسلي، فالسياق يشرط سمة اتجاهية تقدمية تتوافق مع السمة الاتجاهية للرابط "ثم" كسمة قوية. غير أن الـــرابط "لأن" يكـــسر المسار التقدمي للأحداث، ويخلق مسارا معاكسا تراجعيا. يجسد المثال تأكيد سمة اتجاهية قوية (السياق) لسمة اتجاهية قوية (الرابط)، وإلغاء سمة اتجاهية قوية (الرابط لأن) لمفعول سمة اتجاهية قوية (السياق). غير أن هذا المثال في اعتقاد موشلير لا يجسد حالـــة عامـــة لا تقبل الاستثناء، فمفعول سمات السياق عنده أعلى في السلمية التراتبية من الـــروابط، حيث يمكن لسمة السياق أن تلغي سمة الرابط. وقد مثلنا في المثال (45) للرابط (ثم) الـــذي يحمـــل سمة اتجاهية قوية بخلاف الواو التي تعتبر ضعيفة في الدلالة على الترتيب

---

(1) تعتبر التراتبية عند موشلير نتاج تطبيق مبادئ النظرية الأمثلية optimality theory التي أبانت عن نجاعتها فـــي تحلـــيل الظواهر الصوتية في اللغات الطبيعية، في مجال دراسة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب. فالمعلـــومات التي تدخل في حساب التأويل الزمني الاتجاهي تنتظم في سلمية شبيهة بالسلميات التي تبنى في التحلـــيل الـــصواتي الأمثلـــي، حيث ترتب السمات بحسب القوة أو الضعف أو بحسب الوسم وعدم الوسم. وتتدخل بعد ذلك مجموعة من المبادئ في انتقاء الخرج السليم. وأهم هذه المبادئ مبدءان عند موشلير:

أ – مبدأ الاقتصاد: قلص المجهود المعرفي في حساب الإحالة الزمنية للملفوظات.

ب – مبدأ الأمثلية: قلص التنافس أو التعارض بين السمات الاتجاهية.

فتـــراتبية السمات الاتجاهية التي يقترحها موشلير تساعد على تحقيق المبدأ (ب)، وبالتالي تقلص الكلفة المعرفية في الحساب الذهني للعلاقات الزمنية الاتجاهية للملفوظات في الخطاب انسجاما مع ما يقتضيه المبدأ (ب).

ينظـــر: Moescheler J, 2000, Inférence directionnelle et autres objets temporels, p. 174, Universite de Geneve.

(2) Moescheler J, 2000, Le modèle des inférences directionnelles, cahiers de linguistique française, no. 22, pp. 72-73.

- Moeschler, 1999, Economy and pragramatic optimality: the case of directional inferences, department of linguistic, university of geneva, pp. 7-8.

الزمني للاحداث، فالمتواليات الحدثية التي تستعمل رابط الواو قد تفيد الترتيب وقد لا تفيده، وإدماج الواو في المثال (30) أعلاه لا يلغي القراءة غير الترتيبية للأحداث. بينما يلغي الرابط "ثم" القراءة غير الترتيبية ليشرط النظام الزمني التسلسلي للأحداث.

سنبين فيما يلي من خلال نماذج تمثيلية مستقاة من الخطاب القرآني، مدى تحكم الروابط في توجيه مسار التأويل الاستنتاجي للأحداث في الخطاب. فالرابط باعتباره حاملا لسمات زمنية اتجاهية قوية يلغي السمات الاتجاهية الضعيفة للزمن الصرفي. لنلاحظ المعطيات التالية:

46 - ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ * وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [سورة القمر: 11-12].

47 - ﴿قَالَ سَلاَمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا * وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَى أَلاَّ أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا * فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلاًّ جَعَلْنَا نَبِيًّا * وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [سورة مريم: 47-50].

48 - ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ * فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ * فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة القصص: 28-30].

49 - ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا * فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [سورة مريم: 16-18].

تنتظم متوالية الأحداث في المثال (46) وفق مسار اتجاهي يراوح بين التقدم إلى الأمام والتواقت أو الاحتواء. فحدث تفجير الأرض عيونا لاحق لحدث فتح أبواب السماء، نظرا لوجود فاصل زمني يفصل بين الحدثين. وتتوافق سمة "الواو" الاتجاهية، وإن كانت ضعيفة في الدلالة على الترتيب الزمني كما أشرنا، وسمة الزمن الاتجاهية. أما حدث التقاء الماء فحالة ناتجة لتفجير الأرض عيونا، وهي حالة محتواة في الفاصل الزمني. وهذا التداخل أو بعبارة أدق، التواقت بين الحدثين يجعل سمة الرابط الاتجاهية الدالة على التقدم إلى الأمام غير نشيطة. فالتأويل الاستنتاجي للمسار الزمني للأحداث يراعى فيه هنا معرفتنا بطريقة انتظام الأحداث في العالم الخارجي. ومعنى ذلك، بتعبير موشلير، أن سمة اتجاهية سياقية قوية تهيمن وتلغي سمة الرابط القوية.

وفي المثال (47)، يرد الماضي بعد الرابط "لما" دالا على العودة إلى الخلف، أي الماضي المكتمل. والتقدير "لما كان قد اعتزلهم". فحدث الاعتزال يرد ذكره في بداية الآية وتتم العودة إليه.

ومعنى ذلك أن الرابط يحمل سمة اتجاهية دالة على مسار تراجعي، وبالتالي يلغي سمة الماضي الصرفية الدالـــة على مسار اتجاهي تقدمي. وتسمح هذه العودة بذكر أحداث لاحقة لحدث الاعتزال مرتبة تسلـــسليا وفق مسار اتجاهي تقدمي (وهبنا له إسحاق ويعقوب، ثم جعلنا بعد ذلك كلا نبيا...)، وحينئذ يؤول الماضي الصرفي بسمة اتجاهية تقدمية، خلافا للماضي الذي يرد بعد "لما"[(1)].

وتنسحب القراءة الزمنية نفسها على المثال (48)، فقضاء موسى الأجل تمت الإشارة إلـــيه دون ذكر تفاصيل الأحداث التي تضمنها، وتمت العودة إليه مع استعمال الرابط "لما" الـــذي أفـــاد العودة إلى الخلف. وذكر بعده حدث متسلسل انتظم في مسار اتجاهي تقدمي (آنس نارا)، وتمت العودة إلى الخلف من جديد باستعمال الرابط "لما" في نهاية الآية، لإدراج حدث لاحق، ويتعلق الأمر بنداء الله لموسى وحديثه معه.

أما المثال (49)، فيجسد استعمال الرابط "إذ" ذا الإحالة العهدية الذهنية[(2)]، الذي يبئر فاصلا زمنيا معروفا في ذهن المستمع أو القارئ، مذكورا في سياقات سابقة، وغير وارد في السياق النصي المباشر، أي الآيات التي تسبق مباشرة الآيات 28 و29 و30. وتشبه الإحالة الـــزمنية هـــنا، إحالـــة أداة التعريف في الأسماء التي قد تراوح بين الإحالة العائدية والإحالة العهدية الذهنية. يشترط الرابط "إذ" إذن مسارا استنتاجيا دالا على التراجع، وتختلف علاقة الأحـــداث اللاحقـــة للرابط، عن العلاقة التي ينسجها الرابط "لما". فالعلاقة هنا بين الانتباذ ومتوالية الأحداث (اتخاد المكان حجابا وإرسال الملاك) علاقة احتواء، أي أن هذه الأحداث كلـــها متـــضمنة في حدث انتباذ مريم للمكان، فالأحداث تقع على امتداد الفاصل الزمني لوجـــود مـــريم بالمكان الشرقي، وبتعبير لاسكريد وأشير[(3)]، تستلزم "إذ" علاقتين زمنيتين

---

(1) يـــدل عـــدم ظهور الرابط "كان"في بنية"لما فعل"داخل السياق، أن الماضي الصرفي في اللغة العربية، يقبل التأويلات الزمنية الثلاثة التي تدل عليها أزمنة الماضي في اللغة الفرنسية والإنكليزية أي: الحاضر المكتمل والماضـــي المكـــتمل والماضي، وأن سمات السياق والروابط تشرط طبيعة التأويل الزمني المناسب لصورة "فعل" في اللغة العربية.

(2) نستثمر التمييز بين سمة العهدية الذهنية وسمة العودة إلى الخلف العائدية، الوارد في عمل التوكاني:
– التوكاني، 2001، خصائص الأفعال الجهية والزمنية في اللغة العربية، ص 294.
علمـــا بأنـــنا نختلف مع التوكاني في طبيعة النموذج الذي نتبناه لتفسير العلاقات الزمنية في الخطاب، حيث تعـــتمد التوكاني نموذج تير مولن، بينما نعتمد في عملنا نموذج موشلير، لكونه يتيح إمكانية تفسير العلاقات الزمنية بموجب نسق من السمات الاتجاهية فاتحا إمكانية رصد وفحص مجموعة من المعطيات. وهو ما لا يستطيع نموذج تير مولن رصده.

(3) ينظر:
- Moeschler, 1999, Economy and pragmatic optimality, pp. 21-22.
حـــيث وردت الإشارة إلى العلاقتين الخطابيتين التأطير والسرد في نظرية لاسكاريد وأشير Lascarides and Asher، التـــي شكلت منطلقا بالنسبة لموشلير لإغناء نسق السمات الاتجاهية بسمة إضافية، يتعلق الأمر بسمة "الاحتواء" inclusion.

خطابيـــتين: الـــتأطير أو الاحـــتواء (élaboration) والسرد التقدمي. تمثل الخطاطة التالية للعلاقتين الزمنيتين في المثال المشار إليه:

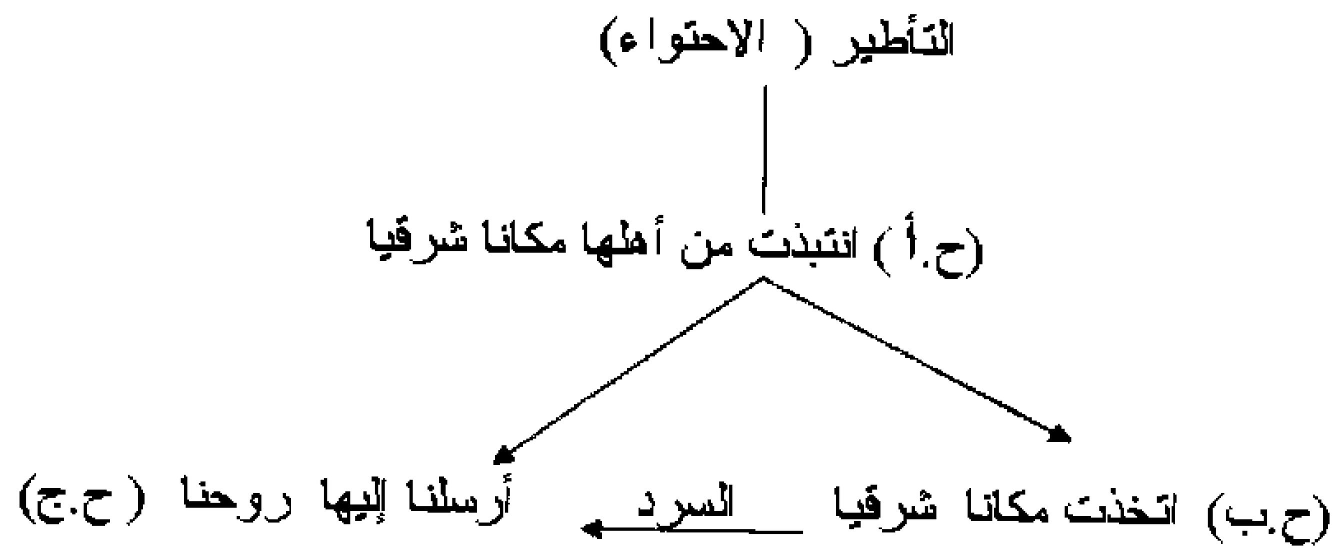

تنتظم العلاقة بين الحدث (ب) و(ج) وفق مسار تقدمي. ويشرف على هذا المسار حدث مؤطـــر يحـــتوي الحـــدثين وهو الحدث (ح أ). هذه العلاقة التأطيرية لا يستلزمها الرابط (لما)، فالأحداث التي ترتب بعده خطيا، تنتظم في مسار اتجاهي تقدمي، كما تبين الخطاطة التالية:

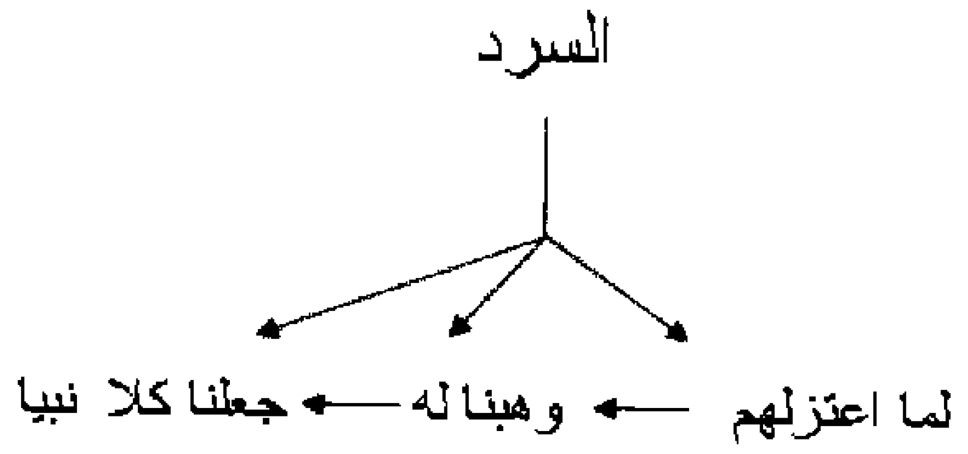

يسهل تفسير علاقة الاحتواء في إطار علاقة الكل بالجزء part-whole relation، فالحـــدث المؤطّـــر يشكل بنية حدثية كلية تتضمن أحداثا تجسد أجزاءه الفرعية[1]. وهذه العلاقة لا يمكن لمؤول الخطاب أن يبنيها، إلا ضمن مسار استنتاجي يفترض من خلاله وجود فاصـــل زمني ممتد وغير محدود يتضمن فواصل زمنية متتابعة، مما دفع موشلير إلى إضافة سمة المحدودية واللامحدودية ضمن نسقه السماتي[2]. وتمكننا هذه السمة الإضافية من فهم سلوك "حتى" في اللغة العربية. لنلاحظ التقابل بين الجملتين (50) و(51):

ويقترح موشلير إغناء النظرية التركيبية للزمن، بإضافة السمات الاتجاهية في التمثيل التركيبي للزمن، الذي يـــستعمل التـــشجير علـــى الـــنمط التوليدي، حيث ترد الأفعال والزمن والرابط مزودة بسمات اتجاهية، يتم إخـــضاعها لحساب calcul المسار الاتجاهي للملفوظات، استنادا لهرمية السمات التي تصفي البنيات الزمنية اللاحـــنة، أو تسند تأويلات زمنية سليمة إلى البنيات التي تحترم تراتبية السمات. ويعتقد موشلير أن النظرية التداولـــية للزمن تمكن من إغناء الأنساق النظرية التركيبية المقترحة للزمن، التي تعتبر في نظره غير كافية لمعالجة سلوك الزمن في الخطاب.

- Ibid., pp. 15-17.

(1) Ibid., p. 21.
يصطلح على هذا النمط من العلاقات في الأدبيات الدلالية الانجلوساكسونية بنظام Mereology. وهو عبارة عن نظام يصف علاقة الجزء بالكل في الكيانات الأشياء التي تمعجمها الأسماء في اللغات الطبيعية. ويقترح غاليم توسيع هذا الصنف من العلاقات ليمتد إلى نظام الأحداث في اللغات الطبيعية. ينظر:
- محمد غاليم،2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص 123-132.

(2) Moeschler, Ibid., pp. 21-22.

50 - سرت حتى بلغت قمة الجبل

51 - أسير حتى أبلغ قمة الجبل

يحمل الرابط "حتى" سمة اتجاهية تقدمية، لذلك فحدث البلوغ يغلق الحدث ويجعله محدودا، لأن الرابط يحمل سمة جهية دالة على المسار الهدف الذي يشكل نقطة تأوج telecity الحدث السابق، فمع نهاية المسير يبدأ وينتهي في نقطة زمنية واحدة حدث البلوغ، باعتباره دالا على جهة الإتمام. وبالتالي فالبلوغ فاصل زمني متماد cœxtensive مع حدث السير. وفي إطار نظام العلاقات بين الأحداث يمكن أن نضيف سمة أخرى، وهي سمة التماد التي تمثل بعدا آخر في نظام أبعاد البنية الزمنية للأحداث. الفرق بين الجملة (50) و(51) يتجلى في التقابل بين سمة المحدودية واللامحدودية، فالمسار الهدف في (51) لم يتم بلوغه، وتستعمل اللغة العربية الزمن الحاضر في هذا السياق للتمييز بين المحدودية واللامحدودية، باعتبار أن الحاضر دال على جهة اللاتمام. والملاحظ أن الرابط لا يدل على سمة اتجاهية تقدمية إلا اذا دلت الأحداث على سمة المحدودية، أما إذا أفادت اللامحدودية، فالرابط تصير سمته الاتجاهية التقدمية محايدة، لأن الحدث الثاني (البلوغ) في متوالية الأحداث لم يتحقق بعد، وبالتالي فهو ليس لاحقا بالنسبة للحدث الأول. وهناك ملاحظة دالة يمكن إبداؤها بشان المثال (50)، فسمة الرابط الاتجاهية قوية، وبالتالي لا تقبل ظهور سمة زمنية دالة على مسار مختلف، ونعني به المسار الاتجاهي التراجعي الذي يجسده الماضي المكتمل. لاحظ لحن الجملة (52):

52 - * سرت حتى كنت بلغت قمة الجبل

لقد حاولنا أن نبين الدور التي تلعبه فرضية تراتبية السمات الاتجاهية في تفسير مجموعة من المعطيات المرتبطة بنظام الأزمنة والأحداث في الخطاب. لكن هذه الفرضية لا تشكل سوى تصور ضمن مجموعة من فرضيات العمل التي يتبناها موشلير. ولا يمكن فهمها إلا ضمن نسق نظري ينبني على تصورات أساسية للإطار التداولي المعرفي la pragmatique cognitive، الذي تشتغل ضمنه مجموعة "مختبر الإحالة الزمنية"، بجامعة جونيف. وفيما يلي سأقدم أهم التصورات المؤسسة لهذا الإطار:

أ. يعتبر موشلير أن الأنظمة اللغوية مؤسسة على عنصرين مركزيين[1]، يساهمان بشكل فعال في تشكيل تمثلاتنا المعرفية للعالم: مقولات ذات محتوى تصوري، تجسدها المقولات المعجمية الجوهرية كالأسماء والأفعال والصفات. نستطيع بواسطة الأسماء بناء تمثلات ذهنية لموضوعات العالم الخارجي، وتجسد عنده السمات الدلالية أساس المعلومات التصورية التي

(1) Moeschler, 2000, Inferences directionnelles et autre objets temporel, pp. 7-16.

ينفذ إليها الذهن، لصياغة معان لهذه الكيانات. أما الأفعال فتمثل المقولات التصورية للأحداث، ككيانات تملك بدورها نسقا من السمات الجهية (الإنجاز والنشاط والإتمام والحالة)، التي تساعد الذهن على تمثيل الأحداث ككيانات لها ورود في العالم الخارجي.

أما النوع الثاني من المقولات فذو محتوى إجرائي procedural، لا يحمل محتوى تصوريا محددا، وإنما يسهل السيرورات التمثيلية التي ينجزها الذهن، أثناء بناء تأويل للعبارات. ويمثل هذا النمط الإجرائي الروابط والزمن والضمائر وبعض الظروف. فالروابط مثلا تسمح بقرن بنيتين محدِّدة حسب السياق نوع التأويل الدلالي الذي يمكن إسناده لكيانات تصورية، تبقى في غياب الرابط ملتبسة. تخلق الروابط نظاما من العلاقات (الاستنتاج، السببية، الوصل، الاستدراك، التعارض) يصعب بناؤها بواسطة المقولات التصورية، فالمحتوى التصوري لمتوالية من الأفعال في عبارة ما، لا يكشف عن نمط المسار الاتجاهي، ولا يمكن أن يكشف عن النظام الزمني الإحالي الممكن. وهذه المعلومات يبني بواسطتها الذهن التمثيلات المعرفية للجمل، وبشكل أخص ما يصطلح عليه موشلير بالصورة القضوية التامة للملفوظ. ولنأخذ كمثال جملة مجردة من الزمن، مثل "جري محمد". فلكي يحول الذهن المحتوى التصوري للجملة، المتشكل من مقولة تصورية حدثية "جري"، ومقولة تصورية دالة على ذات "محمد"، إلى محتوى قضوي تام، ينبغي أن ينفذ إلى معلومات تخص زمن الحدث: هل له ورود في الحاضر؟ أم مسقط في فاصل زمني ماضي؟ أم يدل على استمرار وعادة؟ أم يدل على حدث سيحصل في فاصل لاحق؟ وبالتالي يحاول موشلير أن يبني التمييز بين المقولات التصورية والإجرائية على أساس معرفي cognitif[1]. وما يميز هذين النمطين من المقولات، أن المقولات الإجرائية لا تملك محتوى دلاليا ثابتا، فالخصائص الدلالية للزمن والروابط حساسة للسياق. وفي هذا الإطار يبين موشلير فشل النظريات الدلالية التي حاولت صياغة سمات دلالية مخصصة للزمن في اللغة الفرنسية، فالماضي المستمر Imparfait لا يملك خصائص دلالية مشتركة بين جميع استعمالاته[2]. ويتمثل الإشكال الذي يواجه المقاربات الدلالية في محاولة بناء مداخل معجمية دلالية للزمن، بشكل مماثل للمداخل التي تبنى للمقولات التصورية، غير آبهة للفرق بين نمطين من المقولات، لا ينتميان إلى صنف واحد ذي خصائص متجانسة[3].

---

(1) Ibid., p. 12.

(2) Ibid., p. 11.

(3) لا يعارض موشلير إمكانية صياغة خطاطة دلالية عامة لسمات الأزمنة كمقولات إجرائية، غير أن هذه الخطاطة، ينبغي أن تخصص خاصية دلالية عامة تتكرر في جميع سياقات استعمال الأزمنة، وستشكل هذه الخطاطة المحتوى التصوري للزمن. ولا تطعن هذه الإمكانية في التمييز الذي يقيمه بين المقولات التصورية والإجرائية، على اعتبار أن الزمن قد يحمل سمة تصورية ضعيفة وسمة إجرائية قوية.

ب. يتـــبنى موشلير نظرية الملاءمة pertinence لدى ويلسون وادن سبربر wilson and Dan sperber، المندرجة ضمن إطار نظري يعرف بالتداوليات المعرفية التي تنطلق من تصور فـــودور fodor حـــول آليات معالجة الذهن للمعلومات اللسانية[1] في قوالب معرفية منفــصلة. فبالنسبة لسبربر تستقبل قوالب الإدراك الحسية (السمعية والبصرية) المثيرات اللغـــوية اللفظـــية فتحولها إلى معلومات قابلة للمعالجة من لدن النسق اللساني. وهذه الـــصورة يعالجها النسق اللغوي المتخصص، ليحولها إلى صورة منطقية أي صورة دلالية جـــزئية، كمتوالية مبنينة من المفاهيم. وبعد ذلك تنقل هذه الصورة الدلالية الجزئية إلى النسق المركزي في الذهن الذي يقوم باستنتاجات واستنباطات، مستعملا آليات معرفية متعددة مثل التعميم والمقارنة والاستنباط، وبالتالي ينفذ إلى قوالب لسانية متعددة، وإلى الذاكـــرة قريبة المدى وبعيدة المدى، والمعلومات السياقية، لبناء الصورة القضوية التامة للملفـــوظ، حـــيث يـــتم إســـناد كـــل أشكال الإحالات، مثل الإحالات الزمنية أو الاســـتلزامات المنطقية أو السياقية وأشكال فك الالتباس. وتمثل الصورة القضوية التامة البنية الأكثر استجابة لمبدأ الورود، لأنها تتناسب مع مقصدية المتكلم.

الافتـــراض الـــذي ينطلق منه موشلير[2] بصدد المقولات الإجرائية، كمقولات محددة دلالـــيا داخل السياق، هو نفس التصور الذي يدعو إليه سبربر، عندما يتصور معجم اللغة كجهـــاز مكون من مقولات ذات دلالة محددة تحديدا أدنى underspecified، حيث تحدد داخل سياقات استعمالها. فمؤول الملفوظات مدعو للقيام باستنتاجات، مستعملا معلومات ســـياقية يستقيها من المحيط المعرفي cognitif environnement، لانتقاء المعلومات الأكثر ملائمة لتأويل الملفوظ. ما دام التواصل اللغوي قائما على بعدين مترابطين: البعد القصدي والبعد الاستنتاجي ostensive-inferentielle. يدعو المتكلم المخاطب للتعرف على مقاصد مضمرة في كلامـــه، مستعملا كل المعلومات اللسانية والسياقية التي يوفرها لبناء استنتاجات ملائمة للتعرف على مقاصده. والاستنتاجات الملائمة عند سبربر تستجيب لمبدأ الأمثلية pertinence optimale، وذلـــك عندما تحقق شرطين أساسيين: الشرط الأول يسمى بالأثر السياقي effet contextuel، والشرط الثاني يصطلح عليه بكلفة المعالجة coût de traitement. فكلما أنتج الملفوظ أثرا سياقيا

ينظـــر: Moeschler, 2002, Connecteurs, en codage conceptuel et encodage procédural, p. 10, université de Genève.

(1) ينظر:
- غاليم محمد، 2007، نفسه، ص 21-27.
بشأن المقاربة القالبية وفرضياتها الكبرى.

(2) Kangethe F.I, 2002, Lecture pragmatique des morphèmes temporels du swahili, thèse de doctorat, université de Geneve, p. 10.

عالـــيا كـــان أكثر ملاءمة، حيث يوفر للمؤول كل المعلومات التي يحتاجها لإسناد تأويل ملائم للعـــبارة مـــتوافق مع مقاصد المتكلم. أما كلفة المعالجة، فتقترن بالمدى الزمني المطلوب لبناء تمثيل ذهـــني ملائـــم للملفوظ. وترتبط كلفة المعالجة أيضا، بطبيعة الموارد اللغوية والسياقية التي يوفرها المتكلم للمخاطب لبلوغ التأويل المقصود والملائم للعبارة(1) في مدى زمني قد يطول أو يقصر.

ج. يتأسس النسق الافتراضي لموشلير على مبدأ أساسي. مفاده أن التمثيلات الذهنية للمنحى الاتجاهي للأزمنة في الخطاب، قائمة على مبدأ الورود principe de pertinence. فالمسار التأويلي للزمن عبارة عن مسار استنتاجي ينفذ عبره المؤول إلى معلومات المحيط المعرفي الـــتي يوفرها المحيط اللساني المباشر (الزمن الصرفي والروابط)، والمحيط السياقي، وهذه المعلـــومات خاضـــعة لسلمية تراتبية للسمات، تجعل التأويل موجها نحو القراءة الزمنية الأمثل والأكثر ورودا للزمن في الخطاب.

يمتلك نموذج موشلير كفاية وصفية وتفسيرية للخصائص الاتجاهية للأزمنة في الخطاب. كفايـــة مبنية على فرضيات ومبادئ الأنموذج المعرفي Le paradigme cognitif، الذي ما فتـــئ يـــشكل مركـــز جذب لمجموعة من المقاربات اللسانية المعاصرة، فالمعرفة التي ينتجها الباحث في مجال الزمن، لا يمكن أن تكون مفصولة عن الإواليات التمثيلية الذهنية، أي معرفة مسارات الإدراك والتمثيل المعرفيين التي يستعملها المؤول أثناء بناء تأويلات ملائمة للزمن في مخـــتلف اســـتعمالاته. ومعـــنى ذلك أن البحث اللساني لا ينبغي أن يظل مكتفيا بصياغة تعمـــيمات ومـــبادئ وصفية أو تفسيرية دالة حول سلوك الزمن في الخطاب، وإنما يجب أن يربط التعميمات والأوصاف بمبادئ معرفية دالة.

وبالـــرغم مـــن القـــيمة النظرية والتجريبية للتحليل الذي يقترحه موشلير. إلا أنه لا يربط الخصائص الاتجاهية للروابط والأفعال والأزمنة في الخطاب، بأنواع الخطابات وبعبارة أخرى، هل تفـــرز أشكال الخطاب (الخطاب السردي والوصفي والإخباري والحجاجي) خصائص اتجاهية متجانسة؟ هذه الثغرة في نسق موشلير ستعمل كارلوتا سميت carlota smith على سدها.

تـــنطلق سميت من فكرة مؤداها أن الزمن يؤول بأشكال مختلفة في الخطابات. وتقترح لضبط هذا التنوع الانطلاق من عنصرين(2) يوجهان الدلالة الزمنية:

أ. تحديد طبيعة الكياناتentities المهيمنة في النمط الخطابـــي. وتصنفها إلى مجموعة من الكـــيانات الفاعلـــة في مـــسار تأويل الزمن مثل: الحدث والحالة والأحداث المتدرجة ongoing évents والكيانات المجردة غير المموضعة زمنيا.

---

(1) Ibid., pp. 10-12.

(2) Smith S, Carlota, 2000, The Domain of Tense, pp. 7-10.

ب. إدراج مــبدأ الــتقدم Advancement. ويمكن هذا المبدأ عند سميت من رصد دينامية الأحــداث في النــصوص، حيث تتطور الأحداث من خلال مسار تدرجي، ينقلنا من وضــعية إلى وضعية، وهذا التدرج بمكن وصفه زمنيا بتقدم الأزمنة الإحالية في النص، بموجب علاقة السبق والولاء التي تنسجها فيما بينها.

تقتــرح سمــيت خمسة أنماط خطابية: الخطاب السردي والخطاب الوصفي والخطاب الإخــباري والخطــاب الحجاجي والخطاب التعليقي. وينفرد كل نمط خطابــي بكيانات محــددة، فالأحداث والحالات تهيمن في النمط السردي والإخباري والتعليقي. بينما تهيمن الحــالات والأحداث المتدرجة في النمط الوصفي. أما الخطاب الحجاجي فيعتمد الكيانات المجــردة اللازمنية موضوعات أفعال الظن والاعتقاد وأفعال الرجاء والتمني ومختلف الأفعال الموجهية الحكمية والمعرفية والذاتية التي تدمج كيانات لازمنية تابعة للزمن الدامج، ولا تعبر عن علاقة زمنية مستقلة يمكن أن توجه مسار أزمنة الأحداث في الخط الزمني.

يــشتغل مبدأ التقدم[1] بأشكال متنوعة، بحسب النمط الخطابــي الذي يمثله النص. ففي الخطــاب الــسردي يتقدم الزمن الإحالي للأحداث، حيث تتلو أزمنة الإحالة بعضها البعض في مسار تدرجي دينامي، باستثناء أفعال الحالة التي تشترط إدماج الحدث في الزمن الإحالي السابق. وبالــتالي تمــثل للعلاقة الاحتوائية العائدية. أما في خطاب الوصف، فالزمن لا يتقدم، فضلا عن اتسامه بطابع العائدية حيث تتقاسم كل الجمل الوصفية نفس الزمن الإحالي. والتقدم في الخطاب الوصفي بالنسبة لسميت ذو طبيعة مكانية، مرتبط بالانتقال من مشهد وصفي إلى آخر.

وفي الخطاب الإخباري، مثل الخطاب الصحفي، لا تنتظم الأحداث في مسار اتجاهي، يــضبط العلاقة بين أزمنتها الإحالية، وإنما يقترن كل حدث بزمن التلفظ. فأزمنة الخطاب الإخــباري إشارية deictic، مرتبطة بالمنظور الزمني للمتلفظ. ولا تشكل الأزمنة الإحالية مركز المنظور الترتيبــي للأحداث[2].

---

(1) Smith S, Carlota, 2001, Discourse modes: Aspectual entities and tense interpretation, cahiers de grammaire/26, 2001, pp. 185-200.

(2) تقتــرح سميث إدماج نظرية تأويل الزمن في الخطاب، في النماذج التركيبية، مفترضة إمكانية إغناء التحليل التولــيدي للجمل بنسق من السمات الإضافية، وعلى رأسها المكونات الثلاثة المشكلة لبنية الزمن في اللغات الطبيعــية، أي زمــن الحــدث وزمن الإحالة وزمن التلفظ، التي ينبغي توزيعها على المركبات الثلاثة التي تــساهم في حساب الإحالة الزمنية، أي المركب الفعلي الذي ينبغي أن يتضمن زمن الحدث، والرأس الجهي المتــضمن لــزمن الإحالــة، ثــم الــرأس الزمني الأعلى المتضمن لزمن التلفظ، والذي تصعد سمته إلى المــصدري. وكل رأس زمني/جهي يفحص السمة الزمنية الموافقة له في علاقته بسمة زمنية محددة، فزمن الحــدث يفحــص ســمته بالنظر لزمن الإحالة. وتقترح إغناء هذا النسق بقواعد ربط linking rules. وفي الخطاب السردي تسند للأزمنة الإحالية المتتالية أرقام ورموز دالة على السبق أو الولاء أو التضمن.
ينظر: Smith, 2000, p. 25.

وسنكتفي فيما يلي بتقديم نموذجين تمثيليين لتصور سميت، يمثل النموذج الأول الخطاب الوصـــفي، ويمـــثل الثاني النموذج الإخباري، وفيها يخص الخطاب السردي، نعتبر أن كل الأمثلة المقدمة في هذا المبحث نماذج تمثيلية مناسبة لهذا النمط الخطابـــي.

53 - "الغرســـة الكبيرة تفضي بنا إلى السطح فنطل منه على الساحة البهيجة المزدانة أطـــرافها بأغـــراس الكرم الخضراء مدعومة بقوائم خشبية وقد جلس تحتها البائعون مساء يفترشـــون حـــصرا ويشربون الشاي... كما كنا نعاين من خلال المرتفع الأسطح القريبة والبعيدة فتبدو لنا الدنيا غابة من الأسوار والنوافذ... تقهر صبانا... وها هي درجات سطح الغرســـة الكبيرة تقبع الآن خاملة وراء شباك حديدي "محمد أنقار"، رواية المصري، سلسلة روايات الزمن، عدد 09، ص 74.

54 - "شـــهدت ساحات العاصمة الأوكرانية السبت مظاهرات احتشد فيها آلاف الأشـــخاص مـــن مؤيدي دعوة الرئيس الأوكراني فيكتور يوتشينكو حل البرلمان... مما قد يفضي إلى أزمة دستورية جديدة. فيوتشنكو الموالي للغرب وواشنطن يتهم ياكوفيتش بتوسيع الائـــتلاف... وإذا حـــصل ائـــتلاف ياكوفيتش... سيكون بمقدوره إدخال تعديلات على الدســـتور... لكـــن ياكوفيـــتش نفـــى هذه الاتهامات... ولم تكن تلك الهزات الوحيدة ليوتشينكو... فقد أخفق في تحقيق وعوده" جريدة الاتحاد الاشتراكي، 7-8 أبريل 2007.

يتضمن النص الوصفي في المثال (53) انتقالا مشهديا من الغرسة الكبيرة إلى السطح، تـــتخلل المشهد الوصفي للسطح سلسلة من الحالات والأفعال، التي تبدو دالة على أحداث، إلا أن أزمنـــتها الإحالـــية لا ترتبط بأي زمن إحالي سابق في الخطاب، مثل جلوس الباعة وافتـــراش الحصير، فهي عبارة عن أحداث محكومة بالمنظور الوصفي للسارد، تتقاسم زمن إحـــالي واحد وهو زمن المشاهدة. والمقارنة التي يجريها السارد بين مشهد الغرسة الكبيرة في الماضي والحاضر، لا تنقل السرد إلى الأمام. والدليل أن السارد يستعمل أفعالا دالة على حالة مـــستمرة (تقبع... خاملة). يحتوي النص إذن زمنين إحاليين مقترنين بانتقال الواصف من مقارنة بين مشهد الساحة في الماضي ومشهدها في الحاضر. وكل أزمنة الأفعال المتضمنة في المشهدين ساكنة وتابعة للزمن الإحالي لمنظور السارد.

يمثل المثال (54) للخطاب الإخباري، حيث ترتبط الأحداث بزمن التلفظ. ولا تتوالى في خط زمني ثابت تتموضع فيه الأزمنة الإحالية للأحداث في مسار تسلسلي، فكل حدث يقدمـــه الصحفي يقترن بمنظور زمني إشاري. والأزمنة الإحالية للأحداث منفصلة عن بعـــضها البعض، وكل حدث يقدم، يسقط خطاطته الزمنية بشكل مستقل عن الحدث السابق واللاحق.

يـــبدأ الـــصحفي نصه بحدث تأطيري عام مموضع في فاصل زمني قبل زمن التلفظ، ثم ينـــتقل بعـــد ذلك إلى حدث مموضع في المستقبل (قد يفضي...)، وآخر مموضع في الحاضر (يتهم). ثم يشير الصحفي إلى حصول نفي من لدن ياكوفيتش للاتهامات. فينتقل إلى الإشارة إلى إخفاقـــات يوتـــشينكو في فاصل زمني سابق على زمن المظاهرات والاتهامات الموجهة ليوتشينكو. لكن هذا السبق لا يمكن تحديده في خط زمني واضح، لأن الأحداث تقدم وفق نظام زمني مغاير للنظام الزمني في الخطاب السردي.

وحاصل القول إن بناء نحو زمني للخطاب، يقتضي إدراج نسق من السمات الاتجاهية لرصد مختلف العلاقات الزمنية التي تنسجها الأزمنة والأحداث في الخطاب. فالمحتوى التعبيري للأزمـــنة لا ينحصر في البعد الإحالي، وإنما هناك أبعاد أخرى، تستلزم صياغة نماذج واصفة مزودة بسمات اتجاهية، تتفاعل مع الخصائص الاتجاهية للروابط والسياق والأفعال.

ومـــن الافتراضات الدالة في إطار المقاربة التي تبنيناها، أن دراسة الخصائص الاتجاهية للـــزمن في اللغات الطبيعية، لا تستلزم بناء نحوين زمنيين منفصلين: نحو زمني للجملة، ونحو زمـــني للخطـــاب. لأن ســـيرورة تأويـــل الزمن في اللغات الطبيعية لا تستدعي استعمال ميكانـــــزمات تمثيلية ذهنية منفصلة، فثمة مسار تأويلي واحد يقتضي النفاذ إلى المعطيات الإحالية والاتجاهية في آن واحد. يتبنى هذه المعالجة كل من موشلير وكارلوتا سميت، حيث يتم تزويد التمثيل التركيبـــي التوليدي للجمل في اللغات الطبيعية بالسمات اللازمة لاشتقاق المـــسار الاســـتنتاجي الاتجاهي للأزمنة. وتسلك سميث نفس المنحى عندما تعتبر أن التمثيل التركيبـــي للزمن ينبغي أن يراعي نمط الخطاب الذي تمثله متوالية الجمل. فالسيرورة الحسابية computational processus للزمن في التركيب عند سميث، تأخذ بعين الاعتبار نظاما سماتيا معقدا، يتألف من مكونات الزمن الإحالي (زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث). ومـــن نمـــط الخطاب المتحكم في متوالية الأحداث والأزمنة، وتتكفل قواعد الربط باشتقاق مختلف العلاقات الزمنية بين أزمنة الخطاب.

ســـنقدم في المبحث الموالي مقاربة تداولية معرفية لإشكال حشوية الأزمنة والتباسها في اللغـــات الطبيعية. فالمقاربة النسقية للزمن تفترض أن كل زمن صرفي يتوافق مع دلالة زمنية محـــددة، وبالتالي تبرز الأزمنة تعارضات زمنية ناتجة عن التخصيص الدلالي المسند لكل زمن على حدة. ويصعب الاحتفاظ بهذا التصور التعارضي والنسقي للزمن، حينما نستقرئ سلوك الـــزمن في الخطاب. فالزمن يلتبس دلاليا في السياق، ولا يتوافق بالضرورة مع محتوى دلالي واحـــد، والأزمـــنة تترادف في محتواها الإحالي أو الدلالي. وان كان هذا الترادف ليس تاما بالنظـــر إلى خـــصائص المنظورية الذاتية التي تتحكم في توجيه دلالة الزمن في السياق. كما

يخضع الزمن لإغناءات سياقية enrichissements contextuels، تجعل محتواه السياقي الجديد غير متوافق مع مدلوله الأصلي. وتقبل خاصية الالتباس وما يتفرع عنها من خصائص، التعميم على الزمن في جميع اللغات الطبيعية، مما يستوجب توفير نموذج وصفي وتفسيري لرصد ظاهرة حشوية والتباس الأزمنة في اللغات الطبيعية. وسأقدم في المبحث الموالي نموذج التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن الذي يشكل قالبا فرعيا بين قوالب نظرية التداوليات المعرفية. وسأبرهن على كفاية هذا النموذج في تفسير ظاهرة التباس الزمن وحشويته في اللغات الطبيعية.

المبحث الثاني

نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن وإشكال التباس الزمن

مـــن بين الإشكالات الكبرى التي تعترض نظريات الزمن، والتي تستوجب صياغة تفسير إشـــكال استعمال الزمن الصرفي الواحد في سياقات متعددة، وإشكال استعمال زمن مختلف عن الـــزمن الذي يقتضيه عادة سياق محدد. فالزمن الحاضر، كمثال لا يستعمل للدلالة على أحداث تجري في زمن التلفظ، وإنما يوظف في سياقات دالة على أحداث جرت في زمن سابق. مثلما هو الشأن بالنسبة للحاضر التاريخي present historique، أو أحداث ستقع في المستقبل القريب أو البعـــيد. ويمكـــن تعمـــيم هذا التخصيص على أزمنة أخرى مثل الماضي المستمر imparfait في الفرنسية الذي يرتبط استعماله بسياقات مختلفة لا تدل بالضرورة على الماضي، حيث يستعمل في سياقات افتراضية أو مع الوجوه المضادة للواقع conter-factuel.

لماذا يضطر المتكلم إلى استعمال الصور الزمنية (أ) في الجمل الموالية بدل الصور الزمنية (ب) التي تتوافق مع الاستعمال العادي للزمن الموافق لإحالته الزمنية؟

1أ - dans le mois prochain j'ai fini ma thèse.

1ب - dans le mois prochain j'aurai fini ma thèse.

2أ - dans un instant le train partait.

2ب - dans un instant le train partira.

لـــاذا يؤول المخاطب الجملة (3أ) على أساس أن الماضي متصل بالحاضر وله ورود في زمـــن التلفظ؟ بينما يؤول الماضي في الجملة (ب)، على أساس أنه منقطع ومحيل على فاصل زمني سابق على زمن التلفظ؟

3أ - j'ai faim, on peut sortir maintenant au restaurant.

3ب - le mois dernier, j'ai rencontre marie.

هـــل يتقاســـم الزمن في (أ) و(ب) نفس الأثر المعرفي effet cognitif؟ أم ثمة قصدية دلالية يسعى المتكلم إلى تحقيقها باستعماله للجملة (أ) بدل الجملة (ب)؟ يدرك المتكلم عدم حـــصول الأحداث في الجمل (1 و2). فالمحتوى الإحالي الأصلي للأزمنة لا يؤثر في الدلالة

الإحالـــية للزمن. فسواء استعملنا الماضي في (1أ) أو المستقبل المكتمل في (1ب)، فالحدث يسقط في فاصل زمني دال على المستقبل.

ويمكن التمثيل لهذه الخصائص في أزمنة اللغة العربية. لنلاحظ الأمثلة الموالية:

4 – في سنة 2080، كان النيزك القادم من الفضاء قد دمر كل معالم الحياة على الأرض.

5 – خرجت أمس، شاهدت أمورا شتى: الأطفال يمرحون ويرقصون على أنغام الموسيقى في الحديقة، وفي وسط الحديقة يزجر الحارس المرأة التي قطعت وردة لتهديها إلى صديقها.

6 – ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ * يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْـرَ الأَرْضِ وَالـسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ * وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ﴾ [سورة إبراهيم: 47–49].

7 – ﴿وَاللَّـهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [سورة فاطر: 9].

8 – "فانـتقلت إلى القاهـرة فرأيت حضرة الدنيا وبستان العالم... وإيوان الإسلام، وكرسـي الملك تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانك والمدارس بآفاقه وتضيئ البدور والكـواكب من علمائه... ومررت في سكك المدينة تغص بزحام المارة وأسواقها تزخر بالنعم" ابن خلدون، كتاب التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، ص 246.

لقـد حاولـت مجموعة من المقاربات التركيبية أو الدلالية التعامل مع الأزمنة في مثل السياقات المذكورة أعلاه، من منطلق عدها أزمنة موسومة marked tense، لا تمثل الاستعمالات المعيارية للزمن التي تتوافق فيها الصور الزمنية مع إحالات زمنية نسقية، تحدد الدلالة المعيارية لكـل مـدخل زمني صرفي في النظام الزمني العام للغة الموصوفة. فالدلالة الزمنية مشروطة باسـتعمالات بلاغية، مقترنة بخطابات توظف اللغة لأغراض جمالية أو تخييلية. غير أن هذه الحجـة لا تـستقيم لاعتبارين، الأول نظري والثاني تجريبـي. لو سايرنا هذا الطرح سنـضطر إلى صياغة أنحاء زمنية بعدد أشكال الخطابات، فنفرز حينئذ نظرية زمنية للتواصل اللغـوي العادي، ونظرية زمنية للخطابات الأخرى ذات المنحى التخييلي أو البلاغي. ثم إن الأخـذ بهذا التصور يستلزم أن نفترض أن الذهن يستعمل آليات تمثيلية متباينة. ومن جهة ثانية، تبين المعطيات التجريبية بطلان هذا الطرح، لأننا نلجأ في التواصل اللغوي العادي إلى اسـتعمال الزمن بطريقة مشابهة للاستعمالات التي وصفت بالموسومية في السياقات الجمالية والتخييلية. علاوة على ذلك فإن عددا من الخطابات التي يتعذر تصنيفها في دائرة النصوص الجمالية مثل الخطابات الحجاجية والعلمية، قد نلجأ فيها إلى توظيف الزمن بطرق تبتعد عن الاستعمال المعياري.

ما هي القضايا التي يطرحها استعمال الزمن في الأمثلة (3 إلى 7)؟ كيف يمكن لنظرية التمثيلات الذهنية المتعددة للصور الزمنية، أن تحل مجموعة من مشاكل الدلالة الزمنية؟

في المثال (3) يقدم الحدث على أساس أنه وقع في زمن مستقبل افتراضي. وبدل أن يستعمل المتكلم "سيكون قد دمر" استعمل الماضي المكتمل.

أما الأفعال الواردة في صورة الحاضر في المثال (5)، فقد وردت في سياق الماضي. وتقدم الأحداث كما لو أنها تجري في زمن الخطاب. ويمنع الظرف"أمس" الذي صدر به المقطع السردي الحصول على هذه القراءة الزمنية. وتنسحب هذه الملاحظة على نص ابن خلدون، فجل الأحداث الواردة في صورة الحاضر كان بالإمكان التعبير عنها بصورة زمنية متطابقة مع سمات الزمن السياقي الدال على وصف أحداث ماضية، لتأتي حينئذ في صورة "كان يفعل" (كانت القصور تلوح.. كانت المدينة تغص بزحام المارة).

وتطرح أزمنة المثال (6) إشكالا أكثر تعقيدا، لأن سياق الوعد استوجب توظيف صور صرفية زمنية دالة على المستقبل، وقد أتت بعض الأفعال موافقة في صورها اللفظية لما يوجبه زمن سياق يوم القيامة، مثل "تبدل" و"ترى"، إلا أن الفعل "برزوا" بصورته اللفظية الدالة على الماضي كسر المطابقة الزمنية اللفظية بين سلسلة الأفعال في الآية، فالبروز لم يحصل بعد. لماذا إذن تم اختيار هذه الصورة الزمنية بدل صورة "يبرزون"؟ هل تترادف هذه الصورة زمنيا مع الصورة المقابلة؟. أم ثمة أثر دلالي سياقي ينوي المتكلم إحداثه في المخاطب؟

نفس الملاحظة التي أبديناها بشأن المثال (5)، يمكن إبداؤها بشأن المثال (7). فالفعل المضارع "تشير" ورد وسط متتالية من الأحداث المترابطة في سلسلة اتجاهية تقدمية وردت جميعها في صورة الماضي، ويستلزم التوافق الزمني المعياري بين سلسلة الأحداث استعمال الفعل "أثارت".

لحل هذه الإشكالات سنقدم نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة للزمن. وهي عبارة عن نظرية فرعية داخل التداوليات المعرفية، عمل فرديريك إراكي كانجيت على إغنائها بمجموعة من الفرضيات لوصف التباس الزمن في اللغة السواحلية، ثم اقترح تعميمها على لغات رومانية أخرى(1). تتأسس هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات، وفيما يلي ملخص لأهمها:

(1) يتعلق الأمر بأطروحة دكتوراه أنجزها الباحث بإشراف جاك موشلير، ومقال نشره في مجلة: cahiers de linguistique française. ينظر:

- Frederick Iraki Kangethe, 2002, Lecture pragmatique des Morphèmes temporels du swahili, thèse de doctorat, université de Genève.
- F.I. Kange the, 2003, le model de conflit et les temps verbaux, dans cahiers de linguistique française, no. 25, 2003.

1. يفترض كانجيت أن سمات الزمن في اللغات الطبيعية ينبغي أن تكون مخصصة تخصيصا أدنى sous déterminée، فالزمن لا يمتلك خصائص دلالية ثابتة تتكرر في جميع استعمالاته. يتوافق التخصيص الأدنى مع طبيعة الصرفيات الزمنية، باعتبارها مقولات إجرائية مشروطة دلالتها بالإغناء السياقي(1).
2. تنتج عن الافتراض السابق، خاصية أساسية مرتبطة بتمثيل الأزمنة في اللغات الطبيعية، فالزمن الواحد قد ينتج تمثيلات ذهنية متعددة في اللغة الواحدة، ينتقي من بينها المتكلم أثناء سيرورة التلفظ، تمثيلا يتناسب مع السياق اللساني الذي يتكون من روابط أو مكونات لغوية قد تشرط إدراج زمن محدد، وقد لا تشرطه تبعا لسلمية السمات الاتجاهية التي توجه استعمال الأزمنة وتأويلاتها في الآن نفسه، كما يتناسب مع مقاصد المتكلم، والأثر السياقي الذي يروم تحقيقه من خلال ذلك الاستعمال.

تستند نظرية التمثيلات الذهنية إلى فرضية معرفية، مفادها أن التمثيل الذهني المعرفي سيرورة مركبة تعتمد خلق وتعديل ودمج وتجميع تمثيلات ذهنية لتأويل الملفوظات. ويفترض أن هذه التمثيلات ذات طبيعة تصورية وليست لسانية محضة. وتنقسم حسب ريبول(2) إلى نوعين: تمثيلات ذهنية عامة، وتمثيلات ذهنية خاصة. يمثل الذهن بواسطة النمط الأول للمقولات العامة التي يستعملها للتمييز بين الألوان والأحجام أو الكميات، وغير ذلك، أو للتمييز بين الكيانات المجردة أو الملموسة. أما النمط الثاني من التمثيلات فينقسم بدوره إلى نوعين: تمثيلات ذهنية مخصصة للموضوعات les objets، وتمثيلات ذهنية خاصة بالأحداث، تميز الحالات عن السيرورات أوالإنجازات. ويشمل كل تمثيل ذهني لائحة من المعلومات(3)، وهي كالتالي:

أ. مدخل منطقي يشير إلى الروابط المنطقية بين التمثيل الذهني للحدث أو الموضوع، وبقية التمثيلات الذهنية المتعالقة معه منطقيا.

ب. مدخل موسوعي يمثل لكل المعلومات المخزنة في الذاكرة حول الحدث أو الموضوع. مثلا كل ما نعرفه حول حدث الجري أو حالة المرض.

---

(1) يتبنى هذا التصور أحمد خالوقي. ينظر:
- Ahmed Khallouqi, 2003, Sous détermination linguistique, distinction massif/comptable et interprétation aspectuelle, cahiers de linguistique française, no. 25, 2003.

ونحيل على عمل لوي دوصوصير وستيوول:
- Louis de Saussure et Bertrand Sthioul, 2000, Imparfait et enrichissement pragmatique, in cahier chronos, université de Genève.

(2) ينظر:
- Anne Reboul, 2000, La représentation des éventualités, dans la théorie des représentations mentales, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000.

(3) F.I Kangethe, 2002, p. 3.

ج. مدخل خاص بكيفية النفاذ إلى التصور.

د. مـــدخل خـــاص بالمشاركين في الحدث الممثل له ذهنيا، مثل: "جرى زيد"، زيد منفذ للحدث.

هـــ – مدخل متعلق بالظروف الزمانية والمكانية المحددة لزمان ومكان وقوع الحدث.

و. مدخل خاص بترتيب الحدث والعلاقة الاتجاهية والزمنية، التي ينسجها مع بقية الأحداث في الملفوظ.

ز. مـــدخل معجمي يخصص مقابلات الحدث موضوع التمثيل في مختلف اللغات الطبيعية وتخصيصاته الدلالية.

يلعـــب الـــزمن دورا مركزيا في صياغة التمثيلات الذهنية للأحداث. فاقتران الحدث الـــواحد بـــصرفيات زمنـــية متعددة يسمح بتوليد تمثيلات ذهنية متعددة للحدث. كما أن الـــصرفيات الزمنية يمكن أن تدخل مسار التمثيل الذهني، حيث يمكن إسناد تمثيلات ذهنية متعددة للزمن الواحد، مما يجعل الزمن كمقولة إجرائية مختلفا عن المقولات التصورية التي قد تحـــضى بتمثيل ذهني واحد. كما أن المدخل المتعلق بالظروف الزمنية والمكانية المحددة لزمن وقوع الحدث، قد تتنافس عليه عدة صرفيات زمنية، وبآثار دلالية وسياقية مختلفة، كما بينا بالنسبة لتقابل الأمثلة في (1) و(2).

بما أن السيرورة التواصلية عملية متكونة من فعل إنتاج وفعل تأويل، يفترض كانجيت أن نظرية التمثيل الذهني لا تجسد إلا المسار التأويلي، وبالتالي يلزم إدراج مبادئ وفرضيات مـــرتبطة بفعـــل الإنـــتاج، بما أن مسار التأويل الزمني يقتضي تحديد القراءة الزمنية المناسبة la plus pertinente والأمـــثل optimale لمقاصد المتكلم[1]. وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ والفرضيات:

أ. يقتـــرن الشق الأول من المبادئ بالنظرية الأمثلية لبرينس وسمولينسكي التي طبقت على الظواهر الصواتية في اللغات الطبيعية. ثم عممت على ظواهر تركيبية ودلالية. تقوم هذه النظـــرية على مبدأين متناقضين يقبلان الخرق. وهما: مبدأ الوسم، الذي يستلزم تجنب الأشكال الموسومة، ومبدأ الوفاء الذي يقتضي الحفاظ على التقابلات.

حينما نطبق النظرية الأمثلية في مجال الأزمنة، نجد أن اللغات الطبيعية تخلق أزمنة نحوية مـــتعددة، تقوم على التقابل بين أزمنة غير موسومة وأخرى موسومة، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني. هذا التقابل ينسجم مع مبدأ الوفاء. فكل صرفية زمنية تخلق مبدئيا تمثيلا ذهنيا متميـــزا عن صرفيات زمنية أخرى تتقابل معها في النسق الزمني العام. يختار المتكلم التمثيل

---

(1) Ibid., pp. 8-9.

الـــذهني الأمثل للزمن انسجاما مع مبدأ الوفاء. لكن يمكن للمتكلم خرق هذا المبدأ. ولنأخذ كنموذج الزمن الحاضر في اللغة العربية، الذي يفرز على الأقل ثلاثة تمثيلات ذهنية: الحاضر الإشـــاري والمـــستقبل والحاضر التاريخي present historique. يقتضي احترام مبدأ الوفاء اســتعمال ثـــلاث صـــور زمنية مختلفة بدل صورة زمنية واحدة. ولإنقاذ هذا المبدأ ينبغي استحضار سلمية السمات التي يقترحها موشلير، فالسمات السياقية تعوض التباس الزمن في هذه السياقات، وتمكن من إسناد التأويل المناسب.

ب. يرتبط الشق الثاني بنموذج التنافس الذي يقترحه كانجيت، لتفسير اختيار المتكلم لصرفية زمنية محددة بدل صرفيات زمنية تنافسها في الدلالة الزمنية. مثل اختيار الحاضر التاريخي في ســياق الـــسرد بدل الماضي البسيط أو الماضي المركب. يقترن هذا الاختيار عنده بمقصديات المتكلم أو الكاتب. فالمتكلم يختار الزمن الأكثر ملاءمة، انسجاما مع نظرية سبيربر وويلسن لتبليغ مقاصده، ولخلق الأثر المعرفي المنشود(1).

يعتـــبر كانجـــيت أن الأزمـــنة تؤثر بشكل فعال في التمثيل الذهني للأحداث. لنأخذ كـــنموذج المثال (5) أعلاه. فالأحداث التي تقع في الحديقة يستعمل المتكلم الزمن الحاضر لوصـــفها لإضفاء طابع المشهدية على الأحداث المعروضة l'effet cinématographique. كما أن مسار التمثيل الذهني للأحداث يستدعي معطيات مرتبطة بقوالب التمثيل الإدراكي les modules perceptives، باعتبار أن هذه القوالب تستقبل في البداية الأحداث ثم تحولها إلى قوالب تمثيلية أخرى، وبالنسبة إليه يعتبر أن هذا التمثيل الزمني يجسد التمثيل البدئي la représentation primitive للحدث، في حين أن استعمال الماضي كبديل يقتضي تحويل صورة ذهنية بدئية مخزنة في الذاكرة، إلى صورة أكثر تجريدا، تقتضي إعادة تنظيم زمن الحدث بالنظر لزمن التلفظ (الآن)(2). ويتمكن المخاطب من تأويل سلسلة الأزمنة في المثال (5) على أساس أنها دالة على أحداث ماضية، استنادا إلى معلومات سياقية.

3. يـــستلزم الأخد بمبدأ الملاءمة انسجاما مع مقاصد المتكلم، افتراض المنظور الذاتي للزمن. لقـــد أقـــصت المقاربـــات النسقية للزمن فكرة تحكم المنظور الذاتي للمتكلم في إحالة الأزمنة. فالأزمنة في هذا التصور تحيل بشكل موضوعي، بغض النظر عن منظور المتكلم الذي قد يتحكم في إحالة الأزمنة داخل الجملة. ويشكل إقصاء فكرة المنظور الذاتي la

---

(1) Ibid., pp. 13-14.

(2) F.I Kangethe, 2003, pp. 143-148.

يفتـــرض كانجيت أن الطرق المتنوعة التي نسلكها في التعبير عن الزمن يمكن أن تعتبر مؤشرا على تنوع السيرورات المعرفية والتمثيلية التي نستعملها أثناء إنتاج ملفوظات حاملة لإحالات زمنية محددة.
Ibid., p. 148.

subjectivisation du temps نقطة ضعف في المقاربات الإحالية للزمن. فهذا النمط من المقاربات لا يمتلك كفاية تجريبية، طالما أنه لا يقوى على رصد التقابل بين الجملتين (- 2أ) و(- 2ب). بالإضافة إلى الأمثلة من (4) إلى (8) أعلاه. كما لا يستطيع تفسير اختيار المتكلم في الجملة (9) للماضي البسيط بدل الماضي المستمر.

9 - Paul sortit dehors, il fit bigrement froid.

بما أن الماضي البسيط يدل على علاقة اتجاهية تقدمية، فسمة الزمن الاتجاهية تقتضي أن تكـون حالـة الجو الباردة قد حصلت مباشرة بعد خروج (Paul)، وهذا التأويل لا يمكن قبوله، فالجملة (10) أكثر ملاءمة لهذا المعنى:

10 - Paul sortit dehors, il faisait froid

معنى ذلك أن صرفية الماضي المستمر تنتج تمثيلا زمنيا ذهنيا، مخالفا لدلالة (9). فاختيار المـتكلم للجملـة (9) ينسجم مع التمثيل الزمني الذهني الأمثل والأكثر ملاءمة لمقصديته. نفترض تبعا لتاهارا[1]، أن الجملة (9) تمثل للزمن من منظور الفاعل[2] (paul) حيث تصور إحساسا مفاجئا ولحظيا ببرودة الجو من لدن (Paul) مباشرة بعد خروجه، وليس قبل ذلك. وهذا الأثر الدلالي لا يمكن الحصول عليه باستعمال الجملة (10)، مما يعني أن التمثيل الذهني للزمن في (9) ليس مماثلا للتمثيل الذهني للجملة (10).

يمكـن التمييـز إذن بين استعمالين للزمن في اللغات الطبيعية[3]. استعمال وصفي usage descriptif، واسـتعمال تأويلي ذاتي usage interprétatif, subjectif. يقتضي الاسـتعمال الوصـفي التوظيف المحايد للزمن، حيث تموضع الأحداث في خط زمني مركزه زمـن الـتلفظ، بشكل موضوعي. أما الاستعمال التأويلي فيستلزم إدراج وجهة نظر ذاتية تتحكم في توجيه الدلالة الزمنية، خالقة أثرا دلاليا وسياقيا محددا. وتشكل الجملتان (11) و(12) أمثلة[4] إضافية لمزيد من التوضيح:

11 - paul regarda par la fenêtre. il neigeait

---

(1) Izumi Tahara, 2000, Le passe simple et la subjectivité, pp. 219-220, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000.

(2) يستعمل دوصوسير مصطلح ميتاتمثيل meta représentation لشرح نوعية العلاقة بين المتلفظ والفاعل في الجملة. فالمتلفظ ينقل التمثيل الزمني من وجهة نظر الفاعل، ويسميه بفاعل الوعي sujet de conscience.
ينظر: Louis de Saussure et Bertrand Sthioul, 1998, Imparfait et enrichissement pragmatique, pp. 2-3, université de Genève.

(3) ورد هذا التمييز في دراسة لوي دوصوسير وبيرتران ستيوول:
Louis de Soussure et Bertrand Sthioul, 1999, L'imparfait narratif: point de vue (et image du monde), p. 2, université de Genève.

(4) Ibid.

12 - marie entra dans le bureau du président. une copie du budget était sur la table

ورد الفعـــل "neigeait" في المـــثال (11) في الماضــــي المستمر، وهذه الدلالة الزمنية تـــتعارض مع الماضي البسيط، لأن (Paul) لم يكتشف سقوط الثلج إلا حين مشاهدته عبر النافذة، وكذلك لم تلاحظ (marie) نسخة الميزانية فوق الطاولة إلا لحظة دخولها، إن الزمن هـــنا لا ينقل وجهة نظر الفاعل في الجملة، وإنما ينقل وجهة نظر السارد الذي يمتلك معرفة قبلـــية بالأحــــداث. إن الاســـتعمال التأويلي المحكوم بوجهة النظر الذاتية، هو الذي يجعل استعمال الأمثلة الموالية التي نعيد سوقها للتذكير في اللغة العربية وما يقابلها في لغات أخرى ممكنا:

13 - في سنة 2080 كان النيزك القادم من الفضاء قد دمر كل معالم الحياة على الأرض

14 - ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِه رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ * يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْـــرَ الأَرْضِ وَالـــسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ * وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ﴾ [سورة إبراهيم: 47-49].

15 - ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [سورة فاطر: 9].

يتموضع المتكلم في المثال (13) في عالم افتراضي، فزمن التلفظ لا يحدد الإحالة الزمنية، وإنمــــا يحددها الظرف الزمني الذي صدرت به الجملة. ويتبين من خلال هذا المثال أن العالم الـــراهن curent world الـــذي تقوّم بموجبه الإحالة الزمنية، ليس العالم الإشاري المقترن بــــالآن، لأن المتكلم يخلق مركزا إحاليا زمنيا مغايرا لزمن التلفظ، يحدده الظرف الزمني (سنة 2080)، ليـــصير زمن الحدث مموضعا في فاصل زمني متصل بالظرف أو سابق عليه. يمكن للجملة (13) أن ترد في سياقين مختلفين:في سياق نصوص الخيال العلمي، وفي سياق تلفظي ينجـــز فيه الجملة عالم فيزيائي، ولا يمكن أن نتحدث عن الأثر الدلالي/المعرفي إلا في السياق الثاني، لأن السياق الأول تحكمه مواضعات الكتابة في أدب الخيال العلمي التي تصور أحداثا تقع في مستقبل افتراضي.

يمكنـــنا نمـــوذج كانجيت من تقديم تفسير لاختيار الزمن الماضي في الجملة (13) بدل المـــستقبل المكـــتمل. يفترض كانجيت أن المتكلم يقوم عند إنجاز التمثيل الذهني للأحداث باختيار الخطاطة الزمنية الأمثل والأنسب لمقاصده، وبما أن الأزمنة يمكن أن تتنافس فيما بينها لتمثيل حدث في سياق تواصلي محدد، فإنه ينبغي اختيار الزمن الذي ينتج تمثيلا ذهنيا متوافقا مع الأثر الدلالي الذي يتوخاه المتكلم. إن اختيار المستقبل المكتمل يعد الاختيار الأكثر حيادا

من لدن المتكلم، لأنه لا يستوجب منه التزاما بيقين الحدث. أما اختيار الماضي فينتج أثرا ذاتيا دالا على درجة عالية من اليقين، ونلاحظ هذا الفرق في المثالين المواليين:

16 - dans un mois j'aurai fini ma thèse

17 - dans un mois j'ai fini ma thèse

إن التوظيف الإشاري للزمن لا يشكل إلا جزءا من نسق استعمالي أوسع، ولا يمكن صياغة أوصاف كافية للزمن في الخطاب إلا باستقصاء الاستعمالات الوصفية والتأويلية للإحالة الزمنية. ونعتقد أن الوصف الشامل لاستعمال الزمن إذا ما أدمج في نظرية معرفية فسيمكننا حتما من فهم الميكانزمات الذهنية المتحكمة في تمثيل الزمن، ما دام مسار حساب الدلالة الزمنية يقتضي إجراء آليات تمثيلية معقدة. ولشرح مسار التمثل الذهني في بناء هذه الإجراءات نقترح ما يلي:

يقوم مؤول الزمن في الخطاب بعمليات استنتاجية تمر عبر مراحل نلخصها فيما يلي:

أ. يتم في المرحلة الأولى تحديد نوع استعمال الزمن من لدن المتكلم، من خلال التمييزين التوظيف الوصفي أو التأويلي/الذاتي.

ب. نفترض أن الأزمنة غير مخصصة تخصيصا كليا، فالمحتوى الإحالي للزمن مخصص تخصيصا أدنى... وبالتالي لا تحمل الأزمنة الصرفية سوى خطاطة زمنية عامة ينبغي تخصيصها في السياق اللغوي أو المقامي[1]، من خلال حساب استنتاجي تراعى فيه سمات الروابط والظروف وعلاقة الزمن بأزمنة أخرى، وتتدخل عملية الإغناء السياقي والتداولي في مسار التأويل، فمثلا لا يملك الماضي خطاطة زمنية تامة دالة على سبق الحدث على زمن التلفظ، فهذه الخطاطة ليست سوى قراءة زمنية ممكنة من بين قراءات أخرى للماضي الصرفي في الخطاب، فالماضي يحتمل قراءة دالة على سبق زمن الحدث وزمن الإحالة لزمن التلفظ، وقراءة الحاضر المكتمل الدال على سبق زمن الحدث لزمن الإحالة وزمن التلفظ المتواقتين، وقراءة دالة على سبق زمن الحدث لزمن الإحالة موضعين في المستقبل بالنظر إلى زمن التلفظ. الملاحظ أن السمات المشتركة بين هذه القراءات الثلاثة هي سمة السبق، لذلك فالتخصيص الأدنى يقتضي إسناد دلالة سبق زمن الحدث، وتبقى العلاقة الخطية بين زمن

---

(1) يتردد هذا التصور في أعمال لوي دوصوسير حيث يعتبر أن صرفية الزمن لا تخصص سوى بحد أدنى من السمات الدلالية يسميهاSematisme de base بينما تشتق السمات الأخرى من استعمالات الزمن المتعددة في السياق. ويسمح هذا الافتراض بتغطية المجالات الوصفية والتأويلية لاستعمالات الزمن في اللغات الطبيعية.

ينظر: Luis De Saussure et Bertrand sthioul, 1999, L'imparfait narratif: Point de vue et image du monde, pp. 3-4.

الحدث وزمن التلفظ أو زمن الإحالة محددة داخل السياق. ومعنى ذلك أن المحتوى الدلالي للمقـــولات الـــزمنية لا ينتج عن تمثيلات دلالية تحتية ملازمة، وإنما ينبغي أن يكون عدد الـــسمات المحـــددة للمقولات مخصصا تخصيصا أدنى، لأن مجموعة من السمات الأخرى الـــضرورية لاشـــتقاق التأويل المناسب للزمن يتم استخلاصها من السياق اللغوي أو من الـــسياق العام. ومن استلزامات هذا التصور تقليص عدد المقولات الرئيسية التي نقيم على أساسها نسق العلاقات الزمنية في لغة من اللغات، فبعض الأزمنة قد تبدو رئيسة أكثر من غيرهـــا في نـــسق زمني معين، وبعضها الآخر سيكون مجرد أثر دلالي لزمن محدد، فمثلا اللغات التي لا تملك صرفية المتدرج مثل العربية - وذلك خلافا للإنكليزية - يصبح فيها تأويـــل المتدرج أثرا دلاليا للحاضر في بعض السياقات. ولا يحتاج النسق الزمني والجهي للأفعـــال في اللغـــة العربية أن يخصص بشكل قبلي بسمة المتدرج وربما بسمات أخرى، وستـــشتق قراءة المتدرج في السياق اللغوي بميكانـــزمات حسابية، وستبنى كآثار دلالية يمكن للحاضر أن يفرزها، ينفذ إليها المؤول من خلال توظيفه لآليات حسابية محددة.

ج. يـــبني مـــؤول الأزمنة في الخطاب الخطاطة الاتساقية المناسبة لمتوالية من الأزمان، حيث ينبغـــي أن يتعرف على نمط العلاقات النصية بين الأزمنة، أو العلاقات السياقية الملائمة لاشتقاق الترابط الزمني. ففي الحالات غير الموسومة يقترن الترابط الزمني بأزمنة صرفية مـــوافقة، وفي الحـــالات الموسومة يستعمل المتكلم أو الكاتب أزمنة تكسر التناسب أو الاتـــساق الزمني بين متوالية من الأزمان، وعلى المؤول أن يتعرف على الآثار الدلالية والذاتية التي يتوخى المتلفظ **enonciateur** إحداثها.

وفيما يلي نقدم مقترحا تطبيقيا لهذه الإجراءات على الآيتين الواردتين في المثالين (14) و(15).

أ. أول خرق يتعرف عليه المؤول في الآية يرتبط بالاتساق أو التناسب الزمني في العلاقات النصية بين الأزمنة. فالخطاطة الاتساقية غير الموسومة التي يفترضها المؤول هي التالية:

تبدل - يبرزون - ترى

حيث يقترن الاتساق الدلالي الزمني بأزمنة صرفية موافقة. بينما يشكل استعمال الماضي في الآية تكسيرا للتناسب الزمني مما يعني أننا بصدد خطاطة زمنية موسومة، استعمل فيها الماضي لمقاصد ذاتية ومنظورية.

إن مـــؤول الآيـــة مدعو لملاحظة انتقال أو تحول **shifting** في المنظور الزمني من العالم الـــراهن إلى عـــالم تقويمي ممكن يتصور فيه المتلفظ أن زمن البروز قد تم. والملاحظ أن عملـــية بناء المنظور الزمني كمركز تأويلي للزمن أثناء مسار تأويل الأزمنة في الخطاب،

استراتيجية ينجزها المؤول كلما صادف استعمالا تأويليا أو ذاتيا للزمن، ونلاحظ ذلك في متواليات الأزمان في الخطاب المحكي غير المباشر، كما هو الشأن في الأمثلة (9) و(10) و(11) و(12)، حـــيث يستعمل المؤول منظور فاعل الجملة أو منظور المتكلم كمركز تأويلـــي للزمن. فاستعمال الماضي قد يكون من أجل تأكيد سرعة البروز وحدوثه في لحظـــة زمنية ودفعة واحدة، بخلاف المضارع الذي سيفيد أن الحدث متدرج وممطط في الزمن.

ب. في المـــثال (15) يكسر المضارع الاتساق الزمني في متوالية من الأزمان الماضية، غير أن استعمال الماضي في الآية مضلل لعملية التأويل، لأنه لا يحيل على ماض محدد definite past فالأحداث الموصوفة في الآية ذكرت لأجل أخذ العبرة، ولكي تكون مثالا لحدث الـــبعث والنشور (كذلك النشور). وبالتالي لا تحيل الآية على حدث أو زمن محددين لإرســـال الريح أو لإحياء الأرض. فالأحداث المحال عليها تتكرر في الزمن؛ لأنها تجسد التأثير الإلهي في النظام الطبيعي، وبالتالي تصير الخطاطة التالية مرادفة في إحالتها الزمنية للخطاطة التي تقدمها الآية:

يرسل الريح، فتثير سحابا، فنسوقه إلى بلد ميت

قـــد يقـــصد، إذن، باستعمال المضارع تجسيد فعل إثارة السحاب كجزء من التصوير المشهدي.

ج. يربط المؤول الانتقال في المنظور الزمني في الآية (14) بانتقالات مشابهة في آيات مختلفة في القرآن، والتي لا تنتج آثارا دلالية وتأويلية متماثلة، فتارة يرد لتأكيد وتثبيت الوعد، كمـــا هو الشأن في الآية: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر: 1] أو للإشارة إلى أن الأحداث الموعود بها يوم القيامة واقعة لا محالة.

خلاصات

كـــان مدار هذا الفصل محاولة الكشف عن مجموعة من العلاقات الزمنية في الخطاب، وقد أوضحنا أن دراسة النظام الزمني في الخطاب يستلزم إغناء النظرية الزمنية بسمة الاتجاهية لوصف النسيج المعقد الذي تنسجه الأزمنة فيما بينها داخل النصوص.

وقد حرصنا أيضا على تمثيل مختلف أشكال العلاقات الزمنية في إطار نظري متماسك يعبر عن هذه العلاقات في شكل سلمية للسمات الاتجاهية. وبرهنا على ضرورة احتواء مجمل الأوصاف والتعميمات داخل نظرية معرفية تفسر مسار التمثلات الذهنية للزمن. وانتهينا إلى الخلاصات الآتية:

1. ضـــرورة تخـــصيص أدنى لـــسمات الـــزمن، وتبني منظور التمثيلات الذهنية المتعددة للصرفيات الزمنية.
2. اعـــتماد مفهـــوم المنظور الذاتي الزمني لتفسير الاستعمالات التأويلية والذاتية للزمن في اللغات الطبيعية.
3. تطعيم آليات تحليل الزمن في الخطاب بمفاهيم استعملت في دراسة العلاقات الدلالية في النصوص. ويتعلق الأمر بمفهوم الاتساق والتناسب الزمني.

خاتمة

حاولنا في هذا العمل أن نقدم معالجة للبنى الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية توخينا من خلالها تحقيق مطلب دراسة النظام الزمني في شموليته، وللوصول إلى هذا المسعى سلكنا مسلكين:

1. مسلك عرض المقاربات والمنظورات الأساسية في مقاربة ظواهر الإحالة الزمنية، في أفق استنباط الآليات الوصفية والتفسيرية الملائمة للنسق الزمني العربي، والتي تمتلك مجموعة من الشروط الإبستيمولوجية مثل القابلية للتعميم والوضوح والدقة والعمق التفسيري.
2. مسلك صياغة الفرضيات الضرورية الموجهة لتحليل عناصر البنية الزمنية، وأشكال تفاعل مكوناتها، وأبعاد ومستويات تخصيصها. ويمكن تلخيص أهم الفرضيات التي دافعنا عنها في هذا العمل، كما يلي:

أ. يتم اشتقاق وحساب الدلالة الزمنية في اللغة العربية في إطار تفاعلي، بين وجائه ومكونات النحو العامة، وتشكل الوجائه الداخلية على وجه التخصيص مجالات لتحديد أبعاد الزمن الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية، ولحساب خصائصه.

ب. اعتبار التناوب الحركي في الفعل العربي محكوما بمحددات جهية وزمنية.

ج. افتراض وجود سمة العدد في الزمن باعتبارها سمة دلالية سورية.

د. ربط اللاتوافق بين الزمن الصرفي وتأويلاته في اللغة العربية، وفي عدد من اللغات، بطبيعة سمة الزمن، باعتبارها سمة نحوية تشاطر السمات النحوية الأخرى خصائصها التي حاولنا تحديدها في عدد من الخصائص أهمها: التخصيص الأدنى، والتحييد، ويفضي ذلك إلى نتيجة هامة تتمثل في أن تخصيص الزمن يتم داخل البنى ويخضع لتأثير الأسوار والظروف والروابط والسياق، أي أن سماته تحوسب داخل النظام التركيبي.

هـ - ينبني مفهوم الزمنية في اللغة العربية على سلسلة زمنية متكونة من ثلاث مقولات: الزمن والجهة والوجه. وتقوم الدلالة الزمنية العامة للجملة على تفاعل بين عناصر هذه السلسلة التي تنتظم في إطار هندسة هرمية. ويتضح هذا التفاعل بين سمة الوجه وسمة الزمن، أو بين سمة الجهة وسمة الزمن في عدد من البنيات.

و. يتضح تفاعل عناصر السلسلة الزمنية في بنى النفي، كسلاسل زمنية بسيطة، حيث يحمل النفي تخصيصا زمنيا ووجهيا يتفاعل مع سمات الزمن والوجه في الفعل، وقد بينا أن فرضية القلب الزمني التي اقترحها النحاة القدامى لا تصلح لوصف آليات تخصيص الزمن في مثل هذه البنى مثلما لا تصلح لوصف بنى الشرط، ولهذه الفرضية انعكاس على سيرورة تخصيص سمة الزمن في الفعل.

لقد لاحظنا أن الفعل لا يحمل كلما دخل التركيب بشكل قبلي سمة زمنية مخصصة، فقد تخصص في تفاعل مع عناصر نحوية أخرى في التركيب، وذلك شبيه بما يحدث في الدارجة المغربية، حيث نلاحظ مثلا أن سمة الأمر يحملها الفعل المعجمي في معظم الأحيان، لكن في سياقات أخرى تصير سمة الوجه الأمري مخصصة في الفعل المساعد بالرغم من أن الفعل المعجمي يدل على الأمر، وبتعبير آخر فقيمة سمة الأمر مخصصة في الفعل المساعد وغير مخصصة في الفعل المعجمي، وتخصص قيمة السمة في الفعل المعجمي بربطه بسمة مخصصة في الفعل المساعد حتى يؤول في الوجه الأمري. كما يتضح من خلال المثال الآتي:

- كُن تلعب مزيان

ونجد نظير ذلك في بنى النفي، فالزمن مخصص في النفي، يسند قيمة لسمة زمنية غير مخصصة في الفعل.

ز. تشكل ظواهر المطابقة الزمنية في متوالية الأزمان مدخلا لدراسة نظام السلاسل الزمنية المركبة، وأداة لفهم التباس الزمن في البنيات التركيبية. وقد حاولنا صياغة مجموعة من القواعد لبناء سمات الزمن في متوالية الأزمان، وأعدنا النظر في تحاليل القدماء لبنية الشرط، واقترحنا استثمار فرضية سمة العدد في الزمن لتفسير ظواهر التسوير الزمني بواسطة روابط الاقتران الزمنية.

ح. اقترحنا في الفصل الأخير تفسيرا لظاهرة التباس الزمن وتعدد تأويلاته في السياق مبنيا على اعتبارات تداولية.

ولقد ظلت بعض القضايا عالقة لم نستطع النفاذ إليها، لشساعة محاور البحث من جهة، ولصعوبة الإحاطة بها في الدراسات الحديثة من جهة ثانية. ولعل أهمها:

- لا يوجد إجماع حول المحتوى الجوهري للزمن: هل يمثل سورا أم عنصرا محيلا أم محمولا أم صرفية تطابقية لا تملك محتوى دلاليا في ذاتها؟ فهناك عدد من الخصائص الإحالية في الزمن ترسخ التخصيص الإحالي، وما يبدو خصائص إحالية في الزمن قد يكون أثرا ظاهريا للتطابق مع عناصر إحالة مجردة في التركيب، وقد تكون الخصائص التسويرية

للـــزمن غير ناتجة عن وظيفة تسويرية ملازمة للزمن، وإنما مجرد أثر لتفاعل مع عناصر أخرى، لأنه كيف يجوز – كما بينا – أن يكون الزمن مسوِّرا ومسوَّرا في الآن نفسه؟

- نحـــتاج إلى دراســـة متفحصة لآليات التأويل الزمني في المحمولات غير الفعلية مثل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والمصادر، في إطار دراسة مقارنة.
- لا بد من توافر نمط من الدراسات لا حظنا ندرته في الدراسات الزمنية العربية مقارنة بما ينجز من أبحاث غربية في الموضوع، ويتعلق الأمر بآليات اكتساب البنيات الزمنية عند الطفل، والتمثلات الذهنية للزمن عند المتعلم العربـــي، وذلك من منطلق العلوم المعرفية المعاصرة.

رفع أ.علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب العربية:

1. ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، منشورات دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، (د. ت).
3. ابن عصفور، أبو الحسن علي الإشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1971.
4. ابن عصفور، أبو الحسن علي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.
5. ابن فارس، أ بو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويهي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964.
6. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة السادسة، بيروت، 1985.
7. ابن يعيش، أبو البقاء، شرح مفصل الزمخشري، منشورات عالم الكتب ومكتبة المتنبي، بيروت، د. ت.
8. ابن يعيش، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، 1973.
9. أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، الكليات، ط2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1982.
10. الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
11. الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الدين الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، بيروت، 1975م.
12. الباهي حسان، 2000، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء.

13. الـــرحالي محمد، 2003، تركيب اللغة العربية، مقاربة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
14. الـــريحاني محمد عبد الرحمن، 1998، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
15. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، 1974.
16. الزمخـــشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، منشورات دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، بيروت.
17. السعيدي الحسن، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس.
18. السامرائي إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، 1980.
19. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة.
20. الـــسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
21. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبات الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، 1975.
22. الشلوبين، أبو علي، التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربـــي للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.
23. الصبان، الحاشية على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابـــي، القاهرة، د. ت.
24. العمـــاري، عـــبد العزيز، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، انفو - برانت.
25. العماري، عبد العزيز، 2000، قضايا لسانية، سندي - مكناس.
26. العماري، عبد العزيز، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، انفو - برانت.
27. الفاســـي الفهـــري عـــبد القـــادر، 2002، المعجم العربـــي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
28. الفاسي الفهري عبد القادر،1986، المعجم العربـــي، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء.
29. الفاسي الفهري عبد القادر، 1990، البناء الموازي، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء.
30. الفاســـي الفهـــري عـــبد القادر،1997، المعجمة والتوسيط، المركز الثقافي العربـــي، بيروت - الدار البيضاء.

31. الفاسي الفهري عبد القادر، 1998، المقارنة والتخطيط، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء
32. الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج 3، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل وعلي النجدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.
33. المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، طبع مؤسسة دار الكتاب للطباعة، الموصل/العراق، 1976.
34. المتوكل أحمد، 1995، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي، دار الأمان، الرباط
35. المتوكل أحمد، 2001، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط.
36. المتوكل أحمد، 2003، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط
37. المخزومي المهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1964.
38. المسدي عبد السلام، والطرابلسي الهادي، 1985، الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس.
39. المطلبي مالك يوسف، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
40. ولفنسون، أ، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، ط1، بيروت، 1980.
41. بروكلمان كارل، فقه اللغات السامية، مطبوعات جامعة الرياض، 1977.
42. جحفة عبد المجيد، 2006، دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء.
43. حداد مصطفى، 1995، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية لكلية الآداب، تطوان.
44. حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
45. سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1، دار القلم، القاهرة، 1966.
46. غاليم محمد، 1999، المعنى والتوافق، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط
47. غاليم محمد، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة: مبادئ وتحاليل جديدة، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء

48. غلفـــان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجـــية، جامعة الحسن الثاني – عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم:04.
49. القـــزويني الخطـــيب، التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبد الرحمان البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ط 2، القاهرة 1932 م.

المقالات:

1. الباهي أحمد، 2000، الحاضر المكتمل، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
2. الباهـــي أحمـــد، 2004، تناوب الصيغ في الشرط، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
3. الـــتوكاني نعيمة، 1990، لسانيات الجهة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربـــي المعاصر عدد 81/80.
4. الراضـــي محمد، 2002، الخصائص التركيبية للوحدات المعجمية. ضمن كتاب: المعجم العربـــي المولد، منشورات معهد التعريب، الرباط.
5. الـــرحالي محمد، 2000، المقولات الوظيفية وقيود التصميم الأمثل، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
6. الـــرحالي محمد،2004، المصدر والوجه وسمة الأمر، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
7. الـــسعيدي الحـــسن2000، "تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية"، مجلة اللغات واللسانيات، ع6، سنة 2000.
8. الـــسعيدي الحسن، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، في اللغات واللسانيات، عدد 11.
9. السغروشني إدريس، 1988، حول الاشتقاق، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية.
10. الـــسغروشني إدريـــس، 2001، قـــضايا معجمية، في التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب المجلد 2.
11. الـــصغير ســـعاد، 2000، الأنماط الجهية في صورة "فعل". ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

12. الصغير سعاد 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
13. الصغير سعاد، 2000، الأنماط الجهية في صورة "فعل". ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
14. الصغير سعاد 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
15. الفاسي الفهري عبد القادر، 1999عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي. ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
16. الفاسي الفهري عبد القادر 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية. ضمن كتاب: البنى الزمنية أو أشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
17. الفاسي الفهري عبد القادر، 2004، زمن اللغة، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
18. الفاسي الفهري عبد القادر، 2005، الكل والجزء في الأشياء والأحداث، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تقارير ووثائق.
19. النهيبي ماجدولين، 2004، مقاربة جهية للتناوب الحركي، ضمن كتاب:سمات الفعل العربي وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
20. الوادي محمد، 2004، الخصائص الصرف - صواتية لبناء بعض الأفعال في اللغة العربية. ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط
21. اليزيدي توفيق، 2004، التعريف في الإضافة، أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 2، دجنبر 2004.
22. بريسول أحمد، 2002، جهة المحدودية في حدث الحركة، أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط
23. بريسول أحمد،2004، دلالة أفعال الحركة، ضمن كتاب:سمات الفعل وطرق بنائها. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
24. بريسول أحمد، 2004، حدث الحركة والأوجية، ص ص57 - 88. ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 1، يونيو. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

25. بلـــبول محمـــد، 1988، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، دد ع، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
26. بلـــبول محمد، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
27. بلـــبلول محمد، 2004، عن الهيكلة واللاهيكلة في صرف اللغة العربية، في سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
28. تورابـــي عبد الرزاق، 2000، التضعيف وقيود التأليف في العربية، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
29. تورابـــــي عبد الرزاق،2001، التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر.
30. تورابـــــي عـــبد الرزاق،2001، قيود تأليف الأبجديات الحرفية، ضمن كتاب: التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
31. تورابـــــي عبد الرزاق،2002، توليد الصور الصرفية، ضمن كتاب: المعجم العربـــي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
32. جحفـــة عـــبد المجيد1994، تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية، ضمن كتاب: مجـــالات لغـــوية: الكلـــيات والوســـائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
33. جحفـــة عبد المجيد، 2000، الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
34. خيري عبد الواحد، 2006، في التأويل المعجمي وكيفية بناء التصورات، بصمات)01(، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك –الدار البيضاء.
35. شـــوطا عـــبد اللطيف،1995، نظر ورأى، ضمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.
36. شـــوطا عـــبد اللطيف، 1995، الأفعال النفسية في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي، ضـــمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.
37. راغـــين بوشـــعيب 1998، تـــركيب ودلالة لواحق المطاوعة في بعض اللغات العربية، ضـــمن:أعمـــال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الحامية السامية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس – سايس.

38. شوطا عبد اللطيف، 1999، تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء، ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
39. شوطا عبد اللطيف، 2003، أنماط الحدث والتأويل الجهي في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات عدد 11.
40. غالـيم محمد،2001، سمات جهية في الأشياء والأوضاع، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 6، عدد 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
41. غاليم محمد، 2002، الأبجدية الدلالة والتوليد، ضمن كتاب: المعجم العربـي والمولد. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
42. غاليم محمد، 2004، في بعض سمات الفعل الدلالية، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
43. غالـيم محمـد، 2006، بمـاذا تنفرد ملكة اللغة؟ بالتكرار أم بأكثر منه، مجلة المناهل، عدد 79
44. كَـنكَاي عبد القادر، 1994، الفعل بين التطابق والزمن في بنى الجملة العربية، مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
45. كَـنكَاي عبد القادر،1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ضمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.

المراجع المترجمة:

1. فـندريس، ج، اللغـة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة البيان العربـي، القاهرة 1950.
2. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة محمد حمدي البكري، مطبعة السماح، القاهرة، 1929.
3. درهالـست فـان ونورفال سميث1992، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة: حنون مبارك وأحمد العلوي. منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

الرسائل الجامعية:

1. الـتوكاني نعيمة، 1989، خصائص المشتقات الجهية: اسم المفعول نموذجا، دد ع، كلية الآداب ابن مسيك، البيضاء.
2. الـتوكَاني نعـيمة، 2002، خصائص الأفعال الجهية والزمنية في اللغة العربية، دكتوراه الدولة، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء.

3. الرواعـــي عـــبد الصمد، 2003: بنية المصدر التركيبية والدلالية، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
4. الزعلـــي لحفـــيظ 2003، بنية المركبات العددية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني – عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء.
5. جحفـــة عـــبد المجـــيد،2001، الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء.
6. شوطا عبد اللطيف،2001، طبقات الأفعال في اللغة العربية تحليل دلالي معجمي، بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب ابن مسيك، البيضاء.

وثائق مخطوطة:

1. الـــسغروشني إدريـــس، محاضـــرات التكوين في السلك الثالث 1993 – 1997، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
2. حـــرفان عـــبد المنعم، مفهوم الفئة التصريفية، محاضرات السلك الثالث، السنة الجامعية 2003 – 2004، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب ولعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.

الأجنبية:

1. Abdessatar mahfoudi, 2004, Reading semitic languages, IN revue Languages et lingustiques, N 13/2004.
2. Adger, David, Susan Pintzuk, Bernadette Plunkett & George Tsoulas (eds.) (1999) Specifiers: Minimalist Approach. Oxford University Press, Oxford.
3. Anderson, Stephen R. (1985a), Typological Distinctions in Word Formation, in Timothy Shopen (ed.) Language Typology and Syntactic Description: Grammatical Categories and the Lexicon. Center for Applied Linguistics, Cambridge University Press, Cambridge. 3 - 56.
4. Anderson, Stephen R. (1985b) Inflectional Morphology, in Timothy Shopen (ed.) Language Typology and Syntactic Description: Grammatical Categories and the Lexicon. Center for Applied Linguistics, Cambridge University Press, Cambridge. 150 – 201
5. Anderson; S. 1992, A Morphus Morphology, Cambridge university, press.
6. Anne abeille, Jenny Doetjes, arie Molendijk, Henriette de swart, 2002, adverbs and quantification, Draft.